

قال صاحب البحر سئل عن رجل زرع الارض في نصفه ونبت الزرع ثم ماتت الارض  
ولم يحلف اياها فاستحق صاحب الارض ثلثها فاعلم ان الزرع واجب الزرع سائر الارض فافقه  
ورثة ووجب عليهم صاحب الارض ثلثها من ثلثه لبقية مدة الادراك من ثلثه كتاب  
في الجهاد

فوائد كرامتنی





كتاب الطهارة

كتاب الصلاة

باب الصلاة في الوقتين

باب الزكاة

باب الصوم

باب الحج

كتاب النكاح

باب النكاح

باب الطلاق

باب العدة

باب النفقة

باب الميراث

كتاب البيع

باب البيع

كتاب الفسخ

باب الفسخ

كتاب الميراث

باب الميراث

كتاب النكاح

باب النكاح

باب الطلاق

باب العدة

باب النفقة

باب الميراث

كتاب البيع

باب البيع

كتاب الفسخ

باب الفسخ



كتا	١٥٠	الحالة
كتا	١٥١	احال الميراث
كتا	١٥٢	الحالة لادنية وجائزة دامة حواله الرضى والموافاة
كتا	١٥٣	الصلح
كتا	١٥٤	باب الصلح في الدين وجزء صلح على الصلح
كتا	١٥٥	الرحمة
كتا	١٥٦	باب الرحمة المهدية والرحمة
كتا	١٥٧	المضام
كتا	١٥٨	المزعة
كتا	١٥٩	الزب
كتا	١٦٠	الاشنة
كتا	١٦١	الاكراه
كتا	١٦٢	الحج والاداء
كتا	١٦٣	الضمة

كتا	١٨٧	الفرايض
كتا	١٨٨	الوصايا
كتا	٢٠٥	الجناب والادب
كتا	٢١٦	الحيطان
كتا	٢٢٠	العصب
كتا	٢٢٨	الورقة
كتا	٢٢٩	العارية
كتا	٢٣٦	الشركة
كتا	٢٤١	الصيد والذبايح
كتا	٢٤٢	الكراهية والاحسان
كتا	٢٥١	الخمسة

مصلح في القاطن الكفر  
٢٤٧



تمتكت بنبذة زبد القدير  
 حسين بن الحاج صالح الدين  
 عليه الرحمة والبارئ  
 ١٢٧



من كتب العصر الذهبي  
 خروجه المسمى



اصححه  
 عند الفاضل  
 احمد بن محمد

# فتاوى كرينش



٦٦١

5506

اصححه  
 احمد بن محمد



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	

کتاب	٢٥٩	الوقف
کتاب	٢٦٦	اللفظ واللفظ
کتاب	٢٧٦	الابن المنصور
کتاب	٢٨٥	الحدود والرقعة
کتاب	٢٨٧	السيرة
کتاب	٢٩٨	العقاة
کتاب	٣٠٢	الشفقة

في الاراضى و مسانئ شتى  
 ٣٠٢



فتاویٰ مرکبہ بنشی

ويعني ان يكون بين بين البالوعة وبين برء الماد مقدار مالا يصل الحاشية  
الى برء الماد فذره في الكتاب كسنة اذ ربح او سبعة و ذلك غير لازم  
في الغيبة لعدم وصول الحاشية وذلك كختلف بصلية الارض و رعاونا  
فاضحا في فصل البرء المعتبر بين البالوعة والبرء المانع من وصول الحاشية  
الى البرء خمسة اذ ربح في رواية ابن سليمان وسبعة في رواية ابن فضال  
ونال الجدل في المعبر الظلم والبول والربح فانه لم يغير جاز والاول لو كان  
عشرة اذ ربح **ابن حمام** في فصل البرء حب دخل في البرء لطلب  
الدلو فانفسه فالرجل كماله والماد كماله عند ابن يوسف وعنده  
محمد كلاهما طاهرانه وعند احمد كلاهما نجسانه الحجب او قبل  
بده او رجله في البرء لا يفسد ماؤها للحاجة لطلب الدلو ولو ادخل  
بده في الاناء لا يفسد استحسانا ولو ادخل رجلاه يفسد لعدم الحاجة  
مؤيد راحم حب شيخ في غيبة رمد بسيل ومعاينة بالوضوء لاحتمال  
كونه صديدا او فحشا وغنى هاشم لما جامع ان كانه فحشا كالمستحاضة والا  
فكما الصحيح **من الراعي** شرح القندوري في كتاب الكيف ولو كان  
في غيبة رمد بسيل ومعاينة بالوضوء وكوفت كل صلاة لاحتمال كونه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

—

جست و خیز  
در البر

الحکمت ارض  
منه انما

سجده

صه يد او في فتح القدر و اقول هذا التعديل يقتضي انه استحبابه فان الشك والاضطراب  
في كونه نافعا لا يوجب الحكم بالنقص او اليقين لا يزيل بالشك نعم اذا لم  
يظهر عليه الظن باخبار الاطباء او بعد ما استفتى عليه من المتشايخ انتهي  
ومع هذا فمن لمصرح في السراج والاحتجاج بان صاحب عند رفقائه الامر للملك  
كرافق **والظاهر بين الدمايين في المدة حصة ونفاس ولو رأت بعد الولادة**  
**بر ما هو وما وثانية وثلاثين طهر او بعد ما وثالثا لاربعون نفاسا عشرة وعشرين**  
**نفاسا للدم الاول من الجوف الحقيق لان من اصر ان الدم اذا كان**  
**في الاربعين فالطهر المختل فيه لا يقبل طال الطهر وقصر حتى لو رأت ساعة**  
**وما واربعين الاسباع عشرين طهر ثم ساعة وما كان الاربعون كنه نفاسا**  
**وعنه ههنا ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوما فكله كنه وان كان خمسة عشر يوما**  
**فصاعدا يكون الاول نفاسا والثاني جفعا ان امكن او لا كان استخاضة وهو**  
**رواية ابن مبارك من الجوف النفاس رجل ضرب به على الارض**  
**ليقيم ثم احدث نيل الكس خيال خفيف المشايخ فيه الاصح انه لا يستعمل كنه**  
**التي اب كذا اخبار شيخ الاسلام نفس الائمة كما لو اغترض الحوض في خلال**  
**الوضوء وذكر في بعض نسخ الواقيات انه يستعمل من الخلاصة التيمم**  
**واذا نضاضا صاحب القدر حدث او غيره الذي ايش به والدم منقطع ثم سالا**  
**فعليه الوضوء ذكره في احكام الفتا لان الوضوء لم يقع لذلك القدر حتى**  
**لا ينقض به بل وقع لغيرة وانما لا ينقض به ما وقع كنه نزع المنية الحقيق**  
**وصاحب القدر اذا منع الدم وكحوه عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون**  
**صاحب عند راته لا يمكن الصلوة مع الطهارة الخارجة لعدم المنية وكذا**  
**المنفى المتقصد لا يمكن صاحب عند خلاف الحائض اذا احست ونبعث**  
**الدم عن الخروج حيث لا يخرج من ان يكون ما يغسلان حصة الحيق اذا انقروا**  
**لا تندفص بقاءه على حقيقة خروج الدم كغلاف العذبة فانه متعلق**  
**بفقيقة الخروج النافق ولم يوجد ذكر في القينة خلا لغيره اصح من الحمل الملبور**  
**في المنهاجية من الذخيرة وسئل ابو نصر عن نفاس الدابة فيجب من ما وحا**  
**وعر وقها قال لا بضره ذلك قبل له ان كانت فرغت في يومها**  
**ورويها قال اذا جف ذلك ونشأ ذهاب عينه لا بضره**

حقیقت و حقیقت

البيوم والوفاء

شماره

—

11

Selâmanîye U. Kütüphanesi

Agnes

It No.

OK

256



علامہ شیخ محمد بن  
جامع الدلائل

الشيخ كوف  
للوقوع في



الناس على حق القولين وهو الجواب أدنى الفاسق بغير تعبد كونه عالما  
 أو غيره وظاهر الرواية في العبد العاقل عدم الكراهة بخلاف غير العاقل  
 فتح القولين بالحام ولفظ السلام أي لفظ هو السلام الأول بفتح الهمزة  
 عليهم ووجه الدلالة زيادة ولا نقضه فخرج بلفظ آخر لم يسمي  
 لم يسم لانه سنة كحاشي المحيط وغيره ولا بعد ان يراد لفظ السلام في التواضع  
 وغيره لو اتقوا بعد ان يقول السلام قبل ان يقول عليهم لا يجزى بغيره  
 صلواته في التحفة وغيره يخرج عن الصلوة بسببه عند عامة العلماء وقيل  
 بسلامتين نحوه ذلك انه الواجب السلام فقط ووجهه عليكم  
 مع الفطار ذكر القدر في لودع اصابع رجليه حال السجود ولا يجوز  
 صلواته شرح الجمع لابن عاتق شرح من في الصلوة الجهرية فتقار  
 الفاتحة ثم اتقوا في سجود سورة ان قصد الامامة والافلازم الجهر المنفرد  
 في موضع الحاشية كونه متبادلا بزم السجود كسجود شرح النبي للحمل  
 ولو حصل الفرض في السجدة فاعدا في غير سجدة سجدة واحدة وقال لا يجوز  
 الا في سجدة بان كان كحاصل دوران الرأس بالقيام وغيره من الاعمال  
 لان القيام ركن فلا يترك الا بعد ذلك ان دوران الرأس فيها  
 والغالب كما تحقق فاقم مقامه كالسجدة في مقام المشقة والعدم مقام  
 الحدة والقيام عند افضل فوجاهته الشيء المشقة في الجحافل  
 وان استطاع الخروج والصلوة على الارض فخرج افضل لانه اسهل للقلب  
 واجمع للفرق والخلاف في السجدة واما المربوطة فان كانت في سجدة  
 والرجح بكونها سجدة بدني كالبابرة وان لم يكن الا ضبط اس  
 شدة او كانت رديطة بالشرط فصل هذا ايضا على الخلاف والفرق  
 عدم الجواز فاعدا اتفاقا وقال شرح جمال الدين ابن همام ثم ظاهرا  
 الكتاب والنهاية والاختيار وجواز الصلوة بغيره فاجازة للمربوطة  
 بالشرط مطلق وفي الارض حاله وان كانت موقوفة في الشط وحسب على  
 قدر الارض حكمها حال الارض فان كانت مربوطة وبكسر الخرج لم يخرج  
 صلواته فيها لانه اذا لم يستوفى كالمدة استوفى بخلاف ما اذا استوفى  
 فانها كالسجدة وظهر هذا بين انه لا يجوز الصلوة اذا كانت سايرة في مكان

الخروج من الصلوة  
 بالسجدة

الجواز

الصلوة  
 في السجدة

المخرج

المخرج الى البر وخذ المسئلة الناس عنها غافلون ثم المصل في السجدة بزم  
 استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكلما دارت السجدة لا يخفى في حق  
 كالبيت من لا يتخرج فيها فوميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف الركب  
 الدابة كحاشي الحاشي شرح الكبير للحاشي الفراة ولو سجد ولم يضع قدميه  
 او احدهما على الارض في سجود ولا يجوز سجود ولو وضع احدهما جاز  
 كما لو قام على قدم واحدة وفي الحاشية قال العلامة الزاهد وطاهر ما ذكر  
 في تحفة الكوفي والمحيط والقدوري يقتضي ان اذا وضع احد القدمين دون  
 الاخرى لا يجوز زكوة رايست في بعض النسخ ان فيه روايتين انتهى وانما  
 لا يجوز مع رفعهما لعدم تحقق السجود والذكر هو وضع الجبهة على الارض مع  
 ومالا يتصل به الفرض الا به فيكون فوضا للمراعاة وضع القدم وضعها  
 قال الزاهد في وضع راس القدمين حاله السجود ومن وفي تحفة الكوفي  
 سجود ورفع اصابع رجليه على الارض لا يجوز وكذا في الخلاصة والبراري  
 وضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصابعه واحدة او وضع ظهر القدمين  
 بلا اصابعه وضع مع ذلك احد رجليه مع والافلازم من هذا انه المار  
 بوضع الاصابع بوجهها نحو القبلة ليكون الايدي عليها والافلازم وضع ظهر القدم  
 وقد جعله بغيره وهذا لما يجب التمسك به فان اكثر الناس غافلون  
شرح منه للحاشي في الكفاية واذا رفع اصابع رجليه على الارض لا يجوز صلواته  
 كذا ذكره الكوفي والخصاص في تحفة وهذا لم يصح اصابعه الارض عند  
 وضع الراس اصل قراءة الروايات وما كحاشي جازة بحسب بصر  
 لانه يحسب كحق العبد في الدعوى به وقيل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 سائلة في الوجود كذا الذي يخطو في رمضان يحسب بغيره بغيره بغيره  
 من صلوة مع الفطار في الحاشية اما الصلوة في ارض الغير اذا كانت التي  
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 فلان صاحب الارض لا يتضرر به وان شئ مضر او غير مضر فانه كان  
 بينهما صداقة ومودة او كان صاحبه حسن الخلق بغيره بغيره بغيره بغيره  
 في عقد الملك من الذخيرة وبغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

مطلق رفع القدم في السجدة

سجدة

ما في الصلوة  
 والعدم

صلوات الارض  
 الموقوفة



في واقعات الناطق قال ابو يوسف اذ بين في ارض المقصود سجدا  
او سجدة او سجدة فلما باس بالصلوة في المسجد ولا يستأجر الخانات  
والحمام لشدة المنيعة في جوار القادى رجل سلك دار الغيرة اذنه وجعل  
ويصل في كبر المقام بغرفة ما كتب الدار ولا كراهة للصوم والصلوة  
فيها خاتمة الروايات ولو وجد ثوب حرير لا يصلح لئلا يصلى  
فيه صبيحة في غير ذلك ان كانت حراما كالصلوة في الارض المقصودة طائفا  
لاحد فان شئ به يصل بان لا ان الصلوة في الحرير لا يجوز للرجل كالصلوة  
في الارض المقصودة عند شرح نية الحلي وساقى سورة اطلق فيها  
يستريح فمثل ما يباح لبس دمالا يباح ولو سترها ثوب حرير وصلحت  
واما كالصلوة في الارض المقصودة ولو لم يجد غيره يصل فيه لا عيبا في ذلك  
في اوائل شروط الصلوة لا يكره الصلوة مع امام ليس الحرف في كبر كراهة  
النية في جوار القادى رجل مع قلعة فانه يكره لبسها لا يعلق الصلوة  
بذلك ولو وصل على سجادة في الارض لم يكره حرام اما الانتفاع بالارض  
فليس حرام او ذكره لا يباح في كراهة شرح الطحاوى كبر ليس الحرف في الصلوة  
خاتمة الروايات في المندوبة ولو كانت الصلوة على وسادة طقاة  
او على ساط مفروش لا يكره لا تخاف من وطأ ولو لم يكن في ثوب تصاد به  
بكره لانه يشبه حامل الصنم خاتمة الروايات في الصلوة ويكره  
التفادير على ثوب يصل عليه او لم يصل اما اذا كانت في يده وهو  
يصل لا يكره لانه مستور بلباسه وكذا لو كانت على وجهه فانه ولو رأت صورة  
في بيت غيره كجوز له نحوها وتغيرها في الساحة كجوزها كالصنم  
في البيوت كبر الدخول في البيوت المصورة والزيادة فيها  
والجلوس من المحل المندوب في مقعد مستفيد من زيادة الصلوة  
عند الضرورة وفي الكاوى سئل ابو نصر عن ذلك فقال انه كانت القبور  
ما رواه المصل لا يكره وان كان بينه وبين القبور جدار من ابناء بين يديه  
لا يكره فيها لا يكره ايضا والمطلوب الفاضل موضع سجود وبه قال احمد بن  
محمد وقال محمد بن مسلم ما رواه موضع سجود والامام ان كان له امام  
خاتمة الروايات وفي كراهية ذكر المصل ان يصل في ربيع مواعيد في ربيع

في ثوب  
الحرير اذنه  
المقصود

شكر

السجادة في  
الاربعين

صورة

شكر

الصلوة عند  
البحر

الطريق

الطريق في موطن الايل والمزبد والمخبة والمفسل في الحمام بان يصل في الحمام موضع السجدة  
فما يصل فلا بأس به ولا بأس بالصلوة في موضع جلد من الحمام وذكر في الجواز في  
جلدهما وارض الغنم ويطبخ والاصطناع الطاهرة ح ومنها الصلوة في العبرة فانه يشبه  
بالهدوء وان كان في موضع اعد للصلوة ليس فيه ولا بأس به في كل حال  
وان كانت القبور ما رواه المصل لا يكره وان كان بينه وبين القبور مقدار  
ما لو كان في الصلوة ولا يكره الا ان يكره لغيره ايضا لا يكره انما راجع  
في مقعد المستفيد من الظل لا بأس بلباس اهل الذمة والصلوة فيها الا اذا  
والسراويل فانه يكره الصلوة فيها ما لم يصل في قول احمد وحكمه وقال ابو يوسف  
لا يكره لاجل كراهة في الرأفة يكره الصلوة في ثياب اليهودي والمجوس سبحة  
خاتمة الروايات قال ابو حنيفة ليس في الاستغناء صلوة مستحبة في حيا  
قال في تحفة الفقهاء هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح قلت وهو المعتمد عند النسخ  
والجديد وحده الشريعة قوله وبطلان رداه هذا قول محمد وقال يعرج  
بطلان رداه وهو المختار عند النسخ وبه هان الشريعة وحده الشريعة  
تصح في دورى للعامة فاسم السجدة يقطعون **باب الامامة**  
في صلوة الخشعي كرامامة رجل له يد واحدة من قنوى الصدوق في ٧  
وصح اقتداء المقيم بالسافر في الوقت وبعده لان صلوة المسافر في الكالين  
واحدة والقعدي فرض في صفة غير فرض في حق المقضي وبنا والضيف  
على القدي جاز وقدام النبي عليه السلام وهو مسافر اهل مكة انما وصلوكم  
فان قوم سفره هو جمع ساو كركب جمع ركب فاذا قام المقيم المقعد  
الاتمام الى تمام صلوة لا يعرف الاصح لانه مقضي بحرية لا فعلا وذهب  
للامام ان يقبل انما وصلوكم فانه ساو اي يستحب ذلك بعد السلام  
لكن ساو يصل بغير اتصال ان خلقه من لا يعرف حاله واقتضا اهل قوله  
بعد التسليم الاولى وبعد التسليمين الاصح الثاني كذا في السراج الوهاج  
في التفريق في باب صلوة المسافر رجل ام قوما وهم له كارهون انه كانت  
الكراهة لفساد ذلك لانهم احق بالامامة منه كرهه ذلك وان كان هو  
احق بالامامة لا يكره لان الجاهل في الفاسق كبر العالم والصلح فاضحان  
في فصل من جميع الاقتداء واذا لم يكن في مسجد امام وموذن راب فلا يكره

في لباس ثياب  
البحر

استنفا

امامتك



بجوئی  
رضی

سليم المقدس  
نيل الامام

فوا

الامام  
الاعظم

الصلوة

اجتمع قوم علي بن ابي طالب











أينما قبل كل المذبح في القبة المربعة وادخل محرابه هو على عظمته  
فصل في حجة الحج لا يخرج فيها وان ملك في سنة الا اذا كان مقيما  
يعلم انه لا يحصل الا قبل ان يمشي في حجة من غير ما يجتمع فيها وان لم يبق الا فامة  
كما كان في حجة مكة وفي سنة الا فامة اعني بعض الناس وبعضهم على  
الراي حجة الرداءات ولو دخل مكة دار الحجاب بامان  
ولذي الا فامة في موضع حجة من غير ما انتم الصلوة ما لم يتوضأ له أهل  
الحجاب فتوكلتم في القوار في موضع وهو غير محراب لهم فيكون  
في حكم المناسك فيهم والاسير في المسلمين في ايهم ان افانوا في موضع  
يريدونه المقام حجة من غير ما تفعل ان يتم الصلوة وان كان لا يريد  
المقام معهم بل يكون خارجا على القوار منهم ان يكون في ذلك لانه يظنون  
مقدور في ايهم فيكون المعنى حجة منهم في السور الا فامة لا يثبت  
السيرة في حجة ولو كانت حجة الكهين وقلودا والحجاب في حجة  
على مدينة فان اخذوها دارا فقد حارست دار الاسلام فيقوم فيها  
الصلوة وان لم يجدوها دارا وكهنتهم ارادوا الا فامة حلتا شهدا والكر  
فانهم يقصرون في الصلوة لانها دار الحجاب وهم فيها جاريون  
في الحلال المذبح **باب** حجة واما شرط الا فامة فستة ايضا  
الشرط الاول المهر وقنطرة فلا يجوز في القوي عندنا وهو مذهب طائفة  
اليه طالب وصديقه وعطاء الحسن بن ابي الحسن النخعي والمجاهد وابن  
سيرين والثوري وسحنون خلافا لائمة الثلثة **شرح** حجة حجة  
وفي حجة قال السيد الامام ابو القاسم لو اذن الوالي والقاضي ان  
يعقد الحجة وفي المسجد الجامع في قرية كبيرة فيها سوق جاز بالانفاق  
لان عند الثلثة في حجة الحجة بالقوية التي فيها اربعون رجلا حوايا لها  
عاقلا مقيما لان هذا فصل مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه  
واختلف المشايخ في القوي الكبيرة اذا لم يعلم بالحكم والقضاة قال بعضهم  
يجب الوضوء في حجة وقال بعضهم يجب الاربع غسلات الطهر في حجة  
او في المسجد او لا ثم يشرع في حجة فان كانت حجة جازية حارست  
الظاهر فلو عاوا حجة محجة وقال بعضهم يجب الحجة او لا ثم يجب السنة الا بها

والعقبة

ورقعت ثم جعل الكهنة كانت الحجة جازية فهذا يكون نقلا وان لم يكن  
الحجة جازية وهذا فرضه وقال في الحجة هذا في القوي الكبيرة فاما في البلاد  
فلا يثبت في الجوار ثمانية في حجة الحجة **شرح** حجة الا عذرا الى  
ينبغي عذر التوجه الى الحج والجماعات وكذا الخوف من ظالم وكونه للخطر  
والهجوم والوجع وكذا حجة الحج والكهنة في بانه مبرور وجوب الحجة  
**باب** الحجة واما فصل الثقلين بالتحقق لان ثقلين الميث لم يوجب  
الائمة اختلفوا وغيرهم في اصحابنا وعليه قولي الميث لم يوجب كما في الجواهر  
لكن قال الامام الصفار في التخصيص انه مشروع لانه كما در وجه وعظمته  
ما يقين وقال صاحب الغيات انه سمع استاذي قاضيها في حجة  
عز الامام طهيد الدين انه يقين بعض الائمة واما في تنقيته فحجة فليقتضيه  
فحجة في الجواهر انه لم يسل القاضي محمد الكرماني عنه قال ما رآه المسلمون  
حسنا فهو عند الحسن وروى في ذلك حديثين وصفتهم على ما في الحقايق  
انه يقول يا فلانة من فلانة اذكر دنيا الذي كنت عليه رصيت باله  
ربا وباسلام وبناد محمد عليه الصلوة والسلام نبيا فاستان ولو كان  
وحارثا باجازة في قرية في قرية وزرعة والبناء عليه رطل قوله  
ولو على الميث اه الظاهر ان هذا في الارض المقصورة او في الجبل  
مطلقا في المقبرة الموقوفة اذ لا يكره زرعة ولا البناء عليه فوق فساد  
قاضيها من مقبرة قديمة لا محل لم يبق فيه اثار المقبرة هل يباح لاهل  
المقبرة الانتفاع بها ابو بصير لا يباح وان كان فيها حشيش قال  
الحسن في حجة الى الدواب وهذا الير من ارسال الدواب فيها  
في حجة جوارهم في قنطرة ابو السعد **شرح** حجة حجة في بطنها  
ولا سلم قبل تدفن في مقابر المسلمين وقبل في مقابرهم وقبل في مقبرة غير  
حدة ائمة النبي في اركان الصلوة **شرح** حجة حجة حجة حجة حجة  
من ثم مات اختلف الصبي في دفنها في حجة بعضهم باب الولد وقال  
من دفن في مقابر المسلمين ويرج بعضهم جازيا وقال تدفن في مقابر المشركين  
لان الولد من هذا الحكم جازيا مادام في بطنها وقال طهيد بن عامر  
تخذ لها مقبرة مربعة لئلا يزين مقبرة المسلمين وبين مقبرة الكفار



في المحيط البرهان في المتفرقات فصل ٢٢ من كتاب الصلاة  
 وجوز نقل الميت البقي مطلقا ومن بعضهم ما قد في مبدل كخطه اختلف  
 في جواز نقل الميت للدفن فيها زاد على المبدل فقال بعضهم كونه لنقل مطلقا  
 قبل الدفن وبعدة بعدت المسافة او قصرت او صحت به كل او لم يدر  
 وقال بعضهم لا يجوز ان ينقل بعد الدفن مطلقا الا ان يكون الارض مقصودة  
 او سجن بشفقة وقيل يجوز الدفن في مسافة مبدل فيها دونها ولا يجوز الكثر  
 من ذلك وجوب القوا ان ينقل ان يكون قبل الدفن فيها زاد على المبدل ولم ينز  
 فيه الى اختلاف ونقل في الشرح اختلف المشايخ فيه وتكلم انه يحرم بعد الدفن  
 وقيل بلا خلاف ثم في كل من القليل الاختلاف اما قبل الدفن فقال  
 شيخ الاسلام خواجه راده انه لا يكره ان نقل عنه صاحب القوا انه نقل  
 عن شمس الامية السرخسي انه يكره الا قد راو مبدل انشئ في نقل من الغاية عين  
 الجدا مع اضافة مات وله حاشية القوية ودفن هناك والام لا يكره  
 عنه لا يبرر ولا ينقل الى بلدها وعليها ان ينقل قال وجب ان يدفن  
 حيث مات في مغابهم وان نقل مبدل او مبدل فلا بأس به وقيل  
 ما دونه السوف وقيل لا يكره السوا أيضا وهذا هو الاصح **شرح منظومه**  
 الوحيانية للمصنف الكراحيه **نقل ميت** من بلد الى بلد قبل الدفن لا يكره  
 وبعده يكره قال السرخسي ويكره ايضا الا قد روي او مبدل ونقل الحكيم  
 والصدوق عليها وعلى سبيلنا السلام شرعية متقدمة متقدمة او رعاية  
 وصحة النبي صلى الله عليه وسلم لازمة وقد كان العرف من رضى السلف  
 اذ صح به **بداية** في الكراحيه **تفصيل** في فاشح حاشية في غسل الميت  
 في حاشية الرعية في الزبيرة ذكر شيخ الاسلام في شرحه ان ينقل  
 الميت من بلد الى بلد لغرض ليس بكره وفيه العبد من ذكر مطلقا انقل  
 من بلد الى بلد اخر ليس بكره وفيه حاشية الرعية في الكراحيه وان نقل  
 من بلد الى بلد لا اثم عليه **خزانة الروايات** وفيه **المكسرات**  
 في الشايخ ولا بأس بنقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن واما بعد الدفن  
 فلا **الحمل المندرج** **كتاب الزكوة** وفيها وجوب الزكوة  
 فان الغائب اذا كان له حساب في ملكه وقد غصب شيئا وهدى قائم

الزكوة في  
 الغصب

في

في يد لا يجب عليه الزكوة اذا انتفى الغائب بقاؤه وجوب المتصوب  
 في الغصب لسائر المحاكم منها اذا غصب جارية فبقيها لنفسه ولا انف  
 ودرهم وقد قال عليه كمال فانه لا يجب الزكوة عليه من الالف لانه يدر  
 والركوة غير واجبة عليه **الحمل المندرج** وفيه ملك اموالا غير طيبة  
 او غصب اموالا وظلمها ملكها بالخطا وبغير ضامن وان لم يكن له سواها  
 حساب فلا زكوة عليه في تلك الاموال وان غلبت بها الالة  
 مبدل من مال المديون لا ينقصه سبيل وجوب الزكوة عنها كما مر  
 حاشية في الفصل من الزكوة **وذكر** في المال الحبيث نصا بالان يجب  
 الزكوة لان الكل واجب الصدق من زكوة البرارية **وذكر** في الخط  
 السلطان المال المغصوب بما لا يملكه فوجب الزكوة فيه ويؤتى عنه  
 كذا في الكافي مع التفات في زكوة الغنم **وذكر** في فصل في ارضه خطه نبلغ  
 قيمتها شيئا وندى الى ملكها ويبيعها فملكها عدل لا يجب فيها الزكوة  
 كما في الميراث **خزانة المفتين** ما ذكره لا يكره للتجارة بالنسيئة لا  
 النسيئة لم ينقل العمل لان المدة وقت يصير ملكا لا يثبت جبره  
 ولهذا يثبت الجدين وان لم يقدروا منه النفل في يعرف فيه  
 لا في الزكوة بالعمل الا ان الغنم كذا في غاية البيان  
 من الحمل المندرج **وذكر** في الاعادة على قول الحمل وكان باخذ  
 بعضه اذا وقع زكوة الى رجل عرفه انه صالح الا عطاء الزكوة فظن انه  
 غنى او جعل سر او ذرا او ابداه او ابداه يوجب ابداءه على الاعادة  
 بغيره او اداء الزكوة فاجابا ليس بعماء انه يوجب استرداده ما اذ لا يكره  
 اتفاقا **شرح صحيح** لابن مكي في معارف الزكوة **السلطان الجابر**  
 او المندرج في الاموال الظاهرة الصحيحة منها تسقط عنه اربابها ولا يدر  
 بالاداء ما جاد وان اخذ الجبابرة او بالباطل المصادرة فتوجب  
 المال بغير الدفع الزكوة اخذها فيه والصحيح انه يسقط عنه الزكوة كذا  
 قال الخراساني من زكوة الخلاصة **توكل** عليها احسن من الجواهر  
 واليوافق وللا في فانه لا يجب فيها الزكوة وان كان عليها الا ان  
 يكون للتجارة **يلج** في باب زكوة الغنم قال روي انه الزكوة وا

مشه

مشه

مشه

في زكوة الزكوة  
 على كل من يعرف  
 لها فظن خلافه

جواهر



في دونه التجارة ككاتبه وما كانت الى من جنس كانت سواء كانت  
 من جنس ما تجب فيه الزكاة كالسوايم او من جنس ما لا تجب فيه الزكاة  
 كالنصاب والبنغال والحديد هذا المذهب لما يستقيم بموجبه عند قول محمد  
 لان الرجل اذا اشترى من دونه عشرة او جواج للتجارة ثم رزقها بطلب العشر  
 وزكاة التجارة عنده واما عند ما يجب العشر والجواج ولا تجب  
 زكاة التجارة عند ابي في زكاة العودين قال في دونه من تجارة  
 بلغت نصاب ورق او زحوب قبل كونها للتجارة لانها لو كانت  
 لغيره فلا زكاة فيها لانها ليست للمباينة من زكاة البور وشروطها  
 من الحاجة الاصلية لان المال المستعمل بها كالمعدوم وفيه حاشي  
 الجمع لا يربح المكس بما يربح العائد من الانسان كحقها او تقدير  
 فالثاني كالدين والاول كالنفقة ودور السكنى والاثالث التبان  
 المحتاج اليها لدفع الجور والبرد وكالات الحرفة واثالث المنزل ودور  
 الزكوة وبك العلم لا حلقها فاذا كان له دراهم مستحقة يصيرها  
 الى تلك الجواج حاصرت كالمعدوم كما ان المالك يستحق بصرفه  
 الى العطش كما ان كالمعدوم وجاز عند التبرع بشي قد صرح بان تعد  
 وراهم واسكنها بيته صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة  
 اذا حال الموت وهي عنده وبما لفت ما في جوارح الدارانية في فصل  
 زكاة العودين ان الزكاة تجب في التقديف ما اسكنه للمنا  
 او للنفقة انتهى وكذا في البدائع في بحث البناء والتقدير من المحل  
 المبرور وفي كلام المختصر اشارة الى انه لا يشترط اخراج البراءة لانه  
 الكف بذكر الخلف بغيره مع الصغر لان الخطب شبه الخط فلم يغيره لانه  
 بطلب ابراره حال منع الكفار في باب العاشر عند قوله او صلف  
 صدق **باب العشر والجواج** قلت يمكن ان يخرج به اخصاص التوث  
 عند ما وادراها لانه بعدد ما يستعمل بجوارزم وخراسان وقد  
 نص عليه في زر النفقة فقال لا تجب العشر في اوراق التوث  
 واطصاص الخلف الى قطع في كل اوانه كقوام كروم وغير ذلك  
 من الاحد شرح القدر **وكذا جوارض العشر** كان العشر

او دونه الزكاة  
 بشرط الجواج  
 البراءة

اوراق  
 التوث

مبارك

عرب الارض في قول المحقق وقال صاحبها على المستاجر من فاصحة  
 في فصل العشر والجواج **كل نصيب** ارضية فزرعها ان لم ينقصها  
 الزراعة فلا عشر **عرب** الارض وان نقصها الزراعة كان العشر  
 على رب الارض كما في جوارحها بالنقصان من المحل المبرور وفي ارض  
 العشر اذا حلت الجواج قبل الحصاد يسقط وان حلت بعد الحصاد وما كان  
 من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكارس في ذمة رب  
 الارض لان في نصيب الاكارس الارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على  
 صاحب الارض وخارج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شي في الجواج  
 واما بخلاف العشر في المصروف من المحل المبرور وفي الارض التي  
 اطلب من ارضه عند المحقق **عرب** الارض وعندهما عليها من الظهير  
 يخرج اوقية العشر والجواج **كجواج الغنم** او الزبيب او العنب يؤخذ  
 عشره اما لجواج بعد ما جعله طاقا يؤخذ عشره الغنم من زكاة  
 خزانة الاكل **رجل** في داره نخوة مثمرة لا عشر فيها وان كانت البلدة  
 عشيرة بخلاف ما اذا كانت في الارض من الخلاء في العشر وكثير  
 سنة الاسلام **اي** علامة مثل اية التواتر او كلمة الشهادة او اسم ملك  
 من ملك الاسلام كاللفظ وما فيه من الكفر من الكفر كما تضمنه وكس  
 وباقية الجواج ولو صغر او بعد او دنياء بسند من الكفر المستأجر الا  
 اذا عمل باذن الامام وشروطه ان لم يملك الارض الا اذا كان غير مملوك  
 كالجبل والمخاضة وكذا جهاد عند ما فيه سنة الاسلام والمسلمين جميعا كما صرح  
 في المحيط وغيره في بعض النسخ انه قد ما يجب والا اي يكره الارض الى ارض  
 خمس ما فيه غير مملوك فلا يملكه اي الباقي من الجواج صاحب الخط والخط بالكر  
 بخطها انما يمان بخط عليها فلا يعلم انه قد اضر حان نفسه البناء فيها  
 كما في الصحاح ثم اشار بقوله الى المراد بالملك لهذه الارض من قبل  
 الامام **اول الفتح** اي في اول الزمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان  
 المالك حيا لا فلو رثته ثم وقع الخط لا يملكه المالكين الكثر وان  
 خذولة الابد كحان الخط وان لم يعرف الخط له ولا داره فقد وضع في بيت  
 المال كما ذكره ابو اليسر ويصرف الى اقصى ما لم يعرف له من الاسلام

اوراقها  
 عشرية  
 نصيب ارض  
 عشرية  
 ملك خارج  
 دار العشر  
 جواج التماس  
 جواج الارض  
 المدونة  
 دارعة  
 كثر



وحذا كلفه عند تها واما عند ابي يوسف فالباق في التواجد وهذا اذا سقاها وقادته كثر فلو  
 قال صاحبنا وضعته فالقول له لانه في بده كما في الزا احد فستاتي  
 قال وكذا في رفع عطف على مودته اي وحسن كنهه وهو في الجاهلية فيكون  
 الحسن بسبب المال وله ان يجره الى نفسه ان كان فقيرا كما قد مضاه  
 في المودته ووجوب الحسن اتفاقا لعدم الجور وفيه ان كان الجور كذا  
 قال وباقية الخط له ان لا يخاص المار به لانه ملك الامام البقية من الفخ وان  
 كان مينا فلو رثته ان يوفوا فهو لا يرضى ما كتب للارض ولو رثته كذا في  
 البر ايج وفي موضع في بيت المال ورجع في فتح القدر وفي الخفة جعله  
 بسبب المال ان لم يرد الا في دورته وهذا كله عند بها وقال ابو  
 كان الباقي لواءه كالمودته لان الاستحقاق بنام الجبارة وحسنه ولما ان  
 به الخط له سبقت اليه او لكل الخلاف فيما اذا لم يرد ما كتب للارض  
 فانه ادنى ان ملكه فالقول له اتفاقا كذا في المخرج اطلق كنهه فمثل النقد وغيره  
 من السلاح والالات واثاث المنازل والفصوص والفاش لانه  
 كانت ملكا لكفار فحونه ابد باقرا فصارست غنمة فم الجبال  
اعلم ان الكثر اما ان يكون عليه علامة الاسلام كالكتوب عليه كلمة الشهاد  
واما ان يكون عليه علامة الكفر كالمنقوش عليه الصليب واما ان لا يكون عليه  
علامة اصلا والذ تر عليه علامة الاسلام فكله حكم القلعة في التعريف والتعريف  
على نفسه ان كان فقيرا او غير غيره ان كان غنيا والذ تر عليه علامة الكفر  
ان وجد في ارضه سباحة كالمفا وزد الجبال وغيرها فبعد حسن طواف  
لانه وفيه الكفار على حكم الغنمة واربعة اقسام للواحد سواء كان حر او عبدا  
سما او ذميا صبرا او ذميا او فقرا او غنيا او فقرا لانهم في اهل الغنمة لا يكون مستلزم  
فانه يسترد منه ما اخذ الا ان يملك من المغاناة باذنه الى امام على شرط  
فله المشرط وان وجد في الارض المملوكة فقبض الحسن او غيره اربعة اقسام  
للخط له وهو الذ يرضى الامام بملكه هذه البقية حين فتح اهل الاسلام  
ملك البلدة ولو رثته ان يوفوا والا فلا يرضى ما كتب للارض ولو رثته  
والا فليس المال كذا قال صاحب الخفة وهذا كله ابي يوسف  
اربعة اقسام للواحد لان الواجد للمسلمين الحسن فانه الباقي له كالموجود

كثر

دقته

في الهواء

في الصحراء او ليه انه صاحب الخط به لانه يربوا الكثر ملكا باليد والجبارة  
 كما لغنيته لم لا يتقل ملكه عند انتقال الارض لانه ليس له ثمة في الارض فصار  
 كمنع مودته في الارض فلا يتقل بان انتقال الارض الى المستشرق فاد  
 فظهر لصاحب الخط كمن اصطا وسكة ون سطنها ورة في باع السكينة  
 لا يخرج الدرة عن ملكه الصايد بخلاف المودته فانه يتقل بان انتقال الارض  
 الى المستشرق لانه في روق الارض واما الذ ليس عليه علامة اصلا فليس  
 ظاهر المذهب فيه فاحل لان الكثرة غالبية الكثرة وقيل رثتها  
 حكمه حكم الخط لانه قد طال لهذا الزمان غاية البيان وتم على  
عشر اذ خرج ومات اخذ في ذكره وفي رواية لا قال في الحانية وفيه عليه  
العشر واخراج اذا مات يوقد ذلك في ذكره وفي رواية اخذ في رواية  
بسط ذلك بالملك كنهها انتهى مع القصار في باب العشر  
من كتاب الزكوة فسطح اخرج في الاسلام ولا فرق في السقوط  
ان يكون بعد تمام السنة او في بعضها فيكون في السنة لان الدية والاجرة  
واخراج لا يسقط باسلام الذ ومدة اتفاق مع القصار في فصل الجيرة  
من كتاب الجهاد ولو مات صاحب الارض بعد ما مضت السنة  
ولم يخرج اجه لا يرد خراج الارض في ذكره في قول احمد واليه  
في سيرة صاحبنا في خراج الارض فان اصبحت الخراج فلم يرد سنين عند  
احمد يوقد خراج هذه السنة ولا يوقد خراج السنة الاولى ويسقط  
ذلك عنه ذلك كما قال في الجيرة ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجماع  
بخلاف الجيرة وهذا اذا جازعة الزراعة في ما اذا لم يجر يوقد الخراج عند  
الحل من الحل المردور رجل اخضب ارض خراج زرعهما كان الخراج  
على رب الارض وذكر في السير الكبير ان انتفض الارض بفعل النصب  
من غير زراعة بغير النصب لم يرب الارض ولا خراج على رب الارض  
وان لم يبقها الزراعة فخرج على رب الارض من الحل المردور  
ارض خراجها وظيفة اخضاها عاصب فان كان العاصب جاحدا  
ولا يثبت للمالك ان لم يزرعها العاصب فخرج على ارضه وان لم يزرعها  
العاصب ولم يبقها الزراعة فخرج على العاصب وان كان العاصب

مات في عليه العشر واخراج

الذ مابعد باسلام ولا يسقط

مات في عليه خراج ارضه

اخرج خراج سنين

عقب ما خراج

مستد



مذهب الغصب او كان للمالكين بينه ولم ينفقها الزاغة فخرج على  
 مذهب الارض وان نفقها الزاغة عند الحق المخرج على رب الارض  
 قل الغصب او كان اوجها الغصب بغيره النقصان وعند الحق  
 ينظر الى الخراج فان نقصه فاباها كان ذلك على الغصب ان كان  
 النقصان اكثر من الخراج يورث الغصب الى السلطان ويبيع الفضل الى  
 صاحب الارض وان كان الخراج اكثر من النقصان يورث السلطان  
 في العشر والخراج وان اوجهاه الخراج او اوجهاه كان الخراج على  
 رب الارض كما لو دفعها وارثه الا اذا كان كرها او طبا او سحرا او مطلقا  
 فان اجارة ذلك وعارية باطلة من المثل المردود وبسقط الخراج بالانقضاء  
 وقبل ان لا يسقط اخذ الخراج على بسط بائنه اقل فيقبل على خلاف  
 نفعه الامام بسطه وعند اهل البيت لا يورث الخراج بالانقضاء كالعشر  
 لانها مائة الارض ونسب ترجع الاول لان الخراج عقدية بخلاف العشر  
 كذا في الجود في الخاتمة بحث خراج الارض من كتاب السير ولومات  
 صاحب الارض بعد ما تمت السنة ولزمه خراج الارض من تركته في قول  
 الجرح وبالله يوسف وبوفد الخراج مما عليه كما خرجت عليه ولا يملك له عليه  
 خراج الارض ان ياكل الفلحة حتى يورث الخراج ولا يملك خراج الخراج ان  
 كل من يورث الغصب فله سبعة اجزاء فان اجمع الخراج فلم يورثه  
 عند الحق بوفد الخراج هذه السنة الاولى وبسقط عنه ذلك كما  
 في الجوزة ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجوزة وهذا اذا  
 جازع الزاغة كما ان لم يورثه فوفد الخراج عند الحق انتهى وقد ذكر في الخاتمة في  
 فصل العشر والخراج من كتاب الزكوة وقد عليه الخراج اذا خرج من الخراج  
 سنين لا يورثه لما مضى في قول الحق انتهى وهذا ظاهر في المذهب  
 السقوط لان المنقول عن صاحب المذهب ومنه لو ان عليه من الخراج  
 وعليه غيره بغيره قبل والده علم وفي الحاد في القدر ولومات من عليه  
 الخراج لا يورثه من تركته وقبل به هذا الاول اصح من الثاني في فصل  
 الجوزة من كتاب الجهاد السلطان اذا جعل الخراج لعصب الارض وتركه  
 عليه جازع في قول ابي يوسف خلافا لغيره والقدر على قول ابي يوسف

اوجهاه  
 خراج

جعل سقط  
 الخراج بالانقضاء  
 راحة اقل

جعل السلطان  
 في الخراج او العشر  
 لعصب الارض

اذا كان

اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعرفه السيد للقضاء والقضاء  
 ولو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم فانما هو في فعل العشر  
 والخراج السلطان اذا ذهب لرجل خراج ارضه وذكر في السير انه لا يورث  
 يعمل لانه حق الجماعة فلو كان نصيبا كان له ان يقبل من المثل المردود  
 وفي الحاد في القدر من الجاهل فانه قال واذا تركت الامام خراج ارض  
 رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلها يعرف الخراج اليه عنه بغير  
 عمل له وعليه القدر وعنده لا يملك له وعليه ان يورثه وهذا يدل على ان المثل  
 اذا اخذ من الجاهل استجاب عليه من القدر لانه لا يملك له وعليه ان يورث  
 اليه بيت المال اولا من هذا اهل المثل كالمخفي والقاضي والجنه برهان لم  
 يقبل الم انتهى من سير الجواهر في شرح الجوزة في باب المصارف  
 ويصرف العشر الى مصرف الزكوة من الخلاصة والعشر في النماذج  
 كما يذكر في كتابه القاضي في بيت المال لم يملك كفاية عليه من اهلها  
 من بيت المال ولم يقبل من محمد ان القاضي جعل ياخذ الزكوة اخذها من  
 والصحيح ان ياخذ خوان الروايات في المصارف في باب المصارف  
 بيت المال في القضا وليس لا غنى في بيت المال صاحب هو المثل والامام  
 في المصارف في القضا من الروايات والقضا او بغيره فافض او سقيا وقد صح  
 ان عليه في القضا في الروايات من مذهبنا ما يعرف الى مصرف موقوف  
 الى اجتهاد والاول فلو قصر السلطان في شئ مما ذكره بغير ظاهرا كما ذكره  
 الطحاوي في خوان الروايات في مصارف بيت المال وهو مصرف  
 الخراج الى نفقة الكعبة وارتفاق القضاة والعمال والمدرسين والمفتين والمعلمين  
 والفقراء والنفقة سعاد والى كذا لا يخفى بالانظام ويجوز ان يكون في  
 اباؤهم في الخراج ولا يخفى في الاصل شيئا من امور المسلمين وذكر الطحاوي  
 ان يعرف الجوزة في عمارة المساجد والقناطر والسفارات والرباطات  
 بخلاف القيام واما الزكوة كانت في الكفاية ونفقة المصطفى وعنده وكفاية  
 من غيره السب عناية في الزكوة في السجدة الخراج يعرف الى عمارة  
 القناطر والرباطات والمساجد وسد الثغور وما شق في الانهار والعمام  
 التي لا ملك لاحد فيها كالجمجمة والدرج والنفقات والنفقات والنفقات

وحسن السلطان  
 الخراج لعصب  
 الارض

سلم



والله اعلم بحسنة ويعرف الى اذ راق القضاة والولاة والمحسنة والمغنين  
 والمعلمين ويعرف الى اذ راق المخاضة ورصد الطرق والغير ذلك مما  
 يرجع الى بخارة الدين وصلاح الاسلام فان فضل شي يعرف الجميع المسلمين  
 النية والفقرت سواء خزانة الروايات **وذكرنا في نصف السنة** في كل  
 من العطا وما ثبت للفرقة في الروايات وكل من قام بآدم من امور الدين كالغايه  
 والحق والمدرس وفي الابد اذا كان يوطئ على كل من كان له رتبة الاسلام كازواج النبي  
 صلى الله عليه وسلم واولاد المحاجر والامهات في كل سنة لا يورث العطا ولا قلنا انه صل على كل قبل الغنى كالمراة  
 اذا ماتت ولما نفقة مفروضة في سنة الزوج يسقط كذا جهنا وانما وضع المثل  
 في نصف السنة لانه لو مات في اخر السنة لم ينجح صرف ذلك الى كبره  
 لانه قد اوفى غنا ويصحب العرف الى قريبه ليكون اقرب الى الوفاة ثم قيل  
 رزق الغايه يوطئ في اخر السنة ولما اوفى غول قبل مضى بكم ما بين  
 من السنة وقبل على قياس نفقة الزوج اذا اكل الحاتم مات احد هما قبل مضى المدا  
 لم يرجع عليها ولا على تركها وقال محمد اوجب الواجب رد الباقي لانه اذا  
 لم ينفق ولم يحصل ذلك كما لو اكل الحاتم نفقة لزوجها فماتت قبل التزوج  
 ولما انها صله من وجه فينقطع الاستزاد كما لو جرد في الحنة كذا ذكره الامام  
 فاصحابه والامام المتأخر في كتابه في احوال **كتاب الصوم**  
 وقال الرضا في كتابه في شهر رمضان بعد بقية كل سنة في صوم استماله  
 من اكل في رمضان بشهرا عينا مستورا بعد بقية لان منعه دليل الاحتفال  
 في صوم البراءة في الثالث في الكفريات من الصاب لا باس للصائم  
 ان يستغفر في الماء ويصب الماء على ربه ووجه وركبته وان يلفظ ثوبا  
 المبدول هو المختار **خزانة الروايات** اذا حبت المرأة ان هذا اليوم  
 يوم جنتها فانظرت فيه لم تحض او كان لها ثوبه خمر فانظرت فلم تحض  
 اجتمع ان في فضل الحجب الكفارة وفي فضل الحجب اختلاف المسالك والفقهاء  
 انه يجب الحجب بغير حائل فيما يجر شبهة في اسقاط الكفارة **اقطع** بكم  
 من ذنبكم فقل اخذوا يومهم انه باخذة ويضعف فصانه الله تعالى في ذلك اليوم  
 او عطرته عطرته انه يوم غادتها فلم تحض قال الغايه فيهما الكفارة والاصح

في كل سنة  
 العطا  
 بكم

الكل في رمضان  
 شهرا

الاستغفار  
 في الماء

علم

عدم الذم فيها بزيادة في الثالث فيما يقيد وما لا يقيد **وذكرنا** رجلا  
 مرض في رمضان يوما واما لا بان كان له خمر غلب فاقطع على ان يومه يومه  
 وما حم فيه كان عبد الكفارة وقبل الكفارة عليه واختار ظهر الدين  
 الرضا في انه يجوز له ان يقطع على ان يقا على اهل الحجب فلم يفتق القول  
 لا كفارة عليه على ما في نظام المرحى وكتاب الصوم ويسقط الصوم  
 صبر او وضعا بعد اذا وجبت الكفارة عليها بالذوق ثم غاضت في ذلك  
 اليوم او وضعت سقطت الكفارة عنه واذا كانت في روية عنه لا تسقط  
 لان الكفارة ثبتت وبنات عنها ووضعت المنان لا بنات بقا الكفارة  
 فصارت كما لو سقوا بها كرها وان كان هو من المنان لم تكن شبهة في ان  
 اليوم غير مستحق بالصوم بخلاف السفوفات غير مناف للصوم ولهذا اذا  
 عرض السفر النهار لا يباح له الا انظار لانه تعلق باختياره فجعل كذا الصوم  
 شرح صحيح الجواب لان ملك في فعل الكفارة في خمسة الراجحة في شرح  
 الائمة الاورد في شرح العطر والغالب في شهر رمضان لا يقطع على  
 السنة والجماعة كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئم الورد  
 في شهر رمضان وهو صائم وقال الروافض سئم الورد ويرجى العطر كذا الصائم  
 لانه بقوى الدماغ وسئم الكافور كونه بعض الناس للصائم في الصيف ووجه الشك  
 وهذا كله كالخالف السنة والجماعة لعدم الاطوار والذوق في المنفذ المعتاد  
 في الراجحة بكونه ينقص بغير الوضوء **خزانة الروايات** **كتاب**  
**الحج** ثم علم ان النفقة ما يجنب له حابة واية وانه لا حج اما ان يكون في الحج  
 على حيا او ميتا فان كان حيا فانه يعطيه بعد ما يجنبه كذا وكذا فان اعطاه  
 زائرا عطرته وكفائه فلا يكل للمأثور ما زاد على ذلك عليه وجه الى صاحبه الا  
 اذا قال وكذا **كتاب** ان تهب الفضل في نفسك وتفضيه لنفسك فان كان  
 علهت قال والباقي لكنت وصية ان كان قد اوجع فانه ينج عنه ثم مات  
 فان عين قد راو لا فان عين قد راو مع ما عليه حتى لا يجوز النفقة عليه اذا  
 كان يخرج من الثلث كما سبانه فيصير في سنة الوصية والذوق في الحجب  
 او مع التعيين المذكور لا يكل للمأثور ما فضل على يده ووجه الشك  
 بكونه ابق في الحج عن الغير وذكره كاسبجانه انه لا يجوز كاسبجانه على الحج

سئم الورد  
 كذا

المصنف يورد







شیخ الاسلام

الشيخ  
الشيخ



مشر

عبد زوج

زوج امته او  
مكاتبه او مدبره  
او لم يولد له او امته  
ملك بعضها

امارة او  
امر زوجه او  
وطاب

شهادة او  
البر لا يفرق

اختصاص السكون  
والرد

زوج اول الصغرة  
وعلقت بالكلية

فقد تزوجها بغير اذن في فور طلاقها جاز في فتح القدر من الجرح قد  
 ولو خلق في ذمته لم ينفذ قال في الظهير بعد تزوج حرة ثم قال العبد  
 لم ينفذ في المولى وقد نقص النكاح بعد وفات المولى قد اذنه يفرق  
 بينهما لا تراه ان النكاح فاسد وبيانه حال المهر ان كان قد دخل بها وحقق  
 المهر لم يضر بل رها ولها نفقة العدة انتهى في علاج الجرح شرح قول المصنف  
 فلو كان عبد وبيع او تزوج الرجل امته او مكاتبه او مدبره او ام ولد له  
 او امته ملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج امته الفريسة ملكها او ملك  
 بعضها بطل النكاح والمأذون والمهر اذا اشترى ملكه صريحا لا يبطل النكاح وكذا  
 المكاتب اذا اشترى ملكه لا يفسد النكاح في علاج الجرح شرح قول المصنف  
 اذا اراد الزوجين باختيار في التمسك امارة او طلاقها او طلاقها  
 فانما في بطلان طوقها امارة **بها** رجل متوهم النكاح وان لم يعرف  
 فانما يستبينه من ذلك لا يتوضعا في تمام الكلام في الفصل  
**في** تزوجها تشهد جماعة بغيرها عند القاضي ان هذه المرأة ملكة فلا  
 الغائب لا يقبل هذه الشهادة ولا يثبت الحيلولة لعدم الختم عن  
 الغائب **عند** اما ان تزوجها تشهد امته او عند القاضي ان النكاح  
 زوجا فزوجها هو لا يفرق بينهما جامع الفصولين في الفصل قال  
 والقول لها ان اختصا في السكون الى ان قال لها الزوج بملك النكاح  
 ملكت فقالت ردت قال فقول قولها وقال زنى القول قول الزوج  
 لان السكون اه وكن تقول انه يدعي عليها الزوم العقد وملك البصير  
 والمرأة تملكه فكان القول قول المكره كالمذموم اذا اذنه والوديعه قال القول  
 قوله كذا في سبيل الخيار لان العقد لازم بغيره الخيار ولم يملك الزوم حشا  
 وبكلاف وهو خيار الشرط لانه خارج في الاصل وعدم بطلان ما اذا  
 زوجها المولى وحل صفة لان العقد نفذ عليها في حالة الصغر والظهار يعاود  
 وهو يدعي الفسخ تزويجا بطلانها فلا يقبل قولها الا بجهة وجهه لان الشئ  
 اه محله لو كانت عند الغاضر ادرت الا ان لم يفسخ صح قبل العقد كيف  
 يفسخ وهو كذب انما ادرت قبل هذا الوقت فقال لا يفسخ بالكتاب  
 جاز لها ان تكذب لئلا يبطل حقها وكذا كانت اذا تزوجها المولى وحرمه

المر

وعلى النكاح بعد البديع وادعت انها لم تكن حين علمت لم يفسد النكاح  
 الى وقت العلم لما بيننا وسنة الكتاب واما اقام البينة فثبت بينه وان  
 اقامها معا فالبينة بينة المراهة كالمذموم اذا اذنه والوديعه قال القول قوله  
 والبينة بينة وذكرنا في صحتها انه الزميج اذا اقام بينة النكاح جاز في  
 اخبرت واقامت المرأة البينة انها ردت حين اخبرت كانت البينة  
 بينة المراهة لانها ثبتت عدم الزوم فثبت بكلاف الاول لان بينة الزميج  
 قامت فيه على من عذر وهذا السكون وان لم يكن لها بينة قال القول قوله  
 ولا يبين عليها عند المحقق وقال عليها البين **ربيع** وفي بيع المشتق  
 رجل تزوج رجلا او اداة فبطل فقال نعم ما صنعت اربا ربك الله في الدنيا  
 واصنت واصبت بجهنم اجازة هو القصار الا اذا علم يقينا انه اراد الله  
 وكذا في البيع والطلاق ولو قال له شئت ما صنعت قال القصد ابو جعفر نعم ما صنعت  
 ويش ما صنعت اجازة في نكاح الخلاصة في اخر فصل الاول **و** قوله  
 حسب الخط لو قال الفصدك بين ما صنعت يكون اجازة في النكاح والبيع  
 والطلاق وغير ذلك كذا في المحرر وفي ظاهر الرواية يجوز ان يرد عليه القدر  
 من العمدية في مخرجات الفصول **و** في اقرار الاصل في باب الاقرار  
 بالنكاح بطريق الاشارة اذا كانت امارة الرجل فزوجها بغيرها بعد  
 يوم جاز وكذا لو كان له اربع نسوة ما نكح احداهن فزوج  
 بالخاصة بغيرها جاز في علاج الخلاصة في الفصل الثاني **لغة** الاقرار  
 الدم وبودم ليس بصريح موضوع النكاح والعقد لا يردونه بل عليه  
 وهي اما الخطية واما تسمية المهر واما بدم واحد بها انه جوهرهم ان العقد  
 عقد النكاح جاز كذا في صلب القدر **في** علاج جامع الفصولين  
 قال ولما صدق الرطبي والافراج للمهر وان وطئها والاطفي في الاخراج وكل  
 الاخراج في جنبها وبنه حاشا فليس له ذلك وتفسير الاخراج بالمسافة بها حاشا  
 في المحل اية مما لا يبين لانه يرد ان اخراجها من بيتها الى بيت اخواني مصرح  
 بحر ايق **و** اذا نكحت المرأة من زوجها او بيت ان يجوز له معه الى منزله  
 او حيث يريد من البلدان وقد افاضها المعجل فلا نفقة لها عليه لا يحيا  
 بطله في المنع مكانت ناشرة وان لم يعطها المهر وباق المسئلة حال الطلاق

اقام البينة  
الاجازة

نعم ما صنعت  
ما شئت اقرار  
في الفصول

بش ما صنعت  
ود

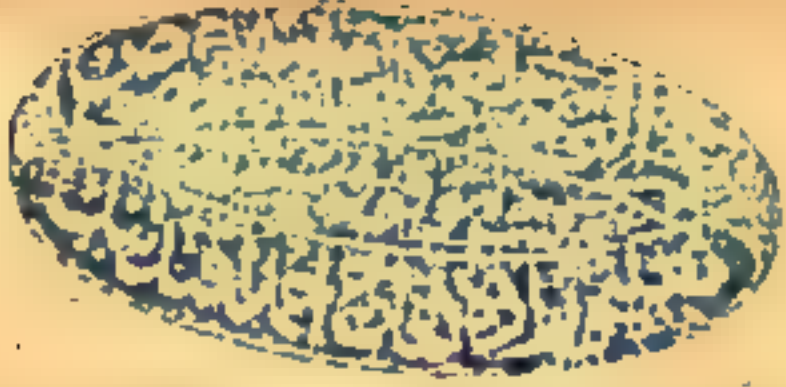
ماست امارة  
فزوجها بغيرها  
بعد يوم جاز

نكح اربع نسوة ما  
احدهن فزوج  
بالخاصة بعد  
يوم جاز

الدم وبودم

امارة





لأنها محقة في هذا المنع هذا الأول لم يدخل بها وان دخل بها فذلك كذب الجواب  
 عند انعقد من العادة توقفت بهذا أن للزوج أن يخرجها من البلد المأثورة  
 أو لم يكن المسافة مسوا باتفاق بين العبد وصاحبه وأن لم يدخل بها فذلك كذب  
تنبه في باب ما يجوز للزوج والزوجة أن يفعلا وقد بان لكاح لان العبد  
 للعبد والمكان والمدير حرام مطلقا كذا في شرح الصحاوي وقال في فتح القدر  
 في حق من لم يتزوج بها فبعه جارية لا يفسد بها ولا يكره للعبد ان يفسد  
 أصلا أو مملوكا أو لم يزوجها لان حل الرطب لا يثبت إلا بملك المالك أو عقد  
 الكاح وليس للعبد ملك يمين فأنقض من رطب في عقد الكاح انتهى  
 في البحر في كاح الرقيق وذكر في المحيط في باب كاح الكافر ولو تزوج ذلي  
 مسلمة ذوق بينهما لا يقع فاسد انتهى قطا حره أنها لا تكون ذلتا والنسب يثبت  
 فيه والعدة أنه دخل بها في البحر في باب الكاح والكاح لا يصح بغيره ولا أختا  
 لكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط من بيع الكلاصة في الخامس ط قال  
 لزوجهما تزوجت بغير شهيد وقال لقول للزوج ولو خالت تزوجت وأما جنة  
 وقال الزوج بل كنت بالغة قال لقول لها والاصل في خبر هذا المسائل  
 ان الزوجين في اختلاف محنة العقد ونسبهم كالشهود قال لقول لمن  
 يدعي العتق بشهادة الظاهر إذا اختلفا وجعل اصل الكاح كحالي  
 المسئلة الثانية قال لقول لمن ينكر الوجود ونسب عليه في الجامع الأصغر كذا  
 في الذكر من كاح القبيصة محنة الكاح وفساح ولو أقام الزوج البينة  
 ان ولها زوجها وحصل صغرة وأقامت من البينة ان زوجها وحصل بالغة  
 بغير رضاها قبلتها أو لم يأنف عداها ترك وكذا في البيع لو باع مال وكذا  
 فقال أنا بالغ وقت البيع من كاح الكلاصة ط في فصل رجل  
 قال لا وراثة تزوجتك ابوك وانت صغرة وقالت بل زوجتك  
 وأنا كبيرة لم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج من وعدة فاشارة  
 في وعدة الكاح ولو ادعت المرأة ان اباهما تزوجها وهي بالغة لم تزح  
 قال محمد في الاصل إذا قالت ابوك لم ارض بالكاح حين بلغته وادعى الزوج  
 رضاها قال لقول قولها علمنا بالبينة في الزاد ولا يمين عليها  
 أما رخصته لا وراثة الكاح وادعى الزوج ان اباهما تزوجها في الصغير كما لقول

لا يكره للعبد  
أن يشترط

زوج ذلي  
مسئلة

تعلق الكاح  
بالشرط

الكاح  
احتسابه  
والتسليم  
في النكاح  
والبيع

أصله  
على البينة  
وأنما  
البينة

شدة

قول المرأة وان أقام البينة فأقامه المرأة أنها كانت ابنة عشر سنين وقت  
 الكاح وأقام الزوج البينة أنها كانت ابنة ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة  
 من كاح فاشارة وتجربا ان لها عشر سنين حين زوجها أبوها قبل أن يبينه  
 الزوج من كان له عشر سنين من كاح العتق بينة في الشهادة على الكاح  
 المطلقة إذا تزوجت ثم قالت مائة بغير ان كان بين طلاق الاول وبين  
 تزوج الثاني أقل من عشر سنين صدقت وقد الكاح وان كان شهران فصلا  
 لا تصح في صحيح الكاح من كاح الكلاصة في الكاح الخامس وفي قولها تزوجت  
 في العدة وانك العدة وادعى الزوج انه تزوجها بعد انقضاء العدة العقل قول  
 الزوج لكن لم يسمعها المقام معها وان تزوجها معها ان علمت انها في العدة وقت  
 انقضاء اول كحل لها ميراثه بالاتفاق فان علمت انها متعفة العدة وقت  
 انقضاء اول كحل لها ميراثه وان تزوجها معها لان انقضاء وقت كاحا ميسر او لا  
 ان يكون حاله من العدة من كاح الكلاصة ط ولو تزوج امرأة ثم قال لا  
 قال الكاح باق ولو ادعت المرأة بكذب وانك الزوج ثم كذبت نفسها فزوجها  
 قبل ان كذب نفسها ثم كذبت نفسها باز الكاح قال صدق الشهد في قتاده  
 الصوري هذا دليل على ان المرأة إذا اقرت بالطلقات الثلاث حل لها  
 ان تزوج نفسها من اقرت ان طلقها ثلاثا ولو قال لا وراثة هذه اخته أو بنته  
 أو ابني ولها نسب موقوف لم يفرق بينهما وان ثبت طردك لانه اقر ولا كذب  
 اصل في الاصل من كاح الكلاصة في الرابع وفي قتاد والفصل تزوج الرجل  
 امرأة ودخل بها ثم ادعت بعد الدخول انها قد ردت الكاح حين زوجها  
 الاب وأقام طردك بينة تقبل بغيرها قال الصدق الشهد في واقعة الاصح  
 انه لا يقبل بغيرها لان المتكلمين قائم مقام الاقرار ولو ادعت الردي بعد الاقرار  
 لا يسمع ولو ادعاها الردي لا تقبل بغيرها طردك كذا حرمنا رخصة بر حانة  
 في عا الكاح وفي اقرت كسقي امرأة ادعت طردك من رجل انه تزوجها فقال  
 الرجل ما فعلت ثم قال بل فعلت فاشارة وكذا كذا لو ادعى الرجل الكاح  
 وانكست المرأة ثم اقرت ولو كانت المرأة بدأت بالردع فقال  
 زوجها بانك ابي فقال قد فعل الآن قد ردت الكاح ثم قال بعد ذلك  
 قد كنت اجرت الكاح فلا كاح بينهما الا ان تعود المرأة الى عقد بقة

شدة

زوجت ثم قال  
نقد

أو عز الزوج  
تزوجها بعد  
انقضاء العدة

من كاح الكلاصة

قال لا وراثة  
مطرح

أو كذا بعد الدخول  
انها ردت الكاح

وهو الكاح



في كبره وليس بخار الكحل كاد عايد الفسخ من الحمل المندبر **اوراة** او عت  
 غير ذلك ان تزوجها فأكبر الرجل ثم ادى الرجل الكحل بعد ذلك واثم البينة ثبت  
 بينة بقاء البين لان الكحل لا يبطل بغيرها من زوجة فاشهدوا في ذلك الكحل  
 اختلف المتأخرين ان خيار البين هل ثبت للملك بعضهم قالوا ثبت وبعضهم  
 قالوا لا ثبت صدرة المسئلة للملك اذا تزوج عبده الصغير اياه ثم ان الملك  
 ابنى العبد ثم غلب العبد هل ثبت خيار البين قال بعضهم ثبت وقال بعضهم  
 لا ثبت وهو الصحيح ولو كان مكان العبد ابيه بان تزوج الملك امته الصغيرة  
 من رجل ثم اطلقها لم يثبت فليس لها خيار بقاء عتاق بين اصحابنا  
 في خبر من الكحل **والجميع** النوازل ان المتجر الكحل اذا كان اجنبيا فثبت  
 حل كونه رضاء في اختلف المتأخرين واختار انه رضاء **مخرج** الكحل  
 وكذا في الاسيرة دار الحبيب ان تزوج فان كانت هناك امارة مسلمة  
 او ذمية اسيرة لا بأس بها حتى العت او لم يخلص وان لم يكن دارا وان  
 تزوج امارة منهم وكانوا اذا حل الكتاب ان لم يخلص العت كبره ومنه  
 العت لا يكره من غير الخط البرقاني **سواء** ام الولد اذا تزوجت نفسها  
 بغيره من مولاها ثم ماتت الملك في عتقت قبل نفقة الكحل عليها لم يكره  
 هذا الفصل في الاصل ومشايتنا فصولا **اجواب** فيها تفصيل وقالوا  
 لو كان الزوج وقيل بها قبل موت المولى ثم ماتت الملك نفقة الكحل عليها  
 وان لم يخل بها في مات المولى بطل الكحل قبل هذا الجواب **المستقيم**  
 على رواية ابن مسعود فان علي ورواية ام الولد اذا تزوجت نفسها  
 بغيره من المولى ودخل بها الزوج في مات المولى لا يجب على المولى  
 العدة فنقد الكحل اما عند الظاهر الرواية يجب العدة من المولى  
 فلا نفقة الكحل وان لم يخل بها الزوج في مات المولى لا نفقة الكحل  
 لاجل العدة كونه لازما للملك ولم يثبت ولكن احتجوا فهو على حد  
 التفصيل لم يطر بر حلف الكحل العبد والامة **رجل** من ائمة  
 بما له فوجه الائمة معاجها ذلك زوجها فثبت الائمة فاذ من الاب  
 انه كان عارية وزوجها بغير الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول  
 قول الزوج والائمة على الاب وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن

حل ثبت  
 البين  
 اول

كحل الكحل

زوج الكحل  
 في دار كحل

ام الولد زوجة  
 نفسها بغيره  
 مولاها

مولاها

الفصل

الفصل في قول بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والمملك قال ابو  
 ربيع ان يكون الجواب عن التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشرف  
 لا يقبل قول الاب لان مثله بانفسه لا عارة ان كان من اوساط  
 الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس كذلك فيما قال  
 من حيث الظاهر فاصحابنا في فصل جهة الولد **وقد** زاد بعض الاثمة  
 رجل من رجل وقال ان زوج بنة مثلك واجزها جهازا عظيما وما دفع الى  
 من المجلد اخرج الملك مع بنة مثلك امثال فتزوج الرجل ودفع الدسبان  
 الى اب المرأة بعد ذلك ثم ان الاب لا يجزها ولم يدفع الى الزوج  
 شيئا حل للزوج ان يرجع عليها بما زاد من دسبان مثله لارواية لهذا  
 الا ان صدر الاسلام يزود وولد الدين النسق وجمال الاسلام الرقعة مولى  
 والعدد الكبير رجاء الدين ومشايتنا كذا في الفتاوى بان الزوج مطالب ابنا  
 المرأة بالتجسس فان جردت ولا يسترد ما زاد على دسبان مثلهما والجملة  
 بالديتبان كان القاضي الامام صدر الاسلام يزود وولد الدين النسق بقوله  
 لكل الدسبان من الدسبان مثلك وما نيزها بها رابعة وثانية فان زوج بطاله  
 بهذا العقد ولا يسترد ما زاد على دسبان مثلهما قال وقد استفتيت في بعض  
 من مشايخنا كذا في القاضي جمال الدين والشيخ الاجل برهان الدين فاجابوا  
 كما كتبنا وقالوا ان اختيار مشايخنا كذا في فتاوى فظهر الدين للفتاوى  
 الصحيح انه لا يرجع على اب المرأة بشي لان المال في باب الكحل ليس بقدر  
 اصل من العادة في **ما** وكونه بعد هذا بقرتين وقال لو كانت الاجرة  
 عبد او ثوب ببيعة اذا اخفق يجب احوال مثل ولا يجب قيمة ذلك الشيء والقدر  
 على هذا قال في تحيين الاجارة والكحل فان المهر لو استحق برجع بقيمة ذلك  
 على الزوج **من** العادة في **أخوه** ولو ادى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت  
 حدة في القول لانه في المصالح لا كل كذا في جامع العتق **من** العتقات  
 الكسبية وقال ابو القاسم كل مشايخنا لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول  
 قول الزوج ان لم يهر وان كان واجبا على الزوج شراؤه مثل الدرع والخمار مشايخ  
 الليل لا يقبل قوله قبل الحلف والملاءة قال ليس على الزوج ان يهبها سببا لزوج  
 قال الفقهاء ابو العتق قول به القاسم من دية تقول في الاصل كذا في العادة في

قال الزوج  
 ملك واجزها  
 جهازا عظيما

استحق المهر والاشرف

قال المدفوع  
 على الزوج الكحل







المرأة لا  
يجب المصاهرة

المصاهرة  
ثبت بالزنا

شبه

شع سنه لا يكون مستهزا في عيب القدر فاضحا في باب الحركات  
وكذا جاح رجل رجلا لا يحكم على الفاعل ام المفعول به وابنته وكذا للولاء طارة  
لا يحكم عليه امها وابنتها من الحمل المبرور رجل لا طمع ابنته امراته حل محرم  
عليه امراته قال المسوق النظر انما يدعي جبانة حرمه المصاهرة اذا لم يتصل  
الانزال لان اذا انزل حرم من ان يزوج سببا للزنا والبغضة وهذا الفعل  
وان لم يتصل من المسوق ان الفعل به الانزال ولان الفعل في هذا المحل لا يوجب  
الحكمة لانه ليس لكل الزوج والنسل فلا يوجب سببا لشبهت الحكمة من حصة  
الفقه ما ذكرنا وهذا ان للمسوق انما يوجب حكمة كونه سببا للزنا لا يوجب  
واذا اتصل به الانزال فخرج من ان يكون سببا هكذا اذكر وهو الصحيح  
جواب القضاة في الكناح قوله وزني بامرأة حوت عليه امها  
وان علمت فنه من الجداف بناء على ما ذكره من ان الام على المصاهرة وابنتها  
وان سقطت وكذا يحكم المهر بها على الزنا واجدادهم وان علوا وابنائهم وان  
سقطوا اذا لم يتصلوا الزنا فان انقضا حال البنت هذه الحركات لعدم تحقق  
كونه في الفرج الا اذا اجبت وعلم كونه منه وعلم ان يوسف اكره له الام و  
البنت وقال محمد التنزيه احب الي ولكن لا يفرق منه وبين امها وقديما  
اذا كان المسوق شهيدا في شتمها لانه لا يوجب الفروج بالحكم اذا انقضا  
ان لم ينزل وان انزل فعل الخلاف الذي وان انشده او زنا او انتشاره  
كأن في غير هذا الجواب ان العلة هو الوطئ السبب للولد وبنت الحكمة  
بالمسوق لا كونه سببا لهذا الوطئ ولم يتحقق في صورة الانقضاء ذلك او لم يتحقق  
كونه في الفعل فتح القدير ولو دللت منه جنتا بانه زني بغيره وامسكها  
منه ولدت بنتا حوت عليه هذه البنت لانها بنته حقيقة وان لم تنزل ولم يجب  
نفقتها عليه ولم يفرقها عنها امها بالاول ولعله صلى الله عليه وسلم  
الولد للفراش فان المراد الولد الذي رزقت عليه احكام الشريعة الا ان حكم الحكمة  
طار عنه فيه لعله تعالى حوت عليه امها لم يولد له ولم يولد له بنته حقيقة  
لغة ولم يثبت نفقته في اسم البنت والولد كذا لا يفرق من حرمه الابن من الزنا  
على انه فعليا ان حكم الحكمة فيها اخبر فيه جهته الحقيقة ثم هو الجار على المعهود  
في الاحتياط في حق الفروج وبكرامة البنت من الزنا قال مالك في المسعود

قال

تقاصره

الحكم في  
الحكم

رضاع

أخبر الرضا

شبه

قال هذه  
أخبر الرضا  
ثم رجع

اولئك الكناح

واحمد حلقا شافعي وعلى هذا الخلاف اخذ من الزنا وبنت اخيه وبنت اخيه  
او ابنته من زني ابوه واخوه او اخته او ابنته فاولد وابنتا فانها حرم على الاخ  
والعم والخال والجدة ووجه قوله ظاهر في الكتاب فتح القدير جسي  
او اية كونه شهيدا فان كان ابن خمس سنين لم تكن مشقة لبنه ولا يثبت حرمه المصاهرة  
وقال في ابن ست او سبع ثبت حرمه المصاهرة **ط** حتى قبله امرأة ابدا على  
المسوق شهيدة قبل بابت رواية منقوذة عن الفقيه في جعفر ان كان الصبي قبل  
الجماع ثبت حرمه المصاهرة والافلا وكذا ابنت المرأة الصغيرة قبلت زوج  
امها بابت شهادة او على المسوق ان كانت بنت خمس سنين لا يثبت وثبت السبع  
ثبت وكذا في بنت السبع ثبت ان كان تحت منقوذة والافلا من القسبة  
في حرمه المصاهرة ومنها الجمع بين ذواتي رحم عوم لا يجوز له ان يتزوج امراته  
بغيرها ولا على غيرها ولا على ابنته اختها ولا على ابنته اخوها ولو تزوجها معا لم ينجس  
كاحما فاضحا **ب** واخت ابنته يعني اذا كان له ابن من الرضا لم يزوجها  
ابن ذنته على الوفاة صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضا ولا يعلم ذلك حقيقة  
فالاول باسنى الكناح بينهما اذا لم يخبر بذلك انما فانما اخبر بذلك فنه يوجب  
مقبله ولا يجوز الكناح بينهما وان كان خبر بعد الكناح وبها كبره فانما لا حدط ان  
يخبر بها فاضحا في الحركات من الكناح قال ويثبت بما ثبت به لئلا افادته  
لا يثبت خبر الواحد امراته او رجلا هو با طلاقه يتناول الاخبار قبل العقد  
وبعد ووجه صريح في الكناح والنهاية اه والحاصل ان الرواية قد اختلفت فيها  
المصاهرة قبل الكناح وظاهر المتن انه لا يعمل به وكذا الاخبار برضا طار  
فليكن هو المقتضى لكذهب من الجواب الرابع في الرضا **ب** او اقول  
هذه المرأة اخته او له من الرضا ثم قال بعد ذلك او حكيت او لم يحك  
او ثبت وادان بزوجها وحده فنه المرأة فها معه فان ثبت عند الاول  
وقال هذا حق كما ثبت ثم تزوجها فرق بينهما ولا مهر لها عليه ان لم يفرق بها  
استحسانا من كناح المصاهرة **باب الاولياء الاولياء الكناح**  
عشرة الاب ثم الجد الاب وان علم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم  
الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم  
لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب الاقرب منهم



يجب ان يبعد فان لم يكن عصبه من جهة القربة فدلها مولى القفاة المذر  
 اشفق باحسان فان لم يكن لها واحد منهم ولها ام او جدة او اخ او  
 او حالة او عمة او امرأة ذات رحم ثم منها كمن اولها بها ان زوجها  
 اقرب من غيرها في الكفا في قول الحنفية واليه يوسف وعند محمد لا يجوز  
 ثمانية فلول ولا ية لهم العبد والعبيات والمجانين والوصى والمنقذ والمذر  
 ربح بينا في حرة والغائب بينة منقطة والكاف للكنية قوله القبة  
لا ية النبي في الكاح قوله وقال ابو حنيفة لغير العبيات في الاقارب  
 التزوج قال في الحداية معناه عند عدم العبيات وهذا استحقاق  
 وقال محمد لا يثبت وهذا القياس وهو رواية عن الحنفية وقيل ان  
 في ذلك مظهر والاشهر ان مع محمد قلت قال في الكاح المهور ان ابا  
 يوسف مع الحنفية وقال في النكاح واليه يوسف مع محمد في الكا والابا  
 ويحسب الاستحسان من الامام المجتهد والنسب وحده الشريعة قوله  
ويستللابعد الاول والاول في التزوج بفضل الاقارب بالاجماع كالحج  
 في الخلاصة صرح به في الجود في دفع المسائل وعن المتشفي قال الحمد اذا كان  
 للصغيرة اب استمع من تزويجها لا يشغل الولاية للجد بل بن زوجها القاض  
 ونقل عن قاضيه ما دام للصغير قريب فالقاضي ليس بولي في قول  
 الحنفية وعند صاحب ما دام عصبه مع القفاة باب الولي  
 والوكيل لا يملك الكاح الصغير والصغيرة اوصى اليه الاب ذلك  
 اولم يوصى لان الموصى قطع ولاية في اوصى اليه في امر الصغير وروى  
 عن امام في الحنفية انه ان اوصى اليه الاب يجوز في قنادر القاصر  
 فكبير الدين ومن يقول صغير او صغيرة لا يملك تزويجها الحكم القاصر  
 وليس للموصى ان يزوجه الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الاب اولم  
 يوصى قاسم في الاوليا وليس للموصى ان يزوجه الابن الا ان  
 يوصى اليه الموصى ذلك روي في الاوليا وعند عدم العصبه كل  
 قريب يرب الصغير والصغيرة من ذور الارحام يملك تزويج الصغير  
 والصغيرة في ظاهر الرواية عن الحنفية وقال محمد لا ولاية له ذور الارحام  
 وقول في يوسف مضطرب قاسم ثم اني بعد بعد كونه ولاية

عصب

للجد

ليس للموصى  
ولا يملك تزويج

والارحام

الاعلى

الكاح لولي اذ وجها الاب والجد بعده ثم بعد ولو بعين فاحسن لزم الكاح  
 فلا يملك وقفا ولو بعد البلوغ والاعلى بها فلا يجوز الكاح وعن محمد انه يجوز  
 وعنه اليه يوسف ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كحاشي الكاح وفي تزويج  
 غيرها للصغير كالأوصى والامام في الصغير ان الزام القاضي عند الطرفين مطلقا  
 ليه يوسف وفيه اشارة الى ان السلطة او القاضي المازوجها لم يصح على  
 ما روي عن الطرفين كحاشي النخبة ذلك ان يصح الكاح الصغيرة نفسها اذ لم يوص  
 ولي ولا قاض الا انه موقوف على اجازة بعد البلوغ كحاشي القبة فمستل  
 واذا تزوج الاب ابنة الصغيرة ونقص من مهرها او ابنة وزاوت المهر جاز  
 ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد قال الاسيحي وهذا قول  
 الحنفية وروى وقال ابو يوسف ولا يجوز واختلف في قولهما مع  
 العقد ام لا والصحيح قول الحنفية واقتار محمد بن النسخ وحده الشريعة وغيرهم  
 صغير قوله ويستللابعد باب يقسم لانه لا يجوز فكذلك باب الاب انه  
يزوجه بنة الصغيرة بما قل من مهر منها كحاشي القبة مع القفاة باب الولي  
ثم اذا اوصى في الصغير والصغيرة وليانه في الدرجة على سواء اذا زوج احد هما جاز اذا  
الاخر زوج كلا في المجاورة اذا كانت بين اثنين زوجها احد هما لا يجوز الا باجازة  
الاخر فان زوج كل واحد من الولين رجلا على صدة فلا اول لا يجوز الا اخر لا يجوز  
وان وقفا معا ساعة واحدة لا يجوز كلا هما ولا واحد منها وان كان احد هما  
قبل الاخر ولا يدير الباقين في الاخر فكذلك لا يجوز لانه لو اجاز جاز  
بالنحو والنحو في الفروج حرام هذا اذا كان في الدرجة سواء اذا املا اذا كان  
احد هما اقرب من الاخر ولا ولاية للابعد من الاقرب الا اذا غاب بينه  
منقطع فكاح للابعد لا يجوز اذا وقع قبل احد الاقرب كذا اذا ذكر الاسيحي  
من كاح الحج الرايين ولو زوج الابعد حال قيام الاقرب في توقف على  
اجازة الولي الاقرب ثم غاب الاقرب وتكملت الولاية الى الابعد لا يجوز  
ذلك الكاح الا باجازة من بعد تكملة الولاية اليه عند في الفصول  
وذكر في كاح القفا في الصغير القاضي اذا زوج الصغيرة من ابنه كان بطلان  
في قفا في الفصل القاضي اذا زوج بنينة صغيرة من ابنه ان جعل اليه القاضي تزوج  
الصغار ينظر ان كان الاب صغير لا يجوز بما خلاف بين علمائنا وان كان كبيرا

خير المبيع  
في تزويج الاب  
والجد

زوج الاب  
من مهرها او زوا

كذلك

او يزوج وليا  
منها او يان

زوج الابعد  
فيام الاقرب

القاضي في تزويج  
من نفسه او ابنة





ملفوظ







كما في الحاشية ولو دلت على الباطل المبيح قبل الفسخ فلا بد ولا مرد وسقط من التمس بما قبل  
البكارة والافلاحي في البسوس الاول الجنية **بسم الله الرحمن الرحيم** قال وفي الكتاب  
القاسد انما يجب مهر المثل بالوطى والطلاق قبل المانع والعصبي كمن في الظهور  
والخطوط على طبعه مني جامع امراة بنسبه تكاف فلا مهر عليه قال في الخطوط لان  
الاولى لا يمكن الصالح القاسد في حقه ولا الاوثر له نفسه فخطوطه اعتبار قوله  
فصار كانه دلت في حق نفسه من غير شهده بعد ويجب عليها العدة لانها فعلها  
جائز في حق نفسها وذكر قبله لو جامع فمعه من وجهي امراة نائمة ان كانت  
تتبعها لمهر عليه وان كانت بكر او اقضتها فعليه المهر انتهى وبيّن ان طبعه  
المهر في الحاشية حيث كانت نائمة لانه مداخله بافعال ولا يفسد عصبها  
الا بالتمكن ولم يوجد واراد بالوطى الجامع في القبل لانه لو وطئها في الدخول لم يفسد  
العصب لان طبعه لم يزل لم يزل النسل كما في الحاشية والقضية فلا يجب  
بالنسب والتقبل بنسبه شئ بالاولى كما هو جوابه ايضا **من الجوز المهر**  
**ويجب المهر** الى الكمال بالخلوة الصحيحة بان يرتفع الموانع كمرض مانع وجنين  
وتفاسد او زنى او ترك وكذا لو كانت صغيرة لا تطيق الجامع واما لو كانت  
هذا الصغير لا يقدر عليه فالحكم كمن في القضية انه لا يجب بكونه كمال المهر  
وقال شمس الامنة ان كان يتوكل الله ان يكل من شئ يجمع لابن مكه  
في المهر **وفي الباطل** ان كل ما وجب في مهر الامه فهو للمهر سوا وجب  
بالعقد او بالذوق وسوا كان المهر سوا مهر المثل وسوا كانت  
الامه قنية او مدبرة او ام ولد الى الحاشية وليست بعقوبة بعضا فان المهر لها  
انتهى وفي حق العقد بان مدالامة بنيت لها ثم ينتقل الى المولى من كان  
عليها دين ففسد من المهر انتهى **من الجوز المهر** في طراح الرقيق **واشار بقوله**  
**قال الى ان الكلام** بما بعد في الدقة المحقة ولما قال في شرح الطحاوي والمجني  
مهر الامه على قدر الرقبة فيها وعمل الاوثر اعطيت قيمتها **من الجوز المهر**  
**والعقود** اذا ذكر في الحويز براديه مهر المثل واذا ذكر في الاما فهو عشر  
قيمته ان كانت بكر او ان كانت نسيبا نصف عشر قيمتها كذا ذكر المهر في  
حد او شئ الاستعداد **قال** ولم يزد غير المهر في الظاهر ولو زوج احد  
الوليدين امته ودخل بها الزوج فلا حر القرض فانه يفسد فلا يفسد المهر المثل

عقود القاصد

عقود

والتحريم

المهر واجب بالخلوة

مهر الامه

مهر

عقود

المهر المثل

المهر

ولزوج الاقل من نصف مهر المثل ومن نصف المهر انتهى فعلى هذا يطبق هذا العقد  
حكم القاسد بالنسبة الى المزوج وحكم العدم بالنسبة الى غيره واشارة الى انه المهر  
معلوم وانما لا يرد عليه فلو كان المهر مجهول لا وجب مهر المثل بالقاسد على هذا  
كما اذا لم يكن فيه شبهة اصلا **من الجوز المهر** **وقال** انما بنائية من بنات المهر  
لان الحق في زوج امراة على الف وان البسود تقود وتقتضيه صرف الى الغالب وان لم  
يكن ينظر الى مهر منها فاي ذلك وافق مهر منها حكم الحاشية انتهى **من الجوز**  
**في البسود** **من الجوز** على الف وبنار ولم يزد غير النسب بوزن الجوز فيجب مهر  
المثل لا خلاف الدخار قال القاضي وحده جهالة النسخ فلا يمنع صحة التسمية  
كما لو تزوجها على خادم لا يقال ينصرف الى نقد البسود او غلبه لان الزوج في بلاد  
الدرهم لا الدنانير وهو مختلف مثل حنظل بنسب بوزن الجوز وحذافى ليدهم  
من البسود في المهر **من الجوز** اذا تزوجها على الف فهو مهر المثل وان مهر منها من  
الدرهم والدنانير واقفا تزوجها على الف وبنار ولم يزد غير النسب بوزن الجوز او كذا او كذا  
فقد قبل يجب مهر المثل لان اسم الدخار يقع على جميع هذه الانواع وكان المهر  
مجهول لا يدل على الاوسط وهو الجوز لان جهالة النسخ فلا يمنع صحة التسمية وينظر  
الى الوسط كما في البسود والنسب المهر في ذلك الجامع الا ان ازدوجها على الف  
وربهم وان البسود تقود وتقتضيه صرف الى الغالب وان لم يكن ينظر الى مهر منها فاي  
ذلك **من الجوز** **من الجوز** وافق مهر المثل حكم الحاشية **من الجوز** **من الجوز**  
وكذا ان يزدوجها على الف ساحة تزاد بنسب العقد لان النكاح بالخط  
غير النكاح بالخط وقسمته فصار بنسب العقد اخر لم يدخل تحت الوكالة فينصف  
على جهالة الزوج فان دخل بها قبل العلم بالزبادة فهو على خياره وان اعطى الوكيل  
الزبادة لانه لم يوجد منه الرضا وحكايا ولا لانه لم يعلم بما صنعت الوكيل حتى يكون  
وقوله مع العلم بصحته دليل الرضا وحكايا ولا لانه لم يعلم بما صنعت الوكيل  
وان فارقتها وقد دخل بها فلها الاقل من مهر المثل والمهر لان الوكيل حصل رغبة  
بمقتضى فان وطئها الى حسب انها امراة فصار كما اذا زنت اليه غير امراة يجب  
لها الاقل كمال النكاح **من الجوز** **من الجوز** **من الجوز** **من الجوز** **من الجوز**  
من المهرين وذكر القاضي انه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزبادة على الاول والزبادة  
جائزه منه فان حال قيام العقد بزاز به في ١٢ من المهر وان المهر المثل لا ينصف

زوج الف

زوج على الف وبنار

زوج بوزن الجوز

وكل من تزوجها على الف

مهر المهر



بالطلاق قبل الدخول بل بسم الله لا بد من إرادة مثل الحكم في فصل بين اثنين كتاب  
 الفقه ولو كسدت وراهم المهر فبها يوم كسدت في الختام خلاف  
 البيع يخرج نظم الكسرة لمقتضى وإن تزوجها على المهر المهر الواجب فكسدت قال  
 بعضهم عليهم مهر مثلها وقال الفقيه أبو جعفر لها قيمة المهر المهر من الذهب  
 والفضة قبل الكسار وهو الصحيح فاقضى من في العرف **كتاب الطلاق**  
 أو قال الطلاق اسم لكل ذبا كانت طلاقا أو انقضاء بزانية وكذا أبو طلق رجل  
 أو دوة العصبى فلما بلغ العصبى قال أو قعت الطلاق الذي أو قعت فلما وقع  
 ولو قال أو قعت ذلك للرجل من طلاق البزانية في المقدمة على ما بين رجل  
 فلما بلغ ذكر الطلاق وهو مظهر به ذكر امرأته أن تؤدي حنك ذكر الطلاق عدم  
 الحكاية واستيفاء طلاق وكان الكلام كجئت ببيع لا يباع على إرادة  
 ابتداء البيع والألا وإن لم ينو فهو على الحكاية وسئل الإمام الأوزاعي عن رجل تزوج  
 سبأ الطلاق وعده امرأته وبقول أنت طاق ولا ينعى ولا ينطق  
 من المحل المزور رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها ثلثا إن كان الزوج نوري أو  
 الثلث طلق ثلثا وإن لم ينو ثلثا لا يقع في قول أحمد من طلاق فاقضى  
 فإنه في التذليل بالطلاق رجل وكل رجلا من يطلق امرأته واحدة فطلقها  
 أو كسرت ثلثين لا يقع شيء في قول أحمد من طلاق واحدة من المحل المزور  
 وفي قول الشافعي الزوج إذا أو كسرت ثلثا أو قالت المرأة طلقني فاقول  
 فوليها ولا يصح في الزوج إلا بنية خلاف ما لو قال طاق ثلث أنت طاق  
 إن دخلت الدار فالتفت فليقضي بغيره فاقول قوله من طلاق فالحاصصة  
 رجل قال على طلاق امرأته ذلك أو ب القاضى المزوج رجل قال لا إرادة  
 طلاق فبطل على فرض أو لازم أو قال طلاق فبطل على الصحيح أنه يقع الطلاق  
 في الكل بخلاف المتفق لأنه مما يجب تحصيل أخباره وذكر في الكواكب رجل  
 قال لا إرادة عليه لا يقع الطلاق إلا أن يريد لا يقع به لأن هذا اللفظ  
 لا يستعمل الناس لا يباع لسان الحكم وفي الفقه أفترقات أفترقات  
 الدخول فقال الزوج قبل الدخول فاقول فوليها ثلثا سقوط نصف المهر  
 انتهى من الوجوه باب الله مثل خط من طلاق المصروع حاله الصريح قال  
 لا يقع وسئل به من تزوجها أو قال أو قعت طلاق داود وبه أنه سدر حال

مہر علی

کے

کتابخانه

८७५

مجلس علماء  
بجانب

20

دولت

فصل کلی  
اوقات

اختصاص  
اختصاص الوقت  
بعد الدخول  
او قبل

و هو انه في رد المهر او رد ما قبله قال لا يقع الرجعة قال **ح** يصح  
جاء القضاة في احكام المهرات **و** لو قال طلاقا فليس على واجب اولاً ثم  
ان اوثاب او فرض قال بعضهم يقع في الكل طلاقاً رجعية ان كان وقتها نكاحاً  
او لم يقع وقال بعضهم لا يقع وان نوى وبعضهم ذكر فيه طلاقاً فاقوا انه انما  
يقع في الكل وعند محمد وفي قوله لا يتم يقع وعند ابي يوسف يقع في الاصل **و** كره  
الشهيد في كتاب الايمان في شرح المحقق العتيبي انه لا يقع الطلاق في الكل عند المحقق  
وذكر في واقعات العتيبي انه يقع في الكل قال العتيبي ابو جعفر في قوله واجب يقع  
لغيره الناس وفي قوله ثابت او فرض او لا يتم لا يقع لعدم التعارض  
في الحاشية في الطلاق **و** في البسوط ايضا لو قال لا اريد اني طلاقك انما  
ينوي ان التمس بينهما فهو يبرين بينه وبين الله تعالى فيه فطلاق كل منهما مشتمل  
لانه في مشتمل لفظه خلاف الظاهر فلا يبرين في القضاء فطلاق كل غشا فكذا لو قال  
لا اريد من طلاقك ان التمس بينهما فهو يبرين فيما بينه وبين الله تعالى  
فطلاق كل واحدة في القضاء وطلاق كل ثلث **ابن** تمام في اوثاب ابقاع الطلاق  
**و** ان قال مالي امرأة لا يقع وان نوى ولو قال والدست لي بامرأة لا يقع  
**و** ان نوى كذا لو قال على جهة ان كان في امرأة وهذا بالاجماع خلاصة  
لو قال ماليست لي بامرأة عند ما لا يقع وان نوى وعند المحقق يقع اذا نوى  
**و** في الاجناس اجمعوا انه لو قال لها لا تكلميني وبينك او لا سبيل لي عليك  
لا يقع اذا نوى ولو قال نودت مني لا يقع وان نوى هو المختار **و** في الخط قال  
لم يمس بيني وبينك شيء ولو قال لا يقع ولو قال ماليست لي بامرأة  
لم يمس بها لا يقع وان نوى عند المحقق ولو قال عرفت خبر او اثنيت في رضا او كظم  
او سخط الكلام فطلاق اذا نوى خلاصة في الكتاب **ح** **و** لو قال لها لا حاجتي  
قبلك او ما ربيتك او ما بكاري مني لا يقع وان نوى ولو قال لم يمس بيني وبينك  
على ان نوى يقع وكذا لو قال لها بعد ردك لا يقع من طلاق الخلاصة في  
ملاتر والمرأة بعيب ما وقال ابن في ان رد المرأة باحد العيوب المحترمة  
بالجدة والخزام والبرص والفور والبق لانه ان رد المرأة ونسخ النكاح فان  
رد قبل الدخول سقط كل المهر وان رد بعد الدخول كان لها كل المهر وان رد بعد  
زوجها بالجنة فاذا يبرين او خوام قال بالصدقة وانه يوجب لمن اصابه القرة

وَقَالَ لَمُوسَى  
أَنْتَ طَائِفَةٌ لِقَاءِ

فصل فی مصادیق

بہار

مفتی محمد رفیع

264

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢٩



الكتاب الثاني

لا تخشوا الله ربكم  
والله العليم

فان لا يفتقر

عشق و محبت

اگر کسی نے طلاق  
دیا ہے

三

203

فصل کا مرادہ ہو

فان راہ

مكتبة

طهارة

203



لما خلق اولها في طلق واجدة من الرجل المرد قال محمد في السير الكبري واما  
رجع الى سيره واراد ان يحسنه زوجته الى القاضي وقالت انه اراد  
عزمه الاسلام فثبت منه وقال الاسير كنه منكم وقال لا تقتل  
او تكفر به باليد فثبت ذلك مكرها فاقول قول المرأة ولا يصدق  
الاسير الا بالينة وهذا لان سبب الفقة هو اجزاء كلمة الشك على  
الساكنة قد ثبتت بنحوها وانما سيره من الاكرام بدعي مما خصا به حكم  
ذلك السب فلا يصدق الا بكونه ولانه اضاف السبب المذهب  
للفقة في حالة غير معهودة وهو الاكرام فان الاكرام غير ثابت في حق  
هذا الشخص بعينه وفي سائر كنهج الى اقامة البينة كما لو قال لا والله  
وانما تجدني ولم يعرف فيه الجحد في وقت ما قالت المرأة لابل طلقني  
وانت صحيح العقل فان هناك لا يقبل قول الزوج الا بالينة كذا هنا  
فان شهد الشهود ان الملك قال له لا تطلق او تكونت بالمرأه  
لاندر من الكفر بذلك ولم يجوز وقال الاسير انما اجريت كلمة الكفر  
عند ذلك لا قبل ولا بعده فالقول قول الاسير لان بشهادة الشهود  
صار تلك الحالة معهودة له فالزوج يضمن بسبب الفقة  
الى حالة معهودة يمنع وقوع الفقة فيكون القول قول الزوج كما لو  
قال طلقني وانما جرت طلقني وانما تجدني وقد عرف كونه  
مجنونا قبل ذلك وقال يريته في سكرت وذهب عقرا فاف  
فان وقف منه السكر في وقت هذه الصفة مانع وقوع الطلاق  
صار هو باضافه الارته او اليه مضافا بسبب الفقة الى حالة معهودة  
مانعة وقوع الطلاق فيكون القول قوله واذا لم يعرف منه السكر  
بهذه الصفة كان هو باضافه الارته او اليه مضافا بسبب الفقة  
الى حالة غير معهودة فلا يقبل قول الزوج في ذلك ولا ينظر الى تصديق  
المرأة وكذا يريان في هذا لان هذه الحقة خفي حتى الشرح ولو ان ارادة  
قالت للقاضي سمعت زوجي يقول المسبح ابن الله فقال الزوج انما قلت  
ذلك حكايه بغير قبول ذلك فان اقر انه لم يكلم الا بهذه الحكايه ثابت  
فيه ارادة لان ما فيه ضمه لا يصلح ناسخا بل ما يكلم به وان ما فيه ضميره

قال لا ارادة  
مطلقا وانما  
مجنونا

قال طلقني  
وانما جرت

اذ الجواب  
او استثنى  
بطلان  
يقع الطلاق

ودون ما يكلم به الشئ لا يستثنى الا ما هو مشدود فوجه الابري انه لو طلق امرأته ولو في  
الاستثناء لا يقبل كان الطلاق واقعا لهذا المعنى او يستثنى ان صدقته المرأة  
في ذلك او كذبه ولو قال وصلت بكالي فثبت النكاح في غير الموضع  
او قلت المسبح ابن الله فثبت النكاح في غير الموضع كذا في وقت المراه  
كذلك فالقول قول الزوج مع بینه لان الزوج هنا ما اقر بسبب الفقة  
لان غيره هذا الصلة لا يوجب الفقة فيكون الزوج في الحقيقة مكرها لا بد من  
المرأة في سبب الفقة وهو بمنزلة ما لو قال الزوج قد قلت لك ان طلقني  
انت والله وكذبه المرأة في قوله انت والله وكذبت له في قول الزوج ان طلقني  
المسبح ابن الله واقعت ما سوى ذلك الا انه حكمت به مرصدا لا بكالي المسبح  
ابن الله فالقول قوله في ذلك قال محمد انه يشهد الشهود عليه انهم سمعوه  
يقول المسبح ابن الله ولم يقبل غير ذلك في القاضي بين ارادة منه ولا يصدق  
في ذلك لان الشهود لا يثبتون السبب الموجب للفقة وقول الابن ان غير قبول  
فيما يبطل بشهادة الشهود عليه بخلاف الابن الاول الى اخره فان قيل كيف  
يقبل قول الشهود ان لم يقبل شهادته ذلك وحديثه على النكاح فثبت  
كأن ما ثبتا هذه الشهادة على النكاح انما ثبتاها على الاثبات مع بینه ان  
الشهود يقبلون لم يقبل شهادته ذلك اجبت ان ما ادعى الاثبات  
من الزيادة في ضميره وما في الضمير لا يصلح ناسخا الموجب الكلام فثبت  
على الاثبات من الوجه الذي ثبتت منه لو قال الشهود لا ندر فقال  
ذلك او لم يقبل الا انما لم يسمع منه غير قوله المسبح ابن الله كان القول قول الزوج  
ولا يعرف القاضي بينهما لان هذا الشهود وما اجبت ان الزيادة في ضميره لان كلامه  
وانما قالوا لم يسمع وكما لم يسمع الشهود ذلك لم يسمع القاضي ونظير هذا اذا  
ادعى الزوج الكلام بالاستثناء في الخلع وادعى المصاهرة بالاستثناء او الشرط في الكلام  
فان شهد عليه الشهود بطلاق او فسخ بغير الاستثناء لا يقبل القاضي قول الزوج  
ويعرف بينهما وان قال الشهود لم يسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق لا يعرف بينهما  
وكان القول قول الزوج في ذلك الا ان ينظر منه ما يدل على صحة الخلع في بعض  
البدل او ذلك البدل لم يوجبه ذلك في القاضي لا يقبل قوله في ذلك وما يدل على  
على خوف الزوج وكذا سنة ودون الاستثناء في الخلع والطلاق فلا يقبل ولو ادعى

وقد استثنى



عرف ان من مرة فقالت ارادته ان ابره الباردة وقال الزوج عاودني الجنون  
 الباردة فقلت ذلك وانما يكون في القول قول الزوج لان اضاف  
 العرفه الى حاله معهوده فانما يكون اذا وجد بعد مرة بعد مرة لان ما دونه لا يفسخ  
 على ما في كتاب البتة ان شاء الله تعالى واذا لم يعرف بالجنون قط  
 لم يقبل قوله فان لم يعرف القاضيه بينهما من هذه المدة فحينئذ اقرى ثم افاق فقال  
 للقاضيه كنت كذلك قبل اليوم لم يجد في علم ذلك وبانت ابره لانه لا يكون  
 مما يجدت فحدثه لا يكون ولا علم انه كان موجودا فيما مضى الى اخره قال وكذلك  
 النوم لو اوتيت انه اراد وقت العصر فقال الزوج كنت قاتلا في تلك الحالة  
 فاقول قوله لان النوم هو ولو علم انه سكر من شرب حتى ذهب عقله فقالت  
 الخرافة ان ارادته الباردة وقال الزوج سكرت كي سكرت منه شرب وكان  
 الارادة ان حاله السكر وانما لا عقل فانها تبين منه ولا يصدق الزوج على قوله  
 ولان السكر لا يعود وبعد زوال سببه الا بالكتاب سبب سكره في ذلك الكتاب  
 ذلك السبب منه الباردة غير معدوم فلا يقبل قوله الا في هذه المدة  
 ان المشركون اكرهوه على الكفر فلو لم اوتيت عليه لانه كفرة او فصدقا  
 بالكفر الشافعي وذكر انهم اكرهوه فانما لا يقبل قوله في ذلك لانه يبرر سببا  
 متجددا غير معدوم وكذلك لو علم انه كان مبررا ما قبل هذا الشرب او علم انه  
 شرب البتة من شرب لم قال شرب الباردة قد ذهب عقله لان هذا الكتاب  
 مما لا يعود الا بالكتاب سبب سكره فلا يكون ولا ان هذا الكتاب مما لا يعود  
 على وجه لا يبرر له انه وعرفه لا يعود قط ككتاب الجنون والنوم فهدا الخوف  
 بين الزوجين بحيث برهان في احوالهما الكفر وسئلكم الذين هم قاتل ابره  
 ثم قال لكانت عدتها وادست ولم يزد عليه قال ان ثمة ثمة طلاقان  
 طلقته فثنا والاول لانه لم يلفظ بالطلاق فثنا عما دبر في ٢٧ وذكر  
 في الفساق في لواء طلقها زوجها ثمة مشافهة ولا تقدر على المنع نفسها بسوها  
 قتله اذا قهرها لانه لا يمكن دفع ثمة عنها الا بقوله ولا يقدر على المنع لايك الفساق  
 ولا تقبل نفسها لانه يمكنها ان تقبل زوجها جوارها الفساق والطلاق  
 فانك ظهروا في التحليل لم يثبت به ثمة في شربها وادها فترجوا  
 به ثمة سادسها ثم سبب الفساق لها فيبطل النكاح ثم يثبت الفساق الى بلد اخر

طالق  
 ابره  
 طلقها  
 فثنا

فلا يظفر

فلا يظفر او حاق بالامام الحنفية وفي نظر لان الزوج من غير كونه فيه خلافا وكذا  
 يراحق وفي ايضا خلاف فلهذا نرى الى الحاكم يري ذهب من لا يقول  
 بالصحة فيفسخ فلا يحصل الامام من طلاق الباردة في ٩ ووجهه المحجوب  
 لا كحل للاول ما لم يكن لعدم الدخول حقيقة وحكم وكل ان صلت كوفود  
 الدخول حكمه لا يثبت النسب من المحل المردود في اضافة  
**الطلاق الى الزمان** والى اهل ان الطلاق الى اضيف الى وقت لا يقع  
 ما لم يوجد الوقت المضاف اليه الطلاق واذا اضيف الوقت الى  
 الطلاق يقع الطلاق ساعة ما تكلم به المتكلم من طلاق الزمرة في ٩  
 وادارت معرفة اضافة الطلاق الى الوقت من اضافة الوقت الى الطلاق  
 انظر الى حرف الراء انها دخلت على الوقت او الطلاق انه دخلت  
 على الوقت كان الوقت مضافا الى الطلاق كما في قوله انت طالق  
 قبل اليوم الاصح في هذه المدة الوقت مضاف الى الطلاق فان جعل يوم  
 الاصح قبل الطلاق فقلت الاضافة وصار كانه قال انت طالق وسكت  
 وان دخل حرف المحاء على الطلاق مضاف الى الوقت كما في قوله انت  
 طالق بعد يوم الاصح في هذه المدة الطلاق مضاف الى الوقت فانه  
 جعل هذه المدة بعد الاصح في اضافة وتعلق الطلاق يوم الاصح وما اذا  
 قال لها انت طالق مع يوم الاصح الاصح طلقته حين نطق التبرع اليوم  
 الاصح لان مع اللوان من المحل المردود وفي المتن او قال لها في يوم من الايام  
 انت طالق اذا جلد هذا اليوم فان كان نذر اليوم الذي سئل اذا وادع  
 الجحد فهدى كذا في وان غوى يومه ذلك فالطلاق باطل وان لم يكن له  
 فيه قول مستعمل ولا يبرر في الفساق ان غوى يومه ذلك ويدر  
 فيما بين وبين الله تعالى من طلاق الباردة في ٩ وفي الجامع الاصغر اذا  
 قال لارادة انت طالق اليوم هذا او قال لها انت طالق هذا اليوم  
 فهدا اول الوقتين الذي تقدر به يبرر انه ان في قوله انت طالق اليوم  
 هذا يقع الطلاق في اليوم ويغوى ذكر الصدوق قوله انت طالق هذا اليوم  
 يقع الطلاق هذا ويغوى ذكر اليوم من المحل المردود **باب التحليل**  
 لو قال لها انت كذا انت طالق ان دخلت الدار وقالت طلقني

زوج محجوب

طلاق

شدة

شدة



من غير ان يخلو قبله من طلاق المخاصمة في خروج موادة وقال الكر وبرا الجانة  
ارم في طلاق فجدها غيره الى بينه غيره ان في عقبة الكل نفس لا تطلق وان  
عن الامساك في بينه في طلاق بينه لم يكرها تطلق كذا قال الحكم الدين من الدين  
المخاصمة ما يجز رجل كف ب الطلاق ان لا يسكن ب هذه البلدة سنة تلقا  
نظيفة وان تقصت عدها بشهر وسكن البلدة ثم تزوجها وسكن في البلدة  
لا يقع شي ولا يفق بين ان يكون موت سنة او تلقا مطلقا لان اليمن اذا  
اكتف لال الجواز لم يق جواز القصور في من الطلاق وقال رجل  
من اهل بلاد الروم كلما اوسوس او كلما يشرع او سوس ان فعل كذا يجب ان  
يصح اليمن على الطلاق لان معارف بينهم في فصل بين في  
و استمر بعضا اذا قال جعلت كلما او على كلما انه طلاق فلا يحت معين  
وهذا استنباط اقل وحصا باب العمام لان زنا بها لها من الزنا في الخط  
الكر وقال كل امراة لي في طلاق ان فعلت كذا ولا امراة له وولي  
امراة تزوجها صحيح ويكون بمنزلة قوله كلما امراة لي من طلاق المخاصمة الكتاب  
وقال ان فعلت كذا امراة طلاق وليست له امراة ونت الكن  
تزوج ثم فعل لم تطلق من الامانة المخاصمة في صحي قال ان شرحت المسك  
كل امراة تزوجها في طلاق ثلاث شرب في حال صباه ثم تزوج بعد بوط  
لا تطلق من طلاق المخاصمة في الكتاب باب وان الحظ باب تعلق  
اليمن بالشرط وقال كل امراة تزوجها في طلاق ان كلمت فلما تزوج  
امراة قبل الحكم وامراة بعد الحكم تطلق ان تزوجها قبل الحكم ولو قدم الشرط  
بان قال ان كلمت فلما كل امراة تزوجها في طلاق تطلق ان تزوجها  
بعد الحكم وكذا اذا وسط انتهى من الجواز الابن رجل فرب انسانا فربا  
وجي فرب المفرد ب فقال اكر من زنا وي كنتم زعم طلاق فما يتناول  
الامانة اليمن في معارف الحكم الناس باني وجه كان بكون على وجه  
يسر امانة اليمن اذا لا يتفاهم الناس في هذا اللفظ الا هذا ولا يقع ذلك على  
لما زابت فقد بمنزلة على مقتضى الشرع في الجواز والقبر والارض والضمان  
لان الحالف لا يقصد بهذا اليمن الا ان يسمي اليمن ان اسم اليمن ولا يل  
كلامه الا عليه ولا يجب على الحال زادة المطعة شرعا غير دليل معين فان

الفور

انصرف كان على الفور والافان وقت مطلق ودلالة الحال على الزنا في دور  
 الفور جواز الفتاوى في من الامانة امراة تزوجها في طلاق تطلق  
ان تزوجها بعد الحكم وكذا اذا وسط انتهى من الجواز الابن قال في الوقت  
رجل قبل لم كن امراة غير هذه امراة فقال كل امراة له في طلاق لا يكن  
هذه امراة فوق بين هذا وبينها قال الامراة تزوجها الكن تزوجها تزوج  
على امراة اخرى فقال كل امراة تزوجها في طلاق حيث تطلق هذه امراة  
اذا ابانها ثم تزوجها خاصة الكسبية للعزى في القواعد اذا قال كل امراة  
تزوجها في طلاق تزوج امراة قبل الحكم وامراة بعد الحكم تطلق  
المتروجة بعد الحكم والا تطلق المتروجة قبل الحكم وصار الحكم في هذا الوقت  
شرط ان تفاد اليمن ولا تطلق والتي تزوجها بعد الحكم تزوجها بعد اليمن  
تطلق ولو قال كل امراة تزوجها في طلاق ان كلمت فلما تزوج  
ان نفس على الوقت بان قال كل امراة تزوجها اذا الى ثلاث سنة  
تطلق المتروجة قبل الحكم والمتروجة بعد الحكم وان لم نفس على الوقت  
بان قال كل امراة تزوجها في طلاق ان كلمت فلما تطلق المتروجة  
قبل الحكم ولا تطلق المتروجة بعد الحكم وصار التزوج في هذا المسئلة  
شرط ان تفاد اليمن والحكم شرط الحلال اليمن فان تزوجها بعد الحكم تزوجها  
قبل ان تفاد اليمن ولا تطلق ولو كلم فلما امراة اخرى تطلق المتروجة بعد  
الحكم الاول وذكر في الحاكم انها لا تطلق من طلاق الزوجة في الامانة  
نوع اخرى في هذا الفصل وكذا اذا ان كلمت ب الطلاق الثلاث ولا تطلق  
امراة بان ثم كلمت ويقول كل امراة له طلاق ثلاث ان فعلت كذا  
ولا يؤثر امراة فان قالوا كلمت بطلاق هذه واشار وايها يقول حلف  
بطلاق كل امراة فصل ب الحلف بطلاق هذه ثم يقول كل امراة في طلاق  
ولا يؤثر بها خلاصة في من الامانة وقال ان دخلت دار ب فكل  
امراة تزوجها في طلاق تطلق امراة تزوجها بعد وقول وايها ب حلف  
ذكر وهو الصحيح جواز الفتاوى في من الطلاق وقال ان فعلت  
كذا فان قال او حلال اليمن على حلف ولو اربع سنة فصل في قوله امراة  
طلاق مطلق اصد بين غير معين لان اللفظ للواحدة وفي قوله حلال ب عقود

ان فعلت كذا  
 فانه طلاق







وحيثما كان من غير ان قال ابن تيمية انما كانت طلاق على او قال واجب  
 على غير عرف البلد محل طلاق ذلك في بيانهم من التنازع في ذلك  
 كذا هو جديست راس كبرم برز حرام قبل له جرنه كنه فيقال فيقول  
 ذلك الفصل ثم تزوج امرأة مطلق ولو راد الوعد وقيل وهو من كنه جهنم لا يطلاق  
 لان قوله جديست راس كبرم من قوله التنازع معلق فلا يصح المطلق عليه  
 وان طلق الرجل وقبضت يد غيره مع هذا لا يثبت لانه مطلق على الباطل لان  
 الاول طلاق يجوز لا امرأة له وان في نفسه سيم انما يطلق اذا تزوج وتعل  
 كذا بقوله كلامه من طلاق الملاءمة في التنازع **باب** قال كما انت طالق انما  
 الى متعلق بمسوق لا يقع وان كانت قبل قوله ان شاء الله ولا بشرط القصد والاعلم  
 بمعناه قد علمت اكثر المتون من بيان هذه الشروط وتقبل قوله ان الزوج ابن  
 او عاه الى الاستثناء والمكرمة الزوجه في ظاهر الروي من باب المذهب وقيل  
 لا يقبل قوله في ظهور الاستثناء وفيه الاغما ووقال في كناية لو قال الزوج  
 طلقك اسرق قلت انما انما في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج على  
 قول محمد لا يقبل ويقع الطلاق وفيه الاغما والفتوى احتياط في امر الفروع في  
 غلب الفساد على التمسك بالناس انتهى وحده كذا في المكرمة كما فيه ما به او اذا  
 لم يكن له منازع في دعواه الاستثناء فلا كلام في قبول قوله قال المحقق الكلام في  
**زوج** طلق او وقع ثم ادعى الاستثناء او الشرط ولا منازع فلا إشكال في ان  
 القول قوله كذا اذا كانت الزوجه في ذكره في الحاد والامام محمد والجار والجار  
 عليه بانه طلقها او خالفها بغير استثناء او قالوا لم يستثن قبلت وهذا السائل  
 التي تقبل فيها الشهادة على النفي قال لم يشهد على الزوجي قال لم يسمع منه غير لفظ  
 الطلاق والخلع والزوج بغير الاستثناء في الحيط القول قوله في فوائد شمس المائنة  
 الا ورجحه لا يسمع وهو الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينه بل اذا عرف فاداره  
 ويشترط ان قال بعده اعتقك اسرق قلت انما انما لم يثبت وفي الفوائد  
 النفي لو ادعى الاستثناء وقال بل طلقك فالقول لها ولا يصح في الزوج  
 الا بينة بخلاف ما لو قال لها قلت لك انت طالق ان دخلت الدار  
 فتألت طلقك منجز القول قوله ثم قال والد الذي من ان ينظر ان كان  
 الرجل معروفا بالصلح والسبب ولا يشهد به على النفي ينبغي ان لا ينفذ

قال كما انت طالق  
 متعلقا بغيره

لما في الحيط

بما في الحيط من عدم الوقوع منه بخلافه وان عطف بالنفي او جهل حاله ينبغي  
 ان لا ينفذ بقول المانع بعينه الفساد في هذا الزمان انتهى وقد علمت ما هو القول  
 عليه من **باب** الفكاك في باب النفي **باب** قال ان فعلت كذا فامر الله  
 طلق ولا يرجع. فتدبر طلاقه على امرأة واحدة واليه البيان بخلاف قوله  
 عدل الله على حرام ولا يرجع نسوة يقع على واحدة تطليقة على ما ذكر في التذليل  
 والوقوف ان المصنف قد نص هناك وسبب في احوال باب الرابع في ذلك  
 اختلاف الصحيح هكذا جواهر الفقاوي في ٢ من الطلاق **باب** قال الفقاوي  
 علمت الفقاوي فيهم فقال ان كان لفلانة على الفقاوي فيهم فادارة طالق فقال  
 المحقق الفصل ان لم يكن لفلانة عليك هذا الالف فادارة طالق وفلانة طالق  
 فقال ما دام كل واحد منكما حيا فادارة طلاق لم يطلاق امرأة واحدة منها حتى يتبين الامر  
 بالبينه او بواحدة من خلاف **باب** في الحيل المكررة **باب** في قوله قال لادارة ان  
 جازمتك انت طالق فلا يطالب بها وقع الطلاق لان الكلام وان كان للجماع  
 في الفروع من صاريه مولى لكن العامة يفهمون هذا اجابا ويعدون هذا نوعا  
 من ذلك جواهر الفقاوي في ٢ من الطلاق **باب** في قوله  
 لست بامرأة مودف فاذا قال ان دخلت الدار قلت بامرأتي  
 او قال اشهدوا انها ليست بامرأتي فقول من يقول ان في الحائط الطلاق  
 يقع باصممه اذا نوى فانه باللفظ الاول يتعلق الطلاق بالمدلول من غير شبهة  
 لان النفي يدل على انه امر او به الطلاق لان بالطلاق لم يسمع نفسه من الرجل  
 فليكن من نفسه بالمدلول من اول الدلائل على انه امر او به الطلاق وانما الاستثناء  
 عبارة لا وجوب له في زوجية يقع جواهر الفقاوي في ٢ من الطلاق  
 قال في نشر طلاق كذا امر كاري كنه ومقصود من نشر طلاق ان يكون امرأته  
 طالق ان فعل كذا في هذا النفي كانه اخبر انه لا يفعل ذلك الامر والادما  
 اخبر بالطلاق رجل قال لادارة نواز من نسمة طلاق كذا فلانة بشوكره  
 است لا يقع طلاقه لان هذا وان كان تحقيقا لكن في العرف براءة النفي  
 فلا يقع كقوله انت طالق لان دخلت الدار لا يقع بغير ان كنت دخلت  
 قال وهذه المسئلة وقعت في زمن الفقيه الامام الفقيه القضاة في الدين  
 سبب السنة الاربعين بقال هذا التحقيق والصحيح انه لا يقع هكذا

قال في فعلت  
 فادارة طلاق

قال في حيل  
 في باب الفكاك

قال لادارة  
 ان جازمتك

في قوله  
 اولت بامرأتي



ذكر سبيل في الابد اب الاخره ذكر في النسخه الامام محمد بن الفضل البخاري  
 فمن قال اني اني بيب كن ابن كارتند وهذا مستند والفظ يستعمل  
 هل يصير في الحكم كقول الر قال ان نوي بقول سبيل ايقاع التطبيقات يفتن  
 ولم يتفق بالتفصيل لعدم كمال الشرط لم قال وقد قال بعض علماء المتأخرين ان كان  
 الخلف من اجل بل لا يعقدون الا بهذا الشرط وكان ذلك كمال الشرط في  
 في عرفهم ويكبر في تطبيقه ولا يقع الا بعد وجوبه وانما يصح هذا عند اذا لم يتأخر  
 التعيين الا بهذا اللفظ اما اذا انفرد التعيين بغير الشرط لم يحل ذلك  
 على التعيين ووقع الطلاق في الساعة هكذا ذكره الامام محمد بن الفضل  
 البخاري **باب** جوارها القاضى في امر الطلاق **باب** ريل قال انه خلقت الطلاق  
 ان لا افضل كذا لم قال كذب وما خلقت وانما اردت تخفيف المرأة  
 ثم علم القاضى بهذه اليقين من ان يترافا الخصمان اليه فان احاط علم القاضى  
 به كلف بالبيع او اذارة فله ان يرضى عليه ويلحق بينهما ويجعل بالظاهر  
 وان لم يخط به علم فليس كذلك الا ان يجازيه فخاصه ومن حق المرأة ان يجازيه  
 فان المرأة لا تملك لها نصيبه على الطلاق **الظاهر** الا ان يقع في قلبها انه حائض  
 في عددها جوارها القاضى في امر القضاة **باب** سكره قال لامرأة اى حال  
 في ما حرام ان لم تكتب لك الصلح هذا فلم يفعل حرم عليه تيسر طلاق  
 السكره قال لامرأة ان كلمت فماتت واكملت كذا وشربت كذا او افترق  
 الطلاق فقال ان كلمت كذا وشربت كذا او افترق طالق وبها سواد  
 ما لم يكتف الشرط لا يقع الا ان يثبت كذا **باب** منية المصنف في مسائل الميادين  
 على امرين **باب** **الخلع** شرط البراءة من نفقة الولد ان وقتا صحيح  
 ولزم ذلك لان قال مولانا في حقه وانما اذا شرط البراءة من نفقة الولد وحسن مودة  
 الرضا ان وقتا كذا كذا وقتا كذا مشروط ولزم ذلك لان خالصة من نفقة  
 ولده سبعة ايام معة فطالبة بالنفقة يجر عليها طلاقا حسب وعليه  
 الاطمان ولا على ما افق به بعضهم من سقوط النفقة كذا في فتح القدير وهو المذكور  
 في القضية فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان يرجع عليها  
 بحصة الاخر تمام المدة والحكمة في براءتها ان يعقد الزوج خالصة طلاق  
 برئ من نفقة الولد الى سنيين فان مات الولد قبلها فلا رجوع له عليها

خلقت الطلاق  
 ان لا افضل كذا  
 ثم قال تربية

سكره قال لامرأة  
 ان كلمت فماتت

قال لامرأة طالق  
 ان كلمت فماتت

شرط البراءة  
 من نفقة الولد

قاله سبعة ايام  
 معة فطالبة

كذا

كذا في الخلاصة وموتها او عدم وجود ولد في بطنها كونه في شئ المصنف في كونه  
 تزويج الرضا كذا في الجوز في الحيط ولو اختلفت على ان تسكن الوقت المصنف  
 نسخ في الانبي لا في الظلام واذا نشد وجب فلزوج ان ياتخذ الولد ولا يتركه  
 عند هذا وان اختلف على ذلك لان هذا في حق الولد وبطلان ما قبل اسكن  
 الولد في تلك المدة فيرجع به عليها كذا في فتح القدير **باب** منية المصنف في كونه  
 اختلف نفسها بالمرءة ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد  
 بعد سنة ايام وتزوجها بزوج بنفقة بقية العدة وبقيته بقية ولده سنة  
 فبقيته **باب** **الخلع** وكذا اختلف نفسها وتزوجها بزوجها ونفقة ولده عشر  
 سنيين ولا معة لا نقد على نفقة ولدها فلها ان يطالب الزوج  
 بنفقة مولد لان بدل الخلع دين عليها فلا يسقط نفقة الولد منه بدلين عليها  
 كذا اذا كان عليها دين اخر وحل لا نقد على قضاء لا يسقط نفقة الولد منه  
 قال وعليه الاطمان ولا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط **باب** **الخلع**  
**باب** **الخلع** او نفقة العدة غير صحيح الا اذا جعلها بدل الخلع واذا اقرت بقضيتها  
 حكم بوجوب اقرارها بخلافه لا على انه بدل الخلع **باب** جوارها القاضى في امر الطلاق  
 واذا اختلفت الصغيرة من زوجها البايع على مال فان الطلاق واقع ولا يك  
 المال ولا يسقط الصداق ان كان الخلع على الصداق لان على الطلاق بعد لها  
 المال وقد وجد ولا يجب المال لان هذا شريع عنها **باب** **الخلع** **باب** **الخلع**  
 في مسائل الخلع **باب** **الخلع** في سوط صدر الاسلام الى البسباب  
 اذا خلع الصغيرة على حرة او لم يضمن هل يقع الطلاق قبل يتوقف على جازتها  
 وقبل لا يتوقف لانه لا فائده في التزويج بل يقع الطلاق ويجب كل الصداق  
 بان كان بعد الدخول والنصف ان كان قبله وهذا الصحيح **باب** **الخلع**  
 فانما اذا لم يضمن الخلع للمهر كذا انه لا يسقط صداقها بهذا الخلع وحل يقع  
 البينة ان قبلت الصغيرة هذا الخلع رجعي في اهل القبول بان كانت  
 بغير الخلع وبغيره يقع الطلاق بالانفاق فلا يسقط المهر وان لم يعقل الصغيرة  
 عقد الخلع هل يقع الطلاق بتقدير ان كان العاقد جنبيا لا يقع بالانفاق وحل  
 يتوقف على بلوغها اختلف فيه وان كان العاقد ابا ولم يضمن المهر ولم يعقل  
 الصغيرة عقد الخلع وكذا خوار زاده ان قبلت اختلف المشايخ ايضا في بيع

العدة  
 نفقة  
 اختلف نفسها  
 اختلف نفسها  
 ونفقة ولده

ابراهيم نفقة  
 العدة

اختلفت الصغيرة  
 من زوجها

الا بانه

خالصة



الطلاق وقيل انه لا يقع الطلاق وذكر المذاهب في وقوع الطلاق روايتين  
 لما ذهب في تفرقات العشرة اختفت العشرة مع زوجها البالغ على حال وقوع  
 الطلاق والتكسب المال وان ضم الأب البذلح وم كالا يبي ولا يزوج في مالها  
 بزيادة طلع ابنة الصغر لا يزوج ولا يزوج طلع الصغر على جازة الا وله  
 بزيادة يزوج من هذا جواب ما ذهب في خالها طلع من هذا ونفقة فلم يسكن  
 مثل الطلاق ونشئت فانبت بانه يزوج عليها بنفقة العدة لانها لم يسكنها  
 وقد عرفت به لان في الطلع كما لو تزوجها ابن كحتم خطه في فوات القينة في الحكم  
 اختفت على ان لا يسكنها الا سمح ولو على ان يرد له السكن عليها يزوج بزيادة  
 قال اقصي ولم يذكر المال اصلا وكانت اختفت بغير بيان اذ انوى ولا يزوج  
 في المهر كطلعي بنفسك بزيادة في القناني بسقط لو فارسية او عربية فوشتين  
 بخاوي بنفسك وبه بغير بزيادة اختفت في النكاح الخاصة لا بسقط  
 المهر لانه ليس طلع بزيادة واشار بقوله لزمها المال الى ان لا يتصور ان  
 طلع به مال في الحكم وكذا قال في المجتبى فخلت على خدر ونفقة قبلها ولم  
 يجب شي في الطحانة طلع بقوله ونفقة على قولها ان وقوع الطلاق ومعرفة  
 هذه المسئلة في ايام المكات في هذا الزمان لان الناس يعبادونه اضافة الطلع  
 الى مال الزوج بعد ابرائها اياه في المهر فلهذا علم انما اذا قبلت وقوع الطلاق ولم يجب  
 على الزوج شي في المهر فلهذا علم انما اذا قبلت وقوع الطلاق ولم يجب  
 وقيل لا تسكن بزيادة الجواز فيمن ان طلع وجب المهر ونفقة العدة على الزوج  
 بلا حاجة الى البينة جامع الفصلين في الفصل وفي القينة اختفت نفسها  
 بالمهر بشرط ان الزوج يعطها المهر المأزول الا يبيع وفالها به فيمن ان يبيع  
 ولا يشترط ان كان الا بغيره المهر لان الحكم اوسع من البيع  
 بخاوي في الحكم وفي بنية النكاح فخلت بما عرفت في الدرس فيمن ان يبيع  
 الطلاق ولا يجب شي ويطلق الدرس في المهر المأزول وفيمن البذل  
 في المجلس في معاودة تنقذ على الاسقاط ليس بشرط في الحكم والعنف على مال  
 بزيادة في المهر ولو اختلف في المهر في الحكم والطلاق فاقول ان المهر  
 مع مثل من طلع القينة ولو ادعت الحكم فافكر فقامت عليه بنية  
 ونقص عليه بالفرقة ثم قال في الرفع كنت فالتعيا ولكن تزوجها بعده بغير نية

اختفت في  
 زوجها  
 طلع ابنة  
 الصغر  
 قالوا على  
 بزيادة  
 اختفت في  
 النكاح  
 اختفت في  
 النكاح  
 اختفت في  
 النكاح

من المهر المأزول اختفت بماله ثم انما است بنية على ان كان طلعها بنية بانيا  
 استقر المال من المهر المأزول في قبل خال او انة على مهرها ونفقة عدها ثم طلع  
 انها حاصل ليس لها ان طالع الزوج بنية الحكم جواها القناني في اول  
 الطلاق في قبل خال او انة على مهرها ونفقة عدها وكل من هو لها عليه فاقوت  
 المراه ونشئت الخ انها عايشة او غيرها غير طلع من زوجها ثم ادعت بعد ذلك  
 في الشهرين من عند الاقرار بالنكاح العدة انها حاصل من زوجها والمهر المأزول  
 ان يبيع وعدها لانها ساقطة ولو الجنية في الحكم **باب العدة**  
 ولا يجوز نكاح منكمه الغير ومعدة الغير عند الكل ولو تزوج منكمه الغير وهو  
 لا يعلم انها منكمه الغير فوطئها يجب العدة وان كان يعلم انها منكمه الغير  
 ووطئها لا يجب العدة في لا يزوج من الزوج وطئها والمهاجرة لا عدة عليها  
 ولها ان تزوج للحال في قول المحقق وقال صاحبها عليها العدة ولا يجوز نكاحها  
 قبل انقضاء العدة ولو حاور الزوج كان له ان يتزوج باختها اربع سواها وان  
 كانت المهاجرة عاملا لا تزوج في رواية محمد بن الحسن بن محمد بن ابي بصير  
 في المحقق ان لها ان تزوج لمن لا يطأها حارة وجها في نكاح الحكم  
 في قاصحات في المحرمات وكذا لا عدة لوزوج اداة الغير طالعها بنية ودخل  
 بها كغلاف ما اذا لم يعلم شوبه في العدة وكذا قال في الثانية المكملة  
 اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثانية ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الا دل  
 تنقضا ما دامست في العدة لانها لما وجب العدة عليها صارت نائمة  
 انتهى وقد اوطى الشبهة لانه لو تزوج وطئها وبغير نية لانه زنى والمزنى بها  
 لا يحرم على زوجها في المخطومة اذا زنت المراه لا يزوجها في نكاحه كخص  
 لا ضمان علقها في الزنا فلا يسق ما ذه زرع غيره مع القناني في العدة  
 في جامع الشروح للمنظمة في الصحيح قول المحقق انه ليس على الجنية عدة من  
 الجنية ولا على المعدة الذمية في الدل وفيها ايضا قد نص في شرح القناني ومبار  
 اكتسب المعبرة ان المتهزوج لو كان مسلما لا يجوز له ذلك بالاجماع لوجه  
 العدة في عقد لا خفاة ذلك عوانه الروايات وفيما هو نقل  
 الجاني تعلق حكم دخول العصب في النكاح الصحيح والقاسم في وجوب العدة  
 ثم قال في حاشية ان الزوج العصب كالبالغ في الصحيح والقاسم في العصب في الشبهة

نكاح الصحيح



وفي الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كما لا يخفى فعدة من نفقار  
 رجل طلق امرأته رجعا لم مات وحسن العدة ورثت كان الطلاق في الصحة  
 او في المرض وكذا الوفاة في المدة ورثت الزوج وان اباتها في الصحة  
 ثم مرضت بمات وحسن في العدة لم ترث فاصحابها باب العدة في رجل  
 للمعدة التي ترث الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض  
 لا تصدق في اقل من شهرين هو المختار فاصحابه اذا اطلق الذي ذنبه فطهر  
 عليها طهره محمد وقال جمال الاسلام في شهره وقال ابو يوسف ومحمد وان نفق  
 عليها العدة والصحيح قوله وان عقد النكاح في الشئ وغيرهما صحيح قد روي  
 ولو كانت الزميه حاملًا فنقد برصه انقضاء وقيد الوالد الحامل بما اذا كان  
 به نية زنا او طهقة في الحداية معلما بان في بطنها ولد ثابت النسب ولو لم  
 يصح الصحة العقد عليها ولا بطلانها كما لم يل من الزنا والاول اصح  
 من عدة من نفقار **قار** اذا اراد الرجل ان يزوج جارية بعد الوطء لا يفضل له  
 ان يستبرأ بها كخفيه ثم يزوج وكذا اذا اراد ان يبيع جارية فان زوج الجارية  
 قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج ان لا يطلقها حتى تحيض كخفيه  
 وقال محمد لا يكمل للزوج ان يطلقها قبل الاستبراء وكذا اذا تزوج المذمومة وام  
 الولد من بيع فاصحابه في الاستبراء **باب ثبوت النسب**  
 ولدت منه جارية غيره وقال احمد بن حنبل مولاهما والولد ولو رخصه في المذمولى  
 في الاحلال وكذا في الولد لا يثبت نسبه فان جده في ما يثبت ولو ملكها  
 بعد نكاحه به يورثه النسب ولو جده في الولد يثبت نسبه ولو استولد  
 جارية احد ابويه او امرأته وقال غلثت صهرها في فلاحه ولا نسب وان ملكه  
 بعد ما علق عليه **تو** بين اخوات الاستبراء وان ملكه انى الولد  
 بعد ما علق عليه وان ملكه امه لا يضره ولله عدم ثبوت نسبه  
 مع الغفارة في الاستبراء **وان** ملك امه لا يضره ولله عدم ثبوت نسبه  
**قار** ابو في اخوات الاستبراء **امراة** قالت في عدة الوفاة ليست  
 كحامل ثم قالت في العدة انما حاصل كان القول قولها وان قالت بعد اربعة  
 اشهر وعشرة ايام ليست كحامل ثم قالت انما حاصل لما يقبل قولها  
 الا ان يات بولد لا قبل في ستة اشهر من نفقوت زوجها تقبل قولها ويطلق

ثبوت بانقضاء  
 العدة  
 طهر الذي  
 ذنبه  
 الزميه الحامل  
 فنقد برصه  
 استبراء

ملك الولد  
 ملك امه  
 امراة قالت  
 ليست كحامل  
 قالت ليست  
 كحامل

بانقضاء

بانقضاء العدة **قار** بين من سأل في النكاح **قال** رحمه الله والعقد  
 ان تجدت ولادتها بشهادة رجلين او رجل واحد وجعل لها اربعة  
 او ثلثين الورثة الى ثبوت نسب ولله المنة ان تجدت ولادتها  
 بشهادة رجلين او رجل واحد ولا فرق في ذلك بين المعتدة من طلاق رجل او باني  
 او وفات وقال ابو يوسف ومحمد ثبت نسبه بشهادة امرأته واحد  
 لان الفرائض قائم ان ولله حصة ان العدة تنقضي باقرارها بوضع الحمل قال  
 الفرائض المنقضي لا يكون جهة فثبت كما جاء الى اثبات النسب ابتدا او بغير  
 فيه كمال الحجة كما ان كان الحمل ظاهر لان النسب يثبت قبل  
 الولادة بالفرائض والحاجة الى تعيين الولد هو يثبت بشهادة الغالبة وقد  
 والمعدة ان تجدت ولادتها بغير رجلين جميع انواع المعتدة من طلاق رجل او  
 جات بالولد لا كغيره سنتين اشكال لان الفرائض ليس بمنقضي في حقها  
 لانها يكونه راجعة لكونه العلق في العدة على ما بينا فثبت ان يثبت نسبه  
 بشهادة الغالبة من غير زيادة شئ او كمن في المكذوبة وفي المبسوط فيه  
 بعيد من عدم ثبوت بدنه بشهادة رجلين ان يكون الطلاق بائنا وان  
 الزوج منكر الولادة فالظاهر ان اتفاق على سبيل الشرط لان ظهور الحمل  
 كقاربه ولا فرق في ذلك بين البائن والرجعي ايضا عند انقضاء العدة  
 برصه وذكر في الغاية انه لا يحتاج لثبوت النسب الى شهادة الغالبة عند  
 اعتزافه بالحمل عند ظهور الحمل وعند قيام الفرائض وانكره على صاحب مطلق  
 البخاري في اشراط مشهورة الغالبة لتعيين الولد عند الحمل وهو سديد  
 فان شهدا دة الغالبة لا بد منه لتعيين الولد فاجاب عن هذه الصورة كلها وانما  
 الخلاف في ثبوت نفس الولادة فعند الحمل يثبت به في الصدر الثالث  
 وعندهما لا يثبت الاستبراء الغالبة لا ضمان ان يكون هو غير هذا  
 المعنى وثمره الخلاف لا يظهر الا في حق حكم احكام الطلاق والعنف بان علقها  
 بولادتها حتى يقع عند الحمل بقولها ولدت لانها امنية لا غير افة  
 بالحمل ولظهوره فيقبل قولها عند الحمل لا يقع شئ حتى يثبت فاعلم  
 نفس عليه في الاستبراء والنهاية وغيرهما من الزعم واحاد بقوله بشهادة  
 رجلين قبل شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية وانهم لا ينفقوا

المعدة تجدت

شهادة الرجال  
 على الولادة



بالنظر الى عدولها اما كونه قد شفق ذلك من غير قصد نظر ولا سيما في الضرورة  
 كما في شهود الزنا لا يفي انما اولاد است وجعل الزوج ولادتها وادعت ان  
 جيلها كان ظاهرا وانكر كبره فلا بد من اقامة البينة على ابي رجلين او رجل واحد وانما  
 فظهر الجبل عند انكارها لما يكون باقامة البينة لان الجبل قس المتنازع لم يكن  
 موجودا ولم يجر ظهوره لانها بعد الولادة ولم ار من خرج به **بحر راي**  
 واداد است المحنة ولد الم يثبت نسب عند الحمل الا ان يشهد بولادة  
 رجلان او رجل واحد وانما قوله الجبل في النسب والحق والحق صدر الزينة  
 صحيح قد روي **الا** ان يكون جيل ظاهرا واخر افي الى لو كان باخر افة جيل  
 ظاهرا واداد الزوج حال عدولها بالجل يثبت نسبها بظاهرها ورجلين واما شهادة  
 الغاية فلا بد من تعيين الولد انطلقا **شرح** مجمع لا يثبت **قال** فان اب  
 جسد من طاهر او منقذ لما قد سناه ولو صدق في نفي الولد فلا حد ولا لعان  
 وهو له انما لا يمانا ابطال منه فقد والنسب انما يثبت للعان ولم يثبت  
 وهذا اظهر ان ما قاله في شرح الوقاية ومنه شارح النجاة من انما اذا صدق في نفي  
 النسب وله حاشية خبر صحيح كما جبه عليه في شرح الدرر **في الجواب**  
 ولو صدق في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو له انما لان النسب انما يقطع  
 حكما بالعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يحد في ابطاله **رأي**  
 حانت الام وليس من النساء ذوات رحم لحم منه فالحق للعصبة من الرجال  
 فان لم يكن عصبة فله ذور الارحام على الترتيب **تنبيه المفتح باب الحضانة**  
**قال** ثم العصبان بنو بنوهم يعني ان لم يكن للصغير احد من خارج من النساء انضم  
 فيه الرجال فالام بهم به اقبهم نصيبا لان الولاية اه واما اولاد والامام فانه  
 يدفع اليهم الغلام فيبعد او يابن العلم لا نسب واما ثم ابن العلم لا نسب ولا يقطع  
 اليهم الصغيرة لانهم غير محارم وكذا لا يدفع الى الام التي ليست بما مودة  
 ولا للعصبة الفاسق ولا الى مولد العتاقة كراية الفتنة وهذا علم  
 ان طلاق المحض في كل التقيد لكن ينبغي ان يكون محل عدم الدفع الى ابن العلم  
 اذا كانت الصغيرة تنسب وكان غير مأكوم اذا كانت لا تنسب  
 تنسب مثل فلانة لا فتنة وكذا اذا كانت تنسب وكان ما مأكوم قال في حاشية  
 البيان مغربا الى حقة الفقهاء وان لم يكن الجارية من عصباتها غير ابن العلم

المعينة ولدت

قبل

لما

ما تلازم

العتبة

فلا تعبد

في اختياره الى القاضي ان اراد اصبح نظم اليه والى توضع عند امية انتهى  
 من حضانة الجوابين للصغيرة اذ لا يجر في صومهم او في ان كانوا اسودا وكبرهم  
 منية المفتح **وان** كان المستحق حقة الحضانة اخذها فاصولهم فان ساد  
 فانسبهم ولا يحد لاصول كره النساء لاصول الحضانة لغير المحمود الامام او الم  
 مائدة ولا للعصبة الفاسق **زاهد** **رح** الامام الحق بالصغيرة وان كانت  
 سنية البيرة مودعة بالجل او كانت مطرية مالم تفعل ذلك **تنبيه**  
 في الحضانة **رح** صغيرة مودعة بجل حضانة بحد حقا فليعلم ان يأخذها اذا ظهرت خبايا  
 في الجبل المودع بجل في حقها **واما** بنات العم والحال والعمه والحالة فلها  
 بهن في الحضانة هكذا ذكر القدر وروى في البقال وروى ان اولاد والعات والحال  
 بنو لهن والظاهر خلافه بحيث يره في ٢٣ من الشرح **والصغيرة** اذا كانت  
 في حضانة الام وهو مودع اولاد الا ان افس سبح على الاب فاد ما يجده فيشتره  
 او يتاجره **تنبيه** في الحضانة **طلعت** وهي ام ولد الامه او مكاتبه ولدت  
 قبل الكفاية لا حضانة لها ومولدين بالولد الم فبق اولاد الحول ولدت بعد  
 الكفاية فهي اولى **تنبيه المفتح** **سكن** في الحضانة في الدين حاشية من المبتدئة  
 محل لها اجرة الحضانة بعد نظام الولد قال لا جوارها القادى **سكن** جيل  
 سبحن المطة اجرة بسبب حضانة ولدها فاحاصه من غير اضرار له اجابتم  
 سبحن اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به  
**قارن** الحضانة **قال** في الخلاصة وظهرها صغيرة لها اب مسر ومعه مودعة  
 ارادة اليه ان يربي الولد بالحق الجانبا ولا يمنع الولد من الام والام ثمة ذلك  
 ونطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد احتفوا فيه والصحيح ان يقال  
 لام اما ان تسكن بغير اجرة واما ان تدفعه الى العمة انتهى **ورأي** منقولا  
 عن المبتدئة اذا تدعت ام الصغير المتدف في ابوه بدو ج اخر وارادت ان تربي  
 الصغير بغير نفقة فماله المودع من ابي واراد عليه ان يربيه  
 بالنفقة **المقدرة** برفع هو البها لا اليه انتهى له وجه وجبة والد العلم  
 مع القفار للصغيرة على مودة واب مسر وارادت العمة امسك الولد  
 بجانب ولا تمنع اي العمة الولد من الام وحل اي الام تايي اي تمنع من حضانة  
 ونطالب بالاجرة ونفقة الولد فالصحيح ان يقال لها اما ان تسكن الولد بجانب

للتصرفة  
الصغيرة  
الامام

الامام الحق  
بالصغيرة

صغيرة  
قد

بما تالم

الصغيرة  
مضاهة

والصغيرة  
الفتنة

بالصغيرة  
الحضانة

صغيرة  
اب

للتصرفة  
مؤدرة



حسن طلب  
تذکرہ

الحقير

الصوفية في  
بشبهه

سید

家

بسم

الشيخ

40

نام

عقیدہ اہل حق

مفتی محمد رفیع



فانین

فان ثبت نسخ سني فليكن مشتهاة وقد لا يكون فانه يختلف بعظم الجثة  
وصغر حاد او اقل بلوغها نسخ سني لا يكون مشتهاة وبه ينفى دور  
واختلفوا في حد الشهوة في الاول واجبة ليس لها حد مقدر لانه يختلف باختلاف  
حال المرأة وفي الياس وغيرها وثبت احدى طريقتي مشتهاة في قولهم  
تتميعا وقد روي ابو الليث نسخ سني وعليه القضي بحكمه ابي  
في الخصانة وقال القضي ابو الليث ما ورنه نسخ سني لا يكون مشتهاة  
من كل حال فاصحها في المحرمات قال في الخواص والقضي في حد الشهوة  
على نسخ سني سراج في النكاح في شرح قوله وهو من جنس ولو اختلفا فقال  
ابن سراج وقال ابن سب لا يختلفا في احديهما ولكن ينظر ان كان باكل  
واحد وليس من جنس واحد وسبني ووجه دفع والا فلا كذا في الظاهر  
في خصانته ابو وكلمة ارم ما اذا اختلف الاب والام في جثتها فتقال الام  
لم تخص وقال الاب حائض او في البلوغ بالنسب ويستثنى ان يكون القول  
قول الام بحرامين وسئل محمد اذا اجمعت النسا او كمن اخرج قال يصف  
القاضي حيث يشاء لانه لا من لمن لا قرابة له قال واذا لم يكن للتصغير  
امرأة من اهله اخذت الرجال عدوا له واولاهاهم او بهم تعصيا لان الولاية عليه  
بالقرب وكذا كلف اذا استغنى عن الخصانة قال ادلى بالحفظ او بهم تعصيا  
اختيار بلغت الحادية مبلغ النسا وان يكفرها الاب الى نفسه وان  
نسيها لا يضرها الا اذا لم يكن مأدنة على نفسها ففيها الاب الى نفسه صيانة  
لحاشية الفاء والعظام اذا عقل واستغنى برأيه ليس الاب ختم الى نفسه  
وليس عليه ثقة الا ان يبرع كذا في الجود والجدة بمنزلة الاب فيه الى بيتا  
وان لم يكن لها اب ولا جد ولعل اخ او عم فله فيها ان لم يكن مفدا ومن كان  
مفدا لا يضرها وكذا الحكم في كل عصبة في رحم لحم منها فان لم يكن لها اب ولا  
ولا غيرها من العصبات او كان لها عصبة مفدا فانظر فيها الى الحاكم فانه كانت  
مأدنة فلا حاشية في السكنى والا وضعتا عند ائمة فادته غير المحظ ملا في  
في ذلك بين كبر وثبت لان الحاكم جعل ناظر المسلمين في منع النكاح في حقها  
والعظام اذا عقل واجتمع رايه ويستغنى عن الاب ليس لاب ان يكره  
الى نفسه الا اذا لم يكن حامدا غير نفسه فقال له ان يفرم وليس عليه ثقة

معارف و نشریات

جيد الكسوة

الحمد لله

والام

اجمع

۱۰۰

1947



هذا ان يطهر قاضيها في احوالها وكما في المصالح والاولاد اذ بلغ حل مفرد  
 بالسكنى او بغيره عند الاسباب وفي الظاهر في احوالها في الجارية مبلغ النساء  
 ان كانت بكر اكان للاب ان ينفقها الى نفسه وان نجبا لم ينس له ذلك  
 الا اذا لم يكن مأثورة على نفسها والعظام اذا عطل واجتمع ربه واستغنى عن الاسباب  
 ليس للاب ان ينفقها الى نفسه الا اذا لم يكن مأثورة على نفسه فكان له ان ينفقها  
 الى نفسه وليس عليه نفقة الا ان يتبرع ويمنع كانت الجارية بكر ايضها  
 الى نفسه وان كانت لا يكاف عليها الفاساد اذا كانت عذبة السن  
 واما اذا دخلت في السن واجتمع لها راي وعقل فليس لها ولها حق الفم  
 ولها ان تزكك حيث احببت حيث لا ينفق عليها وان كانت نجبا  
 فنفقها عليها وليس لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم ليس له ولاية الفم  
 الى نفسه بخلاف الاب والجد والعم فان الاسباب والجد كان لها  
 ولاية الفم في الابد او تجازان فنفقها الى غيرها اذا لم يكن مأثورة اما غير  
 الاسباب والجد فم كمن له ولاية الفم في الابد او قل يكون له ولاية الا عادة  
 ايضا انتهى ولم يكن لها اب ولا جد ولا عصبة او كان لها عصبة مضيق  
 فنفقها فيه ان ينظر حالها فان كانت مأثورة خلا حاشد وبالسكنى سواء كان  
 بكر او نجبا والا وضعها عند امرأه امينة نفقة تغدر على حفظ لانه جعل  
 ناظر للسكنى كذا في التبيين وذكر ان الاسباب ان يزوج ابوه  
 ولله البالغ اذا وقع فيه شئ وفي الولد الجدة الابن اذا بلغ يتزوج من الابن  
 فان كان فاسقا جنت عليه فالاب اولى من الام ثم حفصة والعم  
 والابن ثم مشد ثم الجدة ليس للمطلقة الخروج بالولد من بدة الى اخر  
 جهنم فانها اذا انتقلت من القرية الى القرية الى المهر وفي غلب لا يهد  
 انتقالها به من المهر الى القرية لما فيه من الضرر بالصغر فنفقة باطلاق رجل  
 السوء او فليس لها ان تنقل اليها الا اذا كانت ما انتقلت اليه وطرا ونكحها  
 اي حيد عليها ثم اى هناك يقع في مكان هو وطرا وارادها المطلقة الممانعة  
 بعد انقضاء عدتها لان المطلقة رجعا حكمها حكم المكونة وهذا اى ما ذكرنا  
 من ان المطلقة الخروج اه في الام اما فخرها فلا يقدر على نقل الابا ذمة ابيه  
 وقد مر من الكلام عليه اقد المطلقة ولده منها تزوجها له ان يسا فريه ان يعود

ما وجب الاب  
 بغيره  
 ليس للمطلقة  
 الخروج بالولد

من امره حله في الفأوى الرجعية وينبغي ان يكون حله اذا لم تكن غير حاله بسن  
 الحضانة اما اذا كان هناك ترسبتي الحضانة فينبغي ان لا يملك الاب  
 الزوج بل ينقل الحق الى الحضانة وهذا ظاهر والعدا علم مع الفقار في  
 احوال الحضانة **باب النفقة الواجبة بالزوج** تزوج كبره فطلب  
 النفقة ويملك بيت الاب بعد ذلك لم يطلبها الزوج بالنفقة او النفقة  
 حقها ولا تنقل من الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقها ولا يبطل  
 معها وبه نفقة وقبل النفقة لها اذا لم تزكك كزوجها **باب النفقة** في ٣٠  
 او تزوج الرجل امرأه كبره وطلب النفقة ويملك بيت الاب بعد ذلك  
 ذلك اذا لم يطلبها الزوج بالنفقة لان النفقة حق المرأة والانتقال حق الزوج  
 فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو لا يجب بطلان حقها وقال بعض  
 المتأخرين في المخرج انها لا تسقط النفقة اذا لم تزكك كزوجها  
 والنفقة على جواب الكتاب عما به علوا **الحاصل** النفقة من الزوج  
 قبل الزفاف على ما عليه الفتوى اذا لم يطلب الزوج بالزفاف لعدم وجوب  
 التمسك بالطلب وكذا الوصية نفسها كمن **من نفقات الزوجة**  
 لا تنفق في الكاخ العاقد ولان العدة منه فصولين في ٣٠ ولما قال  
 المرأة الزوج سكن في ارضها نفقة وفي ارضها نفقة من البيت لها لا تكون ما شرة  
 من نفقات الحضانة وفي الفأوى الصغر المكونة اذا كانت امه لا يسقط  
 نفقة المكون ونفقة المكون بنات الا شراف في العتابة للزوج ان يستعملها  
 فاذا ثبت الحضانة فلا نفقة لها **قوله** الراديات **او** وقت المرأة عدم  
 وصول النفقة والكسوة الموقوتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل  
 بقاؤها في ذمة المكون اذا ادعى دفع الدين والمكوالدين **استبانه**  
 في القاطعة الثانية ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فسخها  
 فادعى الاصل اليها وكسرت فالقول لها كالمدين اذا اكد وصول الدين  
**استبانه** في القاطعة الثالثة **قوله** الحضانة في نفقاته ان رجلا قد منه  
 امرأته الى القاضي فطالبته بالنفقة فقال له رجل للقاضي كنت طلقها منه سنة  
 وانقضت عدتها في هذه السنة وحدثت المرأة الطلاق فان القاضي  
 لا يقبل قوله فان شهد شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفها فانه باعده

تزوج كبره  
 تزوج امرأه

الحاصل النفقة  
 من الزوج  
 لا تنفق في الكاخ  
 العاقد  
 الزوج سكن  
 في ارضها  
 نفقة  
 من البيت  
 لها لا تكون  
 ما شرة  
 من نفقات  
 الحضانة  
 وفي الفأوى  
 الصغر  
 المكونة  
 اذا كانت  
 امه  
 لا يسقط  
 نفقة  
 المكون  
 ونفقة  
 المكون  
 بنات  
 الا شراف  
 في العتابة  
 للزوج  
 ان يستعملها  
 فاذا ثبت  
 الحضانة  
 فلا نفقة  
 لها  
 قوله  
 الراديات  
 او  
 وقت  
 المرأة  
 عدم  
 وصول  
 النفقة  
 والكسوة  
 الموقوتين  
 في مدة  
 مديدة  
 فالقول  
 لها  
 لان  
 الاصل  
 بقاؤها  
 في ذمة  
 المكون  
 اذا ادعى  
 دفع  
 الدين  
 والمكوالدين  
 استبانه  
 في القاطعة  
 الثانية  
 ولو ادعت  
 المرأة  
 النفقة  
 على الزوج  
 بعد فسخها  
 فادعى  
 الاصل  
 اليها  
 وكسرت  
 فالقول  
 لها  
 كالمدين  
 اذا اكد  
 وصول  
 الدين  
 استبانه  
 في القاطعة  
 الثالثة  
 قوله  
 الحضانة  
 في نفقاته  
 ان رجلا  
 قد منه  
 امرأته  
 الى  
 القاضي  
 فطالبته  
 بالنفقة  
 فقال  
 له  
 رجل  
 للقاضي  
 كنت  
 طلقها  
 منه  
 سنة  
 وانقضت  
 عدتها  
 في هذه  
 السنة  
 وحدثت  
 المرأة  
 الطلاق  
 فان  
 القاضي  
 لا يقبل  
 قوله  
 فان  
 شهد  
 شاهدان  
 بذلك  
 والقاضي  
 لا يعرفها  
 فانه  
 باعده



بالنفقة عليه فان عدلت الشهود او اجريت الحاشية فثبت جبراً في نفقة  
 فلان نفقة لها عليه فان كانت اقوت منه شباروت عليه فنفقة ما داره  
**باب نفقة المعتدة** فاذا فرض الفاضل بعد العدة في استئذنت على الزوج  
 او لم يستئذنه لم تنقض عدتها قبل ان يفيض استئذنها الزوج فاستأذنت  
 بامر الفاضل كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لان استئذنها بامر الفاضل بمنزلة  
 استئذنها الزوج بنفسه واما اذا استأذنت بغير امر الفاضل او لم تستئذنه اصلاً  
 الصحيح انه لا ترجع الفاضل الواسع وفي صحيح ركن الائمة الصباغى والائمة الشافعية  
 فاذا استأذنت جعل نفقة الزوج على زوجة او تولى اما اذا صرحت فظاهر  
 وكذا لو استأذنت وادام نفقة ولم تنزل من استأذنت عليه ولو ادعت  
 انها فوت الاستئذنة عليه وانكر الزوج فالقول له كذا في الجنى منع القمار  
 في النفقة وان فرض لها الفاضل النفقة او صاكت من زوجها في النفقة على  
 شئ معلوم كل شهر فلم ينفق عليها تنقضت في مال نفسها واستأذنت  
 رجعت بذلك على الزوج او حاشا الفاضل بالاستئذنة او لم يامر بها انتهى  
 منع القمار نفقة الحلاصة وفي المعتدة اذا لم تأخذ النفقة حتى تنقض عدتها  
 سقطت نفقتها هذا اذا لم تكن مفروضة اما اذا كانت مفروضة ذكره السيد  
 في القواعد الصوري في خمس الائمة المذاهب قال الفاضل عند الاحتياط لا تنقض  
 من نفقات الحلاصة والمعتدة اذا لم تأخذ اولم يعط لها الزوج النفقة حتى  
 مضت العدة قال الامام المذاهب الاحتياط عدم سقوط من نفقات الزانية  
 او عتت حلاً ينفق عليها الى سنتين وبعد بهالا من المحلل المذنب ولا نفقة  
 للمعتدة عليها زوجها وقد اختلف السلف فيها اذا كانت عاتلاً قال بعضهم  
 نفقتها في صحيح المال وقال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وفي  
 المحط القول في كمال النفقة والعدة فان اقام الزوج منته على اقراره  
 بالنفقة والعدة برئ من النفقة من الحلاصة في فصل النفقات  
 لا نفقة في الكساح والفاسد ولا في عدة منه قصد لبن في اسم وادراك  
 المرأة حتى اليه استلمت فابا الزوج ان يسلم نفقته فيها كان عليه النفقة ونفقة  
 ما دامست في العدة لان النفقة جارية بسبب فم جهة الزوج وهو ابا واذن  
 منه نفقة الامساك بعرف فقبح الشرح بالاصح في الاحسان

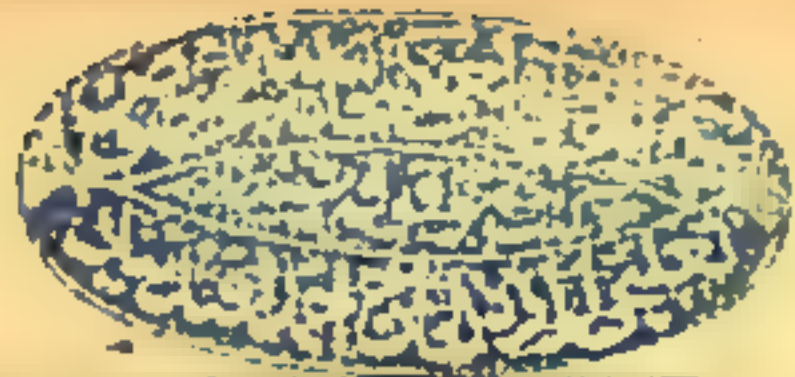
نفقة المعتدة  
 استئذنت  
 نفقة النفقة  
 نفقة الزانية  
 نفقة المعتدة  
 لا نفقة في الكساح  
 النفقة  
 مدة استلمت

في الزنا

في الشرح ان يفرقها مهرها ونفقة عدتها في مسوط الرئيس في كتاب النكاح وباب  
 نفقة اهل الذمة فتاوى السكوت ولو استلمت المرأة واليه الزوج ان يسلم  
 فلان النفقة لان الفرق بالاباء وهو من خلاف ما اذا اسلم الزوج وابنته  
 حيث لا تك لها النفقة لان الاستماع جاز في قبلها ولما سقط مهرها كما انكاه  
 قبل الرخول في علي في العدة النفقة المفروضة تسقط بالموت وحل نفقة  
 بالطلاق اختلف المشايخ واقتارحن حال الدين انه لا تسقط وذكر الفاضل في  
 على النسب ان فيه رواية ورفق بعض مشايخنا بين الطلاق الرخص والبيان في  
 في الرخص لا تسقط كباقي النفقة في كل حال جواز القادر في طلاق  
 وفي خياره حل النفق على سيرة الفرض طبع ان يزوجها اذا انقضت عدتها فلما  
 انقضت عدتها ابان الزوج ان شرط في الانفاق الزوج يرجع عليها بما  
 اتفق تزوجت نفسها لم لا ذكره عند السيد الصحيح انه لا يرجع لوزن  
 نفسها وان لم بشرط على اتفق على هذا الطبع اختلف المشايخ فيه والاصح  
 انه لا يرجع كذا قال عند السيد وقال الشيخ الامام الاستاذ الاصح انه يرجع  
 عليها زوجت نفسها لم لا ذكره عند السيد في ان شرط في الانفاق الزوج يرجع  
 اذا وقع الدوام اليها ينفق على نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع بشئ غيرها  
 في كساح الحلاصة فيل الحاشية ان شرط في الانفاق الزوج فلم يزوج  
 يرجع عليها وان لم بشرط ولكن اتفق على هذا الطبع الاصح انه لا يرجع وفي المشايخ  
 في اقتارحه ان يرجع فزوجها ام لا لانه رخصة وهذا اذا وقع اليها وراهم لتفقتها  
 على نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها بشئ فان رخصته والاصح  
 انه يرجع لو لم تزوج لانه زوجت بعد شرط الرجوع او لا اما لو اتفق بغير  
 الزوج ولكن علم عرفانه ينفق بشرط الرجوع قبل رجوع وهو الاستئذنة اذا  
 المفروض كالمزول وقبل الصحيح انه لا يرجع **عند** الاصح انه لا يرجع قال  
**طه** الاصح انه يرجع زوجة او لانه رخصة نور العيون **باب**  
**النفقة الواجبة بالتزانية** ونزوحها على زوجها لم يسلم نفقة صغرا والذمة  
 او زماناً او غير ذلك للميراث يجمع الجوهري والمعتبر فيه اي في الرحم المحرم  
 احله الاست بان لا يكون زوجاً ولا حصة بان يكون زوجاً للميراث كذا لا يملك  
 الا بعد الموت نفقة فغيره حال وحين علم موته ان على اهل اذ يمكن ان يموت

استلم المرأة  
 سقوط النفقة  
 بالموت والطلاق  
 نفقة المعتدة  
 الفرض على طبع  
 الزوج  
 شرط الانفاق  
 الاصح يرجع  
 نفقة الزوج  
 نفقة المحرم





ابن العميد يروي ان رست الحال فان ابن العميد يروي ان رست الحال ليس بحكم فلا نفقة  
 عليه والى كل يوم فليكون النفقة عليه ولا رست في الجدة ونحوه في المحرمية  
 واحكام الارث يخرج من كان وارثا متقبلة في هذه الحالة حتى اذا كانت له عم وقال  
 فان النفقة على العم لانها مستوفى في المحرمية ونرجح العم على الحال لكونه وارثا متقبلة وكذا  
 لو كان له عم وله وقال فان النفقة على العم لا يخرج ان كان مودرا وان كان معسر فان النفقة  
 على العم والحال انما على قدر ميراثهما ويجعل العم كالميت **في التقاضي**  
 فان لم يكن ان هذه النفقة لا يجب الا على من رزق من ماله وهو اهل للارث سواء  
 كان وارثا متقبلة في هذه الحالة او لم يكن وعند المستوفى في المحرمية واجلية  
 الارث يخرج من كان وارثا متقبلة في هذه الحالة حتى اذا كانت له عم وقال فان النفقة  
 على العم جامع الميراث وان كان معسر فعلى الحال وكذا لو كان له عم  
 وله وقال فان النفقة على العم لا يخرج ان كان مودرا وان كان معسر فان النفقة على العم والحال  
 انما على قدر ميراثهما ويجعل العم كالميت **في التقاضي** **في النفقة** **في النفقة**  
 الارحام واذا كانت للولد ام وجد وام وعم وواحد من اب وام والنفقة  
 عليها ما اشاء كالارث والنفقة على الحال والميراث لابن العم ايضا  
 قال في الخط لان الحال في رزق من ماله وهو من اهل الميراث وابع العم  
 ليس بحكم وان كان وارثا من نفقات الميراث لزوج وابن بنت والنفقة  
 على الولد الميت وان كانت الميراث لزوج لان العدة للولد وان لم يكن فالأب  
 وحدها وجد الولد **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 اولادهم من الحرة كانه اولاد الامه **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 الولد الصغير والبنات البائعات بكاركن او نيبات والزوجة والمملوك  
 فانما يترتب له النفقة **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 على ابية والنفقة في مستدين عليه فله القاضى فاذا استندت عليه وابع  
 رجعت عليه فان لم يزوج عليه في مات لا تأخذ من تركته في الصحيح **في النفقة**  
 عليه من ماله او من ماله من الناس لا يزوج على الاب وكذا في نفقة الميراث  
 من نفقات البرزخية مشقة الميراث **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 وارثا بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها من الرجوع على الاب فمات الاب  
 قبل ان يزوجها راجع النفقة حل لها ان تأخذ من ماله ان تركت مالا او لغيرها

النفقة

النفقة

النفقة

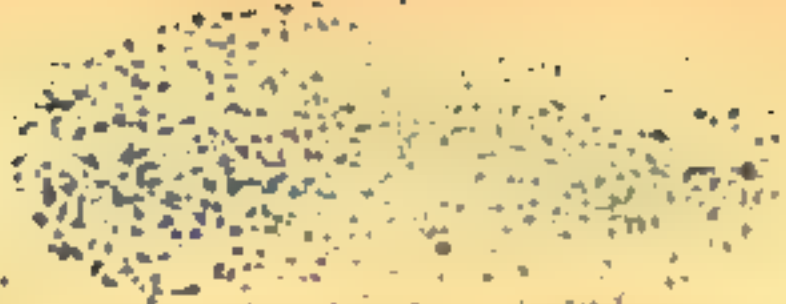
النفقة

النفقة

النفقة

النفقة

في نفقة ابية ليس لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة  
 المودة باء القاضى ولا نفقة ولا ابية كالميراث استدانة الميراث في نفقة ابية استدانة  
 الميراث في نفقة ابية استدانة الميراث في نفقة ابية استدانة الميراث في نفقة ابية استدانة  
 ابية في نفقة ابية استدانة الميراث في نفقة ابية استدانة الميراث في نفقة ابية استدانة  
 قبل ان يزوجها ذلك ابية ليس لها ان تأخذ من ماله ان تركت مالا او لغيرها  
 من النفقة ابية ابية في النفقات **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 الاولاد وارثا بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها من الرجوع على الاب  
 قبل ان يزوجها راجع النفقة حل لها ان تأخذ من ماله ان تركت مالا او لغيرها  
 ان لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح ما ذكر في الاصل  
 الحكم الصغار للاستدانة في نفقات الميراث **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 نفقة الولد فانه يزوج فيه اولاده واولاد البنات والبنين وفي النفقة  
 ان الام اذا اقامت في نفقة الاولاد فان القاضى يفرق على الاب نفقة الصغار  
 الفقراء او يفرق النفقة لغيرها او يفرق بالام فان الاب انما لا يفرق  
 عليهم لا يفرق لانه ابية ودون الميراث على الابين لا يبيع في غيره فان قال  
 للقاضى مثل ميراثها في نفقة بنين ميراثها احتياطاً وانما يسئل من كان يزوجها  
 فان ابية ميراثها بالاب **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 وهو ميراثها قال اذا وقعت الميراث من الزوجين كذا وكذا وظاهر النفقة  
 في القاضى بالجار انما ساد فلهما الى نفقة يدفعا اليها صبا ومسا ولا يدفع اليها  
 حرة وان كانت امة غير حرة فان يفرق على الاولاد **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 النفقة على الاب لا يفرق عليه نفقة خادم ولده ولا عاقلة الا اذا كان  
 صغيرا لا يفرق على الكل او من يفرق نفقة خادمه **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 لو احتج في ميراث الاب القول قول الاب والبنات في ميراث الاب وان  
 اتفق على نفقة من ماله الابن ثم خاضع الابن فقال النفقة وانت مؤثر  
 الاب انما كنت معسر انظر الى حال الاب ان كان معسرا في الحال في القول كسنا  
 في نفقة مستدين كان مودرا فالقول قول الاب ولو اقاما بينة فليست الابن  
 من نفقات البرزخية **في النفقة** **في النفقة** **في النفقة**  
 القاضى النفقة على الاب فان ثبت النفقة وكانت الام يفرق من ماله قال لها









قوله من عليه غيره بينا فقال نعم او اقول الصحيح انه عني وبصر عاقل قال في الفناء والما  
الصبر فيه في جعل الخطا موضع عيب اليقين فيقول نعم يكون عاقل في تلك  
اليقين التي وضعت عليه في الصحيح انتهى فلو كان ما يقع في الغالب في ذكرها المص  
صحيحا معولا به ويثبت اليقين في هذا وهو ما ذكره المؤلف مما علم من الجواب  
في نظم العادة بان السؤال في ذكره المؤلف عاقلية الكسب والقول  
رجل عاقل لا يقع في يد في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
فان لو كان كسبا في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
وقيل وهو كمال ان يقع على المنهج ويرفعه بغيره فخطا المشايخ وان صح انه لا يثبت  
وهذا اذا دخل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
فان لو كان كسبا في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
لا يثبت وحده ان يرفع الخطا في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
لا يثبت من الخلاصة في الفصل السابع عشر من البيهقي واداء فلان في  
مكرها في غير منها في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
من ايجازها في صحيح في فصل الدليل عاقل لا يثبت في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
البيع عاقل اذا كان في غير من يثبت في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
يثبت وان كان من يثبت في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
من ايجازها في البيهقي في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
الدار كالحالف في قوله بالقول ولم يثبت في فعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
شرط بده المنع بالقول والفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
فمنع بالقول ووجه الفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
انه لا بد من فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
المنع بالقول ولو قال لا بد ان لا يثبت في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
الابن بالقال لا يثبت على منعه بالقول والفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
صفر كان شرط بده المنع بالقول والفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
غير الترتيب في الابان في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
في خطاه في بيته عاقل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
لا بد من فلان في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها

او لم لا يثبت ولو لم يكن في ملك فلان في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
الحالف حلف في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
من ايجازها في البيهقي في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
فمنع بالقول ووجه الفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
انه لا بد من فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
المنع بالقول ولو قال لا بد ان لا يثبت في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
الابن بالقال لا يثبت على منعه بالقول والفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
صفر كان شرط بده المنع بالقول والفعل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
غير الترتيب في الابان في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
في خطاه في بيته عاقل في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها  
لا بد من فلان في دار فلان في هذا راجع اليها او متعلقا بغيرها



حلف لا يدخل  
داره

شند

شند

حرم عن نفسه  
شند

لا يدخل في باب  
هذه الدار

لا يمكن هذه  
الدار والبيت

دار قبله في بيع فلان على هذه الدار لا يكتف في قول المحقق ووجهه  
ويكتف في قول محمد بن الحسن الملقب بالمراد والبيت فحق الكافي حلف  
لا يدخل بيت فلان ولا يفتله فدخل في صحن داره لم يكتف حتى يدخل البيت  
لان شرط حلفه الدخول في البيت ولم يوجد ثم قال وحذف في قوله واما في قوله  
فان الدار والبيت واحد يكتف ان يدخل صحن الدار ويطلب الغنوى انتهى  
في الجامة الجواز في حلف لا يدخل بيت فلان ولا يفتله فدخل في صحن داره  
لا يكتف حتى يدخل البيت لانه شرط حلفه الدخول في البيت وهو لم يدخل  
البيت وهذا في قوله وفي قوله الدار والبيت واحد يكتف ان يدخل  
صحن الدار ويطلب الغنوى في الجامة الكافي وفي حرم ملكه لم يكره الحرام حرم  
على نفسه شيئا مما عليه بان يقول مالي على حرام او ذبيحة او جارية فلانة او كلب  
هذه الدار لم يكره ما عليه لانه لا يفتله فدخل في صحن داره او كلب  
فكف بل الدار هو المتصرف في ذلك بالتبديل وان استباحه كقولان قدم  
على ما حرمه بغيره كقراءة التبين لانه يتصرف في متاعه حراما لغيره وقال  
الشيخ في الكافي في حلفه لانه لا يفتله فدخل في صحن داره ولا يتصرف في التبين  
الذي في الباب والجوارى في الجامة الكافي ولو حلف لا يدخل في باب  
هذه الدار فدخل في غير الباب لم يكتف وان نفى بابا او فدخل حلفه  
ولو عين ذلك الباب في التبين لم يكتف في غيره ولو لم يفتله فدخل في ذلك  
بابه في حلفه في القضاء لانه خلاف الظاهر كما في حلفه في الجامة في حلفه  
فيما ان الفعل قال لا يمكن هذه الدار والبيت او المصلحة وفي حلفه  
واحد حلفه واطلق ان كان مشتمل في حلفه في حلفه او لا وهو مقيد  
بالمستقل لان الحلف لو كان مستقلا في حلفه في حلفه مع ابيه او اذ  
مع زوجاته حلف واحد لا يمكن هذه حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وماله وان زوجا وماله لا يكتف في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وماله وان كان مستقلا في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
والجمل يقيد بالامكان ولذا قالوا في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
او حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه

بشغل

بشغل عليها المتاع فذكر انما لم يكتف وكذا لو كانت استغنى بشغل فاشغل  
بشغلها بنفسه وهو يكتف ان يشغل في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ان تشغل وطلبته وخرج هو ولم يرد العود والبيت او مشغ في حلفه في حلفه  
مشغ فذكر انما لم يكتف في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وكذا لو قدر على الخروج بهدم بعض الحائض او لم يهدم لم يكتف وليس عليه  
ذلك انما تغيبه القدرة على الخروج في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
كجانب ما اذا قال ان لم يخرج في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وهو السكتي وهو مكره فيه ولا يكره ما يشغل في حلفه في حلفه في حلفه  
عدم الفعل ولا اثره لانه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
الخروج حتى يخرج لم يكتف كذا في التبين وغيره في الجامة الكافي في حلفه  
ان لا يمكن هذه الدار في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وتحدها لا يكتف في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
بنفسه وماله في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ان يخرج الحلف في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
خروج في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وكذا قال ان لم يخرج في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وعين الخروج ولم يرد السكنى فليس فيها لا يكتف او لم يرد العود وان فخر  
بذلك السكنى فليس بعد التبين حلفه وكذا لو دخل في حلفه في حلفه في حلفه  
او دل الدليل على الفور فلم يخرج حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
لا يخرج فهو على حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
الخروج بغيره في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
فحلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ان الحلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
والا فلا وان اخرجت مع حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه

سكن  
حلفه في حلفه

شند

ادام افوج  
حد الدار

افوج قد  
على الشغل

اشغل الزوجة







شرط لا يرد به فغيره من البين وهو المنع لكنه بظاهره نذر فيجوز منع القفار  
وإذا علق النذر بشرط فوجود الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر لا إطلاق الحديث  
والحديث في الأصل الذي عليه وسلم نذر وسعى عليه الوفاء لما سمع وهو بإطلاقه  
يشمل المنع والمعلق مع القفار لأن المعلق بالشرط كالمنع منه وعن  
الحديث أنه منعه وقال إذا قال إن فعلت كذا فعلت كذا أو فعلت كذا  
أو صدقة مال الله أجزاءه من ذلك كفارة بينه وهو قول محمد بن كحج في الهدية  
بالوفاء بما سمع من هذا إذا كان شرطاً لا يرد به لأنه لا يرد به في معنى البين  
وهو المنع وهو بظاهره نذر فيجوز وبيل إلى أن الجنتين شاءت فأنكأ  
شرطاً لا يرد به كقول من نذر في الله من غير أن يرد به في هذا الفصل  
هو الصحيح من الأمانة الهدية **قوله** نذر مطلقاً إلى غير مطلق بشرط كما إذا قال  
لعلك كذا الزم الوفاء به والصحيح في المعلق بشرط لا يرد به وكذا في الكفارة وفي  
المواد الباقية في قوله في الصحيح لأنه من الله رتبة أخرى وهي أن المنع  
والمعلق سوا ذلك وجوب الوفاء لا إطلاق الحديث وروى أن الإمام  
رجح في هذا في آخر حياته وقال إذا قال إن فعلت كذا فعلت كذا أجزاءه  
من ذلك كفارة بينه وهذا قول محمد بن كذا في صحيح المصنف شرح صحيح لابن  
ملك في فصل فيما يكون بينا وبينه لا يكون **كتاب البيوع** وشرح  
البيع في بيع صبرة كل صاع بكذا أخذت منه ومع البيع في الأصل في بيع صبرة  
فقرأنا إلى الصبرة وقال لا يبيع مطلقاً قول ظاهر من الهدية في صحيح قوله كما  
التأخير وليد ما كان هو عاونه وقد صرح في الخلاصة في نظيره بأن القنوس  
على قوله ما في العهدة في القنوس على قوله كما في الحديث **منع القفار**  
وفي الحديث ذلك لمنع الغير لأنه بدراهم معلومة وسنذكره في الدراهم ففصل  
أن يدفع إلى صاحب الشئ كسرة الدراهم لا يبيع البيع لأن معنى  
القبض له من بيع الخلاصة في صبرك **قوله** إنك تبيعني بالبيع بالقبض  
القبض أو القنوس التناقص فكسرة واحد منها قبل التسليم بطل البيع عند أحمد  
من الدرر **قوله** ما البيع صحيح من قال أبو يوسف عليه فمئة يوم يبيع ويبيع  
يفتح يبيع وفي التوبة إذا كان في الشئ بطل البيع عند الإمام وعنده الثامنة  
بمئة يوم العقد وعند محمد فمئة يوم إذا كان في الشئ بطل البيع عند الإمام وعنده الثامنة

نذر مطلقاً

منع البيع

كتاب البيوع

منع

منع

في بنية

في بنية كافي لعمد في تلك البنية وقيل في البنية في جميع البنية وإن  
رفض المدة قال ظهير الدين لا يبيع حذو وبطلان ما وقع عليه المعاملة بالعبارة والذرة  
وقت المعاملة وإن التفتت غلبت الغلبة أو رخصت ففقد الإمام الأول  
والثاني أو لا ليس عليه غيره إذا قال الثاني ثانياً عليه فمئة يوم الدراهم يوم البيع  
والقبض وعليه الغنوى بزيادة في الكسرة والرواح من البيوع **قوله** إنك تبيعني  
البيع مضموناً فلا حكم لهذا البيع وإن مضموناً فليكن كالمبيع القاسم والأجارة  
كالبيع والدين مخرجاً أو في الكسرة بزيادة فمئة يوم الدراهم **قوله** إنك تبيعني  
في قنوس فليست بأجرة رأس ماله مئة المصنف في كسرة القنوس **قوله** إنك تبيعني  
العدالة قال الشيخ الإمام ظهير الدين لا يبيع حذو وبطلان ما وقع عليه العقد بذلك  
العبارة الذرة كان وقت البيع وفي المصنف إذا غلبت الغلبة قبل القبض أو قبضت  
قال أبو يوسف قوله وقوله أحمد في ذلك سواء وليس له غيره ما لم يرجع  
أبو يوسف وقال عليه فمئة يوم الدراهم يوم دفع عليه البيع ويوم دفع القبض  
وهو قول أبي يوسف الآخر وعليه الغنوى هكذا قال في الحديث والدين على هذا  
والانقطاع والكسرة سواء والمنقطع أن لا يرد في السوق الذي يباع فيه وسواء  
كان البيع مضموناً أو لم يكن فإن كان البيع مضموناً فليكن كالمبيع القاسم والأجارة  
وفي الكسرة بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
من البيوع **قوله** إنك تبيعني بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
أو دفعه كان بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
أن فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع  
ولم يتقارب في كل الكسرة بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
لأن فعل الحار حذر غير مضمون في بيع الشئ حال قبل القبض بأجرة سواء في قبض  
البيع **قوله** إنك تبيعني بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
لأنه إذا كان في الشئ بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع  
وغير المال على شئ بزيادة فمئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني  
مكاد شرط الجوزول أن يبيع إذا رآه والاربع قبله ولو نذر قبله ما صح في الأصح  
توباً لا بصار لا يرد بغيره في مئة يوم الدراهم والأجارة كالمبيع **قوله** إنك تبيعني

كتاب البيوع

منع

كتاب البيوع

منع البيع

منع

منع البيع

منع

منع

منع

منع

منع

منع



ونشر في بعض المبيع غير منتهى **مؤثر** قلت ولم الطبع في كلهم على ما لو مات  
 من حيث في حق التور بجل بثلثي لواءه في ذلك الراد كحل في الجيب  
 اول الجاه في روية والشرط في الظاهر عندى التذنه وقوله عدم شاحده في  
 وحلها في ضنة على بعض الاعيان في الصياح في رضاءه ورفعه بوجبه مع افتقار  
 ولو تعرف المشتري المبيع في البيع تعرف المالك بعد ما علم الغيب فيه لا يوجب  
 بالعين **خاوي القبة** والذي لا يشعرب ان سرفه قبل في العود في ده نيم ولى  
 الجيد ان ده بارز في العقار ودارم وقيل مالا بد من كل تقويم المبيع  
 فهو مالا يشعرب الناس في **م** العاد في **٢٧** والذي لا يشعرب الناس في  
 مالا بد من كل تقويم المبيع في العود في ده نيم في الجيدات  
 بارز في العقار ودارم **م** وكالة المداية **م** حلك المبيع بايا الجيا  
 الشرط في يد البائع باقة سواء او باستهلاك البائع او كان حيوانا فقتل نفسه  
 بطل البيع لانه مضمون بالتمتع فيسقط التمن فلا يكون مضمونا بالتمتع لانه لا بد من  
 على شئ واحد ضامان فان اخطأ المشتري في البيع بابت او الجيار للمشتري لزم  
 التمن وان الجيار للبائع والمبيع فاسد لزم المثل في المثل والتمتع في الغيب وان فعل  
 اجنبى غير المشتري فان تسع وعاد الى ملك البائع صم الجا لملك المثل والتمتع  
**م** البرازية في **٢** في بعض المبيع في نوع التسل **م** ان حلك بفعل الاجنبى  
 في المشتري بالجيار انشا استسبع البيع وعاد الى ملك البائع وفيه الجا المثل  
 في المثل والتمتع في غير المثل ثم ينظر ان كان الضمان في قبض التمن وفيه فضل  
 على التمن لا يطيب له وان كان في خلاف قبض التمن يطيب له ولو اخطأ  
 المشتري المبيع وانما الجا في الضمان فذلك وعليه التمن للبائع  
**م** الخلاصة **م** اذا اختلف البائع مع المشتري في ذلك المقصد وعليه نقلا البائع  
 حلك بعد القبض وقال المشتري حلك قبل القبض فالقول قول المشتري وفيما  
 اقام البينة فالبينة بينة البائع وكذا الاول البائع ان المشتري استهلك المبيع وادى  
 المشتري المبيع استهلكه فالجواب على ما ذكرنا هذا اذا لم يكن البينة في  
 قبض بينة المشتري في الهلاك والاستهلاك وهذا اذا كان قبض المشتري  
 المبيع طرفا حرا اذا كان قبضه ظاهر ثم المشتري ادعى ان البائع استهلكه  
 والبائع يدعى ان المشتري استهلكه فحينئذ القول قول البائع وابها اقام البينة

لا يورث  
 التفرقة  
 عود المشتري  
 لم يشهد  
 المبيع  
 عين رضى  
 حلك المبيع  
 حلك المبيع  
 استهلك المبيع  
 المبيع قبل القبض  
 او بعده

ثبت وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة المشتري ثم ينظر ان كان في موضع البائع  
 حق الاسترداد للبائع صا بالاستهلاك مستردا وانفسح البيع بينهما وسقط التمن  
 غير المشتري وان كان في موضع لم يكن له حق الاسترداد للبائع للمشتري ان يقضى  
 البائع قبضه المبيع والافسح البيع بينهما اكل في شرح الطحاوي **م** بيع  
 الخلاصة في **١٢** لو اشترى ارضا على انه عشرة ازرع وحق التمن بجزء كل ثمنه  
 او تركه او كمل واحد الا راضى اصل رسمه اما الزرع فوصف فلا يقابل  
 شئ من التمن **م** جامع الفصولين في الجارات **م** اذا باع من رجل عيدا ابدا  
 ورسمه كسهم على ان يوفيه اياه بالبررة كان جارية فاودخل فله ان يطالب  
 اى مولى شاد **م** فروع كرايس في كتاب الصرف **م** في الكبيرة لو اشترى  
 جارية بعد الف وقبضها ثم ردها بالجارية البتة كجار روية لم يقضى  
 البيع في الجارية بجهة الا نفى وفي الحيط باع عينا بعين ولم يرد حيا بدى ثم ردا  
 فو حيا يقضى البيع في حصه العين ولا يقضى في حصه الدين لان لا خيار في  
 في حصه التمن **م** الجواب في خيار الرد **م** حق عتق عتق وحدثان التذنه باطل  
 فالصحيح بعد الصلح باطل في جميع الفصولين والصلح بعد الصلح كذلك كمال في القبة  
 والحواك بعد الحواك بالتمتع في التمن الان ساقب الاول البينة او بعد التذنه  
 صحيح اطلقه في جميع الفصولين وقبضه في القبة بان يكون اكثر من ثمانية الاول  
 او اقل من ثمانية **م** حواك الاول ان يذنه الكفارة بعد الكفارة صحيح لا يذنه التذنه  
 بخلاف الحواك فانها تقبل فلا يجتاز بها في التمن واما الا جارية بعد الحواك  
 الا جارية في المستاجر الاول فالثانية تسع الاول في البرازية **م** بيع  
 الاستبراء **م** للقبض على اليوم الثاني **م** اذا كان التمن مسمرا على عتق الفتوى  
 من بيع البرازية **م** سئل في رجل باع عتقا فساد عليه فقال له  
 ما ابيعه الا بكذا فافذه فقطعه وخطبه فطالب بالتذنه فقال ما اعطيك الا  
 انى مما سميت لي قبل رد ذلك ثم يرد ما عتقه له اجاب بزمه ما سماه له  
**م** التمن **م** فقهنا في فقهنا في شرح التمن **م** في الجا لملك المثل **م** اشترى  
 اشترى شيئا فابا وادى منها ثلثا فادى ثمنه وقبضه اى قبض المبيع كله  
 وله ايضا حصة اى حصة المبيع من ثمنه اذا اقرجه بقدر ثمنه التمن عند هذا قال  
 ابو يوسف اذا نقد الماخر التمن لا يأخذ الا نصيبه بطريق المراهبة وكان

حواك المبيع  
 كذا وزاع  
 باع على التمن  
 بالبصرة  
 خيار الردية  
 حواك المبيع  
 حواك المبيع  
 المقتضى من حواك  
 المقتضى من حواك  
 رضى ثمنه  
 حواك المبيع  
 حواك المبيع  
 حواك المبيع



من شرطها اولى من صاحبها في رافع الاول في بيع جميع المبيع على نقد بر  
 ابقاء المبيع كذا والثاني في حبس الغائب في رافع الثالث الرجوع عليه  
 بما ادى والرابع في اخبار البائع على حبس الغائب من المبيع الى الحاضر في ابقاء  
 المبيع كذا فنفذ بها كبره وفسده لا لا كذا في رافع الثاني في ابقاء المبيع  
 وكان من شرطها فلا يبر على المبيع ولا يرجع في التبرعات وهذا الجنب في حبس  
 فلا يقبض ولهذا لو كان حاضرا لم يكن من شرطها بالاجماع **من شرط الغائب في باب**  
**المستوفات** **ر** بيان اشتراطه في رجل يبيع بالقبض ورجع الغائب احد هما  
 وفرض الاخر قبل ان يقبض شيئا من العبد ما لم يقبض المثل لان العتق مستحق  
 فلا يملك الحاضر فلو ينفذ فان اوفى جميع المبيع يقبض العبد كله ولا يكون مستطوعا  
 واذا حضر الغائب ليس له ان يقبض حصته في دفع الى الحاضر مانقده من حصته  
 فاذا قبل ذلك يقبض حصته ان هلك العبد في يد الذرف فقبض قبل ان  
 يحضر الغائب او بعد ما حضر قبل ان يطلب حلك امانته في اذا حضر الغائب  
 رجع الاول عليه فكذا فان حضر الغائب فطلب حصته فقبضه يستحق مانقده  
 عنه ثم حلك مانقده بمنزلة المبيع بحلك في يد البائع وهذا قول ابي  
 محمد وقال ابو يوسف يقال للحاضر ليس له ان يقبض شيئا من العبد  
 حتى تقبض جميع المثل فاذا انقضت جميع المثل لم يقبض الا بمقتضى وكنت مستطوعا  
 مع ذلك في التبرعات فوجب قول ابي يوسف ان الغائب لم يرض يقبض  
 الى اخره فقبضه فلا يرجع عليه وانما يقبض بغير نفسه الا ان لا يملك قبض  
 بغير نفسه ما لم يقبض جميع المثل لما قلنا فاذا تقبض جميع المثل يملك قبضه بغيره  
 نفسه لان البائع لما رضى بغيره المثل على تسليم جميع المثل كان رضى بتسليم النصف  
 عند قبض جميع المثل ويكفي منه على الاكس الغائب بما ادرى له ولا يبره  
 فله ان الحاضر يحتاج الى نفسه ولا يملكه قبضه فقبض المثل ليس له  
 الى قبول البعده على الغائب ولا يملكه قبض الباع ولا يملكه قبض الوكيل على الغائب  
 في اودا على الغائب والمصطر لا يكون من شرطها وكان بمنزلة الوكيل على الغائب  
 فاذا قبضه كان امانته في يده بمنزلة الوكيل على الغائب فاذا قبضه كان امانته  
 في يده بمنزلة الوكيل وكان له حقه بما ادى كالموكل واذا هلك عنده  
 بعد المنع صار كالمبيع حلك في ضمان البائع وطريقه يوسع في التبرعات

رجع الغائب في رافع  
 من شرطه ما كان  
 في رافع

رافع حبس المثل وياخذ نصف المبيع كان المستحق عليه نصف المثل وقد ادى  
 ولو قد قبض حصته قبض نفسه ليقبض على اداء ما على صاحبه وحق الانسان  
 لا يقبض على اداء ما على غيره ولو كان البائع ابراء احد المشتريين ثم حصته  
 من المثل اودا عنه سدد الم يكن له ان يقبض حصته من البعده في نقد الاخر  
 حصته من المثل لان البراءة الحاصلة بالاداء لا يبره لا يكون اعطى الا من البراءة  
 الى حصة بالاداء وحالك ليس له ان يقبض حصته من العبد ما لم يوف ذلك  
 المثل كذا احسنه ولو ان المشتريين اشتريا كل واحد منهما نصفه بمائة  
 فقال البائع لعبد لم يقبض احد منهما حصته فله ان يقبض حصته من العبد لان  
 الايجاب وان كان قد ادى الفيدل متوق في حقه المتوق في كل ثوب التسمية  
 وكذا يملك لو ان البائع ابراء احد هما ثم حصته واخر حصته من فطنة كان له  
 قبض بغيره في بيع الوصية او الفصل الثاني **س** في رجل يبيع ثوبا  
 من اربعة ثوبه معلوم ويجعلها وله ربيع منها هل ينفذ الولد الربيع فربما يبيع  
 ام لا اجاب من كان مع الام في موضع البيع دخل فيه لغرب  
 نقدا لم ينفذ في رافع المثل في رافع المثل **ب** يبيع جارية عليها ثوب وفرط  
 ولم يشترط وفوله واكثر البائع لا ينفذ في المثل في البيع فان سلم بالكل او سلمت  
 على طلبة او هو يبرها كان لها وفي بيع العبد والجارية يلزم البائع العتق  
 قد رتب العتق وان بيع وعليه ثياب دخل وان كان ثياب مثل  
 او مثلها الثياب التي يكون عليها لا يرضى للبائع ان يملك ثياب  
 الوض وعليه ان يعطى ثياب المثل ولا يكون للثياب فسطح المثل  
 من البراءة في عامه في رافع كتاب البيوع **ا** ابيع من داره ثوبا  
 عينا وعليه دين مستوفى يجوز البيع ويبره الدارث الى ان يبيع  
 الى عام القيمة لما قلنا انه يملك الاستحسان **ب** ابيع من داره ثوبا  
 رجل اشتري ثوبا لم يقبضه على بعضه فان المثل على المشتري في رافع  
 ولا يقبضه من شي لانهم اقدوا بغير استحقاق **ج** ابيع من داره ثوبا  
 وكفي قناري ربيع الدار اذا كانت الزكاة مستوفى بالدين فباع  
 الورثة فكأن مع الثمن ربيع الدار وجعلت الثمن في يد المشتري او استهلكها  
 كان للفاصل خيار التخيير ان شاء ضمنه الورثة وان شاء ضمنه المشتري

اشترى بقره

حلك بدل الثياب  
 في بيع الجارية

ما ادى له يدين  
 من داره

اكثر من مستوفى



لان قبض الثمن مضمون عليه ولو لم يكن الثمن موجودا وقت العقد لم يكن قد تمت  
 في بيع المشتري من حيث ان المشتري لا يضمن لانه غير الزاوي في القبض  
 وان استهلكه يضمن من العاوية في ٢٨ ر قبل قال نصير في العقد هذا الالف  
 ذلك عشرة وراية فاستقدم بوجه البيع العشرة بعد ذلك ستوقه لا يضمن  
 كس برده الا بوجه بخره قال في الحيط لو وجد الصل زبد فاب وكل الجرد والربح  
 على الراعي فذكر الراعي ان يكون هذه وراية فالقول قول القابض  
 من اجارة الخطا في القبض بالسبب من المشتري في ٢٨ ر المشتري في غرضه لا يضمن  
 بعد ايام فقص بان كان رطبا فيس على الزمان بعد ذلك البايع في الرطبة وان  
 اخفها فالقول للبايع لانه يكره وجوب الرد ولو لم يفسد الخزل وجعل الغيبق  
 ابر سياتم ظهر ذلك بوجه بالنقصان كلف ما اذا كانت وقد رت ابو بكر  
 باع منه ابر سياتم انما فوزه عليه وقبضه لم يجد بعد مدة وقال وجده ناقصا  
 فان كان اقر بنفسه كذا انما فلا يشتري له والابسة وحصة النقصان من الثمن  
 ان لم يكن نقصان له ولو ادول النقصان في ٢٨ ر من بيع العبد في سائر المشتري  
 يشتري بملك او موزعنا على انه كذا فوجه ناقصا جاز وبوجه في الاستحقاق  
 انه كان قبض القبض او بعد قبض القبض لا يجازي شارة واما بسحق وان كان  
 بعد قبض الكل لا يضمن المالك في الحيط قال ابو حنيفة البايع جسد البيع في  
 يستوفى الثمن اذا كان الثمن حالا ولو بقي في الثمن شئ قليل كان له من جسد البيع  
 البايع وان كان الثمن موزع لا يضمن البايع حصة ولو كان القبض موزع لا يجسد  
 في يستوفى الحال ولو دفع بالثمن رخصا او كفل له رطل لم يسقط حق القبض  
 وفي الزيادة انت لو احوال المشتري البايع على غريم لا يسقط حق القبض في العقد  
 هذا قول محمد واما عند ابو يوسف فاستوفى الثمن او سلم المبيع او سلم  
 بغير قبض الثمن او قبض المشتري باجارة البايع لفظا او قبضه وهو يراد ولا ينهاه  
 ليس له الا يستوفى الجسد في الثمن وان قبضه بغير اذنه له ان ينقض قبضه ويطلب  
 خريف المشتري في البيع والحصة وما يقبل النقص كلف الحصة والتدبير والحق  
 في بيع الخلاصة في ١٣ ر وكذا باع ارضها فباعها ببيع ولم تدخل ارضه وانظر  
 مسئلة البيت في القنية قال بعد ان رقت ليم الا ائمة البخاري وغيره باع ارضها  
 فباعها ببيع فباعها وادامها بغيره ثم رقت لايك البيت وقال اشار الى انه بدخل

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع

في البيع

في البيع  
 فذكر البايع

من القنية في البيع قال ولما كان ما نفقه من بعض بطريق الاشارة وما نفقه من بعض بطريق  
 العبارة كان العمل بالعبارة اوله وانفق في العمل بالاشارة فبث منقول  
 من القنية اشارة جئت قطعة ارض بغيره واخر جنتها بغيره جاد وقت فيها ارباب  
 والارض كمال رتب للس من وقت القطعة فيها كثره الضا ولها بغيره واذا باع  
 فليشتري ان ياد حانج انها منها ولعل هذا هو المنقول من البيت الى القول  
 وظاهر هذا ان جازم القول لان هذه الارض موقوفة على القنية ووقت هذا ارباب  
 كمن ياد بغيره في القنية ومع ذلك دخل القنية في البيع فادله اذا كانت الارض  
 مملوكة للبايع فقبضه شرح منقوله وحياثه لاي يضمن في البيع في ٢٨ ر كذا في  
 مسلم او مصنف مع الاجابة على اجابته ملكه وقال ان في لا يجوز لان في جازم  
 اذ لا يملكها فوجه مملوكة بالملك والمكره لا يجوز كذا في المسئلة شرح في البيع  
 الخامس تسليط رطل مشتري جيع ما في هذا البيت المنقول في حل صحيح  
 اجاب البيع جاز لان الجاهل بسيرة فلا يفسد صوابه في المشتري الجاهل اذا راي  
 اذ راي ما في البيت انما رضى وانما سار ودلا حياثه للبايع فادله في القنية  
 تسليط من يفسد ما يملكه في نقود وبيع وغير ذلك فهل بيع ذلك اجاب  
 ان علم المشتري جيع ما يملكه البايع مع البيع ولا يفسد من البايع بمقداره  
 فادله في القنية ان ثبت ملك جيع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه  
 جاز وان لم يعلم لم يفسد من جيع ما يملكه في يوسف يجوز ولو قال بعت منك جيع  
 ما في هذه القنية من سائل لم يفسد من جيع ما يملكه في يوسف جاز وان كان في حصة وفي  
 من بيع القنية في باب جيع ما يملكه البايع قال ادلى احد اهل ان البيع كان بجنة وملك  
 لا يقبل قول مدعي القنية ويستحق الاخر وان اقام مدعي القنية على ما ادعى  
 ثبت جنة ولو تصادقا على ان البيع كان بجنة لم اجاز البيع بعد ذلك صححت  
 الاجازة فاصح في احوال الكراه ولو اشتري شيئا بعتك في الارض  
 كما يجوز والبصل والثوم والشحم والجمل ان باع قبل ان يثبت او بعد ما ثبت  
 بناء ما لا يفهم وجوزت الارض لا يكره بغيره وان باع بعد ما ثبت بناء ما لا يفهم  
 وجوزت كانت الارض يجوز البيع في بيع الخلاصة في خيار الردية  
 وكذا اشتري جارية على انها خبارة او كانت جارية ولو اشتري على انها كثره كل يوم  
 كذا او كتبت كل يوم كذا الا كذا ولو اشتري على انها جارية وذهلت بعد القبض

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع  
 فذكر البايع

في البيع  
 فذكر البايع



فَعُولٌ

توبه







بيع  
مكسور

وهو متصف في الزمان فانه يجوز البيع **فصل في بيان**  
تعارف الناس في هذه المسئلة وجوز بيع المكسور في الزمان في  
رواية لا يجوز وفي رواية لا يجوز وهذه الرواية اختارها ابو العباس وعليها  
جواب علماء الأصحاب ولكن لا يجرى على إطلاقها في كل محل على ما اذا كان  
في صورة كجملتها في قطع كما اذا باع رجل الارض مع الاركار حصته  
من الدرع فانه لا يجوز لانه كلف الاركار القطع فنظر بقطع نصيبه الذي كان  
قبل الشراء اما اذا كان في صورة ليس فيها ضرر على احد فلا يمنع من الجواز  
بالاتفاق كما اذا باع الاركار حصته من الدرع او في الشراكة بالكل  
الارض فانه لا يحد اتفاق من انفع الوسائل وذكر في القواعد في شجرة بين  
قوم باع احداهم نصيبه مشاعا والاشجار قد انتهت او القطع في لا يضرها  
القطع جاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر وذكر في القول  
رجل باع نصيبا له من الشجرة بغير اذن شريكه بغير الارض اذا كانت الاشجار  
يقتضي اذن القطع جاز البيع لانه لا يضر بالمشتري في القسمة وان لم تبلغ  
قالبس فاسد لانه يضر بالقسمة وعلى هذا الدرع اذا كان بين اثنين فباع  
احدهما نصيبه من الشجرة فهو على حد من الوجهين **فصل في بيان**  
وذكر في القواعد في شجرة بين رجلين باع احدهما نصيبه من الشجرة اذن شريكه  
لم يكره كذا في الشجرة والدرع ولو باع من شركه جاز وفي القول وحاشا  
انه لا يجوز **من المملوك** وان باع نصيبه من المملوك والمشتري بغير  
ارضه وكذا في اجنس لم يكره اذ انزل كرم او دابة في جنته لا يكره وان  
رغب في شركه وكذا لو كان له قبل نصيبه من رجل لم يكره وان باع نصيبه  
من شركه في رواية لا يجوز وفي رواية لا يجوز وهذا المختار **من ذبح**  
القنطرة في موضع زاحق في البيع العاسد **فصل في بيان**  
هذه الدار كذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع جاز بعد ان يقر  
البائع انه كان في المشتري وان لم يعلم المشتري عند العقد والمكسور لا يكره  
على البائع ولا يعلم وعند بيع يوسف كذا علم البائع او لم يعلم ولو بغيرها  
وباع صحيح كالباع العاسد **من المملوك** في بيعه من البائع  
**باب خيار العيب** وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيبه كان عليه

بيع  
مكسور  
والدرع

بيع  
مكسور  
المكسور في  
القول

بيع  
مكسور  
الدار

اشترى  
طعاما  
فباعه  
ثم علم  
بعيبه

لا يكره

لا يكره بيعه العيب وان باع بعينه ثم وجد به عيبا عليه صفة وبيع به  
وبعض الروايات غير مكسور ولا يكره ولا يكره بيعه العيب لان ما باع ولا  
في ما يكره في رواية لا يكره بيعه العيب ما باع وبيع الباقى بخصه من الثمن او بآخر  
الفقيه ابو جعفر والفقهاء الباقين وعلى الفتوى وان اشترى طعاما فباعه  
بعينه ثم علم بعيبه كان عليه البائع فانه لا يكره البائع ولا يكره بيعه العيب في قول  
بعضهم وفي قول لا يكره بيعه العيب ببيع بغيره العيب في القول ولا يكره البائع  
وقال محمد بن الباقر وبيع بغيره العيب فيما كان يبيع في القول بغيره العيب  
وعليه الفتوى وهذا اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين كان  
في وعاءين او في جوفين او في توصيتة ثم اوده اسنبه ذلك فاكل ما في احداهما  
او باع ثم علم بعيبه كان عليه ذلك عند البائع كان له ان يرد الباقي بخصه من الثمن  
في قولهم **من يبيع** فاسما ثم يبيع فباع بغيره العيب **الاستخدام**  
بعد العلم بالعيب مرة ليس بغيره العيب انما الصحيح ان المرة الثانية دليل الرضا  
وحده بسخط الثوب وانما المصلحة ورغوه فاذا جاز وعرضه الاستخدام فهو  
رضا **من المملوك** او اظهره مشتري السلعة عيبا  
والبايع جاز وبذلك من طلب الرخصة بغيره العيب فباع بغيره العيب او اظهره  
عيبا لم يكره وما لم يضر في البيع بغيره العيب فباع بغيره العيب وان طالت  
المدة فادركه بغيره العيب فباع بغيره العيب فباع بغيره العيب فباع بغيره العيب  
واسمك ولم يضر فيه بما يدل على الرضا بغيره العيب بغيره العيب فباع بغيره العيب  
وفي الحاد والقدس ان اذا اسلمك بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرضا  
وبغيره العيب والمعدة ان على الزاني **من المملوك** في خيار العيب **فصل**  
اشترى بغيره العيب ثم وجد به عيبا فباعه العيب بغيره العيب فباع بغيره العيب  
فانه يملك على المشتري ان انبث العيب ببيع بغيره العيب  
على البائع **من يبيع** فاسما ثم يبيع فباع بغيره العيب **اشترى**  
فاسم فاكل بغيره العيب ان علم بغيره العيب فباع بغيره العيب فباع بغيره العيب  
ولما باع فباع بغيره العيب كان البائع بالخيار ان يرد وجهه القصة من الثمن  
ولا يقبل البيع وان شاء قبلها وبيع بغيره العيب وان كان المشتري بغيره العيب فباع  
استهلكها واستهلك بغيره العيب ان اظهرها او لاجلها وعيبه لا يكره على البائع

الاستخدام  
بالعيب

اشترى  
بغيره العيب  
فاسم



وان لم يكن لبطيخة فتمت مع فسادها يرجع المشتري على البائع بجميع النعم غير كل حال  
 من الخسارة فيما بين الرد والعيب **المشتري جارية** عداها فبعد اختارها بالرق  
 ثم ظهر انها حرة وعاب البائع على المشتري الرجوع بالنعم على الجارية اجاب  
 ان عتقها بالشرع وانما كانت اشتريته فان لم يرد فداها فاشترها عتقا وعلى صديقها  
 فظهر انها حرة له الرجوع عليها الرجوع بالنعم ان كان البائع غائبا غيبه مقطعة  
 لا يرجع ماله وانما يرجع عليه به كلف اذا اذنت به الى ابن كيم وارجعها  
 ثم قال راي يمس الرق **رد المشتري** عتقا واداه من غيره فالت العيب  
 عند الثاني ثم اطلع الثاني على العيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بنقصان  
 العيب على البائع ليس للمشتري الاول ان يرجع على بائعه بالنقصان في قول النعم  
 خلافا لما في رد المشتري الاول مع بائعه من النقصان على المشتري البائع الصالح  
 في قول النعم فانما كان في رد المشتري الاول مع البائع **المشتري** اراد ان يرد  
 فان كان لا يعلم ذلك وقت الشراء لم يجز ان يرد به وانما اراد في الاول ان  
 وطالب بالتسليم فاذ لم يفسد النقصان فيها وان كان علم بذلك فكذا الجواب  
 في ظاهر الرواية والعيب القصور غيبة القباولي **رجع** انما هو من يفسد بانه  
 يرجع ولا يفسد كذا يرجع المشتري ليس للمشتري الرجوع بالنقصان على بائعه او يعلم  
 في الاصح **منه** المنة وسائر الرجوع **رجع** اقتضاه كونه الفرض قد منه  
 فشهد البعده ان الاطباء لا يجدون مثله في المدة التي فيها المشتري منه  
 فقبل شهادتهم ووجه **قضية** باب المنة **بالعيب** وجده في البيع المذكور  
 حل ومونة عتقا ووجه فائدة الرد على المشتري في الجارية في عيب العيب  
**رجع** الجوز عيب وهو كس في الدابة على وجه ولا يفسد به **رجع** الجوز هو الذي  
 يفسد في الطرفين في موضع المواضع بل مانع **رد المشتري** في عيب العيب **رجع**  
 المشتري معجزة على جامع فاذا فيه ايمان او اية ساقطة كان له ان يرد  
 في رجوع فاجاب في فصل العيب **رد** اذا وجد في المصحف سقطا او خطأ  
 فوجب رد الجوز في عيب العيب **رد** في الكوف او بعضها او النقط  
 او الاواب في المصحف عيب **رد** المصحف المردور وكذا لو اشتري ارشاد وكذا لا يجوز  
 الرجوع ببدون الشرط فان لم يكن له شرب ولم يعلم بذلك فاما علم قال لا رجع له  
 ان يرد لما قلنا ان ما بعده ان سلبا يكون له ان يرجع به ذلك لعدم الشرب والطلب

المشتري جارية  
 عتقها فاداه  
 بالرق فاعطاه

المشتري عتقا  
 واداه من غيره

رجع بنقصان

رجع الكوف

رجع في البيع

الرجوع عيب

المصحف

المشتري

شرب

بعد عتقها عند الناس وان كان لا يصدق بذلك بدون الشرط **رد المشتري** المردور  
**رد** المشتري ان لم يرد بها فاداه بالبيع وقد رجع خلافاً وحل مسئلة **رجع**  
 فبعد لبن في الخامس **رد** المشتري بوزن شرب في لبنها فوجد عتقا لا بد ولا يرجع  
 شرب لا بد ورجع بالبائع ولا ورجع بنقصان وكذا لو اشترى شجرة فاكلها ولو اكلها الكفن  
 او الكدار في الرد **رد** المشتري بوزن شرب في لبنها فوجد عتقا لا بد ولا يرجع  
 استخدم **رد** المشتري بوزن شرب في لبنها فوجد عتقا لا بد ولا يرجع  
 ولا مع الكفن لانه انقص ولا يمكن نسخ العقد في بيع الفسخ في الاصل  
 فبعد لبن في الجارات **رد** المشتري عيب فزق واداه ولو شرب فابق من يد وكان  
 ابن عند البائع لا يرجع بنقصان العيب ما دام العتق حيا الباقية المحصنة وكذا لو رفق  
 البيع فعمل بمنه لا يرجع بنقصان **رد** المشتري ان يطالب بمنه قبل عود الابن  
 فبعد لبن **رد** المشتري عتقا فابق من يده وقد كان ابن عند البائع لا يكون له  
 ان يرجع بنقصان العيب ما دام العتق حيا الباقية المحصنة وكذا لو اشترى  
 دابة فزق منه ثم علم عيب لا يرجع بنقصان العيب **رد** المشتري عتقا  
**العيب** ابق عليه ليس له الرجوع بالنقصان الا ان يموت العبد او يعود  
 لان له ان يرد ان يرد كذا **رد** المشتري عتقا فابق من يده ولو رادى عيب دابة فزقها  
 فقال البائع ركنها في حاجتك فليس لك الرد وقال المشتري ركنها لارادها  
 اليك فاقول للمشتري فبعد لبن في الجارات **رد** المشتري عتقا فابق من يده  
 على ان يرد فاما اخذ في وطها علم ان عيب فان رادها فابق من يده ولو رادها  
 لزمه **رد** المشتري عتقا فابق من يده ولو رادها فابق من يده ولو رادها  
 جارية على انها بكر ثم قال عيب فان الفاضل به بها التمس فان قلن من بكر  
 كان القول قول البائع ولا يدين عليه وان قلن من عيب كان القول قول  
 البائع مع يمينه وان وطها المشتري فقبل بالوطي فان رادها فابق من يده ولو رادها  
 بغير طابقت والالزمت الى ربة فقلنا ذلك **رد** المشتري عتقا فابق من يده ولو رادها  
 بشهادة النساء فاجاب في العيب **رد** المشتري عتقا فابق من يده ولو رادها  
 بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فانه يرد الرد  
 يرجع للمشتري على البائع كجبة البكابة فتقدم وحل بكره غير بكر ولو شرط النسيئة فيوط  
 بكر الا خيار له فان اختلفت بعد قبض النعم فقلنا قال للمشتري ان يرد عتقا فابق من يده

البائع

رد المشتري

رد عيب

رد ابن

رد حنة

رد كلف الدابة  
 المنة ثم  
 اخذها

رد المشتري جارية  
 على ان يرد بكر

رد حنة



قبل الفباية

حسن حبیب  
بجاریہ

۲۰

الوضوء على الوجه  
بفتح الهمزة

مشهد  
الدراسة

ظفر القبر

كانت الدابة  
بطانة السير

الحسن بن عیسیٰ  
فی الجذاری

اشرف قندوما



ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 كرجل اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 باب في البيع على ذلك لان هذا هو المبدأ في البيع على الرجل والنساء  
 فتقدر موهبة ما وقع فيه الدعوى من جهة غير حائضه الدعوى والاعمال كخط  
 برجل في دعوى العيب من البيع ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 البيع لا ينافي الرجل ولا النساء في العقد بينه وبين الرجل  
 ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 لم يكن في العقد شرط الدين ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 جواهر القنادي في البيع رجل ربي جارية ثم بعد عشرين يوما اشترىها  
 ثم ادعى الخافض من جارية ما ادعى وادعى الخافض من جارية ما ادعى  
 كركه حال كثر كثر حيث لا بد من حق الدعوى في الاثبات  
 من الحكم المبرور ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 بيت موقوف فله ان يرجع بهذا العيب من الحكم المبرور  
 جارية من رجل في سنة اشترى من الحكم المبرور فله ان يرجع بهذا العيب من البيع  
 فانه يوضع عنه نقصان العيب ويبيع اليه البذل ولا يكره عليه قبل حلول الاجل  
 اما لو وقع قبل الاجل لانه سقط حق الرجوع بالبيع جواهر القنادي  
 رجل اشترى امه وقبضها فالتفت للمشتري الذي في بيعه من بعد وفي  
 كل وقت ليس له ان يرجع بها بقوله وجع السن وان كان عيبا فله ان يرجع  
 بقوله وانما ثبت باقرار البيع او بقبضه البينة على اقراره او بغيره او بخلافه  
 جواهر القنادي في البيع من البيع رجل اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 فله ان يرجع بها بقوله وجع السن وان كان عيبا فله ان يرجع  
 ان في بيعها عيبا لا يرجع بها لانها لا تبيح له الرجوع اليه فله ان يرجع بها  
 فله ان يرجع بها لانها لا تبيح له الرجوع اليه فله ان يرجع بها  
 آخره فله ان يرجع بها لانها لا تبيح له الرجوع اليه فله ان يرجع بها  
**باب البيع بالوفاء** وفيه التسوية بين الوفاء وبين المعاينة واحد وان  
 فاسد ينفذ الملك عند القبض كسائر البياعات الفاسدة والبيع المبرور

الوفاء في

شك

وجده في البيع  
الحكم المبرور

رأى جارية ثم  
اشترىها

اشترى منها

اشترى جارية

اشترى امه

اشترى جارية

بيع الوفاء

اذ انقضى

اذ انقضى وقتها شاء بانما فانه في ٢٠ من كتاب البيع في بيع الوفاء وحل  
 هو غير ذلك المرحون اوسع فاسد او باطل او امر رابع ما هو **باب** ارجع  
 كرجل اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 بارجع من حيث ان البيع اجاره من البيع بعد ما قبضه المشتري ولو اشترى  
 بارجع من حيث ان البيع باقده عند نقد الثمن وسبقه به بالزرافة بجلي  
 خفا لزارحه **شك** في بيع الوفاء حل هو رحن ام لا وادفع اليه فاضض  
 ان حكمه انما هو حكم المالك **باب** ارجع العتق والى ذلك على ثمانية اقوال  
 اشترى جارية من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع ولو اشترى من غيره ثم وجد به عيبا لا يرجع  
 فتدري كثر في المشايخ في بيع العتق كذا في جواهر القنادي وغيره فله ان يرجع  
 الخفي ان حكمه كونه رحن بعد الدعوى الزمنية **في** بيع العتق المالك  
 رحن في البيع المبرور من الوفاء انما يقبل بقتل من على ان يبعث من حيث  
 بالثمن قال رحن هذا البيع باطل وهو رحن وحكمه حكم الرحن حكمه اذ هو مبرور  
 وذكرا الامام محمد بن الفضل البخاري حكمه اذ قبل بيع فاسد يوجب الملك  
 اذ انقضى القبض والاول **بيع** جواهر القنادي والقول السادس  
 ما اقتضاه البعض واقتضاه الشيخ الامام في الزاوية ان الشرط اذ لم يذبح البيع  
 بجملة مما يجازي من المشتري من تلك الاثقال ورجع في حق البيع فلم يملك  
 المشتري كقول جده وملك له غيره واخر على الزاوية ان جازاها كان الزاوية  
 مركب من البيع والرجوع فله ان يرجع الا حكمه كالمجبة حال الاضطرار بشرط الوفاء  
 جعلنا ذلك لحاجة الناس اليه فزاره الربيع **في** بيع الزاوية في بيع  
 الوفاء واقتضاه السعيد في الاسلام والامام المرحوم في الامام  
 علاء الدين المعروف به ان البيع بشرط الرجوع عند التمسك ان المشتري  
 يملكه وقال الامام علاء الدين به بملكه استغناقا باقائه المشتري من غيره اجازاها  
 سوى علاء الدين به رجوع البيع الثاني لان سلبه البيع الاول للمشتري به ضمان  
 والقول السابع واجاب علاء الدين به رانه لا يبيع وظهر هذا اقتضاه صاحب  
 المعصية واولاهم وشايخ زمانه عليه القنوني اعني لا يملك المشتري من غيره  
 حكمه البيع المبرور لا كالمبيع الفاسد بعد القبض وتسليم العتق عنه بانه يملك فاسدا  
 في الامارة وادعى البيع من غيره كالفاسد وان دفعه اليه قال هذا البيع المشتري  
 من المبرور قبل ان يملك كل المشتري غلة المبرور والارض والدار قال حكمه المبرور

بيع الوفاء

بيع الوفاء

بيع الوفاء



التعليم  
بالشرط

مؤلف



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بائع معرفتی  
تاج محمدی

انجمن اوقاف  
احکام



مفتی محمد شفیع رحمہ اللہ

۱۰۰

رحمہ علیہ السلام

اشترى داره  
على قرضه

دعوتِ اسلامی

مجلسه اول

24

خبر

تاريخ المذبح

وہابی

وایضا

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ

میں نے اس کا جواب دیا

فرمانش

سید

المشترک

البيع

120

۱۹۲۷

هل نفع الصبح

ش



حفظ الیوم

فصل اول

51



تفتاح المسحوق  
قاسه

پیشہ ورانہ تعلیم

استاذی علم و ادب  
حضرت

المسعودي

شر

U

۱۷۲۰

الحروف

بہارِ حنفیہ

اولیٰ البیوع

الشيخ محمد بن عبد الوهاب



قال في  
غيره

شبه

اشترى  
بغيره

قال في  
البيع

قال في  
الاذنية

قال في  
الندى

قال في  
الكل

قال في  
الرد

قال في  
الرد

قال في  
الرد

قال في  
الرد

قال في  
الرد

الاسر ونحوه راس في موضع اخر في مال غيره باذنه ثم ذكر المالك في بيع ذلك  
المال فاجاز ان يكون ذلك البيع جازا استخافا وكذا في الوصاية وفي الخلفاء القدر  
اذ ابيع مال غيره ثم ذكر ما كان في ذلك المال فاجاز ان يكون ذلك البيع جازا ولو ملك  
فاجاز ان يكون ثم قال في بيعه غير من طلاق الا انه لو زوج امه غير ثم ملكها  
فانه حرم عليه ولها ان يجر ذلك العقد من العادة في مكرهات كغيره  
والشرع لا يوجب في اذ وجده فاذ اعلن المشتري بانه اشتري حراما لم يضر  
اياه كان ما اشتري لنفسه اجاز الذي اشتراه لو لم يكره وان لم يكره فاذ اذ عليه  
بيد نفسه على اذ اشتري له كالنبي المحرم والعبد المحرم من المملوك المورث  
كمن اشتري لغيره بغير اذنه لم يضر المشتري فان طلب المشتري له وسلم المشتري  
اليه واخذ به كان بيضا بالخطاط قال في العقد المسمى ببيع اذ كان بيع النكاح في  
بيع عقد فاذ اعطى ان يعقد بالنسب على وجه البيع والتبليغ وان كان اخذ بطلان  
من عباد الناس جواز العقد في ذلك البيع **باب الاقالة**  
وتول في بيع من المتعاقدين في غير عري على الاطلاق لانه انما يكون في بيعه في وقت  
العقد وهو ما يثبت بنفس العقد في غير شرط واما اذا لم يكن في موجدات العقد  
انما يجب بشرط وان لا قاله فيه ليجوز بيعا جدي في حق المتعاقدين كما اذا اشترى  
بالدين المذبح من عينا قبل حلول الابل ثم تقابل بعد والدين حاله كان باعه من  
وفي الصوري لو رجع ببيع بفساد كان فساد كل وجه فبعد والابل كما كان  
ولو كان بالدين قبل ما قد ذكره في الاقالة في الوجهين انتهى **باب الاقالة**  
في بيع او اشتري او ابيع بملك الاقالة التي في سائر اشترى الوصية من مدين  
الميت واراد بعثته في وقتها لم يضر لم يضر الاقالة في اشترى الاذنية خلافا لبايع  
وقبضه في بيع ولا يملك ان الرد ببيع ومما كان في غير شرط او رد في المتقاضي  
على الوقف لو اوج الوقف ثم قال ولا يضر في بيعه على الوقف والوكيل بالشرع لا يبيع  
اقالة بخلافه بالبيع ببيع وبيع والوكيل بالشرع خلاف بيع الاقالة الوارث  
والوجه في ذلك هو ان الرد بالبيع ووجه المذهب له **من سوع**  
**الكسب** وتو تقابل جازت الاقالة بعد حلاك احد احوال لا يجل بها ك  
من اقاله الدرر وفي السراج الوهاج لا يكره ان يشرع باقل من التمن وان بقي  
من ثمنه مدين ولا بد من تقديم التمن في البيع في شرح قوله في شرع لا يبيع **باب**

قال

بغيره

تقابل بالشرع

شبه

ثم قال في شرعها بغيره ان كانت رخصة فقال المشتري ان كانت رخصة فخذها وبيعها  
واستخرج لنفسك وادخل الى من بكرة التي بغيره في بيعها وبيع فان كان قبل القبض  
او بعده لم يكن قال في شرعها بغيره التمسك في بيعه والرجل له والا فهو ذكبل في البيع  
للموكل من سوع الغيبة الاقالة ولا قال في شرعها بغيره التمسك في بيعه والرجل له  
بعد التمسك فان باعه جاز في البيع الاول ولو قال بعد الاول لم يضر على قوله بعد  
اذا راد قوله من ثمنه لا يضر في البيع لانه ذكبل من اقاله الجو وتو تقابل بعد  
الكل في البيع وروى في باس قول الامام كذا في الاستخاف فانه اذا استخاف  
ثم لم يستطع بيعه فانه وعنده في بيعه فانه يوم القبض وعنده في بيعه فانه يوم  
الكل في البيع في سائر الاقالة ولا قال في شرعها بغيره التمسك في بيعه والرجل له  
ثم لم يستطع البيع فانه وعنده في بيعه فانه يوم القبض وعنده في بيعه فانه يوم  
**باب الاستخاف** وفي الاستخاف لو استخاف احد المتعاقدين رجع المشتري عليه  
في ماله قياسا على ما اذا ادعى عينا ففصله مع عين اخر ثم استخاف بطل الصلح رجع  
في دعواه **خزانة المتعاقدين في مسائل الاستخاف من البيع**  
بينا ما اشترى او كان في يده سنين واخذته الثمن ثم استخاف رجل فانه ان يضر المشتري  
غرة الاشجار فان انقطع عن ايدي الناس ففسد في حبه يوم الخصومة بكم يثبت  
وعنده في يوم الغيب وعنده في يوم الانقضاء عن ايدي الناس بخلاف  
الشفيع مع المشتري لان ما حدث على كذا المقصود منه فيجب رد حبه  
وهو امانة في يد الغاصب فاذا اكده او اخذه من واما في صورة الشفيع فقد حدث  
على ملك المشتري وصار متقولا على كذا فلا يستحق الشفيع في المنقول **من الجواهر**  
في البيع **اشترى** كذا ما يقبض وتعرف ثمن سنان ثم استخاف رجل فانه في البيعة  
واخذ بغيره القاص ثم طلب العدة التي تعرف بها المشتري حتى يملكها الا اذا  
ام لا فانه ما جرد من **اشترى** ففسد في حبه مقدار ما اتفق المشتري فذ منه  
وما فضل منه باخذ المشتري في المشتري كذا في التدقيق **ابو السعود** **ولو استخاف**  
البيع في يدي المشتري بملك مطلق رجع المشتري على البايع فبرحن البايع على  
التقاضي او على وصوله اليه من جهة المشتري ببيع بوجه وان الحكم لم يستحق باطل وليس  
لكل الرجوع باليمن قبل قبض هذه البيعة بغيره المشتري اخاف في البيع في حقه  
بشرط حفره واحصا ببيع اذ لا بشرط حفره كذا **نقط** وفي المخرجات ان حفره

ت

نقط

مطم



مجلس

احیاء البشر

الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن  
الشيخ محمد بن

[illegible]

وہی صفا

ادبیت و تاریخ

التحقيق في بطلان  
العقود

ومن هذا قلنا في حق ملك الميراث ما عذرنا والمشتري عالم بأنه في أرضه العهر  
فاستحق رب الأرض من ماله لا يرجع المشتري على البائع بشئ أو المبيع بشرط الميراث  
بأنه في الوقف من الميراث **كتاب الميراث** ولو اشتري رجل ثوبا فادعاه بطلان  
في شفعه فباعه المشتري صح ولو ادعى أن المبيع بذل على بائعه لا يثبت له أن  
الاستحقاق لم يثبت وهذا دفع المال بوجه نفسه فلو أنه ثبت الاستحقاق  
وقضى له ثم دفع إليه ثوبا سلب العبد يكون هذا منه شراد العبد من المشتري  
فحقيق أن يكون له الرجوع بالثمن على بائعه من الميراث في ١٥ ولا بد من مودة  
علم الاستحقاق في بدل العقد فاستحقاق بدل المثل في الرجوع بالقيمة وبذل  
المثل بما يقابل به البذل أن قالوا قيمة أن هذا كذا والوجه أن الرجوع بالوجه هو  
المثل الذي هو قيمة المقتضة واستحقاق المقتضة وجب الرجوع بالوجه أن قالوا  
وبغيرها أن حاله وفي الذميرة استباحه بغير ثمن فاستحقاق المثل له رابع فله  
أجر مثل غيره ولو بالوجه عليه الجيب فتمت وذكر بعد هذا استباحه دار الميراث  
كالنوب والعبد وسكن المدة ثم استحقاق البذل يجب بوجه المثل لأن قيمة البذل  
وعليه القوي في تحديد الأجرة والمهر حيث أوجب في المهر قيمة العين أو المثل  
منها وذكر العتاق ببيع كل خط وكسر شوكة خطه وكسر شوكة المشتري كخطه ببيع  
بكر شوكة بغير ف الجلس له ثلاثة وأن جاز بدونه وروى في نوب ودرهم بدونه  
وورحمين إذا استحقاق النوب ببيع بالدرهمين بزار في ١٦ ثم الدخول  
ببيع ببيع أرضه وحسن وقف على المسجد فباع المشتري ثم عذرنا أن المشتري ببيع  
أرضه أو فخرج القاضي الأرض الموقوفة فبذل المشتري الثمن فطلب المشتري أن  
أن يرجع بالثمن على البائع الأول قبل رجوع المشتري بالثمن عليه أن ثبت أنها  
أرض موقوفة وأخرجه فبذل الآخر فكل مشتري ببيع على بائعه ويكون حكم الوقف  
الصحيح حكم حبة العبد في الأصل لأن ما لا يثبت له الجارة لا يثبت موقوفه  
القاضي في ٢ ثم الميراث **كتاب الميراث** قال في كتابه  
رجل له على رجل درهم فظفر به درهم مدبونه كان له أن يأخذ درهم المدبون  
أو المثل بين درهم المدبون أجود ولم يكن مؤملا وأن ظفر به ثمانية مدبونه في ظاهر  
الرواية ليس له أن يأخذ الثمانية وذكر في كتاب العين والداين أن له أن  
يأخذ والصحيح هو الأول انتهى من عاصمة الاستنباه للمعنى في كتابه

تقریب الدینی  
جلسہ حق



رب الدين اذا اظهر كسبه حقه في مال المديون على صفته فلا اخذه بغير رضاه ولا ياخذ  
 خلافه **جواب** كماله رايهم والناظر عند الشاغل له اخذه بغير رضاه وعنه اية كماله رايهم  
 اخذ الدارهم بالناظر كذا اخذ الدارهم بالناظر رايهم استسما بالناظر لولا اخذهم للفرع  
 يخرج له الدين قال ابن سلمه هو الفرع غاصب فان ضم اليه الاخذ لم يصح فصار حقه  
 والاخذ مدين له وبه يفتي ولو غصب جسد الدين في المديون فغصب منه المديون  
 لا تخاف حقا قول ابن سلمه وظاهره قول الصحابي ان له الاخذ في جسد مولا كانه مولا  
 جسد اولادهم ارحم ما اذا لم يند صل اليه الا بيبس الباب او تغيب الجدار ويغيب  
 ان له ذلك حيث لا يمكن الاخذ بالملك واذا اخذ غير الخس بغير اذنه فنقض في دين  
 فنهى ضامه الرحمن كما ان غصب الزانية ولم ارحم ما اذا اظهر مال مدونه والخس  
 واحد منها وجب ان يكون من المخرج الذي لم يستثن المصنف من عدم  
 صحة ما قبل الفرض شيئا واستثنى منه في المداينة ما اذا اذبح ان يقرض من مال الف  
 درهم فلاننا كسبه حيث يتركه ان يقرضه ولا يبطأ بوجه قبل المدة لانه  
 وصية بالبيع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للمدين انتهى ولا يخفى في هذه  
 الصادرة من كسبه اذا كان له فرض على ثمانية فادعى ان يدين سنة صح ولم  
 كما في القضية وفي كسبه في الفوائد الغريبة ان المستثنى لا يخفى في الفرض بل كسبه  
 لا يصح ما قبل الدين في صور الاول لو مات المديون وصل ما قبل الدين وارثه  
 لم يصح لان الدين في الزمة وفائدة ما قبل الدين ان كسبه في الدين في فاد المال فاد ما  
 في الاول ما قبل الدين المستثنى لغضا والدين فلا يبعد ان يصل كذا في المداينة وفي هذه  
 ان في كسبه في الدين وفي كسبه في الفرض الثانية اجل المشتري النصح في الثمن  
 لم يصح كما سبقت فيهما وهدد كسبه في القضية وفي المداينة بكون البائع لا يبطل  
 الاجل ويبطل بكون المشتري الثانية ما قبل في المبيع عند الاقالة لا يصح كما قد مر  
 في القضية في المبيع فصل في بيان الفرق في البيع في الثمن وذكر في غصب قماري  
 فليس الدين قال بخرجه كانه يقولون في الغصب والوديعة او اوضع بين يدي  
 المالك **جواب** برأي وان الدين لا يبرأ منه بخصه منه او في غيره فقد برئ في فصل  
 عماد في ٢٣ قال احمد في القمار راي في المشتري ان المقرض اذا مات فاجل  
 صحيح والصحيح انه باطل في فصل في احوال الدين وان يجوز ولو لم يجل  
 كونه بمضيل او بغيره قبل وشرائه لولم يوافه كل ثم عند حله فالحال حال عليه فهو جائز

ما قبل الفرض

ما قبل الدين

ما قبل الدين

ما قبل الدين

على شرط مما تارة في الصلح مدبره **جواب** رجل له رجل عشرة دراهم فاراد ان  
 يجعلها ثلث عشرة اهل قالوا اشترى من المديون شيئا بثلث العشرة فقبض المبيع  
 ثم بيع المديون ثلث عشرة كسبه في بيع المبيع الحاكم وقبل هذا وذاك في رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم او بذلك **جواب** قدوة المعاملة الشرعية رجل طلب  
 من رجل دراهم خمسين فاجل في ذلك المبيع المقرض سلمته بثلث مائة ورجل دفع  
 اليه المستوفى ببيعها ما اشترى بثلث السبعة اليه ببيعها وادبا في الثمن ويدين في المستوفى  
 بثلث المستوفى لا المقرض ويحصل اليه المقرض فله المدين على العينة وذكرها في قوله  
 يوسف العينة جائزة ما جردته واجره كماله الفوارض الجرام **جواب** في الفوارض  
 وعنه في المديون الدين المدون قبل حلول الاجل ومات فاد من تركه **جواب**  
 المشاورة ان لا ياخذ من المداينة الى جرح المداينة بينها الا بغير رضاه في الايام  
 قبل له بغيره ايضا قال ثم قال ولو اخذ المقرض الفرض والمداينة قبل حلول الاجل  
 فله درهم ان يرجع منها كسبه ما قبل في الايام **جواب** في المداينات القضية  
 استوفى في المبيع ثم قضاه حاله كسبه فطلب منه في المبيع او شلها ليس له  
 ذلك لانه لا يجوز بالمكسرة سقط حقه في الجردة وقبل الجردة طلب الطوارى  
 في بيع القضية **باب الفرض** رجل اقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك  
 رجا واخذ المستوفى ان كسبه ذلك في الاصل **جواب** هو القمار في الاصل  
**جواب** في الميت اذا استوفى من المديون حصة وحل في يده فله درهم الاخرين  
 ان يضمنه حقه لان لهم حق المشاركة معه قبل ان يفسد القبض باذن الشارع قلت  
 لا يضمن بالقبض وانما يضمن بالامتناع كذا قاله القاضي وفيه نظر لان قال في البيع  
 حله ولم يقبل استهالك فلا يصح **جواب** برأيه في الاول في الاصول  
 في الجاهل المكنى لو كان بيننا في يد دين باعه من رجل فقبض او قتل له الجاهل او  
 انفس او استهلك او ورثا وبنات من رجل فقبض احداهما بغيره فهو خصه  
 وماله ولم يقبض من حصه شركه شيئا لكن لشركه فيما قبض سواء كان المقبوض  
 من الدين او اجداد او ارضى فان اخذه القابض مع ملكه لم يكن لشركه على الغير  
 سبيل فيتم لشركه نصف ما قبض فان حله بعد ما قبض الشرك فلا ضمان عليه فيما  
 قبض وكذا سبقت في ما بين على الفرع لشركه من شركة القضية او كان مالا في  
 بين عشرة شركه على ان سار فغاب اثنان وحضر اثنان وطلب بغيره

قدرة المصلحة

في طوارى  
فرضا

أخذ الدين  
في المديون

الدين المشترك

الدين المشترك



مجلس

قصیدہ

دعای الہی  
الخوا

شماره



مع الحسن بن  
الذهب

مع الفصحى و  
الفرج والعصاة  
والكل

44

تعلق النورس بالسطح

تحریر فی القلم

مکتبہ نوریہ  
المنصورہ دہلی

三



يبيع وان لم يكن يبيع التوكيل المستوفى من الكل في القبة بيع القمار في الوض  
 رجل يبيع اخوه ما مات قبل استيفاء الدين ولم يبع وارثا ظاهرا فافضل  
 السلطان ويدينه في الوض كما ظهر له وارتب كان على الغرة اداء الدين الى الوارث  
 ظهر له لم يكن لسلطان حق الاخذ فاحتملته برادة الغائب المبدوم سئل  
 عن ثبات دينه على اقسام وليس له وارث موقوف فاذا الامين على بيت  
 المال الدين في اقسام ثم ظهر الوارث له حل الطلب على الغرة اقام على  
 القاسم المذكور اجاب له الطلب في الغرة بغير حق من قبال الدين  
سئل عن الدين على ثبات وله اموال على الناس وله وارث واحد عايب  
 فاخذ السلطان من غنائه واخذ منهم ما لا يقدر ما عليهم من دين الميت مصادرة  
 وهو الوارث حل له ان ياخذ من الغرة الدين الذي عليهم لكونه قال نعم  
 ويكون الاخذ ظاهرا للسلطان على الغرة ولا يكون ذلك اخذ الدين  
 الذي للميت ولا يكون ظاهرا على وارث الميت لانه اخذ العبد وحده الدين  
بجميع التوازل في الغصب ل وفي العبد لو قضي بدينه الميت  
 الدين الميت وله وجه بغيره قال محمد ان قال عند الفضا وهذا ما على  
 الميت وقض الميت فضا على الميت برأى وان قضى ولم يقبل  
 شيئا يدل على ما ذكرناه من مبيع من وعلى البراري في ماله وذكره شهادة  
 الجامع في القضا ان المدوع اذا قضى دين المدوع لا يقيم وفي دويعة  
 شيخ الاسلام فواضح ان المدوع اذا قضى دين المدوع في مال الدويعة  
 يقيم وان كان رخص الدين وفي تعقبات الضر في نوع الاول في فصل  
 تعقبات ذور الارحام اذا قضى دين المدوع لا يقيم والصحيح انه يقيم واليه  
 اشار محمد في كتاب الدويعة في الحادية في ٢٨ ودويعة عند رجل  
 ولا يخرج المدوع دين مثل الدويعة فقطع المدوع بالدويعة دين المدوع  
 قال محمد المدوع بالخيار ان شاء ضم المدوع وسلم المال للفايق لانه مبيع  
 وان شاء اجاز الفضا في المحل المبدوم في ثبات دينه ودينه  
 دين على رجل فاخذ بسبب الدين الميت في المدينين مثل هذا اقتض  
 المستأج فيه قال الشيخ الاطام بدينه صاحب دين الميت يكون عايبا  
 ويحرم اخذ قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون عايبا

اخذ السلطان  
 في المدينين

سئل

سئل عن الميت  
 قضي دينه

المدوع اذا قضى  
 دين المدوع

ودين الميت اخذ  
 من قباله

وهو الصحيح لانه انما يدين الشئ الا ان كان حذو بغير مضمونا عليه فكونه قصاصا  
 بدينه حكمه غصب فاحتملته برادة الغائب والمبدوم استوفى ظاهرا  
 بالعراق فاخذ صاحب القرض ملكه فعليه قيمة بالعراق يوم ارضه عن ذلك  
 بغيره با يوسف وعند الثالث وهو محمد بن الحسن الشيباني يوم اخذها  
 وليس عليه ان يرجع الى العراق فاخذ طعامه كذا في الجانية والحادية في  
 الجانية ولو استوفى الطعام بملكه الطعام رخصه فليخذه الموقوف في بلد  
 فيه الطعام غايل فاخذ الطالب كفه فليس ان يجلس المطلوب ويؤمر  
 المطلوب بان يوثق له حتى يعطيه طعامه في البلد الذي استوفى فيه انتهى  
 وفي الفصل الحادية والعاشرة من اراهم النجارية بغيره بغيره في المستوفى  
 في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف وهو قول الجميع  
 بملكه قدر المسافة واحبا وجابيا ويستوفى منه بفضل ولا ياخذ بغيرها  
 وقيل هذا اذا اتيه في بلد تزوج فيه تلك الدراهم الا انها لا تجد فانه  
 يبرجله على ما ذكرناه فاما اذا كانت لا ينفق في هذه البلد فانه يفرمه  
 قيمتها وكذا لو باع بالدراهم النجارية سبعا ثم انقضت لمدة اخرى  
 لا تجد فيها تلك الدراهم بيع القمار في الوض بيع القمار في الوض  
 وفي التوازل استوفى دراهم نجارية بغيره بغيره بغيره بغيره  
 نجارية فالتصديق بدينه لا يقدر رخصها على النجارية بدينه قدر المسافة  
 واحبا وجابيا ويستوفى منه لانه ذو عشرة نظرة له مبيعة ويستوفى  
 منه نظر اللطائف من مديانات الذخيرة في ا وتقصير في الفصل  
 التاسع من مديانات الذخيرة رجل استوفى من رجل غنط في خراسان  
 ثم انقضت كرامة للموقوف ان يطلب اليه ان يخرج اليه او وكيفية خراسان  
 او خرج من قبة خراسان في كرامة وله ان يطلبه بدينه كغيره يخرج اليه  
 عند موافاة او موافات وكذا خراسان فانه يبيع المستوفى دفع الكفيل  
 اليه كغيره يخرج اليه او يخرج اليه من قبة كرامة لكن بغير خراسان  
 وان رخص الموقوف بالقيمة ودين المستوفى يواخذ به بغير القيمة الى  
 الموقوف وان رخص الموقوف بالقيمة خراسان فانه يبيع المستوفى بغيرها  
 حتى يخرج البند الموضع الذي كان فيه من كرامة هكذا ذكره وهو الصحيح

استوفى ظاهرا  
 ملكه

استوفى غنط  
 من رجل



والعصب كما لو كان في حله لا يحكم في المشتري جوارحه القصة في المفارقة  
 بخلاف ما اذا قبض لبعضه من ما في الصحة وبه فيه ثم ما شئت حيث لا يسلم ما قبض  
 بل يكون بين كل الغرام بالخصص لتعلق حق الغرام بالمال لم يرضه ثم انما الزيادة في  
 قبض المدين من المال على يد رسول فذلك فان كان رسول الدين حلف  
 عليه وان كان رسول المدين حلف عليه وقول الدين البعث به مع فلان  
 ليس رساله له منه فاذا حلف حلف على المدين بخلاف قوله او فعلا الى فلان  
 فانه ارسال اليه فاذا حلف حلف على الدين وببانه في شرح المظنونة في وكالة  
 الاستنباط **فبج** المدين يطلب الضمان من رب الدين بعد القضاء او كما  
 ما وقع في ورق الكاتب من مائات الفضة وفتح الامام الاعظم  
 على علمه تحت يده في غير ذلك عليه انه لو وكله بشرا بعد ما عليه ولم يدين له  
 والبايع لم يبيع التوكيل وبيع ان عين احد بها واجمعها انه لو وكله مدينه باو  
 يصدق عليه فانه يبيع مطلقا ولو وكله مستاجرا بان يبيع العبد من الاجرة  
 صح وقد اوجها في وكالة الجور **من الاستنباط في القول في الدين**  
 فيه بالتوكيل بالشرا لانه لو اقره بالصدق بما عليه صح لانه جعل المال فيه  
 وهو معلوم ولو اقره المستاجر بدينه ما استاجر مما عليه من الاجرة مع ان يشره  
 بعد سبق الدابة وينفق عليه بائع اتفاقا للضرورة لان المستاجر لا يجد  
 الاجرة كل وقت فاقبضه المدين مقام المودعة القبض **من وكالة الجور**  
 تسلسل على الف درهم دين وثمانية رجل ولرجل ثمانية ولا يخرج  
 ما ثمانية وما له ثمانية وراهم فاجتمع الغرام ورفعوا الى القاضي فحبسوا  
 مدينهم كيف يقسم مال بينهم قال ابو يوسف وبيع كل واحد منهم كما ارادوا فم  
 من ارادوا ويخرجون اراهم لانه لو كان له ولا يبيع على نفسه وامواله جميع القضا  
 في اوب الفضة **من الاما حكم في القضاء** قال محمد اذا اشترى  
 الرجل من اخر عشرة دراهم بدينار نقد الدراهم واخذ بالدرهم حننا  
 فهو بائنه يجب ان يعلم بان الدرهم والمكواله وما كلفه بدينار  
 بمصرف بائنه عند علمائنا الثلثة او اجازت هذه التفرقات  
 تقول بعد هذا ان قبض من الحنن عليه والكفيل قبل الاقران  
 او حلف الرهن في يد المدين قبل الاقران ثم المصروف بينهما ولو

تصح في دفن  
المدين

تصح في طلب  
القضا

او يدين بدينه  
بشره

شرا

كيفية قسمة  
عقار المدين

وان لم يجد المتعاقد من ولا يدينه في ان الكفيل والحال عليه وان اقر  
 المتعاقد من الرهن قائم بطل الطرف واذا اشترى الرجل من اخر شيئا محلي  
 بدينار فقبض السيف ووقع بالدينار حننا فاحكم ما ذكرنا انه ان حلف الرهن  
 قبل الاقران بطل الطرف على الصحة وان اقره الرهن قائم بطل الطرف  
 ويؤثر الرهن مضمونا بالمال في مدينه ودين الدين **من عرف** ما مار فانه في اول  
**الفصل الرابع** في فساد البيع فانه في رجل اشترى مدينه شيئا فاسدا  
 ثم شافه البائع الفاسد لا يكون للمشتري ان يكسب البيع لاستيفاء ما كان له  
 عليه وكذا لو اقر المدين من رب الدين جارة فاسدة ولو كان البيع جارة  
 او جارة جارة ثم الفسخ البيع بينهما بدينه كان للمشتري ان يكسب البيع في بيوت  
 الدين الذي كان له على البايع **من التفرقات في الفاسد**  
**وذكر في الباب** ايضا سلة البيع الفاسد فقال ولو كان لرجل مدينه رجل  
 الف درهم فاشترى منه بدينار الدين عبرا ببيعا فاسدا وقبض باو البايع ثم  
 نقص البايع لم يفسخ البيع ان يكسب البائع منه يستوفى ما على البايع من الدين  
 لان الدين ما وجب بمقابلته هذا العبد حقيقة او حكم الفسخ بل كان واجبا  
 بسبب اوفلا يكون له حق جبه لاستيفاء الدين فلو مات البايع وعليه  
 ودينه كثيرة لا يكون للمشتري الحق به من سائر الغرام **من الحمل المذمور**  
**رجل عليه** دين لرجل فوقع المدين بدينه بعد ما خرج المدين من اكلهم  
 واشتد الدين من الاخذ قال ابو يوسف ليس للدين ان يبيع من الاخذ لان  
 المدين اوى ما عليه فلا يكون له ان يبيع من القبيل وقال الفقيه ابو الليث  
 عندى له ان يبيع من الاخذ لان اموالهم حارست في ايدى المدين فكان له  
 ان يبيع من القبيل وقال الفقيه ابو الليث كما لكفيل بالنفس او اسلم نفسه  
 المكفول في مغارة او موضع لا يقدر الطالب فيه على استيفاء ماله لا يخرج  
 المدين من العدة **فاصح** انه في الصلح في فصل الصلح عن الدين **رجل**  
 على رجل دين واهله في الطريق فخرج الصلح بينهما ونقد اموالهم فاعطى المدين  
 مائة المال وبه في تلك الحالة قال بعضهم له ان يودروا وليس للطالب  
 ان لا ياخذ قال الفقيه ابو الليث عند الطالب ان لا ياخذ في تلك الحالة  
 لكن كفيل نفسه رجل فسلم الكفيل المكفول به في المغارة او في موضع لا يقدر المكفول

اشترى مدينه  
شيئا

سلة الجارة

مكفول في البيع  
ايضا

وقع المدين  
دينه في الطريق

شرا



على استيفاء الحق لا يوجب تسليمه **قاضي** في الخط والاباحة في فصل القسط والسلم **حق**  
**قضي** في المشتبه فخرج عليه فنفذ له كان الرد على سبيل فتح القضي بملك  
على المشتري والرد على سبيل فتح القضي الى البطل خذته القضي على القضي المذكورين  
بملك الجهة يتقضي القضي السابق وكذا سائر المدعيون وله اختلاف فقال المدعيون  
رد وبت **قضي** القضي وقال المدعيون رد وبت صدق المدعيون انه اتفقا على قضي  
الدين فبعد الدين بدلي فنفذ به بذكر بقضي **في احكام** جامع العصولين  
**قاضي** في قضاء الدين **سريع** انما انفق الدين في غير رضا من عليه الدين صحيح  
ولو قبل الحرام في غير اداء الجبل برضا المحتال بملك قضي دين غيره بغير اداء جبار  
فلو انقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى وبمثل لو قضي اداء  
يعود الى من عليه للقاضى مثلها سريع بقضاء المهر ثم خرج من اذن كولي مهر بردها او نجفة  
بالطالق يرجع الى ملك المهر وكذا النزع بالتمن اذا اتم النزع والرجوع بالتمن  
سنة **المنفعة** في آخر الكفالة **قال** **تمن** كمن غلامه غائبة ورهيم كمن غلب  
الى شهر وقال المدعي كماله لقول للتمن ولو قال الطالب تمتت حاله بدل  
سنة **قاضي** لقول الطالب عند التخصه والى يوسف خلافا لمحمد ورفعه  
**في كفالة** سنة **المنفعة** وسبيل الحرام **رجل** له على اخو الغادرهم وباعه الا لعين  
**قضي** ثم ان المطلوب احوال الطالب على رجل باللف ووراهم فقال  
الطالب احسن باللف التي له عليا وليس بها كضي وقال المطلوب  
اللف التي كضي بها غلامه يحتمل هناك كما قال لقول قول المطلوب  
ولو قال الجبل لم يكن لي مينة او ذلك وكلية الساعة اجعلها من اللف  
التي كضي بها غلامه يحتمل ليس له ذلك واللف التي احوال بها الماغبين  
**جميعا** نقصان **تخصير** في ٣ من الكفالة في نوع اخر من مسائل كماله  
**قاضي** له عليه وبيان في قضي ما عدا دي المدعيون سائر المال صدق  
انه وقع باني جهة تحفظ ذلك من ذمته ولو من جنسها كذهب وقضه  
او بر وشوفا دي قضه وقال اريد بوضاغة الذهب لا بصدق اذ  
المعاوضة تتم بالاطنين شري من ولاك شيئا بفتح عليه عشرة وراهم وقول  
حق في التهم وقال وقضه الدلالة صدق الدافع بمينة لانه يمكن وقوعه الى  
ابنه مالا فاداه صدق انه دفعه فضا لانه يمكن رجوع اذن على ميت

فتاویٰ  
عالمگیری

تصانیف

مالک فہم  
الہ اشرف

بہارِ نبویؐ کی صفحہ نمبر ۱۰۰

الم

انما يخرج من الودائع ان اياه اعطاه القاضى والودائع بعد في بانه الالاب  
 اعطاه بجهة الدين ليقام مقام مودنه فيصد في حق جهة التملك **عنه** قلبه  
 انفسه كخالفه والاخرى من التمر بخلافه وقال او فقه من كخالفه وقال الطالب  
 لا اخذ الا في كل مال فله ذلك ويكون في المالين ولو قبض ولم يقبل شيئا فلهما  
 ان يجلس من اى المالين **شاهد** عليه مال واحد فخرضا ونفسا حال او مودعا فاد  
 منصفه وقال هذا من احد النصفين لا بغير ذلك ولو كفل نصف المال لم يل  
 فادى نصف المال وقال هذا من كخالفه فلان بغيره وكذا لو كانت لكل نصف وكذا لو كان  
 اصل المال خلفا احدهما فخرضا والاخر كخالفه **فصل في رد الحكم الدين**  
**واما** اقرض الخبز وزنا جرد في قول ابي يوسف وعليه القصور واما اذا اقرض اللحم  
 عند ابي يوسف والمجدة يجوز ان يجرد في السلم عند ابي يوسف وصحة رد ابيان وذكر  
 في المتنق انه يجوز رد من اللحم ولم يجرد فيه فلا فاد او انفس لم انفسه ضم فتمت  
**بما** الصحيح **فان** في السلم المدوع والمديون اذا انقضا على المدوع او المدوع  
 بغير اذن القاضى ضم المدوع ولا يبرأ المديون لان نقصهما لا يكون اعلم من وجوب  
 عليه والمدوع لو قبضه من المدوع بغير اذنه ضم فيه فكذا اذله ولا يرجع المتنق من المتنق  
 عليه لانه ملكه بالضم فبين انه دفعه ملك نفسه فكان مبرعا فلا يرجع عليه  
 فان انفق باء القاضى لا يضمن لانه وجب الدفع باء القاضى ولو اوجب في العقد  
 ولو قال اطلب الاجل الذي في هذا الدين او قال تركت الاجل وجعلت  
 مالك على دين مودعا حاللا جاز وجارحالا ولو قال برئت من الاجل  
 او قال لا حاجة في الاجل قد تركت ليس بشئ والاجل على حاله **كتاب** بيع في اموال  
**واذا** مات من عليه الدين وماله وارثه نصب الدين ان يوطئه المال فاحله لا يجوز  
 هذا الناجل وكذا اذكر المضاف في كتاب الجمل بعض مشايخنا قالوا ما ذكره  
 الحصاف قول محمد اما على قول ابي يوسف في بيع الناجل وردوا هذه  
 المسئلة الى مسئلة مذكرة في كخالفه الاصل صورتها عظم الميت اذا ابرأ الميت  
 عن الدين فوجه وارثه غير قول محمد لا يصح رحمه ولان الدين ليس عليه وغير قول ابي يوسف  
 يصح رحمه انه هو الطالب بالدين فكل عمل والودائع عند ابي يوسف جعل  
 كل الدين عليه يجب ان يعمل بما جيل رب الدين عن الودائع ويجعل كانه الدين  
 عن الودائع قالوا والصحيح ان ما ذكره الحصاف قول الكل لان الاجل ثبت صفة الاجل

ارضاى الخ

الحق المدعى  
أو المدعى

جنتوں کی باتیں

أفضل الدين  
الدين  
معرفة الدين



ولا دين على الوارث ولا جنة الا بل في حقه بعد هذا اما ان يثبت الاصل لم يثبت  
 الاصل في المال ولا وجه له الاول لان الدين سقط من ذمة الميت بملوت توفيقه ان  
 الاصل الثاني لهذا الشخص بسقط بالملوت فكيف يثبت له الاصل ابتداء ولا وجه  
 له الثاني لان المال عين والاعيان لا تقبل ان يثبت له مال فلو كان عند الميت على شخص  
 من ذمات الميت لزم في حقه من ذمته ان يثبت له مال فلو كان على الميت ان يثبت  
 من ذمته الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاصل في حقه بعد هذا **مسألة**  
 برهان في ذمات الميت **في كتاب** لا يقضي بدينه او ابن سنان في حقه في رجل  
 او رجلا ان يرفع الى فلانة الغالية ثم ترفع اليها الطالب مال فرفع المأمور بالمال  
 بعد ذلك الى الطالب فان الرفع يرجع بما دفع على الغاية ولا يرجع به على المأمور  
 فثبت القول برفع المالك في حقه لم يثبت له حق الرجوع على المأمور ولم يثبت على المأمور  
 برفع المأمور وذكر هذه المسألة في كتاب الوكالة بشرط العلم برفع المأمور بكونه  
 مفوضا ولا وجه ما ذكره الا يقضي ان هذا قول حكيم وليس يقضي ان لا يصح بغيره انما  
 يرفع المأمور والاداء او بغيره في المأمور وليس يرفع في الكيل الا ان الكيل  
 يترك ضرورة فثبت المأمور به فان المأمور به استأجر الدين عن ذمته بالرفع في حقه  
 ذلك بعد ما سقط الدين من المأمور به فهو بمنزلة قولنا ان هذا قول حكيم ولا يرفع  
 على العلم وجه ما ذكره في كتاب الوكالة ان عزل المأمور لم يثبت برفع المأمور في حقه  
 قال في الاقضية فان اقام بينه وبين المأمور على ان يثبته بعد الاصل قبل ادائه  
 فلهذا ان يرجع بماله ان يثبت على الغاية وانما شاء على المأمور **مسألة**  
 الذميمة في **قال** المحقق في الجاهل اذا اراد ان يرفع الدين عن ذمته فقال المأمور  
 بعد ذلك لا يرفع فثبت وارجع بذلك عليك وجهه المذكور وقال  
 رب الدين ما قبضت شيئا فالتقول لرب المال مع يمينه لا تكاره القبض في  
 كان له ان يرجع على المدين بدينه ولا يرجع المأمور على المدين في ان صدقة القضا  
 لان القضا لم يثبت لما كان يرجع رب الدين على المدين فانما يجد الا القضا  
 واما المأمور بينه على القضا ورجع الدين غائب قبل قبضه ونقض على المأمور  
 بالمال لما يرفع القضا مع المأمور فيكون خفاء في اثبات سببه ويكون ذلك  
 قضا على الغائب القبض في حقه لا يرفع الا تكاره لان المأمور يقبض خفاء  
 فيقول القضا انما قال في حقه في الجاهل مع غيبه وذكر هذه المسألة وكذلك القضا على

الاو تقضا  
 الدين

برهان

برهان في اذ كسر رجل من رجل مال او المكفول منه فقال المكفول بعد ذلك فثبت  
 على المال ماله وصدقه المكفول منه في ذلك وكذا به حسب المال وحلف واخذ  
 في المكفول منه لم يرجع المكفول في المكفول منه لما قلناه ان الاصل في القضا ايضا فانما  
 المأمور بينه انه قد قبض حسب المال يرجع المأمور على المدين لان الثاني في القضا  
 باليمين كما ثبت على ما يقبل هذه اليمين على الطالب بسقط وان كان الطالب غائبا  
 او كان الاصل مأمورا بقبض المأمور فثبت على الغائب والعدا علم وبما يقبل في حقه  
 الفصل ذكره في كتاب لا يقضي بدينه او ابن سنان في حقه في رجل ان له على فلانة الف درهم وان  
 وان فلانة او حذو ابن سنان في حقه هذه الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 في ذلك فانما المدين بينه على الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 يكون ذلك قضا على الغائب ويثبت المأمور فثبت على الغائب والعدا علم  
 من ذمات الميت في **قال** المحقق في حقه في رجل ان له على فلانة الف درهم وان  
 اشترى الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 اما اذا لم يكن قال في حقه في حقه وان كان قال في حقه في حقه في حقه في حقه  
 وقال ابو يوسف لا يجوز له ان يرفع الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
 فثبت لا خلاف ان قال في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 فثبت وان اراد حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 منه بالدرهم لان الخط في الذمة مصلح فثبت لا يصح بيعه الا بطريق السلم وما ذكر  
 في الجواب في اصل المسألة على الاطلاق خلاف رواية الجامع فقد ذكر في الجامع  
 ان كان له على فلانة الف درهم فان اشترى ذلك الطعام بدينهم معلومة وتقدم درهم  
 بحسب الشرائع لا يجوز الشراء من عليه دين **مسألة** في ذمات الميت في **قال** المحقق  
 من قال لا يرفع عليك الف درهم فقال الاخر ان قلت انك قلت على فلانة  
 اليك خلف فلانة اياها اليك على فلانة اياها اليك على فلانة اياها اليك على فلانة  
 والمقصود ان يرجع في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 على ان اعطيت مكانها دينار افضل بعد عشرة دراهم مثل الدراهم التي قبضها  
 من ذمات الميت في **قال** المحقق في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 كل من حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 بان اوقفه على كبره عليه محال او ما شئت ذلك وان لم يكن مشروطا على المستوفى

الذي على الميت  
 او كذا يقضي الدين

رجل اوقفه

في حقه في حقه

قال لا



قوله المذبح  
او المذبح  
المذبح

توضیح و تفسیر

فيل الفصل ٢. وان كان رب الارحام المستجواب يرضى في الدنيا



مکتبہ دارالکتاب  
الکتاب  
مکتبہ

فیہا

اشجار سفينة  
محمل عليها الخ  
مشقة الدابة  
اشجار للمل  
مشقة  
مشقة  
اشجار عبد الله







المراجه ان الامم تلك انما هي منافع العبيد من ان يستخدمه ولا يملك الاخر  
ولا العلم ولا المنفعة من اجارات تلك المساكين من ثمار ارض الله تعالى وفي اجارات  
الزبارة اذا اجار الساب او المكد او الرعي العين في اهل مال فانه جائز لان الحد لا  
ولا يثبت استحقاق الصغير في غير عرق بطريق التهنيد والربا في بيع العوض اولى ولا يجوز  
اجارة غيره اذ كان له واحد منهم لانه لا ولاية لاحد على الصغير حال قيام واحد منهم فلو  
لم يكن احدهما حلالا وجازوا ذورهم طوم منه وهدى حرمه جاز وان كان في حرمه ركن  
نحو من فاجره اخو هو اقرس منه كالمعنى اذ كان له ام وثمة وهو في حرمه  
واجاره اخوه جاز خذ به يوسف عفا فالحمد من العباد في ٢٧ ج تدرج في اجاره  
توقف التوقف على المستاجر الاول ان يبطل بطل كفاية البيع فان لم يبطل لا يبطل  
اذا اجارة تقع على المنفعة وعلى المستاجر الاول والبيع يقع على عين لا يملك المستاجر الاول  
حقا فاذ ازال حقه فقد البيع ولذا جاز المستاجر الاول الاجارة الثانية نعم الثانية  
والاجرة للاول لا للمالك كذا في البيع فانه اذا اجاز في المالك وبالا جازة  
لا يفسخ العقد الاول فلو مضت مدة الثانية وحل في الاول فلا يملك ان  
يشفع في تم مدته ولو سوا وتنقض المدة ان يجسما ودهن المودج جاز بينه وبين  
مدته واما جازية ثور العين في ٢٨ سئل عن مستاجر دار اقوصه لها  
عينا بغير السكن ولم يفسخ من نصف المدة هل يضمن الاجرة نعم لا اجاب نعم  
بضم الاجرة نقد المساكين في ثمار ارض الله تعالى ولو بلغ في مدة الاجارة فلو  
على النفس كغيره يبطل او ايسر ولو على ملك فلا حيل له وليس له بيع نقد عليه في حرمه  
فصل في انما يجوز اجارة يمين يمين لو باجور المثل لا باقل منه ولا يفسخ جوارحه  
ولو باقل ثور العين في ٢٩ اجروا سنة سنة بالف درهم قال وجبت منك  
او ابرائيل كل الاجور مع مائة وعشرون لاد لو قال ابرائيل مائة او  
مستحقة من الف درهم فندم ولو قال بعد ما مضى نصف العام ابرائيل على الاجور صح  
في اهل على مائة وعشرون لاد لا يصح الاجرة المأخوذة ولو كان شرط تجل الاجرة ثم ذهب  
او ابرائيل فصح على اهل ولو اجروا داره ثم ذهب منه اجور مستحقة اتم مسانته  
مع وان مشا حدة لا الا بعد دخوله وهذا الجواب يوافق قول محمد بن فافدة  
من اجارات البزازية في ٣٠ اجور المستاجر بكثر مما يستاجر لا تطيب له الزيادة  
وتصدق بها الا ان يستلزم ان يجر اجورا بكثر مما يستاجر وان يعمل بها

اجارة المالك  
او المالك في العبيد

اجور

رهن المبتاع  
وبعد من اجارة

اجور

عنا

عنا كذا وكذا في البزازية من اجارات الاشياء ربيع ارض فجرة بوزارة كذا  
او ربيع على طرف القربة وفي رواية في كتاب المزارعة فصح على عمار في ٣١  
سئل عن شخص استاجر سفينة لتفتيح بها على الوجة الشريفي في اكل في السفر على العادة  
من بندر الهند الى بندر جرجان الممورة ثم انه سافر بها فموتت في اثناء الطريق  
وتفتت حبلها فموتت قبل يمينه اجرة المسافة التي سافر بها وبطلت في المسافة  
اولا اجاب بان يضمن اجرة المسافة التي سافر بها كسابقه لان المعقد وعليه  
المنفعة لا العمل فهو كسكن الدار واستجار دابة للركوب او كحل عليها ولذا  
قال الزبيدي لا يستحق المودج الا على البعض الا ان سكن الدار وقطع المسافة لان المعقد  
عليه وهو المنفعة بعينه سلك المسافة يستحق عليها وهو الدار الدابة بخلافه  
فاذا كان المعقد وعليه العمل كطباطة والحل والعصر فانه لا يستحق من الاجرة شيئا الا بعد  
الفرق من العمل والتسليم الى صاحبه فلا يستحق البعض شيئا انتهى والدليل على الفرق  
ايضا ان الموطأ ولو اكثر في السفينة لم يضمن بها الا بوضع كذا ويجوز ان  
قد حلت السفينة فلم يضمنه فراجع قال يضمنه كذا السفينة في كذا صاحب فافدة  
وان قال اكثر من ثمانين على ان يحل في طعام الى كذا فلم يضمن الطعام فلو شئ له  
من المدة انتهى فمن الاول المعقد وعليه شفعها وفي الثانية على نفقها وهذا  
ما يحل عليه ان ثبت ذكركم في الفقه فافدة في الحديث ان السفينة اذا فترت  
والمستجير من غير وضع ربحها فلا ضمان عليه ولا اخر له فافدة انه لا يجب  
كسب في الموطأ انما كان كذا في الموطأ فافدة انما اذا عاقد رب السفينة  
على ان يحل له كذا ان المعقد عليه يحل في سلكنا المعقد وعليه المنفعة وهو قطع  
المسافة والدليل على ان يضمنها انما في الحديث فافدة في السؤال ان رب  
السفينة اذا استاجر من حافل يضمنها من الاجرة اذا فترت فافدة  
بانه يستحق من الاجرة بفسادها وانما كان كذا في الملاح لان المعقد  
عليه المنفعة والملاح نارة يكون فافدة نارة يكون فافدة فافدة كان يضمن  
صاحب السفينة فهو مستر في ان كان يضمن انه العامل في السفينة مع ربحها  
فقد فاض وفي السراج الملاح صاحب السفينة وفي المصباح الملاح  
السفان وهو الذي يجر السفينة من سائر ارباب كذا في ٣٢ واربين اثنين  
غاب احد بها واجرا اخر واخذ الاجرة فافدة فافدة ان يتركه الا ب

عنا



شا

الجنة المصطفی



اعلم ان

فدائه اختلاف واختار ان يكون **ط** اتمل من في كرم هذه السنة  
منه ان يكون من عمل فلم يزوجها من قبل وجوب الاجر خلاف والكتبه الرجب  
وكذا الخلاف ان اتمل من غير ان يكون انما بانول بشرط التزوج ولكن علم  
انه ان يعمل طحا في التزوج وكذا اذا قال اتمل مع في كرمي من العمل في عقد كذا  
ثم اني ان يعمل ولو في بشرط وزوجته بنه نفقه اختلاف الشيخ على ما ياتي  
في مستوفات الاجارة الفاسدة **ق** فيه باب في جعل غيره في الاجارة  
استكرها بانه لم يزوجها من قبل فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ  
زاحم على الفسخ هو غاصب فلا يجوز عليه ولو اقره صاحب الدابة بشي كان له  
خير في الاخرة **ق** في اجارة ثمة ما رعاها في ما نقله شرح المحلى ورس  
غلامه الى غائب على ان يقوم عليه الاستاد بشرط معلوم ان يفي بالتسليم على ان يعطى  
الاستاد للملك كل شهر درهما فمذموم ويكون ذلك اجارة للعقار وكذا دفع  
ولده او غلامه الى استاد ليعمل له طحا ولم يشترط احد بها الاجر على الاستاد او على المالك  
اجرة الولد والبكر في الاستاد قاله ويرجع في ذلك الى العرف والعادة انما  
على من يزوجها بالعرف وقال الامام السرخسي كان شيخنا الامام يقول عرف واداء  
في الاموال التي يفتي المعلم فيها بعض ما كان متقوما في علمه على نفسه الجواهر  
او ما شبه ذلك فما كان في جنس ذلك يجوز الاجر على المالك ان كان سمي  
فالمعلم وان لم يكن فاجور المثل عليه الاستاد على الاستاد ما لم يكن في جنس هذا الجب  
الاجر على الاستاد **ق** في اجارة في باب الاجارة الفاسدة **ق** في اجارة جليل  
والشر او لم يوفى لا يجوز ان وقت جاز ولم يزوج الاجر حصل اربع ام لا  
ولو قال بغير هذا المبلغ باجورهم او اشتراه لي ولم يبين لواجب المثل لا يزوجهم  
ولو ادرك بالبيع والشر او لم يزوج الاجر فلا يزوج الا لانه استخانة من اجارات  
البرارية فيه **ق** ثم اذ كان اجير وبعده فمات من الاغنام واحدة في  
لا يفتي لا تنقص من الاجر كسبها لان الغنم لو ماتت كلها لا تنقص من الاجر شي  
عماديه في الضمانات **ق** ولو حلت في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجر  
كما لا يادام برع من شيا لان المعقد وعليه يسلم نفسه في المدة وقد وجد ولو تلف  
جميع سقط الاجر منه وجد والتلف للبحر لانه لم يبق شي يكون مسئلا لنفسه  
**سراج الوهاج** **م** واذ باع المالك بعض الاغنام فان كان الراعي خاصا

وفي خلافه  
الاستاد

استأجره  
والشر او

مات بعض الغنم  
لا يفتي فيه  
من الاجرة

حلت في المدة  
نصف الغنم

باع المالك بعض  
الاغنام

بطل

استأجره  
والشر او

شرط عليه ان  
يرفع

استوفى وادام  
من قبل

بطل  
من الشرطين

استأجره  
والشر او

مات بعض الغنم  
لا يفتي فيه  
من الاجرة

حلت في المدة  
نصف الغنم

باع المالك بعض  
الاغنام

لم يفتي في الاجرة ان كان من شرطه بطل من الاجر كونه مبيع او احكام نظير احكام  
فيما اذا مات بعض الاغنام **ق** في اجارة في باب الاجارة **ق** في اجارة جليل  
ولده بنه فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ  
الاجر رجل استأجره بالبيع او بالشر او لم يزوج الاجر فلا يزوج الا لانه استخانة من اجارات  
البرارية فيه **ق** ثم اذ كان اجير وبعده فمات من الاغنام واحدة في  
لا يفتي لا تنقص من الاجر كسبها لان الغنم لو ماتت كلها لا تنقص من الاجر شي  
عماديه في الضمانات **ق** ولو حلت في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجر  
كما لا يادام برع من شيا لان المعقد وعليه يسلم نفسه في المدة وقد وجد ولو تلف  
جميع سقط الاجر منه وجد والتلف للبحر لانه لم يبق شي يكون مسئلا لنفسه  
**سراج الوهاج** **م** واذ باع المالك بعض الاغنام فان كان الراعي خاصا  
لم يفتي في الاجرة ان كان من شرطه بطل من الاجر كونه مبيع او احكام نظير احكام  
فيما اذا مات بعض الاغنام **ق** في اجارة في باب الاجارة **ق** في اجارة جليل  
ولده بنه فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ فاسخ  
الاجر رجل استأجره بالبيع او بالشر او لم يزوج الاجر فلا يزوج الا لانه استخانة من اجارات  
البرارية فيه **ق** ثم اذ كان اجير وبعده فمات من الاغنام واحدة في  
لا يفتي لا تنقص من الاجر كسبها لان الغنم لو ماتت كلها لا تنقص من الاجر شي  
عماديه في الضمانات **ق** ولو حلت في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجر  
كما لا يادام برع من شيا لان المعقد وعليه يسلم نفسه في المدة وقد وجد ولو تلف  
جميع سقط الاجر منه وجد والتلف للبحر لانه لم يبق شي يكون مسئلا لنفسه  
**سراج الوهاج** **م** واذ باع المالك بعض الاغنام فان كان الراعي خاصا

استأجره  
والشر او

شرط عليه ان  
يرفع

استوفى وادام  
من قبل

بطل  
من الشرطين

استأجره  
والشر او

مات بعض الغنم  
لا يفتي فيه  
من الاجرة

حلت في المدة  
نصف الغنم

باع المالك بعض  
الاغنام



ان يوجر المستاجر في غير شريح الطحاوي الا الحدا والتمسار وما شئت ذلك مما يرد  
 البناء والميطان فاما رعايته فاما الاجارة وفي الفتاوى فان نزل فيه رجل  
 يكون نزوله باجر ولا يصدق انه سكن به و هذا بناء على ان المكان غالبا يكون في  
 لشكرا فلو كان باجرا لا يجره به كان يجره بغيره من سلمه ولو بغيره من سلمه والفقهاء يرون  
 والفقهاء يرون ان البيت يصدق لا يجب الاجرة فيه الا ان يتقاضاه صاحب  
 المكان فانما يتقاضاه ولم يخرج الا ان يجب الاجرة ولكن من غير نزل لان اجابته بعد  
 التقاضي دليل على ان سكنه كان باجرا وبعض مشايخنا قالوا الفتوى على لزوم  
 الاجرة لان الظاهر ان السكن باجر يجب اختيار هذا الظاهر الا اذا عرف  
 خلافه بان خرج بغيره انه نزل بطريق النصب او كان الساكن معروفا بالظن والفتوى  
 تشهد بان نزول في مساكن النزل بطريق الاجارة فيجب الاجرة وذكر  
 بعد هذا مما يخالف هذا القول فقال رجل له فرائض فتشقة جدران  
 وسكن في واحد منها بغير اجرة المثل وان قال قلت فاصلا لا يصدق لانه اذا  
 خالف الظاهر فهو كمن دخل الحمام بغير ان يصح له صاحب الحمام فاذن وقال  
 رقت بغير وجه النصب لا يصدق محيط برجله في ٢ من الاجارة  
 قال في المحیط في سنة المكان من غير نزل بعض مشايخنا قالوا الفتوى على وجوب  
 الاجرة الا اذا عرف بخلافه بان خرج او نزل بطريق النصب او كان الساكن  
 معروفا بالظن وذكره ان الرجل اذا سكن عابثا من غير ان يملك قال قلت فاصلا  
 لا يصدق بخلاف هذا القول خلاصة اما الاجارة شريح استاجروا  
 عبد الله في ان يوجر من غيره لان العبد عاقل لا يتقادر لزيادة خدمته  
 غير مستحق لو استاجروا به او نزل بالسكن له ان يجره بغيره من اجابة الفتوى  
في اجارة المستاجر وقع الى راي الامراء وغيرهم من الفقهاء في حقه في حقه  
 او ارضه كما هو العادة لا يجد ذلك اذا كانت الاعنات ملكا له لانه رتبة  
 وذكره ان لم يصح باشرط الا بالاذن لانه مشروط بغيره ولذا افع ان يسير وما دفع  
 اليه والحمد لله ان يسير الشاة من ملكها وباركها الذي بالابانة عليه تسير  
 ويرفع ذلك القدر اليه اصابا لاجرة قال رضى الله ولو كان الراعي لا يميزها  
 ايضا باجره الا بالزرق رتبة ايضا فيه في مسائل المتفرقة من الكراهية  
 رجل نكاح رزق من رجل ميتا كل شهر بدينار فاما جوار من الشراء طلب البيت

الاجارة

الاستيجار

الاجارة

الاجارة

اجارة فقال المستاجر انما استوفيت او استوفيت بغير الاجرة وصاحب البيت  
 يترك ذلك ولا يثبت له ما قاله قولك انك كن مع يمينه لان طلب البيت  
 به على عيبه او المستاجر يتركه وان اقام جميعا البيت فاليمن يمينه صاحب  
 المنزل لانه هو المالك فان ادعى عليه اجرة او ائتمنه بالبيت محيط برجله في ٢  
في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة  
 في الطريق وعاد الى خبثه فان كان مستاجرا لاداة لا ينفق شيئا من الاجرة  
 وان استاجر كل ما من من هذا الى ملكه البسط نقصان من الاجرة  
 جوار الفتاوى في اخر الباب الخامس من الاجارة قال الغني للفتاوى  
في الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة  
 استاجروا به ليجل عليها ما من من الخطه فرفضت فلم يطق الا خبثه ليجل عليها  
 هل يرجع من المكاره فرفضه ذلك قال في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة  
محيط برجله في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة  
 وان لم يتقوا بخلاف حاله او رجلا بان يسكن فيه عنها لا يجب كما اذا نزل  
 نصف لا يجب محيط برجله في ٢ من الاجارة محيط برجله في ٢ من الاجارة  
 ليجل من بيتا يمينه سنة معلومة هذا لا يخلو اما ان يستاجر ليجل من بيت  
 يمينه واستاجر ليجل من بيتا يمينه اما اذا استاجر ليجل من بيتا يمينه  
 بعض الطريق ثم طالب بالاجرة فبغير ما حصل فذلك وكان عليه ان يملك  
 حصته من الاجرة وكذا يجره من كل المالك الذي شرط فاذ جعل يستوفى جميع  
 الاجرة ولو استاجر ليجل ليجل من مكان الى مكان يحمل بعضه وطلب  
 حصته من الاجرة في الظاهر ليجل ليجل من ذلك ما لم يجل جميع الجمل ولا فرق  
 بينهما في ظاهر الرواية وفي كلام المصنفين لانه بطالب بالاجرة بمقدار ما حمل  
 ويخرج من كل البيت ويعطى الباقي من الاجرة فاما رعايته في ٢ من الاجارة  
 وكان ابو حنيفة يقول اوله لا يستحق الاجرة عالم بغيره من العمل وكذلك  
 الحال ما لم يجل الى ذلك المكان وكذلك المكاره الا انه يرجع عن ذلك وقال  
 انك الاجرة به ما يقدار ساعة فساعة بغير ما استوفى من الجمل هو اكان  
 له ذلك القدر اجرة معلومة شرح مختصر الطحاوي محيط برجله في ٢ من الاجارة  
 او استاجر الرجل على منزل ليس عليه لم يجره في قول احمد وكذا في قول ابو حنيفة

بيت العارية

استاجر كل بيت

التمسار

الاجارة

الاجارة

الاجارة

الاجارة



وحكمه ثم مشاكنا قال موضع المسئلة اذا كان العلول قبل السفلى لم يلحقه اوجر  
 صاحب العلول من رجل ليس عليه ويكبر هذه المسئلة في موضع المسئلة اولى ان صاحب العلول  
 اذا اراد ان يجره في العلول مشاكنا قال بوجده ليس له ذلك بل اوجر بالسفل اقل  
 فاذ لم يكن صاحب العلول اوجر ان البناء في موضع المسئلة لم يكن العلول من غير الجارة  
 وعندنا ان لا يجره في البناء اذا لم يجره السفلى فلو كان صاحب العلول هذا انفس  
 ملك العلول بالاجارة من لو كان العلول والسفل لو اوجر فانه يجره هذه الاجارة عندهم جميعا  
 ومنهم من قال لا يلحق المسئلة على الخلاف وان كان العلول والسفل الواحد **باب الجارة**  
 في هـ **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 لا يجره واذا اطلق الاجارة على العمل اطلاقا ولم يشترط ان يجره في كل واحد رجه  
 هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام والعامل يقول بجره ويصرف الاجارة  
 الى منفعة بغيره تحقق في الاجارة مع بقاء العلول بسط الثياب على اعصابها  
 او شد الدابة بها في جارة على مثل هذه المنفعة جارية وقد ذكرنا في اخره  
 ان من استأجر مكانا او شيئا بغير ثياب بالاجارة في الشيء اذا استأجر  
 الرجل سطحه ليجفف ثيابه عليه جاز قال والكتب هذا اذا استأجر مكانا  
 ليجفف ثيابه عليه **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 وقال لا يجره بالملك مما زاد او قسرها بالعمى فالزاد ملك تقفل الطيب  
 فبرأت الجارة بغيره اوجر المثل وفيه الادوية والمنفعة والكسوة ان  
 اعطاه وليس له منها استغناء اوجر المثل **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 ولا يجره اجارة الشجر والكرم باجره على ان يكون المثل وكذا البساتين والحقن وموتها  
 ولو استأجر الشجر مطلقا قال الامام فواحد راجع لقاب ان يقول بجره  
 ويصرف الى شد الثياب عليها او الدابة ويعود له لان المنفعة المنقصة  
 منها الثمرة **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 اذا كانت فائدة وجب اوجر المثل هل يجب بالعام لا ينظر  
 ان كان فساد الجارة لجهازه المسمى من الاجر او لعدم التسمية بجره اوجر  
 المثل بالعام لا ينظر وكذا لو استأجر ما زاد او قسرها بالعمى بمانته ومنهم من قال  
 بجره ما استأجره كان على المستأجر اوجر المثل بالعام لا ينظر لانه لما شرط المهره على  
 المستأجر صارت المهره من الاجر فيجب اوجر المثل لا فبيجانه الاجارة العادة

استأجر

حجب

اجارة الشجر والكرم

شرط المهره على المستأجر

والنقل

وفي المسئلة يقبل من رجل بناء كرم على ان يباه من لبن السواد وطينه وبناء في وقت  
 كل واحد ربع ربع درهم هذا سد فان يباه نظرا في قيمة الطين واللبن يوم اوجر  
 في البناء كرم على ان كان ثلثين درهمها نظرا في قيمة الجانبة مبنيا فان كان اربعين  
 لزم عشرة لثمن الطين والطين ونظرا في جرمه من لبن السواد ان كان اقل  
 من عشرة لم ذلك ومن كان اكثر من عشرة لا يجره لان الاجر صاير  
 الاربعين عشرة **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 فيها لا جارة فائدة ثم على وجهين ان كان للثياب قيمة فغيره يكون  
 العلول له وان لم يكن له قيمة فلا شيء عليه واللبن له وقيمة ثقبها الارض انفس  
 من الجوار **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 عينا حاد صاحب ولم يجره ورجع قسم الاجر المسمى على صاحبه وحمله ورجعه ولم  
 اوجر له صاحب لان الجاهل كان له وان كان لم يسم المظهر للاجارة من  
 قسط المسمى للذات اوجر المثل **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 فيها استأجر ان كانت الاجارة في وسط الارض لا يجره الاجارة وكذا لو وقع ارضه  
 من ارضه فيها استأجر ولم يجره في الارض معاملة لا يجره المزارعة وان كانت الاجارة  
 في ارضه في الارض على المسئلة جازت الاجارة والمزارعة وان في وسط الارض  
 شجرة او شجران صغيران مثل النخلة التي مضي عليها حول او حولين جازت  
 الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يجره لان العظيمة لها عيوب  
 كثيرة باخذ الارض وظلها بغير الارض وكذا لو كانت في وسط الارض اجنية فهي غرس  
 الشجرة العظيمة وان كانت الاجارة في ناحية الارض جازت الاجارة  
 فان كانت في ناحية الارض فغرس الاجارة بدخلها في تحتها تحت القيد  
 وكذا الشجرة فليجانبه الاجارة الفاسدة **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 في الجرمه لا يجره اما اجارته فان كان في شجرة فهو جاز وان من اجبى لا يجره  
 سلقا على المحنة وجره فاسد على قوله فيجب اوجر المثل على الاصح فلو كان له مال  
 بطلانها لم يجره شيئا اما الشجر الطائر فهي طاهر الدابة لا تغد الاجارة  
 او ما عاربه كجارية وان كان من شريك والافان سلم ايجل في اعادة مساقفة  
 لعل ولا لا يجره من جهة الجوار **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة** **باب الجارة**  
 في غيره دليل ما لو استأجره اعلان بجره ولا اوجر له لا يملك الاجارة ولا

تقبل من رجل بناء كرم

استأجر ارضه لبيده فيها

استأجر ارضه فيها استأجر

اجارة الشجر







على الرقب قال ان كانت الاجرة مقبوضة لا يبيع ولا يبيع ويقتدر الوقف  
 في اجارة بشئ من الاموال **و** يوكيل بالاجارة اذا كانت بطل الاجارة لانه لا يبيع  
 شرا ولا يبيع مكانه كما لو كسب في الزاد بغير ربح في نفسه ثم يوجبه المالك هذا معنى  
 قولنا ان يوكيل بالاجارة كالمالك **ف** اجارة البراءة في **٢** قال المساج  
 اريد السوف وكذا في الاجرة من المساج على ان يكون السوف ذكره في الوقف  
 في اجارات البراءة في نوع خلاف المتاجر في الاستعمال **ف** يربط صاحبها  
 ليجل له شئ بالاجارة فيحل نصف الطريق وذلك للعدول ما اذا استحق في الاجرة  
 اجاب ان كان الطريق سهلا سلكا استحق نصف الاجرة وان كان في  
 احد النصفين جبل او عتبة ينقسم الاجرة على كل واحد من النصفين فيكون نصف  
 الذي حل نصف المسائل في فناء الى وجهه **ف** يمساج حاليه لانه لا يبيع  
 براه ان لا يخرج او به الذي نصف الطريق فهو عدل في نفسه بالاجارة فان اراد  
 المكاري نصف الاجرة فله ذلك الا كان الباقى مثل الاول صعبا وسهلا  
 والا فيقدره ثم ان كان له صاحبها بوجهه الباقى في الرجوع ولم يرد  
 اليه بغيره وان لم يكن له صاحبها بوجهه وركب منعه فله ان قال المالك  
 ان يبيع بغيره لانه لا يبيع فان خرج فقد اذنت له بوجهه وعلب الاجرة وقيل  
 يسأل رقبه وكذا الوقف او خاف او اذنت له بوجهه او عتقت الدابة  
 اذا احبها بشئ لا تقدر على الركوب وبعض هذا عند رقبه للمعقد وعلب  
 وبعضه في المساج فان فرض المالك اجرة له بغيره ليلكون عند رقبه  
 مع رسوله ولو مات المتاجر في بعض الطريق لم يرد له الاجرة كما به فانه  
 ويبقى الباقي وان مات الموصي تركها على حالها الى ان يبيع المالك  
 لكن في عالم دفع اليه القبية لانه كما يجر في نفسه بعد رقبه بوجهه العذر  
 كم مساج في نفسه شهر او انقضى المدة في وسط المدة فاجارة مستدة  
 فلا يبي او له فاذا دخل الى ذلك المكان دفع الاموال الى القبية فان اكرام  
 الحاكم في مكانه راجها تارة وان راي المصلحة في البيع وارسال الثمن فعلى ما اتفق  
 على الدابة بلا امر القبية فهو مبيع **ف** اجارات البراءة في **٧**  
 لو اجر كل شئ فكل شئ في البلية الاولى في الشئ الثاني وبعد مهب  
 في ظاهر الرواية **ف** يبيع قبل ان يبيع في الايام الثلاثة الاولى في الشهر الثاني

بأن يوكيل  
 بالاجارة

فيل يبيع  
 المالك

اختيار

اختيار ابدية الخيار وهذا المسمى **ف** في الفسخ عند تمام الشهر او لم يكن اجرة الشهر  
 الثاني مائة ولو لم يكن اجرة ثلثه او ثلثه في الفسخ بعد ما يبيع او يبيع وقيل الاجرة  
 وقيل الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 لو اجر بالسكن في نفسه بغيره بغيره لا يبيع لا يبيع **ف** في الفسخ في الشهر  
 الخامسة **و** ان لم يرد الموقوفين ووجد في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 المساج في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 ثم به الفاروان في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 مما كانت اجرة معدومة وصار الحكم كالحال لا يبيع في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 به الحكم قال ان لم يبيع في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 عن ذلك فانه سئل عنه هل له ان يبيع الحكم بان يبيع في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 الاجرة كثيرة او لم يكن كثره لكن كسبه هذا الكسب او دخل وقت الصيف  
 وقيل ودخل النسي في الحكم فلم يبيع في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 في هذه المدة بغيره بل اشار ما ينفذ في هذه المدة فقال ان يبيع في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 فله ان يبيع في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 في ميسر ان يبيع **ف** اجارة الفسخ في الاول من الاجارة **فصل في**  
**القضاء** **ف** في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 الفسخ من اجارات البراءة في المتوفات **و** روي عن العلامة الشيخ  
 شهاب الدين احمد بن محمد طائفي الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 لا يبيعها فقب عاتقته ورسوله في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 لان كل واحد عاتقته على حدة فصار بغيره في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 قال العلامة الفقيه ابو جعفر الفقيه ابو بكر الكاظمي في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ  
 الكاوت لان الاموال محفوظة وفي البديت وفي يد ملاكها وهذا الصحيح عليه  
 الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 وهو حافظ لا يبيع **ف** في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 قد اجماعنا على الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ **ف** في الفسخ في الشهر  
 الخلاصة في الفسخات في المتوفات **ف** في الفسخ في الشهر الثاني والثالث في تمام مدة الفسخ

في الفسخ  
 المساج

في الفسخ  
 المساج

في الفسخ  
 المساج

في الفسخ  
 المساج

في الفسخ  
 المساج

في الفسخ  
 المساج

في الفسخ  
 المساج



البرهان  
الافتتاحي

السن



انتم من الذي عرجا قال لا حوائف في غيب وادبى نابعه لا بد من ان  
 لا يثبت لم نزلت بفت فقال انزل ففعل عرجا لم حاسن جنبه وهذا الحجام ليس كان  
 في هذه الحقة ففت عين الرجل ما اذا لم يزل قال لم يزل من بعد الدية  
 فانما حاشية ٢٧ من الجنايات **احصاء** الزكينة وجوها فداواه  
 الطبيب بشرط الضمان ان ذهب البصر لا يضر لانه فعل باذنه والاذن  
 بعينه في الاطراف **بنا** في ٣ من الجنايات **تسل** في الاسلام فتم  
 وذكره رجل على عيشه جهاد على الجرح رجلا معروفا بعد اذ اصابه ليد او يدها  
 فقال المدعي ان هذه العين لا تضر بعد اذ اصابه فقال وادعاه فان لم يضر  
 ففعل وجعلها تسكن فداواه عا فاذن كل جرحها بعد زمان وقيل وجعلها تسكن  
 وذهب به جرحا ففعل هذا الجرح انك انك انت بعري وانك عيني  
 فانت ضارته قال لا يخفى لان الفقه في الباب انه امر به بالانفاق والمأذون  
 بالانفاق طرف الانسان من جهة صاحب الطرف غير ضارته فكيف اذا اقل  
 اقل ففعل بغيره عبيد الدابة للورثة وكذا اذا اقل لا فاقبل عبيد لا يخفى  
 فتمت لان الحق للمدعي وقد ابطال جرحه بالامر وبانتم في هذا الامر وبغيره وبغيره  
 وكذا المأذون اذا كان غير مكره ويجب جرحه على الجرح تمام الدية ونصاف الزينة  
 الى الجرح لا الى المدعي كما في سائر المواضع ويجب للمدعي على الجرح وجوب مثل  
 روايته وقطعه كذا الوفاة للمدعي او اصل البصر كجنت لا يذهب البصر اذا  
 فذهب البصر لا يخفى وهو ايضا ونصاف الزينة الى الجرح والمأذون وجوب  
 مثله **جميع** التوارث في الجنايات **اذن** من بغير طبيب بالعلاج ثم قال  
 لو رثته ان من من يورثه او من الدية فمات لم يخفى ان لم يخطى في علاجها بان كان  
 عالما كل مرض به دانه وعلاجه ووقتها سدا كانا بالشراب او بالغير وان لم يعلم  
 ذلك وبه خطا على الغالب فيمنه ولو قال الطبيب شفاه فمات فمات  
 الدية ولو ان هذا العلاج في هذه الدوا او العلاج بناه على القول منه فمات  
 من ذلك فمات لان هذا الرضا منه ليس باذن فكونه من باب الشفاه بهذا  
 القول منه **عاد** في التبعة في تمام المدونة في الجنايات **زجل** مثل بعلة في  
 المشاة وهو الجرح والجنس رضى باخراج الطبيب الجرح وكذا لك ابوه والطبيب  
 بطلب خط البراءة والامر القاضي قال رواد ورجول غالب سلامت

تمام قطع  
 من الدية

مشد

تمام المدون  
 العين

تمام الطبيب

مشد

تمام الجنايات  
 والجنايات

برود عرجا واست برود عرجا من حاشية الجنايات من الجنايات من الجنايات  
 في رجل لم يزد او ان يتوجه ويخاف منه الموت قال ان كان احد من الجنايات  
 بان يفتل **جدا** في الفتاوى في الباب الاول من الجنايات **جدا** في علم  
 الطب ضم الخطا وزيادة لاني سرية ويزيد من **جدا** في الخطا وقطع الذكر  
 في الحشاش فمات وكذا كلف قطع السن ويصدق في الاذن لم يذنه في حقه **تسل** عن  
 حاشية سقطت في السطح فافترج راسها فقتل كزفر الجرحا من ان شقق راسها  
 فمات وقال واحد منهم ان شقوقه اليوم فمات وانا اشتد وابتدأ ففعل فمات  
 بعد يوم او يومين حل بغيره فمات فمات قال لا اذا كان الشق باذنه وكان معارفا  
 ولم يكن فاحشا فخرج الرسم ففعل له اذنا او اذنا على ان لا علاج مثلها فقال ذلك  
 لا يوفق عليه فاحش نفسه الاذنه قبل له فلو كان قال هذا الجرح ان مات  
 فانما ضارته حل بغيره قال لا **رضان** من القينة من باب تمام المدونة  
 وقع عينا الى دلاله ليعيد فوضعه الدلال على راسه وكان ذلك عنده فذهب  
 راسه الدكان وذهب به لا ضارته على الدلال وهو الصحيح **قوله** في الحقة  
 في اذن القصب **رجل** وقع الى دلاله ليعيد فوضعه الدلال على راسه فمات  
 سوم الشراة ثم نسبه لا يخفى وهذا اذا اذنه له صاحب الشرب بالرفع لليوم اما اذا  
 لم يذنه لم يذنه بغيره **جدا** في الفتاوى في الجنايات **جدا** في دلاله ليعيد فوضعه الدلال  
 الى رجل على سوم الشراة ثم نسبه لا يخفى وهذا اذا اذنه له المالك بالرفع لليوم  
 او لا يذنه في الدعوى اما اذا لم يذنه له فمات **جدا** في دلاله ليعيد فوضعه الدلال على راسه  
 وكان ذلك عنده فذهب راسه الدكان وذهب به لا ضارته على الدلال وهو الصحيح **قوله** في الحقة  
 او لا بد منه في البيع **فتم** لانه مودع وليس للمودع ان يودع فصوله في الحقة  
 في الدلال **الاجل** لالحال على حقة فوضعه الدلال على راسه فمات وهو الصحيح  
 فراجحه الناس لا يخفى انما عا كالحق والفرق الغالب ولوانه هو الذي رجم الناس  
 في امره فمات وصاحبه بخبر انشاء فمات وقت الحقة فمات في الاجر باذنه فمات  
 وان شاع فمات وقت الحقة في ذلك المكان الذي رجم في اجارته الزينة  
 ولو ساء جرحه لم يذنه فمات الفوات فوضعه في بعض الطريق فمات  
 فمات في الموضع الذي رجمه واعطاه الاجر بحسابه وان شاع فمات في الجرح  
 الاجر لان العمل قد تقبب فوجب الجوار ولو جرحه الى المكان الذي رجمه فمات

دلال

مشد

دلال

تمام الحال



از او المدیون  
و بنی فیل  
بجانبه و الا



ان يقضى في هذه المسئلة بعدل العاصميين وبيع علبه ويقضى منها ودية جبر عليه  
والا لم يرض ولا من يجهله وعينه في هذه الشرفات فاذا انقضت به نقد فانما هو جبر  
وتحلول الجبر اذ اذارت الفاضل او فسق لم يصلح له على ماله لان امر المدينه موقوف  
ولان الارادة اوقفت وبغير الحق لا يقول الا ان ما نفي في حالة الردة باطل بخلاف  
الحكم اذ اذارت فانه يحتاج من قضاء الجبر الرابع وفي هذه اوقات الحسنة القدر  
على انه لا يقول بالردة فان الحكم لا ينافي به او القضاة في احد الردتين من لو قلده  
الحاكم اسلم حلل يحتاج الى تعليل اخر فيه روايان انتهى وبطلت ان  
ما في الخلاصة على خلاف الفقه من العمل المذكور **فقه** آتبع حصول لو من  
احد بين الفاضل بنزل وحساب السبع والبصر والعقل والردة الفاضل لو عدل  
لا ينزل ما يصلح كبر كوكاله فقد قضاه قبل وصوله وعنه الجبر يدس لا ينزل  
ما لم يقبله فيه صيانة لمخوف الناس من رد العبد في **فقه** او غت  
تعلق طلاق نكاح غيرها وبخبر ان تزويج فلانة فحق قبل هذه البينة  
روايات والصحيح انها لا تقبل او يحتاج فلانة بشرط طلاقها فلا ينصب قصاص في ثبوتها  
الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبت الحكم على الغائب بشرط المدة  
على المخافه بنظر لو لم يقصر به الغائب كقول الدار وغيره بخبر المخافه قصاصا على الدار  
واذ يبين نفع وضرر من رد العبد في **فقه** ولا يصح القضاء لمن لا يقبل ما دله  
الذي مسله فاذا اورد عليه كتاب الفاضل فانه ينبغي له كما في السراج انه يحتاج  
وكتبناه في فوائد القضاء وسنحكم ان شاء الله تعالى في الشهادات **فقه**  
ولو كان المدعى في ثبوت اذ اذارت فاقام المدعى البينة ولم يزل لم ياقضها القاض فانه يدس  
على انه قد منعه كقبلا كما في العبد الذي لا يكره على الاتحاق صحتها بخلاف العبد  
من قضاء الخلاصة في الجبر **فقه** وان في موضع واحد من الحكم اختصا له فاض ذلك  
الموضع **بنابج** وفي المتن قضاء غشمة بعد اكل فاض على موضع معلوم  
وفي الدفيرة اذا كان احد بها فالحق بالبلدة والاخر فاض العسكر او اوطر بل على رجل  
وعور واقضا فبين تخصصا اليه منهم فان كان منزل المدعى والمدعى عليه واحد اجتمع  
على القاض الذي هو في موضع واحد ان كان من رعاها لهما مختلفان احد بهما في هذه الجان  
والاخر في ذلك الجان والاخر في ذلك الجان قال ابو يوسف ذلك في الجان  
حيث بشا وقال محمد ذلك في المدعى عليه حيث بشا او كذلك اذا كانا من الخصمين

آرامیہ

—

والتفكر

تصاویر  
القای

نفسی علاج کا یہ نسخہ  
شہادت

مكتبة المجمع  
العلمي  
بجامعة القاهرة

✓

عسكر يا فقال له حسب ان فاض العسكر والحكم بالحق كان ليد يا فقال له حسب ان فاض  
البلدة فهو على خلاف الذي ذكرناه السنة التي انقضى تاريخها فانما يخرج من عند البلدة  
كل واحد منها في نصف المهر ولعل من جملة هذا الفاض كل رجل من جملة فاض اخو وعوى  
عند ابي يوسف بوزن حال المدعي ويخصر قسمه الى الفاض الذي في جملة المدعي وعند محمد  
العبدة للمدعي حسب وهو الصحيح فان اخضع غياصة من اهل الامة اخرى عند فاض  
اخذ هذه البلدة قال ليس يجب قضاءه ويكون ذلك بمنزلة الحكم بينهما وقضاها  
ولو كانت المدعي عليه رجلا او اداة فدية وصل اليه لم تعذر الخروج الى الضرورة  
ليس يلحق ان يجلها بالخروج ولكن يثبت الحلية او يستخلف احد ان كان مازنا  
بالاستخلاف ويند حسب الحكم معه يفتي بينهما وتقام هذا ذكره خزانة الودائع  
قال في الخطا اذ يجب الفاض بيقين وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما انه عين بنفسه الا ان في زماننا لا يجب الفاض بيقين في الجملة  
في الحبس م ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يستلزم الى الكفاية في اربع الحوكة والحب  
والشج والاولاد ولم يبركها الحكم في الحكم ويجب ان لا يستلزم فسخ ودفع المالك  
في الحكم بيقين في الحكم بخلاف الفاض ويثبت ان لا يلبى الحكم الحبس ولم اراه  
من قضاء الحبس في الدعوى والكاصل ان القضاء بالاوقية ليس قضاء  
على الكفاية على العمدة فيجب الدعوى في غير المقتضى عليه واما القضاء بالحوكة فقضاء على  
الكفاية فلا يسمع الدعوى بعده بالملك لانه ولا يثبت بين الحوكة الاصلية والعائنة  
بالاخذان بانه يشهد واما خاتمة وهو يملك مرج به فاضحانه من وقوع الحكم  
او اذ اناب الفاض في حكم الفاض الاول طلب شهيد والا صل فيه بارتيابه في  
حكم الاول فانه اذ لم يرب فيه لا يرضى له قال في الفتاوى البدرية قالوا  
قضاء العالم العدل لا ينفذ ويحل حاله على السداد بخلاف قضاء غيره ويثبت  
ان يعلم بان كل ذلك اذا تبين وجه فاصح بطريقه فللقاضي الثاني بنفسه اخذ  
من القضاء من مسائل شتى وان الدعوى غيب وصلة فمنه ابان بما روى  
عن محمد فان لا يثبت فيها ولا وصية باع المنقول لا العقار ولو خاف حطام  
العقار فالبيع لا يلبى المبيع بما روى في البيع في م عبر عانت ولم يعلم  
له وارتفع فباع الفاض وارتفع جاز ولو علم بموضع الواسع جاز ويكون  
خطا لا يبرأه لو باع الا بيقين جاز فصل في الدين في ه واما اذا انقضت الرخصة

قسم عربیہ

مفت الخاضع  
عليه المحذور  
والحريق

القصاص والدية  
وغیره

سنة القضاء بالبحر  
بالرقعة نفسها  
فقط غير القلادة

٤١٠

三



ثم يقع اذ قضى ثم ارشسي واخذ بين القاضين او من لا تقبل شهادته ولا ينفذ قضاءه  
 فانما ناب وروعا فلهذا على قضاياه وقد ذكرنا ان بالنقض لا يجوز ذكره في  
 الائمة المكونة من قضاة الخلافة في القاضين اذا ارشسي ونقض فيما لم يرشسي  
 وذكروا الامام الميرودي نقض فيما ارشسي ايضا وقال بعض شاكنا ان قضاياه  
 فيما ارشسي وفيما لم يرشسي باطلا وبالفعل الاول انما ينسب الائمة الرضوي  
 وهو اختيار الخفاف **عجابه في ١** ولا فله وهو عدل ثم فسق  
 بسحق الزل ولكن لا يجوز له وبه اخذ عامة المشايخ ويجب على السطاح  
 ان يجوز له **عجابه في ١** وفي موضع نقض كذب المشهود له الشهود  
 ونقضه بايم قبل القضاء ومنه القضاء وبعد القضاء ويجب بطلان بقضا  
 على ما عليه الاشارة في الجاه والاصل وعلى القاضين ابو علي النسي ان يفسق  
 المشهود له الشهود وبعد القضاء لا يجب بطلان القضاء **وهو**  
 الخلاصة في ١١ في الجهر السادس قال للمصنف في الترح وفي دونه الزبدي  
 من باب الصوري اولى على اقرضيه انما له فاذا المدعي عليه انها في جبهه ورجح  
 المدعي على انما عليه حكم الحاكم بالملك له لا يصح ما لم يثبت اليه بالبينه او يعلم  
 الحاكم **في قاضيه الاستنباه في الدعوى** هذا على رواية القاضي  
 بان علم القاضيه في وقال المصنف في الدعوى على ان القاضيه لا يقضيه اعلم  
 في المحل المذكور **وبه علم ان يثبت اليه بالبينه او العلم في القضا** انما هو  
 لصحة القضاء بالملك بالبينه لا لصحة الدعوى كما هو ظاهر المتن ولو كان  
 لمالك بغيره في المحل المذكور **في المحل المذكور** بجمع القضاة في الخصامة  
 قال الامام المكون لا يقض القاضيه بما سمع في الباب من الدعوى والشهادة  
 والنائب يقضيه بما سمع من الاصل من الخلق بين زوج وامرأة ومن  
 فعل القاضيه وقال نائب القاضيه قد جرحه مرة والزوج منكم هل يقضيه  
 القاضيه بكونها سلطة تمت قال الامام المكون لا اما النائب يقضيه  
 اذا اقر به بذلك **في العاين في الاول** الخليفة اذا اذن للقاضيه  
 بالاستخفاف له ان يستخلف وله ايضا ان يستخلف ثم ومن والا ذم الاول  
 الاول كمن ولا حاجة اليه امضا والاصل من قضاء الزبدي في الدعوى  
 في نوع في الامضاء **تقضي بغير رتبة او اذ به** فالنعم عليه في ما لم

تشر

تقضي القاضيه  
بعد القضاة

كذب المشهود له  
والشهود

لا يصح للثبوت  
على غير ذلك

على يقضي القاضيه  
بشهادة سمعها  
النائب

استخلف

نقض بغير

الواقعي

ولو قضى بغير خطا فهو على القاضيه كذا في التمارين والواقعات للشهد  
 الشهيد **ورقة القضاء** ولا فوايد الامام طهيري من ثوب ما  
 ولم يظهر له وارث يتقدم القاضيه زمانا وانظر فان لاخ له وارث المطاه  
 والا وضعت ببيت المال وصره الى القضاة ونقضه الامام فان ظهر بعده وارث  
 منه في بيت المال **في قضاء الزبدي في الدعوى** وكذا في رتبة بغير  
 المارش في غير ان يرفع قضاة ويجب على المارش روحا **في رتبة** ولا فوايد  
 في فصل الرتبة في الخطر والابانة **وكنت في وقت** تمت حكم الصم على بكون  
 كالموسى الذي اطلق ابن العزم في اهل القضاة والحسين كذا في حكم حكم بكون  
 في حكمه ام لا فله اذ فيهما نظرا واصلت الى حصارا ببيت في كلام الاصحاح في  
 على انه ليس بجائز فانهم قالوا كل من كان احدا بشهادة كان احدا للقضاة  
 البديع على عروجه التفصيل ولم يذكر الصم وكشك ان الاصح شهادته ولا شهادته  
 صغيرة من عروجه قالوا ان كل من كان احدا لشهادته كان احدا للقضاة في كل  
 كنت هذا ان الاصح احل للقضاة بخلاف الاصح **الفتح**  
 الوسائل **رجل ادعى على رجل انه قتل اخاه** فشهد شاهدان على ان القاتل  
 ثم رجع الشهود لا قصاص عليه ما عدا ما عدا في وحى مودعة لورجع الولي  
 وجعل وقال كذا في دعوى القاتل عليه كذا بالاقصاص عليه عند عليا في الثالث  
 على ان لا يفر لان عند الحاكم بالناس القتل مستحق فاو رث بشبهة قال سبحانه حال الدين  
 لما سئل في قضاة رجع الشهود والقاضيه والولي وقالوا انما قد كذا في اهل القضاة  
 في الدعوى والشهادة والحكم اذا اعترف كل فريق منهم بطلان دعوى ذلك وعلم  
 كل فريق ان الفريق الاخر يعلم انه كاذب فيه واعترف الولي ان الشهود  
 والقاضيه كانوا عالين بذلك ومنه حكم بالاطل وكذلك القاضيه اذا اعترف  
 بذلك فيجب ان يجب القصاص على الولي لان القاضيه اذا كان عالما وقضيه به  
 مع علمه بطلان لا ينفذ حكمه لانه يجرى معزولا فيدورث حكمه لانه لا يدرث  
 بشبهة لان ما ثبت هذه بغيره كانت ثابت عند الناس اجمع لانه ثابت عنهم فاذا  
 حكم بالاطل مع علمه فيجوز فيكون ما ثبت عند القاضيه فيكون قضا في اطل  
 فيجب على البايع من القصاص **في حواشي القضاة في الشهادات** قال اذا  
 ادعى رجل على غيره انك قتلته في غير ذلك فلا ينفذ في ربه له عليه باعده وجهد المدعي

رشته

في الدعوى والشهادة  
او القضاة



القضية على  
القاضي  
الكلية

غلب الكفالة واقام المدعي بيته على دعواه فالتفت بنفسه بالمال على الكفيل وحذا خطه  
في نو مخر وادعاه المدعي ان الكفيل ان يرجع عليه بالمال في غير ان يحتاج الى امواله  
اجادة البينة حبس فان حضر الغائب قبل ومع الكفيل المال الى المدعي كان الكفيل  
الجدير ان يشاء بطلب الكفيل بالمال وانما طالب الاصيل ومنه ادى الكفيل  
يرجع على الاصيل بما ادى ولا يحتاج الى اجادة البينة ولا يكون الاصيل ان يرجع على الكفيل  
بما كان الكفالة والا لا يلزمه بغيره بغيره الحكم عليه بغيره ذلك لو كان المدعي  
ادعى الكفالة بالغ فيهم ولم يرفع الادعاء ببيته على دعواه ونفى القاضي  
على الكفيل بالمال لا يتقدم ذلك القضاء الغائب حتى لو حضر لا يكون لانه عليه  
ببطل الاجادة البينة هذا اذا كانت المحضومة بين الطالب والكفيل قد  
ادعاه كماله ببيته بان قال كفى في علمه في كل مال قبله ولم يعين المال ولم يتقدم  
وتقدم ذلك ابراهمة والطرف وجه الكفيل ذلك فانام المدعي بيته على دعواه  
وان لم يرفع الادعاء فيهم كانت قبل الكفالة والقضاء بينه ونفى بالمال  
على الكفيل وتعد القضاء الكفيل عن الغائب حتى لو حضر كان للطالب  
ان يطلبه سواء ادعى الطالب الكفالة بافره او بغيره انه انه ادعى  
الكفالة بافره الكفيل يرجع بما ادى على الكفيل عليه ان ادعى الكفالة بغيره فان  
الكفيل لا يرجع عليه بما ادى اذ ان حق وجوب المال للطالب في الدعوى  
وعدمها على السواء وكل جواب في الكفالة فهو الجواب في الحوالة  
كما راجع في ٢٥ من القضاء **والقضية** اذا كان عليه دين العهدة ودين  
المرض فبدل القاضي بين المرض فانه يكون خطا فانه وقع المال الى غرماء المرضين  
بالقصد والعقد فاضاه عليه لانه وان اخطا فاضاه في بيت المال  
جواهر القضاء في ٥ من القضاء **رجل** سكن دارا وله موباء له رجل على هذا  
الرجل دعوى في القاضي احضاره بحسب القضاء البديع عليه فبين نفسه  
فلقاضي ان يفتح باب هذه الدار لانها مسكنه وان قال الكفالة حتى وارر  
لا داره حكمة او كرهها وذكر في التوارل اختلاف المشايخ فيها اذا كان ساكن  
في دار بالاجارة وان وقع الرجل في دار اجارة منادى ولم يبق له فيها شيء فغاب  
فان القاضي لا يفتح باب الدار اذا ثبت عنده انه لا يسكن هذه الدار لا يفتح  
ولا يمسكه جواهر القضاء في ٥ من القضاء **حسب** في رجل مدعى

شكك  
المرضى

حكم البينة

فادى

في الاول فادى

تصادف الغائب  
للقاضي

للمدعي ان يشاء  
الغرماء او ان  
يقسم بالحسنة

توقيع النول

فادى فخرج ان هذا مكلف به وانما سخطه واقام البينة ودعوى المدعي بغيره فبينه ذلك  
مكافاة سخطه ودعوى المدعي انهم ليسوا باجادة للقاضي بغيره فخطه علم فان القاضي  
لا يكلف بنفسه ان يمسك بيته وكن ان تركت الاضمار الى دعوى المدعي نفسه  
سأخ وان شهد سخطه وان حذا خطه علم فبينه في جواهر القضاء في ٥ من  
**القضية** الكفالة اذا كانت له خصومة في الناس فاستخف خطه فقف له على  
خصمه لا يتقدم لان خصمه انما يكفاه بغيره وذلك غير جائز ويستشهد بما ذكر  
حكمه انما ذكره في جلالته في حصار الوكيل فاضا بنفسه لم يكره في تلك الكفالة لم يكره  
لان فيه لم يكره لان ذلك كذا كانت ثابت هذا القاضي قال والوجه بين البينة  
هذا ان يطلب من السطارة المدعى ان يمسك فاضا بغيره فبينه في جواهر القضاء في ٥ من  
او يمسك في حكمه في خصمه بغيره في جواهر القضاء في ٥ من  
من القضاء **رجل** على الف درهم له رجل وحسنة لا فو وثلاثة لا فو له حسمانة  
درهم فاضح الغرماء في الف درهم وقبضه به درهم فانه تنفي دين كل واحد  
منهم كما اراد ويقدم من اراد ويقدم من اراد لانه في فاه له ولا ية على نفسه واراد  
فانه غائب بحيث لا يدري من اين يكون من المال حينما حسمانة فان القاضي يقضي  
ويؤثر من هذا المال بالخصم لان القاضي له ولاية في مال الغائب ومراعاة  
الحقوق كلها واجبة فيقسم بينهم على قدر حصصهم **من المحل المبرور**  
**نوع في النول** **تسقط** نول القاضي ببيته وبار بيته ولا يتنزل في بيته  
النول ويتنزل ناله بغيره بخلاف ما اذا مات القاضي لا يتنزل ناله بغيره  
من المشايخ على ان الغائب لا يتنزل بغير القاضي لانه نائب السطارة  
ويتنزل القاضي بغير نفسه اذا بلغ السطارة وما لم يبلغه لا يتنزل كقول الوكيل  
نفسه لا يتنزل في بيع للوكيل وقيل لا يتنزل القاضي بغير نفسه لانه قضاء  
صارحاً للعامة فلا يملك ابطاله ودعمه اليه يوسف لا يتنزل بغير السطارة  
عنه في فاض اخو حسمانة لحقوق الناس ومثله في القاضي اذا غل نفسه  
بشرط علم القاضي ويجوز تعليق النول بالشرط ومن صدره اذا كتب الكليفة  
اليه اذا غل الباب كتابه هذا فانت معزول لا يتنزل في بيع اليه  
الكتاب ولم يجر طهر الدين تعليق النول وليس في بيت القاضي لا يتنزل في القاضي  
ببونه ولا يتنزل امر او خليفة لو قلده رجل قضاء بلدة لها قاض هل يتنزل



الاول عرّف البر لا يقول قال في الخلاصة وهذا الكتاب  
**باب كتاب القاضى الى القاضى** رجل جادل قاض فقال كان لفلان بن فلان  
 على القاب درهم وقد برأى منها او ادعت وانه العدم في بلدة كذا وانه اراد  
 ان يذهب الى تلك البلدة واخاف ان يافتني ويذكرني شيئا او لا يبرأ  
 فاسمع منها وانه شهدني على ذلك والكتب في ثبوت كذا فان القاضى لما كتب  
 في قول الجواب يوسف وجب في قول محمد فاصححنا في كتاب القاضى واجمعوا  
 على انه المدعي او المستدعي او المارة لو قال ان عليا المدعي والشيخ والزوج  
 قد عرض لي بما ادعى قبل فاسمع منه وادعى فان القاضى سمع وجب في قوله  
 المدعي مستدعي الخلاصة **كتاب** وجب اسم المدعي والمدعى عليه ونسبهما  
 لا يخلو فلو لم يعرف اسم المدعي لم يكتب له المدعى عليه ولا يخلو لو لم يكن المدعى  
 عليه تحققت الضرورة وفي الحق لو كتب محمد بن عبد الله فلو علم القاضى انه المدعى  
 اعطاه هذا الاسم لا يخلو به ولا بد من قرينة اخرى وذكر الحق وغيره  
 بذكر المدعي في **باب** كمال وجب اسم المدعي والمدعى عليه ونسبهما لا يخلو  
 فلو لم يعلم نسب احداهما كتب محمد بن عبد الله لا يخلو به وان تحققت الضرورة  
 قيل الجمل المدعي في حق القاضى اذا سمع البينة والافراد كتب  
 في كتاب القاضى الذي قلده لا يقضي بل يكلف المدعى اعادة البينة **كتاب**  
 مدعي راجع **باب** بعد ما هذا يحتاج الى بيان صحة كتاب القاضى  
 الى القاضى فتقول العدم **باب** شرط جواز دعوته ان يكون له القاب في معلوم  
 بجهة القاضى الكتاب الى معلوم بجهة القاضى المكتوب اليه في معلوم بجهة المدعى  
 لمعلوم بجهة المدعى على معلوم بجهة المدعى عليه اما القاضى الكتاب فينبغي ان يكون  
 معلوما واعلامه ان يكون كتابا باسم القاضى واسم المدعي او قسما او  
 لم يذكر اسم ابيه وجب لا يحصل التعريف وسبب الكلام فيه بعد هذا وان كان  
 مشهورا الكنى والاسم الذي كان مشهورا به وكذلك اذا كتب في ثبوت كذا فلان  
 اذا كان مشهورا بكنى الكنية كما يحسنه وكذلك اذا كتب في ثبوت كذا فلان كان له  
 ولا تقبل شهادة المشهود على اسم القاضى ونسبه علم يكن مكتوبا في الكتاب **باب**  
 اعلام المكتوب اليه بشرط وانما يجب معلوما بما يجب تعريفه من ذكر الاسم  
 والنسب وكذلك اعلام المدعى عليه بشرط ثم هذا الحذف لا يحصل التعريف

لا يخلو القاضى من  
 سموا القاب

شرط صحة  
 القاب

مدعي

به ذكر اسمه واسم ابيه بشرط ذكر الجدة وعنده ابيه يوسف وذكر الجدة ليس بشرط ولا  
 حكمه بشرط **باب** واخفف المشايخ بعضهم قالوا انه كقول ابيه يوسف وفي سجع  
 الا فضيلة انه ذكر الجدة ابيه يوسف وهو رواية عن ابن ساجدة عن ابيه يوسف  
 انه قال هو الرواية ليس بشرط وكان القاضى الامام ابيه علي البغدادي من قبله لا بشرط  
 وذكر الجدة ثم رجع في اخر عمره وقال بشرط وذكر الجدة وهو الامام علي بن الحسين  
 فانما راجع في كتاب القاضى في ادب القاضى **باب** او الكتب القاضى كتابا وقال  
 هذا ابن فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضى ولا اسم  
 ابيه لا يخلو للقاضى الذي يريد وعليه الكتاب ان يقبل في المحنة ومحمد وانه يبرأ  
 او لا وقال ابو يوسف انما يقبل بشرط ان يكون تابع الكتاب بعد ولاية القاضى  
 الذي يدعي عليه الكتاب وكذا الكتاب من فلان بن فلان الى كل من يجعل اليه كتابه هذا  
 من قضاء المسلمين وحكامهم ولو كتب من فلان بن فلان الى القاضى الى قاضي كذا  
 فلان بن فلان الى كل من يجعل اليه كتابه هذا من قضاء المسلمين وحكامهم جاز  
 وعلى كل من يجعل اليه كتاب القاضى الى القاضى جاز في كل حق به عليه من دين او حطب  
 او عرض او دوية بخبرة او مسخرة بخبرة او حصة او دار او عقار في يد  
 غائب او شفعة **باب** فاصححنا في كتاب القاضى كتابا الى من يجعل من قضاء المسلمين  
 فوصل الى قاضي بلدة القضاء بعد كتابه هذا المكتوب لا يقبل لانه خطاب الى كذا  
 اصحح هذا كان له ولاية وقت الخطاب كذا ان جاز هذا القاضى وروى في اول  
 كتاب القاضى انما اعاد وذكر في كتاب القاضى الى القاضى وقال لا يقبل  
 رواية عن اصحابنا وعنه الى سجع المبسوط وفي الجواز ايضا فان كتب كتابا حكما  
 الى قاضي اخر من قضاء المسلمين وجعل الخطاب اليه وسر المكتوب اليه باسمه  
 فخرج المكتوب على ابيه ليس للثابت ان يقبل لانه كتب اليه غيره ولو جعل الخطاب  
 الى ثابت الحكم بلدة كذا او سماه باسمه ليس للثابت ان يقبل لانه لا يقبل  
 الكتاب الا على المكتوب اليه **باب** مع العقار **باب** اذا ادعى من شهد في  
 حق الطريق او بداهم الرجوع الى وطنهم او اراوا السفر الى بلدة اخرى فاشهدوا  
 قوما على شهادتهم كذا في ذلك كما يجزى في كتاب القاضى وتفسيرها وجمع  
 ان يقولوا هذا الكتاب فانه كذا فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان  
 في دعوى كذا هذا على غائب فلان بن فلان قراوه علينا وصحة بحضرنا وشهدنا

شرط صحة  
 القاب

شرط صحة  
 القاب

شرط

شهد الطريق







يدور به بشارة و به حسب صلح في الكسب ان يبيع حوائج دينه اي اجر و دينه  
 مكانه بحسب القاي في الا اذا طلب المدعي مكانه اخر كما في القضية الاولى على رتبة مال او  
 القاي بحسب طلب الابنه ان يحبس في موضع اخر غير السجن حتى لا يضيع رقه  
 بحسب القاي له ذلك و كذلك كل موضع مع مدعي بحسب انتهى و في الحسب  
 و يحفل لئلا يزوج على حصة ثمنه او قوع القضية من قضاة البحر و الحلفه ما قال  
 ان ايسر بحسب بين الدلي و البشارة و ملك من المحل المذبح و انشا المدعي  
 الى حسن القفل و الاصيل مع القفل بين التزمه و الاصيل بما التزمه به لا غير مالي و القفل  
 بالاول و حسن الاصيل اذا حبس كذا في المحل و في التزمه به يتجه المقتول له من حسن القفل  
 من قفل القفل و ان كثر انتهى من المحل المذبح و ان لا يحبس مع المدعي احد  
 غير كفل فاذ التزم حسن المداة لا يحبس في الزوج و يحبس في بيت الزوج كذا في التزمه  
 و اذا حبس المداة زوجها لا يحبس معه كذا في المداة و في مال القضاة او اهل  
 عليه القضاة و اختار القضاة و من حبسها معه من المحل المذبح و وهذا يدل على  
 ان رب المال لو ادا ان يحبس القفل و الاصيل له ذلك و من دافعه  
 الفتوى و كذا يحبس القفل و كفل القفل و ان كثر و من قضاة المداة و في التزمه  
 رجل زوج رجل حتى يحبس في اوان كذا في القضاة من حسن و ان لم يكن فيه  
 قضاة من حسن و في التزمه من المداة في 9 من القضاة الثالثة بها  
 القضاة فلا رجعة في السجون بحسب القاي بين بحسب قلوب الدين ان يطلب  
 السجون باحضاره كذا في القضية من كذا في التزمه به رجلا من اهل على رجل  
 و بين الا ان لا حد بها اكثر لقضاة القفل ان يحبس و ليس له صاحب القفل  
 ان ينفقه و لو حبسها ان اراد واحد بها او طلاقه فلا حرج ان ينفقه من قضاة المداة  
 في 9 من بحسب و في واقعات ان طلق لو من في بحسب و انشاء و لم يجد  
 من كذا من كذا و في بحسب كذا و في لا تجد هذا اذا كان القضاة هو المدعي  
 و غير ذلك يوجب ان لا يكون و الا لا كذا في بحسب و غير سواء و الفتوى على رده  
 كذا و انما بطلان كفل فان لم يجد القفل لا بطلان فان كفل رجل و اطلقه حصة  
 انقص ليس بشرط من المحل المذبح كذا في التزمه به و اذا كانت الميت  
 و بها على ابن رجل و الميت و رده بمصارو كذا بحسب القضاة المدعي ثم اراد ان يطلقه  
 لم بطلان حتى يستوفى للمصار من قضاة المداة و لا يقبل اي لا يقبل القاي



بر حانه الى بر حانه المديون على انكسار قبل تسليمه لانها جنة على النقي فلا يقبل ما لم يكن  
 المدين و هو الجبس ويحب ان يقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب وما ذكرناه وهو  
 اختياره انما المشايخ كما في الحديث و به جزم صاحب الكفر وهو الصحيح كما في النهاية  
 وهو المختار كما في الصحيح العلامة فاسم وعند محمد بن يعقوب وفي كتابه النقيب  
 ابو محمد بن الفضل وغيره يتبعون عادة المشايخ عند الاول كما في تعيين الكفر  
 مع القصار وفي بيت الاقلاص لا يفرط صخرة المديون في القادوس القاضى الامام  
 القاضى ابو اسحق الجبس بعد عدة فافترانه صاحب الدين غائب فاما القاضى  
 باقر بن محمد بن نقيب الجبس فيكون الجبس من قضاة الخلافة واذا قامت  
 البيعة على الاقلاص الجبس لا يشترط ما بها حضرت رب الدين ولكن ان كان  
 رب الدين فافتراده او وليه فالقاضى بطه كفرة وان لم يكن احد هما فافتراده  
 بطه كفى قيل انما رعايته في ٣٠ ذوا القاضى القاضى ثم في بيعة الاقلاص  
 وذكر الخصاف انه يفتي ان يقول الشهد وان فقير لا تعلم له مالا ولا عروضا ولا مورا  
 يخرج به كذب عن حال الفقر وعرضه في الخامس الصغار يفتي ان يقول الشهد  
 يشهد انه مفسد مدم لا تعلم مالا سوى كسونه التي عليه و يثاب لبيته وقد  
 اخبرنا انه في المير والعلانية من قضاة الخلافة **مسألة البيت من التهمة**  
 قال ابو طالب الجبس بين الطالب انه لا يعرف انه مدموم فافتراده  
 كلف المديون فان كل مطلق الجبس وان علف الجبس ومن هذا التهم الجبس  
 بقاضى فلفه هذا الجبس المديون وان ذلك يقبل بعد القضاة الجبس  
 وفي الغيبة الى اخر **شرح معلوم وجبات** باب التهمة كذا في مئة المفسد  
 وكذا قال المديون حلفه انه ما يعلم انه مع كسبه القاضى الى ذلك وكلفه  
 ما يعلم عساره فان علف الجبس بطه وان نكل لا يجزى كذا في الزاوية  
 ميرا الى المديون والمداوم يقول عساره قدره الآن على قضاة المديون فلو كان الجبس  
 مال في يده او المفسد كفى **نحو ما في** تقوية الزاوية في الجبس في القضاة  
**باب** الدين او اولى انه له مالا بعد ما اقام المديون البيعة على الاقلاص  
 كلف هذا الجبس وعنده مالا لا يراه على الاقلاص لا يفتي في هذه وعندنا ما يفتي في كانه  
 الجبس مال بيده او بطه كفى قيل فلو علم القاضى عسره لكان له دين على مديون  
 فانه يجبس حتى يخاف عسره فان جبس عسره المديون لا يجبس القاضى المفسد الا ان كان

لا يشترط صخرة  
 المديون في بيعة  
 الاقلاص

اطلاق الجبس

شتر

بيعة الاقلاص

جازي الجبس  
 في ان لا يعلم انه  
 المديون

شتر المديون  
 قبل الجبس

الجبس على  
 في يده او

ان كان له مالا بعد  
 ان كان له مالا بعد

الجبس على  
 في يده او

الجبس على  
 في يده او

الجبس

الجبس بسبب ان قلاص فادون عليه رجل مالا او اولى انه مديون لا يجبس القاضى  
 في بيعة قضاة **من قضاة الخلافة** وفي كل حال مهم ان القاضى لا يجبس المديون اولا  
 علم ان له مالا غائبا ويجبس مديونا او اولى به بطله او اعلم باصله بها من قضاة الخلافة  
 المديون **وهل يفتي المديون في حال غطاه من حجب** اصحابنا انه لا يفتي  
 الا اذا طلب المديون عليه ذلك وفي الحاشية **مسألة القاضى بالاجماع**  
 فان طلب المديون عليه وسأل القاضى المديون قال لا مال له ثبت عسره  
 ما قوره والمفسد منظر بذاقاره **من قضاة الخلافة** في الجبس **والناشئة**  
 الجبس بالدين او اولى به ماله لا يفتي في يده ولا يفتي في عسره عند الجبس  
 بعد او اولى به في بيعة القاضى بعسره ونحوه من الجبس **من اجارة فاصحاب**  
 فيما يخص به الاجارة **باب التهمة** قال في كتاب الديارات  
 اذا شهدنا حديثا على انه قتل وقال لانه رجاى شئ فلو كان القاضى في هذا الموضع  
 باطلا وكما استحسن انه اجبر هذا وجعل عليه الدين في ماله **من قضاة**  
 الجبس رعايته في مائة من الموقوفات **باب** الجبس اولى رجل انه قتل ابا عبد الله اقام  
 شهادته في هذا الموضع فلما بالسيف فلم يزل ضرب فراشه في مات  
 ثبت هذه الشهادة ويقضى القضاة ولا يفتي القاضى ان يفتي في الشهادة مات  
 من ذلك ام لا لان القضاة لا يفتي في الخط او لو قال ذلك لا يفتي في الشهادة ولو شهد  
 انه ضرب بالسيف في مات ولم يذكر المديون في شهادته ولا يقضى بالقضاة  
 وكذا لو شهد انه طعن في جرح او رماه بسهم او نابه وكل ذلك يكره عند الجبس  
 بالقضاة **من جبايات** القضاة في الكافة بالنيات الديم **باب** الشهادة  
 ضرب بشئ خارج فلم يزل ضرب فراشه في مات يقضى لان النيات بالبيعة  
 كاشات معانية ولا ذلك القضاة على ما يفتي في الشهادة على قتل المديون  
 على هذا الوجه لانه اذا كان مخطئا لا يكل لهم ان يطلعه بل يقولون قصد عليه  
 فاصابه لان المديون بسبب الضرب انما يعرف اذا احصاه المفسد حجب  
 في اس و دام على ذلك في مات اطلعه في الكفر ولا بد من تعبد به فان شهدوا  
 انه ضرب بشئ خارج هكذا قوره وهو يفتي ان لا يجزى ان لا يفتي في الشهادة  
 ان مات في جوارحه ويصرح الزاوية في الجبايات حيث قال شهدوا على رجل انه  
 جرحه ولم يزل ضرب فراشه في مات بكمه انشتر **من جبايات** مع القضاة

الجبس على  
 في يده او

الجبس على  
 في يده او

شتر المديون

شتر

شتر



الأولى وادخلنا ملكا فاقام ذوالسيد بينه ان المدعى انه هذا الجحد وملكه  
 الشهد ولم يفر هذا الجحد وحققا نقبل شهادتهم على الرفع لانهم لم يشهدوا على  
 ذلك وانما يشهدون على الاقرار من المدعى بذلك ويزيد الجحد الرفع وحققا  
 يعرفه حدود الدار لا يمنع قبول شهادتهم على الاقرار **فصل عاشر**  
 في اوقات الكافور وكافور واحد كل واحد منهما وادخل كل واحد منهما وادخل كل واحد منهما  
 من اهل الكفر قال في الكتاب اجوت بينة المسلم واعطيت حصصا في شئ كان  
 كافور وروى الحسن بن رباط عن احمد بن الزكيه انهم قسم بينهم **فصل ثامن**  
 في **الفصل** في الخط وادخلنا شهادتهم على موت رجل هذا  
 على وجهين ان اطلقا ذلك المطلقا ولم يشهدا او قال الم بغير موته وانما سمعنا  
 من الناس في الوجه الاول نقبل شهادتهما وكل على حسب بطلان لهما او الشهادته  
 وهو الشهادة او المعانة وفي الوجه الثاني او لم يكن موت فلان يشهدوا لا نقبل  
 الشهادة بخلاف وفي الشهادة لا يثبت بعد لهما سمعنا من الناس لان السماع قد  
 يكون على وجه لا يثبت به الشهادة في السماع في جميع لا يقصدون طريقتهم على الكذب  
 او من واحد عدل يثبت به الشهادة وقد يكون السماع على وجه لا يثبت به الشهادة  
 بان سمعنا من واحد غير عدل او من جماعة ليسوا بعدل فلهذا لا نقبل الشهادة وانما  
 موت فلان يشهدا او في الاقضية انما نقبل وهكذا اذكر الخصاص في ادب  
 القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا نقبل رواية الصدوق في الشهادتين حكام الدين  
 غاية البسائر في الشهادة **و** ادخلنا شهادتهم على موت رجل هذا على وجهين  
 اما ان اطلقا الشهادة المطلقا ولم يشهدا او قال الم بغير موته وانما سمعنا  
 من الناس في الوجه الاول نقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت  
 فلان يشهدوا لا نقبل الشهادة بخلاف وان كان موت فلان يشهدوا  
 ذكر في الاصل في الكتاب الاقضية ان نقبل الشهادة وهكذا اذكر الخصاص  
 في ادب القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا نقبل شهادته وبه اخذ صدر الشهد  
 حكام الدين وفي الثانية هو الصحيح وان قالوا لا يشهدون ان فلان مات او غير ذلك  
 من شهد موته ممن يدين به يثبت شهادتهما هكذا وذكر في الاقضية فهذا الفصل  
 اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز هذا الشهادة وغيره ابو يوسف  
 انه نقبل هذا المسلمه او اخرج السماع وذكر في الشهادة على الملك اذا اقر بالبعد

فاتحہ العزت والکرم  
مسلم وکافہ وشیبا

آتشها در  
پایه‌های

الحمد لله

...

و نظره انه قد راي عينا في يد ابي انتم يعرفونها تعرف المكاتب حل له ان يشهد بالحد  
لذي اليد ولو شهد عند القاضي وقال ان هذا العبد ملك لاني رايته في يد بقرق  
تعرف المكاتب لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية انه يجوز الشهادة و هي  
رواية كن ب الاقضية وكذلك اذ اذ لا وقتا او شهدنا جازنه  
فانما عاينه في الاول و كثر في الخبر بالحد لفظه الشهادة ثم شهادت البرائة  
و اتى بالخبر في نصف الحديث فانه لو اضره بالموت رجل او اذاه حل له  
ان يشهد وفي خبره لا بد من اخبار عدلين قال رجل لا اذاه سمعت ان زوجك  
مات لها ان تزوج ان كان الخبر عدلان ثم دعت باخو ثم اخبرها جماعة من الزوج  
الاول في انهم دعت الاول بجمع الصحاح كذا في فتاوى النسخ وفي المشتق المبررة  
مقتضى اعتبار شرط عدالة الخبر وفي النوازل لو عدل لكانه المبرر و قد فاجر  
فلما اضر واحد بوث الغائب وانما بجديته ان كان الخبر عاين الحديث او  
جائزه و بعد عدل لها ان تزوج هذا اذا لم يورثها او ارثا و كان تابع بالحديث  
اخر و ان كان تابع الحجة اخرا فتصدي الحجة اول وفي وصايا عظام شهدا  
بان زوجها فلما مات او قتل او اضره بغير الحجة فالحديث اول في فتاوى  
الفضل شهد عند عدل ان زوجها ارثه و العياذ بالله تعالى حل لها ان تزوج  
فيه روايات في السير لا يجوز وفي الكسح اسم جدير شهد ان فلانا الغائب طلق  
زوجته الحاضرة لا تقبل و اذا شهد احد حاضرا و اضره واحد عدل او شهد عند  
او في ولها بان زوجها طلقها او مات عنها و وقع في قلبها صدق الخبر لها ان تعد  
و تزوج باخو ثم شهادت البرائة في الاول **شهادة ايب او كالج**  
وقال سمعنا من قوم لا يتصدروا جهنم **على الكذب** لا تقبل وفي عدة اشارة  
الى انه القبول اصح على ما ياتي **فصل في ما اذا** و طر به يوسف تجوز الاول  
بالتسامع مع اليه و كان اولا يقول كقول المحقق و لمجد لا يجوز الا ان يشهدا  
المحقق ثم رجع الى انه يجوز لقوله عليه السلام الاول الى حكمه **النسب** وفي النسب  
يجوز التسامع فلذا في الاول و الالة سرائر تشهد ان فبرا معلى على بن ابي طالب  
و ما فعا عدل ابن عمر و في دلا لا مولى ابي بكر رضي و لما ان يثنى عن العقيق يجوز قولنا  
يسمع و كثر ما يقصد الكسبة و عليه ولا يثبت بالتسامع فلذا ما يثنى عليه و ليس  
تجوز نيا بالسامع كقول الشافعي مما يشهد على الضرورة لما ذكرنا من ان النسب

خبر

پیچیدگی

اشهد ان لا اله الا الله  
والغائب

شاه

افسارده ملا  
بانجام



الشهادة على  
الاقارب بالحدود

استقام کا فن







من جهة على كذا المورد ولم يظهر حق السجل لان البينة ليست بكنى في حصة  
 من شجرة جمع لا بين ملك في فصل الاختلاف في الشهادة **ادواته** وانه هو  
 الكمال وماوراءه من كونه دست تقبل من غيره ذكر اسم الله وسببه ولو شهد وانه  
 هو الامل كانه ماوراء ماوراء است بكنى الى ذكر سب الام لانه صار ذلك  
 على من دعوى القسبة في الباب الاول **ادلى** وبنا على غائب وبه من على  
 الحاضر كان كفى الاشارة وفي الغائب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسبة  
 الى الاب لا كفى عند الامام ومحمد بن لاجم ذكر الجدة فكانت في وفي الامام  
 لا حاجة الى معرفة اسم ابيه وجده عليه الصلوة والسلام بل يكفي في الشهادة حتى يعرف  
 ابوه وجده به عليه الصلوة والسلام فان لم يشهد به جده ونسبه الى غيره ان الاصل في كفى  
 ونحوه لا كفى وانما في حق لا في القسبة ويجوز لا كفى عند الامام وعند غيره  
 بالصحة كفى وان نسبها الى من وجب كفى المقصود والاعلام ولو كتب الى  
 فلان بن فلان الطائي على فلان السدي فلهذا من بين فلان الطائي كفى  
 انما كان ذكر تمام التعريف ولو ذكر اسم واسم مولى واسم ابيه لا فذكر  
 الرضوي لا كفى وذكر شجرة الاسلام كفى وبه في الحصول التعريف  
 بذكر كونه اشياء العبد والمولى وابوه وان ذكر اسم العبد والمولى ان  
 نسبة الى قسمة الخاص لا كفى على ما ذكره الرضوي وعلى ما ذكره شيخ الاسلام  
 لانه وجدته اشياء وان لم يذكر قسمة الخاص لا كفى وان ذكر اسم العبد  
 ومولاه ونسب العبد الى مولاه وذكر شجرة الاسلام لا كفى وبه في القصير  
 لانه وجدته اشياء الاسم والنسب الى الاب والنسبة الى الجدة او الجدة  
 او الصنابة والصبيبة او النسبة الى الجدة لا بد منه وان كان مولا فلان اسم  
 الجدة وشهد بالشهادة الامام احسبه كفى فلا حاجة الى ذكر الاب والجدة  
 وفي المدار كذا في الخلاف وان شهد بالامر من ذكر الجدة وعنده وعند غيره  
 على كماله ولو نسب الى الجدة لا الاب لم يجر ولو نسب الى ابنته لا تقبل الا اذا  
 كان شهد ربه كالا مام ولو كتب من بين فلان فلهذا لم يجر الا اذا اشهد كابن  
 ابي ليل ولو كتب الى ابن ابن فلان لم يجر لان الجواب في الكل لا العكس  
 من قضاة البراءة في كتاب القاصي **الموكه** بهود ورواها عن مسلم وماء  
 الموكيل بشهد ومصارح تقبل فان كان الغريم نحرانيا تقبل فان اضره ذلك

الشهادة على الجدة

الشهادة على الغائب

التعريف في اشياء

كيفية الشهادة على البيع

عن جاسم اخذ ثلث الكوكبية **مستعمل** الامام تقبل من غيره في حصة الشهادة  
 ثم اعلم ان البينة على الشراء لا تقبل في شهادته وانه اشترى احبارة فلان من غيره  
 كذا في قوله لا يحل وفي البيع الموصى لا تقبل الشهادة على الشراء من غيره في شهادته  
 انما على من به يوجب يملكها او يشهد وانه لما شهد المدعي اشترى احبارة  
 من فلان فلان ونقد الفضي وسمها اليه لان الانسان قد يبيع مالا يملكه لغيره  
 انما يكونه وكذا او متقيد بالقبول في الشراء المالك فلا بد من ذكر ملك البائع  
 او ماله عليه في شهادته اذا كان البائع وكذا يكتف بشهادة من اتم باعها  
 وهو يملكها فلهذا من وجه البراءة اذا كان المبيع في يد البائع وتقبل من غيره ذكر ملك  
 البائع وان كان في يد غيره والمدعي يدعي لنفسه ان ذكر المدعي وشهد به البائع  
 يملكها او قالوا سلمها اليه وقال سلمها الى او قال فقبضت وقالوا قبض او قال  
 سلمك اشترتها منه او قال اشترتها منه وحلى تقبل فان شهد على الشراء والنقد  
 ولم يذكر القبض ولا التسليم ولا ملك البائع والمالك المشتري لا تقبل المدعي  
 ولا الشهادة ولو شهدوا بالبيع كالبائع ووجه الملك اخذوا من **في البحر**  
 الى ان في دعوى الرجلين رجل ادعى غنما في يد رجل فقال هو لي اشترتها من  
 فلان فلهذا في بيعك تغير من فواجب عليك تسليمه الى فلان الا سمع هذا المدعي  
 لا فلهذا في نقد الغنم وادعاه من شيا فوجد في يد غيره قبل ان يخذ الغنم لا يكون له  
 ان ياتيه من فلهذا اليه ان يدعي الوكالة بالقبض من البائع **فانما** في قوله  
**المقول** شهدوا بالمال ولم يذكر والسبب في الغرض ان يسألهم عن السبب  
 فان سئلوا لم يذكره الشهود ويقضي بشهادتهم اذا كانا مدعي ولا **فيها** فان  
 البراءة في الاول **وفي** الخط شهد على امرأه سبيها وادعاهها وكانت  
 حاضرة فقال القاضي انما تقبل لا تقبل بشهادتها ولو قال لا تحلف على امرأتك  
 بفلانة بنت فلانة ولكن لا بد من رخصا على من لا يحلف الشهادة وكلف المدعي  
 ان ياتي باخرين يشهدون انها فلانة بنت فلان بخلاف الاول لا يحلف عليه  
 او بالجملة فطلب الشهادة **في الحلال** المدعي وادعاه شاهدان  
 على الحبية وعبادة القبض هاهنا الحبية لان القات بالعبادة والمجدة مع القبض  
 سبب ملك تام وان شهد على اقرار الواجب بالقبض وبه يجرى كونه كذا  
 في قول المحقق الاول ثم رجع وقال الشهادة جائزة ويصدق به بعد

ادعى غنما فقال له اشترتها من فلان

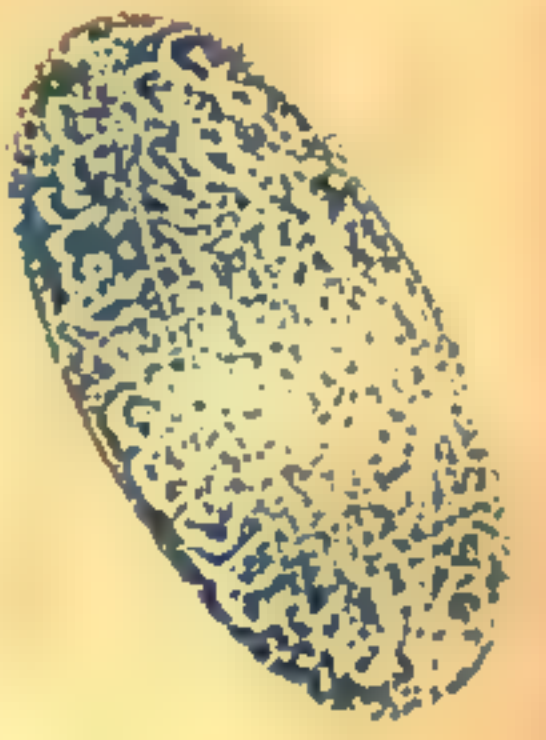
سئل المدعي

شهد على امرأته



وحكم الصدقة والرحم على الخلفاء ايضا ووجه قول الاول ان تمام هذه  
 العقود والى اخره ووجه قوله الاخر ان الضيق في هذه العقود ولا يكون اذ  
 من الضيق والضيق ثم فعل الضيق والضيق كما ثبت بالشهادة على  
 معانيه ثبت بالشهادة على اقراره سيد طبرسي في باب الشهادة  
 في كتابه من كتاب المحنة اذا مات الكافر غير ابنين وترك النكاح وتمام  
 فاقضها حاشيتها ثم اسلم احداهما ثم جاء الكافر وادعى ونبأ على الميت واقام  
 على ذلك شاهدان كافرين قال في الكتاب ذلك في حصة الكافر  
 خاصة لان شهادة الكافر في حق الكافر دون المسلم خط برهان  
في ان شهادة اهل الكفر من الشهادات قال ابن سبابة عن علي بن  
 في نهر في مات وترك ابنين فاسلم احداهما بعد موت ابيه ثم ان رجلا  
 نصرانيا قام بينة من النصارى انه ابن النهراني قال في اقبل بينة على الميت  
 فاجعله شريك النهراني فيها ولا تجعله شريك المسلم فيها به لان هذه  
 الشهادة تضمنت اثبات النسب من الميت وانه يكتفى بالميت الذي  
 يقبل شهادته وهم لا يثبت هذا الحكم وتضمنت استحقاق بعض ما  
 يورثه الابن لان كل واحد لهما شريك بالثبوت فكون له من شريكها وانها  
 حصة من الذي الذي لم يسلم فثبت له من شريكه وليست حصة في  
 من الذي اسلم فلا يثبت له من شريكه اياه لعدم الحجية في حقه وذلك  
 لو ترك ابنا واحدا نصرانيا فاسلم بعد موت ابيه وجاء النهراني وادعى  
 انه ابن الميت واقام بينة من النصارى فانه انقضت بينة من الميت  
 لان النسب انقضت الميت وهذه الشهادة حصة من حصة ولا اعطيه  
 شيئا مما في يد الابن المسلم لانها ليست حصة في حقه فلا يجوز استحقاق  
 شي مما في يد المسلم شهادتهم في الفصل المذكور قال الاثر ان الكافر  
 لو مات فاسلم وادعى فاقام كافر مسلمين انه على الميت الف درهم  
 فان القاضي يقضي بالالف له فصادق فيه فانه يقضي له بذلك ثم ان سأل  
 او كافر اقام كافرين ان على الميت الف درهم ان الغريم والقاتل  
 يشترك الغريم الاول على قدر دينهما لان هذه البينة قامت على الميت  
 وانه كافر يقبل شهادة اهل الكفر عليه كما يقبل شهادة المسلمين

شاهدان كافرين  
 في اثبات الدين



اثبات الدين  
 على الميت شهادة  
 كافرين مسلمين

والغريم

والغريم كافرين وشهادة اهل الكفر عليها حجة كشهادة المسلمين ولم  
 الشهادة الثانية فانه على الابن لو اقررت فانه على الابن لما ثبت لان  
 الابن مسلم انما يقبل كذا كذا لان الغريم الاول اذا استحق الف بما يورثه  
 على الابن خرج ملك الابن من بين يديه كذا كذا لان الابن فيه حق فكان هذا  
 استحقاق على الغريم لا على الابن والغريم كافر يقبل هذه الشهادة عليه  
في المحل المذكور قال ابن سبابة عن محمد بن ربيع اسلم اذ له عبده النهراني  
 في التجارة فشهد عليه نصرانيا انه اشترى مناهيا بالف درهم جاز وقد عرفت المسلم  
 من قبل ولا يشهد نصرانيا انه قتل هذا الرجل او قس له لا يجوز شهادتهما على قتل  
 الرجل ويجوز على قتل الفرس لان ضمان استهلاك الفرس بمن العبد فكان هو  
 المضمون والشهادة انما تقدمت عليه فبذلك فبيع فبذلك واما حكم القتل وهو  
 وجوب الفحص ان كان عبدا وان كان عتقا فالحكم بين الدعوى والغدا اما بدين  
 الموكل باعنا رانه يتلف ماله فيفسد في الفحص ويستحق عليه دفع العبد الذي  
 في الخط او على كلا الوجهين هذه الشهادة قامت على الموكل وهو المسلم فلا يقبل  
 شهادتهما عليه وهذا عندنا ما عند ابن بوشب يقبل البينة عليه في الفحص  
 ودون المال في الخط في المحل المذكور ولو كان احد الغنا كافر  
 شهده مسلمان والاخران مسلمان شهده لامة المسلمين مسلمة والمسلم الاخر كافر  
 قال ابن العبد فحسم بين المسلم الذي شهده له مسلمة وبين الكافر فحسم لامة  
 فان كل واحد منهما اقام ما يورثه على صاحبه لم يدر على المسلم الذي شهده كافر ان  
 على الكافر فبانه نصف ما في يده لان حجة كل واحد منهما حجة على صاحبه فثبتت  
 في الاستحقاق ولو كان العبد مسلما والمولى كافرا وادعى على العبد مسلم شهده كافر  
 والغريم الاخر كافر شهده له مسلمة فانه يقضي للكافر ودون المسلم لان الكافر اقام ما هو  
 حجة على العبد لان العبد مسلم وشهده الكافر مسلمة والمسلم اقام ما ليس حجة على  
 العبد لان شهده المسلم كافر في المحل المذكور في الحكم ايضا بعض  
 المبدعين يتبع على البعض من وجوه اخرى سوى الوجوه المذكورة مثلا الدين الثابت  
 على نصراني بشهادة المسلمين مقدم على الدين الثابت بشهادة اهل الذمة والدين الثابت  
 بدعوى المسلم عليه مقدم على الدين الثابت عليه بدعوى الكافر وان كان شهده  
 كافرين والمكاتب اذا مات عن وفادتين الاضحية ايضا يقدم الاضحية على دين

شهادة الكافر  
 على المسلم

المسلم دينه الف

دين



شهادة الولاية  
بالوصية العتق



تحت العبد وان على وجهين اما ان يشهد بعد اخرا وشهادة له العبد وكل  
 ذلك على وجهين اما ان ذكر في شهادتهما الرجوع عن الوصية الاولى او لم يذكر ذلك  
 وكان ذلك بعد القضاء الاول وقبله فان شهد العبد اخرا قبل القضاء الاول  
 قبلت شهادته والوارثين لانها تشهد الثانية باستحقاق الوصية ولم يجر الانفسها  
 منها ولا دفعها مفرما ولا بقضاء قضى عليها فانتهت التهمة عن شهادتهما واذا ثبت  
 شهادتهما فان لم يذكر الرجوع عن الوصية الاولى قضى لكل واحد من الموصي لها نصف  
 عبيده لان كل واحد منهما ثبت وصيته بالثبوت والوصايا اذا اجتمعت لا ينفذ  
 الا في الثلث فجعل الثلث بينهما كما لو ثبتت وصيتهما معا خرج الزاوية  
لما فيها من باب الشهادة التي يكون في الوصية بعد الموت من كتاب الشهادات  
 وان شهدوا بالوصية للثاني وذكر الرجوع عن الاول ثبت شهادتهما للموصي  
 الثاني كل العبد ولا شيء الاول لان الرجوع ثبت بشهادتهما فيبطل وصيتهما  
 لو ثبتت عليهما وعود العبد الاول الى الورثة لا يمنع قبول شهادتهما لما كان  
 حق الاول لا يثبت قبل القضاء الا ان الوارثين لو شهدوا ان الميت اعتق  
 هذا العبد الاخر في مرضه جازت شهادتهما لانها تشهد انه للعبد الثاني  
 بالعتق واذا جازت شهادتهما بعتق العتق لما مر ان الوصايا اذا اجتمعت  
 وفيما عتق بضم العتق من الحمل المردور وكذا الوصية بعد القضاء والاول  
 ان الميت اعتق هذا العبد الاخر في مرضه لا تقبل شهادتهما لانها لو قبلت  
 شهادتهما والعتق مضم على غيره من الوصايا يبطل القضاء والاول فلا تقبل  
 شهادتهما لكن يفتق العبد باذنها لانها ما كان اولا حجة ويسعى لاجلها فيمنع  
 لان كل الوصية صار مستحقا بقضاء القاضي والعتق بعد وقوعه لا يجزى العتق  
 فيجب السعاية ليكون رد العتق من حيث العتق من الحمل المردور  
تقبل مات تشهد شهادتهما ان الميت اوصى لهذا الرجل بثلث ماله فتقضى  
 القاضي بذلك ثم شهدوا ان الميت اوصى لهذا الرجل الاخر بثلث ماله  
 فشهادتهما جائزة وان لم يذكر الرجوع عن الوصية الاولى ويكون الثلث بينهما لان  
 ليس في شهادتهما نقض قضاء قضى على شهادتهما واستحقاق الباقي  
 وليس في الثلث وان ذكر الرجوع عن الوصية الاولى لا تقبل شهادتهما  
 لان هذه الشهادة ينفذ بطلان القضاء وكذا الوصية بعد ان الميت اعتق

شهر

شهر

شهر

هذا العبد في مرضه لا تقبل لان فيها بطلان القضاء لانها تكون بغير العبد لانها  
 ما كانت اذ يفتق وسبق العبد في قضيته لان كل الوصية صار مستحقا بقضاء القاضي  
 ويكون ثبت السعاية للورثة والثلث للموصي له بالثبوت لان حق الموصي  
 بالثبوت ثبت في ثلث ماله الميت شاعرا والسعاية ماله الميت فان قيل  
 الموصي له بالثبوت ان العبد حكم الوصية بالثبوت صار مشتركا بيني وبين الورثة  
 لانه ماله الميت ولي ثلث ماله الميت وقد يفتق الورثة على ان الصنف ليس له  
 ذلك لانها ما اعتقاه بل اضاف العتق الى غيره طاعة اشتهر وبسبب انهم اذ اشتهروا  
 انه البائع كان مضمنا قبل البيع لا يفتق لشركائه شيئا ولو شهد الوارثان ان  
 الميت اعتق هذا في مرضه ان شهدا به الميت قبل القضاء جازت شهادتهما  
 لانه ليس في شهادتهما جرم مضم ولا دفع مضم ولا بطلان قضاء قضى واذا  
 جازت شهادتهما كما لفتق مقدما على الوصية بالثبوت فان لم يكن للميت  
 سوى العبد عتق نفسه وسبق في ثلث ماله الميت الورثة من الحمل المردور رجل  
 اشتهر ان زيدا اوصى له بثلث ماله اما بالشهادة او بعتق في الورثة ثم  
 ان يبين في الورثة شهدا اذ اوصى بالثبوت يعني ان يسمع شهادتهما  
 لان هذا لا ينفذ ذلك من التركة ان لم يوصى به فليجرك الى انفسهما نفعا  
 جدا من القضاء في الشهادات الشهادة على المطلقات الثلث بعد تقادم  
العهد من غير عذر من الاداء تسع سدا كان قبل الدخول او بعده وليس ذلك  
 كالشهادة في الحد ولان هناك كفاية للحد ووجوب كفاية للثبات فيها  
 في طرفة العين سبابة في الباب السادس من الحمل المردور او كره  
 شاعرا ان الحدين الرجلين على الميت الف درهم وشهد المشهد ولهما  
 ان الحدين الف درهم على هذا الميت الف درهم فعلى قول المحقق ومحمد  
 لا تقبل هذه الشهادة وعلى قولهما لا تقبل واختلف الروايات في التذاور  
 والصحيح ما ذكر في الجلس الصغير تأخر فائدة ٢٧ من الوصايا واذا شهد  
رجلان الرجلين على ميت بدین الف درهم وشهد الاخران لا ولي لهما  
 ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل واحد منهما لاخرين  
 بوصية الف درهم لم يجر وهذا قول المحقق ومحمد وقال ابو يوسف لا تقبل  
 في الدين ارضا او بدنه فيما ذكر المحقق مع ابو كوف وعن ابي يوسف

شهادة اشترطوا بها  
 شهر من البائع الخلف  
 قبل البيع

تأخر الشهادة  
 فاطلان

شهد كل واحد  
 من الزوجين للآخر

شهر



ويزن يوسف مثل قول محمد وجه القبول من الدين يجب في الزمة وهي جائزة  
 لمصدق شيء فلا شركة ولا حصة ولا نصيب اجنبي بقضاء دين احد اهل البيت لا يشاركه  
 ووجه الرواية ان الدين بالموت يتعلق بالزكاة او الزمة فثبت بان يثبت  
 ولقد استوفى احد اهل البيت الزكاة بشاركة الاخوة فكانت الشهادة بمنزلة  
 حق الشركة فتحقق التهمة بخلاف حال جيرة المدبرين لان في الزمة ليقابلها  
 لانه المال فلا يتحقق الشركة **فروضاها بالحد** اي في حصول في الشهادة فخلد  
 ولو شهد رجلان رجلين على سبب بين الف وشهد الاخوان الاولين بمنزلة  
 تقبل هذا عند محمد فلا يثبت يوسف ويروى ان ابا بصير مع محمد ويروى عن ابي  
 يوسف وعمر بن يوسف مثل قول محمد وعمر بن الحسن **فروضاها** ايام اذا جاءوا معا  
 وشهدوا معا فاشهاد باطله **عيسى بن محمد** ذكر في وصايا ابي اسحق  
 لو شهد اربعة ثقات منهم ان لا يثبت على الميت وبن الف وروى عن محمد  
 الاشارة للميت احد بن الاولين على الميت بالف وروى عن ابي بصير في حصة محمد  
 لانه لا شركة بينهم في الدين وعند ابي يوسف لا يكون لانهم ينفكون في قسمة  
 الدين وروى بشر بن ولید في وصايا الامل لو شهد رجلان رجلين على الميت  
 وشهد اصحاب الدين للميت احد بن برين لهما على الميت فلهما الشهادة باطله  
 وعمر بن الحسن في رواية ابيان ولو شهد رجلان رجلين برصبة الف وشهد المصدق  
 للميت احد بن برصبة الف بصدقه لم يثبت شهادتهم ولو شهد شاهدان لمحمد بن ابي  
 او محمد بن ابي عبد الله لهما في شهادتهما جائزة وفي الجرد ان كان الوصية في نفس  
 واحد لم يثبت شهادتهم وفي الجردين جائزة **فخطبوا** في راسه  
**باب** شهد ابراهيم ولم يعلم انه راد الدين لم يكن مقبولين في اهل العدل العبد  
 مولاه او الابن اباه جائز في السر لا العلانية وهو الاصح واحلية الشهادة بشرط  
 في تعديل العلانية لا السر مشتمل الا حكم من الشهادة **فما لو شهد انه اسلم واستثنى**  
 واخواته اسلم ولم يثبت من قبل على انبات الاسلام لانه المقصود ويجوز  
 انبات الشرط بالبيعة وان كان نقيا كما لو قال لعبد الله ان لم او قل الدار اليم  
 فانت حر فقام العبد البيعة ان لم يقبل **منية المغيث في الشهادة** على غير  
**باب** تقبل شهادة ابن النجاشي **ابن** عتبة فلو ان تقبل شهادتهم لكانت  
 شهادة الولد لوالده وشهادة الوالد لولده وشهادة المدرك لغيره وشهادة النكاح

شركة

شركة

شهادة على  
الدين

جلد

لجدده وشهادة الابن لجدده والاستاذ لاميده وشهادة الشريك لشريكه فيما يملك  
 فيه وشهادة احد الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لعبده وكذا فيه ومديره وام ولده  
 وشهادة الجار بما يملكه من امواله **فروضاها** لانه لا يثبت السرقة  
 اربعة ثقات او اربعة ثقات في شهادة واحد منهم ثم اعادوا تقبل وعبد شهد وروى  
 شهادة ثم اعادوا على العتق والعبي شهد وروى ثم اعادوا على العتق  
 والامني شهد وروى ثم اعادوا على ما كان مبعوثا والكافر شهد وروى ثم اعادوا  
 ثم اعادوا بعد الاسلام **فما لم يثبت** وروى عن روست شهادة الشاهد  
 لعله ثم زالت العلة فتشهدت الكاذبة لا تقبل الا في اربعة العبد والكافر على  
 والامني والصبي اذا شهد وروى ثم زال الخلق فتشهدت الكاذبة فانها  
 تقبل اجنبي فقبل هذا لا تقبل شهادة الزوج والامني والمغفل والمهم والقاسي  
 بعد ردها وادخل احد الزوجين مع الاربعة كخلف في حق القدر فهو لا بد من علم  
 القاضي برصد شهادته كخلف الجور **فما شهد** مع الكفار وهو كالمشهد  
 لادائه فلم يرد القاضي شهادته في ايمانهم اعادوا بالشهادة جازت شهادته  
 ولو كان القاضي روست شهادة الاولى لادائه ثم اعادوا بعد البيعة لا تقبل  
 شهادته لان شهادته روست في هذه الكاذبة وكل شهادة روست في جازته  
 لا تقبل بعد ذلك **ابا** وكذا في مسئلة الاجير **فما شهد** فاضي يرضى  
 فقبل لا تقبل **للمتعة** وروى عن قولهم الساقط لا بعد قولهم اذا حكم القاضي  
 برصد شهادة الشاهد مع وجود الاحلية لنفسه او لغيره فانه لا تقبل بعد ذلك في  
 تلك الجازية **فما استشهد** في بيان ان الساقط لا بعد **باب** علم  
 شهد مع ثم شهد بعد خمس سنين في تلك الكاذبة عند ذلك القاضي لا تقبل  
 فيه في باب الحج والتعديل من القضاة **ولو شهد** على قضاة ردا بيان  
 في صحيح الجرد انما يصح تصحيحه وروى **شرب** الجرد ان السقط الشهادة  
 من شهادة القضاة **شهادة** اهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع في السجن او العيا  
 فيما يقع في المكينة والنساء فيما يقع في المحامات لا تقبل **منية المغيث في الشهادة**  
 شهادة **ولا تقبل** شهادة مسجون في عاونة السجن بغيره اذا احدث من اهل  
 السجن عاونة في السجن وروى بعضهم ان يشهد في ذلك لم يقبل كذا فيهم  
 كذا في الجرد الكبير **فما شهد** في المدبر نقلا من جامع الكبير **شهادة** الجرد

روى القاضي  
ثم اعادوا

شركة

روى الشاهد  
ثم اعادوا

شهادة الابن  
على قضاة ابيه

شهادة الجرد



احد ما على ان لا تقبل ان كان عدلا **سنة** القس في اخر فصل الشهادة على الشهادة  
 وشهادة فيمكن ويعتق ان كان يكن مسدودا فنتقد في حال الصحة بكونه قد شهد  
 الكون في هذا يوم او يومين او اقل من ذلك لم يقبل هكذا  
 حذرة القضاة او اشهدوا كل قبل المصونة يقبل ثم الشرط عند المصونة  
 في مجلس القاضية حتى لو خاسر في غير مجلس القاضية وعمل لكل قبل المصونة عند القاضية  
 فشهد لكل قبل شهادة عند بها **سنة** قضاة في حدود الكون يقبل  
 الدين يكون شهادته بالدين عليه **سنة** الكون يقبل من على انه شهد  
 ان المدعى عليه قضى المال الذي كانت اخطأه بالنفس لا عليها خفف المشايخ  
 فيه والصحيح ان لا يقبل **سنة** العمل بالدين كذا في البرزانية في الشهادة **سنة**  
 تقبل ان بال شهادته على رجل ان يقبل هذا المال لا يقبل وقبل يقبل  
 من شهادته **سنة** القضاة في باب من يقبل شهادته وان لم يكن كذلك وهو  
 يقدر على الشئ لو كان يجد دابة فبعت المشهود دابة بركبها لا تقبل شهادته  
 في قول ابو يوسف وان اكل الشاهد طعاما المشهود له لا يرد شهادته به  
 وقال ابو اليقطين الجواب في الركوب ما قال وادخل الطعام انه لم يشهد له  
 حيا طعاما لا يشاهد بل كان خذه طعام فقدمه اليهم واكلوه لا يرد شهادتهم وان  
 حيا لهم فاكلوه لا تقبل شهادتهم وان حيا لهم فاكلوه لا تقبل شهادتهم فكذا  
 اذا فعل ذلك لا واد الشهادة وان لم يكن كذلك فجميع الناس لا يشهدوا  
 وحيا لهم طعاما او بعت اليهم دوابا واخرجهم من المصروف كذا واكلوا طعامه  
 اختلفوا فيه قال ابو يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل  
 في اكل الطعام وقال محمد لا تقبل فيها والقاضي على قول ابو يوسف **سنة** من شهادته  
 فاصحان فبم لا تقبل الشهادة **سنة** ولو ان رجلا يخرج من شهوده في قضية فبشرها  
 فاستأجرهم وادار كبرها وحيا لهم طعاما فاكلوها ان كانت لهم فقة المشي  
 او فقة ما يستطعمونه وادار لا تقبل شهادتهم لان هذا يكون يمينه الرشفة  
 لهم وهكذا في ابو يوسف ومحمد وان لم يكن كذا فقة ذلك يصح  
 ان يقبل وكذلك الطعام ان حيا لهم وكذلك ان كانت مودة قبل ذلك  
 فقدم لهم فاكلوا تقبل شهادتهم **سنة** وانما في باب الشهادة بعلامة  
 الشهود وان كان الشاهد شجاعا كبيرا لا يقدر على الشئ غير ان اقدم وليس له

شهادة الكون  
 في المصونة  
 الكون يقبل  
 كذا في البرزانية  
 على ان لا يقبل  
 سنة تقدير رواية  
 ليركبه لشهود حيا  
 لهم طعاما فاكلوا  
 سنة  
 سنة

ما ركب بلف الشهادة ببابه بركب ويجز منه مجلس الحكم للشهادة طلبا بسببه قال وهذا  
 من اكرام الشهود وادار في سلبان الجوز بلان شهدوا الى قضية قد اشترى احادهم بها وادار  
 وادار لهم فبكراد جودا لم يقبل شهادتهم فنت وفيه نظر لان العادة جوت ان  
 من اخرج شهودا الى الرضا ببطية دابة فقدمها اذا لم يكن الشاهد دابة  
 سنة الحكم في ادان الشهادة **سنة** فلتقها ثلثا وادار في العدة لا يجوز شهادته لها  
 ولا شهادتها **سنة** شهادة القضاة **سنة** فلت تقب الحكم كذا في شهادة القضاة باس  
 الوقف لقدم شهادته القضاة الى وقفته وقفت اما شهادة المستحق فيما يصح  
 في العدة كشهادة بجا ردة ونحوه حاتم يقبل لان كذا حاتم المشهود به فكان شهادته  
 في خلافه شهادة لا يشك لشكبه فبم نظر شهادة احد الدائنين لشكبه بدين منها فمتر  
 من شهادته الجوز **سنة** لا يجوز شهادة من ترك الصلوة بجماعة الا اذا تركها باثبات  
 ولما ترك الجماعة الاثبات ولما ترك الصلوة من شهادة البرزانية ومثل  
 شهادة من لو اذنت كبر في غير حال الميت فانها مقبولة ولو كانت الشهادة في الموضع  
 في حاله اي في حال الميت لا تقبل كونها بكونه فمتر **سنة** من مع القضاة وادار  
 بشهادة القضاة بدين الميت ولورثة صغار او بعضهم صغار لا تقبل شهادته لانه لو لم  
 ثبت شهادته من غيرهم ولو كانت الورثة كبارا جازت شهادته لانه لم يثبت  
 ولو شهد بين غير الميت جازت شهادته في كل حال **سنة** من شهادة فاصحان في فصل  
 من لا تقبل **سنة** واما شهادة الوصي بعد اخوة القاضية من الوصاية وهو قد كان في الورثة  
 لم يجر شهادته صوره شهد الوصي كق للميت وسواء وصي الوصي او لم يوص له فاصحان في خلاف  
 شهادة كل كسب على ما ذكرنا وهذا المسئلة دابة مسئلة اخوي ان القاضية اذا اخرج  
 وصي الاب من الوصاية بفعل وقد ذكرنا في كتاب القضاة في فصل الوصي وقد  
 شهد الوصي كق للميت بعد ما ادركت الورثة لا يجوز ولو شهد لبعض الورثة على  
 في الميت ان كان المشهود له صغيرا لا يجوز بالاتفاق وان كان بالغ فذلك عند  
 اجماعهم وعند ابا جازت ولو شهد الكبير على الا صبي يقبل في ظاهر الرواية ولو شهد  
 للوارث الكبير والصغير جميعا في غير الميراث لم يجر ولو شهد الوصي على اقرار الميت  
 برامعية لوارث بالغ يقبل **سنة** من شهادته الكلاصة **سنة** لا تقبل شهادة الوصي  
 للوصي بعد الغزل ولو لورثة الكبار قبلت وان في حال الوصاية **سنة** من شهادته  
 البرزانية في ٧ من شهادته المدعيين وامثاله **سنة** واما شهادة الوصي كق للميت

سنة  
 شهادة القضاة  
 والشقق  
 شهادة البرزانية  
 شهادة القضاة  
 شهادة القضاة  
 سنة  
 سنة  
 سنة







والعقب وسد او بشي بسنة لا تقبل لانه يزاد بعد كل وصية او سلامة عينية  
 تحت شهادة الدارين لم يرد في دون الميت لانه في الحمل المردود وقت  
 وكل شراح الوصية من المخط ان لا تقبل لم يرد اذا كان مغسلا وتقبل غير المغسول  
 القبول وان كان مغسلا ويظهر كلام الحاشية والحاصل القبول مع البسار بالاتفاق  
 وعدمه بعد الموت بالاتفاق والخلاف في حال الاعسار مع الجدة ولم يرد من  
 حج احد القولين والامام الرضا في القبول بالقبول اذا كان مغسلا واما شهادة  
 المدعيون لرب الدين مقبولة في كل من شراح الوصية معين في كتاب  
 الشهادة في دين الله في الشهادة في المتفق في بعض من الفاء وهو يرد في كل  
 وزنا حاكم ان قال كان رب المال حاضر في القبول والا لا يرد في كل من  
 له المال ووضعه بين يديه وقال هذا لك وقال المتقضي لا يرد في كل من  
 على المتقضي ان الذي دفع اليه المال يقبل وذكر حلال في الشروط ان لا تقبل شهادة  
 التي كان في القبول تقبل شهادة الذي دفع في المزدوج ولو قال لو اني الخطه جاو  
 به واني انما سأل من قبلها تقبل لانه ليس فيه قبول الضمان في القبول  
 بناء على الشهادة على فعل نفسه او شهد على رجل بمال ان قبضه في اخر  
 وهو يرد في نفسه وقال لا تقبل وزنا عليه قال ان كانا معا ان رب  
 المال كان حاضر اجازت شهادتهما وان لم يكن حاضر عند الوزن لم تقبل  
 شهادتهما لانه ان كان حاضر انقل فعل العقد اليه وكان شاهد على فعل  
 غيره فاما اذا كان غائبا فقد اضاف اليه في العقد مقصودا عليه في العمل  
 ان شهادة الانسان على فعل نفسه لا تقبل اذا كان ذلك الفعل متوقفا  
 الى غيره سواء كان له منفعة في المشهود به او لم يكن فان كان فعلا متوقفا الى غيره  
 تقبل شهادته قال في المتفق على طريق الاستهاد الا ترى ان لو وزن له الزم  
 الف درهم ووضعه وقال هذا لك قد وقفتها وقال المتقضي له لم يكن  
 نادى في حديث الدراهم فاوله ثم شهد على المتقضي هو الذي دفع الدراهم  
 اليه ان شهادتهما جائزة من شهادات ثمانية فانه نقله الى حقه  
 وفي المتفق رواية بشر في يوسف بن احمد ان شهادة الكلبين باطلة  
 او على ان لا تقبل في خطه وشهد شاهدان بهذه اللفظة بكوا في فاسم  
 او ردوا كرس يودون فقبل لا تقبل هذه الشهادة وقيل انها اصح

شهادة

شهادة تقبل

شهادة

شهادة الكلبين غير مقبولة

القبول

القبول الى المدعي عليه حيث قال الجوالي ما ورد في قوله لا ما ورد في قوله  
 هذه الشهادة على قياس سائر الكتاب وقد قبل في غير النكاح ان قال لا ما ورد في قوله  
 تقبل شهادتهما وان قال لا ما ورد في قوله لا تقبل على قياس سائر الكتاب  
 وقد فتاوى الامامان والافاضان اذا شهدا بعد ما تزوجا ابنته او اختها او زوجها  
 فقبلت لهما ما والمراة تدعي او تسكن تقبل شهادتهما وكذا اذا شهدا انها ملكة تقبل  
 وشهادة الكلبين والذئبين نواقلا لا تقبل ايضا هذه الاشياء لا تقبل اما اذا شهد  
 الذئبين من باب انهما كالبشر او شهدوا كالبشر بالبيع او انهما ملكة تقبل في كل  
 من شهادات الكلاب **في شهادات الكلاب** انما يسأل المدعي عليه هل مات مورثك  
 فان قال نعم في يسأل عن مورثك المال فلو انك قد بقية المورثة ولم يقض باقراره  
 شهد هذه المورث او اجبت به تقبل ويقض على جميع المورثة وشهادته بعد الحكم  
 عليه باقراره لا تقبل **فصل في ٢٩** شهد نفران على نفران في دينهم  
 وهو كجدة لم يرد شهادتهما عليه وكذا اذا شهد رجل واحد من المسلمين وبشر  
 في دينه ويحجج على الكوفة في ذلك على السواء ولو شهد نفران على نفران في الحفا  
 قد اسلمت جاز وقد اجبرهما على الاسلام ولا تقبل وهذا كله قول احمد  
 خلاصة في القاطع الكفر **في نكاح** رابع رستم تقبل شهادة رجل واحد او اثنين  
 رجل نكح في نكاح الاسلام ولا تقبل في قول ابي يوسف وكذا شهادة نصرانيين  
 على نصراني في نكاح الاسلام وقد قال محمد لا تقبل شهادتهما ولا يجزى على الاسلام كما قال ابو جعفر  
 في الحمل المردود **الحاصل** ان الشهادة بالاسلام اذا كان رجلا لا تقبل شهادته  
 انما ذكره في العتبية من شهادات البحر الرافعي **شهادة** عن جماعة من  
 اهل الزمة شهدوا على رجل في الاسلام وخرج عن دينه الفرائض وانكر حمل تقبل شهادتهم  
 عليه اجاب لا تقبل شهادتهم على ذلك ولا يفرض له بسبب هذه الشهادة  
 لانهم يزعمون انه زني ولا تقبل شهادة الذي يفرقه **قارن** الى هذه الشهادة  
 الاخرى لا تقبل في علوته ما حثبه المتقضي في الشهادة **لا** شهادة لعلامة  
 عند في امر ولا علم له بعد او ما شهد لعلامة على فلان فمردود ثم شهد فقال قد كنت  
 تقبل ولو قال انك بعد لا علم له بالحادثة ثم شهد تقبل وعنه الامام انما تقبل ذكره  
 القاضي في المحيط لاشهادته في هذه الحادثة ثم شهد نفسه وابيان روى الحسن  
 عن الامام انما تقبل وعنه الامام انما لا تقبل وقال محمد تقبل من شهادات البحر الرافعي

شهادة الكلبين غير مقبولة

شهادة نفران على نفران

الشهادة على الاسلام

شهادة

شهادة

شهادة الاخرى

قال لا علم له بالحادثة ثم شهد



شهادة

شهادة

أولى ما رآه  
منها فلهذا

أما إذا رآه  
لم يشهد له إلا

شهادة واحدة  
فإنه لا يقبل

شهادة واحدة  
فإنه لا يقبل

شهادة أهل  
الحدود والقوت

شهادة  
فإنه لا يقبل

شهادة الباطل  
فإنه لا يقبل

شهادة الباطل  
فإنه لا يقبل

بنيادة الحجاج لا تقبل وان كان خراج كل ارض من ارض لا خراج لها لا تقبل  
تتأوى المني اهل القرية او اهل السكة المني اذ قد شهدوا على قطعة ارض انما  
من قد شهدوا ولا تقبل وان ما قد اذنا في الغيب حقا لا تقبل وان قال لا اشد شيئا  
تقبل وكذا وقف المديسة في اهلها وقيل في السكة انما قد تقبل مطلقا  
من البزاري في المجلس الثاني من الشهادات وفي العنايه الوكيل يقضي الدين بحد  
شهادة الدين من المجلد المروي القائم والاختلاف في وجوب ائنه احيانا او اخرها  
ثم شهد انه طلقها والمرأة تدعي او تنكر تقبل وكذا شهد لانها ملكه حرة تقبل فيكون  
زوجها اقربها الصغيرة فاذا ركت فشهد انها اختارت نفسها لا تقبل ولو كانت  
الامة بين رجلين فاعقبا حاد شهد انها اختارت نفسها تقبل من شهادات  
البزاري في نوع في الشهادة على تقبل والنصف الروايات انما اذا  
شهد بعض الشركاء على البعض انه يقضي حصة من الدين لا تقبل الشهادة سواء يقضي  
الشركاء ان يقضيهم الدين او لم يقضها كذا كتب انقضا الروايات من انما  
ان شهد على صاحبها بالبراءة وقضى الشك حاد في نصيبها ان لا تقبل هذه  
الشهادة وان اختلفت الروايات فيما اذا شهد البعض على البعض انه ابراء  
عن حصة والشك حاد ان لم يقض نصيبها من الدين محيط به في تقبل  
العنايه الجانيات وكذا في هذا الفصل شهادة بعض الورثة على بعض  
الاخر من النقص وما يتعلق به كمرثي الرحوم قوله والشركاء في شركه فيما هو  
من شركته انما لم تقبل شهادة النقص من وجه لا شرهما فبما هو من شركته ما جازها  
بما ليس من شركته لا انتفاء التهمة والاطلاق فتمثل شركه الاملاك وشركه العقود وثنائا  
ومفاد فتمت وجوبها وضامح وخصص في النهاية بشركه العنايه قال واما شهاد  
احد المتعاقدين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود والعقود والكساح لان ما عداها  
شركه بينهما ونقص في العنايه والتمايز وراوية في فتح القدير على التمسك الطلاق و  
والعنايه وطعام اهلها وكسوتهم وتعبه الشارح بانه سهد فانه لا يدخل في الشركه  
الا اهلها وهم والدنا بولا لا يدخل فيه العنايه ولا العود ولا لحد انا لو اودعها لهما  
مال في الدراهم والدنا بولا لا يدخل في الشركه لان المساواة فيه ليس بشرط انتهى وما ذكره  
في النهاية هو صريح كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني من شهادات  
بجو الابطال وتقبل كلام المؤلف ما اذا شهد ان لهما ولطافه على هذا الرجل

شهادة

شهادة اهل القرية  
او اهل السكة

شهادة بعض الشركاء  
على البعض من يقضي  
نصيبه من الدين

شهادة الشركاء  
شركه

شهادة

بنيادة الحجاج لا تقبل وان كان خراج كل ارض من ارض لا خراج لها لا تقبل  
تتأوى المني اهل القرية او اهل السكة المني اذ قد شهدوا على قطعة ارض انما  
من قد شهدوا ولا تقبل وان ما قد اذنا في الغيب حقا لا تقبل وان قال لا اشد شيئا  
تقبل وكذا وقف المديسة في اهلها وقيل في السكة انما قد تقبل مطلقا  
من البزاري في المجلس الثاني من الشهادات وفي العنايه الوكيل يقضي الدين بحد  
شهادة الدين من المجلد المروي القائم والاختلاف في وجوب ائنه احيانا او اخرها  
ثم شهد انه طلقها والمرأة تدعي او تنكر تقبل وكذا شهد لانها ملكه حرة تقبل فيكون  
زوجها اقربها الصغيرة فاذا ركت فشهد انها اختارت نفسها لا تقبل ولو كانت  
الامة بين رجلين فاعقبا حاد شهد انها اختارت نفسها تقبل من شهادات  
البزاري في نوع في الشهادة على تقبل والنصف الروايات انما اذا  
شهد بعض الشركاء على البعض انه يقضي حصة من الدين لا تقبل الشهادة سواء يقضي  
الشركاء ان يقضيهم الدين او لم يقضها كذا كتب انقضا الروايات من انما  
ان شهد على صاحبها بالبراءة وقضى الشك حاد في نصيبها ان لا تقبل هذه  
الشهادة وان اختلفت الروايات فيما اذا شهد البعض على البعض انه ابراء  
عن حصة والشك حاد ان لم يقض نصيبها من الدين محيط به في تقبل  
العنايه الجانيات وكذا في هذا الفصل شهادة بعض الورثة على بعض  
الاخر من النقص وما يتعلق به كمرثي الرحوم قوله والشركاء في شركه فيما هو  
من شركته انما لم تقبل شهادة النقص من وجه لا شرهما فبما هو من شركته ما جازها  
بما ليس من شركته لا انتفاء التهمة والاطلاق فتمثل شركه الاملاك وشركه العقود وثنائا  
ومفاد فتمت وجوبها وضامح وخصص في النهاية بشركه العنايه قال واما شهاد  
احد المتعاقدين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود والعقود والكساح لان ما عداها  
شركه بينهما ونقص في العنايه والتمايز وراوية في فتح القدير على التمسك الطلاق و  
والعنايه وطعام اهلها وكسوتهم وتعبه الشارح بانه سهد فانه لا يدخل في الشركه  
الا اهلها وهم والدنا بولا لا يدخل فيه العنايه ولا العود ولا لحد انا لو اودعها لهما  
مال في الدراهم والدنا بولا لا يدخل في الشركه لان المساواة فيه ليس بشرط انتهى وما ذكره  
في النهاية هو صريح كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني من شهادات  
بجو الابطال وتقبل كلام المؤلف ما اذا شهد ان لهما ولطافه على هذا الرجل



الثاني وهو ان على من ادعى الاول ان يتصل بالشركة فلا يتصل الثاني ان يتصل على  
فصل الشركة بان لا يشهد ان لفلان على فلان حصة بسبب على حصة ولا عليه  
حصة بسبب على حصة فتقبل المثلث ان يطلعا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك  
ولو كانت لواء على حصة من شهادتين ان الدين ابراهيم فلو كان على لواء  
فان كانوا كفلان لم تقبل والا فان شهادتهما لا يبررا بركة واحدة فكذا لك  
والا تقبل كذا في المحيط البرهان من شهادة ابراهيم قال في الكتاب الثاني  
ان الواردين لا يدينون لرجل ومعهما ورثة غيرهما فلم يقض القاضي بشي من حكم  
او ارجح في شهادته لك الرجل على الميت بذلك الدين قبلت خبرها وظهر  
عليها وعلى باقي الورثة حتى يستوفى جميع الدين من الشركة ولو كان القاضي يقض الدين  
عليها لم يقضها حين اقرارها بالدين ثم شهد بعد ذلك لعصب الدين بالدين  
على الميت قال القاضي لا يقبل شهادتهما على باقي الورثة لان بقضاء القاضي ثبت الدين  
على الميت في مقام التحقيق فجميع ذلك في تعيينهما فيما الى بقية الورثة او ر  
معهما المسئلة لبيان ان الشهادة اذا تقيمت بقضي القاضي لا تقبل  
محيط به حاله في سوا من الشهادات شهادة الابن على ابيهما بطلاق امرأته  
ان جحدت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيه اشكال  
فان الطلاق حق الله ويستوفى فيه وجود الدعوى وعدمه فلو ادعت الدعوى  
تقبل فكذا اذا جحدت فلان من الذي ذكرت لكن نسلم لها بقضاء محلك  
الا حينا من اجده في غير الدعوى اذا جحدت ولا يعتبر الحائذة اذا عدم الدعوى  
شهادة الابن ان امرأته ارثت والعيان والعد ان كانت امها حية لا تقبل لان  
فيه نفع الام وهو انه فاع الفرع منها وان كانت ميتة تقبل ان دعوى الاب  
ذلك لا تقبل لان الفرقه يقع باقراره فاشترط الشهادة في اسقاط العدواني  
ونفقة العدة فكانت الاب حية وان جحدت الاب لا تقبل لان فيه ضرر بالبر وال  
الزوجة وان فيه نفع فكذا لك يجوز وشوب بغيره بشهادة الزوج في الزهارة  
وذكر في القضاة في الفصل الرابع من الاول الجحد رجل يشهد عليه بونه انه طلق  
انهم قلنا وهو جحد فان كانت الام تدعي ان الشهادة باطلا وان كانت  
جحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعي انهم يشهدون لاهم لا يحدقون  
الام فيما تدعي ويحدقون البضغ الى ملكها بعد ما خرج من ملكها واما اذا كانت

شهادة الوارث

شهادة الابن على ابيهما بطلاق امرأته

شهادة الابن ان امرأته ارثت

شهادة الزوج

جحد

جحد يشهدون على اهلهم لانهم يحدقون فيها جحد ويطلعون عليها ما استحققت  
من الحقوق على زوجهم والقسم والنفقة ولا يحصل لفلان منقعة بعد  
بعضها الى ملكها فلكل منقعة جحد يتوهمها منقعة فلا ينج قبول الشهادة  
ايتمى وحده مسائل الجاح الكبير واور وعليه ان الشهادة بالطلاق  
شهادة بجحد العدة جحد ودعوى الام وعدمها سواء لعدم اشتراطها وجوب  
بان مع كونه مخالفا لغيره هو معها ايضا فلم يشترط الدعوى الاول واعتبرت  
اذا وجدت ما نفعه من القبول للشان على الجاح وفي المحيط البرهان مغربا  
الى فتاوى شمس الاسلام الا وزججدي ان الام اذا ادعت الطلاق  
تقبل شهادتهما قال وهو الاصح لان دعواها لغو قال مد لانا وعندي  
ان ما ذكره في الجاح اصح ايتمى من شهادات الجاح الثاني ولا يجوز  
شهادة الولد على ابيه ولا على غيره بالطلاق لانه اذا ادعت ذلك لانا  
شاهد لها وهو لو لم يمت في حق امه فان قيل لا يعتبر بدعواها في الشهادة  
على الطلاق قلنا نعم ولكن اذا وجد الدعوى منها في شهادته اطرها رصدا  
ودعواها فيه منقعة لمحا جحد لو كانت حية كجحد مع الاب كانت  
شهادته مقبولة عليها وعلى جحدك وشهادة الاب على طلاق اخته لا تقبل  
اذا ادعت جحد شهادته الاب مع رجل اخر على اخته بطلاق امرأته وذلك  
شهادة الابن على ابيه اذا لم يكن لاهم والحاصل ان الشهادة على الطلاق  
بمنزلة الشهادة على سائر الحقوق تقبل من الولد على والدته ولا تقبل  
لها مسألة اخرى في باب الشهادة في الطلاق في كتاب الشهادة  
واذا شهد الرجل على طلاق امه ان كانت امه تدعي الطلاق لا تقبل  
وان جحدت تقبل لان لاهم في طلاق نفسها منقعة ومنقعة في غير الشهادة  
لها اذا ادعت عليها اذا جحدت وهذا بخلاف ما لو شهد على طلاق صرة امه  
حيث لا تقبل شهادته او ادعت الام ذلك او جحدت لان لاهم في طلاق صرة امه  
منقعة ذلك وجه لا يشوبه ضرر فاشترط الشهادة واقعة لاهم وان جحدت  
محيط برهان في الشهادة في الطلاق في كتاب الطلاق رجل يدعي على اخر  
دين فوكيل رب الدين رجلا يقض الدين ويهد غائب فادعي الوكيل للدين  
لا تقبل شهادته سواء ادعى الخصم الوكيل او اذكر حاله لان الابن يشهد للاب

مثل

مثل

شهادة الابن على ابيهما بطلاق امرأته



بشيء من كسب غير المال فلا تسع ولو اكره الدين بعد ذلك الوكالة  
 وقد ثبت ان كسب الوكالة حين قبض الدين قد القاضيه بشهادتها وتقبل القاضيه  
 ثبتت الوكالة الى القاضيه الذي لا يملكه كل لا تقبل هذه المطالبة لانها  
 وكالاته الاسباب ولا ينفذ الدين والوكيل مطالبه به لانه الحكم بغيره وكالاته  
 بهذا الشهادة كان باطلا فلا ينفذ على المكل في حق المكل عليه كان  
 بوجاهة القاضيه في الشهادة **باب اختلاف الشهادتين** واذا شهد شاهدان على رجل ان كفل  
 لابيهم وكفلان بنفس فلان كانت شهادتهما باطلا لانها شهادتان بلفظ واحد  
 وقد بطلت شهادتهما في حق ابهما فيبطل في حق الاخر ايضا بحسب بطلان  
 في امر الكفالة **باب اختلاف الشهادتين** واذا شهد  
 احداهما انه قتل بغيره في اخفى الالة لا تقبل هذه الشهادة بان شهد احداهما  
 انه قتل بالسيف وشهد الاخر انه قتل بالسكين من جنابات ثمانية  
 في الشهادة على القتل واختلف شاهد القتل في زمانه او مكانه او الية  
 بان شهد احداهما انه قتل بالسيف وشهد الاخر انه قتل بغيره في وقت  
 على الواقعة ولو على الواقعة بالبيع الالباع واختلفا في الزمان والمكان  
 تقبل ولو ساءل القاضيه عن الزمان او المكان فقال لا تعلم تقبل لانها لم يلقها  
 في شهادته البراءة في **فصل** في شهادته واحد ان قلنا بانك منه واخوان  
 ان قلنا انما اقر بالبيع منه تقبل لان لفظ الاخبار والاثبات منه واحد القاضيه  
 لو سأل الشهود قبل الدعوى في لونه الدابة فقالا انه اثم عند الدعوى شهدا  
 بكونه كافرا تقبل او سأل عما لا يخلف الشاهد بانه قاتل في دعوى ذكوره  
 وتركه **فصل** في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة  
 ولم يوفق المدعي بقوله صدق لكن ابراست من حسنة او قبضتها منه ولم يقف  
 به عليه فقال احداهما القاضيه والاخر القاضيه اسدوه ولبعض فزبه على السوء  
 او قال احداهما القاضيه والاخر القاضيه وعبدوه او قال احداهما  
 كخطه جيبه والاخر ما به زدية لا تقبل انما هو المدعي اقلها وان ادعى  
 افضلها ففيه بالاقول شهدا بانه دينا فقال احداهما انه يسا برسر والاخر  
 بخاري والاول افضل انما هو المدعي الا في بخرار وان ادعى البخاري لا تقبل  
 وان اختلف الجنبان في حال احداهما فقط والاخر شبرا لا تقبل اصل ولو شهد احداهما

استفاد في الشهادة  
على القتل

شهادة

قال ان شاهد  
لا تعلم المكان

سأل الشهود عن  
لونه الدابة

شهد احداهما  
باللفظ والاخر  
باللفظ حسنة

على ما به والاخر ما به من الطهنة والطفنة او العشرة وحسنة عشره كسب  
 يدعي انهما لا اجمالا وكذا لو شهد احداهما باللفظ والاخر باللفظ وحسنة وكذا  
 يقول لم يكن الا القاضيه او فشهد باللفظ وحسنة باطله وان الاكثر فكله  
 عندنا لا تقبل على الاقل في حصة عشر مع العشرة ليس كالف وحسنة والف  
 لعدم العطف لفظا بينهما والشعير على اللفظ فلم ينفذ على شيء كلف الف  
 وحسنة لفظا باللفظ في الكلامين وحسنة عشر كلام واحد لا يدل جزا  
 لفظ على جزا معناه فاشبه العشرة والعشرين وكذا لو شهد احداهما بعشرين والاخر  
 بحسنة وعشرين تقبل ان ادعى الاكثر وفي اللفظ والاخر بعشرين والعشرين  
 او ادعى كذا وكذا تقبل وكذا اذا ادعى القاضيه شاهد احداهما على اقراره باللفظ  
 فرض والاخر باللفظ ودية كذلك لا تقبل وان ادعى احد السجين لا تقبل  
 لانه اكره شاهد من شهادته البراءة في **فصل** في شهادته واحد باللفظ  
 على عشرين والاخر على حصة وعشرين تقبل على عشرين بالاجماع هذا اذا ادعى  
 المدعي حصة وعشرين اما لو ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلو ادعى حصة السجين  
 وفي اللفظ والاخر بعشرين فقال كان له عليه القاضيه لكن ابراست غير اللفظ تقبل  
 فلو شهد في الاختلاف بين الشاهد **فصل** في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة  
 المدعي بخبر ما ادعى اللفظ وحسنة فشهدوا بحسنة بنفس حسنة فغيره حور  
 المدعي وكذا لو ادعى القاضيه وحسنة بنفس حسنة ولو ادعى القاضيه  
 احداهما باللفظ والاخر بحسنة لا يقضي شيء في نفيه صدق لان عتبه اتفاق  
 اثبات حدين على المشهود بشرط ولم يوجد خلاف ما تقدم لانه في اتفاق اثبات حدين  
 على حسنة والمدعي في الدعوى والشهادة لفظا ليس بشرط عتبه فتقبل  
 شهادتهما على حسنة بغير توفيق **فصل** في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة  
 بالمال تقبل ويكفي اقامة البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب **فصل**  
 في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة بالمال  
 تقبل وكذا **فصل** في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة بالمال  
 لا تقبل في دعوى لان حكم المطلق ان يستحق براءة والملك بالاداء كلف  
 فصدق في **فصل** في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة بالمال تقبل بالبيان  
 السبب **فصل** في شهادته واحد باللفظ والاخر باللفظ حسنة بالمال تقبل بالبيان

شهادة

خالفه الشهادة  
للهود



وذكر في المحیط لو ادعى الدين مستهدداً من الشاهد ان للمدعى على هذا المدعى عليه  
 هذا المال وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بهذا المال قبل هذه الشهادة وكذا  
 ذكر في العدة ايضاً انها تقبل وفي شهادتها فتاوى فاضحان لو ادعى الفاضل  
 وادعى شاهد من شهدا على المدعى عليه الفاضل وادعى شاهد الاخر على اقراره  
 بالفاضل لو جازت شهادتهما على يد الفاضل **علاء الدين في ١٢** **مسألة**  
 ان شاهدان في زمان واحد مكان او اثنان او اقرار بان شهدا على المدعى عليه الشاهد  
 والاخر على اقرار فان كان الاختلاف في الفعل حقيقة وممكن في نفسه فعمل  
 بجناية وعصب او في قول ملحق بالفعل كالحاج لتفسيه فعلا وهو احضار الشاهد  
 يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول يخص كبيع وطلاق واقرار  
 واداء وكذا في قول ملحق بالقول وهو الغرض لا يمنع القبول وان كان  
 الغرض لا يمنع الا بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض ان يملك  
 نصارى كطلاق وكذا في بيع **فصل في ١١** ولو شهد ابراهيم واقطع  
 في زمان واحد مكاناً وهاهنا شهدا على معانية الفاضل قبل وكذا في حصة وحصة  
 لان الفاضل قد يكون غير مرة ولو شهدا باقرار واحد او متصدق او اقرار  
 بالفاضل قبل **مسألة** الاختلاف في الوجود فثبت في وقت زمان واحد مكان  
 او اثنان او اقرار وكل منهما لا يمنع اربعة او خمسة او ستة او في الفعل او في  
 فعل ملحق بالقول او في نفسه اما الفعل كعصب فتعني قبول الشهادة في الوجود  
 الشبهة واما قول الخص كبيع وادعاء فلا يمنع قبولاً مطلقاً واما الفعل كالحقوق  
 بالفعل وهو الغرض فلا يمنع واما على كالحاج فيمنع **مسألة** وكفى الغرض  
 بالفعل كان قوله او فثبت قول التسليم فعل بعد وبنيم الغرض فالقبح به حكمه  
 واما الكساح فتقول ملحق احضار الشاهد ولانه لا بد من الشهود ولو قد الكساح كحضور  
 الشاهد وفعل يقع بعد الكساح فالقبح بالفعل لا احضار بل عكس  
 من العمل للبرهان وفي فتاوى النسفي رجل ادعى نكاح ابنة فشهدا احدهما انما  
 زوجت نفسها منه وشهد الاخر ان ولها زوجاً من قبل فلو ادعى عليها  
 ثانياً انها زوجت نفسها منه وشهد هذا ان الشاهدان على ذلك تقبل ولو ادعى  
 عليها انها زوجت نفسها منه وشهدوا ان وكيلها فلان فلان زوجها منه تقبل  
 في شهادات الخلاصة واداء اختلاف الشاهدان في الزمان والمكان والبيع والشراء

اختلاف في زمان  
 او مكان والشاهد  
 او اقرار

شاهد

اختلاف في  
 الكساح

والطلاق

والطلاق والعتاق والوكالة والوصية والدين والغرض والبراد والكفالة والحالة  
 والقذف فانه تقبل لسان الحكم ولو شهد ابراهيم وقبض واختصفا  
 في المكان او الزمان في المكان ايضاً الى المحمد شهادتهما وقال لا تبطل وانما وضع  
 في القبض المعابر او لو شهدا على اقرار الاخر او الواجب او المتصدق في القبض  
 جازت الشهادة اتفاقاً **شرح** لمع لسان مكان في الشهادة وفي لا تفسيه  
 ايضاً لو شهدا على اقراره عصب من فلام كفا وشهد الاخر انه اقر به اذ  
 منه ذلك فانه يقضي بملك المدعى ولو شهدا احدهما اقر به اذ منه فلام  
 وشهد احدهما انه اقر به لفلان لم يقضي للشاهد له بشي ولو شهدا احدهما  
 انه اقر به عصب من المدعى هذا العبد وشهد الاخر ان المدعى عليه اقر بان كذا  
 او دعه هذا العبد تقبل في شهادات الخلاصة في ١٢ ولو شهدا احدهما  
 انه جعل له ثلث الفضة وشهد الاخر انه جعل له ثلثها قبلت الشهادة على الثلث  
 عندهما وان شهدا احدهما انه وقف نصفها مشاعاً وشهد الاخر انه وقف  
 نصفها مقسومة فالشهادة بالملك ولو شهدا احدهما انه وقفها يوم الخميس وشهد  
 الاخر انه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة لان الوقف تصرف فيقول  
 بعباد وكذا في غيره اختلاف الزمان والمكان والبيع قبل هذا على قول ابي يوسف  
 اما على قول مالك فلا تقبل الشهادة لان الوقف وان كان قولاً الا انه تصرف فيقول  
 كالكساح واختلاف في الزمان والمكان لا تقبل الشهادة ولو شهدا احدهما انه  
 وقفها وقفاً صحيحاً في مكة وشهد الاخر انه وقفها بعد موته لا تقبل الشهادة لان  
 احدهما شهد بالوقف وشهد الاخر بالوصية ولو شهدا احدهما انه وقفها في  
 صحيح في مكة وشهد الاخر انه وقفها في الكوفة قبلت الشهادة ويكفي صحيح في مكة  
 وقفها ان كان صحيح في مكة وان كان لا يخرج من الثلث بحصة لشهادتهما  
 من وقف الاخره في ١١ واداء شهدا احدهما على رجل انه كف عن نفسه  
 فلو ادعى انه ان لم يوافق به فضا فمعه ما عليه وهو الفاضل وادعى فاشهادة  
 بآية وثبت الكفان في فان شهد له شاهدان بالايقاف في ذلك اليوم  
 في برئ من الكفالة كما لو ثبت الا برأه في ذلك اليوم معانية وان اختلفا في المكان  
 فشهدا احدهما بالايقاف وادعى فضا فمعه ما عليه فاشهادة بالايقاف في ذلك اليوم  
 بالكفالة بالنفس لانهم لم يتفانها في الكفالة بالمال اختلاف اختلاف الشاهدان

اختلاف في الزمان  
 والمكان

اختلاف في  
 الوقف  
 والوصية

اختلاف في الوقف

اختلاف في الكفالة



في المال على هذا الوجه من قول الشهادة عند المدعي سواء ادعى الطالب او المدعى  
في اكثر المالين وان اختلف الشاهد في المال فشهد احد بهما بدراهم وشهد الاخر  
بدينار ايم لم يجر شهادتهما في شيء من ذلك ان ادعى الطالب احد الضعفين او ادعى  
الضعفين جميعا لانه ليس على كل مال الا شاهد واحد وان اختلفا في المال انما الف  
وراهم الا انها اختلفا فقال احد بهما قرض وقال الاخر قرض بدينار وادعى المدعي  
انه قرض بدينار وادعى المدعي انه قرض بدينار فانه لا يقبل في شيء من ذلك ان ادعى الطالب  
الذي شهد له بالقرض الا ان يقول بقبول كان له عليه القرض وراهم قرض  
بدينار الا انه اقر عين بدينار الشاهد الاخر انه قرض بدينار فانه اذا ادعى المدعي احد  
الضعفين وان ادعى الضعفين جميعا تقبل شهادتهما وتقبل له بالف وراهم  
لانه لم يثبت احد شاهد به لما ادعى البين والقرض فوجب قبول شهادتهما  
واذا اختلفا في شهادتهما فقبل له بالف لان السبب لم يثبت لما اختلفا في سبب  
وجود المال كما في كل واحد منهما يشهد بالف مطلق ولو كان الشاهد اقل من الضعفين  
بالمال من حيث المال لم يجر شهادتهما لانها لا يجر ان الى انفسهما منفعة فان الطالب  
او المدعي المال من الكفيل الشهود عليه استغفار البرادة به واذا كان له جدين  
على رجل بالف وراهم فانه اذا اقر كفيلا بدينار فانه يوافق به عند تعينه للمال فقبل  
الكفيل في شهادته الذي عليه المال فان كان الاب يدعي فانه لا تقبل شهادتهما لان  
لا يجرهما منفعة في شهادتهما من وجه من حيث ان المطالبة تكفي في المال سبب  
الكفالة معبرة من وجه من حيث ان ثبت الكفيل حتى الرجوع اذا ادعى الناس  
يتفاوتون في الابعاد والاساليب في المنفعة عند العكس والمكفر عند الجحد  
وان كان الشاهد ابن الكفيل فكذا الجواب ان كان الاب يدعي الكفالة  
لا تقبل شهادتهما مخطوطة حاتف في ١٥ من الكفالة واذا شهد شاهد  
على الكفالة معانة وشهد اخر على الكفيل الكفالة قبلت شهادتهما  
لان حصة الابنة والاقران في الكفالة واحدة واذا شهد شاهد على الكفالة  
بالف وراهم واختلفا في اللفظ فقال احد بهما كفل بها وقال الاخر ضمنها او قال  
احد بهما انه قال من ال او قال لا ضرة على فان شهادته جائزة لانها متفقة في المعنى  
وهو الكفالة من المال المبرور شاهد ايم شهد على رجل على خلق اربعة  
واحد على رجلين مكونة بنيت فلان والاخر يقول ما فيها الا ايم علم واشهد

ان المرأة

ان المرأة التي كانت له سوى ابنه فلات قد طلقها واخرجها من داره قبل جهزا  
التعليق قال غير الدين اذا شهد على الطلاق الا انه عين احدها المرأة او  
بأمرها ولم يعين الاخر الى حين في كفاه وليس بغير اداة واحدة يصح الشهادة  
بجواهر القضاوي في الشهادة **باب في كفاية الشهادة بدينار**  
اعلم ان المدعي على مطالب حق وموافقتها الشهادة هو ان يجد نوعا وكما  
وكيفه واما ما كانا وقعا واقعا لا ووصفا ومكافاة فانه اذا ادعى  
على اخر عشرة ودينار وشهد الشاهد بعشرة وراهم او ادعى عشرة الدراهم وشهد  
بشئين او ادعى عشرة نوبل او شهد بدينار او ادعى انه قرض وطلبه بدينار  
يا كونه وشهد بذلك يوم القطر بالبصرة او ادعى شئ زنة وانما بالف  
وشهد بان شفاقة عند ما ادعى عفا ما بالجاب الشرف من ملك فلان  
وشهد بالقرض من ادا اول ان ملك وشهد انه ملك وله او ادعى انه عليه دية  
الجارية الغلابة وشهد له لاداة بغيرها لم يكن الشهادة موافقة للغير واما  
المدعي فغيرين لفظها فليست بشرط الا ترى ان المدعي يقول ادعى على غير هذا  
والشاهد يقول ان شهد بذلك عناية في الشهادة رجل ادعى على اخر  
عشرة الاف وراهم وشهد الشهود ان المدعي عليه اقر للمدعي مبلغ عشرة الاف  
وراهم لا تقبل هذه الشهادة لان المدعي ادعى عشرة الاف وراهم والشهود  
وشهدوا بالمبلغ عشرة الاف وراهم ومبلغ عشرة الاف وراهم غير عشرة الاف  
وراهم لان مبلغ هذا القدر من الدراهم مال اخر سوى الدراهم مبلغ قيمتها هذه الدراهم  
فقد شهدوا على غير ما ادعى فلا تقبل جواهر القضاوي في ٣ من الشهادات  
ادعى على اخر عشرة وراهم والشهود وشهدوا ان له مبلغ عشرة وراهم فقبل  
وفي المحيد ولو ادعى عشرة الاف وراهم وشهدوا ان له مبلغ عشرة الاف وراهم  
لا تقبل لان مبلغ الشئ يترك ويراو به ما يبلغ قيمة ذلك خاتمة المقتبين من  
الشهادة ادعى دينا بسبب قرض او نحوه وشهد ادين مطلق قبل لا تقبل كما  
في عين او عاه بسبب وشهد بطلاق وقيل تقبل وهو الصحيح والفرق بين العين  
والدين ان العين يجهل الزيادة في الجدة وكل المطلق ان يستحق بزيادة والمكاف  
بسبب كذا في غير سبب كذا في الشهادة المطلق كذا في الدين لانه لا يجهل الزيادة  
فلا الذات فافترقا نور العين في ١١ فقامت فثبت ادعى ان مولاه

ادعى دينا بسبب  
وشهد المطلق

ادعى القرض  
بدينار







ان اخذته بحق لانه ملكي ببيع المدعي لانه يبيع الفخامة فدفعت البينة ولو باقيا بيده ورجعنا  
على ما ادعى فقبل بينة الاخذة ايضا لقصد فاما ان كان بيد المدعي فليكون ذلك اذ احققت  
والاخذة خارجة بينة اولي فورا العين في مسائل الدعوى **فصل** في بينة المدعي من اجل المدعى  
فصل ان شهودهم ادعوه فاقسم بطل بينة المدعي من اجل المدعى  
**فصل** في ما تـ وتـ بـ فاقام رجل البينة ان كان عبده فاعطته وان دلالة  
واقامت البينة البت ان كان حراً الاصل ذكر في الاصل ان البينة بينة البت  
فانما تـ في دعوى مثل الاحكام **فصل** في بينة المدعي بعد دفاتها انها  
كانت ابراهمة من العدا في حال صحته واقام بينة واقام الورثة بينة انها ابراهمة  
في مرض موته فبينة الصحة اولي وقيل بينة الوارث وفي التمه الصوري الخط  
لو ادرك الوارث ثم مات فقبل المقر له اقرب في الصحة وقالت الورثة في مرضه  
فانقول قول الورثة والبينة بينة المقر له وان لم يعم بينة واراد استحقاقهم له ذلك  
من شهادات البينة في باب البينين المتصادمين **فصل** في ما تـ وتـ  
مالا فادعى بعض الورثة عبنا من اعظام التركة ان المدعى وجهه من صحة  
ونفسه وبينة الورثة قالوا ان كان ذلك في المرض فان القول يكون قول المدعي  
المحب في المرض وان اقاموا البينة فالبينة بينة في يد المحبة في الصحة كذا ذكر في الجاهل  
الصغير وذكر النسخ في القضا في اداة ما تـ واختص الزوج وورثته في ما  
الذي كان عليه فادعى الزوج المخا وحجت من صحته وادعى الورثة ان المحبة  
كانت في مرض موته فاقال القول يكون قول الزوج لانه يكره استحقاق ورثة المرافة  
المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا  
يخالف رواية الجاهل الصغير والاعظام فلو كانت الزاوية من دعواه فاقام  
في اخر فصل فيما يتعلق بالكتاب **فصل** في اختلاف الطوع والكره فاقول  
قول المدعي الطوع وان اقام البينة بينة مدعي الاكراه اولي وبه يفتي كذا المولى مع  
الكتاب بينة المدعي في مسائل الاستحقاق من البيوع **فصل** في ما تـ وتـ  
البينة عن طوع والاخر من كره اختصوا فيه والصحيح ان القول قول من يدعي الطوع  
والبينة بينة من يدعي الكره وقال بعضهم بينة الطوع اولي من احكام البيوع  
المفسد من فاسد ما تـ في بيع بينات البيوع **فصل** في اختلاف البيوع والمشتري  
في الطوع والكره فاقول قول من يدعي الجوار والصحة ولو اقام البينة فالبينة بينة

بينة المدعي  
في المرض

شـ

اختلاف البينة  
في الطوع والكره

شـ

شـ

لما يدل

من جمل الكره وعلب القنولي **فصل** في بيع المكاتب **فصل** في ما تـ وتـ  
المشتري بينة ان باعته من هذا الشيء بياحه وان اقام البيوع ان باعته بغيره فبينة المدعي  
اولي **فصل** في الاكراه اولي **فصل** في المشتري بياحه وان اقام البيوع ان باعته بغيره فبينة المدعي  
وان اقام البينة فالبينة بينة مدعي الوفا او كره الا اذا ادعى احد البيوع او الصلح ولو طوع  
والاخر من كره فبينة مدعي الكره اولي **فصل** في البينين المتصادمين  
واذا ادعى احد البيوع من طوع والاخر من كره اختصوا فيه والصحيح ان القول قول من  
يدعي الطوع كره في الصحيح **فصل** في ما تـ وتـ وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقراء  
كان القول قول من يدعي الطوع والبينة بينة الاخر في الصحيح من الجواب وقال  
بعضهم بينة الطوع اولي **فصل** في احكام البيوع العاسد وفي المفسد اولي  
عليه الا اذا اقاموا بغيره على ذلك وبه يفتي المدعي عليه ان ذلك الا اذا كان  
باكره فبينة المدعي عليه اولي وان لم يدعوا او اقاموا على خلاف فبينة المدعي  
اولي **فصل** في شهادات البينين في ما تـ وتـ **فصل** في ما تـ وتـ  
الذي جوى بينة في الاركان بياحه وان اقام البيوع الوفا واقام ما جى البينة  
فقبل بينة الوفا لانه خلاف الظاهر في البياعات فان قيل البيوع الوفا  
بمنزلة الرهن في البيوع وجهه في المشايخ على ما قلتم في بيع هذا الكتاب وقيل  
غير الصحيح ان احد البيوع اذا ثبت الرهن وانبت الاخر البيوع فالبين اولي لانه قيل  
الملك فكان اكثر البيوع فبينة اولي فبينة اولي فبينة بعد ثبوت العقد فلا بد  
من اعتبار ظاهر الاحكام اولاد حرمين واحد منهما ظاهر والاخر خلاف الظاهر فكان  
فيه زيادة فكان اولي هكذا ذكره ما تـ في الكتاب الاخر في بيع الكتاب  
في ذلك اختلاف كثير **فصل** في ما تـ وتـ **فصل** في ما تـ وتـ  
مساواة على ما تـ وتـ في صحيح ما تـ وتـ في ذلك وقال المدعي عليه ما تـ  
صلى فاسد او اقام البينة او كان على العكس قال على المدعي نفسه بالفساد وهذا  
يخالف المذكور في الباب الثاني **فصل** في ما تـ وتـ في الباب الثالث  
جوازه القضا في ما تـ وتـ **فصل** في ما تـ وتـ في ما تـ وتـ  
ان مات وحده اداة واخوه من كان طلقا قبل الموت قال محمد بن الفضل  
شهادة الزوجية اولي وقال السعد شهادته اداة الطلاق اولي وقيل من كانت  
المراة او ورثتها يدعون غصبين فاقول قول الفضل والآ فعل قول السعد

القرن والكره

بيوع الوفا  
والبيات

بيوع الوفا  
والكره

شـ

بينة المدعي  
في الوفا

بينة المدعي  
في الصلح

بينة المدعي  
في المكاتب



وقيل ان المكره انما جاء اصطلاحاً بان قالوا لم يكن ابو نازر زوجها او ما كانت حتى زوجة  
 لا يبينها فلو لم يكن هذا فلو لم يكن لها او ان يكره انما جاء اصطلاحاً وانما المكره  
 ميراثها فقالوا ليس لها ميراث الزوجات او ليس لها ميراث الزوجية  
 او قالوا لم يكن حتى زوجة ثم عند الموت فهذا دفع له عواصها  
 من العداوة في ما كان في القينة او عتبت المهر والميراث على ورثة زوجها  
 فقالوا الورثة ان ابائهم هم ما على نفقته قبل موته بسنتين فقالوا في  
 دفعهم ان الزوج اقرضه من ماله في طلاق عليه فهذا دفع صحيح منها  
 من العداوة في ما كان في القينة **فصل في** العداوة او في ثورانها ان لا يزوج غيره في بقرته  
 المملوكة له حكمه وسلم اليه واراد ذواله الرجوع عليه باي وجه بالتمتع او بالانكاح باي وجه  
 بينة ان هذا الموضع من بقرته المملوكة له في بقرته وفيه بينة  
 البائع اول وبها دفع السائل **في شهادتها** القينة في البين المتفاد من  
 ادعى الكو او الملاك وادعى ربهما الا تكاف فانفصل المودع ولو برهنا  
 قبل قبيل بينة المودع ايضا وقبل قبيل بينة المالك لانها غنيت الضمان  
 من ضمانات جامع القصد لغيره فيما سجد في قبة المودع وما لا يجدي  
 قال محمد ان كان يدعي على صاحبه شيئا من الاستبراء مما يلزم فيه من واقام  
 البينة انه فعله يوم كذا في موضع كذا امكن ان لا يبين ان يكون في ذلك الموضع  
 الاخر في يوم واحد وليس ذلك باو كمنوف فالبينة بينة المدعي ولا تقبل  
 من المدعي عليه بينة قال في جملة ذلك رجل اقام البينة على اخراجه قتل اباه  
 عند ربيع الاول فاقام المدعي عليه البينة انهم لو اباه حيا بعد ذلك الوقت  
 وان كان حيا لا قد ضمه اليه درهم بعد ذلك الوقت انما ادعى عليه فاقام  
 رجل اخر البينة انه اقرض فلانا اباه اسرا الف درهم فاقام الاخر البينة ان اباه  
 مات قبل ذلك ان رجلا شهد ان فلانا طلق امرأته يوم النحر بالسراة  
 واقام فلان البينة ان كان في ذلك اليوم حيا باي وجه فالبينة في جميع ذلك بينة  
 البينة المدعي ولا ينفقت البينة المدعي عليه الا ان ياتي العامة ويشهدون  
 بذلك ويجدون او امكنوا فاقدموا بينة او منهم **في شهادتها** ما جاء به  
 في ١٧ نقلا من الخط **ولو اقام الابن عليه انه قتل اباه يوم النحر** واقام  
 الغافل انهم راوه حيا في ذلك اليوم يكون بطلان ما لو اقام انه قد ضح

منه التبع

منه المودع  
والكودع

القبيل في البين  
والفصل في بقرته

منه الفصل  
في الكيفية

امس

امس ووقع به امس في قبيل اول لانه اسبق من شهادتها فانما رعايته  
 في ١٨ **في شهادتها** رجلان شهدا على رجل انه وكل فلانا ببيع هذا الشيء  
 وشهدا اخران على التوكيل ببيعه وقتوا اولم يوقوا فالباع باطل الا ان يوق  
 بينة الباع وقتا بعد وقت الوكالة ولو ان الموكل اخرج الموكل من الوكالة  
 وهو حاضر يشهدها فهو شاهد يشهد بان عليه بالبيع وقد وقت بينة  
 القول وبينة التوكيل اولم يوقوا فالاخراج من الوكالة اولى في جميع ذلك بالبيع  
 باطل الا ان يبين وقت البيع قبل وقت الاخراج من الوكالة وكذا في  
 هذا في التوكيل بالطلاق والعنف وكيفية قياس الشهادة على البراءة والشهادة  
 على الدين فان الشهادة على الابراء اولى ما لم يوقها للدين وقتا بعد البراءة ولو شهد  
 شهودا على الطلاق فالتطلاق لازم على الزوج الا ان يوقوا الطلاق وقتا  
 قبل النكاح فلا يجوز الطلاق وكذا في الطلاق العنان هذا مثل الطلاق ما خلاصة  
 واحدة المتأخيت باقرار المشتري بعتان الاصل منها فبني وان كان قبل الشراء  
 من المحل المبرور **قال في الامل** دافع يد رجل با او بياض فذهب السيد  
 واقام بينة ان هذا الادار كانت في يد ابيه ووجهه شغفان ثم مات ابيه وترك  
 نفسه ميراثا له فالتفت قبيل هذا البينة لدار بين المدعي وبينه شغفان وان لم  
 يبقى لغيره بينة الابن الا ان يقيم القوم بينة ان اخاه وهو اب وهو اب هذا الامر  
 مات قبل موت الجدة ورثت الجدة السيد ثم ماتت الجدة وصار جرح الجدة  
 ميراثا له فهذا المستند على وجهين الاول ان لا يثبت في يد ابن الا ان يثبت في ميراثه ابيه  
 وفي هذا الوجه بينة ابن الاخ اولى الوجه الثاني ان كان في يد ابن الا ان يثبت في ميراثه ابيه  
 ابيه وبني في المسئلة على ما جاء في هذا الوجه ميراث الجدة كذا للعلم وميراث الاخ  
 كذا لابن الاخ فيجعل كانهما ما معا **في شهادتها** فانما رعايته في الفصل الثاني  
 نقلا من الخط **في** **ممن** عن زوجة وراخ وابنة مات ايضا فقال الاخ  
 مات اخر بعد موت ابته وقالت الزوجة بل مات اخوك قبل موت ابته  
 فانقول للمرأة **مع** والكل في هذا الجنس البينة الورثة من اختفت في تاريخ موت  
 الاقارب فالبينة بينة من يد عن زيادة الارث والقول قول من ينكر  
 من دعوى القينة في باب الدعوى والاختلاف في الموالات **ولو شهد**  
 على بقرته متصلة بالسيد المتفاد وشهدا اخران المتفاد الطريق فالحمد اوله لانه

شهادة على الوكالة

الطلاق البين  
في الميراث

البينة بينة في ميراث  
في بقاء الارث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



زبد و در تمام کبر سنک فرزند اولی و بدینیه انامت ایسه عمره  
 مکر او تو ز کور مقدار صحیح و سالم اولوب اسواقده مصالحی کور  
 بعد فوت اولی و بدینیه انامت ایسه تقبی اولی در **الجواب**  
 رجس اولی علی احواله ضرب بطن منه و مات بفرجه فقال المدعی علیه  
 فی الدعوی انها خرجت فی السوق بعد الضرب لایصح الدعوی اما لو اقام البینه  
 انما صحک بعد الضرب یصح ولو اقام البینه هذا علی الصحة والا فخر علی الموت  
 بالضرب فینه الصحة اولی من خلاصة الفتاوی **قوله** خلاف اولی در  
 اما اعتنا و خلاصه به و در سائر کتب و فی بدینیه تأیید ایدر **اول السعد و المرحوم**  
 صدرة و نور محمد و او غلک صحیح اولی قد تم حکم و فی احواله فوت اولی  
 حیوة ایست ایسه تقبی اولی در **الجواب** بیات صحته شاهد  
 و لیکن اولی در ضاربک اثر نیست زواله معلوم اولی و در مرض احواله  
 اولی و بیکه مفر و نافع اولی اما مدعی نیست اثبات ایندی ضربک اثر نر و الله  
 فوض اولی و فی احواله فوت اولی و بیکه مسمع اولی **اول السعد و المرحوم**  
 او اولی الجار و الجور مات بسبب احواله اولی ان مات من کتب  
 الجور و حیث یکم العقل قول اولی لان الجار و صاحب علیه لا صاحب  
 الشرط او اولی فی العلة الصلاحیه للحکم فكان العقل هو التمسک بالاصل  
 هناك منصرف فانی فی **الجواب** القیاس تسلی علی احواله و لدت  
 غلاما و مات من و الغلام فاولی زوجها تقدم موتها علی الغلام و اوی احواله  
 لا بد من ملک فی حکم اجاب العقل قول الزوج بینه و البینه علی الاخرة  
 او الزوج بیکه اتم بیکه و العقل قول الشک بینه و البینه علی المدعی قال  
 فی القضية مات من زوجة و اخی و ابنة مات ابنا فقال الاخ مات اخر  
 بعد موت ابنة و قال الزوجة بلی مات اخوک قبل موت ابنة فالقول  
 للمراة و الاصل فی هذا الجنس ان المورثة من اخلفت فی تاریخ موت الایات  
 فالبینه بینه و بدینیه زيادة الارش و القول قول من بیکه انتهى الی بیکه الزاد  
 و بالاولی انکار الارش بالکلیه و هذا المسئلة جعلت فیها رسالة نکاد  
 ان یکن مفردة فتا و ارجع الدین و لو اوی احد هما الشرا و الا فخر لجنه  
 او الصدقة او الرهن و کل ذلك من رجل واحد فالشرا و اولی بالاجماع هذا

اولی و بیکه اتم

اولی و بیکه اتم

اولی و بیکه اتم

او اولی الشراخ فانه علم بها اولی فتاوی **قوله** خلاصة الفتاوی فی ۱۳  
**باب الشهادة علی الشراة** **قوله** انما یقبل فی الشهادة اذا كانت احواله  
 مخدرة کدرة احواله علی شهادته و احواله المخدرة فی حقیقتها انما هی احواله  
 الحکام و کدرة کدرة بشرط ان لا یخالط الرجال و قال الصدق حاکم الدین  
 لا یقبل الشهادة علی الشراة فی الامیر و السلطان الا اذا کان فی البید  
 فی شهادت القیمة و کدرة القیمة نقلا من المخطوطات البیهة فی الشهادة اذا  
 كانت احواله مخدرة کدرة شهادته علی شهادته و احواله المخدرة فی حقیقتها  
 انما هی احواله الحکام و کدرة کدرة بشرط ان لا یخالط الرجال  
 من ذریع الفتاوی فی الشهادة علی الشراة قد ربه **قوله** شهادته علی شهادته  
 احواله فایست شهادته و لا یقبل فی شهادته احواله اخرى مع رجل اخر علی ذلك  
 قاصحانه قال یقبل فیها لا یقبل بالشیعة فلا یقبل فیها بیدر فی الشهادت  
 کما کدرة و القیاس علی احواله فقیل انما یقبل فیها بیدر فی الشهادت  
 انما یقبل فیها بیدر فیها بیدر فیها بیدر فیها بیدر فیها بیدر فیها بیدر  
 و ما فی البیوت من ان الشاهدین لو شهدا علی شهادته شاهدین ان فانی یصلح  
 کدرة فانی قد فقیل فی شهادته فلا یقبل فی شهادته و نقض علی قولنا لا یقبل فی شهادته  
 فانه الشاهد و فی فعل القیاس و ما یقبل فی شهادته و احواله الشهادته باحد  
 الشهادته بدقیق سببها بالوجوب لخاصة ان لا یقبل فی شهادته  
 و یقبل فی شهادته کدرة فانی فی شهادته و یقبل فی شهادته  
 و کدرة شهادته علی شهادته و کدرة شهادته علی شهادته و کدرة شهادته  
 علی شهادته و کدرة شهادته علی شهادته و کدرة شهادته علی شهادته  
 غیره یصح بزار فی الشهادة علی الشهادة و شهادته الفروع بحسب  
 ان یقبل فی شهادته و احواله و اسم ایهم و حدیث من شهادته و خلاصة  
 فی الشهادة علی الشهادة و کدرة شهادته علی شهادته و احواله و کدرة شهادته  
 الاصل و الفروع بالعدالة فقیل شهادته و ان یقبل فی شهادته بالعدالة و لم یقبل  
 الفروع بیکه الفروع و ان یقبل فی شهادته بالعدالة و یقبل فی شهادته  
 ان الفروع بیکه الفروع و ان یقبل فی شهادته بالعدالة و یقبل فی شهادته  
 عدالة الاصل بینه و انما فی ظاهر الایة و غیره ان لا یقبل فی شهادته بالعدالة الاصل



يتعدى الفروع والصحيح ظاهر الرواية وان قال الفرع ان القاضى لا يجزى لا يقبل  
 القاضى شهادتهما فان قال المدعى ان انكسب بمرجعه لهما او يقول سل انت  
 عنهما غيرهما على قول محمد لا يلتفت اليهما ولا يقبل شهادتهما وتما وتما على قول يوسف  
 او قال الفرع ان لا يجزى كذا فان القاضى يثب على غيرهما الاصول ولو قال  
 الفرع ان لا يقبل الاصل بعدل ام لا قال الشيخ الامام ابو الحسن على السعد  
 هذا وقول الفرع لا يجزى كذا سواء وقال شمس المالك المكون الى اذا قال لا يقبل  
 بعدل ام لا بد والقاضى شهادتهما وبطلان الاصول غيرهما وهذا الصحيح لا يشاهد  
 الاصل بنى مسند راو لو قال الفرع للقاضى انها انتم في الشهادة لا يقبل القاضى  
 شهادة الفرع على شهادته من شهادته فانها انتم في الشهادة على الزيادة  
 ولا يقبل شهادة كافر على شهادة مسلمين وعلى العكس يقبل من شهادة  
 الجور الرابع كافر ان شهد على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل شهادتهما  
 وكذا لو شهد على قضا القاضى كافر على كافر فانما يثبت على هذا القول  
 ان شهد بمسألة وطلب الشهادة ومنع من الخروج فله ان يشهد على شهادته  
 وقال في الزيادة ان كان في سجن القاضى لا يخرج عدالة كونه في سجن  
 ثم يعيده القاضى الى السجن وعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضا كذا  
 بانه يجب على الدعوى في الجور والى السجن لسان الحكم في الوكالة  
 لو كان الشاهد في الجور فاما ان يثب على شهادته فيجب ان يكون وقال  
 القاضى الامام ان كان في جسر هذا القاضى لا ضرورة لان القاضى يخرج في الشهد  
 ثم يعيده الى الجور بجمع القضا ورش الوكالة ولاية التدكيل  
**باب الرجوع عن الشهادة** ولما كانا انكسبا للشهادة وعليه يقض المصدق  
 المال في القضي عليه ولا يثبت بغيره بانه عليه القضي كما في الخلاصة والزيادة  
 وخزانة الخطين والى الخلاصة انه قول المحقق الاخر وهو قولهما انتهى وقد عرفت في القدر  
 سماعا في الحديث بما اذا قضى المدعى المال وقد علمت ما هو العمل عليه في  
 المذهب من الغفران الرجوع عن الشهادة قال في الاصل او على رجل  
 على رجل ان انكسب والاب محمد وعواد واقام الدين البينة انه ابنه وفتحه في القدر  
 به كذا وثبتا سببه ثم رجعا فاقام لا يثبتون شيئا لابي وفيه من غير اخر  
 زاحم لم يطل النسب ولم يثبت الشاهدان ثم سدا رجعا اصل مبيعة الاب

من الرجوع

رجع شاهد  
النسب

الرجوع

او بعد وفاته وكذا لك لا يثبتون لسان الورثة ما ورثة الابن المشهود له  
 من الشهادته فانه في فصل الرجوع عن الشهادة في النسب وفي نواو عيسى  
 ابن ابيان رجل باسب وركب بنوا وقال اب ناطق القاضى البت النصف  
 والفرع النصف ثم جاء رجل وادعى انه اخ الميت لابي وام واشهد له شاهدان  
 انه اخو لابي وام وشهدا فانه اخو لام ونفى القاضى له بنصف الميراث ثم  
 رجع الذي شهد انه اخو لابي وامه قال عليه شيئا نصف ما صار له الميراث  
 وانه رجع الذي شهد انه اخ لابي فعليه شيئا من الميراث الميراث وانه كان  
 لرجل على رجل دين وشهد انه وجبه له او تصدق به عليه او ابراه ثم رجعا بعد  
 القضاء ضمنوا له شهادته اجملة سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الحلول او بعد ضمنوا  
 المال لطلب ورجعا على المطلوب الى اجل فان تولى ما على المطلوب بعد  
 منقضاء لم يرجع على الطالب ككافة الحوالة من الخلاصة في كتاب الرجوع  
 عن الشهادة وكذا لو ادعى رجل على رجل الف درهم فاقام عليه بها شاهدان  
 واقام المشهود عليه الف شاهدان ان يبراه منها او شهد انه ابراه  
 من كل قليل وكثير يدعي عليه فعدوا او اجتمعت البينة على القاضى فانه ينبغي له  
 ان لا يسمع من الشهود الذي شهدوا بالمال لان حلفتا بشهادة البراءة والبراءة  
 مسقطا مفرقة لازمة فان اخذ القاضى بشهادة شهود البراءة فقص بها ثم رجعا  
 فانه القاضى يكلف المشهود له بالالف البينة ثابتة ولا يلتفت الى ما يثبت لانه لم يثبت  
 بشهادتهم على اصل المال والشهادة التي لم تقبل بها القضاء لا تكون موجبة شيئا  
 فلا بد من اعادة ما وقع اعادة البينة فخصه في ذلك شهود البراءة الذين رجعا  
 لانه بدع عليهم القضاة فتم خصماؤه في ذلك فان شهد الشهود بالالف  
 انما على المدعى في الاصل فقص بها على شهود البراءة لتحقيق انهم ذلك المال  
 بشهادتهم عليه بالبراءة فثبتا ولا يرجع على احد من الطرفين في بيع اخر  
 من الرجوع عن الشهادة وفي ما لا يبراه التاجيل في المحيط بشهادة ابراه  
 عن الدين او اجملة سنة او اوقافا وقص به ثم رجعا ضمنوا له شهادته اجملة  
 سنة نقضت ما ثم رجعا قبل الحلول او بعد ضمنوا رجعا على المطلوب  
 ان اجملا وبراه الشاهدان يقض الطالب الدين بعد مضي الاصل ثم المطلوب  
 فان ضمنوا رجع به على المطلوب الى اجل من شهادة الجور يقض القضا

حشر

رجع شاهد  
الابرا

رجع شاهد  
التاجيل

رجع شاهد  
الابرا



يفهم بالرجوع عن الشهادة حتى يشهد على رجل بالاداء ثم رجعا بعد الحكم فمما قبل  
 او انما على المالك ملكه **فصل في القصاص** وتختار اذا شهد الزمان  
 على رجل بسيرة الف درهم بعينه فقطعت يده ثم رجعا فمما دية مع في مالها  
 وضمت الا ان لا يملكها على اليد والمال الا ان الخاف اليد بطرف الشيب  
 فلا يوجب القصاص ويوجب الدية في مالها لا يما قبل رجوعها فلا يوجب  
 على العاقلة **جواب القصاص في الشهادات** فان شهد الفضل العمد ونقض الخبر  
 بالقصاص فقبل الولي ثم جاء المشهد بقتل القاص على واحد منهم ولكن دية  
 القاتل بالخيار ان شاء اضمنه الولي وان شاء لا يضمنه الا احدى فان ضمنوا  
 الولي في قول القاص وعنه اليه يوسف **الحكم** رجوعه ولو كانت الشهادة  
 في الخطا وفي العمد على اقرار القاتل والمسلح بها فلا ضمان على المشهد ووقى  
 القصاص والعيان ولو كانت الشهادة بالافراق بالفضل فقبل الولي فالضمان على  
 الولي خاصة وكذا الشهادة على الشهادة في الخطا **وكذلك لو شهدوا**  
 على شهادة شاهدين على قتل الخطا ونقض القاص بالدية على العاقلة واتي المسند  
 كالحال بالضمان على الفروع اذ الم يثبت كذبها ولكن يرد المولى الدية على العاقلة  
 فانما قاتل في العاشر **ولي الجمع** رجلا ثم شهد على رجل انه قتل ولي هذا  
 الرجل خطأ فنقض القاص بالدية على العاقلة في ثلث سنين ونقضها الولي ثم  
 جاء المشهد بقتلها كان العاقلة بالخيار ان شاء اضمنه الولي وان شاء لا  
 يضمنه الا احدى فان ضمنوا الولي لا يرجع احد والى ضمنه الا احدى من رجعا  
 بما ضمن على الولي **قوله المجلد** **كتاب الدعوى** **ولي** دعوى قتلى  
 فاضحان ولو ادعى على عبد كره عليه مالا بالاسم هناك قال القصة ابو جعفر  
 ليس ان يذهب بالبدن الى باب القاص بغير اذن المولى لما فيه من شغل  
 البعد عن قومة المولى في كتاب الساعة لكن لو وجدته في مجلس القاص كان  
 له ان يخلص **الحكم** **القصاص في الدعوى** **يجب** ان يكون لفظ الدعوى  
 في الدعية ان له عنه كذا قيمة كذا فاقتره ليحفره لانه على انه ملك لو كان  
 شكرا ولو مقررا بالتحلية في ارفع ولا يقول فاعره بالرد او اذ الواجب في  
 الودائع التحلية بالرد **جامع** **فصل في** **ولو ذكر في دعوى الارض**  
 انها مائة حسن كمال يذرون حد وحقا واصاب واخطا في البذر اختلف

جميع الشهود

بجمعنا اليه  
عنه الشهاده

شهد الفضل بن  
ثم جاء عبا

مکتبہ اسلامیہ  
الکفریہ

آزاد علی شاہ  
محمد

الحمد لله

وہو العرفاء  
چند کافرا

المختصة وكونها اولى واراد ذكر ان فيها كذا مبينا فاذا هو انقص فقلنا **قوله على الخ**  
**قوله** وروية انسان المودع ان كما صدر في غير النجفة من البرزخية في قوله  
**وان كان لا عد لها على الجانب المتنازع فيه** فمذوع ولا خلاف اتصال هذا الجانب من جانب  
واحد عندنا **قوله** المذوع اولى والمراد بهذا الاتصال مدخلية بعض اتصالين  
هذا في بعض النكاحات من احد جانبي الجانب المتنازع فيه لان من الجانبين وذكر  
الطحاوي ان صاحب هذا الاتصال اولى بالجانب المتنازع فيه وبه قد ينقض المتنازع  
وان كان لا عد له فحين على الجانب المتنازع فيه فمذوع ولا خلاف اتصال جميع هذا الجانب  
فصاحب اتصال الجميع اولى بالجانب المتنازع فيه ولا بد من صاحب المذوع  
برفع المذوع كما قلنا في السرة **قوله** دعوى في ضيقه في دعوى الجانب والطلب  
اولى جليها ان الدار التي به كمال فيرجع على احد بها فلو كان الدار بيد احد اجماعا  
يكن الحكم عليه على الغائب اذا اعد الورثة ينصب فصاره البقية ولو لم يكن  
هذا فصار على الغائب بل يكون قضايا بما في يد الحاضر ولو بيد اجماعا او بيد احد اجماعا  
بشرط لا يكون الحكم على احد بها حكما على الآخر **قوله** فصولين في علم **قوله** في دعوى  
الوقف بيان ان الوقف على الصحيح من وقف مع القطار **قوله** قبول  
اولى انه وقف على كذا ولم يذكر الوقف قبل سماع وقيل لا ما لم يذكر الوقف  
عند احد **قوله** اذا وقف عند صاحب اصل المكاتب على مكاتب الواقف  
فلا بد من ذكره لئلا يكون انما بالقبول **قوله** فصولين في ١٣ **قوله** اذا قامت  
البينة على وجه الصحيح لم يلج الصغير لا يكلف العادة البينة على الصغير **قوله** انما  
عائنه ٢٢ **قوله** الدعوى **قوله** يمكن علو دين على الميت **قوله** علو فداء الزكاة لا بد  
من بيان الزكاة مع لو كان عقارا لا بد من بيان عدوهم وان ادعى اقرار الورثة  
بالعدو لا يكفي الى بيان الزكاة والاصح انه تقبل بلا بيان الزكاة وعليه التقدير  
بما ذكره في دعوى الدين في الزكاة **قوله** واعلم بان ينظر في دعوى ثمة العلم ودعوى  
العموم **قوله** النسبة الى ان يقع الاتفاق الى الجدة على **قوله** ظهوره في المحاصر  
والسجلات **قوله** في حصة ثبات العصبية **قوله** طلب ابيه فاولى انه علم  
الميت **قوله** ينظر في صحة ان يدين انه لا بد له ولا بد له ولا بد له ولا بد له ولا بد له  
وبه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت ابيه  
لا بد ان يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فلو شهدوا به او شهدوا بغيره

قدوم الخليفة

شماره

تقوى العباد  
على الله تعالى

وكانت

لا تعادوا البذل  
على تصغير نفق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

وَقَوْلُهُ  
وَالْجَمْعُ

تغیر







ابراهيم المستاجر الذي جرد من كل الملاك في ارضه  
 التاجر الغلة وادخل الغلة قبل بيعه والاشبه ان لا يبيع ولو دفع الاجر الغلة ثم  
 ابراهيم المستاجر من الدعاوى لا يبيع دعواه فهذا اذا وجد الاجر ان يكون المزارع  
 المستاجر وان مرقا المستاجر يورث بالبيع وكذا اذا ابراهيم واحد الورثة الباقين  
 ثم ادعى ولو اقر وبالشركة يورث بالبيع من اجارة البرادينية ما  
 وعلى هذا اذا ابراهيم واحد الورثة الباقين ثم ادعى الشركة وتجد باقية الورثة الشركة  
 لا يبيع دعواه ولو اقر وبالشركة يورث بالبيع من اجارة البرادينية ما  
 البرهانية في المتوفيات **كتاب ابراهيم** ابراهيم ابراهيم احد الورثة من الذين صح  
 في عقد نفقة نفقة في احكام الدين وفي النفقة اقرانه لا يملك  
 في يد فلانة ثم ادعى على فلانة نفقة عبده هذا لا يبيع الا ان يبرهن ان نفقة  
 منه بعد المأثور بزمانه في الفصل الاول في نوع اقر في النوع او قال  
 انما برئ من هذا العبد او من هذا الدار ثم ادعى انما يبرهن ان نفقة  
 لان البرادة من الزوجين براءة من نفقة ومن كل حق يورثه الا ان يبرهن  
 حقا ما وثاقا بعد البرادة وما يقال ان البرادة من العبد لا يبيع معناه ان لو ابراهيم  
 مدين مملوك لا يبطل ملكه فاعده في اوابل الدخول وذكر القاض  
 اتفقت الروايات على ان للدخول لا يورث لادعوى له قبل فلانة او لا فصوله  
 قبل فلانة يبيع ولا يبيع دعواه الثاني من عاودت بعد ابراهيم من دعوى  
 البرادينية في الاول في نوع اقر في النوع **الابواب العاشر** في نفقة فاسد لا يمنع  
 الدخول في نفقة وهو البرادينية من دعوى الاستبراء قال الامام في الدين محمد  
 المفتح بسبب ما سئل عن ادعى على اقره دعوى فقال انما يبرهن دعوى بره فاسد  
 او قال رهاكم دم لا يبطل حقه بهذا الا ان لا يورث لان هذا الاصل عبارة عن مجرد دعوى  
 بغير ابراهيم دعوى كذا هم كرون وبالا وادعى على الدخول لا يبطل الحق وقد روت  
 المسئلة في الباب الثاني من هذا الكتاب **جواهر القواعد** في ٦  
 من الدخول راجل على اقره دعوى متوقفة من نفقة وعين دعوى من الدخول  
 وقال انما يبرهن بره فاسد او قال رهاكم دم او قال ابراهيم دعوى من دل كروم  
 فنهذه الا لفاظ ليس يبرهن ابراهيم اذ ان المأثور ابراهيم وولت المال عرانه ابراهيم  
 الا ابراهيم بان يطلب منه ابراهيم فاجابهم بذلك بل هو ابراهيم او الا كان القول

ابراهيم الورثة  
 الباقين ثم  
 ادعى

ابراهيم الورثة

اقرانه لا يملك

الدخول لا يبرهن

شرح

قوله انما يبراهيم ابراهيم جواهر القواعد في ٦ من الدخول **كتاب ابراهيم**  
 ادعى على شخص بركة او فري او دينة او عارية او يقضي مال بطريق الوكالة فاسد  
 ثم اعترف وادعى الدخول بغير قوله اجاب اذا جردت هذه العشرة  
 ثم ادعى الدخول بغير البرادينية لان ما جرد خرج ان يكون ابراهيم فاسد ابراهيم  
 المأثور من الدخول فانه تجد المأثور اصله ثم اقام البينة على الدخول ولا يقبل وان  
 انكر الدخول بغير قوله قبل في الدخول **كتاب ابراهيم** اجاب ان البرادينية ان ابراهيم  
 العام انما يبيع اذ لم يبرهن ان العبد للدخول فان اقر بعبده بان العبد للدخول  
 ولا يبرهن ابراهيم من نفقة الاستبراء **كتاب ابراهيم** ادعى عليه ان عبده  
 او على نفقة المال وعبده الورثة ثم ادعى كل المال حكم الورثة ويجوز ان يبرهن  
 الورثة فقال ان كنت من اشرافنا فاعطوني نفقة المال حكم الوصية التي  
 صدقت في نفقة السمع وهذه العشرة لا يكون ثباتها في نفقة السمع بعد دعوى الورثة  
 من النفقة الدخول ادعى على زيد مالا ولم يثبت ثم ادعى على اقره لم يبيع كذا  
 في النفقة من الدخول في الدخول **كتاب ابراهيم** ثم اعلم ان سئل فاسد ابراهيم الدخول  
 لان الحق له ان يبرهن ولا يبرهن ما ينفقه في القضاوى من صحة الدخول من دفع النفقة  
 ومن سمعه كذا في البرادينية والحق انه والفرق بينهما ظاهر فانه في الاول انما يدعى  
 ان كان كذا في عليه بعبده ولا يبرهن على نفسه بالبرادينية في الثاني انما يدعى عليه  
 انه يبرهن في كذا بغير حق ولا يبرهن بغير النفقة فافهم من الجوف او بل الدخول  
 في دعوى البيع بغيره لا حاجة اليه في المأثور كذا لا حاجة في دعوى السعاية اليه  
 تعيين الدعوى وقيل لا بد من تعيين الدعوى والاول اخرج **كتاب ابراهيم** في ابراهيم  
 راجل اقام بينة ان له حقا فلانة الغائب على هذا الغيب درهم وفيه الغيب  
 على هذا الغيب درهم وفيه الغيب بشف الحق ثم قدم الغائب ليس له  
 اذ ياخذ من الغيب شيئا الا ان يقيمة البينة وله ان ياخذ من بركة نصف ما اخذ  
 باقراره بالشركة من العاودين في ٤ **كتاب ابراهيم** ان الدخول اذا كان مشتركا  
 بين الشركين لا يبرهن الا رتب بل بكمية او من فاسد الشركين لا يقضي حقا  
 في الاخرى انما يبرهن وان كانت مشتركة بالكمية الا رتب يقضي حقا في ذلك  
 يورث بشفقة فاسد على كل حال وقال محمد ما قاله ابو حنيفة قياس  
 وما قاله ابو يوسف استحقان ونحوه فاسد استحقان كلان يورث كذا وكذا

انكر الدخول  
 وعينه حقا

القضاة لا يبرهن

ادعى الدخول  
 الدخول  
 ويجوز ان يبرهن

سئل

وقد روت  
 المسئلة

ادعى ان له  
 الغائب

الدخول







نقل في التنازع فانه في بيع التقدمة انه يمنع الدعوى بغير  
 البيع وانه اذا صدر الشهود وقبل القضاة البيع وقال بعض الناس لا تقبل  
 البينة ولكن لا تأخذ به وفي العادة ان تأخذ ببيع البينة وتقبض وقبل لا تقبل المال  
 اصح انتهى وفي الكفاية والبرائة تقبل البينة وان لم يصح الدعوى وهو المختار وكذا  
 لو ادعى البيع انها وقف على مسجد او برهنه بقبول ويقض البيع وانه لا تأخذ به  
 لا يكون البيع شافها والاول اصح انتهى وفي الفصل العاوية وقبل من لم يكن  
 الجواب عن الفصل انه كان الوقت على قوم باطنهم لا تقبل البينة بدون  
 الدعوى فخذ الحكم وان كان على الفقهاء او على المسند منه بما تقبل عند اتفقه  
 لا تقبل وهو المختار انتهى قلت وصوب الزمعي عدم قبول البينة قال روى  
 الاصول لانه باقاة البينة ان الضعة وقف عليه بغير مسدا البيع وقضاة  
 فلا يمنع منها فصح انتهى في القبول في البرائة وكثير من كتب الفوائد وفي الجوهري  
 والرازي والرياض عقارهم برهنه انه وقف لا تقبل لان خبره والوقف لا يثبت على  
 الملك بكتاب الا حياقي ولو برهنه انه وقف لحكم بزمه قبل والده  
 اعلم ومثله في فتح القدير هو تفصيل من يثبت ان يقول عليه بيع العقار  
في مساهلة وكذا المدعيون بعد قضاء الدين لا يبرهنه على ابرار المدعيين  
 والمختلف بعد الادلة الخ لور حنفت على طلاق الزوج قبل الخلع تقبل وفي  
 الجاه في الفصل فساد الحال من دعوى البرائة في اخر فصل التنازع

في البيع  
 في العادة  
 في التنازع  
 في الفصل  
 في الجاه

وبعينه ولم يقدر الا ما لم تقوم به من كنهه ما به من توفيقه الى راي الحاكم اليه ان  
 يقض بطلانه ان لو كان له وارث ظهر وعنده ما يقدر ببعينه وعنه التنازع  
 التقدير ببعينه هذا اذا قال وارث له غيره اما اذا قال له وارث اخر فكل الام  
 ان مات او لا لا يبرهن اليه لا قبيل ولا كثر في برهنه انه لا وارث له غيره وان  
 تقوم ومضى زمانه وبسبب ان يكون بمن يرث على حال كالا ب او من  
 يرث كمال دون حال كالا لا لا يبرهن وبسبب الابن وفي التهمة في بده على الغائب  
 جاز على ادعى انه ابن الغائب ومات وصدة فله وليد يقوم الحاكم فيه ان يجرى  
 زمانه لو كان له وارث يظهر وقد روي الطحاوي حرسه سواد قال له وارث غيره  
 او لا وقبل ما قدره الطحاوي قد رويها من دعوى البرائة في العاشر  
 خلاف القاضي نعم الميث بان الدين واجب لك على الميت وما ابرأته  
 منه ولو كان تابا باقرا لم يقض في فرض مائة كذا في التنازع فانه في كتاب الحيل  
 في قضاء الاشياء برهنه ان له على الميت بكتاب على انه ما استوفاه  
 ولا شيئا منه وان لم تنفع الورثة الاستيفاء وفي الفوائد وان له الورثة الخفيف  
 لانه حق الميت في البرائة في دعوى الدين مستعمل الاحكام في الدعوى  
 وكذا كلام المؤلف مع وجود البرهانة فثبت الا في سائل الاول كيف مدع  
 الدين على الميت او ابرهنه فانه يكلف كما وضعناه وفي الكفاية ولا يبرهن  
 دعوى الدين على من يثبت في كل موضع بدعي ففاته التركة وابينه بالبينة فانه يكلف من  
 في ضمنه انه ما استوفاه حقه وهو يثبت حقوق المدعى على يكلف بغير المدعى كذا في  
 الولد البتة ولم ار حكمه ادعى انه دفع للميت وبنه وبرهنه على يكلف ويثبت  
 ان يكلف احسبا بانه وهو الحق السابق وان ادعى نكاح اداة ذات  
 زوج بشرط حفرة الزوج الظاهر لسمع الدعوى والبينة من العادة ليس  
 الدعوى اذا ادعى عقارا للفقير فقال ذو اليد باعها منه وهي القاضية له قبلك بيمين  
 المتشكك في قضاء الدين فقال المدعي نعم ولكن وقع البيع باطلا لانه باع بغير  
 فاحش او تركت الميت منقول لا يبرهن بالدين فلم يبرهن بيع العقار كذا جاز اليه وانما يثبت  
 شمع من دعوى القسبة في الدعوى فيما اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الاجراء  
 لا شمع فيه فيما يثبت دعوى الدعوى وذكر في العدة اذا اقام البينة ان  
 المشر في انما يثبت او شهود وكذا في ادليس على شئ صح الدعوى كذا قال انما اقيم البينة

عدة التنازع

تختلف في البينة

لا تكفي في الدعوى

اقام البينة بيمينه  
فقار الصغير

انما يثبت الدعوى









او سيرة او من قبله في حفرة المالك وفي اليد الا اذا اذن الشرا من قبل الاجابة  
 فاما كذا بعد بكونه حفرة المالك ان كان البذر او كان الذرع ثابته  
 والا لا وفي دهر النصب عليه لا يشترط حفرة المالك **في الجوف الدهر**  
 وفي البيت اذا وقع ما في يده من زكاة البيت الى ولد الميت واشهد الولد على نفسه  
 انه قبض زكاة والده ولم يقبض من زكاة والده قبيل ولا كثر الا قد استوفاه ثم اولى في يد  
 الوصي شيئا وقال هذا من زكاة والدي واقام الميت قبضت بيته وكذا لو اقر  
 الوارث انه قبض جميع ما على الناس من زكاة والده ثم اولى على رجل وشيئا والده ببيع  
 وعواه **في اقرار قاضيها** **يوم الموت** لا يدخل تحت القضاء ولو اولى رجل  
 ان اباه ما شئ يوم كذا وقبضه برقم او شئ او اذنت على هذا الميت ان كان تزوجها  
 بعد ذلك النسخ ببيع وقبضه بالفاجر ويوم القتل يدخل تحت القضاء ولو اقر  
 اخوان قتل اباه يوم كذا وقبضه برقم او شئ او اذنت بعد هذا النسخ ببيع ان اباه  
 تزوجها بالبيع **في القادسية ١٤** **يوم الموت** لا يدخل تحت القضاء حتى  
 برهن الدارث على موت مورثه في يوم ثم برهن الماراة على انه مورثه  
 كان كذا بعد ذلك اليوم يقبض لها بالفاجر ويوم القتل يدخل تحت القضاء حتى  
 لو برهن الدارث على انه قتل يوم كذا برهن الماراة على ان المقتول هذا  
 كذا بعد ذلك اليوم لا يقبل على هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن  
 الدارث انه قتل مورثه يوم كذا برهن الماراة على ان مورثه كان ميتا  
 قبل هذا زمان ولا يبيع ولو برهن انه قتل مورثه في يوم كذا برهن الماراة على ان مقتله  
 فلان قبل هذا اليوم برهان يكونه وفعاله خوله تحت القضاء **في دهر**  
**البرارية ١٥** وفي الذميرة ادعى قبة جارية مسئلة فقام المولى عليه بيته ان  
 الجارية حية فانه رايا في بلد كذا الا يكون وضعا ولو جاز بالجارية حية كان وضعا  
 عما يدعى **١٦** ولو ابرأ المستاجر الاجر من جميع الدعاوى ثم اوردت الذرع  
 ورضع الاجر الغلة فجاء المستاجر ببيع الغلة لنفسه وفاحم الاجر قبل بيته ان يبيع  
 وعواه وقبل بالبيع وهو الكسبه ولو كان الاجر ببيع الغلة اذ لا ثم انه المستاجر  
 ابراه من الخصومات ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا يبيع وعواه وهذا اذا  
 تجد الاجر ان يكون النسخ من رده فان كان مقرا ان النسخ للمستاجر يوم بالبيع باليه  
 وكذا لو ابرأ الدارث الباقين ثم ادعى الزكاة لا يبيع ولو اقر بالزكاة بعد وفاء

اجور الميراث  
 يوم الموت  
 لا يدخل

في الجوف الدهر  
 الاجر

بالبيع

بالبيع اليه **في اجارة المملوك** وكل هذا اذا ابرأ الدارث الباقين ثم ادعى  
 الزكاة وتجوز الدارث الزكاة لا يبيع وعواه ولو اقر بالزكاة بعد وفاء  
 من اجارة المملوك **في اجارة الميراث** **١٧** ولو ابرأ الدارث الباقين ثم ادعى  
 قصدين في الحكم الدين **١٨** ولو ابرأ المستاجر الاجر من كل الدعاوى ثم اوردت الذرع  
 فجاء المستاجر ببيع ما وقع الاجر الغلة وادعى الغلة قبل ان يبيع والكسبه ولو رضع  
 الاجر الغلة ثم ابراه المستاجر من الدعاوى لا يبيع وعواه وهذا اذا تجد الاجر ان يكون  
 النسخ للمستاجر وان مقرا انه المستاجر يوم بالبيع وكذا اذا ابرأ الدارث الباقين  
 الباقين ثم ادعى ولو اقر بالزكاة بعد وفاء **في اجارات البرارية ١٩**  
 او في البيت وصحة وبنائها على خلاف حال صوته وان لم يصبه لا يملك  
 لما هو من عدم الفائدة ويبيع الدين الى الوصي فان قبضت فيه فائدة وصح قصر  
 يده فليس اريد بالفائدة ان يكون موكولا موكلا وليس كذلك ولكنه لا يملك  
 من الممانعة لتحقيق الفائدة في المصلحة فلم يملك هذا القدر في جوار المصلحة  
 قصدين في الاحكامات **٢٠** **في المشتري** ان يبيع على رجل بعد الاصحاف منه  
 بطريق قري من البيع فليس ان يبيع عنه وان الاستحقاق كان باطلا والمشتري  
 غائب فمعه ماله وهو اختيار من المالك قبل لان الرجوع بالتمسك هو كخص  
 فان كفى بخصومه واختار من المظنونة والطايار وهو قسري في الاصل  
 وهو الاظهر والكسبه بغير القبول بلا حضور المشتري **في دهر الزكاة**  
 وفي اشترى شيئا بالخيار فادعاه اخو بيشترط خصمه بالبيع والمشتري باطلا  
 لا يكون فلهما المشتري واذا استحق البيع بالملك المطلق وقبض به فبرهن البائع  
 على التنازع وبرهن على المشتري في عينة المشتري ليدفع عنه الرجوع بالتمسك  
 اختلف المشايخ والاصح انه لا يشترط معرفة وشمهم من قال المختار اشترطها  
 وانفق السرخس بالادل وهو الاظهر والكسبه وقد صرح فيه ان المشتري يكون  
 خصما للمشتري كما ذكره فقط وهو خلاف ما ذكره **في المشتري ليس**  
 بخصم للمشتري والمشتري في اجارة اهل بيته من المالك قبل القبض  
 بلا حفرة البائع اجاب **٢١** وكثير من مشايخ سيرة انه يشترط حفرة البائع  
 وقبل لا يشترط فلهذا اختلاف المشايخ وفي دهر الميراث يشترط حفرة  
 الراعي والحرثين وفاقا كذا **٢٢** وباتت بعده او لم يمتا على من سيرة انه اشتراه

اجور الميراث

في الجوف الدهر  
 الاجر

في الجوف الدهر  
 قصده

المشتري المشتري  
 صا

في دهر الميراث  
 يشترط حفرة الراعي  
 والحرثين







في انفس الغضا لا يكون على خلاف الا في الغضا بالكونية واليسب والاعلا والحق ولكن  
 في النكاح شرط هو ان لا يكونا من ارض الحكم لم يمتدحها اخرها راجح اسبق بان  
 يقتضيه لا يبطل الغضا الاول فرد عور الرجح وفي الصغرى من وعد النكاح  
 في كتاب الدعوى اذا قضى القاضي لانهما نكاح ارادة او يثبت بولا  
 عندهم ثم اوعاد الا فلا يمتنع في احوالها باب الرابع والمائة من ادب القاضي  
 انتهى من الجرح في الاحتجاج باب السابع تبارع في ولا رجل بعد وفاته  
 فبرهن كل واحد على ان الحق به بل كان الميراث بينهما كما لو رجعا على نسب  
 ولم كان بينهما اى بينة بسبب وقضى بالتمتع الاخرى فرد عور الرجح  
ثم ثم اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الارادة لا يمتنع وكذا الوارث اذا  
 ادعى بالوصية وانما حق الدين لم يمتدحها باب الثامن الرجوع باب التاسع الرجوع  
 الرجوع عن الوصية او ينفرد به الموصى فكان نكاحا فيما يرجع اليه باب العشرة باب العشرة  
 يسمع دعوى الرجوع كالقاعدة اذا اقامت بينة على الثلث قبل الخلع او الوارث  
 او بانها زوجة الميت او زوجه ثم وجد شهودا على البينة في الصفة تسع  
 من دعوى العشرة وإذا كان للميت باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 برئت من ترك الميراث باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 بعد رخصة فصح ولو كانت الزوجة ميتا لا يمتنع احد الورثة اذا قضى بنسب  
 من بقية الورثة ويراد الزوجة وفي الزكاة ويدون على الناس ان كان وارضى البرادة  
 بعد رخصة من الدين صحيح وان كان وارضى بملك حصته من الورثة لا يمتنع لان  
 ثلث الدين في غير دين عليه الدين كذا ذكره في الدين وفي موضع آخر اذا  
 قال الوارث تركت معنى لا تبطل حصته لان الملك لا يبطل بالزكاة ولكن  
 يبطل بالترك حتى ان واحد من الغائبين لو قال قبل العشرة تركت حتى يبطل  
 حصته وكذا لو قال للمدين تركت حتى في حبس الرخص يبطل عماد باب العشرة  
 ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يجوز ابراءه معناه تركت الدين عليك  
 لا يفسد من ثلث الحال ولو قال برأت من الميراث او غير يقضى لا يمتنع لان الميراث  
 حق في جهة الشئ باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 بعد ما طالت الخصومة بينهما وجبت وترك لا يجوز ابراءه ولا حجة عالم يقبل  
 منك فان قال الميراث عليك وسحب له او ابرأته مما لك عرق فقال وجبت

في الغضا لا يكون  
 ارادة او يثبت  
 الا لا يمتنع

في النكاح شرط  
 في كتاب الدعوى  
 عندهم ثم اوعاد

في الرجوع عن الوصية

في الزكاة ويدون

في الدين الذي

في الخصومة بينهما

او ترك

او ترك او ابرأت من ميراثه باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 احد الورثة تركت معنى من الميراث او برأت منه او من حصته منه لا يمتنع وهو على  
 حصته لان الارث يجري مجرى البيع باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 في نكاحه فادعاه جلاسه ميراثه بين كل واحد منهما ان الميت اخطأ لا وارث له غيره وثقا  
 البينة على ما ادعى ولم يثبتوا للميت وقتا للميراث بينهما ولو قضا للميت وقتا فصح  
 الوصية باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 رجل فقام كل واحد منهن ان الحق به بل كان الميراث بينهما كما لو رجعا على نسب  
 الاولاد بينهما وان ادعى احداهما ونقض القاضي بالاولاد لم يمتنع لانهم اقاموا البينة  
 على دعواه فانقضت لا يقبل بينة لثان باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 باعها من زوجته وباعها من غيره باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 المدعى عليه بينة على بيعته من ثلثة الغائب فعلى ما عليه اشارة الى الحكم  
 والزيادة ان لا تقبل وذكر الناطق في اجابته انما يقبل ويترفع الدعوى  
 ثم اذا قبل ولم يدع غلى المكلف في المشتكى فادع ان يقبل او ادعاه  
 من وعد القنية في الدعوى باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 وفاد قال فلما والدين لا يمتنع المشتكى فيضالين به عليه وقال من لا يمتنع الدين  
 وعلا الدين يكون خصما وصاحب المداينة وكذا في المشايخ غير فقد علم انه يشترط  
 حضورهما وقال فلما والدين لا يشترط حضورهما فحصل في المداينة باب العشرة  
باب العشرة باب العشرة باب العشرة باب العشرة  
 ان يادع به بقية الهم من مال الميت فيبقى القاضي ان يستخلف كل واحد منهم قبل  
 ان يدفع اليهم شيئا بالمدعى فثبت ثبانه هذا المال الذي ثبتت له ثلثه  
 ولا يمتنع احد اياه البتة عنه ولا يقضى ذلك فابعد ما ترك ولا ابرأته منه  
 ولا شئ منه ولا احوال به كك ولا شئ منه فلان الميت ولا ابرأته منه  
 ولا شئ منه رجلا من ثلثة وان لم يرجع الوصى ذلك لان الميت عاجز عن النظر  
 لنفسه بعد موته وهذا كالمشايخ لا يجوز له ان ينظر اليه والوصى نائب عنه يكون  
 النائب عنه ينظر ولا يبال في النظر فلا يثبت القاضي ان يدع النظر فخلقه وان كان  
 الوصى لم يرجع ذلك الوارث واصل هذا الحديث الذي ذكر في الكتاب

في النكاح شرط

في كتاب الدعوى

في الرجوع عن الوصية

في الزكاة

في الدين الذي







لا يكلف لانه انما يتنصب فصار بواسطه ثبوت النسب في الموت ولم يثبت  
بعد واليهين لا يتوجه الا بعد دعوى صحيحه ثم الختم وهذا جواب قول المحقق اولا  
على ما ذكره في بعض المواضع ما على ما ذكره ابو يوسف ونحوه وقول المحقق  
على ما ذكره في بعض المواضع جيب ان يكلف ولكن يكلف على العلم لان هذا  
يكلف لا على ضل نفس في التنقيب يكون على العلم محيط برحمة في  
في القصار ٧٦ وقد كتب لو كان المدعى عليه اقربا لو كان له من الابناء او غيرها  
الا انه ذكر المال صار فصار المدعى في حق الاستحقاق واخذ المال في حق الاثبات  
المال عليه بالبينه محيط برحمة في القصار ونظير هذا ما قاله اصحابنا من  
في رجل ادعى ان فلان بن فلان وكان يطلب كل حق له على هذا وان لم يكن  
القبض ورأى ان فلان بن فلان يطلب عليه بالوكالة وان كان المال في يد المدعى  
ان هذا المال يطلبه لم يكن خصما في ذلك ولكن يكون مضافا استخلافا في  
اخذ المال منه اذ قال المال من الحمل الكون واذا اقر بالوصاية والموت  
وانكر المال ولم يكن للمدعى بينه فطلب في القاضيه ان يكلف على المال اجماع  
القاضيه اليه وان اقر بالمال والموت وانكر الوصاية كان للقاضيه ان ينصب  
وصيا ولو لم ينصب القاضيه وصيا ليس له ان يستخلف لانه لم ينصب خصما  
بعد واذا اقر بالوصاية والمال وانكر الموت هل يستخلف عليه والمجواب  
فيه نظير الجواب في الوارث محيط برحمة في القصار ٣١  
او على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر انه اسم جده لا يبطل الدعوى  
لجواز ان يكون جده اسم من القصار في السب او على رجل ادعى ان فلان  
لا وارث له فبقي ثم ادعى ان له وارثا اخر فسمع وعذر الارب والنساقض  
على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه فله ان  
انقص من الاول فسمع من الواقعات معين الحكم في سم اذا ادعى  
الميراث وقال لا وارث له فبقي ثم ادعى المدعى عليه ان له ابا وارثا  
وقد ثبت لا وارث له فبقي على فبقي شخ الاسلام الا وزجده في ان المدعى  
لو اقر بذلك يبطل الدعوى والشهادة اما لو اقر المدعى عليه بالانابة لا يسمع  
في كتاب الجنابات فسمع كذا في الضرورة عماد ميسرة ٧ واذا ادعى  
رجل علة فله ان اخذ حقه وادعى عليه النقطة فقال المدعى عليه هو ليس باخي ثم مات

او المدعى عليه  
بالوكالة

او المدعى عليه  
بالوكالة

او المدعى عليه  
بالوصاية

شاقض

لعل

المدعى على المدعى عليه وطلب ميراثه وقال هو اخي فانه لا يعتبر ذلك منه ولا يثبت  
بالميراث ولو كان مكان الاخوة ودعى الابوة والبلية كماله فانه يقبل ذلك منه  
ويثبت بالميراث والعرف في ذلك ان في دعوى الاخوة وانباها والافرا بها  
العبرة لدعوى المال لا ترى ان من اقر من فلانا اخوه ولا يدعى عليه بالاسباب  
هذه الدعوى فانه يصح دعواه فعلم ان العبرة في الاقرار بالاخوة وانباها وفي اقرارها  
واسبابها لدعوى المال والشاخص في دعوى المال مع كونه الدعوى بالبينة والافرا  
والافرا بجمل اخيرة لدعوى المال بل في حركه دعوى النسب والشاخص في دعوى  
النسب غير مانع لصحة الدعوى محيط برحمة في الدعوى ١٩  
او اقرار المدعى ان هذا ميراثي منها من اجسام ابي ان ثبت وصية لابن  
صغير في بيعه واثاره بالميراث لا شاقض لان كماله ميراث وان كان  
فيه وصية ومنه امر التوفيق صح الدعوى ان لم ينع التوفيق وقال فما كذا راج  
بشرط ودعى التوفيق وهو لا يسمع منه المختص في الشاخص من الدعوى  
وقد ادعى داراني يد رجل انما كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا له  
لا وارث له سواه واقام البينة على ما ادعى ثم ظهر للميت امرأه باقراره قال  
الشيخ الامام عليه السلام لا يقضي القاضيه بتلك البينة لظهور الكذب في  
شهادتهم فلو ان الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك انها كانت لابي  
مات وتركها ميراثا له ولا وارثه حذق على فابيض المدعى واقام اولئك  
الشهود وعذر ذلك قال يسمع وعذر المدعى لانه ادعى الكل او كالم البعض فصح  
دعواه ولا يقضي شهادته لاولئك لانه كذبهم فيما شهدوا له وكذبهم في تعيين  
وان اقام شهودا اخرين غير الاولين على ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم  
مع دعوى ما في بيان في باب ما يبطل الدعوى ومن العنصر اقراره لافق  
في يد فلان ثم ادعى على فلان غصب بعبه هذا لا يسمع الا ان يبرهن على غصب  
لاحق بعد الاقرار فان تنازع عالم بعبه في المدعى الا ان يبرهن ان غصبه من بعد الاقرار  
بازائه فسمع اخره الدفع قلت ولو ادعى الا بعبه لم قال فلان كس سوار  
سائداست باجر من يقبل ولا يكون متناظرا في مسئلة الا باليد  
عماد ميسرة ٧ وفي كتاب التفسير ادعى مشري الارض على باليد ان هذا الارض  
ونصف وقد جرت بينه انها للبايع بغير من قال ليس له هذه المخاصمة انما ذلك

الشاخص في دعوى  
النسب

على بشرط  
التوفيق في  
القبض

لا وارث له  
فبقي ثم

اقرار

او المدعى عليه  
فانه لا يبرهن







في قولنا لا بد من العلم بالدين الحائز وكيفية العلم بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز  
 ايست هذا المذهب قال الفقهاء ابو جعفر يقول نقول بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز  
 وان لم يكن في يد مال الدين ولا يستحق قبل ظهور المال ولا يكون في يد المال ولا يكون في يد المال  
 الغنية ابو جعفر قال في مثل هذا لا يمنع الدين على الحق ولا يستحق قبل ظهور المال ولا يكون في يد المال  
 ظهور المال وهو اختيار الفقهاء ابو القاسم وبنو نجيح **باب ما روي في حقها** ٢٠  
 او اذ عتبت على زوجها انها حرة عليه ثلث تطليقات وانكر وثبات  
 عليه البينة ثم ان الزوج ادعى في وقوع دعواه حائلا فثبت انما عتبت  
 بعد تطليقات الثلث وتزوجت بزوجه اخذ رجل بها وانقضت عدتها  
 ثم تزوجها وحل حلال له لا يصح دعواه على هذا الوجه لانه ثبت بعد البينة  
 ثبوتها في الدعوى وثبتت اقرارها في الدعوى والى هذا قوله وثبتت الحمل على  
 التساقط في الدعوى لكن يكون فون عدم الدعوى **جوابه القضاة**  
 في القضاء ٣٠ **باب ما روي في حقها** ٢١ **باب ما روي في حقها** ٢٢  
 وقام بينه لم يقبل منه لان البراءة من الدين براءة في ملكه وفي كل من  
 هو فيه الا ان يثبت حقا حادنا بعد البراءة وما يقابل الى البراءة من الدين بالحق  
 معناه انه لو ثبت في حقها كذب لا يثبت ملكه **باب ما روي في حقها** ٢٣  
 والقضوي على ان دفع الترخيص صحيح فانه ذكر في الجمل مع الصغير ارضا بغيرها حلالا  
 ويقدر في جدي لا يقضي باليد لو احدثتها ولو اقر احد بها باليد لا يخلو لا يقضي له به  
 ولو برهن احد بها باليد يقضي له باليد لانه قام على قسم التزاعيد بعد في اليد  
 ولان الدعوى وقع الترخيص سمعة لعدم ثبوت اليد للاح  
 براءة من الاول في الدعوى **باب ما روي في حقها** ٢٤ **باب ما روي في حقها** ٢٥  
 وبالاخرين لا يوجب بالوجه لا يوجب فلو قال او دعه رجل لا اعرفه وقال الشهود  
 نعرفه بالطرف الثلث وهو غلام بين غلام الغلام وقال الشهود لا نعرفه  
 وقال ذو البعد اوفى بالطرف الثلث لا يقبل الدعوى والشهادة ولا يثبت في ذكر الطرف  
 الثلث على الوجه الذي ذكرناه فلو قال الشهود او دعه رجل لا نعرفه لا يقبل  
 لكونه ان يكون المدعي هو ولا يشهد على اقرار المدعي او دعه رجل لا يعرفه  
 شديف كذا لو ادعى على غلام ان رجلا دفعه اليه وهو لا يعرفه ولو قال انعرفه  
 بوجه اقراره انما لا نعرفه اسم ونسب عنه كذا ولا ينفذ وان برهن كذا

او عين انما طهرها  
 ثلث فاقدم ادعى  
 اقرارها

ابرا

وهو روي  
 الترخيص

وهو روي  
 الترخيص

بنو

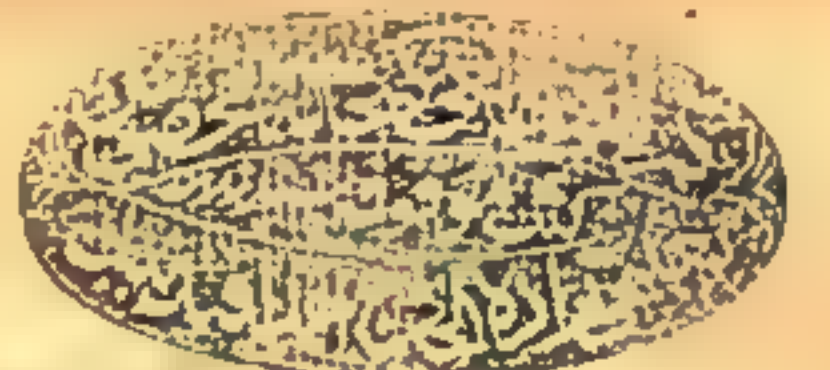
شديف كذا لو ادعى على غلام ان رجلا دفعه اليه وهو لا يعرفه ولو قال انعرفه  
 بوجه اقراره انما لا نعرفه اسم ونسب عنه كذا ولا ينفذ وان برهن كذا  
 في قولنا لا بد من العلم بالدين الحائز وكيفية العلم بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز  
 ايست هذا المذهب قال الفقهاء ابو جعفر يقول نقول بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز على العلم بالدين الحائز  
 وان لم يكن في يد مال الدين ولا يستحق قبل ظهور المال ولا يكون في يد المال ولا يكون في يد المال  
 الغنية ابو جعفر قال في مثل هذا لا يمنع الدين على الحق ولا يستحق قبل ظهور المال ولا يكون في يد المال  
 ظهور المال وهو اختيار الفقهاء ابو القاسم وبنو نجيح **باب ما روي في حقها** ٢٠  
 او اذ عتبت على زوجها انها حرة عليه ثلث تطليقات وانكر وثبات  
 عليه البينة ثم ان الزوج ادعى في وقوع دعواه حائلا فثبت انما عتبت  
 بعد تطليقات الثلث وتزوجت بزوجه اخذ رجل بها وانقضت عدتها  
 ثم تزوجها وحل حلال له لا يصح دعواه على هذا الوجه لانه ثبت بعد البينة  
 ثبوتها في الدعوى وثبتت اقرارها في الدعوى والى هذا قوله وثبتت الحمل على  
 التساقط في الدعوى لكن يكون فون عدم الدعوى **جوابه القضاة**  
 في القضاء ٣٠ **باب ما روي في حقها** ٢١ **باب ما روي في حقها** ٢٢  
 وقام بينه لم يقبل منه لان البراءة من الدين براءة في ملكه وفي كل من  
 هو فيه الا ان يثبت حقا حادنا بعد البراءة وما يقابل الى البراءة من الدين بالحق  
 معناه انه لو ثبت في حقها كذب لا يثبت ملكه **باب ما روي في حقها** ٢٣  
 والقضوي على ان دفع الترخيص صحيح فانه ذكر في الجمل مع الصغير ارضا بغيرها حلالا  
 ويقدر في جدي لا يقضي باليد لو احدثتها ولو اقر احد بها باليد لا يخلو لا يقضي له به  
 ولو برهن احد بها باليد يقضي له باليد لانه قام على قسم التزاعيد بعد في اليد  
 ولان الدعوى وقع الترخيص سمعة لعدم ثبوت اليد للاح  
 براءة من الاول في الدعوى **باب ما روي في حقها** ٢٤ **باب ما روي في حقها** ٢٥  
 وبالاخرين لا يوجب بالوجه لا يوجب فلو قال او دعه رجل لا اعرفه وقال الشهود  
 نعرفه بالطرف الثلث وهو غلام بين غلام الغلام وقال الشهود لا نعرفه  
 وقال ذو البعد اوفى بالطرف الثلث لا يقبل الدعوى والشهادة ولا يثبت في ذكر الطرف  
 الثلث على الوجه الذي ذكرناه فلو قال الشهود او دعه رجل لا نعرفه لا يقبل  
 لكونه ان يكون المدعي هو ولا يشهد على اقرار المدعي او دعه رجل لا يعرفه  
 شديف كذا لو ادعى على غلام ان رجلا دفعه اليه وهو لا يعرفه ولو قال انعرفه  
 بوجه اقراره انما لا نعرفه اسم ونسب عنه كذا ولا ينفذ وان برهن كذا

ثلث الشهود نعرفه  
 بوجه

او حادنا اقراره  
 ابراهيم  
 روي بعد الحكم  
 عليه

تأمن





الف درهم وجاهد بينة على ذلك في قبل البينة والزمه المالكين ويكون معنى قوله  
 عليه الف درهم ومعنى قوله في عليه مائة دينار ولا مال له عليه غير ذلك لا مال له  
 عليه ذلك من الدنانير كذا هذا فليس في الدعوى سم وكذا دعي على رجل  
 ان دعي فلان عليه وان له على البت كذا سمع وهو ان وكذا الداعي الكال من  
 من غائب اذا وقف البت او الغائب باسمه واسم ابه وجده ولقبه كان  
 لا كصل الموقوفة الا بالقب فانما يجازي في اوابل الدعوى  
**باب الاقرار** في رجل يملك المصنف قال في ليس له عرض ولا ميراث  
وقال فيسم لم يكن له على نفسه شي بما عدا ما خلا فالتفاني وفي الدعوى قوله  
 فيسم لا مدي عليه ولا شيء عليه ولم يكن له مدي عليه قبل المبيع وقبل بيع  
 والصحيح انه لا يبيع من اقرار بالبرائة في الاقرار المصنف واقراره لا يبرأه  
 بدين المدي صحيح الى ميراثه فلو اقامت الورثة بينة بعد موته انها وجبة له في  
 مديته حجة صحيحة لا تقبل واقراره حاله وجها بان لا يهرل عليه في وضعا صحيح  
 في الجواز ان يقر في اقرار المصنف وكذا في رجل يملك المصنف فانما يبيع  
 الورثة اولى من المثل الزبور رجل يملك المصنف فلو اقره احد الورثة فانه  
 اخذ به يابن الفضل داوي ذلك الابن وهو كبر فان للموكل العقود وقال  
 ابو الفضل المرفوع في هذا الباب خلافا لما في الاصل من المخطا البرهاني  
 في ٢٨ من الجنايات واقراره يبيع عبده في صحة وقبض الثمن  
مع دعوى الشراء فان يبيع في البيع دونه ثمنه الا بغير الثمن بخلاف  
 اقراره بان هذا العبد لفلان فانه كالابن من القمار في اخر المصنف  
 ولو اقر في صغير او صبرة او وكيل رجل او امرأة او مولا العبد بالكاح لم يخرجه  
 هذا الاقرار الا ان يشهد الشهود على الكاح او يترك الصغير  
 او الصغير فيصده الى الولي المهر او يصدق في المكيل او العبد عند اجتماع  
 وقال لا يصدق في فان قلت كيف يقيم البينة مع الاقرار من الولي عند  
 احمده قلت قال القاضي يثبت قضاء الصغير في بركة قيام البينة  
 على الكحة من القمار في الكاح في الولي وعنه هذا الاقرار بكونه عبد  
 اشتراه عن عليه ولا يرفع بالثمن او بغيره وارغمه اشترايا كما لا يخفى من  
 الدعوى المذكورة في الاسماء قال لو اقر بانه في بغيره انها وقف

اقرار المصنف  
 واراد ان  
 الكاح

اقرار المصنف  
 الثمن

اقرار المصنف  
 الكاح الصغير

اقرار المصنف  
 اشتراه

الاشترى

ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا موقوفة له بغير ان ينها  
 من اقرار المصنف وكذا صدقة الاقرار في الميراث فما حاله  
 انه حل بثلثه قبل بقاء الفضايل وفي رواية للنوذي وروى ان المقر  
 لو مات وحلف فضايله فانه المقر له لا يصدق فانما حاله في يصيل  
 الاقرار بالسب واقراره لا يبرأه بدين المدي صحيح الى ميراثه فلو اقر  
 الورثة بينة بعد موته انها وجبة له في مديته حجة صحيحة لا تقبل واقراره  
 لزوجه بان لا يهرل عليه في وضعا صحيح واقراره لا يبرأه ولا يبيح بدين  
 كذا الرازي في اقرار المصنف والقول في اقراره حل بكونه اقراره في الميراث  
 واو المصنف في رواية لا يبيع في بيع الموكيل وفي رواية وان لم يبيع حذاته  
والقول في اقراره صحيح لا يبرأه الموكيل في اقراره اقراره من المكيل  
 بزيادة مائة درهم فانما حاله في اقراره اقراره من المكيل  
 او من الورثة بعد موته فانه اقراره وحق القبض للموكل وبسببه الى  
 المقر فان سلم المورث او المديون الى المقر في فانما حاله في اقراره  
 وليس منه ما اذا اقر الدايين ان الدين لفلان وان اسمه عليه في مديته صحيح  
 كونه اجنبا الى المكيل ويكون للموكل ولاية قبضه كما في البرزنجي  
 من الاشياء في المصنف فانما حاله في اقراره فانما حاله في اقراره  
 لا وارث له بثلثه فادانت جميع بثلثه لا يصدق في ثلثه بطلان  
 الوصية في اقراره فانما حاله في اقراره فانما حاله في اقراره  
 فادانت جميع ما يملك في ثلثه لا يصدق في ثلثه بطلان  
 في الكل فلو لم يكن له وارث قال في الدعوى جواب في اقراره  
 لانه المبت لم يخرج الكلام بوج الوصية من القبة في اول كتاب  
 الوصايا فان اقراره لا يبرأه في عبده انه دار في وكان له دين  
 فمات ثم مات المقر فان المقر له باق المالك حكم الوصية لان ذلك  
 اللفظ منه وصية والوصية غلبت عند الموت وعند الموت ليس له  
 وارث فتمت الوصية في فقه في اقراره هو قربة ومات المقر له  
 وذلك اقراره فانه باق المالك في الدعوى فانما حاله في اقراره  
 فصول مما ذكر في دعوى الاعيان بسبب الاقرار في الفصل السادس

الموكل  
 بدينه  
 اقراره  
 بدينه

الموكل  
 اقراره  
 بدينه

او الدايين  
 الدين

او الدايين  
 الدين







واولى ذلك الشئ في انه يصح في البيع ولا يصح في قبض النعم الا بعد الثالث  
 وفي العمومية لا يصح في كل استيفاء النعم الا ان يكون البعد قد مات قبل عرضه  
 انتهى **في الحمل المبرور** ولو اقر بانها ونف في قبيل ابية وابو مبني صحيح اقراره  
 ثم ان كان على ابية دين وادعي بوجبه وليس له مال غير حايض منها ما يورث به دينه  
 ويغذ وجبه وما فضل يكون دفعا لعدم ثبوت اقراره في حق ابية وان احاط بها  
 الدين ببيع كل ما به الا ان يقضي دينه عنه وان كان معه وارث اخر فالحمد  
 الوفيقة كان سفيبه منها لم يعد لم تقدم وسفيب الموقوف ولو اقر بانها  
 ونف على ذم معلوم وسماهم ثم اقر بدينه ذلك انها ونف على غيرهم  
 اوزاد عليهم او نقص منهم لا يصح اقراره الثاني وجعل الاول استيفاء في باب  
 اقرار المبيع بانه في ذمتها ونف ساكنه وارثا انه كان يدفع الماخر  
 الى فلان فليس في اقراره قبل ان اقراره وفي الدعوى مبيحة المبيع في الاول  
 وسفيب ما في ذمتها واقر ببيعها النعمه قال محمد بن الفضل بن كمال الغالب  
 في محاله لزوم الفواش لا يجوز بيعه عند محله وقد سبق في مريض له وارثان ومات  
 احد هاتم اقر ان له على وارثه الذي مات كذا دين او قد استوفيتها من حيا  
 صحته حل ببيع قال صاحب المحط في ذمتهم ببيع لانه لا نفع فيه كما اقر المريض  
 لا امراته ببيع الى تمام مهرها وهكذا في ذمتها ببيع وقيل ان بيع والذمي كسبتا  
 قبل حيا في اقرار المريض لو ارثه من ذمتها بجدى بان المريض الميراث اذ اقر  
 لا امراته الميته بمهر ورثتها منهم وادركوا الميراث ببيع بعد مهر المثل بوجوب القول  
 الذي اقر به فاضيجان حينها وبضعة قال في ذمتها لا يورث عليها في كل المضاف  
 في الحمل ببيع اقراره هكذا ذكر في فتاواه في الاقرار فافقه ظهير الدين **في اقراره**  
 في احكامات العمادية في الرضا **قلت** هنا سكتا في مضافه لا بد من  
 احد بهما اذ ذكر انه لا تقبل اقرار المرأة بالولد وهو محمول على ما اذا كان لها زوج  
 بعد ونف فاما اذا لم يكن في بيع اقرارها كذا ذكره في **ط** في بعض المشايخ  
 في الافضية او لم تقبل على رجل انه ابنها او على امرأة انها ابنتها واقامت  
 بينة قبلت فقد جعل السبب فيها مقصودة يقبل قيتها حال غيبه  
 الاب في غير ان يدعي لنفسه حق او لا لنفسها وهكذا ذكره الخفاف في  
 الخاف في ذمتها لا تقبل غيرها قال عبد الله الضيف والكاظم في الزوج موقوف

ایرانیان و ایرانی

ادرسه  
ادرسه

ن

وقد خلق هذا الولد المخلوق ثبت النسب به ومنه تصدق به والظاهر ان  
مراد به لا المشايخ من قولهم ان لم يكن لها زوج معروف نسب النسب به وان  
تصدق الزوج انه اولاد لم يكن لها زوج معروف وقت العلق لا يخرج لا يخرج بحبل  
النسب على الغير وانما الثانية هي المأثور بالمعنى المأثورة على العلق او على الملك  
كلما يتحمل ويذكر انما في المأثورة انما هو المأثورة وهو ان يعرف بان هذا العلق قد  
انتهى وعقل قد اعتقت وهذا انما يصح ثبت شرط ان لا يكون العلق  
حواشي وان لا يكون له ولا ثابت من الغير وان يصدره وانما ان في بان نورا اداة  
انما انما يظهر او من قبل انه جسد فلان ولا يعرف حالها في الرق والحكمة وليس لها  
ملك معروف وصحتها المأثورة في ذلك ثبت النسب **مرشح**  
تحقق الضروري لذلك احدى قوله بالوالدين الى ابي المأثور بالوالدين بشرط ان  
يولد المأثورة بشرط ان لا يكون المأثورة معروف في غيرها وبشرط ان يصدره  
الاب والام اذا كانا خالطين وفي هذا اجماع على خلافه وكذا المأثورة اذا  
اقرت بالوالدين صحيح بهذه الشروط وفي النهاية ما ذكره من انه صحيح اذا اقر المأثورة  
بالام حيث قال بالوالدين موافق له رواية الفخفة وفي رواية شرح فرائض  
الراجح المصنفه وخالف العامة الشيخ في المبسوط والابيض والجامع وغيرهما والعلامة  
يعني كذا في معراج الدراية **مرشح** على اوجه على الدرر **مرشح** اول موضع باربع في قوله  
انها وقض ان اقر بوقض من قبل نفسه كانه الثلث كما ان المأثورة يعني عبده  
او اقر بانه تصدق به على فلان وان اقر بوقض من جهة غيره ان صدق ذلك الغير  
او صدق من جهة جاز في الحمل وان اقر بوقض ولم يبين انه منه او غيره فهو الثلث  
في صحيحه في فصل اقرار المأثورة في كتاب الاقرار **مرشح** ثبت النسب اقرت بالان  
ثالث من وجهها المخلوق ولها زوج واولاد منه الى الزوج كذا في الزوج في صحيحها  
الحق من المأثورة هي اذا علق بعد المأثورة وله يكون رقبته خاصة لا يصح في حق  
وصي المأثورة ولا في حق غيره وحقه بقوله فلا يطل النكاح وخرج عن قوله وصي المأثورة  
بقوله واولاد مصت قبل الاقرار وانما بشرطه وقت الى وقت الاقرار تصدق لهم  
نزل اقرارها بالرق وانما بولاد علق بعد الاقرار فانه يجوز رقبته عند الرق به سقا  
اذا علم برقبته وولد الرقبة رقيق وهو عليه نكاح لانه تزوجها بشرط حرية اولادهم منها  
فلو بيعت على بطلان هذا الحق لمجمل النسب هو عليه ثم اقر بالرق لانسان

تجدد النفس  
بفوق



المقول صح اقراره في حقه فامره ووجه ابطال الحق بان الاقرار حجة قاصرة فان مات  
 العتيق برز وانه ان كان له وارث من قبل والا اي وان لم يكن له وارث فالمقوله  
 فان مات المقول العتيق فانه لا يثبت الحق من اقراره في حق الغير اقراره  
 بالحق في جهة العتق ان لم يكن ولا لونه واما ما في جهة غيره اي في حق الغير وهذا  
 لا يثبت وقد اقبل به صاحب الكفر والوثاقه ايضا من اقراره في حق الغير  
 ثم في جنابات البرزانية ذكرنا ان شهد الجرح ان فلانا لم يجره ومات الجرح  
 منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لم يسمع شهادته وان لم يكن معروفا  
 عند الحاكم والناس لم يسمع شهادته لا ضمان الصدق فان كان له وارث في حقه  
 الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا تقبل من اقراره كاشباه  
**نقطة** في جنابات خصام قال الجرح ولم يجره فلا يسمع اقراره في حق ثومات  
 ليس للورثة على فلان سبيل قال **فقط** حد الوكان الجرح اجبا فلو دارنا لم يسمع  
 ثمر العتيق في كتاب الاقرار من احكام المرحه وتجدد اقرت باستيفاء  
 مردها ان ماتت وحل ملكه او معذرة لا يسمع اقرارها وان لم يكن ملكه ولا  
 معذرة صح اقرارها ولو قالست في حقها لا يسمع عليه ذكر الخفاف في الجرح  
 انه يسمع اقرارها فاصح من اقرار المرحه **كف** وفي الجلب انما ثبت  
 نسب لو جهل في مولده قال الفلاح وقبل انما ثبت لو اكد انو احوالوا اختلوا  
 فاكدمه المولى في كتابه وعبد حذبا قال صاحب جامع الفصولين ولو تنازعا  
 في ان يجره النسب لم يجره رواية فاقول كقول كقول ان يجره القول للمقوله لانه  
 ملكه ان يكون له اب غير موزع كقول ان يكون له اب غير موزع من المولى اذ الظاهر  
 ان لعبد نسبه موزعة في مولده كما اخبر الله في كتاب التوبة والكفر وكونه والعبد اعلم  
 ثمر العتيق في احوال السادس وكل حد اقول المرحه مرض الموت لاصح الى  
 على فلان الوارث لم يسمع الا في مرضه وارث او حو وحل الميراث في احوال المرحه  
 وارثه في مرضه موزع بخلاف ما اذا قال ابراهه فانه متوقف كقوله في الجرح الجرح  
 القديسي وعلى هذا لو اقر المرحه بذلك لاصح لم يسمع الا في مرضه في احوال  
 فكذا اقراره لبعض ورثته كقوله البرزانية من الاقرار كاشباه وتجدد  
 المقوله لو اقر بعض ورثته بمات فادعي وارثه انها زبوف لم تقبل  
 وكذا اقراره ببعض ورثته او القصب ثم زعم انها زبوف لم يصدق لكونه

اشهد الجرح  
ان فلانا لم يجره

اصدق في كونه  
مجدد النسب

شهر

المرحله  
اشهد الجرح

لانه صار جنياني حال الميت كذا في البرزانية ثم تصاحف القمار في مسائل  
 شتى ولا بد من تقديم هذا لان الولد اذا كان لا يثبت عن نفسه  
 في البرزانية المساع كما تقدم ولو كان المقوله عند الغير اشترط تصديق مولاه  
 لان الحق له وضع التصديق بعد موت المقول تصديق الزوج بعد موتها  
 اي بعد موت الزوجية بغيره او اقره بغيره او كذا في كتاب ما ثبت المقوله  
 المقوله بعد موت صح تصديق الا اذا اقرت المرأة بالزوج تصديقها بعد  
 موتها فانه لا يصح من اقراره في حق الغير وان اقره بغيره كالاخ  
 والود واحد واما الابن لا يسمع الا اقراره في حق غيره ويصح اقراره في حق نفسه  
 اي في حق نفس المقول وذكرنا في بعض الاماكن من النقصه والحضاه  
 والارث انما تصدقنا عليه الى على ذلك الاقرار من المحل المرحه  
 والا قراره بالمقتل المطلق بوجوب الدية كاشباهة بالتصديق المطلق  
 حرمانه المقتل في العفو عن العفاس ولو لم يعم البنته واقراره الوارث  
 او كل من في حجره والدية باخذ كل الدين من حصه المقوله في بيان الدين  
 مقدم على ارثه قال **ن** هو القياس ولكن القمار عند رزقه المحله وهو  
 قول الشيخ والحسن البصري ومالك وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم  
 كونه باهم وهذا القول عدل وبعده عن الضرر جامع الفصولين في ٢٩  
 وفي **بق** اقراره الورثة بقرض الطالب عليه تقبل حكمه في جميع الزك  
 وكذا اقراره بوجوب الورثة من المحل المرحه قال انقض الالف الحق  
 ببيان في اقراره عليه فيقال نعم او قال غدا اعطيتها او اقره فانه قد  
 او اقره فانه قد اقره فانه لا وجه للسخيه او قال فذهبا او اقره فانه قد  
 من يقرها او تزنها ولا ارثها لك اليوم او لا تأخذها مني اليوم او حتى  
 في قول على مالي او تقدم على فلان او قال لم يخل او قال فاصح عنها او اقره  
 عنه او قال لا يفسدها او لا يعطينها او قال اقبل غدا لك على او بعضهم  
 او قر شئت منهم او كمال بها على او قضاها فلان على او ابرأ منها او وصفا  
 او ما بينهما تصدقت بها او قال مالك على الامة او تصدي مائة او غير مائة  
 او قال لا خرا علم فادنا او خبره او بشره ان له او قال لا خرا فلانا ان له على  
 القمار من حقه او جده او قال اشهد وان له على القمار درهم فاقول كذا

اشهد الجرح  
المرحه

لقد اقر ما عاين  
وارثه انها زبوف

اقره بالنسب

الاقرار بالتقيل

المقوله في حال

اقراره الورثة

قال انقض الالف  
واشال اقرار



التي تليها

من اقرار الزانية **ولا يجوز** الاقرار بالزينة بان يقول لا فخر لاني اقر بكوني في العصابة  
 بل اقر او اقرى ونفعا على فساد الاقرار ببيع او اقره حتى لا يملك الموقر  
 من البيع **وقد** المسائل المتقدمة في البيع اذ لم اذكر في الاقرار بالبيع في الاقرار  
 فبعد الحسم ونحوه انه لا يثبت الا قوله بل يثبت على قول بل يثبت في الموقر  
 بخلاف الموقر لم يكن كذا وكذا الا اقرى بالزينة الموقر ببيع بعض لا يثبت الى  
 قوله لان من الموقر لم يكن كذا وكذا الا اقرى بالزينة الموقر ببيع بعض لا يثبت الى  
 على وانه الموقر قد يبين عليهم بالعلم ان لا يقره ان كان كذا **فقد** الزانية في الاقرار  
 وبيع اقراره بالولد والدة الميراث والذرية والولد واقار حاد بالولد ولا بد من قصد  
 جعله لا يبيعه بقدر الموقر في جميع ما تقدم ذكره لان اقراره بغيره لا يبيعه لهم لانهم  
 في بيعه **اما** اذا كان الموقر معترف بالحق وهو لا يقره نفسه او غيره الا بقبضه  
 فيستحق الاقرار ولو كان جده الغير بشرط يقصد من مولاه **وقد** في بيع  
 اذا قال الموقر في قبضه فلان لم يثبت في قبضه فلا يثبت ولا يثبت الموقر  
 انه فلا يقره في قبضه فلان لم يثبت في قبضه فلا يثبت فبرحمته ان فلا يقره  
 جوده في قبضه في قبضه **فرضان** الاستبراء **والمتفق** ربيع  
 وقال فلان قبضه في قبضه **واما** وانه قبضه على رجل انه قبضه لا يقبل قبضه  
 فلان قبضه في قبضه **والمتفق** ربيع **والمتفق** ربيع **والمتفق** ربيع  
 البائع ليس خذ الخبل في وهو من قبضه في قبضه **فرضان** الاستبراء **والمتفق** ربيع  
 البائع جازت وروية الجارية والولد اليه ولو اقره البائع ثم مات الام  
 او اقره المشتري فقبضه باطل ويبرح حاله البائع ويضمن في الموت فيتم ما يوجب  
 كبح النعم على البائع وفي الميراث الصغير في يربيل قال هو ابن جده فلا يبرح العاقب  
 والميت ثم قال هو ابنه لا يجوز ان يبرح ابدا **فرضان** الاستبراء **والمتفق** ربيع  
 اقرى الموقر انه قبضه **فرضان** الاستبراء **والمتفق** ربيع **فرضان** الاستبراء  
 طلب الصلح او لا يبرح الموقر لا يجوز اقراره في طلب الصلح والميراث او  
 على الحال يكون اقراره **فرضان** الاستبراء **والمتفق** ربيع **فرضان** الاستبراء  
 لا يجوز اقراره في طلب الصلح والميراث او على الحال اقراره **فرضان** الاستبراء  
 وفي المتفق اقرى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 النعم وادنى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض النعم الا بقدر

اقرى الموقر  
كادبا

اقراره

قال المخرج  
قوله فلان

قال هذا  
الجل في

فرضان

اقرى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 هذا لان المشتري فانه اقرى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 بالدين والميراث بغيره الموقر لا يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 وفي البيع ربيع كان قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 حذو فلان في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 في قبضه ثم اقرى المشتري في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 ولو قبضه بغيره الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 انه لو روى ما يستوفى او قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 استوفى او عين ما اشتري في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 والبيع انما يكون اقرى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 كما لو اقرى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 باستيفاء او عين ما اشتري في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 وفي البيع جاز **فرضان** الاستبراء **والمتفق** ربيع **فرضان** الاستبراء  
 ومن الموت اذا اقره استوفى الدين في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 على قبضه في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 سواء وجب الدين الذي اقره باستيفاء او عين ما اشتري في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 بدلا عما ليس بمال كبدل الصلح في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 باستيفاء وجب له على القبض في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 وجب في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 كالنعم ونحوه لا يبيع اقراره بالصلح والميراث او على الحال اقراره **فرضان** الاستبراء  
 ثم روى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 في العباد بغيره كتاب الاقرار من الاحكام **وقوله** لم يكن لي على هذا  
 المطلوب شي محقق فضا لا يبرح في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 الموت ان يبيع اقراره في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 لا يبيع ويرفع هذا مطالبة الدين لا مطالبة الاخرة انتهى وفي النكاح فانه  
 الميراث والميراث اقرى الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض  
 ما لو اقره اقراره حذو فلان في قبضه الموقر في قبضه ان يبرح جده حذو فلان في قبضه وقبض

فرضان

المتفق ربيع  
انه يستوفى الدين

اقرى الموقر  
انه لا يحل

المتفق ربيع







برحق في البيان اليه ولا يعمل قبل البيان وذكر في الجامع رجل قال حججني بربى من  
 قليل او كثير او عبيد او غيره والعلان صحيح اقرار لا عام وليس مجهول فان حضر المقول  
 واراد ان ياخذ شيئا مما خلفه به واختلف في عهده في جده انه كان في جده يوم الاقرار  
 اولم يكن كان القول فيه قول المقول كذا لو قال جميع ما خلفه جانيه لعلان  
 من اقراره فاصح في الفصل الاول **اوله** رجل بعين لابن له جميع اقراره  
 حتى لو ملكه المقول ما في الدخول بغيره **التسليم** الى المقول وهذا المستند يدل  
 على ان الاقرار ليس بسبب الملك لانه لا يثبت عليك ما ليس بمملوك  
 كذا في صحيح الفتاوى من باب اني فتاوى فاصح ان وفي طلب الصالح في الدعوى  
 لا يمكن اقراره وطلب الصالح في الدعوى به يكون اقراره فاصح فظهر ان في  
 الدعوى ليس باقرار ابرائه من هذا المال اقراره فانه حقه انه لو قال ابرائي  
 من هذا الدعوى او صالح من هذا الدعوى من هذا الدار لا يمكن اقراره خلاصه  
 من العقار **ولو فتح** بعض فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره  
 وبغيره ونهم وكان بين جميع فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره  
 واعطاهما بغيره فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره  
 بكتاب في البيع قال الترمذي يسلم للبايع وان كان في المرض ولو استأجر المرعى  
 اجرا او اذناه الا جره فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره  
 صحة لم ولدي فلو قال في صحة بغيره فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره  
 ام ولده وفتى في كل حال لو معها ولد والا فتى في الثالث **فصل في**  
 في كتاب الفتى في الحكم المرضي **اوله** ولو است خلافا فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره  
 من زوج **اوله** وعبد معروف فان صدقته المقول او كان ميتا او غائبا ثم ادعى  
 المولى انه ابنه فتى به بواه لا اقراره بكونه ولا يثبت نسبه لانه ثابت من المقول  
 حكم اقراره بانه الصدق بغير شكل وعنه عيسى بن موقوف على حقه فلا يملك  
 ان يبيع نفسه وان كان المقول حاضرا فله ان يبع نفسه ثم ادعاه المولى بعد ذلك  
 نفسه قال ابو جهم لا يثبت نسبه منه وقال ابو يوسف ومحمد يثبت نسبه منه  
 من المبيع ط لمرحسى في باب ادعاه الولد **اوله** **اوله** اقراره على ابيه وامه  
 بلى من رجل قد مات ثم ادعى انه منه فولدت لاقول في سنة اشهد فتى  
 قراره بكونه ولم يثبت نسبه لانه لا يثبت نسبه بغيره فوا الصحة بالخصص والمرضى لو تزوج اقراره

المؤمنين

قصص العرب  
وينا

قال هذا  
ام ولد

مفردة ونسب النسب منذ وقت العلوق قالوا واربها حال كونه موجودا في  
 وانا واربها بعد الانقضاء سواء فلا يسمع الدعوى منه لنفسه بعد الاقرار الاول  
 بجلد من ينسب جارية حاملا اذا ادا وان يخرج عنه ودعوى البائع باعربان بقر  
 البائع ان الجبل بخاصة فلا تملك الميت ثم ينسبها لمنسبها فاذا ادعاه البائع  
 بعد ذلك لنفسه لا يسمع ودعواه ولا يبطل ملك المنسب فيها ولا وله حيل  
 من المحل المردود وفي البرزانية من الدعوى ودعوى البرزانية علم الدعوى لا  
 اقرار بالدعوى من المتقدمين وقالهم المتأخرون ودعوى البراة غلاما  
 اقرارا وقول المتقدمين صحيح انتهى **من فحالة البور** ولو ان مودف  
 النسب رجل قال انا ابن فلان اخي لا يسمع لانه لا يقدر على تحويل النسب  
 ولا يجوز للقاضي ان يسمع رجل له ابن فادعاه هذا الرجل ان فلانا ابني لا يقدر  
 اقراره في حق اثبات النسب فلو مات الابن ثم مات المورث فصح ما له  
 لقوله ولو كان المورث مودف النسب وقال المورث هذا ابن اخي ادا ابن  
 علي ومات ولم يبق له وارث فذلك كذا اب لا لانه لما اقر باذنه في حق  
 فقد رضى بالملك نصار كما لم يرض ليحجج المال فبصرته في معنى الرصينة  
 حرارة المقربين في الدعوى في المناقض **ولو اقر له رجل بالنسب في مجلس**  
 ثم اقر له بالنسب اخوي نظري في ذلك فان اقر له في مجلس اخر فعليه الظاهر عند  
 المحقق وعند جماهير الف واحد هو احد الدوايين عند المحقق ايضا  
 وان اقر له في مجلس واحد ففقد بها لا يشك ان عليه الف واحد وما عند المحقق  
 فذكره في اخر من عليه الفين وذكره في الطحاوي ان عليه الف واحدة وهو  
 الصحيح وجه قولهما ان العادة جوت بين الناس بكون الاقرار بمال واحد  
 في مجلسين تحت عين فليكن الشهود وكما جوت العادة بذلك في مجلس واحد  
 لتعظيم الشهود فلا جعل على انشاء الاقرار مع الشك وجه قول المحقق ان  
 الالف المذكورة في الاقرار الثاني في غير الالف المذكورة في الاقرار الاول  
 لانه ذكر كل واحد من الالفين فكل واحد من الالفين المذكورة او ذكرت يرد بالالف  
 في الاول قال الله تعالى ان مع العسر يسرا حتى قال ابن عباس ان يجب  
 عسر حين الا ان ذكرنا هذا الاصل في المجلس الواحد للعادة  
 بدائع في الاقرار **ولو رجل ان فلان علي كذا القمار رجل بهذا الاسم**

عمر الدخول  
وخط الزمان  
في بيوت الزوار

اقوال الفسب

اقرضني

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ



والنسب وادعى المال فقال المرفوع ثبت برجل آخر يصدق في القضاء ولا يفتي  
عليه شبهة المرفوع في كتاب الفاضل وذكر الحنف في ادب القاضي لو ان  
رجلا ادعى الفاضل وادعى ان عليه الف درهم بسم فلان بن فلان الفاضل وان  
هذا المال لي فان فلانا الذي باسمه المال اقر ان هذا المال عليه وان اسمه  
غيره في ذلك وانه قد وكلني بقبض ذلك منه بالمصدق فيه فالفاضل يسأل  
المدين عليه من هذا المدين في اقر بقبض ذلك او الفاضل يدفع المال للمدين  
وهذا المادى في ان المدين يفتي في مال المدين بسم فلان بن فلان بقبض  
على نفسه وفي ذلك يفتي في شرط الحنف ان يدين ان فلانا الذي باسمه المال  
وكله بقبض المال وهذا جواب ظاهر الرواية وروى في ذلك بقبض ان ذلك  
ليس بشرط بل اذا اقر ان المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدين او  
بالفرض البسم لغيره بقبض في ٢٦ من القضاء رجل اخر حكايا في  
رجل فقام الرجل اقرت بذلك للشك وادعى اقراره وادعى حليفه  
على ذلك بحلف لان هذا دعوى صحيح وكذا في الرابع من الدوا  
واذا اقر رجل في شأه بمال ومات المرفوع قال ورثة بعد موته ان ابانا  
قد اقر بما اقرنا فاقبل جميع اقراره وانت ابنا المرفوع عالم بذلك وادعى  
حليفه على ذلك لم يكن لهم ان يفتوه لان الاقرار حق الورثة لم يكن متعلقا  
بمال المرفوع الا اقراره حيث يفتي في حقهم لم يفتي بما صار موقفا للمرفوع فلو كان  
لهم ولاية حليفه يحيط به حلف في مرفوعات القضاء وكذا لو اقر رجل  
لرجل فلو اسمه ونسبه بغير رجل هذا الاسم والنسب وادعى المال ورثة المرفوع  
انه ليس له ولا يثبت له بحلف على عدم الحق لا على انه ليس له من جميع القضاة  
في الدعوى او الوجه بقبض كل الدين للميت على الناس لم جاء غرم  
في غرما للميت وقال ادب البك على من دين الميت فذكر الوض  
ذلك وقال ما علمت ان للميت عليك دين قال قول قوله لكان الحق  
ولو برهن على اصل الدين لا يلزم الوض شي لان لم يبرهن بقبض شي  
من رجل بعينه والوكيل بقبض الدين والمضاربة والوديعة كذلك  
وفي المبسوط اقر الوض انه استوفى من فلان كل ما للميت عليه ببيع  
وبعده اقراره هذا من مطالبته وان لم يسم مقدار المال على الميت

اقر الدين  
الدين  
بأمر ظاهر  
اقر حكايا في  
رجل  
من المرفوع  
ورثة ابنا  
كادبا  
من المرفوع  
ورثة ابنا  
كادبا  
اقر رجل  
فقر للمرفوع  
ورثة المرفوع  
او بغيره  
اقر الدين  
بقبض الدين

فان رجع

فان رجع على ان ثبت على هذا المرفوع الف او على اقرار المرفوع به اخذ ذلك من الوض  
لصلى اقراره بقبض كذا فادعى اقرت بذلك انه كان قبض بقبض لا يفتي  
رجوع على اقراره من اقرار المرافعة في الثاني وكذا لو قال وجبت هذا  
في صحة او كنت ابرأ من ضمانه غصب في صحة او كنت قبضت بدل كتابه  
عبدك في صحة لا يصدق في الاستناد في ذلك كونه من ضمانه لصحة وفي من الوثيقة  
يصدق في الثبوت وكذا لو قال وجبت هذا العبد في صحة لا يصدق في الا  
او اعرف ان السبب كان في الصحة فاما رجا في اقراره الرجوع  
نوع اخر من اقرار العبد في جده ابنا باعده من ابنا هذا في صحة وقبض الثمن منه وجره  
في حاجته وقبض الابن العبد ثم ادعى منه صدق الابن المرفوع اقراره وادعى  
الثبوت ثم ناب الابن فانه الابن المكذب لان بقبض العبد في ثبوت العبد  
ويافقه عند المحقق فاذا انتقض البيع في الثبوت يكن العبد في ثبوت العبد  
ويافقه عند المحقق بالباقي فيجوز المشتري ان يشترط في العقد في البتة وان شاء  
امضا في البتة فان اختار الامضا وقد ترك الميت الف درهم سوى  
العبد يرجع في حليفه ونصيب الابن المصدق في ذلك بقبض الثمن فانه اختار  
نقص البيع صار العبد كغيره بين البنين الثبوت ورجع المشتري في حليفه  
في حليفه ونصيب الابن المصدق في العبد والالف المذكورة واما عندك  
يرسف ونحوه لابن المكذب ان يفتي ببيع في شئ من العبد ولا يفتي في المشتري  
عند اقراره ان له زيادة طرم وهو فضل ثبوت المال هذا هو الم يكن في البيع  
حيات فان كانت قيمة العبد الفاضل وقد اقر المرفوع ببيع هذا العبد في صحة  
من ابنا فان اختار الامضا ببيع الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب في صحة  
في صحة من المرفوع رسل الذي لم يطق اقراره ثم اقر ان حليفه  
فلان كذا ولم يبرهن كما هو في صحة وفاقته انه تزوج بها وان اقراره بالمرفوع  
بذلك حل برة فقال لا يكون اقرارا بالكلية قلت ولو اقر بولد في برة  
انه ولو منها وصدقة بذلك فادعى بقبض بالكلية الصحيح بينهما قال اقراره  
اقرار بالكلية قبل له لو اقر بكذا وادعى حقائق حل لم اعلم انه تزوج بها في ثبوت  
هذا القول بعد موته واخذت ثمن اقراره بقبض في ثبوت اقرارها  
تبرها فقال نعم نحن من صحة الدعوى في الاقرار واذا اقر رجل

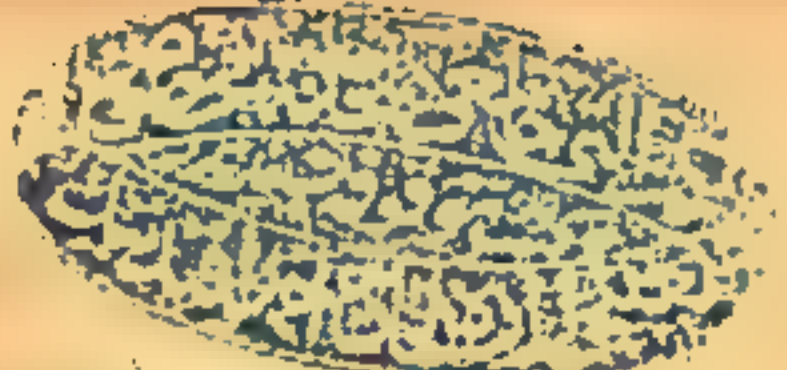
شك

اقر المرفوع  
رجوع في صحة  
او ببيع

الاقرار بالكلية

اقر رجل  
تزوج فلانة





ان تزوج فلانة بالقب وورثهم تحت او حصة وحصة فله الزاوة بعد ما مات كل  
تصدق بغيرها كان له المهر والميراث وهو نظير ما لو اقرته اشترى هذا العبد  
من فلانة بالقب وورثهم تحت او حصة فله الميراث ثم صدقة البيع فانه يعمل بصدقة فصدقه  
ان كان اقرار الزوج في حصة وكان المهر الذي ليس لها اكثر من مهرها او اقل كان لها  
جميع ذلك فانه الذي يسمي اكثر من مهرها يبطل الفضل **باب ما رخصه ١٩**  
من الاقرار ولو اقر رجل وكل رجل جميع عبيد فانه الوكيل في وارث الوكيل  
ثم عرض الوكيل او يفيض التمنه في وارثه او اخوان الوكيل فيض التمنه ودفعه الى  
الوكيل لا يصدقه وان كان المرفوض هو الوكيل والموكل صحيح فاقول الوكيل في قبض  
التمنه المستخرى وجهد الموكل صدق الوكيل ولو كان المستخرى وارثا للوكيل  
والوكيل الموكل مريضا فاقول الوكيل يفيض التمنه لا يصدق لان عرض الوكيل  
يكنى لبطانة اقراره لو اقرته بالقبض ثم مضى اولى مريض عليه ومن يخط مال  
فاقول المرفوض يفيض وورثته او عاربه او مضاربه كاشف لصدقه وارثه صحيح  
اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المرفوض وكذا المورث  
يقبل قول الوارث **باب ما رخصه في اقرار المرفوض** فقلنا شهدنا ان فلانا  
فلانا اقرارا فله بغيره كذا اقرارا صحيحا او شهدنا ان فلانا اشترى فبغيره كذا اقرارا  
بماله وكان له فاقول المرفوض حدين انه اقراره ذلك صحيح ولا جيل خوف الظلم  
اعتمادا عليه ونسبها كما حال اقام مدعى البينة البينة على اقراره فله يقبل بينته  
والا فلا يقبل لانه يفيضها على النفي **باب ما رخصه في اقراره في الشهادة**  
**كتاب الوكالة** **باب الوكيل يفيض التمنه او الاجرة لو وكل من ليس**  
**في عياله بقبض ذلك** جاز ان يفيض الوكيل في قبضه الى غيره كقبض  
الوكيل بغير الامار لو وكلت في يد وكيل قبل ان يصل الى الوكيل الاول بقبض  
بغيره ثم دفعه الى من ليس في عياله وليس بوكيل بقبض الدين لو وكل بغيره بقبض  
الناس في القبض بكتاب وكيل البيع باع ثم وكل بقبضه ثم من ليس في عياله  
فله ذلك **فصل في الاحكام** **باب ما رخصه في اقراره** **باب ما رخصه في اقراره**  
لا يجوز له عليه الضم وقال ابو بكر بن محمد **باب الوكالة البرزانية في فصل ٦**  
الوكيل بالتفاضل والقبض جاز له ان يخطب صاحبها او عاينا صحيحا كما  
او مريضا كذا لو وكل بالقبض من عذبة جرح وان مات المطلوب

اقرار المرفوض

اقرار المرفوض

اقرار المرفوض

فلا يقبل

فالوكيل على وكالة في تفاضل ذلك من مال البيت ولو كان الموكل هو البيت  
بطقت الوكالة فان قيل قد كنت قبضت في حصة الموكل ودفعته اليه لم يصدق  
على ذلك لانه اقراره بالقبض انشأه فكان مريضا اقراره وقد اقرت بمدى  
الوكيل فصول عمادي في احكام الوكالة اقول على قياس هذا ينبغي ان  
يصدق في الوكيل بقبض وورثته او عاربه لو اقر بعد موكله الى كسب قبضه بغيره  
ودفعته اليه وقد رآه يصدق فصول في رخصه على الاستبانه **باب ما رخصه في اقراره**  
لو وكل بقبض الرقيق والدواب فانفق عليها في رعيها وكسوة الرقيق  
وطعامهم كان مطلقا **فصل في عمادي في احكام الوكالة** قال الوكيل قبض  
من المديون المال فضايع في او دفعته الى الطالب صحيح اقراره وورثته او عاربه  
اقراره بقبض الطالب لان قبض الطالب يبطل عن الوكيل في القبض  
واذا خرج من الوكالة فاقبض الوكيل بغير الوكالة نعم ثم قول له في دفع الضمان  
والدفع **باب وكالة البرزانية في الفصل الثالث** **باب ما رخصه في اقراره**  
بالقبض من انه لا يجزى ابراهه ولا خط ولا ما جله ولا اخذه الرهن ولا الكفيل  
بشرط برادة الاصل ولا قبول الحوالة ولا توكيله بغير اذنه وتعيينه وان يقبل  
قوله في دعوى القبض والملك في يد والدفع الى موكله لكن حق برادة  
المديون لان حق الرجوع على الموكل على تقدير كسبه فخاف في حقه لو استحق انسانا  
او الوكيل بقبضه وخبر المستحق الوكيل فانه لا يرجع الوكيل على موكله كما في قرار  
الصوري وبسبب من يقول اقراره بالقبض على موكله مسئلة عن المرفوض يقال  
في الواقعات المسماة اذ قال لا اقر ان فلانا قال اقرضت فلانا وكنت  
بغيره منه ثم قال الوكيل قبضت وحده المرفوض وانمو الموكل والقول  
الموكل **باب ما رخصه في اقراره** **باب ما رخصه في اقراره** **باب ما رخصه في اقراره**  
بالا ابراهه او ابراهه لم يصدق له موكله ثم صحيح كذا في الحوالة **باب ما رخصه في اقراره**  
الاستبانه **باب ما رخصه في اقراره** **باب ما رخصه في اقراره** **باب ما رخصه في اقراره**  
لو وكل الاول بي او الاخير وكل من في عياله بي او الاخير وكل  
المال في يد الثاني كان للغير تعيينه ولشأن الرجوع على الوكيل الما دل وتمامه  
في الفقرة من الفصل الاول **باب ما رخصه في اقراره** **باب ما رخصه في اقراره**  
الدين وكل من في عياله صحيح لو وكلت في يد الثاني وكلت على الدين

الوكيل بقبض الرقيق

احكام الوكيل

وكذلك لا ابراهه

وكذلك الوكيل







فمن طلبه التزم به في ورثته او وصيته من العمل المذموم **باب** من العمل المذموم  
وان كان غايته لا يستعمل المحقق الى الموكل من العمل المذموم **باب**  
**الوكيل بالبيع** **الفصل** في البيع بالوكيل بالشرع او الاستمارة وسلم الموكل فوجد الموكل به  
عيبا او على الوكيل ثم الوكيل يبرح على ما يبيع بجميع القضاة من العمل المذموم  
وكانه ان لا يصدق لاني من نفسه ولا في حق الموكل وقد افق بعض علماء  
العصر انه يصدق في حق نفسه لاني من الموكل وحل على هذا ما في الوكيل المحقق على  
هذا الفصل وقد بسطت على صحة فتوى بعض علماء العصر برفع ذكره الوكيل المحقق  
بعد الاول حيث قال ولو وكل رجل رجلا ووقع البيع الف درهم فوجد  
بها ثم ما شئت الموكل فقال الوكيل لاني لا ادرى بمقدار ما في صيدته وكذا به  
الورثة صدق الوكيل به بعد من عيب القضاة وهو منكر انهم يمكن ان يكاب عنه  
بانه لا قبل قوله لانه يبيع في الضمان ثم نفسه فصار كمنه الوكيل المحقق  
مسئله الدين فان يبرح في الضمان في غيره وفي القضية بالبيع المحقق في هذا الفصل  
**ظاهر مع القضاة في امر العارية** **مسئله** في شخص دفع لآخر سلعة لبيعها له  
بالبدل الغلاني وبأن له بالتمتع بها واحضر له بالتمتع فدفع له ثمنها بعد مدخ  
فطلبه وارثه بالتمتع فادعى دفعه لموكله هل يقبل قوله في الرفع بمقتضى اولادهم  
شبهة اجاب لا يقبل قوله في الرفع حال صيدته بل لا بد من التثبت سئل  
عن الامرين في المال والوديع والشرط ان ادعى ابقاؤه بحقوقه شهود  
في مرض موته او فقه وما شئت بعد ذلك هل خبر الورثة اذا فادعوا اليه  
بذلك اجاب ان الطلب الورثة بذلك فادعوا ان موته ثم ردوا الى صحة  
قبل موته وانما موته على اقراره بذلك او على اقراره بالنسبة قبل موته  
بذلك من قضاة منكم قال في الحاشية الرجل اذا وكل بطان او امة بطان  
لا يملك قوله الا بغيره فادعوا الشئ الامام خمس الائمة الحسيني الصحيح في ذلك  
لانه لا حق للموكل في طلب الطمان وطلب الوكيل انتهى **مسئله** في العارية  
لعرض في الوكالة **مسئله** في البيع فادعوا فقال كم ابيع فقال انت اعلم ذلك  
وبنته فباعه بثمن فبره الوكيل **مسئله** في البيع فادعوا فقال كم ابيع فقال انت اعلم ذلك  
في مسئلة بيع الوكيل بما عودها من يابى من كان انتهى **مسئله** في البيع فادعوا فقال كم ابيع فقال انت اعلم ذلك  
وفي المسئلة علم عدم وكالة بعضه ومع ذلك اعطاه فامتنع من امانه عند الرفع

وهو الموكل  
عيبا  
مصدق  
المحقق

وهو بطان

بعضه  
في مسئلة

انما اراد الاستدراك قبل عدم الغائب له ذلك وان ضاع في يد غيره فادعوا  
ولا ضاع على القاضين فان قدم الغائب واجاز نفسه ان قبل الضمان فبرح مال  
الغائب ويجعل كانه وكيل او ان القاض ولا يعمل الا جازة بعد الضمان فباعتد به  
وورثته من الدافع **مسئله** في وكالة الزارية فان كانت **الوكيل** بعض الدين  
او اقبض الدين ثم حضر وكيل اخر يقبض الدين ليس له ان يقبض ثم الوكيل ولو وكل  
الثاني يقبض كل شئ له ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض ثم الثاني  
شئ ولو وكل رجل يقبض دار فقال وكنت يقبض وادعى اليه في مدعى كذا في  
يد فلان يقبض الوكيل ثم وكل اخر بعده بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه الدار  
بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان يوكل الثاني فله ان يقبضها  
من الاول فان وكل الثاني قبل ان يقبضها الاول فليس للثاني ان يقبضها  
والشئ الذي يبيع بالبيع بالبيع **مسئله** في وكالة الخاصة  
وتذاكل باذن او تفويض كانه الثاني وكذا الموكل حتى لا يملك الاول  
عزله ولا يتولى بموت الاول وقد نظره في ادب القاض في وكالة  
رجل وكل رجلا ببيع شئ او شرائه وقال لا يصح ما شئت فوكل الوكيل  
رجلا به لك ثم مات الوكيل الماعل فالوكيل الاسفل على وكالة ولو اخرج  
الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرج الموكل كان اخرج جاز ايضا سواء كان  
الاول حيا او ميتا انتهى فتصح فعل الوكيل لو كره وهو في الحاشية  
من ان الثاني جاز وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا ان يعرف بين  
قوله اصح ما شئت فملك عزله وبين قوله اعلى به لك فلا يملك عزله  
والفرق ظاهر وعمل في الحاشية بانه لما فوضه الى منعه فقد رضى بصحة عزله  
من صفة وجها اذا وكل ثم قال للوكيل وكل فلانا فان الوكيل لا يملك عزله  
الا اذا قال له وكل فلانا ان شئت او وكل من شئت فملك عزله  
انتهى **مسئله** في وكالة البيع **مسئله** في وكالة البيع فادعوا فقال كم ابيع فقال انت اعلم ذلك  
الوكيل وجده الطالب لم يبرح الا بالامانة من شئ ولو ادرى المودع بقضائه  
وبين الامانة ربيعة فقال فقلت وجده الطالب لم يبرح المودع وكذا الوكيل  
الا اذا قال لا ادرى فقلت بصدق **مسئله** في وكالة العارية **مسئله** في وكالة العارية  
فتمشرون على الموكل بالبيع فالو بان انتم يصير قضاها بما عود الموكل على كل

قبض الدين  
ثم اجازها

وكل رجلا ثم  
اخر

الامانة











وان كان التوكيل بالبيع للحاجة الى النقطة او لتمام الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة  
 وعلية القضي من اجل التور و لو اشترى جارية بالقص و ربهم وبين  
 الصفقة فقال اشترى جارية جينة فاشترى جارية جينة غيبا او مقطوعة اليد  
 او لرجلين بمثل القيمة او بغيره فانتهى قول المحقق و يلزم الامر وقال صاحباه  
 لا يلزم الامر ولو كانت ذرا او مقطوعة احد اليدين او احد الرجلين لزم  
 الامر في قولهم فانما هو في التوكيل بالبيع والشراء التوكيل بالشراء اذا اشترى  
 و سلم الى التوكيل فوجد التوكيل غيبا رده على التوكيل ثم يبيع على البايع التوكيل  
 بالشراء اذا وجد بالشرى غيبا قبل القبض فان رجع بالبيع صح رجه وان رضى  
 بالبيع ان كان العيب بغير الزم التوكيل وان كان فاحتاج لزم التوكيل ولا يلزم  
 التوكيل و ذكر في كتاب النكاح في باب الوكالة ان مالا يقوت جنس النقطة  
 لقطع احد اليدين ونفعا احد العينين فهو بغير ما يقوت جنس النقطة كقطع اليد  
 ونفعا العينين فهو فاشترى و ذكر في نفس الآية الرخصي ان مالا يقوت كل نوع  
 المقدور بغيره لا يقوت احد مع العيب بغيره الصحيح فهو فاشترى و جعل العيب المبرر  
 كالعين البصرة و ذكر في المتن ان على قول المحقق اذا كان المبيع مع العيب يبيد  
 بالنسيئة الذي اشتراه فريضة به التوكيل فانه يلزم الوحد وهذا قريب مما لا ينسب الآية  
 الرخصي وفي الزاوية التوكيل فان رضى بالبيع ان كان قبل القبض لزم  
 الامر فان رضى بعد القبض فانه يلزم التوكيل ولا يلزم التوكيل ولم يفسر بين البصرة  
 والعاش والصحيح ما ذكر في المتن سواء كان ذلك قبل القبض او بعده لانه اذا  
 رضى بالبيع بغيره كانه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يبيد في ذلك  
 النسيئة لا يلزم الامر التوكيل بالشراء اذا علم بالعيب قبل القبض فقال له التوكيل لا رضى  
 بهذا العيب فريضة به لا يلزم الامر وهو يلزمه ما لو رضى به التوكيل بعد القبض التوكيل  
 اذا ابرأ البايع من العيب بغيره ابرأه ولا يفسى التوكيل من الرد فانما هي في  
 فصل الرد بالعيب من البيع و اشار بكونه الرد الى انه لو رضى بالبيع  
 فانه يلزمه ثم التوكيل انشأ بغيره وان شاء التزم التوكيل وقبل ان يلزم التوكيل لو حلف  
 بملكه من المدرك كذا في البراءة من العقار في الوكالة بالبيع قال جمال الدين  
 حيد البروز في نسخة ان لا يخرج من بيتها زارا ولا يلبس الى العقار في النسيئة فان رضى  
 الا فان رضى ولا يبيع الرجل في بيتها ولا يباعها و جرها الى الحكم الخاص

قبل البيع بالنسيئة  
 اشترى جارية  
 رد التوكيل غيبا

التوكيل بالشراء

واستخلفه فنهض في بيتها فانه لا يخرج لان ذلك مما لا يبعد كالمطبخ الى جانب و اذا كانت  
 بهذه المشايكة كانت صحيحة و لو رضى سواه جوارا لصاوي في الوكالة  
 ولو اشترى في كونه كخبرة بان قال قلت ان خذرة والتوكيل لازم وقال المدعي  
 عليه ان يخلصه ان كانت المرأة من بنات الاشراف فالقول كما سلفنا  
 بغير خبر او بنات لان الظاهر من حالها وان كانت المرأة من الاشراف فالتوكيل كما  
 في انما كخبرة لو كانت كبروا وان كانت المرأة من الاشراف فلا الى لا يكون العقل  
 قولها في انها كخبرة في العود من انما اذا كانت كبروا او بنات لان الظاهر من حالها  
 وانما خرج للحاجة لا يفسح فيه مالم يكن بان يخرج بغير حاجة كذا في البراءة في الوجه مغربا  
 الى حرمة المختار ان الطالب ليس له خاصة زوجا ولكن يفسد الزوج في كونه  
 مع وكيل او رثة او مولا او غيرها او رثة او رثة وكلفت وكلفت بالخصومة فوجب عليها  
 اليدين وهي لا تعرف بالزوج و كذا في الرجال في الخارج بغير اليدين الحاكم  
 تحت من المدرك و يستحقها احد بهم وبشهاد الاخرين على حلقها او كذا في المتن  
 من وكالة بيع العقار تكن في الرخصة في باب ما يملك التوكيل مالا يملكه  
 قال التوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وجب المستأجر ولو ذهب الاجرة  
 قبل القبض جاز ان لم يخرج شيئا بغيره اتفق قال و يوجب فلم والصواب ما في  
 كذا في الحكم ان التوكيل بالاجارة الخاصة في انشائها وقبض الاجرة وجب المستأجر  
 من الحق التوكيل وفي البراءة وكذا بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالتوكيل باطل وفيه  
 التوكيل لان الرسول لا يرجع الحقوق اليه ولو ادعى انه رسول وقال البايع انه  
 وكيل وطالبه بالنسيئة فالقول للشافعي والبيهقي على البايع وفي بيع الخاتبة و شرط  
 الاضافة الى رسول كما في البراءة والرسول بالبيع والطلاق والعشاق والشكاح  
 اذا اخرج من خارج الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طلقك و بعتك  
 وزوجت فكانت منك لانك لا تملك ان الرسل لا يفسخ الوكالة لانها فوقها وان  
 خرج من الرسل جاز بان يقول ان رسول يقول بعتك انتهى من الحق التوكيل  
 التوكيل بالبيع له قبض في بيعه ويجوز له ما يصح عليه فيقبض له كذا في المتن و ربهم لو علم  
 ونسب نفسه والا لاجتماع فصل في ٢٧ وجب على التوكيل قبض  
 دين مثل ما وكل بقبضه لم يدينه موكلا وقت المفاعة وكان التوكيل مدعيها  
 لموكلا من غير اذنه في النسيئة فكذلك على ادائه الى التوكيل فانه شاذ

اشترى جارية كونه  
 كخبرة وكلفت  
 كخبرة

قبض التوكيل  
 ربهما

مخاصة

المحكمة



منه بكونه اذ قبض بكونه وان شئت اخذت من كونه لو فاما فلو قال وكيفية دفعه الى الموكل  
او دفعه الى غيره من وجهين فاما بيمينه فلا يثبت والفرق بين بيع الموكل ان قصد تملكه بالقبض  
وقبض الموكل لم يملك بكونه قبض موكل قبضا بغير حق **فصل في الاحكام**  
وتلك الذخيرة ولو لم يكن للفرع بينه على الاضمار فقبض عليه وقبض الموكل فقبض من  
ثم برحق المطلوب على الاضمار انما يسيل له على الموكل وانما يرجع على الموكل لان  
به انقضى من ذلك لا يجوز على رمال وادكه بطلان كس جهنم خط بستان  
برحق فلو دفعه باضطرار جاع الفصول في الضمانات فلو دفعه فثبت  
فوق قبض ودرية وصدقة وسودع ليس بغير **فصل** ما لو دفع الوديعة ولم يكن  
ما وراد له من ثم اراد الاسترداد ليس له ذلك فثبت فلو دفعه في غير  
الطريق او لو ادعى الموكل بقبض الوديعة وصدقة لا يجزى على التسليم وكذا لو دفعه  
او سكت لا يجزى على التسليم ايضا ولو سلم لا يجزى في الاسترداد فان صدر المالك  
وكذا في الموكل فثبت وجه واحد كما يرجع المودع على الموكل وهو ما اذا صدقه ولم يشرط  
عليه الضمان وفي سائر الوجوه يرجع بيمينه ان كان قائما وبيمينه ان كان يالكا  
وفي القضاة الظهير من شيخ الاسلام علا الدين انه لا يملك الاسترداد بعد  
الدفع بدونه او لا بد من سماع في قبض ما وجد وكان على وجه ظهره الدين الموعود  
انه كان بغيره وفي جواب هذا المسئلة وكان يقول لا راد له وفي شرح  
المجدي انه اذا دفع بيمينه الموكل لم يرجع بشيء ولو دفعه بالسكوت  
او بآثار الموكل او صدقة وضمنه كان له ان يضمنه لما قلنا انه في المبسوط ولو دفعوا  
في الوجوه كلها لا يملك الاسترداد لما ذكرناه سماع في قبض ما من جهة وفي معنى  
الوافي الاشارة الى ذلك وانما اطلعت فيما لا يثبت في سنة  
وفاين وثانها بان يستثنى في عدم الاسترداد الدفع بعد التصديق والسكوت  
او التذنب فثبت تحت خطي صاحب الفقه العلامة الطراشي بالجواب  
ما فاقه شيخ الاسلام حيث دفع اليه مع التصديق فارسلت اليه لقبول ثم  
رجع وكتب اليه بخط انه يضمنه ما في البراءة من قوله وفي المتن علم عدم وكالاه بقبض  
ومع ذلك اعطاه فاقبض ما يضمنه للرافع ان اراد الاسترداد وقبل  
فعدم الغائب له ذلك ولا يجزى على الفطن ان هذه المسئلة متغايرة لثبوت  
المسئلة ضرورة وانما لان الدفع في عدم العلم بعدم الكال فهو ودية خاصة

ادعى الى الموكل  
ثم برحق على  
الضمان

لا بد من  
القبض

دفع الوديعة  
للموكل ثم اراد  
الاسترداد

لهذا

ولهذا لا يثبت الضمان بالبيع وفي صورة شالاه لم يعد الموكل وانما دفع على انه قبل  
فقد دفع بوجه من وجهه فلا يثبت ويؤثر على الضمان **فصل في المظن** لا يثبت  
باب ان يترك بكونه قبول قوله فلو ادعى ضامنا مال الموقوف او توفيقه على الضمان  
فانكره او قال لقول له كانه صلي من بين وبين فارق بين الضمان فانه لا يثبت عليه  
كالقبض من قصد البيع مساهل **فصل** رجل امر رجلا ان يتفق على حصة  
عشرة دراهم في كل شهر فقال قد اتفقت وكذا في الامر فادانا لما موردين  
الامر كقبض بالعدم فانفق على احكام عشرة دراهم **فصل في الامانة**  
ولو قال لا تدفع الدين الا بغير فلا ينفصل بغيره فثبت كذا في البراءة ولو ادعى الموكل  
انه دفع بغيره او قال لا تدفع الا بغيره فثبت كذا في البراءة ولو ادعى الموكل  
القبض فثبت الموكل انه دفع بغيره فثبت كذا في الحكم  
ولو قال او دفع بغيره فثبت بغيره لم يثبت من ذلك لا يجوز ولو قبل بقبض  
امنه او شاة فثبت ان كان للموكل ان يقبض الوديعة الامم ولو كانت ولدت  
قبل ان يدرك بغيره لم يكن له ان يقبض الولد وكذا في البراءة بيمينه الولد  
انتهى من ذلك لا يجوز فلو كان في الحكم ولو قبل بقبض بغيره فثبت  
العبد خطا كان لسودع ان يخذ العينة من عاقلة الفاقة وليس للموكل ان يقبض العينة  
لانها كالتمة ولو كان الموكل قبض العينة فقبض العبد عليه كان له ان يخذ العينة  
وهو الامانة الاول من الحمل المردور **فصل** وكذا في عامة على ان يضمن  
بأمره ويتفق على حصة من مال الموكل ولم يضمن بالاتفاق بل اطلق له ثم مات  
الموكل فطالب الورثة ببيان ما انفق ومنعوه فان كان عدلا يصدق فيما قال  
وان ابعده حلفه وليس عليه بيان جهات الاتفاق **فصل** ان اراد  
الخروج من الضمان فاقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة **فصل** وكذا في قبض  
في باب ما يتعلق بالموكل بالاتفاق **فصل** اذا وكل رجلا بالقبض من ماله  
بخطبه لا يملك حقه ما ذكرناه من هذا اذا اؤثر بيمينه فقبضه اذ اؤثر له بغيره  
مع وقال بقبض من ماله لا يملك حقه الا اذا اؤثر بيمينه فقبضه اذ اؤثر له بغيره  
خلاف فاقول رواية من ذلك كالهلاصة ولو قال له بعد من فلان  
فباخذ من غيرك لا يجوز من الحمل المردور وفي العبد لو قال بعد بالتصدق  
فباخذ بالتصدق او بالتصدق بغيره فاقول بالتصدق بغيره بالتصدق

لا تدفع الا بغيره  
او بغيره

وكيف بغيره  
عبد بيمينه  
فقبضه

الامانة بالاتفاق

عقله

فأخذ الموكل



ولو قال لا يبيع الا بالتقديس بالسياسة لا يجوز ولو قال بعد السياسة بالفسخ فانه بالتقديس  
 بالفسخ لا يجوز فان يبيع بالفسخ لا يجوز منه وكذلك الحكم بالوكيل  
 اذا قال الف اذ الامانة فان قال في غير ذلك فليس فيه بيع فبطلت ببيعهم  
 فبطلت بالفسخ واما في بيعه بالفسخ فليس فيه بيع فبطلت ببيعهم  
 لا يبيعه وان كان فيه م وكذلك الحكم بالوكيل  
 ارادوا اوجه من الوكالة فله ذلك الا ان تعلق به حق الوكيل فان اراد ان  
 يبيع ويستوفى الدين منه منه وكذلك الحكم بالوكيل  
 ولو ان رجلا وكل رجلا وشرط عليه ان يبيع من الوكالة فهو وكيل قال  
 نضر بن يحيى جاز هذا الشرط وقال محمد بن سنان لا يجوز وقال ابو نضر بن سلام اذا كان  
 لوكيل حق او شفعة في ذلك الامر جاز هذا الشرط والا فلا ولو قال الوكيل  
 كان له على الموكل دين وقد اقره ببيع يستوفى دينه من ثمنه لوكيل فيه شفعة  
 لا يجوز اخرجه من الحكم بالوكيل بطل وكيل رجل يبيع شي معي وقال  
 كلنا اخرجنا من الوكالة فانتهى وكيل ثم اراد اوجه اشكف المشتري فيه  
 والصحيح انه اذا كان لوكيل حق يفتق كونه اذ اقره بان يبيع ويستوفى دينه  
منه لا يملك اخرجه من الحكم بالوكيل هذا وكذلك الحكم بالوكيل  
في الفصل الاول ولو كان الموكل هو المبني بطلب الوكالة لا يملك  
 حارسه ان يبيعه ولم يبيعه بالوكيل منم لغيره فان قال قد كنت قبضت  
 في صفة الموكل وقبضت اليه لم يبيعه في ذلك لانه اقره بملك انشاء  
 فكان منتهى الاخبار وقد انزل ببيت الموكل والدين فانهم قاهر فلا يقبل  
 قوله في ابطال ملك قائم لوارث بسوط رخي في باب الوكالة  
المقبض الدين رجل له على اخر دين مقبض فوكيل المدين الدين يبيع والله  
سأله عند الاجل فالوكالة صححة وله ان يبرأ للمالك بالوكالة في الرجعي  
جاء هو الصادق في الحسن بالوكالة رجل كل ربك اخر مقبض عقار ودفع  
التم الى فلان فاشتغ الوكيل في البيع فان الفاضة لا يجز في البيع الا ان يكون  
في عقد رجعي صححة منزلة في عقد رجعي في عقد الوكيل على ذلك  
جاء هو الصادق في الوكالة ولو كان مقبض ودفع له عقار فانه ثم مات  
الموكل نقد خرج الوكيل من الوكالة لان انتقال الملك الى الوارث ولم يوجد

الوكيل اذا قال  
 امر الامر

وكيل رجعي  
 بيع دين

قال لوكيل الموت  
 الموكل كذا ففعلت  
 ودعت

ارضا ويقضه وان قال الوكيل قد كنت قبضت قبضتها في صفة وحملت  
 عندى او دفعتها الى المبني فافعل قوله كلف الدين لان المودع الوكيل  
 حمله الوكيل كلفه الفقل قوله وان لم يصدق الوكيل فافعله اقبل في  
 الدين لو اقره المدين قبضا الدين وجد الوكيل لم يقبل قوله وكذا اذا  
 الوكيل لان قول الوكيل ليس لي حق بالوارث مقصود بكونه قبض  
في الفصلين بسوط رخي في باب الوكالة بقيض الدين  
وقد المتفق ان رجلا يبيع رسولا الى بنا ان يبيع الى بنا كذلك  
فبعت اليه البراز مع رسوله او مع غيره ففسخ الثوب قبل ان يصل  
الى الامر ونفسا وقد اخطى ذلك مما ضاه عنه الرسول ثم بعد ذلك كان  
الرسول رسول الامر فان ضاه عنه الامر وان كان رسول رب الثوب  
لا ضاه عنه الامر فبعت اليه فاذا وصل اليه الثوب فوضاه الامر ولا  
لو ارسل رسولا الى رجل يقال ابعت الى بنا وراهم قد ضاه بنا  
مع رسوله فالامر ضاه عنه الامر وان كان رسوله قد قبض بنا بنا  
لا ضاه عنه الامر فبعت اليه وكذا لو كان له دين على رجل فبعت اليه رسولا  
ان ابعت الى بن الذي الى عليك فان يبيع اليه مع رسول الامر فقد  
من مال الامر من يبيع الحكمة في الفصل الثاني في مبايعة المقبض على سوم  
الامر الوكيل بالبيع بملك الافالة فان لو باع ثم قال لزم التم للموكل  
والوكيل بالتم لا يملك الافالة بملك الوكيل بالبيع والوكيل بالتم  
والبيع والاب والتم كالموكل من وكالة الحكمة في سوم على الامر  
ولو فسخ بعد مقبض المدة لا يبيع وكذا لو قبض الموكل الاجر لا يبيع سواء كان  
الاجر عينا او نقدا ولو تافض وبل المستاجر رب الارض الاجارة والارض  
في يد الموكل فانه دفع اليه الوكيل او الى الموكل لم يجز استحسان في الوكيل  
بالاجارة من الحكم بالوكيل من وكيل اجارة الدار وقبض الغلة او على  
بعض السكر انه على الاجرة للموكل وبرهن بوتق ولا يملك بقبض اجرة بغير  
الغائب فقد بين في الحكام الوكلاء وقد قد كانت بغير الحكام بغير  
قد بها بهم المجس لم يجز القبض بنا اول زمانا مخصصا من الحكم بالوكيل  
والا وبعد له بما يقضه الوكيل فكل بغير لا يبيعه اضافة اليه لغيره الموكل

بعت رسول  
 الى البراز



وليس المودع حراً العبارة من انه قد يصفه وقد لا يصفه فانه اذا اضاف الى نفسه  
 يتعلق بالوكيل فان اضافه الى موكله يتعلق بالموكل كما انهم ابن الملك  
 في شرح الجميع لما في الخلاصة والبرازية وكيل شر العبد جاز له ما كان له فقال بعث  
 هذا العبد الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه حاله  
 حيث امره الا ان يرجع اليه العبد وقد رجعت قال ابو القاسم الصغار  
 والتجريح الى الوكيل بغير قصد ليقضي العقد على اجارة الموكل انتهى وفي الجواب  
 وكذا في البيع والشراء على ان لا يتعلق به الحقوق لاجل هذا الشرط وقيد بالوكيل  
 لان الرسول لا يرجع الحقوق اليه ولو ادعى الخ وشرط الاضافة الى مرسله  
 لما في البرازية والرسول في البيع والطلاق والعناق والكاح اذا اخرج الكلام  
 يخرج الوكالة بالاضافة الى نفسه بالان قال طلقك وبعتك  
 وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تضمن الوكالة لانها قد فيها  
 وان اخرج يخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسل يقول بعتك منك انتهى  
 من وكالة الجواز في قول المصنف والحقوق فيما يصبه الى نفسه كالمبيع  
**فقد** الوكيل بيع وشراء لو اضاف العقد الى موكله لم يرجع مقوده الى  
 وكيله **جاء** قوله بعتك فلانة بالان فقال ما كان له بعتك في هذا من  
 فانه الموكل فقال وكيله قبلت لزم الوكيل اذا امره موكله ان يقبل نفسه  
 ليلزم العدة الوكيل فالتف بقوله على موكله **جميع المقصود** في ٢٧  
 ذلك انه لو اضاف العقد الى موكله في ترجع الى الوكيل كما في العاد فقال  
 بعتك الدين النواجزى انما لا يرجع اليه وفي الخصم اشعار بالخلاف كما  
 يخص **فمنه** عند قوله ويرجع حقوق مع الخ لا يملك الموكل  
 قبض الثمن من المشتري وان كتب الصك باسم الموكل لان الوكيل لا يخرج  
 من ان يكون عاقداً والقبض من حقوق العقد **من وكالة البرازية** لا يملك  
 انفس جباة وكن رجل يقضها واعلم بان جباة يقض الوكيل بغير عاقداً  
 لما لم يكن على الامر وان ضاع ضمنها الوكيل ولا يرجع على الامر بشئ وان لم يعلم  
 حال قبضها يكون نازلاً بغير فاضاع في بده من مال الامر وان كان قائماً ان يردوا  
 ويأخذ الجباة ويبيع الضياع لا يرجع على المرء بشئ قول الامام **من وكالة**  
**البرازية في الثالث** الوكيل يقضه بملك يقضه الا اذا اشترى

قصد  
العقد

قبض الوكيل  
بغيره

الوكيل يقض  
القبض

عن ان لا يقض الا بملكه من الحمل الزبور ولو كان بالمال قبض واخذ الطالب  
 قبضاً بعد الوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى القبض من الحمل الزبور ولو احال الطالب  
 الطالب على رجل فلكا سبيل للوكيل للموكل بالقبض على الحمل فانه مات  
 المحال عليه سقط عاقداً الدين على الحمل وعادت مطالبة الوكيل عليه ولو كان  
 بالدين قبض قال ابو يوسف **الوكيل ان يقض من القبض** وهو الذي يبيع بقبض  
 دين المصيل خلافاً لغيره **عنايته** الوكالة **الوكيل يقض الدين اذا اذن**  
**من الغرم والموكل لا يقضي** ولا يأخذ العود من فلو قيل ان به والعروض على الغرم  
 وبطالبة بالدين **من جوار القضاء** الى الوكالة **الوكيل يقض الدين**  
**المرامهم** او الدين او الغرم لو اشترى ثم عليه الدين شيئاً فاشترى له الدين  
 بحاله **خزانه** القضاء من الوكالة **ومنه** انه ادين فيما في يده كما لو دفع فخر  
 فيما يبيع به المودع وبيعاً بما يبرأ به والقول قوله في وقع الضمان من نفسه  
 فلو دفع له مالا فقال اقضه فلانا عني وبني فقال قبضه وكذا يصب الدين  
 فالتقول للوكيل في برائه وللدين في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب اليه  
 على احد هما فمخلف من دفع له مالا وقال او فخرها فلانا عني كذبه الموكل دون  
 من صدقه وعلى هذا الامر المودع بدفعها الى فلانة فادعاه وكذا في فلتانه ولو كان  
 المال مضمناً على رجل كالمقصد في يد الغاصب والدين على الطالب  
 فاد الطالب هو المقصد من الرجل ان يدفعه الى فلان فقال المودع  
 قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالتقول قوله فلانة ان لم يقبض  
 ولا يصدر في الوكيل على الدفع الا بيمينه او بتصدق الموكل ولا يصدر في الغاصب  
 والقول له مع اليمين والوكيل كالمقصد **الوكيل** انه ما يعلم انه دفعه فان كل سقط  
 الضمان عنه **من الجواز** اول الوكالة لا يقض بغير احد الوكيلين وحده  
 الا في خصوصه ووفق معين وطلق في معينة لم يجوزوا وتعلق بيمينهما اي الوكيلين  
 وتدين به ودين كونه عادية ومقصود ببيع فاسد وتدين به بيمين  
 دين واليمين والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف كوكالة فليس كالا  
 الا فخر وكذا في البيع وغيره **مع الغضارة** الوكالة وليس للوكيل يقض  
 الدين ان يأخذ منها مكانه لانه عقد معاوضة وقد وكله يقضه لا غير فلا يملك  
 الاستبدال ولا اعتبار من جميع القضاة **ممثل الامام** والاصل ان وكيل

ليس للوكيل مطالبة  
القبض

يقض الوكيل  
الدين ودفعه

تصرف الموكلين  
وحده

يقض الوكيل  
ودفعه

القبض



انما ملك الضيق من الخرج حصة او اوجده فاما كل ما لم يملك ان يبيع منه  
 او اوجده عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كاستبدال وشراء بدين ولو اؤخذ  
 كبيع بالمال جاز فصل في احكام الوكالة واذا وكل الرجل رجلا ببيع  
 وبيع له فليس له ان يبتز من شيئا على رجل بذلك الدين فصل في احكام  
 في ٢٢٠ م الوكالة وقال كافي الحكم لو وكل بالقبض على داره واجار بها  
 وقبض عليها والبيع لم يكن له الا اجني ولا ان يرمي بها شيئا وليس له ان يبيعها  
 ولو حرم رجل شيئا كان له ان يبيعه في المحل المخصوص لانه استبداد به  
 وكذا لو اجار حارسا رجل بكذا فصل في احكام الرجل المأجور كان قصاصا في بيعها وكذا  
 اذا اسكنها وجه الاجازة فصل في احكام الرجل المأجور فصل في احكام الرجل المأجور  
 اذا قبض كان المقبوض مائة في جرد واذا ادفع غيره بغيره لا اذا ادفع من عبالة  
 وفيما يبيع بغيره بما يبيع في سائر الودائع والعقود قول الوكيل انه دفع الى  
 الى الطالب فصل في احكام الوكالة فصل في احكام الوكالة فصل في احكام الوكالة  
 بالبيع اذا وكل من يبيع رجلا بغيره فانه لا يبيع منه ولا يبيع من عبالة  
 قال ابو جعفر لا ضمان على القابض وانما الضمان على الوكيل في الذخيرة الوكيل يبيع  
 الدين اذا وكل من يبيع له بالقبض منه لو حلف في يد الثاني بملك عرب  
 المال من الحمل المبرور فصل في احكام الوكالة فصل في احكام الوكالة  
 حق الاستيفاء فصل في احكام الوكالة فصل في احكام الوكالة  
 للوكيل ان يرسل بغيره بغيره فصل في احكام الوكالة فصل في احكام الوكالة  
 الوكيل الاول الا ان يجعل اليه خلاف الرسول ويرى المستقر فصل في احكام  
 الثاني خلافا لما كان المودع وقبل لا خلاف انه يبيع من وكالة القصة  
 الوكيل بالبيع اذا باع وكل غيره بغيره بغيره فصل في احكام الوكالة  
 القابض قال ابو جعفر الضمان على الوكيل بالبيع لا على القابض فلو القابض  
 بغيره المودع فصل في احكام الوكالة فصل في احكام الوكالة  
 رجل وكل رجلا بان يبتز له ثوبا ساء فاشتري الوكيل ثوبا وادرجه  
 اجبا بغير الثوب من البيع بغيره بغيره فصل في احكام الوكالة  
 محمد بغير الوكيل لانه ادفعه على القابض من الحمل المبرور فصل في احكام  
 رجلا الثام قال لا عيب المودع اوست فلان بغيره الا ان يبيع من وديعه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

آلہ کبیرا واداع  
و دکل غیرہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰

عنه فلاز فتم يعلم المأمور بذلك الا انه قضى المالك في المودع فصاحت فاصحاب  
المودعة بالخيار ان يشاء ضموا المودع وانما ضموا القابض ولو كان المودع علم  
بالذكيل والاعلم ولم يعلم بالمأمور فرفع المودع المال الى المأمور فهدجاً به ولا ضموا  
للمدعي احد مما ولو لم يعلم احد بما بالاد فقال المأمور للمودع ارفع الى وديعة فلان  
او غيرها الى صاحبها او او غيرها الى يكون عند سلطان فرفع فصاحت فذهب المودعة  
ان يضمن بهما شانه فقال اني يوسف ومحمد رحمهما الله سيجي في ذلكا فاصحاب  
من الفصل الاول قال المصنف الظاهر انه لا رادية فيها من الامام لانه اطلق بكلمة  
في اول كلامه واخره بها شرح مقصوده بالبين تحت وقضى قرب مودة  
فرفع الى رجل وراهم وقال اوصحب بهذا الدراهم وادفعها الى اني اذني  
ثم مات المصنف فاراد الذكيل ان يرفع الدراهم اليها وقد ظهر على الميت وبن  
واراد الورثة اخذ المال منه ذكته فسادوا وسمع منه ان المودع ان قال له ارفع الى  
اني وبنه ولم يذكر غير ذلك لا لكل الذكيل ان يرفع المال الى الورثة لان  
الوكالة بطلب بالذمت بقى المال امانة في يده وهو كالمودع والمودع اذا  
رفع المال الى الورثة بغير اذن القاضى والشركة مستوفى بالدين كان صامنا  
قال يرفع وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث بمن يخاف عليه سهرناك  
المال اما اذا لم يكن كذلك يكون له اخذ المودع وقضا ودين الميت  
من ذلك من ذلكا فاصحاب من الذكيل بالمقصودة وان كان الحاكم وادوا  
قضى رجل وديعة رجل فقال رب المودعة ما وكلته وعلق على ذكيت  
وضم المودع ربح على القابض ان كان بعينه وان قال قد جعلت في اودعة  
الى الذي وكلته وقد صدقة المستوفى بالوكالة لم يرفع عليه بشي قال كان  
كذب بالوكالة او لم يصدق ولم يذبه او صدقة وضمة المال كان له ان يضمنه  
انتهى ولو اراد استردادها بعد ما دفعها له لم يملك ذلكا لكنه ساعيا  
في بعض ما تم فرجه ولو جعلت المودعة عنده بعد ما منع قبل لا يضمن وكان  
يسبق الضمان لانه منعه من وكيل المودع في رعيته ولو اقبلت الوكيل انه وكيل  
في قضائها فادعى المدين دفعها الى المدعى او الى الوكيل فالقول له في راداة نفسه  
من ذلكا الى **سبحي** صدقة او كذبه او كسب لا يجزى رفع المودعة ولو  
لا يستره فلو مضى به وكذبه في الوكالة لا يرجع للمودع على الوكيل لو صدقة ولو كذب

القضاء

درجہ قریب  
فروع الی راجل و نام  
الاضحی و انبیاء  
مات

أول الوكالة  
بفضل الوكيل  
ثم انكر المالك



عليه والاربع بعينه لو فاما وبقيته لو فاما قول صدق ودفعه باشرطه فيخرج  
 على الوكيل لو فاما لو عرض لم يحصل فانه نقضه على تناس ما في المداينة انه قبل من ان  
 المدينه برجعه بما دفعه له وكيل صدق لو فاما كذا هذا هو العلم **فصل**  
 في جعل وكيله في بيعه وبنه بالتمام ليس له ان يتخاضع وبنه بالوكالة لان الوكالة  
 مقبولة وان وكل رجلا بالتخاضع في كل حصة الاخراسان فمضم الذي في حصة  
 من حصة الوكيل بالوكالة لان الوكيل انما يخاصم **فصل** في ابطال الوكالة وفي  
 رد وكيله في حصة من حصة وبنه في حصة من حصة قبل ان يتخاضع ذلك فتدفع  
 في المالك حصة من حصة وبنه او الراجح ولو علم الراجح بالوكالة لما زبر به بالادب  
 ان يرفع **فصل** في الاحكام **باب** في وكالة الذخيرة في فصل الوكيل  
 بالذخيرة اذا اشترى ما وكل بشرا به وقبضه من ماله فوجد الموكل به عيبا في  
 الرد ولو اراد الوكيل رد حصة ولو لم يكن له وارث ولا وصي في الرد  
 للموكل على رواية الزيادة وان وفي رواية اخرى الغرض ينصب وصيا  
 غيره وفي رواية اخرى في بيع الاسلام به حصة الدين الوكيل بالبيع اذا باع ومات  
 حتى مطالبة التيمم بكونه لو اراد رد حصة او حصة من حصة بالبيع المصغر في بيع الاسلام  
 حلال الدين الاسلامي وكان عليه حصة من حصة الاسلام وبلغ في القصاص ببقاء  
 الوكيل بالبيع والشراء اذا غاب او اراد العباد بالمال او مات برجع  
 الحقوق الى الموكل وهذا موافق لرواية ما ذكره المحيط على ما به وفي الجاه  
 الغرض للمعالي وكيال الوكيل بغير الوكيل الاول ولا بغيره بكونه في حصة  
 الذخيرة في اولها الوصي اذا مات فله لادب المطالبة لمن باع من مال الصغير  
 لو رثه الوصي او لو حصة فان لم يكن له وارث ولا وصي نصب له الغرض  
 وصيا غيره له وفي باب اقرار المضارب اذا مات للمضارب والمالك  
 عود في ذلابة البيع لوصي المضارب لادب المال لان ولاية البيع كانت  
 حال صوته فيقتل الى مقام مقامه بخلاف العدل في باب الرهن فانه  
 اذا مات لا يكون لوصيه حق البيع وقبل ان ولاية البيع يكون لرب المال  
 ووصي المضارب كلاهما هو الوصي لان الحق كان للمضارب ولكن  
 المالك لرب المال فصار بمنزلة ما يشترط بين اثنين فيكون الاثر لهما  
 من العار به في حصة الاول **فصل** في الحقوق في حصة الوكيل في حصة

وكل رجلا  
 وبنه بالتمام

مات الوكيل  
 او الغرض  
 البيع

الخ واطبق في الوكيل فيجعل ما اذا كان حاضرا او اذا كان غائبا في القسوى الصغير  
 لا يتقبل الحقوق في الموكل فيما يضاف الى الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا  
 وفي المحط الوكيل بالبيع باع وقاب لا يكون للموكل قبض التيمم وما اذا مات  
 الوكيل فكله البرزانية ان مات الوكيل من وجه قال الغرض يتقبل الحقوق  
 الى وصيه للموكل وان لم يكن وصي ركب الحاكم بعبه وصياخذ الغرض للموكل  
 وقبل يتقبل الى موكله ولاية قبضه فحط طرقة الغرض **فصل** في وكالة الدين  
 وان توكل في اسلام الى حصار وكذا بان يعقد السلم مع الغير في حصة الموكل  
 ودفع راس المال بغير حصار لان الوكيل الى اوصافه **فصل** في حصة الموكل  
 بغيره في حصة الموكل فان غاب الوكيل في الاسلام او الغرض حصة  
 قبل القبض بطل العقد لغرض شرط حصة هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا في  
 مجلس العقد فان كان حاضرا في مجلسه فلا بغيره مفاضة الوكيل ولا يعتبر  
 مفارقة الموكل **فصل** في حصة الموكل **فصل** في حصة الموكل  
 بغيره فلم يجره بغيره باع في حصة الموكل لا بغيره في حصة الموكل  
 فاذا سلم اليه بغيره **فصل** في وكالة الغرض **فصل** في حصة الموكل  
 رد على الوكالة فقال ردت الوكالة بغيره وكذا لو لم يقبل الموكل وعلى الوكيل  
 لكن الوكيل قال ردت الوكالة وعلم الموكل بغيره **فصل** في حصة الموكل  
 الخلاصة **فصل** في حصة الموكل بعد ما قبل الوكالة او اقال لغرض بكونه باع او اقال  
 انما يرى من هذا الوكالة او اقال كذا او اقال بكونه وكان ذلك بغيره  
 من الموكل لا يخرج من حصة الوكالة الوكيل وكان ذلك بغيره الموكل لا يخرج  
 من حصة الوكالة حصة المقتنين بعض الدين اذا وصى الدين من الغرض  
 او اراد له او رثه به لا يكون بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كضمانه  
 فلو اراد المدينون باخذ الرهن فقال له قد اخذ الرهن فحطت المظنة المال  
 الى حصة ايام حصة الرهن لا ضمنا على الوكيل وكذا الوصي لو اخذ الرهن وورثه  
 كلامه كباقي الاجناس في حصة الرهن ولو اخذ به كضمانه على ابيه لا يجوز  
 لانها حصة الوكيل بغير الدين ليس له ان يقبل الحوالة **فصل** في حصة الموكل  
 في الراجح **فصل** في حصة الموكل بالقبض انما يملك الغرض على وجه لا يكون  
 للموكل ان يتخاضع منه وذلك بان يقبض من حصة بعبه او بعبه فاكل ما لا يجوز

على



ان يبيع عنه او ارضه عليه المطلوب فليس للوكيل بالتقصير ذلك لشرائه  
بالدين والاسم والى ولو اخذ كسيرا بالمال جاز له ان يخذها بها ثلث الا ان  
اكتفاه بالمال يوشق به فصل في احوال الوكيل وكذا لو  
ان يبيع به رهن فباعه بغير رهن او كسيرا لم يخرجه ولو اقله في اشرط  
الرهن والكيله فان قيل قد اقول الموكل وكذا لو قال له الامر ان يبيع بغير  
هذا الثمن فان قيل قول الامر ولو قال بغير ثمنه بغير ثمنه  
جاز ولو قال له لا تبع الا بثلثه او قال بغير ثمنه بغير ثمنه  
ولم يخرجه ولو قال له بغير هذا الثمن فباعه في سوق اخرى جاز ولو قال  
لا تبع الا في هذا السوق فباعه في سوق اخرى لا يجوز ولو قال له بغير  
من فلانة فباعه بغيره لا يجوز من وكالة الخاصة في الرابع من  
وكالة خاصة بالبيع جاز ما يجب في الذمة ومنها لا يجوز في الدور  
الا بالمرأه او الذمات غير ذواتها والوكيل اذا ابرأ عن الاجرة بعد المدة  
ضمته عند البيع ويحكم بها له والوكيل خصم يقيم البينة وتقام عليه  
عند حجوه العقد ولو وجد الوكيل بغير الاجرة فقامت عليه البينة بعد المدة  
ضمته فان ابرأ قبل مضي المدة ضمته بقدر ما مضى عند العقد وكذا ان قاله قبل  
استيفاء شيء من المنفعة ان لم يكن بالاجرة مضبوذا والوكيل لا يستجيب لاثبات  
الافاق له بعد القبض سخانا من وكالة العينية في الثالث  
بالقسط وكلت رجلا ببيع دابة فباعها بالثمن ورجعها الوكيل بغير  
فلما اضرمت بذلك قلت لا تجوز هذا لاجل نقصان المهر فقبل  
لها لا تجوز كذا لا تدين فقالت بعت بعت قال القصد ابو جعفر  
يكون النكاح لان قولها لا تجوز ليس به والنكاح فاذا رخصت بعد ذلك  
فقد صارت اجماعا بغير عقد او قولها فانصحت الاجارة  
من نكاح فاصححانه في وكالة النكاح اوراد وكلت رجلا بان يزوجها  
بالقسط فزوجها الوكيل بحسافة له منها النكاح وبلغ مهرها ولو كان هذا  
وكيل الزوج لا يجوز في وكالة الذميرة في النكاح ومنه تطاير  
ايضا الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل  
لا بعد العزل فان قيل قول الوكيل ان كان البيع مستحكما فان كان فابايعه

وكيل الاجارة

وكيل النكاح

بيع الدابة  
او في النكاح  
بيع الدابة

لم يصدق

لم يصدق لان اخبره امره بالمال انشاءه بغير مدعيها من وكالة العينية في الثاني  
في تحقيق مقصد من القاضى بقوله المدة بغيره او اوقع ماله الى رجل ليقتض  
وبه وقال المدعي بغيره او اوقع هذا المال الى فلانة فباعه بماله على وفاء الصلح  
فدفع ولم يخذ الصلح فلا ضمان ولو كان قال لا تدفع هذا المال حتى يخذ  
الصلح فدفع قبل اخذ الصلح فهو ضامن وعلى هذا المشتري اذا دفع  
ثمنه ما اشتري الى رجل ليدفع الى البائع فذكر اخذ الصلح فهو على ما ذكرنا من  
الوجوب ولو قال لا تدفع الا بخفض فلانة فذكر في الاصل ان ضمانه فعلى هذا  
اذا كان بغير ثمن دفع القدر بغير ثمنه ان كان ثمنه اما اذا كان وضوح القدر  
لا كونه ثمنه فكل ثمنه فلا ضمان له لا بشرط لا يبيع من كل وجه من وكالة  
الذميرة في الثاني قال المحدث في الجامع واذا ابرأ الرجل ان يقتض عنه دية قال  
المحدث بعد ذلك للاذميرة فارجع به ذلك عليه وحده الامر  
وكذا به رب الدين وقال ما قبضت فان قيل قول رب الدين حتى كان لا يزوج  
على المدعي بغير الدين ولا يرجع المأمور على الاو شئ وان صدق في القضا وليس  
والمدة ان الامر صار كذلك بان اقراره بما قضى القاضي عليه للطالب بالمال بطل  
اقراره لان الاقرار انما يبطل بالقضاء بطلان اقراره او اكان القضا بالبينة اما  
اذا لم يبرأ القضا بالبينة الا ترى ان المشتري اذا اقر ان البائع كان عتق قبل  
البيع وكذا به البائع فان القاضي يقتض على المشتري بالثمن للبائع ويحكم بعتقه العبد  
على المشتري ومن قضى على المشتري بالثمن فقد كذب في اقراره بعتق العبد  
ومع هذا لم يبطل اقراره مع عتق العبد لانه كذب بالبينة فضايفه  
كذلك لا يبطل اقراره والقضا بخلافه لان الكذب لم يكن بالبينة لكن بالطرف  
في عدم رجوع المأمور على الاقرار المأمور بقضا الدين بغير الوكيل بالبيع  
من جهة الدين من الخ وذكر القدر رفته في باب وكالة بغير الدين والعبد  
ان الطالب يرجع على المدعي بغيره والمأمور يرجع على المدعي بغيره لما قضى  
من وكالة الذميرة في الثاني رجل دفع الى رجل ثمنه بالبيعة ويوقع منه  
الى ربه فجاءه صاحب المال يطلب الثمن فزعم فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن  
فقال البائع بعت ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
ان كان البائع بايعا بغير اذن المولى قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعا بغير

قال لا تدفع  
بطل

الصلح







فثبت البتة كحطه في التام في الوكالة الكوكل البيع اذا قال  
 بعت وقبض التمس وحلف التمس في بيء والموكل انكر الهلاك وحلف  
 على ذلك لم يظلم البيع غيب فزاد المشتري المبيع على الوكيل فانه يأخذ التمس  
 في الوكيل ثم الكوكل يرجع على الموكل وان لم يظلم البيع بيب على استحقاق المستند  
 كما لحاظ ذلك الجواب ولا فرق بين المستلزم **جوابه الصادق**  
 في التام في الوكالة **ك** الكوكل بيع الجارية اذا اراد ان يشترها لنفسه  
 بما ظلمها منه غيره فان باعها له اخذ وسلمها اليه ثم اشترها لنفسه من المشتري  
 جاز ولا يجوز له ان يشترها لنفسه **قوله المصنف في الوكالة** ولو  
 دفع اليه جارية واحدة وجبها فقال بعت وقبض الدراهم وحلف  
 عندئذ او قال وقبضها الى الامام صدق مع البين لقد قبضها وحلف في يدك  
 فان حلف فلا شئ عليه فلو ردت عليه الجارية بغير قيمته التمس  
 المشتري ولا يرجع على الامام بشئ لانه غير مصدق في حق الامانة الزام المال  
 عليه حتى لو ادفعه وجد الهلاك يرجع الامور على الامام لانه مصدق  
 في دعوى الهلاك ولو لم يدفع الجارية قال قبضها وقبض التمس وحلف  
 عندئذ وجد الامام القبض لم يأخذ الجارية فمعه حتى يسلم له التمس فان  
 سلم المشتري التمس اليه اخذ الجارية ويرجع على الوكيل لانه لم يسلم الجارية  
 في جهة الكوكل وكذا احد الشراطين باع الجارية باء صاحبها فاذ الامام البائع  
 قبض جميع التمس برى المشتري فم يصب الامور منه يصب البائع  
 عليه ولا يشارك الامام البائع فيما قبض ولو ادفع البائع ان الامام قبض التمس  
 وجد الامام برى المشتري لم يصب التمس ويرجع النصف الى البائع لانه لم  
 ادفع نصف التمس الاخر فانه في تمام وجه دفعه واذا قبض الامام بشارته فيما قبض  
 لانه في زعم الامام انه لم يقبض شيئا وان ما قبض البائع بشرك بينهما  
 عناية في التام في الوكالة **و** لو عزل فقال بعت ودفع التمس  
 اليك او حلف عند صدق لانه اضافة الى حاله موهودة ولا يصدق في  
 الرجوع على الامام او اراد عليه بالبيع **قوله المحلل المتأخر**  
**مسألة** **الغفلة** ولو قال كفت بقتهم في هذه الساعة الى شتر  
 براء قبض الشتر بلا خلاف تصدق به في ٢٦ ولو قال بغيره

شیراز الوکیل

مفتی محمد رفیع الدین  
مفتی محمد رفیع الدین  
مفتی محمد رفیع الدین

اتفق على قبوله او التفتق في بناءه فاري وليس بينهما غلط ولم يذكر الرجوع فانفق المأمور  
قال شمس المائدة الخامسة رجع على الامر وقال الشيخ كلام المأمور المعروف بخوارزمي لا يرجع  
بغير شرط **فصل في الرجوع** قال لرب عمل مخلص من مصاورة الاول او قال الماسر  
ذلك فخص الشاه قبله رجع فيما بلا شرط الرجوع وقبل في الماسر رجع بلا شرط لاني  
المصاورة والامام الشخس على انه رجع فيما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح **رواية**  
**في فصل من المصاورة** **او** رجع من شئ والامام رجع على ان يرد به اليه الامر  
فصل في رجع ولا يرجع لعدم صحة الامر **رواية** في كل الرجوع وفي الامر بقضا  
الدين لا حاجة الى اشتراط الضمان او اشتراط الرجوع وفي كتاب اللقب للامام  
الشخس او قال غيره اتفق على فانفق رجع على الامر وان لم يشتر الضمان والرجوع  
وحكمه انما هو عند التردد في فناءه للصوفي في كتاب الكفالة وقال في المصاورة  
بالاتفق بوجوب الرجوع ولو قال القاضي للنفط اتفق على اللقب على من يكون  
وبناء عليه قال بعض مشايخنا بالرجوع ولا حاجة الى قوله على ان يكون وبنا وقوله  
اتفق على ولدي او على احد ابي بناء وادار وقوله اتفق على **من قصص المصاورة**  
**في الفصل الثالث** ذكر في المبسوط لو قال اتفق على او على ولدي فانفق رجع  
المتفق على الامر وان لم يشتر الرجوع عليه حين الاتفاق وفي شرح القفصية للمصنفين  
ان الامر بالاتفاق واذا احتاج والعقد فالتواجد واستصحابه لا يوجب الرجوع  
الا بالشرط الثاني **رواية** عن ابي يوسف قلت والقاضي على ما في المبسوط  
ضمانات فخصه **في المصاورة** **و** قوله السيد طاهر المصاورة قال لرب عمل مخلص  
فدفع المأمور ما لا يخصه قبل رجع لاني الصحيح **و** بفتح **جامع العمدة** لاني  
سأكن الامر بالاتفاق واذا والدين **فمنه** كقوله بالف بطالب كل واحد  
ثبت الالف وان كلفوا على التماس بطالب كل واحد بالالف كذا ذكره  
شمس المائدة الخامسة والاعين في التماس في النهاية **مسئله** الاحكام **في**  
او بقضا وانه ثم الى الامر قضى الطالب بالامر ثم الى المأمور وضع قال المأمور  
يرجع بما دفع غير الغايض ولا يرجع به على الامر فثبت الغيظ بدفع الامر فثبت  
للمأمور حق الرجوع على الامر ولم يشترط علم المأمور بدفع الامر قال في قواعد  
ابن سماعه وان اقام بينه بين المأمور على ان قضاءه بعد الامر قبل احوال المأمور  
ان يرجع بالامر انشا على الامر وان شاع على الغايض **تأخر** **في الفصل**

الحق في العلم والدين  
والدين

کمال غنیمت معاً  
دوستیابی

میرالوکالہ

انفق



أي الكمال إلى الدين بعد ما لا يصلح

الكفيل بأصل الدين ولم يعلم به لا يصلح على الأصل لأنه شئ علم فلا يفرض العلم والجهد  
بما فيه في أدب القاضي في الفصل في أوامر منسوبة **في** الكفيل على الأصل  
أدى المال إلى الدين بعد ما لا يصلح ولم يعلم به لا يصلح على الأصل لأنه شئ  
علم فلا يفرض فيه العلم والجهد كقول الكفيل **في** وأما دفع الشاة  
مما لا يقضي ربه فتقضاء الموكن نفسه في قضاء الوكيل إن لم يعلم فلا ضمان عليه  
ويرجع على الموكل على الطالب بما قبض من الوكيل وإن علم بأن الموكن قد قضاه  
بنفسه فهو ضامن وليس هذا كقول الكفيل يدفع الزكوة إذا أدى الموكن نفسه  
ثم أدى الوكيل إذ يفرض الوكيل علمه بالوكيل ولم يعلم عند التحلف به  
بما دفعه الوكيل من الوكالة **فصل** رجل عزز رجل بغير أمره فبغضه فاجاز له  
المخالة موجبة للرجوع **سورة** وهذا إذا جاز بعد المجلس إما أن اجاز في  
المجلس فله الرجوع موجبة للرجوع **في** الفغار **وإن** كفله رجل بشئ بالغائب  
وكفيل كل من صاحبه فما أدى رجع بنفسه على شركه أو الكفيل على الأصل وإن أودا  
الطالب أحد ما أخذ الآخر **سورة** من كفالة الرجلين صالح الدين  
مع الأصل مع الكفيل بالمال على كفاية إن كان الصلح بكس الدين والآ فلا  
تنبه من الكفالة **فصل** من غيره وضامه بغيره فقال رجل أرضه فأنقذه  
فأضافه فأنقذه في الحال من غير أن يقبل منه فكل ما يصح ويكفي هذا القدر  
بما فيه في الكفالة **قال** الكفيل بالدين بأمر المطلوب إذا أدى ما أودع  
ولم يعلم بأداء الكفيل إياه بغيره وأجاب الأصل لأنه قد قضى دينها سقطت  
لأن الدين سقط ولو كان كفيلًا بغيره أو كان مبرعًا بغيره فكذا كفيلًا  
المعنى لا يتبادر **فصل** في الكفالة **فصل** قال لا يؤاخذ بالدين  
إن ما أصابك من غير أن تدعي أو قال لرجل إن هلك عبدك هذا  
هذا ما أضاف به لا يصح **فصل** في كفالة من يدينه **فصل** في الجور قال أبو ج  
لو قال ما بعيت فلان فاعل بالبدن بعد مدة بغيره فمن ما بعيت في أول  
مرة ولا بغيره فمن ما بعيت وفي نوادر أبو يوسف رواية ابن سنان  
بغيره **فصل** في البيان في الكفالة **فصل** في كفالة من لا كفالة  
المضاربة كقول من خصصت إنسان شيئًا فاعل ما فعل من جوارز حال  
في الكفالة **المسألة** **قال** لا يؤاخذ من هذا الطريق إن أخذ ما لك

كذلك يفرق

أدفعه فأنقذه

بأنه فلا ما لا يكف  
منه فأنقذه

فأضافه

فأضافه فأخذ ما له صح الضمان والمضمر منه يجوز **من** الفصل في  
أن قلت ما الفرق بين جهالة المكفول به وجهالة المكفول عنه وجهالة  
المكفول له فإن الأولى لا تمنع الجوارز أصلاً والثانية تمنع إذا كانت الكفالة  
مضافة لقوله فقلت ما بعيت أحداً من الناس والثالثة تمنع  
مطلقاً فاجواب أن الأصل منصوص على جوارز حاله تعالى قال حمل  
بغيره فلم يمنع مطلقاً والثانية إنما تمنع لاجل الإضافة لا لجهالة فإن الكفالة  
المضافة إلى المكفول يأتى القياس جوارزها ولو جازت استحساناً  
للتعامل والتعامل فيما إذا كان المكفول عنه معلوماً فاجوزاً باق على أصل  
القياس والثالثة إنما تمنع مطلقاً لأن الكفالة في حق المطالبة بمنزلة البيع  
فمنع لا يصح من غير قبول الطالب وفي حق المطلوب بمنزلة الطلاق والفسخ  
فمنع من غير قبضه فكل ما يصح الطلاق والفسخ في غير قبول أصلاً وإذا كانت  
بمنزلة البيع في حق الطالب كانت جهالة الطالب مانعة جوارزها  
كما أن جهالة المشتري مانعة من البيع بخلاف جهالة المطلوب فإن  
جهالة لا تمنع كمالاً من جهالة المعنى لا تمنع جوارز العتق **عناية** وأما الثانية  
أي الكفالة بالمال فتصح ولو جهل المكفول به إذا صح **سورة** **فصل**  
**وإن** جهل المكفول به وجهالة متعارفة فلو كانت فاضحة بغير متعارفة لم يصح  
وفي رواية أنها تبطل بجهالة المكفول عنه وله رخصة أو مضافة وهي تبطل  
بجهالة المكفول عنه في المضافة وإلى أن جهالة غير مضافة في الكفالة بالنفس  
وعلى هذا التفصيل أيضاً الكل في النهاية **سورة** **قال** بغيره  
مع من هذا الجور متعارفاً وأما ضامه فبأنه وقضه وألغى لم يقم أو ضمته  
الشئ ولا آمن عليه لغاؤه والبيع ولو قال ما بعيت من ورهيم إلى مائة  
فأضافه له فبأنه فبأنه فبأنه وقضه واستمره فبأنه فبأنه فبأنه  
وقوله ما أضاف له كالفيل بقوله ما أضافه فبأنه **فصل** في كفالة  
في البصر **فصل** في كفالة **فصل** في كفالة **فصل** في كفالة  
بما فيه أو شيئاً مما يكال أو يوزن غير سبيل الصلح يرجع بما كفل به وفي  
بين هذا وبين المأمور بقضاء الدين إذا قضى فأنه يرجع بما قضى  
فأضافه في الكفالة بالمال **فصل** في الأصل إذا أدى الكفيل إن ألتف

أدى مكانه لا يراه  
وداهم



ان كثر ما تم في فائدة ليس كماله حتى لو اقام بينه على اقرار الطالب بترك  
 لا تقبل ولو اراد ان يكتسب ليس له ذلك لان ما يبيع الدعوى ولو صدق الطالب بقبول  
 ويصح لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار الا ترى انه لو كفل بالالف واذا انقضى فله  
 الف والحق المكتسب عند جيب المال على الكفيل وكذا لو ادعى الكفيل المال وادى  
 الرجوع عليه حكم الاقرار فقال المطلب بطلب المال في فائدة فقام البينة لا تقبل المال ثم  
 اقام البينة على الطالب انه في فائدة فقبض في كماله الخلاصة وفي الخلاصة  
 اذ ادعى الكفيل ان الف الذي كفل في فائدة ليس بغيره فله كماله حتى لو اقام  
 البينة على اقرار الطالب بترك لا تقبل الا ترى ان كفل بالالف وذكر الاصل يجب  
 المال على الكفيل فانما راجع في الفصل الثالث قال محمد واذا كفل الرجل بغير رجل  
 بالالف درهم بوجه ثم غاب الاصل فادعى الكفيل على الطالب انه الف على  
 المطلب في فائدة فادعى فاسد فكذا قيل كماله على فقال الطالب لا بل كماله  
 في فائدة فاقول قول الطالب الا ترى انه لو وقع هذا الاختلاف بين الطالب  
 والمطلب فاقول للطالب فان را وكفيل ان يقيم البينة على الطالب  
 بترك فانه لا يقبل بينه ولا يرضى الطالب خصما له في ذلك بخلاف ما وقع  
 هذا الدعوى بين الطالب والمطلب فانهم المطلب البينة على الطالب انه المال  
 الذي تم في فائدة فقبض بينه ولو اقام الكفيل البينة على اقرار الطالب بترك  
 لا يبيع منه وكذلك لو اراد استخلاف الطالب لا يبيع منه ذلك م وفي  
 هذا راجع سماع محمد ان الكفيل لو اقام البينة على اقرار الطالب بترك فثبت  
 بينه وبطل المال عنه قال في الاصل والحكمة في هذا نظير الكفالة فانما راجع  
في سماع الكفالة اشترى عبدا او ثوبا بغيره فقبض له رجل بغيره فادعى عليه  
 ورجعه لانه ضامن عليه على قياس قول الامام لانه باطل كضمان العبد وغيره في الثاني  
 فيتم لانه ضامن العبد ولو ضمن له ضامن السرقة او الحرفة فوجده مسروقا او حرا  
 او مكنته او العسر مع على الضامن في التيمم وان مات عنه قبل الرد وقضى على  
 البائع بالتعويض بوجه به على الضامن ولو ضمن له عبدا بغيره فقبض عليه في الثاني  
 ان رد بوجه بالتيمم كذا وان قبض عنه بوجه بغيره الضامن على الضامن في بوجه  
 على البائع واذا ضمن ما كسبه في التيمم فله هذا العيب كما لو كلف عبدا لاقام  
 ان استحق بوجه بالتيمم فانما راجع في باب ضمان العيب جاء رجل بكتاب

شد  
 كلف الف درهم  
 اذ اقره في فائدة

انتم في  
 وتعاضا

ضمان العيب

سفيق

التيمم

السفيق الى رجل في شركه او حليقة فذبح الكتاب الى الذي جاء اليه ففروا المدفوع اليه  
 ثم قال كثر ما كلف حتى لو كلف في التيمم او اقره في فائدة فله كماله المدفوع اليه وكذا  
 لو قال كذا المدفوع فله كماله فله كماله حتى لو قال كثر ما كلف حتى لو كلف في التيمم او اقره في فائدة  
 انشا وبيع اليه المال وانما شاع لم يرفع وان قال المدفوع اليه الكتاب كثر ما كلف على  
 او قال كثر ما كلف حتى لو كلف في التيمم او اقره في فائدة فله كماله المدفوع اليه وكذا  
 او اقبل المدفوع اليه الكتاب السفيق فذبحه لانه المال وبيع اليه يوصف اذا فسخ كتاب  
 السفيق الى من يضمن له ذلك والا حله على الاول لانه لا يضمنه المال عالم بغيره او يهود  
 كثر ما كلف على او قال كثر ما كلف على فانما راجع في سماع الكفالة  
 وفي الاصل الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الكفالة ولا يطل بغيره بشي من الجاهل بالاختصاص  
 او بشرط الكفيل وهو كماله لانه لا يوجب له ان يطل بغيره او بغيره ان يطل بغيره  
 ايها الشا او لو عمل الكفيل قبل الوجوب لم يبيع به على الاصل حتى يفي الوقت  
في الخلاصة الاجازات كفل بغيره الى شريكه فذبح اليه قبل شريكه وان  
 اليه الكفيل لانه لا يقبل لم يذكر الشريك في فسخ الشا فيجب تسليمه بعد الشريك  
 كماله بغيره ثم يؤول فانما راجع في سماع الكفالة وكذا كفل بغيره الى شريكه بام لم يبر  
 قبل فسخه ايام لكن انما جاء به قبل فسخه ايام فقبض بغيره فانما راجع في سماع الكفالة  
 والآراء كماله اقرار بالدين فانما راجع في سماع الكفالة قال اوقع له فله فسخه  
 ولم يقبل عنه او قال انقض فلا يؤول لم يقبل عنه ولا على له ضامن لانه لا يقبل به فذبحه  
 فله كماله المدفوع في كماله او حليقة له رجوع على آخيه ومعه الحليقة ان يكرهه بغيره فذبحه  
 واعطاه او موصاه فانما راجع في سماع الكفالة هذا او وليه بغيره عنه او بغيره فذبحه  
 بوجه على الامور اجماعا او الضامن للحليقة من شروطه فاذ العرق ان اذ امر  
 شركه او حليقة ببيع المال الى غيره بامه يكون وبها على الامور والمودع كماله شروط  
 وكذا لو كان الامور في عيال الامور او بالعكس بوجه اجماعا وان لم يقبل على فسخه  
 ولم يشترط الرجوع فان لم يوجد في هذا التيمم شئ على الامور بغيره يوسف  
 لا عند التيمم ومحمد في العيين في سماع الامور بغيره واداد دين في في  
 قال لرجل اخيه في فسخه الميسر وبه قضيه واداه بوجه بما ادى في التيمم في  
 الوصي في يودر في التيمم ولا يرجع في مال الوصي او ضمنه الميسر لانه الوصي  
 الا ان الوصي يكرهه في مال الميسر فيل المحل المبدور ولو طلب

الامور بالکفالة  
 بالدين

الامور بالاتفاق  
 ومعه الحليقة



المدعي الكفيل بعد ما قال انني متخوف في المصنف وقال المطلوب ليس لي كفيل فانه لا  
 القاضى ولا يصح ولا يصح عليه ذلك يقول المدعي ان ثبت انني متخوف فلا زعمه  
 في كونه متخوفاً وذلك فانه اختار ملازمة كسبه القاضى الى ذلك وتفسير المصنف  
 ان يفي المدعي مع المدعي عليه في قيامه وعمله ومنه لان القاضى يبر المدعي  
 عليه في مكان معين لا يخرج منه ولا يفي في حاله لانه يفي في حال المدعي عليه  
 وان يصح له ان لا يكون المدعي عليه في الدخول عليه كونه كسب على باب الدار  
 الى انه يخرج انفع الوسائل وفي القضية ليس للمدعي ولا للقاضي طلب الكفيل  
 يقول في عليه وهو في حال المدعي وادى طلب القاضى منه كسباً او منع  
 من اعطائه لا يجيبه القاضى وانما يادى بالملازمة كذا في البراءة وفي البراءة في  
 الدين المدعي اذا قرب المدول وادى للمدعي المسافة لا يجب اعطائه  
 الكفيل وفي الصوري ليس له مطالبة الكفيل ولم يقبل بالمدول وقال الشيخ لا قبل  
 طلب الكفيل فيما على نفسه لا بعد وفي المقتضى قال رب الدين مدعيه  
 يريد السوفى الكفيل وان الدين مدعيه وفي الظاهرية قال رب الدين مدعيه  
 فخذ بالتفقه كسباً لا يجيبه الحاكم الى ذلك لا تخالف يجب بعد وانما حسن كلام  
 الثاني اخذ الكفيل رفقاً بها وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل بما قال له عليه  
 وفي المحط لما في يقول الثاني في سائر الدين باخذ الكفيل كان حسناً رفقاً  
 بالناس انتهى وفي شرح المنظومة لابن الشيخ وهذا يرجع في صاحب المحط  
 وفي القضية ان عرف المدعي بالمدول والتسوية باخذ الكفيل الا فلا  
 من كفالة الجور وفي الاقضية اجمع ان في الدين المدعي اذا قرب المدول  
 الاصل اراد المدعي السوفى لا يجرى في عطاء الكفيل يقض كركي ثم يعيده  
 عليه ومن الى اصل قسب وقد السوفى البعيد حل يمنع ام يمنع الكفيل  
 اجاب اذا لم يحل الاصل لا يمنع ولا يمنع الكفيل بل يقال كسب الدين ان  
 اردت فخرج منه وان حل الاصل طاله به ذلك قارر الحداية  
 وجاز ان يكون المداومة بعد وها ان يكون للكفيل كسباً وكذا قال في الحداية  
 الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كسباً فمات الاصل يبر الكفيل  
 وكذا الوصيات الكفيل الاول يبر الكفيل الثاني انتهى وشارح الجواز بعد وها الى  
 ان للمكفول اذا اخذ من الاصل كسباً اخر بعد الاول لم يبر الاول كذا في الحداية

تفسير المصنف

مدعي الكفيل

أخذ الكفيل

في كفالة الجور

من كفالة الجور ولا يجوز كفالة العبيد لانه اذن المدعي ولو قال الكفيل  
 كسبت ومناصبي او كنت جنت وتعرف ذلك منه فاقول له  
 من كفالة العتابة ولو كفل بالفرض مؤجلاً الى ابل سمرنا كفالة جارية في الدفتر  
 والمال على الكفيل الى الاصل الذي سماه وعمل الاصل حال قارر الحداية  
 ولو كفل بالفرض فخرج الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصل والكفالة بالمكفول  
 مؤجل في غير شرط الا اذا شرط ان يكون حالاً على الكفيل ولو كفل بالدين الحلال الى  
 ابل جاز ويتأخر عن الاصل والتأخير عن الكفيل بعد الكفالة كسباً فاما التأخير  
 عن الاصل تأخير عن الكفيل وعن الكفيل الكفيل ولو كفل بدين مؤجل فله الكفيل  
 الكفيل لم يرجع على الاصل في كل ولو كفل بحال فاجل الكفيل عن الاصل جاز  
 فله ادعى لم يرجع على الاصل في كل وكذا اذا اهل على الكفيل بدين لا يحل على الاصل  
 وكذا لو اهل على الاصل بدين لم يحل على الكفيل قارر الحداية في اول  
 كتاب المقتضى قلت يخرج لنا من هذا ان الكفالة بالفرض الى ابل يصح  
 ويجوز مؤجلاً عن الكفيل وعمل الاصل حالاً كما كان ولا ينقض الى ما قاله المحقق  
 من قوله في الجور اذا كفل بالفرض الى ابل يصح ويتأجل على الاصل وهذا احكامه  
 في تأجيل الفرض فان كل الكسب به وذلك ولم يفل هذه العبارة اخرى  
 واذا ادعى اهل من ان يفي بما قاله المحقق وحده او بما قاله القدرى بكون الاصل  
 ينقض بما قاله القدرى وبقيت الاصلاب ولا يفي بما قاله المحقق  
 ولا يجوز ان يحل انفع الوسائل للظهور الذهب الذي كف  
 عن كفالة انا او فقه الكسب او اسلم الكسب او انقضت كانه كفالة بالمدول  
 يصح ان يحل على الزوم وكسبت او كسبت قارر الحداية نقل ما في الحداية  
 انما عهدة مالك عن فقهه وقبل الدين لم يحل كسباً لا يفي به انه باخذه من  
 من المدعي ومنه وفيه الى الدين قضية في الكفالة وقال وبنيت الذي على  
 فانه انما لو فقه الكسب انا اسلم انا او فقه لا يصح كسباً اسلم بكل نقطة يدل على  
 الاصل ام كسبه كسبت فميت على اني قارر الحداية لا يفي به الا انما لا يصح كسباً  
 ولو معلقاً كسبه لو لم يؤد فانه اذى فانه اذى بغير كسباً وهو نظير ما في قول  
 من قال انا ارجع لا يفي به شئ ولو قال لو دخلت الدار فانا ارجع لزيد ارجع  
 اذا دخل ولو قال ارجع زيدا لاني نسيت من يبرهم فهذا كفالة في جوب

قال كنت جنت  
وقد كفالة  
او جنت

تأجيل الكفيل  
بالمدول والفرض

كفالة الجور  
مؤجلاً ومعلقاً











بكتاب الرحمن بعد سورة مفسر في كفاية تارة راجعة في آخر الثالث  
 قلت فخرنا من هذا كله ان الكفاية من كفاية المفسر لا يصح عند المجتهد في هذا  
 نسخ هذا اذا لم يكن للكتاب مال قليل ولا كثير اصله اما اذا كانت له قليل من المال  
 نسخ بالانفاق لكن عند المحقق نسخ بمقدار ذلك المال لا غيره وعند جمهور  
 في جميع ما كفل في غير تقدير ولا فرق بين ان كفل عن كفاية المفسر او  
 او احد من ورثته او اجس الخلفاء في الكل واحد **نفع الوسايل**  
 في الكفاية **كفل عن كفاية مفسر** ثم ظهر له مال بقي ببعض الدين  
 صحت الكفاية بقدر من كفاية القصد **او كفل بنفس رجل** الى آخر  
 او الى ثمنه ايام او ما اشبه ذلك فهو جائز فاذا صحت الكفاية فاما بطلان  
 الكفيل بعد مضي شهر ولا بطلان له في الحال في ظاهر الرواية نعم اصحابنا  
 وفي السراجية وهو الاصح وفي الصغير وبه يفتي وعز به يوسف انه بطلان  
 في الاصل واذا مضى الاصل بمراد الكفيل وهو قول الحسن بن رماد وكان الامام  
 القاسم ابو علي النعماني رحمه يقول قول به يوسف اشبه عرفا **تارة**  
 خاتمة في كفاية **كفل عن انسان بمال عليه السنة** يجب على  
 الكفيل مطلقا الى سنة وان كان على الاصل حالاً وان كفل ولم يدر كماله  
 يجب على الكفيل كما وجب على الاصل حالاً او مطلقاً كفل بنفس رجل الى آخر  
 بغير كفيل للحال لكن لا بطلان به الا بعد الشهر ويجوز ذكر الشهر لتمام  
 المطالبة اما بغير كفيل للحال به قليل انه لو سلم نفسه كجر على القبول وفي قوله  
 انت طالق الى الليل والى السنة يقع بكه الاصل الا عند به يوسف  
 والى ان يدر الوقوع للحال وعز به يوسف في الكفاية الى ثمنه ايام  
 انه بغير كفيل للحال الى ثمنه ايام فاذا مضت المدة بخرجه القاض عن  
 الكفاية وفي قوله الى عدد ذكره الرضوي انه بغير كفيل لمطالب في الحال وبه يفتي  
 واما قال الى شهر جواب الكتاب انه مطالب به بعد الشهر  
 سنة المختص في الكفاية **وتو قال** انما كفل بنفس ثلاث في اليوم الى عشرة ايام  
 بغير كفيل في الحال فاذا مضت العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لانه وقت الكفاية  
 عشرة ايام والكفاية ما بغير التوقيت من كفاية فاضل جامع  
 القاضى **وتو قال** لا حركت كفلت لك بالدين الذرك على فلان

كفل عن  
الكفاية

كفل عن  
مفسر

تارة

الى شهر بعد الشهر فاما بغير كفاية المطالبة وقال صاحب المال شفت بايلا  
 اظا لك الى الشهر بعد الشهر المطالب بك به فاقول قول صاحب المال ولا يفل  
 قول الكفيل لانه لو شرط ان لا يطالب به بعد شهر او كان كفاية المال تغني الكفاية  
 جازية **ثم كفاية تارة راجعة في كفاية** قال فمضت كفاية  
 مائة درهم لك عليه الى شهر وقال المدعي عن حاله فاقول فاضل ولو قال  
 الطالب فمضت حاله او قال هو سنة فاقول للطالب عند المحقق  
 وفيه يوسف خلافا لمحمد وزيد **من كفاية ثمنه المفسر في مسائل كفاية**  
 وتوضيح الدين بامر ثم مضى فقام بين دين ودين الطالب ما قضيه على  
 المطلوب ورجع الكفيل عليه **من كفاية العيانية** ولو كفل في الثمن  
 ثم ظهر فساد البيع رجع الكفيل على المبيع بما تقدمه وانما اعلم المشتري ثم هو  
 المبيع ولو كان المشتري اولى الثمن الى الكفيل رجع المشتري على المبيع وانما  
 اقدم بعد العينة فان كان المالك المالك شرطاً فاسد فاقول رجع المشتري على المبيع ولا يدر  
 باو اثاره يرجع على المشتري في الحالين ولو كانت الكفاية بغير او المشتري  
 رجع الكفيل على المبيع لانه اداء الكفاية فاسد الا في المالكه وكذا لو ادرك  
 الكفيل الثمن في السلم رجع بغيره **من الحال المذكور** وان قال كفل  
 بنفس رجل لا فرق لا بوجه ولا باسم فاشتهادة جازية ويؤخذ الكفيل  
 بالكفاية بمنزلة مال او عند الضامن كفل بنفس رجل ثم قال الكفيل من الرجل  
 بين فكذا به وقال المكفول به هذا كان الحقول قوله فيجب ذلك بغيره  
 المكفول به فيما بين ظاهرين عليه وان كذبه فانه يكلف عليه وفي الزخيرة  
 وان كذبه بغيره لا عدوى ولا انكار فلهذا المسئلة وليس على ان في دعوى  
 الكفاية لا يشترط تسمية المكفول به وذكر اسمه وقد قيل ان هذه المسئلة  
 لا تقع وليست **من كفاية تارة راجعة في كفاية** رجع كفل بنفس رجل  
 الى ثمنه ايام ذكر في الاصل انه بغير كفيل بعد الايام التثنية ويجوز قوله  
 حاله قال لا وانه انت طالق الى ثمنه ايام فان الطلاق يقع بعد ثمنه  
 ايام وكذا لو باع حبة بالنسيئة الى ثمنه ايام بغير مطالب بالثمن بعد الايام  
 التثنية وعز به يوسف انه بغير كفيل في الحال قال وفي الطلاق يقع  
 الطلاق في الحال ايضا وقال الفقيه ابو جعفر بغير كفيل في الحال ولو لم يام الله

قال فمضت كفاية  
مفسر تارة راجعة

كفل بالثمن ثم ظهر  
فساد البيع

شبهه ان كفل  
رجل لا يعرف







اول الكفيل  
الاكره

اول على رجل  
معيه سبعة  
عز وجل ولم يبين  
نسب

اول في المال  
منهم

في تكملة فلا يكون دفعه وقفا على الكفيل فتدفع الكفيل ايضا الاكره يدفع ولو قال  
وقفا لا يصل اولى هذا المال او ابراهه المدعي صح الدفع براهه في الحاشية في المهور  
اول على رجل مالا معينا بسبب كفالة عز وجل ولم يبين نسب المكفول عنه  
هل صح دفعه على من فدى نفسه للاسلام الا ان جندى انه لا يصح المدعي بهذا  
كان يفتي عليه الدين الموعود به وذكر محمد في باب الشهادة في الكفالة لو شهد  
شاهدان انه هذا الرجل نفس فلا بد لا تعرفه باسمه ولكن تعرفه بوجهه انه جاريه  
فلا يجازى ويؤخذ به الكفيل لانها مشبهة انما تتكلم فانها سمعة الكفيل الكفالة  
عز وجل تعرفه بوجهه وقد نقل ذلك فقيل شهادتهما وكذا في اذا قال  
لا تعرف بوجهه ايضا فكذا الكفيل بالكفالة لانها تتكلم كما يقال  
للكفيل بين الكفيل رجلا وقال المكفول له هذا وصدة الطالب في ذلك  
فيها وقعت ولم يكن عليه يمين كما لو اذاع بين شيئا من المال وصدة المقر  
في ذلك وان كذب بعينه فله دعوى وانكاره في الاقرار فله المسئلة دليل  
على ان دعوى الكفالة لا يشترط تسمية المكفول عنه وذكر نسبة وقد قيل عنه  
المسئلة لا تصلح وبلا لا ان دفع هذا المسئلة انه الكفالة وقعت عن شخص  
معين الا ان الشاهد لا يعرفه ولا يعرفه غيره ونسبه فيكفي هذه الكفالة  
وافقه عز الاسلام ان المدعي قال ان هذا الرجل كفيل عن رجل فيكفي الكفالة  
وافقه عز شخص مجهول في نفسه فلا يصح من كفالة الدرجة في الرابع  
عشر قال انه ادعى الكفيل المال الى الطالب وغاب الطالب وعصر  
المكفول عنه فقال للمالك من غم الخمر وجلا بالينة لم يكن بينه وبين الكفيل خصومة  
ويؤد المكفول عنه دفع المال الى الكفيل ويقال له اطلب حاجتك وفاقصم  
منه وهذا لان المكفول عنه متناقض في هذه الدعوى لانه اقر بالكفالة والترك  
المطالبة وانه اقر بتوجه المطالبة عليه ولا يتوجه المطالبة عليه ثم انكر فبصر  
متناقض في قوله كان من غم الخمر والينة لا يصح من المتناقض ولو اقر الطالب  
عنه الفضة ان المال على المكفول عنه كان من غم الخمر او اقر انه لم يكن على المكفول عنه  
شيء برى الكفيل والاصل جبا لانه اقر براءة الاصل وبراءة الاصل  
يوجب براءة الكفيل فبرى الاصل الكفيل جميعا فتدفع ان المكفول عنه مصر  
واقر ان المطلوب المال عليه من غم الخمر او غم مبيع وكان ذلك بعد اقرار

الطالب

الطالب انه غم خمر وصدة الطالب في ذلك فاما لانه لا يزم للكفيل لانه الكفيل  
قد اقر اقرار الطالب ونصا وفتا بعد ذلك الخلاف لا يعمل في حق الكفيل  
بحسب ما كان في سائر الكفالة رجل اشترى من اخوه وقفا وكفيل  
بذلك عز البائع رجل وكفيل عن الكفيل كقيل اخر ثم ان المشتري طالب الكفيل  
او فقه ليس له ان يشترى من المشتري فان قيل ان كان المبيع عينا فكفالة بالدين  
لا يصح ان كان دينيا ليس بشرط السلم فلا يصح فلما ولا يشترى فلما لا نص في حقها  
بسوالة ولم يمتجد راعيا لم لا يشترى وكذا ان يبيع على البائع اذا كانت  
الكفالة صحيحة لان كل الاداء بوجه هذا جواهر القضاة في الكفالة  
وفي قضاة النفس رجل اشترى من رجل خطه وكفيل له رجل بالخطه قال لا يصح الكفالة  
لان هذه كفالة بالعين ولو كان مكانه الشراء لم يصح الكفالة لان المسلم  
فيه وبين في الذمة هكذا ذكر وقد ذكرنا في فصل الكفالة بالاعيان وفي الفصل الاول  
من هذا الكتاب الكفالة بتسليم مبيع صحيحة بحسب بر حلة في المهورات  
من الكفالة واذا قيل الرجل رجل من رجل بالبص ودرهم ثم مات  
الطالب وورثه المطلوب فقد برى الكفيل لان المطلوب قد برى لانه  
ملك ما في ذمته بالارث من المهر المهور قضاة الدواعي رجل طالب  
مالا وصية رجل ذلك وبطل الخطه قال القاضي ليس على من اشترى لانه ليس للمالك  
عليه شيء قال من لا سلام والفاضة بكف الطالب لان المطالبة الشرعية  
كما لمطالبة الحسنة براهه في الكفالة واذا ادعى قبل رجل بالبص ودرهم  
على رجل قد سماه فشهد شاهدان انه كفيل له بالبص ودرهم عز رجل وقالوا ان شاء  
ولم تعرفه او قال لا ثم انه وكفى الكفيل شهدا على ذلك فاما لانه لا يزم للكفيل لانها  
بشهادته عز قوله فلو عرفت ان شهادتهما على قوله وان ادعى الطالب انه باقر الاصل  
ووزن الكفيل لم يبره ذلك اذا جحد لان هذه البينة ليست كجحد الاصل  
من لم يعرفه الشهود ولم يجر هذا اذا سمر المدعي المكفول فاما اذا لم يسم على يد  
كفالة بالبص ودرهم لم عز رجل لم يذكر هذا الفصل في الكتاب وعز عن الكفيل  
الا ان شمس للينة محمود والا ورجله انه لا يصح ودعواه وهكذا انما يفتي عليه الدين  
للاختصاص والمحال ان المكفول عنه اذا كان مجهولا في الدعوى لا يصح المدعي  
ولا يصح الشهادة وان كان سمر في الدعوى الا انه مجهول في الشهادة فبطل الشهادة

ما طالب  
المطوب

اول قبل رجل  
درهم







حال الدين الى دمه المحيل ولو كان المدين مستطاعا على البيع فباعه ولم يقض  
 التمه في حقه ما تبطل المحالة على بيعه بطلت المحالة والتمه لصاحب الرهن كذا  
 في الخلاصة اقول لو كان له على ان المحالة بمال المحالة صحيح مع انه دين بسقط  
 بغير القضاة والابراء وهو الذي من حواله مدين المحال في كل مجمع  
 انقضى على المحال اذ ان المحال في المحيل بطريق التخلل وقال ان المحال  
 عليه بغير المحال المحالة مقيدة بالدين الذي للمحيل ان يرجع على المحال عليه  
 بالدين الذي له على المحال عليه قال بعضهم لا يرجع والصحيح انه يرجع انتهى  
 من المحل المبدور قال الراعي حال المدين على غيره لم يرجع له بما عليه ولم  
 يستوف المدين بغيره بل لراعي ان يستوف الرهن ام لا اجاب  
 لا يستوف ما لم يستوف الدين كله لان ما ثبت عليه من ما كان ثابتا  
 على المحيل انتقل من تلك الذمة الى هذه وليس به دين مبتدأ وقاد  
 المحال مستوف لا ما يمتد به رجل عنه رهن بمال فاحال الرهن بمال  
 على رجل فلم يمتد منه الرهن في يقض في اصح الروايتين يقض كذا  
 في الحواله وفي السراجية رجل عنه رهن بمال فاحال الرهن بمال  
 على رجل فلم يمتد منه الرهن في يقض في اصح الروايتين والمدين لو  
 احال على غيره الرهن لم يكن له المنع في اصح الروايتين في  
 احوال الغريم المدين بمال على رجل فلم يمتد منه الرهن في يقض في اصح  
 الروايتين والمدين لو احال على غيره الرهن لم يكن له منع الرهن و  
 على هذا لو باع شيئا وجلس المبيع لاجل التمه من كماله مبيعه  
 في سائر الحواله وذكر في الخلاصة والبرازية ان المحال على ثلث اوجه  
 لازمة وجائزة وفاسدة فاللازمة ان يحيل الطالب على رجل  
 ويقبل الحواله سواء كانت مقيدة او مطلقة والجائزة ان يقبلها  
 بان يعطى المحال عليه الحواله من ثمة وارثهم او ثمة غيره فلا يحل المحال  
 على البيع وهو بمنزلة ما لو قبل الحواله على ان يعطى عند الكفاية فانه لا يحل  
 او احوال قبل الاجل والفاسدة ان يقبله باعطائه من ثمة وارثه  
 او ثمة غيره لانه حواله بماله لا يقدر على الوفاء بها وهو بيع الارب والعش  
 فان الحواله بهذا الشرط لا يكون نكلا لا يبيع وارث المحيل انتهى من حواله التمه

احوال المحال الى  
 المحيل

احوال المدين على  
 غيره الرهن

احوال لازمة  
 وجائزة وفاسدة

غل

محال عليه ما تم الخطه ولم يمتد المحيل على المحال عليه شي ولا للمحال على  
 المحيل يقبل المحال عليه ذلك لا شيء عليه من حواله التمه  
 رهنه بغير المحال وحي شرط الاتفاقي في قولها خلافا لابي يوسف فانه شرط  
 الاتفاقي عند من لو كان المحال غائبا في المجلس قبله الجواز لم يقض عند ابا  
 حنيفة والصحيح قولها من حواله التمه رضاء المحال والمحال عليه  
 قبله رضاءهما لا يوجب مع اكرام احدهما كما قد مضاه واما رضاء  
 التمه في مجلس الاجاب لما قد مضاه ان قولها في مجلس الاجاب شرط  
 الاتفاقي وهو مخرج في البداهة لكن في البرازية لو احال على غائب قبل  
 بعد عام موت ولا يصح في غيبة المحال كالحالة الا ان يقبل رجل له  
 الحول انهي من حواله التمه يقضي هذا لودعي ان المحيل او فاه الدين بعد  
 نسيه وتقبل غيبته لانه غير متذكر من المحل المبدور وفي قوله يرى المحيل إشارة  
 الى براءة كغيره فاذا احال الاصيل للطالب بكذا في المحل من المحل  
 المبدور وفي البرازية احال على رجل فغاب المحال عليه فجدد الحواله وخطف  
 ورجع على ذلك لا يقبل ولا يصح دعواه لان المستهدو عليه غائب انتهى  
 وفي المحل وان صدق المحيل رجع عليه به ومن البنية من المحل المبدور  
 ومن يذكره فيها اذ اربست ثم احالة المستحق بمعلومه على المستحق فيمن  
 ان يجهل صحته اذا كان على الوقف كتب به كالا حواله على الموقوف كذا مع ان  
 كمالها ادين ولا دين عليه واما اذا لم يكن في يده مال ونفس فلا لها كثر  
 المطالبة على المحال عليه من المحل المبدور ولو كان للمحيل دين على المحال  
 عليه فاحال الطالب على مدينه بذلك الحال لم جازا فحصلت رضى  
 دين المحال له على المحيل الذي عليه اصل الحال كان للمحيل ان يرجع به  
 على المحال عليه لان فضل الفضل عنه كفضائه بنفسه ولو قضى المحيل دين  
 الطالب بماله نفسه بعد الحواله كان له ان يرجع على المحال عليه  
 به بانه كذا كتب حقا وليس للفضل ان يرجع على الذي عليه اصل الحال  
 لانه مخرج من حواله التمه انما هو احال على رجل بل ادر المحل  
 على ان يكون المحل المبدور بيا كذا وكذا لو احال على رجل على ان المحال على الجواز  
 فند جائز وكذا ان احاله على ثمة مع ثمة على المحيل جاز ورجع على البا

على رضاء المدين

في المجلس

لا يبيع الا كراه



ثم في قوله البراءة **فصل في شخص يبيع ثم شخص يبعده** واما جلالته فمختصا  
وقبل المحال عليه الكوالة كذا كان المحال ثم تعالينا ما حكم الكوالة على شخص اياها  
المعانيه صحته ولا تنسخ الكوالة وبذلك المحال عليه دفع المبيع للمحال ثم يرجع  
على المحال **قارن المحال** ايراد المحال عليه من الدين وقد احواله به بینه  
مضيقا على المحال انه يرجع على المحال عليه ولو وجبه من المحال عليه لا يرجع المحال  
على المحال عليه والمحب كالاكتفاء والوراثه من المحال كالحبه  
في قوله البراءة وفي الحاشية قبل الوصف الكوالة على من هو دون المحال  
في الكوالة ان وجب الدين بعينه جاز عند الطرفين ولم يجر عند ابي يوسف  
وان كان الدين لم يجب بعينه لم يصح في قولهم جميعا **ادب اوصبا**  
**فروع** **قوله** تجوز قبول الكوالة بآل التيمم في الاسب والوصف على احوال  
في الاول لان تصرفا مقيد بشرط النظر وان كان مشكلا في الكوالة اختلفوا  
على قولين ولو احوال بدينه الى اجل ثم كرهه ابراهيم فاصحبه بالابواب  
المعقود وهذا اذا كان ديناً ورثة الضم وان وجب بعينه جاز قبول  
عندهما قلنا فالاي يوسع كذا في المحظوظ وكذا قبول الكوالة في المتدلي عبر  
هذا التفصيل **في قوله ابو** وقيد بذلك الدين لانها لو كانت مقيدة  
بهين ثم ارفع ذلك الدين لم يبطل فلو احوال المدعي في بيعه من المكاتب  
يبطل الكتاب ثم اعتق المدعي المكاتب لم يبطل الكوالة عندنا خلافاً لغيره  
وعلى هذا الخلاف اذا باع عبداً دفعه بالفسخ وبيعهم ثم ان البائع حال  
فيما بالنعم على المشتري فمات العبد قبل القبض او رد خياره في الحيات  
التي قبل القبض وبعده لم يبطل ولو استحق المبيع او استحق الدين الذي في  
الكوالة من جهة الغرماء او فله ان العبد المبيع كان حراً بطلت الكوالة اجماعاً  
والعرف في الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصوداً فلم يبطل  
الكوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الكوالة فبطلت واذا لم يبطل  
واذا كان يرجع على المحال في بيع المكاتب على سبيل ان اوان بعد عتقه لا قبله  
كذا في الذميرة **في قول الحل المدبر** وقد فرق بين الكوالة المضافة  
الى الدين وبين المبيع المضاف الى الدين فانه قال في بيعت منك  
هذا العبد بالدين الذي ترك على ثم فله ان لا دين فالباع جاز في الكوالة

خداوند  
الرحمن

المكتبة

المقيدة بالدين اذا ظهر انه بطل  
الدين اذا اصاب رجلا على رجل وليس للمحمل له على المحمل دين فبطل وكالـ  
وليست كحالة من موانع الخلاصة **ول** فتاوى ابي الليث قيم  
اجودار الوقف فانه ان كان بالفعلة غير معدون المستاجر اذا كان  
مدينا واذا اذ كان فذلك اول **من** وقف مائة رطل في  
وصي شرح النظم الوصل بمكان يذكر ان الحوالة بمال القيمة صحيحة ان كان  
خبر القيمة بان كان المحمل عليه املا ومن المحمل لانها ولا تأخذ نظرا للحال  
المحمل املا لا يجوز لان فيه تضيق حال القيمة غير بعض الوجوه وان كان  
كذلك الوصي فالاب اولي وصي غيرها صورة ما اذا نساها على الملاء  
وفي الذخيرة على قيم اختلاف المشايخ وفي السراجية الوصي اذا اصاب حال  
القيمة فان كان خبر القيمة بالمكان الثاني املا وصحت انتهى ومفهومه بغير  
عدم الجواز في صورة التساوي كما اعتمدت فاضحانه وهو ظاهر جدا  
لان شح استعماله بما لا فائدة له اصله في الوصايا **من** حوالة  
من العقار **ول** البرائة المحمل والمحمل للمكان النقض وبالنقض  
المحمل عليه وقد مضى الذخيرة ان الحوالة اذا تعددت على اثنين  
كانت الثانية لفظا لا دلالة **من** حوالة الجور الحوالة اذا كانت  
فاسقة وقد ادى المحمل عليه المال هو بالخيار ان شاء ارجع على القابل  
وان شاء على المحمل وهذا في الجماع الكبير وعلى هذا الاجر اذ باع المستاجر  
بذمة المستاجر واحال المستاجر على المشتري فاستحق المبيع من يد  
المشتري وهو قد ادى الثمن الى المستاجر فهو بخياره ان شاء ارجع على  
المستاجر وان شاء على الاجر وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق  
**من** حوالة الخلاصة **والمشتري** لو رد بالعيب بطل حوالة المبيع  
فيه بالبدل باع عبدا بالقبض درهم ثم احوال البائع عا بما له على  
المشتري حوالة مقيدة بالثمن وقبل المشتري الحوالة رد بالعيب  
يعيب بعد القبض او قبل القبض من غير قصا او رد بخيار روية  
او خيار شرط او تقاضي العقد بطلت الحوالة عند رد ذلك المكون

44



منسوب اليه في المشتري وانه لا يتصل بالحالة وانما وضع في اليد بالعبث اذ لو  
 استحق المبيع او ظهر حرا او استحق النعم بطل الحق اليه بالاجتماع في الخط والعدو والتمتع  
 معا بين يدي **باب** في بطلان الحق في قبض وجوه تقبل كذا كمال بالقبض  
 اذ قد اشتمل البت على سنتين الاولى في الثانية وحس في الحداية والذخيرة وطرقها  
 فقبض الوقف اوجه فله ان يتصل بالقبض اذ كان ملكا بغيره مد يد المبتاع  
 وكذا ان ياتى بغيره وفي الحداية وحس في التيمم كمال اذ كانت كماله غير اذ فرحا  
 بان يتبعه الملاء وحسب الضمانه قال فيسبب اعتبار الحداية في جرد الـ  
 المبيع ببال التيمم لان الدولة نظرية فاذا لم يكن املا اكانت مستغلا لا يتبعها  
 استغفال بالانفاق فله قال المولف وكما ان يتبعه الاصيل على المساوي  
 نظرا للاقبض بان يتبعه اقل بطلا قال ويكونه اقل من البيت بمعنى قاله  
 قلت منقبض كلام علمانيا اعتبار الملاء فقط وذلك كاف في الجواز  
 وان انظم اليه كونه اولى او خيرا من المستاجر فبأية حسن وتعدية للجواز انما  
 فهو جرد الملاءة وقد صرح كذا شرح منظومه وحداية لابن شحنة عاما  
المطلقة فالحالة منها ان يتبع المديون الطالب على رجل بالف ورهم  
 فيجوز ويتبعه الاصل على الحال لان الحالة تقبل بالدين من الاصل  
 ولا يتحول على الصفة التي كانت على الاصل حاله فيتحول الى الاصل حاله ايضا  
 وليس للحال عليه يرجع على الاصل قبل ان يودي ولكن اذ لم يودم فلا يلزم ان يتصل  
 واذا اوصى كان له ان يتبع الاصل حتى ان يخلصه من ذلك كما في القبض واذا  
 اوى يرجع على الاصل بما اوى واما المطلقة الموجهة رجل على رجل بالف ورهم  
 فيتم ببيع الكسنة فاحال بها على رجل الكسنة فالحالة جارية والمال على الحال  
 عليه الكسنة لا قبل ذلك ولم يترك في الاصل الا انه حصلت الحداية  
 مهمه حل ثبت الاجل في حق الحال عليه فالو بغيره ان ثبت كمال في الحداية  
 وهذا لان الحال عليه يتحول على الاصل ويمنع من قبض على الحال عليه  
 كذا كتب وانما مات الذي عليه الاصل لم يكل المال على الحال عليه لان حصول  
 الاجل في حق الاصل يستغني عن المدخل بعبث وهذا الحق لا يثبت في حق الحال  
 عليه لانه حتى يتصل الى الاجل لو حصل الاجل في حق الحال بغير الحداية على الاصل  
 ولا وجه اليه لان الاصل برئ من الدين بالحالة فالحق ببار الاجاب ان مات

الحال

الحال عليه قبل حصول الاجل والذخيرة الاصل حتى حل المال عليه لانه بالكون  
 يستحق من الاجل فان لم يكن له وفاء يرجع الحال له بالمال على الذخيرة الاصل الى اليد  
 ربحه في الثاني من الحالة وان كان المال حالا غير الذي عليه الاصل من قبض  
 واحال الحال على رجل الكسنة فهو جارية وان كان هذا جارية في القبض لان المال  
 انما يتبع الحال عليه كمال الحداية لا بالقبض والتاويل بالحالة جارية  
في الحال المطلوب وقية انصار رجل له على رجل الف ورهم فانما بقضاءه فقال  
كنت اصناف بها على فانه ذكر الطالب فالتقاضى بسال المطلوب البينة  
على ما اوى في الحالة فان اقام البينة عليها وكان الحال عليه حاضرا قبلت  
البينة وان كان الحال عليه غائبا فالتقاضى بسال البينة على الطالب انه  
قد احال على فانه اقام بينة على ذلك وقف الامر فلم يكل الطالب  
سببا على المطلوب ولم يرد المطلوب في المال حتى يقدم الحال واذا قدم  
واقر بالحالة او التقاضى بالبينة وابرأ المطلوب وان اكره حالك المطلوب  
اعادة البينة فان غاب او ما اقر الحال على الحال فلم يكن  
للمطلوب على الحالة بينة وسال جميع الطالب ما احال على فانه بالمال الحض  
على ذلك فنهضام قال سالت ابا يوسف في رجل احال رجلا بمال على رجل  
تقاب الحال عليه فقال الحال له ان صاحبه جده الحالة لا يقصد في دائم انجام  
البينة على انه يكون لا تقبل بينة لان المشتبه على غائب من حواله الضر  
في الحال عليه وبين فاحال على نفسه تبا الحال عليه وبكان للمجمل  
على الحال عليه وبين فاحال على ماله عليه فما طل الحال في الان والجاء الحال  
الى المجمل فقال انه زوجه في كوكبه في نفسه كوفت فانه بطل الحالة وعليه  
ان يودي الى الدين الى الحال وان كان تبا الحال على المجمل رجل احال رجلا به بين له  
عليه تقاب الحال عليه على البينة كيف لا يبرئ من ابن ببر لعمري وعنه  
فارد الحال ان يرجع بجدة على المجمل ليس له ذلك ولم يثبت مودة لم يكن له  
ان يرجع بالدين عليه جاءه التقاضي وكذا كوفت للبسوط لوا احال المطلوب  
على رجل ولم يكن للمجمل عليه مال وقد قبل الحالة ليس للمجمل عليه مطالبة المجمل  
بالمال او الي الطالب لكن له ملازمة جسمه حتى يخلصه او خل فيه فهذه  
انكفالة بلفظ عالة مخط شرح في اداء الحالة فهي للمجمل الحال له

تقاب الحال عليه

احال المطلوب على رجل ولم يكن للمجمل عليه مال











الصلح على المال لا يجوز في فاسدة لا يصح ولا بد ان يكون المدعى سميحاً  
 جواً والقاضي في الدعوى ويجوز الصلح في التوبة لانه حق العبد بعد البيع  
 فصل واما الذي يرجع على المصالح عنه رجل ادعى على رجل مالا فاعطاهم فمجدد  
 او حاكم لم يخطأه ثم ان المدعى عليه اقام البينة ان المدعى قال قبل الصلح  
 او قال قبل ان يقبض منه المال ليس لي قبل فلاما شئ فالصلح والعطاء ما جاز  
 ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى انزعه الصلح وقضا المال لم يكن له قبل  
 فلاما شئ بل صلح والعطاء فانما هو فيما يملك به وهو المدعى  
 صلح احد الورثة وادار ابراهيم في ظهره التركة شئ لم يكن وقت الصلح  
 سمع دعوى فصد منه على الصلح في صلح البرائة قال في نكاح الاسلام ونكاح  
 الاسلام وصد منه صلح احد الورثة وادار ابراهيم في ظهره التركة شئ  
 لم يكن وقت الصلح لاروابة في جواز الدعوى والعطاء ان يقول بغير  
 دعوى فصد منه وهذا لا يصح مع العقار في الدار **والصلح على المدعى**  
 الفاسدة يصح وهو الباطل لا اى لا يصح والفاسدة ما يمكن صحتها كذا في الجنبى  
 وحكمه امرج به مولانا في كبره وقال في التوبة الزينية والصلح على انكار بعد  
 ودعى فاسدة فاسد كذا في القينة ولكن في الحداية في مسائل شئ من الصلح  
 والعطاء ان الصلح على انكار جاز بعد دعوى مجهولة فليحفظ وحمل على  
 فساد سبب من فصد الدعوى لانه ترك شرط المدعى كذا ذكره في القينة  
 وهو توفيق واجب فقال الا ان كذا والعلم وقبل اشراط صحة الدعوى  
 غير صحيح مطلقاً ففقد الصلح على انكاره غيره ولو لم يكن المدعى صحيحاً قال في نكاح  
 التوبة في شرح الوفاة من المسائل المهمة انه هل بشرط صحة الصلح صحة  
 الدعوى ام لا فبعض القاسم يقولون بشرط صحة هذا غير صحيح كانه  
 اذا ادعى حقا لمجدلاني وارفعه على شئ يصح الصلح على ما ذكره كتاب  
 الاستحقاق ولا شك ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة  
 يؤيد ما قلناه انتهى فقد افاض ان العدل باستشرط صحة الدعوى صحة الصلح  
 غير صحيح **من صلح مع العقار** رجل غصب من رجل الفاء والحقها  
 وعينها فصالح المالك على خسارة فاعطاه الغاصب من ثلث الف  
 او من غيرها جاز الصلح فصد وكان على الغاصب فيما بينه وبينه المدعى

ان يدور

ان يدور البينة ان كانت الدراهم في يد الغاصب حيث برادها المالك  
 فان كان الغاصب جازاً فكذا كانت الجواب فان الجواز لم يزل المسئلة  
 يجوز الصلح بطريق الاسقاط فانه وجد المقصود منه بينه وبينه كذا فان  
 يقضى له بغيره ماله لانه اذا وجد بينه فله ان المقصود لم يكن من هذا  
 اذا كان الغاصب جازاً فان كان من ماله الغاصب والدراهم طاهرة في يد  
 بعد المقصود منه على اخذها منه فصالح على شئ من الدراهم الباقى  
 فهو في الغياض مثل الاول يجوز الصلح فصد وفي الاستحسان لا يجوز وعليه  
 ان يدور على المقصود من المالك في دفع المسئلة ففقد صحيح  
 الصلح بطريق الاسقاط لان الادعاء عن الاعيان لا يصح وقد روي جازاً مبادلة  
 للمالك او كذا كانت على ما يحال او يوزن **فما جاز في باب الصلح**  
**في الدين** فصل الصلح بلا اشراط قبض بغيره الصلح حال على مائة حاله  
 او على الف من رجل ادعى الف جازاً على مائة زيد فولا يصح عنه درايم على  
 وناظره مائة لان الدناير غير مستحقة بعد المدانة فلا يمكن حمله على ما خبره  
 فيجل على ما وقع وبيع الدراهم بالدينار فانه لا يكون اذاعة الف من رجل  
 على نفسه حالاً لان المجل غير مستحق بعد المدانة **من صلح مع العقار**  
 ولو صلح بالادار واخوته على بعض دار ومناج او غيرهما من اعيان يدورها  
 لم يصح هذا الصلح في رواية ابن سنان عن محمد لان المدعى بهذا الصلح استثنى  
 بعض مقصود ابراهيم البذل والادعاء عن الاعيان باطل فلو وجد بينه وبينه  
 جازاً له اخذ البذل والادعاء عن الاعيان وفيه اشئ من الاسلام والامام ظاهر  
 الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى البذل وقولهم ان الادعاء عن  
 الاعيان باطل معناه بطل الادعاء عن دعوى الاعيان ولم يصح ملكا للمدعى عليه  
 وكذا لو ظهر غيب الاعيان حل له اخذها لانه لا يصح دعواه في الحكم وفي اخذ  
 البعض الى الادار اشعار بانه لو صلح على بعض الدين صح وبيئته على الباقى  
 هذا في الحكم واماد يانه فلم يبرأ ولذا لو ظهر اخذته وفي غير الدعار استبرأ  
 ان ان بدل الصلح لو كان بينه وبينه دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى البذل في  
 الروايات في الذخيرة وحديثه اى حله على الصلح ان يدور المدعى عليه  
 في البذل شيئاً اخر فانه يكون عوضاً عنه بغير الادار او يدور المدعى عنه ودور





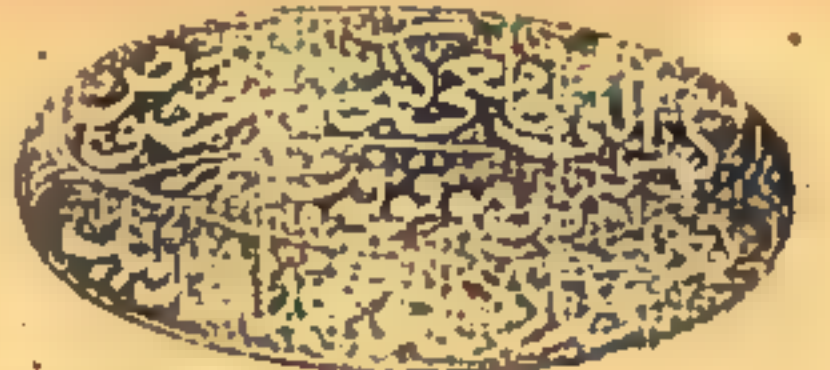












كتاب الامانة  
في عقد الصغير

الصلح والدين  
في عقد الصغير

صاحب المال ما قبل ذلك كان القول قول صاحب المال لا بطل  
 الصلح من صلح فاصحانه في باب صلح الامانة والصلح الامانة  
 الا بصلح المارة على نفقة ولده الصغير جار مكية المصنف في النفقة  
 اذا ادعى المدعيون القضاء والمكر رب الدين ذلك واصلح ثم انما المدعي  
 صاحب الدين ثم ذلك في شيء ثم انما البينة ان كان قد قضاه حل  
 يسبح بيننا اختلف المشايخ فيه وذكر في كتاب الصلح سبيل بدل على القبول  
 وصودرها رجل استجاره اخو دابة وحلكت الدابة تحت المسير والكراب  
 رب الدابة الا عارة وصالح المسير على مال جاز فان اقام المسير بعد ذلك  
 بينة على الدابة وقال انها تنفق قبيل بينة ولو اراد استخلاف بلعير  
 ذلك وعندي انه الجواب في مسئلة الدين على التفصيل ان صاحب الدين  
 لا يقبل منه دعوى القضاء بل كان التناقص لان الصلح على الدين اقرار بقضاء  
 الدين ونسب الصلح وانه من اقرضني ودعوى القضاء قبل ذلك وانما صاحب  
 على دعوى الدين لا يقبل منه دعوى القضاء لانه لا تناقض بينهما محيط برجائي  
 في ١٨ من الدعوى وان اكل المسير العارية اصلا ثم صلح صاحب الصلح وان  
 اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والملك يدع الاستهلاك والحلقة  
 على الخلاف وهذا لان العارية امانة فلو نكحها كالدومية فصار الجواب  
 فيها كالجواب في الدومية ثم هذا الوجه وكذا في الجواب في المضاربة  
 وكل مال ايسر الامانة ربحه في الرابع من الصلح واذا وقع الصلح  
 في الدومية فهو على اربعة اوجه الاول اذا ادعى صاحب المال الابطال في ذلك  
 المدوع وقال ما اودعته سببا ثم صاحبه صاحب المال على حال معلوم جاز  
 الصلح وهذا بخلاف الوجه الثاني انه يدعي صاحب المال الابطال في ذلك  
 المدوع اقر بالدومية الا انه لم يدع الرد والهلاك بل ثبت ثم صاحبه  
 صاحب المال على معلوم فهذا الصلح جائز بخلاف الوجه الثالث اذا ادعى  
 صاحب المال الابطال في ذلك المدوع او في الرد والهلاك فهذا  
 الصلح باطل على السمع وبني يوجب او لا يوجب ثم يوجب اخره وجوبا  
 على المدوع اذا اختلف على ما ادعى ثم صاحبه ان الصلح ثم ان عانة المشايخ ثم قول  
 بينهما اذا قال المالك اول استهلكها وقال المدوع بعد ذلك ضاعت او قال

لادن

رودت وقال ما كنت بعد ذلك استهلكها وذكر الخلاف على كونه باطلا في  
 الصدور بين جميعا في شروحه وكان القاضي الامام ركن الاسلام السعدي يقول او قال  
 المالك اول استهلكها وقال المدوع ضاقت اور دست يجوز الصلح على خلاف  
 وحكمة اكان يقول الامام طهري الدين المروغني ان قالوا قد ذكر هذه الصورة في المتن  
 على الخلاف ايضا في خبره قبل المردود ولو ادعى بغيره ايمان ثم ان  
 المدعي له صلح مع الوارث على دراهم مسافة وذلك قبل خروج الثمرة  
 فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عانة وصالحه بعد ما خرجت وتختلف من العدة  
 الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه الغلة ابد او جاز او انا جاز هذا  
 الصلح كيف يقسم البدل على المدعو وعلى ما جرت له لم يذكر هذه التفصيلات  
 وقد اختلف المشايخ في ذلك قال القاضي ابو بكر محمد بن ابراهيم المكي في يقول  
 يقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للمحال وعلى ما يخرج من المستقبل  
 نصفه باوالة الثمرة ونصفه باوالة ما يخرج في المستقبل وكان القاضي ابو جعفر الحنفية  
 يقول يقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة والى يخرج على السواء يقسم البدل  
 عليها نصفان وان كان اقل من ذلك كان البدل اقل من ثلثه هذا الا خلافا لما قلناه  
 فيما اذا صاحبه على بلد مسكن استحق نصف الثمرة المدعومة ونصف ما يخرج في المستقبل  
 محمد بن ابراهيم رجع المدعي له نصف الثمرة المدعومة ونصف ما يخرج في المستقبل  
 وعلى قول القاضي ابو جعفر ان كان قيمته على السواء لم يكن الجواب وان كان قيمتها  
 اقل من الجواب ذلك بما جاء في الحاوي من شرط الصلح وانه الفوت  
 اذا ادعى الفادى انكر قضائه على ثمانية ثم ان المدعي عليه ادعى ان ليس على ثمانية  
 لانه صلح قبل هذا فيكون الخلاف حذو على ثمانية واما في البينة حل شمع ذكر  
 في فتاوى طهري الدين مسئلة هل على ان يسبح وصودرها اتي واما في بدل رجل يملك  
 على الف درهم على ان يسلم الدار لثاني البينة ان ذابها فاقام بينة على صلح  
 صاحبه ثم الدار بالف قبل ذلك وانه مضى الصلح الاول الذي ائتمنه بالبينة و  
 راسطت الصلح الثاني كذا في المتن قال كل صلح بعد صلح فان الثاني باطل  
 في العمادية في السابع في خبره ادعى واما في بدل رجل قضائه المدعي عليه على الف  
 على ان يسلم الدار لثاني المدعي عليه واما ان يقسم بينة انها ليرجع في الخلاف  
 ليس له ذلك حكاه اردو راجع سماعه على يد يوسف وعلل فقال لانه كان



انقول فيما قوله وانما افقه لا يبيح بما يدل فلا يستطع ان يرجع فيه قال ولو اقام بينه  
 انه كان اشترى احدا من المدعي قبل الصلح قبلت بينه وبطل الصلح ولو لم يقرب بينه وبين المدعي  
 وانما اقام بينه على صلح صاكن قبل هذا انقضت الصلح الاول وبطلت الثانية  
 قال كل صلح بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل فحط به حاله في اداء الصلح  
 رجعل ادعى وارباك رشت من ابيه على اخو فاصطلى على مال مقدم ثم ادعى المدعي  
 عليه ان باقى اشترى ذلك من ابيه لا يبيع وكذا ان ادعى المدعي الصلح  
 ثم ادعى الابن او الابن او قبل الصلح وفي صلح الاصل ادعى الابن ان القضا  
 وانكر رب الدين وحلف ثم ان المدعي بوجه صلح رب الدين عن ذلك  
 على شئ ثم اقام البينة انه كان قضا الدين اخذت المشايخ فيه ولو فله اشياء  
 راية ثم اخذ وحلفت فانكر رب الريبة الا عارة فصالح المستوفى على مال فلو  
 اقام المستوفى بعد ذلك بينه وبين العارية وقال انها تنقض قبلت بينه وبطل  
 الصلح ثم ادعى الخلاصة في الجسر السادس من الفصل وفي المتن  
 قال حشام سالت محمد بن ابي ابي على رجل ادعى على رجل مالا وجعل المدعي عليه واعطاه  
 اياه او صاكنه ثم دعواه ثم اقام البينة المدعي عليه بينه ان المدعي قال قبل القضا  
 او قبل الصلح ليس لي قبل فلا يثبت القضا والصلح ما ضايع وان اقام بينه  
 انه اقرب ذلك بعد الصلح او القضا بطل الصلح والقضا ولو كان القاضي قد قضى  
 عليه بالمال بينه ثم اقام المدعي عليه البينة ان المدعي قد قبل ان ينقض له القضا انه  
 ليس عليه شئ بطل المال عنه بشرط انه يرجع حقه اذا وقع الصلح ثم الف درهم  
 ودين على عبده ثم تصادقا انه لا دين فالمدعي فوج اليه العبد باختياره ان يرد عليه  
 وانما اراد مسك العبد وروى عليه الف درهم فمرجه في اداء الصلح  
 ادعى مدعيه اني برجل فله من المدعي عليه الصلح قبل ذلك ولم ينع على ذلك  
 بينه ونقض القاضي بالمدعي والمدعي مدعى المدعي عليه ان المدعي عليه اراد ان يخلص  
 المدعي بالمدعي ما صلح به من دعواه في هذا الدار قبل الدعوى فله ذلك فاذا خلاص  
 وغفل عن الدين كان الدين عليه الجبر ان شاء او راسخ واخذ النعم وان شاء  
 فتمت واذا ادعى داراني برجل اراد ان يبيح المدعي عليه شئ ثم المدعي عليه اقام  
 بينه انه كان اشترى محاربا من اب هذا المدعي حال عبودية اقام بينه انه كان  
 اشترى احدا من فلان فلان كان اشترى احدا من اب هذا المدعي لا تقبل بينه

ادعى داراني  
 بالمدعي

ادعى مدعيه  
 المدعي

لانه ساع ان انقض ما من جهة لانه لو ظهر ذلك بطل الصلح وقد كتبت قبل هذا بين  
 ابيه بوجه فجا اذا وقع الدعوى سقطت اقام المدعي عليه شئ على انه كان اشترى  
 من هذا المدعي قبل الصلح قبلت بينه وبطل الصلح من الحمل المذكور رجل  
 ادعى على رجل اراد ان يبيح المدعي عليه من جهة ابيه وبين المدعي  
 فانكر المدعي عليه وقال هو ملكي وصفي فصالح على مال ثم ادعى المدعي ان الصلح  
 باق فقبل الصلح فادعى المدعي عليه من جهة ابيه فقبل المدعي عليه من جهة ابيه  
 فان المدعي عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بعد ان كان الاصل على الصلح  
 انه المدعي عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه انه كان الوقف فلا يجوز له  
 بيعه ثم كان الوقف تابعا فاستبدل به لا يجوز وان لم يكن تابعا فهذا باخذ  
 بطل الصلح لا ينع من ثبوت فلا يبيع ذلك على كل حال جوابه الصلح  
 في المتن ادعى المدعي قوله ومن قطع يد رجل فغضا المقطوع يد المدعي  
 ثم مات من ذلك فعلى المقطوع الدية في ماله وان شق من القطع وما جرت منه  
 او من الجناية ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم ان كان خطأ اقدم من القتل  
 وان كان خطأ اقدم من جميع المال وهذا عند الجحيم وقالوا اذا غضا عن المقطوع فهو  
 عفو النفس ايضا وهذا من مسائل الجامع الصغير وصدرتها فيه محمد بن يعقوب عن  
 احمد في رجل قطع يد رجل فغضا فقال المقطوع بعد قد عذرت عن المقطوع  
 ثم مات من القطع قال عليه الدية في ماله وان قال عذرت عن المقطوع وما جرت  
 منه فهذا عفو ولا شئ على القاتل وان قال قد عذرت عن الجناية فله ذلك  
 ايضا وقال ابو يوسف ومحمد بن ذلك الا في فصلة اذا قال عذرت  
 عن المقطوع فهو عفو عن النفس وكل شئ يكره منه الى هذا لفظ اصل الجامع الصغير  
 قال في الاسلام في شرح الجامع الصغير وكذلك الاختلاف في الضرب والسجدة  
 والجراحة والبدن استنبه ذلك وكذلك الاختلاف في الصلح والزوج وجعلها  
 الخ وجعل قول احمد الخ قالوا او الذم خطا كما عرفت الوجه المذكور في المال  
 ان في المحدث الوجوه المذكورة لا يغير العفو عن جميع المال لان موجب العمد  
 العفو وذلك ليس بمال فلم يبق له حق الورثة وانما لم يكره من اشرف  
 عن المحدث عن القرف في جميع مال حتى الورثة وما ليس بمال فالصلح والرضع  
 والغافل وغير الغافل فيه سواء فلهذا الدواعي انما لا يغير ذلك من ذلك مال

الصلح عفو  
 الوقف

المقطوع يد  
 حقه من الصلح



في حق غيره  
في حق غيره

والله كان على غيره من ثلث ماله لانه يبيع بالدين في رضى موبته ويبيع الرضى يبيعه  
في الثلث ويبيعه هذا رضى للعائلة **قاية البيان في الجنايات** قال  
وكذا لا يجوز الاغتياض عن غيره في حقه وتمام البيان فيه ما ذكره علماء الدين السجاني  
في شرح القاموس في باب الصلح في العتق قال ولو كان له رجل فله ان يبيعه ويشتري  
على طريق المحلة في حقه رجل فيه واراد طرده فصالح من ذلك على دراهم مائة  
لانه كان باطلا وهذا على وجهين اما ان كان هذا على طريقه فانه لا يبيعه  
والصلح على التركيب وعلى الطرح ونفعه بالنقد ما يكون لقوم خاص وغيره فانه  
ما يكون له لغيره خاص وقد يكون النقد خاصا ولكن الظاهر انه من كانه المستفيع  
حق العتق كان حق العتق ولا يملكه اما ان يكون ذلك بكن او بغير حق الصلح  
على الطرح او التركيب اما ان يكون من ذلك اما اذا كان الطريق مملوكا للعتق  
وعليه فانه لا يبيعه لرجل يملكه لرجل على الطرح فيعطى كسبا او غير التركيب  
فانه من سب ان كان بغير حق كان باطلا لان طرده واجب عليه فانه لا يبيعه  
هو للمسلمين بغير حق فواجب على كل واحد من اهل البيت ان يبيعه بالطرح على رجل  
الا وهو المعروف فانه لا يبيعه فانه المال لترك الا وهو المعروف فانه لا يبيعه  
حوا ما كان ذلك ان صاحب على الطرح لان الطرح عليه واجب فانه لا يبيعه  
فانه المال لا فانه او واجب فانه حوا ما كان ذلك فانه لا يبيعه فانه لا يبيعه  
يكن ويبيعه ذلك بانه اخذ الامام موصيا لانه من مبيع فتح البلد وهو اده  
اخر فالصلح فيها على الطرح جائز لانه يبيعه فانه هو الغنى بال وفيه نفع لهذا  
للمصالح والناس كافة فيمنع وان كان على التركيب لا يجوز لانه يبيعه بهذا  
الصلح سب ان كان على طريق مملوك او كان بكن فصالح على الطرح جائز على  
التركيب لا يجوز لما قلناه وان كان بغير حق انه صاحب على الطرح جائز وعلى لانه لا يبيعه  
نوع من هذا يبيعه فانه اذا ما اخذ وفيه نفع نفع للمصالح واهل السكة  
يجوز ان صاحب على التركيب جائز وذكر شيخ ابو جعفر محمد بن ابيهم المكي انه  
قال لما جوزه اذا اجازته اهل السكة لانه يبيعه بهذا الصلح اما اذا لم يجز يبيعه  
ان لا يجوز لانه لا يبيعه الصلح لا يجوز سدا لسلام اهل السكة او لم يسلموا لان  
هذا الرجل انما اخذ العوض بكن من نفعه فانه كان له حق فذلك المجدد او  
وقد ابطال بغير حق وهو مبيعه فانه اخذ من غير ضا والباقين كما ذكره الشيخ الامام

على الدين

على الدين السجاني ونقل بعض الشارحين عن شيخ الاسلام خواجه راضيه انه الامام لم يبيعه  
صاحب القلعة على دراهم على ان يترك الطرح بغير الصلح وان كانت في طريق العتق  
او كان من ذلك صلح المسلمين ويبيعه ذلك في بيت المال لان الاغتياض  
من التركيب جائز في الامام فانه لو يبيع شيئا من بيت المال يجوز **قاية البيان في الصلح**  
**كتاب الرهن** فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم يقول التوكيل  
بالقول وفيه رهن الى انه لم يقول يقول المرتهن لانه لم يملكه في الرهن فانه والى ان  
الراهن لا يملكه بل رهنه والمرتهن هو الذي يملكه والى ان لو وكل بعد الرهن  
انقول بالقول وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم يقول  
كن في الذخيرة لكن الصحيح انه يقول بالقول بكن في قاضيها ولم يقول هذا التوكيل  
بموت احد من الراهن او المرتهن او غيره وفيما سار بانه لو وكل بعد الرهن  
ومات الراهن انقول على ما قال بعض المشايخ ولم يقول عند غيرهم كقولهم ان  
تمسكته ولو شرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن ان يكون العدل سبطا  
على البيع جائزا للعدل ان يبيع ويشتري وبين المرتهن وليس للراهن ان يبيع  
الوكالة ولا للمرتهن ان يبيعه من المبيع ايضا ولو مات الراهن والمرتهن يبيع  
العدل على ما كان بمسك الرهن وبيع ولو مات العدل تبطل الوكالة ولا يملك  
وارثه ولا وجه مضافه وكذا لو جعل الراهن والمرتهن على يد عدل وسقط رعا  
على بيعه رجل اخر جائز وله ان يبيعه ولم ينه الى المرتهن وكذا لو سبط الراهن والمرتهن  
على بيعه جائزا ايضا ولو لم يكن المبيع شرطا في عقد الرهن ثم سبط المرتهن او العدل  
على المبيع مع التوكيل وللراهن ان يبيع هذا الوكالة ويبيعه عن البيع ولو مات  
الراهن تبطل الوكالة وليس للمرتهن ان يبطل البيع العدل بالبيع في هذا النوع  
وعنه ابو يوسف ان الوكالة لا تبطل كالمسند وطان العقد وهو الصحيح  
فما صح من الرهن **قاية البيان في الصلح** فان شرط في عقد الرهن  
فان كان بعد تمام العقد ذكر شمس الية الشرعي ان ظاهر الرواية لا يبيعه العدل  
على البيع لان رضاء المرتهن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل شافى ليس  
في ضمير عقد لازم وعنه ابو يوسف ان التوكيل على البيع بعد الرهن يقتضي جعل  
العقد ويبيعه كالمسند وفيه قال شيخ الاسلام اليزودي هذا الرواية الص  
من الكافي في الرهن **قاية شرط الوكالة** في عقد الرهن لم يقول بقره

لو شرط الراهن  
و المرتهن في عقد  
الرهن

او اذا كان السبط  
على البيع شرطا



“Сычу”

ادمنٹ نہیں ہو کر

علی ایضاً فرمیں



ابراهيم المصطفى

20

في خبر الحسن انه يقول اصحابنا الثلثة بخلاف ما لو بدى الراعي بالابن  
 ثم حلف الراعي ان يدركه من حيث يريد مضمونا فحلف على المهرين رد  
 استوفى على الراعي ولو فرغ النسيئة بقضاء دين الراعي ثم حلف الراعي ان  
 يدركه من حيث يريد على المهرين رد ما قبض على المهرين **من رهن الخلاصة**  
 وفيه لو رهن رهننا فاسد الكتاب يوجب مثلا عار ان يعثره كذا نسلم الرهن لو حلف  
 المالك ثم نسخ الراعي لفاسد المهرانه حبس الراعي لدين رهنه او استغفاره  
 على الراعي بمعاذ ما اقرضه فوجب كايض والراعي الصحيح اذا اقتضاها فلو حلف  
 في يد يملك بالافل في قيمته وفي الدين اذ يملك الفسخ يملك الراعي فعاد بالامر  
 الى ما كان والمراد به كان مضمونا بالافل فكذا اذا لو مات راحته فلو كان  
 احق به من الغرماء اوله على المهرين مستحقه على ما ذكره هذا اذا كان رهن بمعاذ  
 الدين اما لو رهن بين كان عليه قبل ذلك والمستهلك بها لا يملك فيه  
 كالمهرين المهرين كان عليه قبله اذا اقتضاها لا يملك فيه والجامع  
 بينهما انه ما استغفاره ملك اليد بمعاذ هذا الدين فليس له فيه للدين وجب  
 بجهة اخرى فلو مات راحته فالمرئ اسوة للفقهاء اذ ليس له على المهرين  
 في مستحقه على ما مر ولو رهنه بذلك مديد او ام ولد فالرهن اخذ الراعي  
 في الوجهين اذ يملك رهننا بخلاف ما مر لانه فاسد لا يملك **فصل في رهن**  
**النسيئة** حلف من غير قيد كل شيء يقيم بالنسيئة فانه كان رهن  
 فانه يوجب منه الجسار وكل شيء لا يقيم بالنسيئة لا يقيم بالرهين ولو غصب  
 غلاما شافا فصار شيئا يقيم فكذا في الرهن **من رهن الخلاصة في الثالث**  
 هذا كله حكم الملاك وما حكم النقصان ينظر ان كان النقصان من حيث الدين  
 يوجب سقوط الدين بقدره بخلاف وان كان النقصان من حيث  
 الدين لا يوجب سقوط شيء من الدين عند اصحابنا الثلثة **في المهرين**  
 وفي ما كانه يجره للرهن رهن مال اليتيم بين نفسه عند الامام به صنفه محمد  
 استحقاقا لانه في باب الحفظ حيث يقيم اذا ضاع واذا ضاع يقيم فيه الرهن  
 ان ساءه الدين او نقص منه قدر الدين او اداه القية عليه  
 لانه في الزاد مودع وله ولاية ابداع مال اليتيم والقباض ان لا يجوز له  
 وقال بدينه يوجب وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له هذا مال ابنه الصغير

الشمس







عليه الف رحمن قال الراعي بخصه وقال المرنين على الف قال يقول  
 للراعي لا تكثر من خلق الرحمن بزيادة الدين ولد كان الراعي يدعي بالف والمرنين  
 بخصه والراعي قائم بساوي الف كما الف وترادوا فان حلت الربح قبل الف  
 قال يقول المرنين لا تكثر بزيادة سقوط الدين برهن الراعي على المرنين انه رهنه  
 شيئا وقبضه ولم يغيره الشهود يدور المرنين جيبانه والقول له في ذلك  
 ولو اقرانه اقرانه منه رهنه فادع برب وادع في ذلك قال يقول له  
 ح يمينه ان لم يجد في الراعي وقال بعض المشايخ نسلك اليه مذولة بانه شهد  
 الشهود على اقرار المرنين به وقبل الامام الرضا عليه السلام ان قال من رهن  
 المرنين في ولو اقر الراعي بحمل الدين الى جليل القاصي مستوفيا بالدين  
 واستوفى به ثم عاد الابن ادعاه رهنه لان قبض الراعي المالك مستوفيا حقيقة  
 اذا حلت وكما علم انه لم يملك بغيره فبما هو رهنه لا يملك المرنين به قال  
 زفر عاد ملك المرنين لان القاصي ملك اياه فصار كالمقصود اذا ضمنه القاصي  
 بعد اياه ثم عاد شرح صحيح لابين ملك ولو اشتري او استاجروا رهن  
 فاسد جبه بالبدل الذي دفع الى البائع والمودع والراعي لا بد من كان له عليه  
 قبل هذا العقد واعلم انه اذا اشتري من رجل بدين الف درهم ورطل من تمر  
 وتقا بثمان نقض البائع البيع حكم الفساد وادعاه ان يافقه عبده من المشتري  
 فليشتري من العبد منه بدين الف عليه لان البيع الفاسد يخلق بالباطل في الحكم  
 ولو كان البيع جائزا ثم شتم العقد فليشتري من العبد الى ان يستوفي الثمن  
 من البائع كذا حاشا وهذا لان البيع مقابل به وان كان البيع فاسدا فيصير كجبر  
 وكان اذن به كفا في الرهن وكذا لو استاجروا فاسدة بان استاجروا عبدا  
 ليخدمه بدين الف درهم ورطل من تمر وتقا بثمان اراد المودع ان ينفق الاجارة  
 حكم الفاسد ذلك وللمستاجر حق حبس العبد كما استراد الاجارة وكذا  
 لو اقرضه الفاد رهنه في المستوفى رهنه فاسد بان رهنه نصف وان لم يقض  
 الراعي الرهن حكم الفاسد فليشتري من العبد الى ان يستوفي الدين لان  
 المرنين انما استوفوا الدين على الراعي بقرانه الدين الذي اقرضه فكان له حق حبس  
 كفا في الرهن الصحيح اذا تقاضى الراعي ولو اشتري من مدين بدين الف عليه  
 سابق عبدا فاسدا وقبض العبد بدين الف البائع فادعاه البائع اراد العبد

رهنه فاسد او باع  
 بدين فاسد او باع  
 الدين

ط

حكم الف وليس للمشتري ان يحبس العبد بدين الف بدين الف الصحيح وكذا  
 وكانت الاجارة بدين سابق عليها وقبض المستاجر العبد ففسخ المودع الاجارة حكم  
 الفاسد انه لا يثبت العبد قبل الفاد اجارة وليس للمستاجر حق حبس بالاجارة بخلاف  
 الاجارة الصحيح وكذا لو كان الراعي الفاسد بدين سابق على الراعي وسلم  
 ثم اراد الراعي ان يسترد ذلك بخلاف الصحيح كفا في البيع الفاسد وقدم  
 المشتري او المرنين او المستاجر على الفاد في الفاسد في هذا العقد كما في بائرا  
 اعتبارا بالفاسد بالصحيح وهذا لانه كان اذن به في البيع والراعي والمودع  
 في حقه ثم وقف الفاد انما ثبت في حقه فليكن اذن به منهم كفا في البيع الفاسد  
حكم في بيع احكام البيع الفاسد واذا اذاع اهل الاسلام واهل الحوب  
 على ان يربوا ولا يستوفى في نظر وافي امورهم وادع بعضهم من بعض بغيرهم  
 ان يعطوا رهنه بدين الف على ان يذرع من الفوق بدين الفاد الراعي للمؤمنين  
 طلال فلان باس باعطاء الراعي على هذا اذا رضى بذلك الراعي من المسلمين  
 لان الخ ولا يثبت الامان بمراد من المسلمين على ذلك الا ان يكون المشتري  
 شوكه بدين الف الفاسد على نفسه منهم ففقد ذلك لا باس باكره  
 الراعي على ذلك باقية في المنفعة لعامة المسلمين الخ فان اذع كل واحد  
 من المؤمنين في صاحبه رهنه ففقد المشتري كونه وقيل الراعي الذي في ايدى يمس  
 للمسلمين ان يقتلوا في ايدى يمس من الراعي الا ان يستوفى منهم لانهم كانوا امنين  
 عندنا فلا يبطل حكم ايمانهم بقدر المشتري بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر  
 اخرى ولكن المسلمين لا بد من يمسهم بجمعهم الى جوارحهم ويحسد لهم ذمة لانهم الخ  
شرح المكر للرجل في باب الفاد بالاسراء وغيرهم في الاموال  
 فان اسلم الراعي في ايدى يمس طلب المشتري ان يافقه وهم فلا يسبل لهم  
 عليهم لانهم صاروا كغيرهم من المسلمين والكفار غير ما عدوا على المسلمين الا انهم  
 كما نذرتهم المشتريين بالامان ودفع منهم الى اموالهم غير انهم مستاجرهم في ذمة  
 او اسلم عبده شرح المكر للرجل في باب الفاد بالاسراء وغيرهم في الاموال  
 فلو ان رهنه من اسلمه اقال لهم مشركوه العلم انه وادعاه رهنه كذا قال  
 المسلمين فقتلوا رهنه وجعلت لهم حيلة ان يذع الراعي ان يذعهم عليهم فانه لا  
 الامان ان يذعهم وان اعلم انهم يقتلونه رهنه المسلمين لان الخ وادعاه رهنه

رهنه  
 اشاعل الاسلام  
 في اهل حرب















فلا يبيع البعير من المضارب بخلاف العدل في الرهن وقيل للمدعي ولرب المال  
 معالان المال مشترك بينهما وان مات رب المال والمالك فقد بطلت المضاربة  
 في حق الشرف وان خسر في حق المسافة بطلت لان حق الشرف في ملك  
 بعيه بالعدوى والنقد ولو اني معة او اشتري شيئا من رب المال وهو  
 لا يعلم فانه بالمبيع معة او فقدت المضاربة في مال نفسه وهو ضامن لما  
 حلت في الطريق فان سلم المبيع جازي ببيعها في حق البيع ولو خرج من ذلك  
 المحرر بعت رب المال ثم مات لم يضمن ونفقة في سبيله في حال الموت  
 صار مال المضاربة مينا ورب المال في بلد آخر فاتفق في سفره ونفاضه  
 مالا يدرى منه فكتب في المضاربة لان سعيه لاجل ماله وادبه يعلم انه اذا اتفق  
 في سفره ماله يرجع كل ماله لانه لا يجد ماله بان لا يصل به الى مال المضاربة عند  
 حاجته الى النفقة الا ان يرد نفقته على الدفن فلا يرجع بالزيادة لان نفقته في  
 مال المضاربة في ذمة رب المال ولهذا اذا سافر بالمحا واتفق بمال نفسه  
 في طاعته وسدته وغيره لم يرجع على المحام نفقته المال قبل الرجوع لا يرجع على رب  
 المال بخلاف ما اذا استأجره لبيع مبيع المضاربة او اشترى لها مالا  
 فنقله المال قبل ان ينفذ يرجع على رب المال في حال الحياة  
 وله ان يبيع ما كان في ذمة المضاربة في الاول كذا في قضا وقضجانه ولم ينفذ  
 طاعته ان كان التعيين مقيدا ببلد وسعة وقت ومعاميل كما في الشركة  
 فان قدر صار ضامنا فاذا اشترى معة كان له ولم يشره عدا الى الوفاة  
 برئ من الضمان وعاد المال مضاربة ولو عاد اليه في البعض كان مضاربة فيه اعتبارا  
 بغيره بالكل ولو كان التعيين غير مقيد كسوق في مصر لا ينفذ به الا اذا اصرح بالشئ  
 وكان مقيدا في الجدة كالسوق بخلاف ما اذا لم يكن مقيدا اصل كسوقه في مصر  
 فلا يعتبر قوله فذه مضاربة بعلي به في مصر او ليعمل به او ليعمل به فيه او ليعمل  
 بمصر او في مصر او ليعمل بمصر مقيدا فلا ينفذ به كقولك على ان تشتري الطعام  
 او تشتري الطعام او فذه بالنصف مضاربة في الطعام او على ان تشتري الطعام  
 ويصح منه بخلاف او ليعمل به في مصر او على ان تشتري في مصر الكوفة او في مصر  
 ويصح منه بغير تعيين بالنسبة الى الكوفة قبل البيع من غير اهلها او غير  
 الصيغة تعين بالنسبة الى المكان والعرف فليس له الخروج من الكوفة

دنان

ولا ان يعمل في غير العرف في مضاربة البحر وكذا في مال المضاربة براء  
 وكذا او غنة ان لا يرب او ينفذ به يوسف بيا في موضع بقدر ربح الرصيد  
 الى احد في يده كذا في سجن او غنة ولا يرب في سفره كذا في سجن الى ان يشرع  
 في قدامه كذا في قاضيخانه في مضاربة استمارة وكل ما جاز للمضارب  
 في الصحبة من بيع وشراء وجارة وغيره فله ذلك في الغاشق لانه في الجارة  
 عدم التكليف في سبيله وكذا لو قال اعطى به بيا بيا جاز له ما يجدر له في  
 الصحبة ولا نفقة في مال المضاربة الفاسدة في السفر لانه اجير في بيع  
العقود بين الصرافات الفاسدة ولو باع المضارب من رب المال  
 ما اشتراه به الى مال المضاربة اجراه او دفع المضارب المال اليه  
 الى مال المضاربة الى رب المال مضاربة حكمها ببقاء المضاربة الاولى نفقا  
 الى قال زوجه يفسخ العقد الاول قبل الدفع لانه كان قد فاضله رب المال  
 بغير اذنه المضارب فعمل به انفق المضاربة انفاقا لانه لا يكمل على الاجارة  
 لعدم اذنه المضارب فكلو نفقه وفي ضرورة نفقته العقد وقيد بان يكون  
 المال نفقا لانه ان كان خروضا فافقه معا وباعها رب المال لا ينفق المضاربة  
 انفاقا لانه في مال او خروضا لا يملك رب المال نفق المضاربة نفقا فكذا  
 لا يملك ضرورة وقيد بقوله مضاربة لانه لو دفعها استغاثته فبالعقد بان  
 انفاقا لانه ان رب المال اشترى في ملك نفسه ففسخ الاول وكما لو اصد به  
 امره وان هذا الفسخ فكل رب المال على المضارب لا عقد مضاربة  
 حقيقة او المال ليس ملكا للمضارب فلا يفسخ به العقد الاول بخلاف  
 لو اصد به امره لانه فسخ قصدا في بيع الجوز لابن ملك في المضاربة  
 ولو وضع في المال ثم قال العامل دفعة الى مضاربة وقال رب المال دفعة  
 اليك فضا فافعل قوله رب المال لان الاول مستفاد من جهة فافعل قوله  
 في بيان صفته ولا ان العامل بدله ان كان ما يبيع رب المال في العمل رب المال  
 بغير ذلك فافعل قوله وان افا بالبينة فالبينة بينة رب المال بها  
 لانه ثبت بينة بسبب عليك المال منه بالتقضى ورجوب الضمان وبنا له  
 في ذمة كانت بينة او في القول لانه شاف بين البينتين بالتقضى به وعلى المضاربة  
 بجعل لانه دفع المضاربة ثم اذنته ولا يملك ان يجعل على نفسه هذا لان المضاربة

بيع المضارب  
 من رب المال  
 او دفع اليه المضاربة

موقوف على  
 ورثته



قال المصارف  
وتعني الى  
مصارف

لا بد على القرض والقرض به وغير المصارف ولو لم يكن على المال وضاع فالقول  
قول المصارف لان رب المال يدعي عليه سبب الضمان والمصارف لا تكسر  
والبيئته بينة رب المال لانه الضمان وبنائي قوله المصارف **مسألة**  
**الشرعي في باب الاختلاف بين المصارف ورب المال** قال المصارف  
وتعني الى مصارفة وقد ضاع المال قبل ان يخلو به وقال رب المال اخذت من  
فلان من المصارف لانه ما اقر به وجود السبب الموجب للضمان عليه فان  
اقر بتسليم رب المال اليه وذلك غير موجب للضمان عليه ورب المال يدعي  
عليه النقص الموجب للضمان وهو يشترط ان كان على يد من ضاع فهو ضاع للمال  
لان عليه في حال البقية سبب موجب للضمان عليه عالم حيث اقر صاحب فيه  
ولم يشترط ذلك لان كان فان اقر بالبيئته بينة المصارف رب المال  
من الحل المبرور **و** فظهر هذا ما قال في كتاب الوديعه او قال المودع اخذ  
شركه هذا المال ووديعه وقال رب المال قد اخذت فرضا وقد حلت المال  
في وجه قبل العمل لانه عليه **محيط برحله في ٢٧ من المصارف** ووجهه  
حفا على فتاوى فم قسم يدين المصارف وقد اقر به وهو يكسب بطلان المصارف  
قال له العمل برأيه او لم يعمل به او لا يدعي والاعارة والابضاع والاعارة  
والاكتساج والرحم والارتمانه وقسم ليس من المصارف بل من يخلق بها فان قال له  
عمل برأيه يكسب وهو الذي دفع الى غيره مضافه او الخلف بانه او بمال غيره  
كما اذا اشترى الثياب حجر او قسم ليس من المصارف ولا يكسب ذلك سواء  
قال له رب المال عمل برأيه او لم يعمل به او لا يدعي وهذا مستند على المصارف  
والعقود والكتابه والمجبه واجه التساؤل حيث هذا فاذا حملها بمائة من  
عنه فقد استند على المصارف وكذا اذا قصد حيا ولا يصير شركا في المال لان  
المصارف ليست بمال غير قائم في الثوب **من مصارف المصارف في الفاضل**  
او اختلف رب المال مع المصارف فقال المصارف رددت عليك  
راس المال بعد ما قسمته وانكر رب المال كان القول قول رب المال لان  
المصارف يدعي ان يدين عليه من الزبح ورب المال يدعي ان المصارف لانه لم يرد  
عليه راس المال بخلاف كل واحد منهما فان اقر بالبيئته اقام رب المال البيئته المصارف  
اقرانه لم يرد عليه راس المال واما المصارف البيئته على اقرانه رب المال لانه عليه

قال المصارف  
رودت راس  
المال

راس المال

راس المال فهذا على وجه ان اقره وانما يخرج احد هما سبق بقضي لاخره  
ايهما كان اما اذا كان خارجا رب المال سابقا بغير كان المصارف لم يرد  
عليه في ذلك الوقت ثم رددته واما اذا كان خارجا المصارف سابقا  
فلان رب المال وان اقر به ان المصارف لانه الضمان بعد ذلك فقد  
رد اقراره وبطلت البيئته وهذا الصلح اصل في نفس هذا السبب وان اقره  
بما رجع له سواء كان طلقا بقضي بينة المصارف ويجعل كانه لم يرد ثم رددته  
من وعد من صحته في دعوى المصطلح قوله في الكتاب العقل قول رب  
المال يعني فيما بين المصارف على رب المال من فلول من الحسمه التي قبضها لنفسه  
لان المصارف يدعي راس المال يدعي فلول من تلك الحسمه التي قبضها  
شركه رب المال فيها ورب المال يكره ما في من برادة المصارف عن ضمان  
راس المال القول قول المصارف **من مصارف المصارف** فاما اختلف  
المصارف مع رب المال بعد قسمه الخ فقال المصارف نعمنا بعد قبض  
راس المال وانكر رب المال قبض راس المال كان القول قول رب المال ولو اقر  
البيئته كانت البيئته بينة رب المصارف **فاحصيه في المصارف**  
وكذا وعلى المصارف او الشريك وفي المال وانكر رب المال او الشريك  
القبض يكسب المصارف او الشريك الذي كان المال في يده لان المال في ايده  
امانه والعقل قول الامين مع البهي اما المال فمضمون على المشتري والمستوفى  
فلا يغير بين الصديق انما عليه البيئته **من العبادية في ١٦** وذكر في الشريفة  
من قتلى رشيد الدين اذا ادعى مال الشركة او المصارف او الوديعه فقال  
رب المصارف ام يقبل قوله مع البهي ولو علف رب المال او المودع او الشريك  
لاخيه باقية ام لا يقبل ذلك ولو ادعى القرض او يمين البيع فقال رب المصارف  
ام لا يقبل قوله ويقبض بين البائع او المقرض انه لا يقبضه قال والحاصل ان في  
كل موضع كان المال امانة في وجه القول قول في الدفع مع البهي وكذا البيئته  
بينه على الاضطرار ولا يكسر القول قوله مع البهي **من العبادية في ١٦**  
وان ادعى ذو المال فضا وقضه فضا رب المال قد قبل بغير روي العكس  
بعد الزبح فالقول قوله كدلك في الابضاع ما يغير القيمة قوله رب المال  
وقد تشمل البيئتان على سبيل الا دلالة الظاهرية لوقال المصارف وقضه

أصل المصارف  
مع رب المال

أصل المصارف  
أو الشريك

أصل رب المال  
والمصارف



لا مضاربة وقال رب المال دفعته اليك فضا فاقول قول رب المال فان  
حكمت للمال في المضاربة بعد هذا ان حكمت بعد العمل فلا ضارة عليه وكان  
تقديره وما ذكر في كتاب التوبة يعني اذا ادعى الادوية والمراض وان كان حكمت  
بعد العمل فلا ضارة عليه قال والى اقا جيبا على الادوية فالبينة فالبينة رب  
المال في الوجهين جميعا وليد المصارف ضامنا ضامع المال قبل العمل وبعده  
انتهى دلالتها في شرح التوبة فليس فانهم يقولون ان القول قول المصارف  
والبينة بينة رب المال وقال والى الاختلاف ان شئت بقوله قد قبل بعد  
شرح منظومة الوجهين فالبينة وكذا قال المصارف او ضمت وقال رب  
المال مضاربة او بضاعة كان القول لرب المال والى اقا فالبينة فالبينة  
بينه المصارف رب مضاربة فضا في جميع بينات وكذا لو قال  
المصارف حتى فضا وقال رب المال حتى بضاعة او دوية او مضاربة  
فالقول لرب المال والبينة بينه المصارف لان المصارف يدعى عليه  
التسليم وهو يملك ولو ادعى رب المال التوضي والمصارف المضاربة بالقول  
للمصارف لان رب المال يدعى عليه الضمان وهو يملك واما اقام بينة بين  
والى اقا فالبينة رب المال اول لانها بينة للضمان مع التعارض  
احد المضاربة المصارف ورب المال اذا اختلف في العموم والمخصوص  
بانه قال المصارف دفعت الى المال مضاربة بالنصف ولم يسم شيئا  
وقال رب المال دفعت الى مضاربة في الشراء وقال في الطعام ان كان  
نزل التعريف فاقول قول رب المال ولا يملك للمصارف التعريف  
شرح الطحاوي لو اختلف رب المال والمصارف في المخصص والعموم  
فالقول قول المخصص واذا اختلفا على المخصص ولكنهما اختلفا في ذلك  
فقال رب المال اترك بالتعريف في البيرة وقال المصارف اوتيت بالتعريف  
في البيرة فاقول قول رب المال واحد بانه العموم في المضاربة كما ثبت  
بالنقص عليه بين مقتضى لفظ المضاربة فاذا اختلفا على الوصف الذي  
ذكرنا ذكرنا ذلك قبل التعريف كان القول قول رب المال وتجعل الكار  
رب المال بعموم قبل التعريف على نفيه وكذلك هذا اذا كان هذا  
الاختلاف بعد التعريف فاقول قول المصارف مع بينة استحسانا وعرفا

البينة وبالعقار أخذ زوران القول قول رب المال قيسا واستحسانا وعلى  
 المضارب البينة وفي الكافي ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب  
 ما سميت في تجارة بعينها قال القول للمضارب وقال زوران القول لرب المال واجمعوا على  
 انها اذا اتفقا على المخصوص اختصا في الجنس الذي وقع فيه المخصوص بان قال او ثبت  
 لك بالبر وقال المضارب اؤت لي في الطعام وكان هذا الاختلاف بعد نظر  
 المضارب اتم القول قول رب المال ودليلا العارية ولو اختصا في المخصوص  
 والعموم وقال المستبرأ عن هذه العارية ولم يسم مكانا وقال صاحب الداية اؤت  
 لك في مكان كذا كان القول قول المستبرأ لان الاوثر به بنحوه ودليلا البضاعة  
 فانه اذا وقع الخلاف بين السبيح والمبضع في العموم والمخصوص بعد التفرق فقال  
 المستبضع لم يسم شيئا وقال صاحب المال اؤت لك في البركان القول قول صاحب  
 المال مع بينة ولو اتقا باجمعا البينة فيما اذا ادعى المضارب العموم ورب المال المخصوص  
 المخصوص او غير العكس ان وقت البينتان وقتا ودقت احدهما قبل صاحبهان  
 يقضي بالبينة التي ثبتت اخر وان لم تزقت البينتان وقتا ودقتا والعقار  
 على السداد ودقت احدهما ولم يوقت الاخر ولم يعلم الاول من الاخر فانه يقضي  
 بجهة الذي يدعى المخصوص وفي الفتاوى العنانية ولو ادعى احدهما الاطلاق والعموم  
 والاخر تعييد القول لمن يدعى العموم ولو ادعى رب المال نوعا قال القول بالبينة  
 لرب المال على التقيد اولى من بينة المضارب على الاطلاق الا ان يكون في بيتهما  
 تاريخ اولى كل تجارة فتقدم بينة المضارب على الاطلاق الا ان يكون في بيتهما  
 تاريخ اولى كل تجارة فتقدم بينة المضارب الا ان يكون في بيته رب المال وتاريخ  
 وفي القصور ان اقام البينة للمضارب يدعى العموم تبين المضارب ان اعطاه  
 مضاربة في كل تجارة فالبينة بينة بينة وان لم يسمه واربها الحرف فالبينة  
 بينة رب المال واذا اتفقا على المخصوص واختصا في النوع الذي وقع فيه المخصوص  
 بعد ما تصرف في المال واقاما جميعا البينة فالحجوب من التخصيص ولو كان في العموم  
 المخصوص واذا اتقا باجمعا البينة ان وقت البينتين وقتا ودقت احدهما قبل  
 الاخر فانه يعمل بها ويكون نوعها نسخا لاوله وان لم يعلم الاول من الاخر فانه وقتا  
 على السداد ولم يوقت اود وقت احدهما دون الاخر وجب الاستقبال في جميع  
 احدهما دون الاخر وكان بينة المضارب اولى بالقبول وعلم به يوسف



اذ قال المضارب او بنى ان اخرج الى الحج البلد او قال لم ياربني وقال  
 رب المال اتركني اخرج الى البصرة والكوفة او قال رب المال الى البصرة  
 وعدها فاقول قول رب المال في التجريد او قال رب المال امرتك  
 ان تجوزي الخطي وبن ما هو احاد قال المضارب ما سمعت لي تجارة بغيرها  
 اقول قول المضارب وفي الامة وروى الحسن ان القول قول رب  
 المال وقيل انه قول **ذوق** وان اقامت لها بينة فقصت به المضارب  
 انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينة وان لم يثبتها فالبينة بينة  
 رب المال **كأنما عاين في المضاربة** ٢٧ وعلم به يوجب او قال  
 المضارب او بنى ان اخرج الى الحج البلد او قال لم ياربني وقال رب  
 المال اتركني اخرج الى البصرة وعدها فاقول قول المضارب ولو قال  
 المضارب او بنى ان اخرج الى البصرة والكوفة او قال رب المال الى البصرة  
 وعدها فاقول قول رب المال **مضاربة** ١٤ من المضاربة  
 او اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال امرتك بالنقد  
 وقال المضارب او بنى بالنقد النسبة او قال رب المال امرتك  
 ان تغل بالكوفة او نسف او قال المضارب ونعت الى المال مطلقا كما يقول  
 قول المضارب فلهذا لانه يدل على الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق فقال  
 زهد القول لرب المال لان الاذنية بالنقد يستفاد منه جهنم في ضمان  
 فالحجامة في المضاربة **كتاب المزارعة** وتقع ارضه الى اخره ان  
 يزرعها بنفسه وبغيره واليذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذا كذا  
 على حد اقل مزارعة في سبغ ويكسب الخراج بينهما نصفان وليس للعامل على رب  
 الارض اجر لانه عمل في شئ هو فرب يزرعه ويحب عليه اي عمل العامل  
 اجر نصف الاصل لصاحبها لانه استغنى منافع نصف ارضه بعد فائدة  
 وكذا كذا ان اليذر يغناه ماله وماذا غنته من اخره فليعظم على فله  
 يزرعها فله فاسد ايضا لانه من اشتهر الا لانه في المزارعة وكذا كذا  
 الربح بينهما نصفين فيكون فاسد ايضا ذكره العاد في فصوله مع القمار  
 ولو وقع ارضه يزرع الى رجل عامر ان يزرعها حتى السنة بالنصف فله  
 العامل وسفاه حتى ينتف فقام فطلب الارض نفسه او باجرانه وسفاه

الکتاب فیہ  
مطافیہ

حتى يثبت تمام حطب الارض بغير استحصاء الزرع بقوله والقاضي المزارع كان  
الكارج بينهما نصفين ويجوز ان يملك الارض مطلقا بما فعله من زرع رعية  
فانما يثبت في مصلح زراعة الارض بغير اوجابها **القاعدة** في المزارعة مطلقا  
في يد المزارع فلا ضمان له حطت وشدة العاقلة واذا قصر المزارع في  
سقى الارض حتى حطت الزرع لم يضمن في الفاسدة وبضم في الصحفة  
**توبى لالبصير** واذا شرط المصداق والدياس والتدريه على العامل كان  
فسد العقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك  
وانتهاء العقد وما كان انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون مفسدا قبل ان  
العامل حصه الزرع ورأس وجهه من غير ان يكون بشرط عليه فذلك  
ضمن حصه الدافع وغير المحصاة اذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد  
وعليه يوجب في النذور لا يفسد حين اذ لم بشرط عليه فيها وان شرط  
لزم المزارع حكم العرف وهذا اشترى قطبا في المصداق لا يجب على البائع  
والجليد الى منزل المشتري واذا شرط عليه بغيره حكم العرف ولو شرط  
الجواز على العامل في العاقلة يفسد العقد عند الكل لانه خوف فيه وعدم نصير  
بين يديه ويجوز بين سلمه انما لا يفسد على العامل بشرط عليه ام لا حكم العرف  
وقال الشيخ الامام حسن النعماني في هذا هو الصحيح في ديارنا وهو الشيخ  
الامام به بن محمد بن الفضل ان كان استثنى عن هذا المصداق يقول فيه عرف  
ظاهر وهو ان لا يفسد بل يفسد بالعرف ولا يمنع منه ثم في الموضع الذي  
يكون المصداق على العامل عرفا لآخره والعامل غير المصداق حتى حطت قال ابو بكر  
الشيخ بضمه ذلك وقال الفقيه ابو الليث اذا خرافا خرافا لا يفسد  
الى مثله كانه ضمانا لا مطلقا اذا شرط هذه الاعمال على العامل وان شرط  
شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل **باب ضمانه في مصلح**  
**ما بعد المزارعة في الشروط** الا كما اذا ترك السقي حتى فسد الزرع  
بضمه يوجب صاحب الارض ويعتبر فيه الزرع بدم ترك السقي وان لم يكن للزرع  
قيمة في ذلك الوقت يقدم الارض في زرعها وغيره وضمه يضمن فضل ما بينهما  
هذا اذا ترك السقي وان اقر السقي ان كانه ناضرا لا يفسد الياس ضم وان فضل  
الزرع وجهه في غير ارضه الدافع ومنه غير ان بشرط عليه ضم حصه الدافع ولو شرط عليه



ففان في حلك الزرع فيه للمالك نصيبه في الثمار وفي فناء وى منقذ  
 انما ترك بوجه بغيره البكر بوجه النين والمكرم اذا جازى صاحب البرج من  
 في دارعة الحاصه **قلت** رأت الارض اذا وقع ارض الوقف فارتفع  
 على النصف او الثلث قال فلو جازى عندنا على قولك بوجه واما على قول  
 النصف لا يجزى ذلك **قلت** رأت اذا كان في ارض الوقف كل فمعه الضم  
 الى رجل بغيره ويقوم عليه معاملة قال هذا وبالباب الاول سواء واما على  
 قول النصف فلا يجزى ذلك **الحج** فخرج ما يخرج في النخل فلو جازى الوقف  
 بعد ان يخرج منه اجزى مثل العامل فيما على واما على قولك بوجه فلو جازى  
 في وقف حلال في باب الارض الوقف التي يقع عليها **اذا** اخذ  
 بذر في اخر ليرى في ارض نفسه فيكون الخارج منها نصفين فالواحدة  
 فيه ان يتركها نصف البذر في صاحبه بغير معلوم ويراه البائع عن الثمن  
 فيصير البذر مشتركا بينهما ثم البائع باع بذر كل البذر على ان يكون  
 الخارج منها نصفين فاذا ثبت البيع يكون بينهما لانهما كلهما  
 نذر العين في التفرقات **الحاشية** **والزارعة** على سبعة اوجه الاول  
 ان يكون الارض في احد جهات البذر في الارض او يكون العمل في احد جهات البذر  
 في الارض والارض في البذر في احد جهات البذر والعمل في الارض في  
 العمل جاز لا في ارض البذر او في ارض البذر والعمل في الارض في  
 فالباب الارض او في ارض البذر والعمل في الارض في البذر في الارض او في  
 البذر في الارض والعمل في الارض في البذر في الارض او في البذر في الارض  
 وفي الثلث ان يجزى في البذر على ظاهر الدابة لعدم التماس بين نفع البذر  
 والارض فلا يجزى بغيره فصار كما لو كانت البقرة في احد جهات البذر  
 البقر على بعض الخارج فاسد الخامس البقرة في احد جهات البذر في احد جهات البذر  
 كما ذكرنا الب دس البذر في البقرة في احد جهات البذر في احد جهات البذر  
 البذر في احد جهات البذر في احد جهات البذر في احد جهات البذر في احد جهات البذر  
 جد في الارعة الفاسدة اذا وقع المزارع في سفل الارض في حلك الزرع  
 لم ينفذ في المزارعة الصحيحة بغيره **فصل** في التفرقات الفاسدة  
 وفي جوامع الفقه للعقبات الاكاد او اوس في ارض الرفع باجره فان كان الفوا

في الارعة على  
 سبعة اوجه

للرافع

للرافع فالكسجاء له وان كان الفواست للعامل وقد قال له اوسه بال فوسه  
 بوسه فوسه في الفواست ولو لم يارض الفواست فبالفقه قبل البيع ولو كان  
 اوسه ما على ان الفواست والتمار بينهما نصفان فكل مال ولو قال الاكاد كانت  
 عواسه سر قباضة ودفعها الى فوسه لي وقال صاحب الارض كانت عواسه سرها  
 باوزي قال لقول **رس** الارض في ملكية الاكاد وس كسني عليه للفواست الا  
 بينة **وقال** ابو برة في عواسه **رس** رجل دفع ارضا الى ابنه ليعرس فيها الاشجار  
 فلو ان يكون الاشجار بينهما نصفين فوسه الابن ثم مات وترك ابنه او لا وابدى  
 هذه الفواست فاشارة ببقية الورثة **الحاشية** الفواست بقطع الاشجار كل ما يقيم  
 الارض بينهم قال الفقيه ابو جعفر ان كانت الارض تحمل القيمة تقسم الارض  
 بينهم فاما صاحب حصته الفواست فله باجره في الاشجار وما وقع من النجوة حصة  
 غيره **وقال** ابو برة في الارض اذا طلب ذلك الغير فمعه الفواست فله الاكاد  
 فان لم تكن الارض تحمل القيمة يوزع الفواست بقطع الاشجار الى اوزي بينهم  
 صحيح لانه لا وجه لدفع الفواست الى الفواست كى الاشجار **رس** رجل دفع ارضا الى رجل  
 ارضا مدق معلومة فلو ان يوس المدفع اليه فيها اعراس على ان ما يحصل  
 في الفواست والتمار يكون بينهما جاز فان عواس المدفع اليه ثم كفى رتب البذر  
 وبن لا وندله الا انه من الارض فالوا ان لم يكن في الاشجار ثم قام الفواست  
 بنقص هذه المعاملة وان لم يكن معاملة وكان البذر اجارة بنقص الاجارة فوسه  
 صاحب الارض ان شاء فليس بصفة قيمة الاشجار للفواست ليس بصير كل الاشجار  
 لم يبيع بالبريد وان شاء فبلغ الاشجار وكذا اذا انقضت مدة المعاملة  
 والاشجار مشتركة بينهما **رس** **في** دارعة فاصحها في باب المعاملة  
**كتاب الشرب** **رس** ارضه وارسل الماء في النهر فخرج جاوز ارضه  
 وكان خرج رجل في اسفل منه في النهر فبال مال الماء في النهر وعرف قصره صمما  
 ثم احده في النهر لانه ارسل الماء لوله من في النهر لم ينفذ ورسله لوله فوسه  
 ولم يوف باحد من فيه **رس** فاصح الفواست **رس** جازي في ارض  
 قوم فانشق وخرب بعض الاراضى لمالك الاراضى مطالبه ارباب النهر  
 باصلاح نهرهم ووسه فمارة الاراضى **رس** **في** الشرب **والذي** رجل  
 تحت العتمة في الشركة فاحده فكل به عواسه وهل يكره الله قبل وقيل

في سفل الارض  
 الاشجار بينهما















وان اذ قد انما تم فاما انما كان له صاحب المال ان يبيع على قول  
المحكمة وانه يوسف ويحكم فاما اذا انقضت الصبي فلا ضمان عليه عند المحكمه وعند  
ان يوسف اذا انقضت او انقضت كان له ان يبيع عليه بغير ضمان ذلك وانما اذا  
حكمت بغيره فلا ضمان عليه بخلاف ذلك الصبي المحكوم اذا انقضت المحكمه  
التي عنده لا يضمن عند المحكمه لان يوسف ولو استهلك مال الغير فغيره ساقط  
الا بدعي والافاضل يضمن بالاجماع واجمع لانه لو قبل الدعيه باذن وليه واستهلك  
بغيره من الغايه في الاحكامات على هذا الخلاف اذا باع من صبي  
مجهول عليه بالادب والبيع اليه واستهلك الصبي لا ضمان عليه عند المحكمه وعند  
ان يوسف يضمن بغيره من المحكمه المردود وفي الجاهل لو تزوج الصبي ثم باع او باع  
شيئا ثم باع لا يجوز الا بعد اجازة بعد البيع ولا يضمن بالبيع ثم المحكمه المردود  
وفي باب المصريات ثم يزوج ثم يزوج الصبي المحكمه عليه اذا باع ماله  
او اشترى او تزوج امرأه او زوج ابنته او كاتب عبده او عتق متفقا يجوز عليه  
لو فعله وليه في حاله الصغر فاذا فعله الصغير نفسه توقفت على اجازة وليه  
في حال صغره ولو باع الصبي قبل ان يحكمه القول فاجاب بغيره جاز ولا يجوز  
بغير البيع والادراك بغير اجازة بعده وكذلك الصبي لو وكل كذا  
بغيره في العقد وتفضل وكيل قبل الادراك او بعده توقفت على اجازة الا القول  
بالشر او اذانه بغيره الموكل ولا ينفذ الا اذا اجازة ذلك التوكيل بعد  
البيع ثم اشترى التوكيل بعد ذلك بغيره الشر او له ودينه التوكيل فيكونه جاز  
او كانه بعد الادراك بغيره التوكيل ابتداء ولو ان الصبي طلق امرأته فوطئها  
او اشترى عبده بالمال او بغيره مال او مقيم به او تزوج عبده امرأته او باع ماله  
بجأه فاحتمل او اشترى شيئا بكثره فتمت قدره الا بغيره الناس في مثل  
او غير ذلك من العقود التي لو فعله وليه في حال صغره لا يجوز عليه فبذلك  
العقد وكلها باطله لا توقفت وانما اجازة حال الصبي بعد البيع لا يجوز لان  
هذه العقود لا يجوز لها حاله العقد ولا توقفت على اجازة الا اذا كان  
لفظ اجازة بعد الادراك مما يصح ابتداء العقد فيجوز له الانشاء لا غير  
الاخبار نحو ان يقول بعد البيع او بعده وذلك الطلاق والعنان فيبيع  
لانما يصح لا ابتداء احكام الصغار في سائر البيوع وفي وريعه شرح

الصبي المحكمه اذا  
نفذ الدعيه

بغيره من  
المحكمه

لو وكل الصبي  
وكذا بغيره

الصبي طلق  
امرأته

الطلاق

الصبي ولو انما تزوج عند صبي مالا فحكم في جوده لا ضمان عليه بالاجماع وانما استهلك  
الصبي فانه ينظر ان كان ما ذكره في التجارة ضمنه بالاجماع وان كان مجردا ولكن قبل  
الدعيه باذنه وليه ضمنه بالاجماع وان قبل بغير اذنه وليه فلا ضمان عليه عند المحكمه  
ويحكم في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن الحال واجمع واكثر  
لو استهلك مال الغير فغيره ساقط الا بدعي في الحال احكام الصغار في مسائل  
الدعيه ولو غصب ثم يبيع شيئا ثم يبيع عليه ان كان الصبي من اجل الحفظ  
والا فلا يضمن بغيره ماله وشرح في ظاهره بغيره ثم اوجاهه الى ظاهره لانه لا يبيع  
ولو غصب ثم يبيع شيئا ثم يبيع عليه بغيره بغيره ثم يبيع عليه بغيره  
المغصب ويجوز بيع العبد والصبي المأذون والمكاتب وشرايه بالانبياء  
فيه عند المحكمه وعند المحكمه ويجوز بيعه ولو ادعى على عبده التاجور وبياع  
فصله العبد من الكار او اقراره على الادراك وفقطت وتاخرت جاز  
وصح الصبي ان يجره جاز فبما يجوز فيه صح البيع الا الخط بغيره صح  
البراءة في صح الصبي التاجر جاز فبما يجوز فيه صح البيع الا الخط بغيره  
عيب ثم صح ما يصح ان يحرر فصل الاباء او غير البعض وقد عدم  
مقتضى ان لا ياكل ولا يشرب وعده شرح وقاية لابن مالك في باب  
العيب من البيوع ومنها ان يكون بالغاً وهو شرط النفاذ ودينه النفاذ  
في عقد حواله الصبي العاقل موثوقا فاقضاه على اجازة وليه ثم حواله البيوع  
او حواله كلف او عيب ما ذكره من مكن معلوم ويجوز له ان شرط الكسب  
والطبع مطلقاً والحكمة للتقصيد للحال لا مطلقاً تصح اقرار العبد لحال خياله في بيع  
فاحكمه وود العتق ويؤخره فانه يملك ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة  
لحاله وتؤخره باليس منها الى العتق كاذرة بكتابه وهو موثوقه بلا اذنه والصبي  
المأذون كالعبد فيما كان من التجارة لاني ماله ليس منها كالكفارة واقراره بالسكائر  
بغيره كحظره في الا في الزنا ونزيب المحرمات لا يبيع الرجوع وان بطريق  
سائر لا حواله مع العتق ولو اقره فان اقره العبد وان صح في  
الحكم والعقد ولكنه لم يصح بالملل كلف فان اقره المحكمه في الصبي لم يصح الا  
اذا كان مأذوناً وصح اقراره بالسكائر كما سبقت من اقراره في مسائل  
ذكر محكمه لاصل الصبي التاجر فاحكمه مثل البالغ وفي جوابه شرح الاسلام

مأذون عند  
صبي ماله

غصب ثم يبيع

ادعى على عبده التاجور  
فصله العبد

صح البيع انما  
جاز

قد العتق

حواله الصبي  
العاقل

اقرار العبد  
والصبي



بر حاشية الدين جسي جدر عليه ان يقال واما حاله على اخذ قولنا ان هذا هو المالك فالحق  
 يمكن من المطالبة من المالك عليه ان لا اجاب نعم كما في الكفالة احكام الصغار  
 في الكفالة رجل ادى على عيسى ما ذكره في الكفالة في كنفه وذكره في  
 الاقرار انه كلف وعليه الفتوى من عاودم في صحاحه اذا ادى على عيسى  
 الجور مالا ومفاد كانه للمالك احضاره فاذا احضره وانكره يستحقه ماله كما ذكره في صحاحه  
 في الكمال كدبر الاستدراك وما يشبهه او كان له في الكمال وانه اخذ بعد  
 العتق كدبر المهر والكفالة وان كان مالا فافجواب فيه كالجواب في العبد  
 المجدد وقال في العبد المجدد اذا كان المالك مالا لا يذبحه العبد في الكمال كما كان  
 للملك ان يمتعه من غيره فليس حكمه في المادوسه كدبره وان دفعه الى عيسى  
 على عيسى جدر فان لم يكن له البينة لا يجوز له من احضاره لعدم الغاية لانه لو اقر  
 لا يصح ولا يذبح عليه اليدين وان كان له بينة وكان يذبح عليه الدين بسبب  
 الاستدراك على بشرط احضاره وذكرنا حاشي مسابلي في بشرط عتقه بسماع الجور  
 من العاوية في الساس عشر وفي كتاب الاقضية المادوسه يدين التجارة  
 يصح اقراره اذا ادى وكنت عليه وان انكره لا يستحق فيه ايضا اذا وقع الجور  
 على العبد الناجو فيما ورثه من ابيه يستحق في ظاهر الرواية جردا الحسن في الكفالة  
 لا يستحق وفي الفتاوى وادري في جسي يذبح بانه اياه بغيره لانه لا ينفك  
 العبد عليه لانه لا فائدة فيه ولا يبيع الدار من يذبحه لان ما كلفها ظاهرا  
 بر حاشية في ٢٥ من القصار عتبه وضع ودية عند رجل وقال هذا اذ  
 مولاي بعثني اليك فلما طلب المولى منه قال لا ادفع اليك وانما ادفع الي  
 العبد ثم حكيت الدوية فان كان هذا الرجل صدق في العبد بانه حمل باجر  
 مولاه ضمنه بالسخ وان لم يصدقه او قال لا ادرى مولاه بعثه على يده او هو  
 في يد العبد بغيره عتبه او دوية من غيره ويوقف على الرواية في  
 لم يبيع بالسخ جواهر الفتاوى في ٣ من الدوية وفي البسوط كفالة العبد  
 باذنه مولاه يجوز ويؤخذ العبد في الرق وبعد العتق وكفالة العبد لا يجوز  
 وان اذنه له ايده وفي نوادر في بعض الكفالة للعبد لا يجوز  
 من العاوية في القصار العايدة المولى او الارب او قال بوزن  
 كنت في التجارة لاني بعثت فاضل فباع صحيح لان الاذنه لا تقبل التخصيص

جدر وضع دية  
 عند رجل

كفالة العبد  
 وكفالة الصغير  
 لا كدبر

من

نسبة المقتضى في المادوسه ولا يشهد واصل العبد المادوسه او العتق بصل العبد  
 او بالاناء او بغيره المجرى او بالعتق في الزنا وشرب الخمر والقتل لا يقبل  
 حصر المولى او غائب وفي القتل لو حصر المولى جاز لان موجه هو الدية على العاقل  
 وان كان المولى غائبا لا يقبل بخلاف وان شهدوا على الاقرار بغيره كاسباب  
 لا تقبل حصر المولى او غائب وان شهدوا على العبد المادوسه بالسرقه ان كان موجه  
 القطع يقبل اذا كان المولى حاضر معه ويقطع بخلاف وان كان المولى غائبا  
 لا يقبل في حق القطع في قول احمد ونحوه ويقبل في حق الضمان وعند الله يوسف  
 يقبل في حق القطع وان كان السرقه موجه المالك يقبل بخلاف حصر المولى  
 او غائب وان شهدوا على العبد المادوسه او العتق المادوسه في التجارة بالسرقه  
 تقبل حصر المولى او غائب لان موجه الضمان لا يجرى من وعده في صحاحه  
 في وعده فيقول ثم قول الصحابة اسلام العبد الذي يعقل او العاقل هو حصر  
 هذا العقل بحدود المرام لانه اجد قدره عدة والمال الذي ذكره ما نصليه  
 شيخ طلال الدين البخاري في الكفالة فقال قول العبد الذي يعقل انه يعرف  
 ان الاسلام سبب للتجارة ويخبر الجنب في الطب والخلق من المكناني  
 جامع الرضوي فان اسلم مع هذه عبارته اتفق السابلي اقرض  
 عتبه المادوسه العاقل عليه دين للمولى اذن بالغه من عاودم البراوية  
 استثنى العبد المجرى مالا وانفقه بواذنه بعد العتق لاني الكمال في كماله  
 ليس للمادوسه والمكاتب اقرض وليس للمادوسه الكفالة بالنفس والمال بواذنه  
 المولى وبواذنه المولى لا يجوز الا ان يكون عليه دين والمكاتب لا يجوز كفالة وان  
 اذنه لم يذبح فان تقبل لا يواذنه في الكمال ويؤخذ بعد العتق ان كان بالغه  
 الكفالة من البراوية في المادوسه اقر المولى على عتبه بدين وليس على العبد  
 ودين يصح اقراره وان كذبه العبد صح كانه للمولى الاستيفاء من العبد  
 فان حق العبد لا ينفذ الا الاقل في قيمته ومن الدين بواذنه في المادوسه  
 ولا مكان للعبد الغائب ودية عند هذا الرجل وطيب هذا الرجل  
 منه الف درهم او عليه ثمن مبيع او فرض فاقض الذي في المال بان الذي وضع  
 اليه عتبه وصدقه المولى فانه لا يجوز له سرقه المالك على دفع اليه ولو كان الف  
 درهم ففرض او عتبه استهلك او دية مستهلكه فالعاقبة بغيره للمولى

حصر العقل في اسلام  
 العبد

اقرض المالك  
 المادوسه العاقل

استثنى العبد

ليس للمادوسه  
 الكفالة بالنفس  
 والمال

حصر المكاتب



هو دفع القرض مالا  
عند مولاه  
يسمى دفع القرض

مختلف التهم من دعوى الملاحقة لاولاد **قوله** وفي دفع القرض مالا  
واو دعه عند مولاه يسبح ودعوى المالك على مولاه ولو كان القرض قابلاً للتأجيل  
ان المال وصل اليه من جهة فدية كذا لو توافقت الحال وصل اليه من جهة  
من المدعي او توافقت اذ هو دفع من جهة الغائب اما حينئذ لو لم يعلم ان المال  
اخذ من قرض نفسه والمولى بها فدية من فدية لا يتصور ان يكون مودعاً فدية  
بل يكون اخذاً على جهة التملك فيغير فيما كان لو قال ذو اليد المالك اشترى  
من فلانة ولو قال ذو اليد هذا المال او عتيقته فلانة ولا ادري هو كذا ام لا  
وصدق المدعي ان فدية او دعه وبرهن انه مال حكم له او المولى خصم لما مر هذا الحكم  
المال في جهة من جهة فدية حاله كان من جهة من المدعي ودعية او خصماً او ديناً  
فرض او فدية يسبح فانه من عنده المال من فصل المال من جهة هو القرض وجدقة  
المدعي لا يؤمر بدفع المال الى المدعي عيناً كان او ديناً او القرض هو الخصم فيما في  
به هذا الا انه بان المال من جهة من المدعي ولم يبق للمالك للمدعي فدية  
مثلاً بان قال هذا كذا كذا خصم من فدية دفع الى وصدة المدعي لا يحكم  
القاضي على التسليم الى المقر له لانها لما صادفها على وصدة من جهة الغائب فقد  
مصادفها ان ليس كخصم كما في المسئلة الخصة لو قال ذو اليد انه ودعية فلان  
او يكون وصدة المدعي كما يشبه خصماً وفي **قوله** ما يجلي هذا حيث قال من  
اروع عند رجل فليس لمولاه اخذه او القرض به معتبره فليس الاخذ مالم يحضر القرض  
وهذا اذا لم يعلم المولى ان الودعية كسفت القرض اما لو علم نها كسبه او علم  
انها ماله رضى مال المولى فلو اخذه كذا **قوله** ويمكن التذوق في بيان كلام **قوله** في فصل  
الاخذ لا في الجهر فلا تخالفه او يتصور جواز الاخذ ولا يحكم الجهر على الدفع لو ادعى ذو  
اليد الا ترى ان للفرع ان ياخذ من ودعية كان المدعي يدعيه عند انسان ثم ليس  
للقاضي ان يجبر المودع على الدفع والمسئلة في المحر **قوله** آتت شريفة سوار غلال  
كتسبه من بيت المحل واودعه رجل اخر المودع لانه مال المولى **قوله** في دفع  
مال مولاه الى رجل واقر المولى بدفعه ليس اخذه ولو دفع ذلك الرجل اليه  
لم يجوز له ان يقر المدعي دفع القرض اليه وادعى انه ملك وبرهن اخذه الا اذا برهن  
ذو اليد ان فدية دفع الى بيت فدية المودع **قوله** في دفع القرض مالا  
الى فدية بان وبنيت فلانة كسرت ثياباً من ثياب فدية ما كان كس وادعى القرض



قوله دفع  
عند رجل

قوله دفع مالا  
الى رجل

وطالب

وطالب المولى عليه المودع وتضاف وان المدين ملك للمولى فعلي قياس ما  
في **قوله** يشترى ان لا يملك المطالبة لنفسه او ثباته وصل اليه من جهة الغائب وعلى  
في **قوله** يشترى ان يكون له المطالبة واجاب والذي ان المودع لو صدقه المولى انه  
ارسل القرض للمراجعات فله المطالبة لاولاد كذا **قوله** في دفع القرض مالا  
من التذوق جامع العتق لغيره في **قوله** الذي اخذته او اشهد الشهود وعلى كذا  
له بالسرفه عشرة دراهم او اكثر والعبس كذا فان كان مولاه حاضر اقطع مندهم كسبها  
وحل سهم بالسرفه فان كانه اشهدوا لا يقسم وان كان غائبة ردوها على من اخذها  
وان كان المولى غائباً لا يقطع العبد وان كان الشهود من يسهده عليه بالسرفه  
امل من عشرة دراهم ففي القاض بالمال ولا يقضي بالقطع سواء كان المولى حاضراً  
او غائباً وان كان الشهود شهدوا على المودع بالسرفه عشرة دراهم فاقطع  
بالمال ولا يقضي بالقطع ولو شهدوا على غيره من عشرة دراهم او اكثر  
فان كان المولى غائباً لا يقضي بالقطع بل يقضي بالسرفه عشرة دراهم كذا  
عند **قوله** يدفع القرض مالا لا يقضي بالسرفه ولو شهدوا على المودع بالسرفه  
بالسرفه فاقطع لا يقبل هذا البينة اصلاً سواء كان المولى حاضراً او غائباً في كل  
العبد ولا يؤخذ المولى بجميعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد القرض  
تأماً رافعة في موقوفات سرفه **قوله** ولو اقر المودع في مرض الموت جاز ودين  
الصحة مقدم وكذا المدين الذي ثبت بالبينة **قوله** من الملاحقة في المادون  
اذا كان العبد ووديعه عند انسان او عصب منه الف درهم او مائة درهم فوض  
او دين من **قوله** فمن يسبح فاقول الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عليه هذا  
الرجل وصدة المولى فان القاض لا يامر الذي قبضه المال ان يدفع المال الى المولى  
عيناً كانت او ديناً لان العبد هو الخصم فيما في يده عماديه في **قوله** وفي  
القفاوي في باب البيوع ولاية الاب على الابن في ماله بالبيع والشراء وفي  
نفسه بالبيع اذا بلغ مجتهداً او عتقه حائضاً ولا يملك ولا يبيع عاتقاً ثم جاز او عتقه  
قال الفقهاء ابو القاسم عند **قوله** يدفع القرض مالا لا يقضي بالسرفه عشرة دراهم  
قال الا بام المدين لا يعيد وعند التلثة والاب او اجبي او دعه عاتقاً  
الكل لا يشترى الابن الا بام في مال الاب وحل ثبت ولاية التلثة  
للابن قال في التجرير ولها انما لا ابدعها عند **قوله** يدفع القرض مالا لا يقضي بالسرفه عشرة دراهم او الى

شهدوا على  
بالسرفه

شهدوا على  
بالسرفه

أقارب المادون  
في مرض الموت

تسأل المجتهد







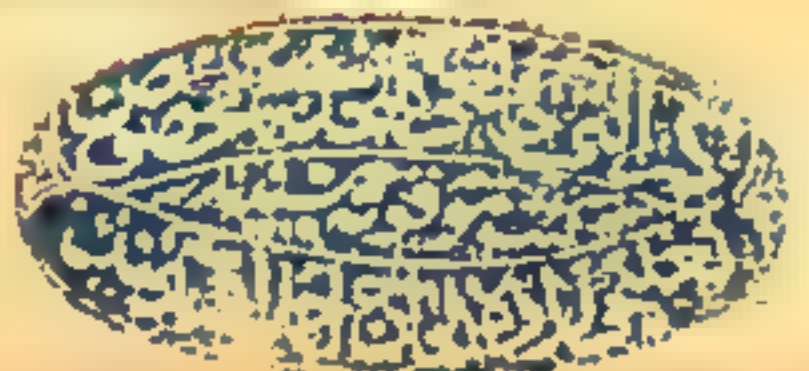
القسم الثاني من القصة  
كلية وعلم بطله

الذي عليه

في الصغير

القسم الثاني

وغيره او يباينوا فيه بعد العتق لاني الحال كدين المهر والكفالة ولو فادونا  
عنه حكم القرض المحذور **كتاب القرض** النجس النجس النجس النجس النجس النجس  
قال وفي القرض المحذور لو كان المدعي مالا لا يباين فيه في الحال فلو كان له منه  
غيره اخصاره فليس الحكم وفي المأذون كذلك **كتاب القرض** في ١٥  
وكذا في القرض المحذور لو كان المدعي مالا لا يباين فيه في الحال فلو كان له منه  
المولى لبيع القرض بغيره في المأذون في حيث لا يشرط خضرة المولى  
والعبد المحذور كالعبد المأذون في انه يملك بغيره بعد ذلك ان كان  
الدين واجبا عليه بسبب الاستهلاك ببيع فيه وان ادعى عليه وينا  
لا يباين فيه الا بعد العتق كدين الكفالة او النكاح بغيره المولى يملك  
ايضا ان خلف برى وان يملك او اقرضت وصفته يعق  
**علاصة السبع في القضا** قد ورد كبريا غابا ثانيا لهما لا يبيع  
الصغير ولو بغير البيع في المستثنى من بيع الصغير واجاز البيع مع العقد  
لان بيع الصبي العاقل انعقد موثقا على جازة فجزا اما الاب الصبي  
ينفس بعد البلوغ وقد وجد **كتاب القضا** في الاول  
**كتاب القرض** ما لا يباين فيه في خطه وادانها ببيعها فباعها ففرضا  
هو في العبد وسلمها الى المشتري وغاب المشتري بكم القضا على الكيل  
لان كسب العبد كسب لاه وادان المحذور ببيع لا يبيع فقد قبض مالا هو لاه  
بغيره ما كسبه فيمنه وللعبد ان يطالب الكيل بذلك وواجب  
عليه تسليمه اليه لانه اخذه وعلم اليه ما اخذت منه فله وجوب كفا صلب  
القاضي ويجوز للقاضي من الاسترداد ويراد برحم اليه وذكر في كتاب  
الاقرار في غصب من عبيد المحذور مالا لم يرحم اليه برحمه فانه هذا دليل  
ان العبد المحذور اذا طال به بما اخذه منه فله ذلك وواجب عليه ربح  
اليه ويطالب بثلث فيما هو مثل لانه لانه غصب وبيع لم يبيع  
جدا هو القضا في البيع في البيع **كتاب القصة** في ١٥  
القصة بين الورثة ولكن يرفع به كل واحد ما يباين ولو اراد واحد من الورثة  
ان يقسم مالا وراثة ليس له ذلك ولا يبيع هذا الكلام منه ولا يقسم  
بوجه من الوجوه ولو كان صنفه في زمان ليس له ذلك ايضا وان تراخا



فيها

جميعا فانما الغرض لا يباين فيه ولو كان صحيحا لواءه وسمه من نفسه ونفسه من نفسه لاخر  
فانه يعطى بوجه من نفسه ونفسه بوجه من نفسه ولو كان ثانيا فاذ الجدة كسبه  
المسوط فانه لا يقسم ايضا ولا سبيل القصة في ذلك وكذلك في كل من غصب مالا  
الحاكم بذلك ولو اراد ان يقدم القرض وياخذ كل واحد بعضه بالقيمة بالترتيب  
بجدة الاول **جواز القضا** **أجرة القصة** على عدد الرؤوس الصغير  
والبالغ سواء **بيع اجارة القصة** لو مات الرجل وترك اجارة  
حاملها وباتت لاه القاضى لا يقسم الميراث حتى ينفذ فان كان الوارث اكثر من واحد  
ولم ينظر والارادة ان كانت الولادة بعيدة تقسم وان كان قريبة لا تقسم وقد  
الغوب والبعد مقرر الى راي القاضى واذا قسمت الشركة فوقف نصيب كل واحد  
واقتضى ان مقدار ما يوقف للمحل في القصة ابو جعفر يوقف نصيب ابنه في  
الباقى وهو رواية عن احمد ومحمد ومالك وبعضهم يوقف نصيب اربع بنين وهو  
رواية عن احمد ايضا وذكر الخفاف طهارة يوسف يوقف نصيب ابن  
واحد وعليه القضا **كتاب القصة** في ١٥ **كتاب القصة** في ١٥  
في القصة بطلت ولو وقعت بالتزاحم في الاصح وبيع وعده ذلك ان لم يفر  
بالاستيفاء وان اقر به لا تنوب الابصار **كتاب القصة** في ١٥ **كتاب القصة** في ١٥  
او ماعاد لم يراعه حاشية الذي وقع له ثم يراه فهو بالخيار ان يشارك في القصة  
وان شاء امضاها واعلم بان هذه المسائل في قصة شفعان عليها وورثها بغير  
الطرفة فله دلاية اجابة الشكر كما اخذت طلب بعضهم فلا مع لاثبات خيار الردية  
مخبط حرجي في خيار القصة **كتاب القصة** في ١٥ **كتاب القصة** في ١٥  
القصة بالخيار سببه ان فلان ياجر من ايد ربحا من ربحه بوجه من نفسه يبيع ان  
ادعى ان له وضعه باسمه في حال صغير وان ادعاه مسطحا لا يبيع من القصة في  
باب ما يبطل دعوى المدعي **كتاب القصة** في ١٥ **كتاب القصة** في ١٥  
وجوب اليه في صغيره ما علمت وقت الاقرار وعلمت الآن ببيع سئل عن رخص  
نصفها وقف ونصفها ملك فلو كان رخصتها بطلت المتعلق والمالك اجاب  
نعم يجوز القصة ويؤثر الوقف من الملك حيث كان ذلك النفع للوقف سئل  
عن من رخصت الوقف من وقف اخر اذا كان فيه مصلحة ام لا اجاب ان كان  
لحق وقف فافطر يجوز لها المفاصلة وان كان رخصت من وقف واحد يرفع الى الحاكم

اجرة القصة

مات الرجل

او لا

نصف الوقف



[illegible]

ظہورِ غیبی

سید

استجها بالقبض  
قبل القبض

حسب النفس  
قبل الغيبة

عبدالرزاق النجاشي  
بالبصرة

[illegible]

کتابخانه







النفق خلاف ما اذا استعمل العيان حال عيبه احد من ثم حصل النقص على  
 كل حال لان النقص في العيان يقيد لانه لا يقع اجدد في الاول في وسط  
 وحال لانه يقع في الاول فلما فاته فيه من الزيادة في الشرب  
طلب احد من بعد المباشرة في الخدمة وفي الاخر فالخاصة بحجرة  
 شبة الموضع في القسمة واذا ادعى احد الشريكة القسمة وفي الباقيون كما ساجر  
 الطالب فاما كان الاجر طلب خاصة في قول في خيفة وقال صاحبنا  
 يكون على اكل من قسمة فاصحابه واجرة القسام على كل من  
 في قول في حصة وقال على قدر الانصبا وروي في قوله الحسن بن محمد  
 ان اجرة القسام على من طلب القسمة دون المتعدين محمد بن  
واجرة القسام على من طلب القسمة على المال ان كان فيه سعة والا على من طلب  
 والظاهر انما عليها نصفين وان قضاها في الانصبا وعند الحجة عندنا  
 على قدر الانصبا وفي قسمة الطعام على قدر الانصبا ولو ردت اجرة كل  
 لم يقسم غاية قال واجرة القسمة على قدر الرأس ثم الحصة  
 وقال على قدر الانصبا والآخر وعنه ان على الطالب وروى المتعدي نفسه  
 ومضرة المتعدي هذا قال في شرح الاقطع روى الحسن بن محمد  
 ان الاجرة على طالب القسمة وروى المتعدي وقال ابو يوسف عليها  
 وجه قول احمد ان الطالب انما يطلب لنفسه والمتعدي لغيره  
 لمحة فلا يلزم الاجرة من لا يشفعه له وجه قول ابو يوسف ان القسمة  
 تجوز على القسمة وله ولا يثبت ذلك نصا ذلك بمقتضى القسمة في حق القسمة  
 والتجوز غاية البيان الاصل ان من طلب بيع شيء ملكه بيمينه  
 لا في القسمة بيمينه واخره ان من طلب بيع شيء ملكه اقراره ضرورة  
 اذا عرفت هذا فنقول الاب بقاسم مال ولده الصغير فلما كان  
 او منقول لا يبيع بيمينه ولا يملك بيمينه فاحش قلنا القسمة ووصى الاب  
 في ذلك بمقتضى الاب والجواب الاب حال عدم الاب ووصى الاب  
 بمقتضى الاب يجب برحمة في القسمة قسمة الاب على القسمة  
 والمقتضى جازية في كل شيء اذا لم يكن فيها فحين فاحش ووصى الاب بيمينه  
 قائم مقام الاب بعد موته وكذا اب الاب عند عدم وصى الاب ووصى

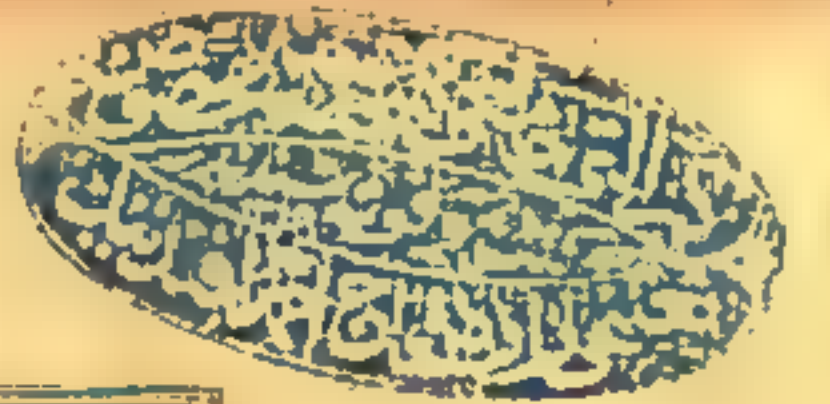
في القسمة  
 في القسمة  
 في القسمة  
 في القسمة

اذا لم يكن

اذا لم يكن هناك احد من هؤلاء فيما سوي العشار فيما تركت جارية لقيام  
 مقام الام ونحوها فيما هو ملك ولو عاها الصغير صحيح في البيع فيما سوي العشار  
 فكذا القسمة ولا يجوز قسمة الام والاخ والعم على اذنه والصغير والكبير الغائب  
 لم يكن لا احد منهم اب او وصي اب ليس بوصي الام القسمة على الصغير في غير  
 تركت الام ولا يجوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوي  
 العشار لقيام مقام الاب في باب الحفظ والبيع على غير العشار في باب  
 الحفظ ولا يجوز قسمة المتعدي ولا المملوك على ولده الحرة المقتد بمقتضى الصغير  
 والمعتق على الذي يملك ويضيق ولا يجوز قسمة احد على الاخر ضاها ولو كان  
 عنه في حال افاقة والذي جعل الحاكم وصيا كوصي الاب اذا جعله وصيا في كل  
 شيء وان جعله وصيا في شيء خاص كالحفظ والائتلاف ولا يجوز قسمة لان  
 نصب الحاكم اياه وصيا قضاا والقسما وقابل للخصم خلاف وصي  
 الاب في شيء خاص فانه وصي في جميع الاشياء لقيام مقام الاب في كل  
 ان كل من يملك بيع شيء ملكه بيمينه لان القسمة في باب البيع فمبطلها  
 في باب البيع برازيه في اخر القسمة اقسم للموتى لايام الحاكم ومهرهم  
 صغير او غائب لا يبيع الا باجازة الغائب او ولي الصغير او بحجر القسمة  
 بعد البيع او باجازة الحاكم قبل البيع فلو مات الصغير او الغائب  
 فاجازت ورثة الا عند محمد برازيه في القسمة ولو كان في الكبريات  
 رفيق وغنم وثياب فاعاد كل نوعا من الزاوية جاز برازيه في القسمة  
 وفي قاضي فاصحابه ظهر بعد القسمة وارث اخر وكانت بالتراضي  
 بطلت ولو اقصته لم لا وان ظهر بوجه له بالثلاث فان بالتراضي  
 قلنا لست الجواب اي له تقضيها ثم حضر الموصى له بالثلاث فقصها  
 قبل ان تقضى وان كانت بقضاا وظهر وارث اخر تقضى على الغائب  
 انقصاها وقيل الموصى له بملك النقص بكل حال ثم المملوك  
 ظهر ورجع او وصيته بالثلاث او بالف وسلة او وارث اخر بعد القسمة  
 ثم وفان قال الورثة فلو ورث الدين او الوصية او حصة الوارث من مالنا  
 ولا تقضى القسمة بقضاا اذا ظهر مريم او موصى له بالف وسلة لم ذلك  
 لان مضمنا في المالية لاني الدين وقضاا اذا ظهر وارث او موصى له بالثلاث

قسمة العبد  
 اقسمة بادره  
 ظهور وارث اخر





بسرهم ذلك بل ينقص القسمة لان حصة كل واحد من الشركاء لا اذ ارضى  
 الوارث والموصى له بل ينقص لان نصيب الوارث نصيب الوارث نصيب الوارث  
 او على البرص في الشركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق القاضيه في مالهم  
 بقيه مقام الغريم وان على الا لا يرجع في الشركة منحت القسمة  
 من المثل المبرور واذا كانت في الشركة دار وحائوت والورثة  
 كلهم كبراء وراضوا ان يرفع الدار والمكانوت الى واحد منهم في جميع  
 نصيبه في الشركة جاز لان هذا المصلحة لما يجمع سعيهم واحد منهم من الورثة  
 بطريق الجبر في القاضيه واما عند الرضا في ذلك فليس جائز في قسمة شريك  
 الغد وري ولا يرفع احد الورثة الدار الى واحد من الورثة في غير خضاه  
 الباقين في جميع نصيبه في الشركة لم يجرى لم ينفذ في الباقيين الا باجازة منهم ويحكم  
 لهم الا من زاد الدار وان يجلدوا في القسمة انشأوا عند ظاهروا ان لا يشاركوا  
 في الدار على ما في نصيبه من الدار بعد استخراة الباقيين وقيل انه لا يشارك  
 في السور بحيطر حصة في القسمة واذا كان قسما او نهرا او بيرة او عينا  
 وليس بعد ارضاء فارد بعض الشركاء القسمة فالقاضيه لا يجسم وان كان  
 مع ذلك ارضى لا يشرب لها الا ان ذلك قسمة الارض لا تشارك في كذا الشرب  
 والقضاة على شركة ولو كانت انما راد اياها راضين متفرقة قسمة الا باذنه  
 والارض بحيطر حصة في القسمة وفي القضاة في المصلحة بنجاب بين  
 قوم ان قسمها لم يصب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم الا بالترافض  
 والسبق وان كان الذي بين الشركاء ثوبا معويا وثوبا معويا وسادة وسابا  
 لم يقسم الا براضاهم قسمة الثياب بين رجلين فارد احداهما ثوبا من الآخر  
 فانه انظر في ذلك ان كان قسمة مستقيمة من غير قطع بان يكون قسمة ثوبين مثل  
 قسمة الثياب فان القاضيه بينهما فبطلت احدى ثوبين والآخر ثوبا وان كان لا يجسم  
 لم اقسم بينهم الا ان تراضوا بينهم على شئ قال في الكتاب لا يصح ان قال استوزع  
 القسمة وكان نصيب كل واحد منهم ثوبا ونصفا فان يقسم القسمة بين اثنين ببيع  
 الثالث مشتركا وكذا في استقام ان يبيع احدى القسمتين ثوبا والثاني الاخر  
 والقسمة الاخر ثوبا ونصفا فاحد القسمتين ثوبا والآخر ربعا والآخر  
 ثوبا ونصفا وربعه فانه يقسم بينهم وثلاث الثوب الثالث مشتركا

وقع بعض الورثة  
 حائز كالا لدارت  
 بغير اذن بياض  
 الورثة

قسمة المبرور

كتاب بين قديم  
 ثم اقتسموا ثوب  
 كل واحد منهم ثوبا  
 ثم

نادر خلد

تأخر حصة في القسمة **قوله** قسموا الورثة الشركة فيما بينهم ومعهم دارت اخر غائب  
 وعزوا نصيب الغائب فان كانت القسمة بغير قضاة فلهذا في مفران ينقص القسمة  
 وان كانت القسمة بقضاة فليس الذي مفران ينقص القسمة وان كان مع الوارث  
 الموصى له بالثالث وهو غائب فان كان القسمة بغير قضاة فلهذا ان ينقص القسمة وان  
 عزوا نصيبه وان كانت القسمة بقضاة لم يذكر محمد حصة المسئلة في الكتاب وقد  
 اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ليس له ان ينقص القسمة اذا عزل القاضيه نصيبه  
 لان الموصى له وبعضهم قالوا له ان ينقص القسمة وان عزل القاضيه نصيبه هذا القول  
 يرفق بين الورثة وبين الموصى له والقول الصحيح **قوله** قسموا الورثة في ٦  
 واذا اذن احد الورثة وبقا في الشركة بعد الفراغ من القسمة صحته وقواه وسمعت منه  
 ولو ادعى عينا في الشركة ان كان له اشتراك في الميت في حصة لا يصح منه والورثة  
 انهم في دعوى العيينة الخ قالوا ان ينقص القسمة وان باشره لانه مباشرة القسمة لا يكون  
 على حاله اجازة القسمة بزيادة الغريم اذا اجازت القسمة ثم اراوا نقضها فلهذا ذلك  
 فلهذا **قوله** قسموا الورثة في ٦ **قوله** قسموا الورثة الذين فيما بينهم هذا المص  
 وجهين اما كان الدين الميت وهذا الوجه ان قسم الدين والعين حصة بان شرطوا في  
 القسمة اذ الدين الذي شرطوا له الا ان يوارث مع هذه العين والدين الذي  
 على خلاف الاخر فلهذا الوارث الاخر مع هذه العين وهذه القسمة باطله في العين  
 والدين وان قسم الاعيان ثم قسم الدين من نصيبه الا اعيان صحيحة وقسمة الدين بنسبة باطله  
 وانما كانت قسمة الدين بنسبة باطله لان الدين معلوم حقيقة لكن المظن له حكم المجرور  
 في الشراذم ومثابه ذلك كجانب الناس ولا حاجة في حق القسمة في حق الدين في حق  
 القسمة وقسمة المعلوم باطله لان القسمة في الاصل شرطت بكميل المصلحة ولا وجود  
 لذلك في الدين الوجه الثاني ان كان الدين على الميت فاقسموا على ان قسم كل  
 واحد منهم دين فم على حدة اذا قسموا على ان قسموا جميع الدين فان كان الضمان  
 مشروطا في القسمة فالقسمة فاسدة لان هذه الخ وان لم يكن الضمان مشروطا في  
 القسمة انما قسم بعد القسمة بغير شرط فهذا على ثلثة اوجه ان قسم شرط اتباع الشركة  
 لم يكن القسمة نافذة على من لم لا ينقصها لانه قام مقام الغريم وان قسم على ان  
 لا يشترط الميت ولا ميراثه بشئ على ان يبرأ الغريم الميت لان هذا جائز ان رضى  
 الغريم بمقتضاه وتعدت القسمة وهذه الالة لا شرط في الضمان ان يبرأ الغريم الميت

والغريم اذا صار  
 القسمة على  
 نصيبه

قسمة المبرور



صارت الكفالة حلالا وحلت الزكوة من الدين من المانع من لزوم الغنم قيام الدين  
 في الزكوة وان ابرضا فلهم نفق الغنم وان لم يشترط ان يسرا الغنم الميت لا ينفق  
 الغنم وان ربح الغنم لا ينفق لان ينفق فلا يكلو الزكوة من الدين من الغنم الذي لا ينفق  
 دين اذا اجاز الغنم ان ينفق من الزكوة ثم اراوا نفقها كان ذلك في باب غنم  
 دين الميت في قسمه الدجيرة في الميراث **كتاب الميراث**  
 من شرط القتل الذي يعلق به حرمات الميراث ان يكون الميراث بالقتل  
 حتى ان يصبى او يخنق او يخنق من الميراث لا حرمات الميراث فيقتل  
 وهو ليس له اصل العدة احكام الصغار والمجور من الميراث لا يجب  
 المحجور من القتل او الرق او اختلاف الدين لا يجب الحماة ولا تحت النكاح  
 الا في قول ابن سعد وانه في غير ذلك من النكاح ان النكاح لا يجب حب الحماة  
 ولكنه يجب حب النكاح فيقول في قول الحادي **كتاب الميراث** في مسائل المتفرقة  
 فانفق قالوا له في قوله الحق في كتاب العتق في مسائل المتفرقة  
 ثم يجب ان يعلم ان الموافقة انما تنفق في ما يتاح وخرات واذا اخرجوا  
 المستدرة من النكاح او غيرها واعطيت كل ذي حق حقه وادفينا حقه ثم القيا  
 الا نسبها كلها بما يوافق بعض ما في جزوه الاجزاء الصحيحة في مدة هذه الموافقة  
 ان ينفق من كل نسب على وجه الاتفاق ويخرج المستدرة من حقه على حاسبه وور  
 كثير من المسائل في حفظ **كتاب الميراث** في مسائل المتفرقة  
 يخرج دينه ودينه ودينه لا ينفق من كل واحد منهم فيما اقرت به له فانه  
 فله من نصف المال لان اقرارها بالدين من صحيح وغيره من النكاح من صحيح من  
 سببا غير صحيح في حق الزوج فينفق الزوج نصف المال ثم يقسم الباقي بين  
 من ينفق على نفسه لانهم استندوا في باب اقرارها بهم بالسبب لانهم يعمل  
 فيما بينهم كان كل واحد منهم معروف بالنسب الذي اقر له به ولو كانا غير معروفين  
 كانت الغنم من ثمنه عشر للزوج الربع ثمنه والنسب النصف ستة وللام  
 السدس سببا من الباقي وهو سهم لاهل واهل واهل الزوج كمال حقه فطرح  
 سهمه ما بقي منهم على ستة ثلث ستة وللام سهمه ما بقي من سهم  
 بسوطه من باب الرجل يموت وليس له وارث فيفرد سهمه **كتاب الميراث**  
 رجل باحواة ودينه ودينه لا ينفق من كل واحد منهم في نفسه

الحجور من  
 الميراث  
 او في بان  
 ينفق

او باحواة ودينه  
 واهل واهل

الزكاة

وكذا ينفق الغنم مات غنم الزكاة والباقي لبيت خاصة لان اقرار الرجل بالمرأة الميت  
 صحيح فانفق بالمعروفين غنم الزكاة والباقي لبيت بالفرق والرد وكسبي الامم  
 لان الميت بعد ثبوت نسبها مستحق لجميع المال من الميراث **كتاب الميراث**  
 ودينه ودينه ودينه لا ينفق من كل واحد منهم فيما اقرت به له فانه  
 مات الرجل وترك مالاد ورثة فافترسوا له ثلثا من ثمنه ثلثا من ثمنه ثلثا من ثمنه  
 على الميراث كالسنة وقبل لا خود من ثمنه على من كان ورثة على الاضلاف  
 كذوي الارحام وكثرة دونه من كانت ورثة على الاتفاق وفي القضاة وكل  
 ابو بكر ثم مات وترك ابنة وابنه علم وذكر ابن العم واخذ نصف المال قال ان  
 اقرت ابنة ابن عم فالباقى بينهما نصفان وما ظلم السطان كان عليه ما ولو ماتت  
 امراة وترك زوجا وبنات وبنات فالباقى من الزوج مقر فاخذ السطان نصف الباقي  
 قال النصف للزوج وليس له ان يشار كما في ما في كتابه في مسائل المتفرقة  
 وفي القضاة في النكاح سئل عن مات له ورثة صغار وكبار واخذ السطان من الكبار  
 شيئا من الزكاة قال ذلك في حصة الكبار وورثة الصغار وان اعطوا من حصتهم  
 ظمنا الا اذا دفع السطان من غير دفعهم فلا ضمان عليهم من الميراث  
 وفي قوله الحق في الميراث ما يكره من الميراث خمسة اركان والرحم والقتل  
 مباشرة وغيره وفي النكاح ان ينفق من اقل ما ينفق من الميراث والزوج  
 اذا انقلب على مورثه مات يكرم من الميراث ويجب الدية والكفارة ولو سقى  
 امراة وولد لا يمل الميراث وماتت ولا يعلم ان له ولدا ينفقها لا يكرم عن  
 الميراث ولا ينفق وان كان يعلم يكرم ولكن هذا اذا اوجرها اما اذا اخذت  
 بغيرها وماتت لا يكرم مطلقا والحاصل ان الميراث من الميراث مباشرة او غير  
 بغيره سواء كان عمرا او خطا واما الصبي والمجنون اذا اقل مورثه لا يكرم عن  
 الميراث والقتل بسبب لا يكرم عن الميراث حتى لو صب الماء على الطريق  
 وزلق به مورثه او حفر في الطريق فوقع فيها مورثه لا يكرم عن الميراث وكذا  
 اذا كان القتل مباشرة لكن يكون بانه حال على وارثه فنفق ونفقه نفسه لا يكرم  
 عن الميراث خلاصة القوانين **كتاب الميراث** في مسائل المتفرقة  
 يصدق الوصي في النفقة والصبيان لا ينفق من مالي لاربع وفي  
 الاحكام انفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي



ولم يشترط الرجوع وايضا فيها وفي اوب الفاضل بعد التمسيد او على الوجه الثاني  
 حال نفسه واداء الرجوع لم يكن له ذلك الا بالتمسك بالوجه الثاني  
 اليه فلا يشترط الرجوع والوجه الثاني ان التمسك لا يشترط الرجوع فيما يقول بعد  
 التمسك انفق عليك كذا ودرهما على لارجع به عليك وشهد في الحائض  
 اوب المادعيان الاتفاق وفي فتاوى الفضل اوجه لوجه وله فيها  
 اولاد وصغار وكبار فاحسب الصغار الى النفقة ليرجع في النفقة فانفق الام  
 على الصغار لم يرجع فيها لهم بعد النفقة رجعت ان استشهدت عند الاتفاق ولا  
 لم يرجع لان الغالب في نفقة الوالد من الاتفاق ليرجع الصلة لا الرجوع  
 اما لو كان الوصي اجنبية لا تحتاج في الرجوع الى الاستعداد **اوب الاوصيا**  
 وفي المخط ان في رجوع الوصي بالاستعداد للرجوع اختلاف الشافعي وغيره  
 في المخط ما يدل على صحة رجوع الوصي بلا رجع الى الحاكم فانه قال اذا انفق في الرجوع  
 من حاله ليرجع في نفقة قبل الرجوع فيها وكذا في الوصي قال لكن اذا ادعى المالك  
 انفق قوله يعني اذا رجع الامر الى الحاكم لا بد له من اقامة البينة **اوب الاوصيا**  
 وفي الخلاصة ولو اشترى الوصي طعاما نفقة او لعدة بشهادة الشهود وله  
 ان يرجع بها للصغر وانما اشترط شهادة الشهود لان قول الوصي معتبر لا اتفاق  
 لكن لا يقبل قوله في الرجوع فيما للتميم الا بالبينة انتهى ومثله في البرزانية وفي فتاوى  
 نعيم بن زكريا كان هو المصدق **من الفقار** **م** وفي الفتوى من قال نفقة على الصغر  
 ولم يشهد بالرجوع ونف الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق  
 اباه لم يرجع **ط** في الوصي اختلاف **من وصايا النبي** قال شراؤني و  
 يقول لي على الميت دين لا يخرج الفاضل المال من يده وان ادعى شيئا بعينه اوجبه  
 من يده وقبل يخرجه عن الوصاية لا يستعمل مال التيمم قال الفقيه يقول الفاضل  
 للوصي اما ان يبرئه واما ان تقسم البينة تستوفى عقوبت واما ان يخرجه  
 عن الوصاية فان ابراهه والاخرجه وجعل غيره مكانه **فصل في ما اذا**  
**الوارث** يطلب بقضاء الدين اذا كانت الزكاة في يده فان قضى من مال  
 نفسه كان له حق الرجوع في الزكاة ونصير مشغولة به يده وان لم يقبل وقت  
 الغضاء واما انقض لا يرجع في الزكاة **من الحمل المردود** مات وترك  
 حلالا وبناد الزكاة في يد الوارث حصل بكون الوارث على بيع الزكاة لغضاء الدين

قد مضى انفق من مال

حائض

مع ان الزكاة ليس في يد كانت واقعة الفتنى قال لا يسترد من ان قيل  
 لا يجزئ له وجه وان قيل كذا وجه لانه حلف على الميت فانه مضاه قتل  
 وفيه نظر **من الحمل المردود** رجل زوج اولاه على ابنة الصغير فهو  
 حائز واداء سلم الامة بغير منعها الامة مع ان مستوفى فاضا فاضا بغير  
 تيمم الامة في قول احمد وفي قول ابو يوسف لا يصح اتمها والامة فيقول  
 على الاب تيممها للزوجة **وصايا احكام الصغار** لا يسترد من  
 قال احد الوارثين الاخر في المستوفى انقض الدين وقد الزكاة نقضاه لا يملك  
 ولا وارث باخذ نصيب منها ويخرج حصته من الدين لما روي تيمم في الوصايا  
 فليس عليه دين غير مستوفى فلهما في ذمة بيع حصته حصته من الدين لا يبيع  
 حصته بغيره لانه لا يملك الوارث الا خاذا الدين لم يستوفى فلهما  
 ونفقت الورثة الى احداهم كمال الزكاة ليعضى دين مورثهم وهو غير مستوفى  
 نقضاه صح لانه مع منهم حصته منه بقدر الدين لا منهم لو دفعوه الى اجنبى لا اداء  
 الدين يكون بغيره احدا ولو مكسرا لا يصح **جامع المصدقين** في اتمها  
**مسائل الزكاة** مماثلث يجوز للاجنبي اجازت الورثة ادلا بكل المال  
 باجازتهم وان لم يبرئه وارث يجوز اجازة السطام او لم يبرئه بيت المال ام لا  
 وبما كثر في التيمم او لو ارث لا الا باجازة الورثة **بما روي** **و**  
 اي للوصي التجارة بمال التيمم لا لنفسه اي لا يجوز له التجارة لنفسه  
 بمال التيمم سواء ورثه من يده او بملكه بوجه اخر لا بمال الميت فان فعل ذلك  
 ضمن راس المال ونقصه في غرضه ونقصه ونقصه ويوسف مسلم له الربح  
 ولا يتحد في شئ كذا في الحائض وبه يفتي الآن كبريتي **وررررر**  
**في الذخيرة** روي المصنف عن ابو يوسف اوصيت لزوجها جميع ما طاب  
 ولا وارث لها غيره فالفاضل يقول للزوج النكاح الوصية او لا يجزئ فان اجاز  
 فله النصف حكم الميراث ولا شئ له غير ذلك قال محمد لا يقول له النكاح  
 الوصية ولا يجزئ ولكن ان روي له نصف المال وان قبل اخذ المال كله  
**ما روي عنه** محمد بن احم **ولا اوصيت المرأة بنصف ما طاب** **و**  
 ولم توفى بوصية اخرى كالمال جميع ما لها للزوج النصف حكم الميراث والنصف  
 حكم الوصية **من وصايا من الوصايا** فلا يقدم بعضهم على بعض الا اذا كان







في كتاب الجبر وحل رموز الوصي على الاول بالقيمة ان كان في رتبة الثاني سطل  
 تحت خط دعواه وادام البنية لاربع لانه مطلق في رتبته ومن علم وان كان في رتبته  
 من الثاني تحق في دعواه يرجع لانه يصير غاصبا حيث وقع نصب الشك في الاول  
 فنضم ثم خصناه لاجل الاول فصرح عليه بما قسم لاجله ادب الادب  
 ونعطف ان يفرض حال التيمم والوقف وتكلموا في الباب والاصح انه بمنزلة  
 الوصي لما ان الغرض بمالك الاستعداد ولا كذلك الباب الوصي في موضع  
 آخر وليس الوصي الذي يقيده القاضي ان يفرض حال التيمم وان افرض كان خاصا  
 والباب لو افرض في غيره قالوا لا يجوز لانه شرع وبعضهم جوزه حال الفرض لانه يحق  
 وبنا على المستوفى في العادة ٢٧ وفي الصغرى كوارث لا يملك  
 بيع المزرعة المستوفى بالدين الا ان يرضى الغرض لو باع لا ينفذ عادة ٢٨  
 وان جامع الصغير مصل السفل ماله في قبل ان يصير مصل الفلاس لا يكون  
 في حكم المرضى لان الانسان قبل ما يكون اعم قبل مرضه فادام يخرج في صريح نفسه  
 ولم يجرى مصله وان لا بعد مضاعفة الناس في العادة ٢٩ في كتاب الطهارة  
في كتاب في رتبة الوصي في التيمم او شراؤه نفسه وفي بيعه لنفسه  
 جاز ان يرضى وانما يفسد ان يفسد النفع قبل ان يفسد النفع في البيع والشراء زيادة  
 نصف القيمة وقبل درهما في العشرة نقصان وفي زيادة عامة في وصايا  
في كتاب في وصايا الاستباه قوله واجتنبوا ان يفسد النفع قبل ان يفسد به  
 الفضل في كتاب في العادة ٣٠ في حاشية الاستباه وهذا في بيع الوصي  
 الباب اما وصي القاضي لا يجوز بيعه من نفسه في الاصل لا يجوز لانه وكيل في رتبة الوصي  
 من نفسه ينزل القيمة او يبيع ليه لا يجوز بالاجماع ذكره في نظم النقص في حاشية  
في الوصايا في الاول لو وصي بالبيت الى بيعه من نفسه وينزل في نفسه اذا كان  
 فيه نفع ظاهر عند انعقد فلا خلاف اما وصي القاضي ليس له ذلك اتفاقا لا في كل  
 وهو لا ينفذ نفسه كذا في شرح الجمع في وصايا الاستباه في العادة ٣١ اذا باع  
 من لا يقبل منه ما دونه لم يبيع بكتاب وصية يملك وصاحبه الخلاصة  
في المحمل المذكور في الاصل ان الباب كالموصى لا يملك اراض مال الصغير كذا في حاشية  
 وفي الحاشية والزيادة في العادة ٣٢ في حاشية كالمقاضي وهو بعضهم قلت الاول  
 اوله في النسخ في حاشية الاستباه في العادة ٣٣ في حاشية الباب ماله من ابنة

الدارث لا يمكن  
الشركة المستغنية

۱۱- شهری

وإذا شئى وليس فيه عين فاحش انعقد بكتاب واحد **من الجاهل** لا يعلم الحرام  
 فهو **أورث** العين ثم قبض الموصى ونسباً كان نصيب جاز وأما كان الابن الماتع  
 منها لم يكن نصيب بعد ذلك وذكرنى وصايا العدة الموصى بعد ما خرج من  
 العدة صاية أن قبض الدنيا بينهم **الواجب** بقصد الموصى عقد ان يرجع فيه الحقون  
 إلى العاقد بجمع قبضه ويسد اليك يوسه وان كان موزناً **الواجب** بقصد الموصى  
 فيه الحقون إلى العاقد لا يسد اليك يوسه **من الجاهل** في **الاب**  
 إذا اشترى مال ابن الصهر نفسه بمثل القيمة أو بمثل يسير كجزء ولا أحد  
 بالعين العاقض والموصى إذا اشترى بمثل القيمة أو بمثل يسير لا يجوز بالاجماع  
 وبما كثر من قيمة كجزء لا يفسد كذا ذكرنى ببيع شرح المحامدى الجدل في شراء مال  
 اليهم من نفسه أو ببيع مال من اليهم بمثل **الاب** **من الجاهل** في **٢٧**  
 قال أن الجامع رجل مثله ودية أو غصب أو بيع عليه جازي وجعل وإقام  
 بينه أن صاحب المال قد توفى وهذا المدعى أخوه لأمه وأمه وأخته  
 لا وارث له غيره والذي قبله المال جاهد المال أو مفر بالمال فكل ما سواه  
 لا مدعى عليه حصم له فإذا قضى القاضي بالمال كله فقبضه ثم جاهد صاحب المال  
 على ما قد حلت المال في يد القاضي فإن كان الذي مثله المال غاصباً فغصب  
 المال بالخير أو انشاء ضمنه الشهود وان شأه الغاصب وان شأه ضمنه الشهود  
 فإنه اختار ضمنه القاضي كانه الغاصب بالخير وان شأه ضمنه الشهود  
 على الراجح فإن ضمنه الراجح لا يرجع على واحد وان شأه المال ضمنه الشهود  
 بجمع على الراجح فإن اختار المال ضمنه الراجح فالراجح لا يرجع على الشهود  
 وان كان الذي مثله المال موزناً فلا ضمان تصاحبه على الدافع ولكن خير حكم  
 المال أن ضمنه الشهود وان شأه ضمنه الراجح فإنه ضمنه الشهود ورجعوا على الراجح  
 فإنه ضمنه الراجح فهو لا يرجع بشئ على أحد وان كان المال موزناً فلا ضمان تصاحبه  
 المال على الشهود فإذا أخذ صاحب المال الدين من الغريم كانه الغريم بالخير  
 أو انشاء ضمنه الشهود وان شأه ضمنه الراجح فإنه ضمنه الشهود ورجعوا على الراجح  
 فإنه ضمنه الراجح خير من على الشهود ولو لم يأت صاحب المال قبل تحقيق الدين  
 على شهود الشهود وجاز رجل وإقام بينه أن ابن المست قضى القاضي بذلك وإذا  
 قصر القاضى بذلك فلا ضمان على الدافع في الوجه كلها ولكن الابن يجازى فإن شأه

قصص للوقوع  
بعد الغزاة



ضم الشهود ورجع على اللاح ولولم يتم الثاني البينة ان ابن الميت كذا فقام بينه وبينه اخ  
الميت باية واداه ودارته قضى القاضي بينه ونقض القاضي له نصف ما بقض الاول  
في الميراث ولا ضمانه على الذي قبل المال في النصول كلها ولا ضمانه على الشهود وحيثما  
والد اعلم في السادس والعشرين من وصايا بابا مار عاقبه **ص** في الزكاة دين فلو  
وقع المودع الوديعة الى الوارث بلا اقرار القاضي **ص** ولو سئو في حقه وهذا  
اذا لم يلزم الوارث ولا بد الاخذ والادب **ص** في العيدين ٢٦٧ من سبل الزكاة  
**س** في الوصي هل يجوز له وضع الرشوة من مال اليتيم فقال للوردية عهذ بالله ام لا  
فانما دفع هل يسمى الوصي بقوله صلى الله عليه وسلم نفق البد الراسخ والمرضى ام لا  
قال في الجواب نعم انما في اجابات فتاوى الامام الفضل الوصي اذا انفق على باب  
القاضي في الخطي على وجه الاجارة لا يقيم بقدر ربح المثل وما اعطى على وجه الرشوة  
حظه وقال الامام ابو الحسن منصف الشهود بقا حقه ووصى انفق من مال اليتيم  
على باب القاضي في المكس ما تبنا على وجه الاجارة لا يجوز وقال الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل لا يقيم بقدر ربح المثل والعين البيرة وما اذا اعطى على وجه الرشوة  
كان ضمانا من فتاوى احمد بن محمد بن محمد المسائل في الوصايا وفي باب  
لو عدل لكان فيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو لم يزل قال **ص** جامع العيدين  
اصح غنى لا يفرل كوصي وهو اشق حقه من القاضي فكيف يعزله ويبقى  
ان يبقى به لف وقضاة الزمان يقول للصر هذا جاز فاما بقوله وجب الخ  
لكنه اوهم فيما قبله غنى انه تقوى وما ذكره وليس كذلك بل هو خسر كثير  
من السلف والخلف والحجب انه كيف لم ينظر الله اولات مع كونه في البيع  
خاتمة الغايات **ص** في العيدين ٢٦٨ **ص** في المثل المذكور  
للقف من المثل المذكور **ص** في الام واللاح بلكان فبيع العفار من  
تكنه موصيها للاح العفار او لا بلكان الاحتفظ ولا يجوز بيعها شرعا ولا للصغار الا  
التقوى والكسوة مات وترك اباء واولاد واصفارا ولم يوص الى احد فاجد  
كالوصي في حفظ الزكاة والنفق فيها الى تصرف كان فلو للميت وبين كثير  
فليس لموصيها بيع الزكاة للدين ولو لا دين للميت وفي الورثة محض خلاف  
القاضي كل الزكاة تقصد اخذها وخرق بين الجدة والوصي فقال لوصي الميت  
بيع الزكاة للدين والوصية ما اب للميت فليس بيع الزكاة للدين للصغار للدين

**۴**

**افکار و خیالات**

五

۱۱۱

الميت قال الامام الحكون هذه الفائدة بخطه الحضاف وبه يقع **نور العبد**  
 في ٢٦ **فصل في الخاضعة المستوفقة** يعني لا يقسمها وليس للفرد ابطاله **ن**  
 اوصى بوصايا عليه ومن فباع بعض ورثته بعض الزكاة وقضى دينه ونفذ وصايا  
 فسد البيع لان جميعه باء الخاضعة **نور العبد** في ٢٧ **فصل في بيع الزكاة**  
 لا اودع الميت لو فباعا تقضى بالدين بان كونه له ذلك **من المحل**  
 المورث **نس** الزكاة المستوفقة به من نفقده ورثته لا يستخلص الزكاة بغير الدين على  
 القبول ان الام من الاستخلاص وان لم يملكوها بخلاف الاوصى ولو قالوا انه يده  
 ولم يكن نفقا فاحكام جميعها للدين ولو زائد عليها فلم يمتثل بها باءا ودينه كله لا بقدر  
 تركته **مخار** ورثته اراودع الميت بمقتضى تركته لهم فانفقوا عليه  
 وحملوا قضا ودينه وانفاد وصايا به فمالهم عليهم ذلك ولو اختلفوا فلولي  
 بيعها له به ووصايا به ولا ينفقت الى ان اتم **ن** جاز لا بعد الورثة استخلص العبد  
 من الزكاة باءا ودينه الى الفرد ولو اراودع بعض الورثة استخلصت شي من الزكاة  
 لنفسه واذا وقيته الى الآخر ليس له ذلك لان من الفرد منطلق بما له عليه  
 من المحل المورث **و** لا يبيع الزكاة المستوفقة بالدين للخاضعة لا للورثة  
 تدبر في القضا **و** ذكر في الساجية الى الوصى اذا باع الزكاة بغير شخص من الفرد  
 يجوز اما الوارث فلا يملك بيع الزكاة المستوفقة الا برضاهم **دوب**  
 الاوصية **فصل** الوارث فيخلص الزكاة المستوفقة بالدين بغيره الا بالدين  
 من وصايا الصبية **و** ان القنية قالت الورثة في الزكاة المستوفقة لا تصرفوا لها  
 ولا يبيعها ولا تقضى الدين من مالها قبل بيعها الخاضع او وصية الميت وويل  
 بغيره من غير البيع ان اطلب الفرد فان اشغوا جميعها الخاضع ونقض الدين  
**فصل** الدين المستوفى يبيع المالك للوارث حتى لا يملك سواها ولا يبيعها ولو رثت  
 ثم سقط الدين لا ينفذ ولو اشق ثم سقط نفقده **فصل** في قضاء مع العصار **و** لم يحدد  
 بين سلمه ان الوصى اذا اوصى وبناع على الميت وليس له منه فان الخاضع بغير له  
 من الوصاية وان كانت له منه يصب الخاضع وصيا للميت حتى تقام البينة  
 عليه ثم الخاضع بالخيار ان يشاء ان ياتي وصيا وصار الاول خارجا ثم الوصاية  
 وان شاء عاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الحضاف انه يجمل الخاضع  
 للميت وصيا في مقدار الدين ولا يخرج الوصى من الوصاية وبه اخذ المشايخ

تصنيف الوارث  
في المتن

أول من ألقى  
بفتحة الفتح











تتم الاب  
في موضع  
في

ان جعله وصيا وادبه غائب مدة السفر فصل في الخامس  
والخاص الذي لا يوجب الاب عند الصغير قبل الفقة يجوز اذا كان نكحاً وحده  
الناس او مستورا وان كان مفقودا لا يجوز الا بضعف القينة عجابه  
والفقه الذي لا يوجب الاب عند الصغير كل يوم فهو كالصحيح ولذلك كانت  
الحكم والوجع الذي لم يجده مذهب فاش فهو كالصحيح في قناده في النكاح  
وذكر في ادراك هذا الفصل ايضا في قناده المستدل اذا طلق اذاته وقد  
طال ولم يظنه كان بمنزلة الصحيح واما المقعد والمفلس قال في الكتاب  
ان لم يكن قد عاينوه بمنزلة المريض وان كان قد عاينوه بمنزلة الصحيح لان هذه  
عليه فوضعه وليست بمقالة وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغيرها  
لم ينجس في الثلث ونكح المشايخ فيه قال محمد بن سلمه ان كان يبرج برؤيه  
بالداوي فهو بمنزلة الصحيح وان كان لا يبرج فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر  
المختار وفيه ان كان يبرج او كل يوم فهو مريض وان كان ينفص عنه ويزيد وادور  
ينظر ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو  
كالمرضى وروى ابو نصر العوفي عن اصحابنا بنظر ان كان يبرج فاعدا في الصحيح  
وان كان يبرج مصططعا فهو كالمرضى في العجابه في احكام المرض في كتاب  
الطلاق في الطلاق المرض وصار كحال لا يخاف عليه الموت كالنكاح  
او صا في منا ادب سرس الشرق لا يجوز حكم المرض عليه الا اذا تغير حاله في ذلك  
ومات في ذلك التغير فما فعل في حال التغير فمن الثبت بما بين  
الوصايا في باب وعلى الوصية من قناده ويستد الدين بجدة للفقه  
مذهب الوجه اذا كان الوارث غائبا ويجب في شئ الوصية بجدة  
وصيا و ادبه غائب مدة السفر في العجابه في باب والوصية  
لا تقام الا لا دجائز لانها الكتاب مضاف الى ما بعد الموت وهي  
بعد الموت حوازي في شرح الوافي في ادب الغائب ان طال الوقت  
او الوصي اذا انقضى الوقت كفن الميت من مال انفسهم يرجعون به على التركة  
ولم يكونوا مستطوعين اذا انقض الوجه او الوارث وبين الميت من مالها  
والولي او الوصي اذا استثنى كفن الصغير او اشترى لحم ما انفق عليهم لا يجوز  
منقولا واذا كان الميت وصي اجنس فللوارث ان يقضي دينه ويقتضيه

بغير الوفاة

بغير الوفاة ويصح في الميراث وذكر شيخ الاسلام ابو كريرة شيخ وصايا القول  
الوصي بجدة في كفن الميت فيما يكن به مثلا عجابه في باب في باب في باب  
او ميت الى قناده واطلق القول فهو وصي بعد موت وان قال ان حدث  
في حادث من وضعه هذا او من سفر هذا او من سفر في موضع ويعرج من سفره  
ثم مات بطلت الوصية بما يجز في ابو الوصايا في باب في باب في باب  
بصرف ثلاث مال الى المساكين واما له عقار فله ان يدفع القينة من مال نفسه  
ويستثنى الاعيان النفس من وصايا القينة فرض اوصي بوصايا  
ثم يبي موضع ذلك وعاش سنتين ثم رض وصايا ببقية ان لم يقبل  
ان ست من موضع هذا او قال ان لم يبر او من موضع هذا فقد او ميت  
بكذا او قال بالفارسية اكر از بر بياري وكن ابدا او قال اكر از بر بياري  
ببرم في اذا ابدى بطلت وصية وصايا بالتجارية في فصل سنة  
فمنعه في شرح الاصل شيخ الاسلام حواضر رام كبر العقار وان يهدوا  
وصيهم في قوله انفق عليكم من اصل مالكم كذا او رها وقال له انك  
كنت تفق عليه ما الرجح او قال كان من سرع قناده بالشفقة بجس على الوجه  
الميت من عده اذا ادعوا عليه ام بكذا في الظاهر كان يدفع أكبر الشفقة  
شيئا قليلا لا يكن مثله لشركهم في مثل المدة في الفصل لا يشتت الى قوله  
ولا يكون على الوجه الميت قال هذا اذا كانت الشفقة التي يدعي الوجه فقال  
شفقة الميت او ازيد منها بغير مال الداوي في ادب يكن الباصر از عدها فانه  
لا يجد في الوصي ويجب عليه الضمان الا اذا فسر وعده بغير يجهل كان  
يقول كنت اشترت لهم طعاما ففسر في ثم اشترت لهم ثانجا فذلك  
فا اشترت لهم ثانجا في بجدة في قوله لانه امهين ادب الادب  
في فصل الاتفاق وكذا اذا ادعي الوصي خراج اليتم او غير من مال  
نفسه لا يجوز منقولا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله  
في ذلك من وصايا بما نار عجابه في شرح قوله صمة وصي الام بما سوى  
العقار من مال الام اذا لم يكن له اب او وصية او صحيح فان لللام ملا  
الحفظ والبيع والعقبة فيما سوى العقار فكذا ان بها جش اقامة الراخ  
والام ودعبرها لا يجوز لانهم لا يملكون البيع وكن القينة الان المستعمل فانهم

تدريث استحقاق  
التركة لا الوصية  
او وصي المريض  
ثم امان



وغيره من الصبيان وكذلك العبد **قريب** وحمير المودبة يصح بيعهما من وصايا اليه  
في معرفت الاب والام والوصي **قريب** وصي ينفق على الصبي من رزقه وجزءه حتى يبلغ  
نوضع تلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان النقص عليه ليرجع عليه **قريب** وصي  
انفق من مال نفسه على الصغير ولم ينهد بالرجوع وقت الانفان فلا ان يرجع  
عليه ولو كان المنفق بالمرح **قريب** في الوصية **اختلاف** من وصايا القربة  
اخذ الوصية ضابطه في ضمان الصبي من ماله فاكل الاقرباء والجيران والحنان جاز  
ولا يصح نسيه في قال ابو مسعود ليس للوصي ان ياكل من مال الصبي قرضا ولا خيرة  
عينا كان او فقرا او قال الطحاوي ان يافذ قرضا وقال ابو يوسف لا ياكل منها  
شيئا اذا كان مضافا الى خرج لتفاته دينه او مراحات اسبابه فله ان ينفق من  
رأيه وليس ثباته فاذا رجع رد الثياب والديانة والصحيح انه ليس له شيء من  
ذلك لانه يبيع مبرعا ومن المتخالف للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة اذا  
المس الحاجة ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف وله ان ينفق عليه في تعليم القرآن  
والادب ان ماله له ذلك ولا ينفق عليه بقدر ما تعلم القراءة الا اذا اجبه  
في العسوة كذا في صحيح الفقه وروى للزاهد ربيع العفاري قال وان امر  
الفقيه يبيع ام فاسحق او مات قبل الفقيه وضاع المال يرجع المشتري على  
الوصي على القراء لانه عاقد ثباته على الميت فمنع المحقق اليه كما اذا وكله في  
مال حرة اطلقه فقبل وصي الميت ووصي الفقيه انه كالميت في الميت في الاعمال  
كما في الاثني سائل وذكر ما كان في الفوائد من قصص البون سائل شي  
وذكر صاحب الخط في باب بيع الولد والوصي من بيع الزبادات الاب  
من ابيع مال الصغير في اجني ثل القيمة فالمسئلة على ثلثه او جهه ان يكره الاب  
محمد واخذ الناس واستوزر الحال او فاسد اقل الكدل والثاني يجوز حتى  
لو كبر الاب لم يكن له ان ينفق الاب شفقة كالملة ولم يعارض هذا الملق  
منه اخر فكان هذا البيع نظر الجوز وفي الثاني لست ان يبيع العفاري لا يجوز  
في كبر الاب له ان ينفق هو المختار الا اذا كان جبر الصغير بان يبيع بضعف  
فيه لانه عارض ذلك الملق من اخر فلم يكن هذا البيع نظرا وان يبيع ما سدر  
العفاري المتقولات فيه روايان في كرواية يجوز ووجه التمس منه ويضع  
على عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان جبر الصغير هو المختار **قريب** لئلا

الشيخ محمد بن الحسين

اليد اليمنى  
ضبانة



وفي فتاوى النسي ايضا طوبى الوصي بجنبه وادار العتق وكان يجب لو اشغ  
 عن طهارتها او اذارت المودة فذبح من الزكاة جنبه بالدار فلا ضمان على الوصي بكونه  
 كالمصانعة قال في فتاوى النسي لان الجناية في هذا الزمان التحق بالخراج ولو وقع  
 خراج ارضه لا يضمن فكذا اذا وقع الجناية **ادب الاوصياء** وخرج ايضا  
 الوصي بغيره من يد عليه فانها جائزة في وصايا الزانية من الجسابة  
 في القول في الدين **رجل** له عتق من دين فادفع به ذلك الدين بغير ضمان  
 مع قضاوى الصوري **وفي الاصل** صاحب الوصي على شيء من مالي الملبى فان لم  
 للمدعي بغيره ما لم يكن متسلي كما اذا قضاه منه بدونه فيجوز الورثة بين نصيبه  
 الوصي ويرجع هو على المدعي فانما كان ما اخذه او حالكا وبين نصيب المدعي ولا يرجع  
 هو على احد اصل المدوع سلم الوديعة الى رسول المالك للقبض بعد القصد  
 في دعواه الرسالة ثم يترك المالك رساله فان المالك للقبض بغيرها شاء  
 في المدوع والرسول غير انه اذا اتم المدوع لارجع على الرسول اذا كان حيا ليكافا  
 يرجع عليه او كان فاما بعده وكان القصد اسمعيل الزاهد يقول انما اختلف  
 بالجواب فيها لاختلاف الموضوع لان وضع سلم الوديعة ما اذا اخذته  
 المدوع في الرسالة قد فقهنا اليه وموضوع سلم الصالح هذه ما اذا قضى الدين  
 ساكن في كونه الملبى مدعيه فانه لو اقره بقضاه لم يرجع على المدوع كالمودع  
 لانه في ذلك مظلوم والمظلوم لا يعلم غيره وكذا الوكيل المدوع غير قصد  
 الرسول كان له نصيبه فلا فرق ومنهم من فرق ولم يؤول ما نحن عليه  
**فصل في قضايه في ضمانات في سائر فقرات الوصي** **ادب او ادعى**  
 على الميت وبنات قضايه الوصي في مال الميت لم يجر وكان الورثة بالخيار  
 انشاوا اظمنوا وان شاؤوا اظمنوا المتقضي لا يرجع بما ضمنه على احد وان ضمنوا  
 على الوصي يرجع على المتقضي سواء كان ما قضى المتقضي فانما يبره او عتقت  
 وقد عرفت الجواب في رسول المدوع بقبض الوديعة اذا اخذته المدوع  
 او رسول وسلم الوديعة ثم حضر المدوع وانكر كان له ان يضمن ايها شاء  
 فان ضمن المدوع يرجع على الرسول ان كان ما وقع فانما في يد الرسول وان كان  
 حالكا لا يرجع وكان القصد اسمعيل الزاهد يقول انما اختلف الجواب  
 لاختلاف الموضوع فضاكت وضع المسئلة ان المدوع صدقة في كونه رسولا

صاحب الوصي ويمنع  
 او دفع باقره  
 ثم انكر الورثة  
 الوصي

او في الميت وبنات  
 قضايه الوصي

ثم وقع اليه الوديعة وحشا نقض المال في غير اقرار الوصي بدينه يكون محمدا على انقضائه  
 وهو ساكت وحشا لم يصدقه ثم ضمن ويرجع وحشا لو اقر الوصي بالدين ثم قضاه  
 لا يرجع وان ضمن فاذا اقر في بيته ما ومن اصى ايامه فرق بين المسلمين  
 كحط بر حله في الفصل الثاني من الصالح **القاضي** اذا خلط مال الصغير بماله  
 لا يضمن قال وكذا كلف السمسار اذا خلط مال ائتمانه بماله غيره لا يضمن ولو خلط  
 بماله يضمن ويضمن ان يكون المندول كد كسب والوصي اذا مات بماله لا يضمن ولو خلط  
 بماله **والا** اب اذا مات بماله لا يضمن وقيل لا يضمن كالموصي **في الامانة** في ٢٤  
 وفي وصايا الشغل اذا خلط الوصي بماله بماله اليه فضاكت لاضمانه عليه كذا قال ابو  
 في الحل المردور **ولو** كثر في المتقضي للحاكم الشهيد ان لو مات الوصي كما هو الحال  
 اليه لا يضمن وكذا اذا خلط بماله بماله وماله في القنية الزاهد عن الامام برهان  
 الدين صاحب المحط قال في الخلاصة وذلك لعدم الاضمانه او التمسره وفي  
 ايضا انه لو خلط بماله بماله اليه يضمن اذا اضع قلبه على ان يجره ويخلط  
 لا يكون سببا للضمان كما يجوز في المدوع ويبرل عليه فيه الضمان بالصبيح او على  
 ان عدم الضمان قول بعض العلما فان ذكر في الذخيرة ان ذلك قول ابن سينا  
**ادب او صبا في الضمان** **وفي القضاوى** الصغير انه اذا دفع عظم الملبى  
 الدين الى الوصي بمراد او اذ دفعه الى بعض الورثة فانه لا يبرر الا على نصيب  
 الاخذ خاصة حتى لا يكون للورثة ان يطالبوا المدعيون بالدين في الفصل  
 الاول ولو ضاع عند الوصي ما في الفصل الثاني يكون لغير الاخذ منهم ان يطالب  
 المدعيون بخصته فيرجع المدعيون به على الاخذ وذلك لان اخذ الوصي للمدعي  
 ولو دفعه للمدعي في ضيقه لا يكون للورثة المطالبة بعد مماته كغيره احدا اما  
 الوارث فانما ينفذ نفسه لعدم نيابته في غير فلا يكون قضايه في حق غيره  
 فلا يسلط باخذه حق المطالبة في القنية قال ولقد اوردت في الكفيل المكفولة  
 له الوصي بمراد في الكفالة ولو دفعه الى وارثه لا يبرر الا في حق  
 ذلك الوارث ومثله في القنية **ادب او صبا في الاراء** **وفي الوصي**  
 والخلاصة للوصي ان يساخر الصغير نفسه وليس له ان يساخر نفسه للصغير  
 بين لا يجوز ذلك **ادب او صبا في الكفالة** **وفي الوصي** الجحيم والخصاب  
 اذا اراد الوصي ان يساخر دار اليه نفسه ولا يكون عاصيا بوجره

غلط القاضي و  
 بجلا

استبحار الوصي  
 نفسه



من زوجته وذهب لها من ماله قدر الاجرة فتدعى الاجرة وليس كان  
 فيه قال وقال الامام القاضي للوصي ان يستاجر دارا ليعلم انه يجعل بالبيت  
 بالمال لا من المال المكنى وذكر في الجامع الاصغر الوصي اذا اخذ من التيمم  
باجرة المنزل ثم رتب لا تنقض الاجارة ولو زادت الاجرة لزيادة الوقف  
حل ببيع فيه اختلاف المشايخ على ما عرفت في كتاب الوقف  
احكام الصغار للاستاذ وذكر في الامام محمد بن ابي القاسم في الفصل الاول  
من بيعت نساءه الاب والوصي اذا نكح الحرة على شخص دون الخليل  
في الملاءة ان وجب لعقدهما زنا عند ايجته وحكم ولا يجوز عند  
يوسف وان لم يكن واجبا لعقدهما لا يبيع في قدام احكام الصغار  
في الحرة وذكر في الامام محمد بن ابي القاسم في الفصل الثاني  
من يبيع بالتمتع على ولده الا ان يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه والى لم  
تفقد التيمم ما من يوفد من تركه لانه يبيع عليه ثم لا يرجع بضمه الوتر  
به كحل على هذا الوارث انما الميث لم يشهد انه اشتراه لولده ليرجع  
عليه وذكر في وصايا النسخ اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد التيمم  
من ماله وتولى ان يرجع به ولم يشهد عند ذلك لم يقض القاضي له بالرجوع وذكر  
فيما بينه وبين المدعى ان يرجع به في ماله وذكر ايضا الاب اذا اشترى  
لصغيره ثوبا او طعاما واستشهد انه يرجع عليه قال ان كان له مال يرجع  
والا فلا لا يبيع بغير على طيبه وكسوته وان اشترى له عبد او دار او دابة  
او شيئا لا يبيع عليه واشترى له يبيع عليه فانه يرجع عليه سواء كان له مال  
او لم يكن وان لم يشهد لا يرجع عليه من العادة في ٢٧ واذا مات  
الرجل وترك اولاد واصفارا واولاد لم يوص لاصه كاهن الاب بتمت  
الوصي في منظر التركة والتعرف فيها ان تعرف كان فانما يبيع الميث  
وبين كثير فانه الاب وهو عبد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين  
وكذا الرجل اذا مات لانه الصغر المراهق الذي يعقل البيع والشراء فترت  
الابن تعرف تركته للدين ثم مات هذا الابن وترك ابنا فان الاب  
لا يملك التعرف في تركته لقضاء الدين من وصايا النسخ ان يوصي  
نصفه من الوصي وذكر الحضاف ان وصي الاب يملك البيع لنفسه

من ماله الاجرة  
 حل ببيع

من اولاد وصفا  
 واما

رجع الاب  
 ببيع

من الوصي والمالك لا يملك ذلك ولا يملك تنفيذ الوصايا ويملك البيع للصغير  
 غايته وذكر في الامام محمد بن ابي القاسم في كتاب الميث فقال لوصي الميث ان يبيع  
التركة لولده لاجل قضاء الدين على الاولاد الصغار لولده وليس له ان يبيع التركة  
على الاولاد الصغار لولده لقضاء الدين على الميث قال نعم الا ان يملك له  
فاية كحفظه الحضاف واما الميث فقام الميث مقام الاب قال في الكتاب  
اذا مات الرجل وترك وصيا واما كان الوصي اولى من الاب فان لم يترك  
وصي فالاب اولى ثم نعم الى ان قال فوصي الميث وصي القاضي قال نعم الا ان  
المالك يبيع الميث بغيره من وصايا النسخ ان يوصي  
رجل قال نعم فواشئت ماله وورثته فورا وكذا الوصي ان يعطيه من ذلك  
شيئا قال ان كان الوصي كاهن او جاهل ببعضه لبعض لان تعيين الوصي كعين  
الموصي فله ان يبيع التركة اجازة الورثة بجميع النوازل في وصايا وفي النسخ  
ما من ابن صغير او حر كبير فقال الوصي استشهد وان قد قامت الكبر  
وتفقت جميع حصة الصغير من التركة وضاع فيه ثلثها كبر الصغير قال ما ترك  
الا ما في يد الكبر وما في الوصي من التركة شيئا فان كان ذلك الوصي في صغر المدعى  
بغيره قوله فلا يشترط له المدعى الكبر من وصايا اب او وصيا  
وتسئل عن قال نعم ماله وقف ولم يزد من ماله قال لو كان ماله وراحم  
او دونه او كونه ذلك فهذا القول باطل وان كان ماله صغيرا عا دونه ذلك  
صار ماله وقفا لفقرا بجميع النوازل في الوصايا وقال هذا بقوله الفقهاء  
قال ابو نصر ليس للورثة ان يعطوه شيئا ولو قال وصي الميث ان كان لهم ان  
يصدقوا بغيرها وبه اخذ الفقهاء ابو النسي لان الموصي له اذا كان معذرا  
يشترط الصيغة الوصية بقول الموصي له فاذا قبل الوصية فقد ملكها وليس لهم ان  
يمنعوه اما في الصدقة المتصدرة عن القرية وبيع الضيقة صدقة وتوبة كمنع  
الدين من وصايا النسخ وذكر في النسخ ايضا رجل اوصى بان يصدق  
عنه نصف درهم تصدق الوصي بغيرها من الدنانير ليس له ذلك وليس هذا  
كمنع المكي وكذا ذلك لو اوصى بان يصدق عنه هذا الذب لم يكن للوصي ان  
يمسك للورثة ويصدق بغيره ولو قال تصدقوا هذا الذب عنه كان للوصي  
ان يبيعه ويصدق بغيره اما الاثر من ان قال تصدقوا عن ثلث ماله ولورثته

ثلث ماله وقف



وارموسه كان للوصي ان يبيع الدور والارضين ويقصد في بيعه التمسك بملكه  
 لو قال يقصد فواحدة العبد او هذا الدار لانه ان يبيع ويقصد في بيعه والبيع في ملكه  
 للورثة ويقصد في بيعه ثم العاوية في ٢٧ وكل المتفق عليه في يوسف اذا  
 كان المبيع على رجل قال فافتر الوصي ان المبيع قد قبضه لم يحجب الوصي  
 فضا في قبضه بعد ذلك لكن الغرض يجعل وصيا في قبضه ثم وصيا بآثار  
 عاتية ولو كانت الورثة كلهم كما ان كانا قد حضروا ولا دين على المبيع  
 لا يملك الوصي النصف في الشركة اصلا لكن يتفاضل بين المبيع ويقضي برفع  
 الى الورثة وان كان على المبيع دين كان يحبط بالشركة اجمعا انه يبيع كل الشركة  
 وان لم يكن مستوفى يبيع بقدر الدين بالايجاع وفيما زاد على الدين يبيع ايضا جدا  
 ح وطبقه بالبيع وان لم يكن في الشركة دين لكن المبيع اوصى بوصيا بآثار  
 كانت الوصية في الثلث او دونه انقضاء وان كانت اكثر من الثلث  
 انقضاء بقدر الثلث وما بقي للورثة ولو اراد ان يبيع شيئا من الشركة تقبض  
 الوصية اجمعا انه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى هذا ما ذكرنا من  
 الخلاف وهذا اذا لم يقض الورثة الدين ولم يقبض الوصية في حاله من ملكهم  
 اما ان فعلوا فلا يفي للوصي ولا يبيع الشركة اصلا من بيعه الخلاصة في ان يبيع  
 رجل اوصى بعمل وصي وعمل بغيره مشافطه ذكر ان طين انما وصيان كانه  
 قال جعلت كذا وصي فلي ينفردا صدها بما لا ينفردا احد الوصيين وقال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي اولى بالمستحب المال  
 ولا يكون المشرقة وصا له وان كونه مشافطه فان لا يجوز نفي الوصي  
 الا بعلمه من وصايا وصاها في باب الوصي الا بذكر ان يقبض  
 وصاها وان كان يتقدم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تقبض الوصيا  
 وكذلك هذا من وصايا فانما في مسائل مختلفة رجل  
 اوصى بان يقصد في غنم بالف درهم يقصد فواحدة بالخط او بالعكس  
 قال ابن مفلح يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث معناه ان  
 اوصى بان يقصد في غنم بالف درهم غنطه فليس يقصد ذلك من الغنم  
 فقبل له ان كان الخط موجودا فاعطى قيمة الخط وراهم قال ابو جعفر  
 يجوز وان اوصى بالدرهم فاعطى غنطه لم يكره قال الفقيه ابو الليث

توهم الدين لا يمنع  
تسليم الوصايا

تفہیم

قد قيل انه يجوز ان يخذل من حلف رجل اوصى بان يصدق في غيبه هذا الذنب  
قال انما اذا تصدقوا بعينه وانما اذا عاينوا واعطوا عنه وانما اذا  
اعطوا اقيمة الذنب واسكوا الذنب قال محمد بن سنان بن محمد بن  
كيا هو كذا كذا اللفظة وبعضهم اخذوا بقول حلف ولو انه قال لعنه  
على ان انصد في هذا الذنب جاز له ان يصدق في غيبته ولو اوصى بان  
يباع هذا العبد ويصدق في غيبته على المساكين جاز لهم ان يصدقوا بنفس  
العبد فروضا بان يبيعوا من اسلم حلفه وفي المتن اذا دفع الوصي الى  
اليتم ماله بعد البلوغ في شهره اليتم على نفسه انه قد قبض منه جميع تركه والده  
فلم يبق له شيء غيبه تركه والده في قبض او كثيره الا انه استوفاه ثم ادخل الى  
الوصي شيئا وقال هو تركه والدي واقام اليتمه ثلث بنية وكذا اذا اراد  
الوارث ان يصدق في جميع ما تركه والده فلان ما سأل ادخل لابي وبنا  
على رجل يبيع وعواه فروضا بان يبيع ان في تصرفات الوصي وتسل  
ابو القاسم علم اوصى بثلث ماله وحلف عند فاته الاموال فيباع الوصي  
صنفه للصبي قال للوارث ان لا يوصي الا ببيع الثلث في كل صنف  
لجميع النوازل وتسل ابو نصر علم اوصى بان يشتري بحذو الالف صبيحة  
في موضع كذا او يوقف على المساكين فلم يوجد هناك صبيحة حل يفرق  
الى يثونه المسجد قال لا ولا في شيء اخر غير ما ادركه الميت فان لم يوجد  
في ذلك يشتري في اقرب الموضع اليه فيوقف على ما سمي واذا انقضت  
الوصي هذه الالف غرم مثله ويشتري بحذو الف صبيحة وتسل ابو بكر الكاظم  
علم اوصى بان يشتري اربعون فخر حنطة بمائة درهم فيصدق على المساكين  
فوقعت الحنطة في حصاره استبدوا فخر اربعون فخر منها تسعين ورهما  
قال للبيهقي طريقال اخذها بان يشتري بالاربعين الفاضلة من الدراهم  
حنطة فيفرق على المساكين ويجعل مكان الوصية بمائة درهم الا ان الذي ان الاربعين  
فخر الوصا رست بمائة درهم لا يشتري الا بمائة فخر من فخر او طريق  
اخر ان الفاضل يعرف الى الائمة مالا وحظا او رست على يوقف  
لجميع النوازل في الوصايا وتسل ابو القاسم علم اوصى بان يبيع درهم  
وايه ويشتري ثمنها عشرة اوقاف حنطة والالف فخر فيصدق بها على المساكين

أقارنهم الله  
الله يغفر الذنوب  
ثم ادعى



وقد بينا في  
عنه

فباع الوصي الدار فلم يبق منها مقدار ما يشترى هذا المقدار من الخطبة  
والخبر وله مال سوى هذا هل يخذل من ياتي بماله ياتي وصيته قال ان اشح  
الشيء لك ولغيره في الوصايا اكل في ثمنه الا ان يكون في ذلك ومن  
وهذا ان سار امواله خشيته ويعرف ذلك بالطب فخص ذلك الوصية  
من المثل المذكور اذا اوصى بان ينفق ثمنه ثمانية وثلاث مائة لاصحابه لا ينفق  
عنه شيئا يجمعه وقالوا يشترى بكم ثمنه فنفق عنه وان اوصى ان  
يكون ثمنه ثمانية وثلاث مائة لاصحابه من ثمنه فنفق في ثمنه جميعا وان اوصى  
بشيء يشترى به ثلثان ونصف شتره الوصية فنفق ماله فان اشترى صاحب  
من البيوع يدفع ثمن المال منه يوجب بان مات بطلت الوصية  
عداوي في الوصايا **الوصية** اذا اشترى شيئا بماله بالبيع يوجب ثمنه  
البيع اذا كان خيرا للبيوع وهو اهل الروايات من البيوع وهو قوله  
الا فذكرنا في كتابنا في ثمانية وثلاث مائة الشري في شرح وصايا الاصل وفي  
روايت اخرى وهو قوله لا يجوز لكل جبال وادى البيت وذلك في قوله لا يجوز  
مع محمد في ثمنه ثم ثمن ثمن الائمة الشري في شرح اوص الفاضل في باب  
البيوع والسنين منه الخبر بما اذا اشترى ما يباي في ثمنه ثمانية وثلاث مائة  
فصاعدا فوضعه واداه واذا باع منه مال نفسه ما يباي في ثمنه ثمانية وثلاث مائة  
فوضعه واداه فله لا يخط هذا به ينفق وفي رواية ان يبيع ثمن الدين وكذا يباي  
الفاضل ثمانية وثلاث مائة في البيوع والبيوع الفاضل في بيوع هذا الكتاب  
ولو باع منه ثمن ثمانية وثلاث مائة في البيوع الوصي عفا رايه بثلث ثمنه  
ولم يشترط في الكتاب شيئا اخر قال ثمن الائمة اكلوا في هذا جود اب  
السلف اما جواب المتأخرين انه لا يجوز ما عدا في شرط ثلث اما ان يبيع  
فيها رجل يصف ثمنها او لغيره فاجبه الى ثمنها او غير المثل وبين ولا مال  
الا هذا وفيه ينفق في اوص الفاضل في باب الثالث والسنين والواجبات  
وفي الاب ان ينفق بثلث هو الرواية انه يملك ان يبيع ماله من ابيه او يشترى  
مال الابن لنفسه بشرط ان لا ينفق ما يصف ثمنه لولا يبيع بثلث القيمة او اشترى  
بثلث القيمة يجوز وفي الوصية غير ان يجوز خيرا للبيوع وتفسيره ما ذكرنا في الا ان  
في الوصايا اذا اراد ان يبيعها على قول المتأخرين لا يجوز الا بصف ثمنها

وهنا

وهنا اختلف الوضع واختلف التفسير فاقبنا بكل تفسير في موضعه  
من كتابي الصوري في الوصايا قال ثمن الائمة اكلوا في ثمنه اوص الفاضل  
بخصاف هذا جواب السلف وجواب المتأخرين انه لا يجوز بيع العقار  
باخرى الا بشرط الثلث اما ان يبيع المشتري بصف ثمنها بخشيرة بخشيرة  
عشر او لغيره فاجبه الى ثمنها او غير المثل وبين لا واداه الا ليجد  
الكلية **وقال** في احكام الصغار يحكم المشرع في الخبر على قول الامام فقال  
بعضهم ان جميع ما يباي في الف درهم ثمانية وان يشترى ما يباي في ثمانية  
ودرهم ونصف وقال بعضهم ان جميع ما يباي في الف نصف ثمانية ويشترى  
ما يباي في ثمانية بالف قال وهذا فيما عدا العقار فنفق واما في العقار فلك  
انه لا يجوز في الشراء التصفيف وفي البيع التصفيف لانه لا يقدر على بيعه ما لم يقدر  
الا بالتصفيف كما وكلف بيوع الشراء نصفه بالاقول **ادب وصايا**  
وفي كتاب الادوية من كتابي في البيوع والبيوع صلب فرائض اجتمعت عند  
قراية ما ذكرناه من مال فادوى بعض الائمة عليهم صلوات الله اكلوا قال ابو القاسم اكلوا  
بأدوية ثمن كان منهم وادنا حسب ما اكل في نفسه وفي كان وادنا بغير  
ذلك في الثلث وان اكلوا بغير أدوية ضمنوا الوارث سواء قال الفقيه  
ابو البت ان كان المريض محتاجا الى ثمنه لم ينفق منه فأكله معه وبين عليه لبا اقرار  
ولا يجب الضمان استحقاقا في الوارث وغيره **اما** في وصايا في الوصايا  
بأنك تركت زوجا بعد موتك ولها ثمنه صغار ثمانية الوصاية منه ثم اكلت الوصاية  
لا ينفق في على المشتري ويدفع الاموال لوارث الصغار فبعد وادنا ثمنها  
وصايتها اوجز بيع وان كذبها فبطل وان كان المشتري ياتي على المشيئة  
لوارثها لا يبيع بغيرها فان ربح من غير البيع انما ليس بوصية ان يادوناني  
في التجارة يبيع وعدا فان يخرس ثم اشترى الوارث والعقار فنفق قدر ثمنها على  
الرواية ان يبيع العقار يبيع والسليم ولو كان مال البيوع فائضا فانفق الوصي  
من ماله على العفو فنفق استحقاقا الا ان يشهد انه فرض **بين** بيوع البرارية  
في الثامن **والفقيه** انهم اذا جمعوا النكاح لغيره وله حصة لا يضمنون  
فدرا ما نفقوا استحقاقا لان فيما لم يبيع به حصة بغير الشركة على ملكه وانما اكلوا  
بأمره فلا يضمنون سواء كان ذلكا او غير ذلك **والواجبة** في الوصايا والوصايا



## اقبال نیکو رویش



بالرد قول نظر الفقهاء والمستأناف في القضية فالتسليم على الفاسق منها  
**فصل** قال قبل بغير فاسق المرفوع في باب على عدة مانعة او على ثلث مال  
 الى عدة مرة وعليه وبين ما جاز الفهم وصحة الجواز لان الوصية متناهية  
 عن الدين ولم يفسد الدين باجازه وهذه عبارة في الاول وقال في الثانية  
 مانعة او على ثلث مال لا يفسد الدين **فصل** في رد بعضهم وقال به قبل  
 انتهى وفي حقه في فتاوى ناصحان رواية القول الذي يثبت في  
 في الوصية ثلث المال **شرح المسئلة الوصية للمصنف**  
 وكم قد تأم ففهم واحد انما قد يسمي وفي القوم بعبارة صورة المسئلة  
 لو اوصى لقوم بجزء من مال كالفقر او مثله ثلث مال ثم خصص واحدا  
 منهم بمبلغ فاباخذ المبلغ وبطل من ماله ما دام متصفا بالوصف قال  
 فاصحاب في مسائل مختلفة مانعة رجل اوصى لرجل بمال وللفقهاء بمال  
 والوصي له من كل حال بطل في نصيب الفقهاء اختلفوا فيه فقال  
 محمد بن مقاتل وصف وشذوذ رحم بطل وقال ابراهيم الحنفى وكذا  
 مطيع لا بطل والاول اصح انتهى ولما كان هذا الاصح ثبت البنية عليه  
 ولم اشترط خلافه وقال الخاص في الفتاوى والكبرى مانعة اوصى رجل بمال  
 وادعى للفقهاء بمال حل بطل في نصيب الفقهاء ايضا قال صف بن شاذان  
 بن مقاتل بطل به اخذ بعض مشايخنا وقال في صحيحنا ان يخصص لا يمنع وقوعه  
 كثبت العام كقولنا انت ومن دخل الدار نسائك طالق تطلق المحاطة في الحال  
 بغيره انت طالق وتطلق اخرى لو قلت الدار وكذا القول في من دخل الدار  
 في نسائك في طالق وتلانة مطلق فانه محال واحد وعند القول اخرى  
 وقال الحسن بن مطيع لا بطل وهو ابراهيم الحنفى وقال نصران كان اوصى  
 بعدة واحدة بان يقول بطل فلانة كذا وكذا ورحمها والباقي للفقهاء  
 او يقول بطل للفقهاء او يقول بطل للفقهاء كذا فانه لا بطل وان  
 لم يكن فيه دفعه واحدة فان اوصى لفلانة ثم اوصى بوصايا ثم قال بطل  
 للفقهاء كذا فانه بطل وان لم يكن فيه دفعه واحدة فان اوصى لفلان  
 ثم اوصى بوصايا ثم قال بطل للفقهاء كذا فانه بطل هذا التفصيل حسن  
 لكن لانها والفرق بين سلة الطلاق والوصية لا باعتبار الفرق انتهى كلامه

اوصى للفقهاء  
 وصداقهم

في الكل

في الكل المرفوع اوصى لرجل بماله وادعى للفقهاء بمال والوصي له من كل حال بطل  
 في نصيب الفقهاء الاصح ان بطل حصة الفقهاء **فصل** في بيع الميراث  
 في بيع ثلث ما يباح من صورة المسئلة رجل اوصى بان يباع منه فلانة من ثلث  
 ثلثها المرفوع وان اشترى بها ثلثها فانه بطل في ثلث ما يباح من ثلثها  
 الوارث على بيعها منه بثلث الثلث مثله اذا كان ثلثها ثلثها مثله فانه بطل  
 ست مائة درهم فانه بطل في ثلث مائة المرفوع ومن ثلثها ثلثها مائة  
 درهم بثلث الوارث على بيعها منه بثلث الثلث وهو ثلث مائة درهم قال في  
 الفتاوى والظهير على ما نقله صاحب الفوائد عنه بعد ان نظم المسئلة في بيتين  
 اوصى بثلث مائة درهم ثم اوصى بثلثها بثلث الوارث على بيعها منه اوصى  
 بالرجل الذي اوصى بان يباع منه ان يبايعها بثلثها بثلثها مائة درهم  
 انتهى كلامه **شرح المسئلة الوصية في الوصايا** وفي البسط اوصى رجل  
 في وادعى نصيبه لوصي على مال الصبي جاز بغير الفهم ان كان للمدعى  
 بينة وان لم يكن ثم لم يذكر في الكتاب ان قيام البينة عند القاضي او عند المدعى  
 في الاول لا رواية في صحة صحة لظهور حق المدعى وثبته وفي الثاني قبل ببيع  
 كالاول وقبل لا يبيع وكذا الخلاف بين المشايخ فيما لو اوصى بالبيت بالدين  
 عند المدعى نصيبه ثم هذه لا رواية فيها وانما اخرجوها على اصل وهو الوارث  
 على صبي اوصى وبنها وقد كان طرف الوصي بالاقرار او بالبينة فعن شذوذ وان  
 للمدعى القضاء بينهما بغير حلف انما يقضى له طرفه بالاقرار فقط وعلم غيبى ابراهيم  
 ابراهيم انه لا يقضى فيها بغير حلف عليه الاقرار والشهادة في المدعى لكن بعد حلف  
 ان الشهادة الزاهية بعد حلف الحكم بها بخلاف الاقرار وله الوارث رجل  
 بانه كانه اذ من والده شيئا بكونه لابي اخذ ما اقر به منه لانه شهد عنه اثنان  
 بالاخذ لم يكن له ان يافضه منه مالم يكن له به وكذا الوعاية الاولى قبل مدعى حل له  
 قبل القاضي ولو شهدا به عنه لم يكن له قبله الا بالقضاء وفيما ان الاصح في سلة  
 الوصي فيما اذا علم ان المدعى شهدوا بفساد نصيبه ان يشهدوا بما حكم به له  
 لغيره عدالة الشهود وصدقه فيما يقولون وطرف انهم يشهدون وانهم  
 اذا شهدوا القبل شهدوا وانهم يبيعون قبل الشهادة ويكون كما اذا اصابه بعد  
 الشهادة والقضاء به اما اذا طرقت انهم ليسوا بعد دل او انهم لا يشهدون

اوصى بثلث مائة  
 درهم

صلح الوصي



الوصف اذا صالح  
عوض المبت

اذا اذ شهدوا بما مل في شهادتهم لا يصح صلح قبل القبول والحكم بموجبه والا  
في ذلك كله كالمصالح **ادب الاوصياء في الصلح** الوصل اذا صالح في حق المبت  
او من حق الصغير على رجل فان كان المدعي غيبه مضافا لماله او عليه بينة او كان  
نقص عليه بينة كانت صلح الوصل على اقل من الحق وان لم يكن يجوز ولو صالح  
الوصي من حق مدعي انما على المبت او على الصغير ان كان المدعي بينة على  
وعداه فلو علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك  
فلا يجوز **فصل في ما اذا كان في ٢٧** ولو كانت الورثة كلهم صغيرا فاذا  
انسان في دارهم وعدي فصالح الوصل في اموالهم على شئ فان لم يكن المدعي  
بينة لا يجوز الصلح وان كان له بينة جاز بعد ما يتبين الناس فيه  
قال ولم يذكر في الكتاب ان البينة قامت عند القاضي او عند الوصل فان  
عند القاضي فلا شك ان الوصل ان يصالح في ذلك فانه ظهر من المدعي  
المدعى ولو قامت عند القاضي خاصة نكاح المصالح فيه **در المحل المذكور**  
وفي كتاب الشروط اذا ادعى رجل دعوى في داره فبينه فصل ان يقيم البينة  
ليس للوصي ان يصالح وهو ما جاز بالبينة العادلة وعرف الوصل في ذلك  
ان يصالح قال الشيخ شمس الائمة السرخسي ان كان له استاذه شمس الائمة المكنى  
اذا علم الوصل الى المدعي شهدوا عدولا لا يشهدون له بذلك فانما لا يملك  
قبل اقامة البينة او اعلم انه لو اقام المدعي البينة برغب في الصلح اما اذا  
علم انه لا يرغب في الصلح بعد اقامة البينة لا بأس للوصي قبل اقامة البينة  
ما اراد فيه في ٨ من الصلح **مسألة** في المدعي على وصي الصغير دارا و  
ملكه واقام بينة على ذلك فصل ظهور عدالة الشهود صالح الوصل في  
الصغير قال لو ظهر هذا التهم وتوجه الحكم بصلح ومالم يشهدوا بالصلح  
اختيار جلي في الوصل ذكره في المصنف **مسألة** في قضاة في ١٠ ولو ادعى  
بالحقين فصالحوه في اوجبت شهاد الوصل في الصغير جاز وفيه ولو كانت  
الوصية بما في البطن للصغير جاز صلح الاب بغير ابي له صير فيه  
في الحكم الصلح **وفي** ان كان المحام الكبير على ما است وفيه وادع تقديم  
شئ وترك اموالا عليه بين يخط بما ذكره في ١٠ ورثة قضيت بعض الورثة  
المال والودائع بغير اربعة الورثة وبغير اربعة القاضي فذلك في بد فلا ضمان عليه

تبين اموال الورثة  
الزكاة فضاقت

هذا

وحده استخفافا والغياس ان يثبت بناء على ان احد الورثة لا ينفرد بقضاء الدين  
من المال العيني الذي كان في منزل المبت ورواها في ١٠ يكون في منزل المبت  
فبا سوان الاستخفاف بغيره وان لم يكن على المبت دين تقضي الورثة تركه  
المبت فصل في بدعهم حصة باقي الورثة اذا كان الزكاة في حصة المبت لا ينفرد  
بكلها ما اذا كان على المبت دين يخط بماله وعلى المسئلة الاولى **مسألة** في ٢٨  
في ٢٨ من الوصايا **ادب الوصايا** ما اذا كان في ٢٨ ولو ادعى بعد الانسان ثم ادعى  
ان يصالح في انسان اخر لم يكن رجا وادعاه كانت الوصية لهما جميعا لانه لا شئ في بين  
الوصيين لان كل واحد منهما مكلف الا ان احدى مكلف بغير بدل والاخرى  
مكلف ببدل فيكون العبد بينهما نصف الوصل له به ونصفه بغيره والوصي له بالبيع  
ولو ادعى ان يفتي بغيره ثم ادعى بعده ذلك ان يصالح في فلامه او ادعى او لا يصالح  
ثم ادعى بالاعتاق كان رجا وادعاه لما بين الوصيين من الشئ في الا لا يمكن الجمع بين  
الاعتاق والبيع فكان الاقدم على الثانية دليل الرجوع عن الاولى وهذا هو الاصل  
في جنس هذا المسئلة ان ادعى بوجدين متباينين كانت الثانية بسطلة  
للاولى وهو معنى الرجوع وان كانا غير متباينين فقد باجتماع **در البيع**  
في الوصية **ادب الوصية** لرؤية بانه ولقائه نفسه بالف والثالث لا يصح ذلك  
وربما في رواية بنظره ما ذكره في ما يوجب به كونه لهما فان كان اكثر من رجل به  
في الثالث ولو ادعى له بانه ثم ادعى له ولا خلاف بالف بغير المائة في الخمسائة  
في الوصية الثانية ولو ادعى لغيره او اهل بيته بالف وجب له بالف فله في  
حقوقها الاكثر ولو ادعى له بانه ولقائه نفسه بالثالث فربما منهم بغير  
في الثالث بالوصيتين وكذا الوصل في ثبوت هذا الجس في الوصية باليسر هو منهم  
بغير بالوصيتين ولو ادعى له بانه ثم ثلثه في ثلثه الثانية وعمره في يوسف اذا  
ادعى له بالف ثم سدس ماله انه بغير بالاكتر ولو ادعى له بالف في هذا  
اليسر ثم باليسر ماله ولو قال سدس ماله ثم قال سدس ماله له مدع ولا ينفذ  
فهو سدس واحد ولو قال سدس ماله ثلث ماله ثلث **مسألة** في الثلث في الوصية  
وكذا اذا ادعى بغيره المبت وبه لم يكن تعاضيه وينصب القاضي وصيا وجر  
يقضي ذلك الدين ولو ثبت دين غير حرام للاحد الوصيين ان يقضي كله او يفتي



اشترطها  
وكسوة

او يجره  
بمال

شعب الغاض  
من جهة طفل

من مال نفسه ويرجع وكذا الوارث وبعد في انه نفى يرجع وكذا في شرا الكفن  
واخره الفساق والفرس يرجع ان نفقته من مال نفسه وكذا اذا اشترى طعاما وكسوة للصغير  
ونفقة من مال نفسه ويرجع ولو ادعى حاجته من مال نفسه يشهد انه يرجع وكذا اذا  
باع مال النعم لم يثبت ليقضي دينه نقضه قبل قبض النعم من مال نفسه يشهد انه  
يرجع ولو نفق على النعم من مال نفسه ومال النعم غائب فهو مطلق الا ان يشهد  
انه فرض وكيفية البينة قبله وبين الله من وصايا العاقل الاول ان يجمع في كل  
موضع لم يصدق في قبضه من مال نفسه على العلم ان لم يكن له بينة ولو قال اشترى  
لك العبد الذي في يدي فله من نفقته من مال نفسه ولو كان جاعدا صدق على  
الصغير من مال نفسه ما دفعه من نفقته باذنه ولو قال في جمع ذلك ابي مال نفسي يفتقر  
في مال نفسه لم يصدق في الابنية من المحل المندرج اوصى لرجل من جيرانه  
ببئر فباعها اوصى لرجل من جيرانه بملح فباعها فباعها فباعها فباعها فباعها  
بالف والحق انما يصدق في المائة وفيه ولو اوصى لرجل بمائة درهم ثم اوصى له  
بثلث ماله فما كان سوى الدرهم فله من الثلث من ذلك من ذلك  
المقتضى رجل يبيع الغاض من جهة طفل فادعى على رجل مالا ولم يكن له بينة فقام  
على شئ فاذا حلف اكثر من مال الصالح ان باقر المذبح عليه المصالح عند الغاض او غيره  
او قاست بينة على ثبوت المال في ذمته لا يصح الصلح في حق النعم وان لم يكن له  
بينة ويمنع الطفل لا يملك من الصلح الا ان يقدم بينة غير ما ذكرنا ولو لم يكن له بينة  
واراد استخلاصه بعد البلوغ لا يملك ذلك ولو ان المنصب صلب صالح  
ضمن المذرك وقال كلاما يدعي عليه الطفل فانه خاص من ذمته يصح الصلح والضمان  
ان لم يكن له بينة ويحكم في التقدير ان اخذ من مال المالك فالاخذ بعرضه وانما  
صاحبه لثبته فيصير كما لو قال انما اخذ من ماله فاصحابه فلا يصح في بيان صلح الوصي  
مال الطفل في اخر صلح الا بصلاح جواهر الفوائد في الخامس من الصلح  
ولو اوصى لرجل بمائة درهم ثم اوصى لآخر ثلث ماله قال ثلث ما كان من سائر الدرهم  
فله من الثلث مع ذلك تجميع التوابع وتسلل ابو القاسم ثم اوصى  
بان يبيع له رجل وساهم ليشترى بها الاسارى فمات ذلك الرجل قبل موت  
الوصي قال يرفع الى الحاكم ليدل الامر الى احد الن سويته بفعل ذلك من المحل  
المندرج واعلم ان الوصى يصدق في كفن الميت ما يقضى به منه نفع اذا قال

كفنه

كفنه بماله واراد الرجوع فانه يصدق في كفن الكفن مستحق فاذا فعله فقد فعل ما جاز له  
فيقبل قوله ولو اشترى الكفن من مال كان له ان يرجع به في مال الميت وكذا الكفنه  
الوارث من مال نفسه به ايضا لانه ما مورث الكفن وله حق في المال فاذا فعل  
ذلك لم يكن مبرعا فداوى في جوف الفرض او غصب او ودية وهو  
موقوف على اخوانه ما لم يات وان له عليه وبنوا او وصيه له وذو اليد بقدر المال  
وكفى بغيره من لم يكن خصما لا تقاضا على انه ملك الغائب ولو جحد المال او قال  
وجهد لم يثبت غصبا في دعوى الوصية لانه ادعى اليد لنفسه وهو ادعى استحقاقه  
ولو ادعى المذبح وصاية او ارثا بكونه خصما لقياهم ما مقام الميت وذو اليد خصم  
لميت في حياته فكذلك المذبح مقامه فان قبض الوارث والوصي ثم غادره بعد  
موته نقل الشهادة بالوراثة ضمن الشهود وفي الوصاية لا لا لهم لم يبعدوا في شهادتهم  
عاقلا وكفى اذا كان الدافع غاصبا لملك بين تضمنه وبين تصديق الغاض  
لان كل واحد غاصب في حقه وان كان بعد غاصبه الغاض فقط لانه شريك في  
بالغضا اما الغاض يقبض ماله بعد وفاء وان كان غاصبا لم يبرأ من الدين فاذا  
اخذ منه المالك يرجع به على الغاض ولم يبعد حبا وكفى ظهر الشهود وعبيدا  
ضمن الغاض لانه قبض مال الغير بغير اذنه ولا ضمان على الدافع في الوجود كما لانه  
دفع باو الغاض ولو ادعى ان اخ الميت حرمه عليه نقضه واقام اخوانه ابيهم  
ضمن الشهود او الاخ ولا يصح الدافع لانه وقع باو الغاض ولو ثبت اخوة الا  
ولا بينة لم يضمن الدافع لانه باو الغاض ولا الشهود ولا له لم يظهر كذب الشهود  
لانهم شهدوا بكونه الاول اخا ويظهر راي الاخ الثاني لم يخرج الاول من ان يكون اخا  
وان ادعى ان الميت اوصى له به وصدقه وذو اليد لم يقض له شي لانه قضاه  
على المذمة الا اذا انفق لانه لا وارث له ولوا دعي وبنوا ولا وارث له وصدقه  
ذو اليد يثبت له خصم فان جازها فقد جازها باب وانما جازها وارتدت نصف جمع  
ما صنع الغاض لان له ولاية نصب الوصى فان نصب الوصى خصما للميت ولو  
ادعى انه اوصى اليه وصدقه وذو اليد لا يرفع لو كان غاصبا او ودية لانه اقار  
في مال الغائب ولو قال ذو اليد ان هذا المال لرجل مات ولا وارث له  
اخذ منه وجعل في بيت المال تكملة في شرح وان في باب المنفقات من  
الوصايا وفي التفسير رجل اوصى لرجل بمائة درهم ثم اوصى له ثلث مال



قال محمد ما كان سوى الدرهم فليذهب اليه الثلث من ذلك لانه لما ادعى الدرهم  
اول علم انه اربا بالوصية الثانية الثلث مما سوى الدرهم ولو اوصت ليرجع  
بما في درهم ثم اوصى له ولا خرافة في درهم فليذهب اليه الثلث من ذلك  
لان الاول عيّن له الثلث من درهم فافترقت الوصية بالثلث الى ما وراء  
الدرهم ثم الاول وفي الثانية الوصية الاولى والثانية حصص يوزع على  
وهو الدرهم فيفضل الاقل في الاكثر بحسب حصى في باب الوصية بعد الوصية  
من الوصايا طفل له علم لا بام نصيب الغايه اجنبيا وصباها  
لم يكن لغيره لان ولاية الغايه اقل من ولاية العلم جواهر القواعد  
في الاول من الوصايا رجل اوصى في مرض موته كاذبة في حال اضلال عقله  
حل ببيع جوده وصباها كرم معلوم شذبه بافضل بود ورسبت بود من المحلل  
المرد بانه عاذا ذكرنا طين في كتابه بغير بعض استباحه المرض اذا عيّن الوارد  
من الوارد شيئا معينا وادار من على ان يكون له في سائر التركة حتى فانه يكون  
وكيف يكون المرض انما بعض الورثة على البعض وكيف يكون الورثة في  
استحقاق حصص من التركة قبل الموت قال رضي الله عنه اراد بذلك اذا رضي  
ذلك الوارث به بعد موته فيكون تعيين الميت لتعيينه بالورثة  
مع لم له صالح الورثة بعد موته على ذلك في نصيبه من التركة جازة هكذا  
جواهر القواعد في الثلث من الوصايا رجل مات وترك صباها واولاد  
صغارا وكبارا وعليه دين فباع الكبير حصلة العاقب والعقضاء وبيعه وقيل تعاقبا  
اجازة الغايه بالبيع لجهة الاطفال فله ان يعاقب ربا ولا اكثر فان كانت  
التركة مستوفدة للديون وطلب الغايه وبيع الغايه ان يبيع ببيع  
ويبيع ببيع المتل ويبيع الديون جواهر القواعد في الخامس من البيع  
ارادة اوصت الى زوجها ان ينفقها من مهرها الذي لها عليه قال امرها  
في باب الكف بالكل لان ولايتها في المهر ما انقطعت بالموت ولو اوصى  
بان ينفق في داره فالوصية باطله لانها ملك الورثة وصلة الوصية لم يكن لها  
قربة فيكون باطله بحسب حصى للوصايا وقال رضي الله عنه بان يطين قبره او يبرك  
على قبره قبة او يرفع على انشاء شيئا لغيره القوان فالوصية باطله لان  
عمارة القبر لا حكم مكره وانفذت القواعد بمنزلة الاجرة على القواعد

عقار  
الموت

الوصية للميت

ادعى بغيره  
او بالقرابة

ذلك

ذلك فليكون من المحلل للمرد الارادة بوجع بوجع في المسجد وبو  
فيها قال محمد الوصية جازية وقال ابو جعفر وابو يوسف الوصية باطله محمد بن  
شاذان الوصايا سئل ابو جعفر عن رجل قال في وصية ثلث على وقف  
ولم يرد على حد اقل ان كان حاله قد ايسر درهم او دنانير او ما شئت ذلك فهذا  
القول باطل وصار كقول هذه الدرهم وقف وان كان له ضياعا وكه حار  
وقف على القواعد وفي الظاهر وقد قبل القواعد على انه يجوز في الميتين جهة الوقف  
ما جاء في الاول من الوصايا كتاب اجنابيات والديات وفي المقتط  
وجده قيل في دار فقال صاحب الدار قلته انما لانه اراد ان ياتي وعلى المقتول  
سبا والرافق فحق المحل ان لا ياتي على صاحب الدار وفي موضع اخر ان  
عليه الدية لا الفضايل وان لم يفرغ صاحب الدار بقتل يجب الفسامة ويجب الدية  
على العاقلة من فسامة ما اراد به وفي الذخيرة واذا وجد قبل في محلة ولا  
احل المحلة ان يظان قتل ودمه واقام على ذلك بنية في غير محلة جازت  
الشهادة ونبت ايم البراءة في الفسامة والدية الاولى وفي القتل ذلك اولم ي  
يخلف ما اذا ادعى جلا من اهل المحلة فان الدية والفسامة على اهل المحلة  
في الشرح على ما لا لم ينفق ذلك برأهم وروى عن احمد ومحمد ان الفسامة  
تسقط من المحلل للمرد رجل دفن في المفاضة في موضع ليس بمرد ولا طريق  
لان لم يفرغ من الامام فوقع فيه انما لا ينفق الكافر منه فاصحان جازية  
في الطريق دفن في المفاضة جلا او من الامام وليس بمرد ولا طريق مجازية  
ودفع فيه لا ينفق بنار في سبكي الطريق من الجنائيات وهذا تبين  
انه انما دفن في حفرة البر ودفع الجواز لم يجد الواقع المرد في الزاحد  
ففسامة رجل ساجد اربعة رجليه كجودسه لم يرد فوقع عليهم من  
عقوبهم ومات احدهم كان على كل واحد من الثلثة الباقيين ربع دية الميت  
وسقط ربه لان البر فرغ بقتله وكان له اربعة اشهر والبيت بياضه الضايع  
الدية عليهم اربعة فبسقط ربهما ويجب الثلثة الارباع منه فاصحان جازية  
في الطريق سئل رجل صاح على صبي فما افضى الصبي دية ام لا او صاح على  
امرأة فنفقت جنيها او خذها بالعرف فالتفت جنيها فما الحكم اجاب  
لا ينفق الصبي في السلب شيئا لعدم نفعه في الماني مسلة ما لو خذها بالعرف

ادعى بغيره  
مستحق

قال ثبت له  
وقف

قول صاحب الدار  
واقعة القتل

انما اهل المحلة  
يشتركون في الدية

تقرير

ادعى بغيره  
تسقط عليهم

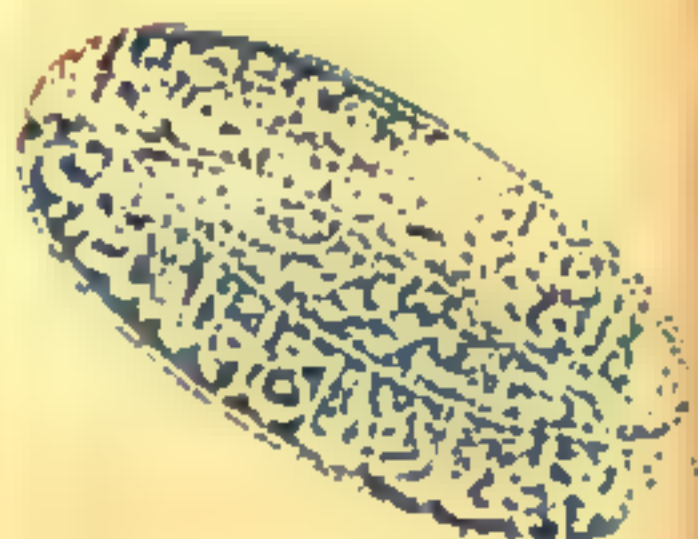
صاحبه دارا  
فالتفت جنيها



فانه بعد صامنا من قساي امين الدين القاضى اذا دخل رجل في بيت  
 وطبق عليه الباب حتى مات جده لا يخرج منه الا عام فلاتا لها من جناب  
 البراذية في الطغل الثاني **من ارادة قطع ذواته ارادة اخرى**  
 عند الراس من تحت سنة فلم يبلغ الزوايا ان الرهاية القديمة بل بقيت كالطغ  
 فبقيا حكمه من عدل **تب قطع ذواته ارادة بساته** حولا فانه ثبت طلائع عليه  
 وان لم يثبت فحكمه من عدل وهو اختيار الطحاوي **من جنابات قبة**  
 ولو ادعى احد المحلة على رجل منهم او غيره لم يصح وقد اجم فان اناجى البنية  
 على ذلك الرجل كيب القطع في العهد والدية في الخطا وان وافقهم لا بار  
 في الدعوى على ذلك الرجل وان لم يوافقوه في الدعوى عليه لا يجب عليه  
 شئ لان الاولياء قد ابرؤه حبس اكراد وجود القتل منه ولا يجب على  
 احد المحلة ان يقاتل لانهم ائتمروا القتل على غيرهم وان لم يقيم لهم جنة وحلف  
 ذلك الرجل يجب القسامة على احد المحلة **بما يقع في القسامة**  
 وفي نوازل حشام قال سمعت محمد يقول اذا وجد قاتل في محلة فادعاه  
 او لواء المضل وان كان احد المحلة بينه انه قتله فلا يلزم من غير علمهم وانما  
 جرحا حتى سقط في كلهم وقال يبرؤ منه الدية **محيط به حلفه** **من الجنابات**  
 من الجنابات والاب ان يصالح من دم مكره وجب لانية الصغير او غيره  
 على الدية ولو صالح على اقل منها فعل القاتل على علم الدية وكذلك مادون  
 النفس والدوية ان يعفو عن النفس ولا ان يصالح وقال في الجامع الصغير  
 في كتاب الدية لا يصح ان يصالح عن النفس على الدية ولو اقل منها فعل القاتل  
 تمام الدية وكذلك مادون النفس **من الكافة في باب الصلح**  
**الجنابات في كتاب الصلح** ولو صالح الولي او الوصي على اقل من الدية  
 جاز الصلح وضمت الدية **محيط الرخصي في باب العفو عن الجنابة**  
**كتاب الصلح** وسئل عن رجل كبر السن ففرضه ان ياتر ففقط  
 سنة وبعلمه فانما لا يثبت بعد سقوط في هذه الحالة هل يباخر سنة  
 قال لا لا يقيده ويؤخذ بالصغار المحال وهي حسنة ودرهم فصول سنة ودية  
**جميع النوازل** قال لا شرح الكافة وان كان صا فافق غيره وهدم موقعا  
 بذلك عليه القتل بطريق السياسة كذا جاء في الحديث ان يهودا وضع

قوله جدي

فصل في ذواته  
ارادة



من جرح من نافذ واخترف تاديبه على الله عليه وسلم من صرح راسه لان عادته كانت  
 كذلك **عابا للبيان** صالح بعد الورثة القاتل على كل جاز له على القاتل شرط  
 من المال والبقية الورثة الدية والقيمة لوجها او عبدا **من جنابات البراذية**  
 ولو حقق الرجل ديات فهو شبهة عمد لا قصاص فيه الا ان يكون معروفا فانه كلف  
 لم يقتل لانه يساع في الارض بالفساد **نصابه** وان ارسل طيرا او كتابا ولم يكن  
 ساقلا وان غلقت واية واحبات مالا او اوصيا فاعاد او ليل لا اي كالم  
 في هذا الصدد كلها كجنت الدابة به اي بالركب القاتل من جميع الفرس من جحا  
 وجهد عا فوج اعنه فارسه واعلته انتى ومثله تحت راحته ولم يفر لولاها  
 على راسا فانه لا يقيم كالمسقطه قال في الفصول العمانية قال استفتى الامام الفاضل  
 بكره على من سكر من جميع ذواته فاصطدم انسانا مات قال ان كان لا يدرى من  
 نفس ميسر فلا يصح سببه اليه فلا يقيم قال وكذا غير السكار اذا لم يدر  
 على المنع انتهى ومثله في جامع الفصولين وهي دابة الفتوى وقد اجاب عنها  
 مد لا تخرج الاسلام ابو السعد ومعاوية بن ربيعة الدابة الرومية بانه اذا تحقق بخوة على  
 منها فانه انقضت انما فانه صدر **من القضاة في جنابة الدابة**  
 قال الفقهاء ابو الليث الفتوى على قتل المحل كمنشئ عليه ان لم يبق لها اثر  
 الا في الادوية ووجوه الطبيب **نابا عابا** اذا وجد القاتل في دارها  
 سكان واربها لم يجب فالدية والقسامة على ارباب الدار ان قتل بالخنقة  
 وقال ابو يوسف طر السكار وان كانه انتقلوا الى اهلهم بالليل مثل الجنابة  
 والصلح **محيط به** بالهنا في موضع ويصرفهم الى اهلهم بالليل فلا شئ عليهم  
 كما رافقه القسامة وفيه ايضا اذا وجد المضيف في دار المضيف قتيلا  
 فهدم على رب الدار عند الكوفة وقال ابو يوسف ان كان نازلا في بيت على حدة  
 فلا دية ولا قسامة وان كان تحتها فعليه الدية والقسامة **من المحل الكيدر**  
 نقله جميع النوازل **وتروى** عن ابي يوسف اذا كانت الدار مسخرة  
 وهي معلقة فوجد فيها قاتل فالقسامة والدية على غاظر رب الدار وهو قاتل  
 المحل بغير الملك وروى السكني فصار وجود السكني وعدمه بمنزلة له كذا  
 روى السكني عن الملك عند الاضطرار فان لم يكن في سكني بغير الملك  
**محيط لتمام الرخصي** قيل كتاب الجنابات **وقال الكرخي** فخره







في الصحة او مرض النفس انما بعد طلاء فالعقاص الموقود من الحمل الموقود انما يشيخ  
 موصية فبرامت وبنيت عليه السمع لا يري موصية الشجرة قال ابو حنيفة لا شيء عليه  
 وقال محمد بن علي بن الطبيب فانما كانت الجنايات لا شيء عليه سوي  
 الا ودية واجرة الطبيب قال هذا قول محمد بن علي قد لاها اذا اندمجت لا يجب  
 عليه شيء وعليه المذقة عمدة القضاة في المصدر السعيد قد روي في شيخ  
 رجلا فالتجست الشجرة ولم يبق لها اثر وبنيت الشجر سقط الارش عند الحنيفة وقال  
 ابو يوسف عليه السلام المحدثية وهدى حكومة عدل في شرح الطحاوي  
 حكومة عدل والالم اي اجرة العلاج وقال الزاوي في غير موضع انه اراد  
 بارش الم اجرة الطبيب وغيره الا ودية وفي بعضها ان يقوم بعد اصحاب الم  
 به الم يرجع فيها بين وبين التفصيص في الدية وقال محمد اجرة الطبيب  
 عليه قال في المحدثية وغيره الدوا على قول الامام احمد المجردة والتبني وغيرهما  
 لكن في العيون لا يجب عليه شيء فاسا وبه اخذ ابو حنيفة وقال لا يستحق ان  
 يكسب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهذا كل جوهره برات  
 زجر النفسية وجر الضرورة ففي قد روي ولو ادر رجلا يشيخ  
 بوضع اصحابه وعين السن والامور في شجرة اخرهم اقلها فيه فالتقولا الم  
 فاذا اختلف فالدية في ماله لانه عام وسقط التفصيص الشبهة  
 في جنابات جميع القضاة وكبار القوداي العقاص اذا كان مشتركاً بينهم  
 وبين الصغار قبل كبر الصغار اي قبل ان يبلغ الصغار عند الحنيفة وقال لا ينفذ  
 لهم ذلك حتى يبلغوا الا اذا كان الكبر اجنبياً عن الصغير فلا يملك القود  
 حتى يبلغ الصغير جماعة قال الزاوي ولو كان الكبر ولداً للصغير كن له النصف  
 في ماله كالاسب والجدة يستوفى الكبر قبل ان يبلغ الصغير بالجماع اصحابا  
 سواء كانت الدلالة لها بالملك او بالقرابة وان كان ولداً للصغير لا ينفذ  
 من النصف في المال كاللخ والعم فعل الخلاف وان كان الكبر اجنبياً  
 عن الصغير لا يملك الكبر استيفاء بالجماع حتى يبلغ الصغير عند الزاوي  
 لا يملك الكبر استيفاء في الكل انتهى اذا انفرد هذا ظهر لك ان كلامهم  
 وغيره في جنابات للتوبة اطلاق في محل التقييد وهو من ان الاقدام على كلام  
 شيخ القضاة ولو قطع الفصل الا على فريضة ثم قطع الفصل الثاني فمات

او رجلا يشيخ  
 وكبار القود

فالعدل

فانما كان انما انقطع الفصل ثم قتل لان فيه استيفاء من قبل لان حصل النصف  
 والقتل وانما شئت انك الفصل وقيل لان في اوقات النفس الخاف الطرف فكان  
 المقصود حاصل الجناف ما اذا كانت الجنابات في جميع فمات ثم ادر يحادونه الا ودية  
 انه ان كان ذلك كونه فعل صاحب النفس النفس في النفس وعلى صاحب الجنابة  
 بما دون النفس النفس في ذلك ان كان بسطاً وان كان لا بسطاً فان الارش  
 وان كان خطاً فعل صاحب النفس دية النفس على صاحب الجوارحه فيما دون النفس  
 ارش ذلك وان كان احد هاتين والاخر خطاً فعل العائد النفس وعلى الكل  
 الارش ولا يدرى من احد هاتين الاخره ان كان بعد البر او قبل البر في جنابات  
البر وفي التقييد رجل له كلب عقور كذا عليه ما روي في بعضه بعض انسانا  
 حبل كلب عليه الضمان ان تقدموا الى صاحب الكلب قبل القبض بغيره وان تقدموا  
 اليه قبل القبض لا يضمنه من الكلب المالك قال في جنابات في كتاب الخطر في قتله  
 في هذه المسئلة من ان لا يضمن اذا لم يكن صاحبه اشتراط في جنابات العاديه  
 وفي المسئلة في الخطر فيقتصر بعد استيفاء النفس والمال برازيه في الرابع  
في جنابات وفي الاصل ان كان الكبر ابا استوفى القود بالجماع وان كان اجنبياً  
 بان قتل جده شركت بين اثنين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة  
 الى انه لو كان اكل صغار ليس للاخ والعم ان يستوفيه في جماع الصغار فيقبل  
 فينظر على احد هاتين يستوفى النظام في ان الاختيار في مسئلة رجل له  
 كلب عقور في ذنبه كلب في ذنبه عقور فلا حل للقرابة ان يقتلوا هذا كلب وفيها  
 لافز فان خض احد اهل كلب الضمان على صاحب الم لم يتقدموا اليه قبل القبض  
 وان تقدموا اليه فعليه ضمانه من الكلب المالك اذا سقطت اصابة ذنبه نظر  
 محيط به هل في ٢٣ من الكراهة في كلب ياكل خب الكرم فاشهد عليه  
 في كلفه اكل الخب لم يضمنه وانما يضمنه اذا اشهد عليه في الجناف فماتت ادم  
 كذا انط الما في نطق الثور وعقود الكلب العقور فيقتل اذا لم يحفظ في الدرر  
ومسئلة النفس فقد او قتل في السج ثم يجرى بوقه فماتت جثا  
 وقيل لم يضمنه فانه اشترط فانه في در اور وقاصب البعير بعد صاحب الدار فمات  
 لولا عليه فلا ذنب له الا ودية وبيع العنق وبغير العنق هو الذي سكره في وقت شربه  
 فصول في الضمانات وان كان بينهم صغير وكبير فان كان الكبير هو الاب

كلب عقور

كلب عقور  
 في ذنبه



بان كان الفضا من شدة كمين الاسب وانه الصغير فللاب ان يستوفيه بالاطلاق  
 لانه لو كان كل الفضا من الصغير لكان للاسب ان يستوفيه منها اولى وان  
 كان الكبير غير الاسب فليكن ان يستوفيه قبل بلوغ الصغير عند الجنبه  
 وعند بلوغه يستوفى والشافعي ليس له ذلك قبل بلوغ الصغير  
**يراجع** وقد ذكرنا الحق في المصراى حتى وان كان في شرح سبب بلوغ  
 قبل بلوغه صار سابعاً في الارض بالعباد وكل من كان كذلك في دفع  
 شره بالنقل والابواب حتى ولو **الا** لا يقبل به عند الامام وانما  
 يجب الدية في العاقلة وهي نظير الضل بالنقل وصرح الزيني بان العقل  
 عند التكرار انما هو بطريق السياسة **وهو ما ياتى في شرح العقار**  
 وقال الزاهد في المحبسي ولو عرف بالوجه في الطريق فان اراه السلطان  
 به ذلك او اجمعه لم يضمن لانه غير متقد بالشرف في حق العجز والافقار  
 على راي الامام لانه مباح مقيد بشرط السلامة وعلى الضعيف جمع ما نقل  
 في العامة وان خفوه في ملكه لم يضمن لانه غير متقد وكذا اذا خفوه في قوادار  
 قبل هذا اذا كان البناء مملوكا او كان من الحرف اما اذا كان طاعة  
 المسلمين او مشركا بان كانت في سكة غير نافذة يضمن لانه سبب متقد  
 ثم قال ولا يضمن في مقادير وكذا حاشية الطريق في غير الامصار او ضرب  
 سلطان او حشيت تدور او ربط وانه لم يضمن **منية الفقهاء**  
**هـ** **قوله** اعقبه في طريق ملكه غيره من الغنای لم يضمن بخلاف الامصار  
 ولم يضمن في غير الطريق من قسوت وهذا هو الحق ان الاموال الطريق المملوكة  
 في الامصار ووجه الغنای والطحاوي لانه لم يكن العدو ولا غنة في الامصار  
 دون الطريق **هـ** ولو يضمنه قسوة بغير اذن الامام فتعذر رجل المور  
 فخطب فلا ضمان على الباني وكذا اذا وضع حشيت على الطريق فتعذر  
 رجل المور عليه لان الاضافة الى المباشرة اولى من التثبيت فثبت  
 بهذا اعيان التثبيت انما يضمن في ضرر الباني ووضع الحجر اذا لم ينعقد الواقع  
 المور انتهى وفي تبين الكثرة وتواضع ضاها الى الطريق ثم يابح الكل  
 فاما سبب الجراح فلا يقتله او وضع حشيت في الطريق ثم يابح الحشيت  
 وتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على الباني لا على

الكلان

قوله في الطريق

اقتصر في طريقه

بني نقطة

النفق

لم يضمن في حال ملكه وهو الموجب بخلاف الخياط المائل او باطل الكسرها عليه  
 ثم سقطت ملك المشتري على انشاء حشيت لا يضمن الباني والمشتري لان المشتري  
 لم يضمن عليه وهو شرط في الخياط المائل وفي حق الباني قد بطل الكسرها  
 الاول لان الملك شرط لصحة الكسرها فيبطل بخرجه عن ملكه لانه لا يمكن من  
 تعطل ملك الغير ويحتاج فيه انما يضمن ما شاعله طريق لا باعتبار الملك والاشغال  
 بان بعد البيع يضمن **شرح العقار** باب ما يحدث في الطريق  
 ولو كان الفضا حديد صغير فليكن استيفاءه وعند الجنبه وقالوا جميعا  
 ليس له ذلك الا ان يكون الترتيب انما له فيضمنه خلاف الشافعي وعلى هذا  
 الخلاف اذا كان ترتيب الكسرها مع حشيتا او حشيتا واحدة الترتيب اصح وكذا  
 السطحة استيفاءه مع الكسرها مطلقا لهما **محيط سري** ولو كان  
 اصل صغار اقتضت الشايع فيه قبل الاستيقا الى السطحة وقبل ينظر  
 الى بلوغهم او بلوغ اهلهم **من المحل المردود** وقيل ان الضمان اذا مات  
 من ضرب ابيه او وجبه تاديبا عليها الى على الاسب والوجه عند المحقق لان  
 التاديب يحصل بالاجرة والتوكيد وقال لا يضمن لان التاديب عليها  
 ولا يحصل ذلك الا بقرع عادة والخلاف في القرع المعتاد واما  
 في غير المعتاد فلا ضمان واجب اتفاقا واجمع ان المعمل اذا ضرب  
 الضمان والعبد بغير اذن المولى والاسب صميم وان كان باذنها لا يضمن شرح  
 الجمع للشمسي يقرع معلم صبي او عبيد بغير اذن ابيه ومولاه وان باذنها لا يضمن  
 لا ضمان على المعلم الضارب وكذا يضمن زوج او ادة ضربها ما دون اذنها  
 على الاولياء وذكر العيني في مرجع الجمع ايضا **شرح العقار في الحشيات**  
 رجع قبل هذا اقام حشيتة من قبله ان له اذنه او انه قد ضاها على الباني  
 وقضها منه او اقام حشيتة من الابن قد خفي عنه فثبت بنية الضاها لانه اشت  
 حشيتة له لاصح للمعترض استيفاء القود وانما جاز الابن بعد ذلك وكذا القود  
 او الضلع بخلاف الضاها ان يعيد البنية على الابن ولا يضمن على الابن بالبنية له  
 اقامها الضاها على الابن لا يكون خصما على الابن ولو كان للقتل اذ ان قالها  
 الضاها بنية على الابن الا ان الضاها قد ضاها على حشيتة الابن جاز  
 ذلك فان ضرب الضاها بدمك الضلع لا يخلو الضاها من اعادة البنية

العقار صغير

ما في الضرر

الضمان اذا ضرب

ما في المرافعة

اقام الضاها حشيتة



بخلاف الاول لان في الاول لا يكون له وارث من الابن بل يكون اجنبيا اما الآخر  
 فكل واحد منهما يستحق العصا على الفاضل هذه البينة ثابتة على الحكم فلا يخلو  
 اعادة البينة فاذا لم يخلف القائل اعادة البينة تكون للحاكم نصف الدين  
 ولا شيء للقاتل من جنابات فاجتنب في الركابة باجناب الدم  
 وان سقاه السم ومات اثم دفعه اليه وشربه هو بنفسه لا يضمنه وان  
 كان في حال كراهة فانه طبيب ولكن بجس ونحو من جنابات البراءة في  
 الثاني وقد وقع بخارجي واقعه وحمل رجل قال لا خوارم السهم  
 الى صبي اخذ قولا اليه باوره فاصاب منه لذهبت قال لم يضمنه شي لو قال  
 ابعني على من عليه لم يضمن وحكمه ان في بعض المشايخ وقاسوا على ما لم قال قطع  
 يد المذنب وقال من لا يملك الام في وجوب العفو والاشتباه  
 يجب الدية في ماله اذا ذكر في الكتاب لو تضارب بالوكو يقال له بالهات  
 شئت زونه قد جعت عيني احد هاتين المالكين لانه قد ورد ان كل  
 منهما لا يخرج من ذكرا لانه في حقيقته عروبة العلم والملازمة فاصابت  
 اكلته عند ذهابت بقاء المالكين ففقدت في القنات **فقط**  
 وبنار في ملكه او ملك غيره فاحرق ثوب غيره بشاره وقعت منها قال محمد  
 بن ابي اذ لم يكن بين رجل النار والوقوع على الثوب رابط يكون مضاعفا اليه  
 في وجوب النكاح والقنات في الذنب لم يضمن اذ لم يصف اليه في البذر انزل  
 عن ابي يوسف وقال بعضهم لو جرب النار في موضع لم يضمن ولو وقع في  
 شاة والقنات لم يضمن ولو لم يكن له حق المرور فاحكم على نفسه ولو  
 لا لو وجبت النكاح وهذا اظهر من غيره ولو طارت شراره لم يضمن  
 الكد او فاحرق ثوب يار في الطريق ففقد الكد او **فقط** الحال على الكد او  
 والدية على عاقلة ولو لم يدرك الكد او ولكن حكت النكاح بعض النار غير فاق  
 او قدت كان هدر **جميع القصد لبي في القنات** ولو كان اذ كان  
 بشر في الطريق فاحكم سيفا او حجر او لينة او حشيشة فقط ففقدت على ان يضمن  
 لو جردت على الخطا فيه وقصد له على سبيل المباينة بوصول الالة بغيره لم يضمن  
 ولو كان لا يبا سيفا فقط على غيره ففقدت او سقطت عنه ففقدت او واداه او  
 طليسا او خامنه وبعلا بس على النار ففقدت به قلف لا ضمانا عليه

في النار  
 على غيره

شاة  
 الكد او

لان في اللبس ضرورة اذا ان من كفا جوبه الى لبس حدة والتخويز في السقوط  
 ليس في وسعهم فكانت التمس فيه عامة ففقدت النصبين ولا ضرورة في التحمل الا في  
 من سقوط المحمول على ابناء النكاح الذي ليس به مالا ليس عادة فهو ضامن  
 من جنابات البساج ولو اشتراك في قتل رجل رجلان احدهما مأموك  
 عليه العصا من لوانفود والاخر مملوك لا يجب عليه لوانفود كالاجنبي والاب والخال  
 والعماد واحدهما بالبيف والاخر بالصفاء لا يجب العصا من نيك  
 الدية والذي لا يجب عليه العصا من لوانفود يجب في ماله **ترج** قد ورد في  
 في رج قوله ولا يقتل الرجل بانه **م** كاشف في وجوب الدية المالكين  
 في وجوب العصا لانه قال في الكتاب ان تضارب باليقال في الضاربة  
 شئت زونه قد جعت عيني احد هاتين المالكين لانه قد ورد ان كل  
 واحد منهما لا يخرج من ذكرا لانه في حقيقته عروبة العلم والملازمة فاصابت  
 اكلته عند ذهابت بقاء المالكين ففقدت في القنات **فقط**  
 قوله رده **من جناباة القصة في باب الاول** ان ال بكارة بكر كجارة  
 او حرف عبد المهر من جنابات براءة ولو اخذ خصية رجل فشد بها  
 فذ حصية الرجل يجب الدية ولو ضرب اداة ففقدت سيفا ففقدت الدية  
 وفي الحوائط ينظر قولنا لا يضمن لا يجب شي وان لم يبرأ فعليه الدية وفي الصلح  
 اذا كسرت حكومة عدل وفي الصلب اذا رقت كمن يضره بالكلية ففقدت حكومة  
 العدل وان لم يضره وصار يجب نفسه دية كالماله وان عاد له حاله ولم  
 ينقصه لكن فيه اثر الفرب ففقدت دية كمن يضره اثر الفرب ففقدت نفسه  
 وهي مودعة وفي طيب الزاوة اذا كسر او قطع الماء الدية من الخلاصة  
 في الثالث من الديات وتكون جدي ارض مودعة او دار كذا كذا يضمن  
 مودعة على ارباب معلومة فالضامة والدية على اربابها فان لم يبرأهم البرهم  
 وان كانت الارض اذ الدية مودعة على المسجد ففقدت الدية في المسجد  
 وقد تقدم حكم ذكره الربيع في بين الكسرة وكسرة الرصبة ايضا ففقدت البينة  
 بغيره الارباب المودعة عليهم معلومين يخرج من المعلومين كمن لو كان رفا  
 على القبول فان الظاهر ان الله به يضمن في بيت المال لانه يكون من جملة ما اعتد  
 لصلح المسلمين فاشبهه بالصلح ولم يضمن من ربحه **من القمار** وعلى هذا  
 اذا وطئ جارية بكر الانثى فيجب ان يجب الاكثر من العود نقصان البكارة

اشترى رجل  
 في القتل

تضاربا

آراء البكارة

وكيفية دار  
 مودعة



مكتبة  
الشيخ

[illegible]

مجلس سبکدوش  
مجلس آستان قدس

قال قیس فلان

جمع بالماء  
مات

المجلس

العضاض من جناب البرازية وتكون رجلين فعضا احدى اهما وقطعه الاخر  
 بمكب نصف الدية في ثلث سنين وقال زفر بن بك في سنين ولو قبله ولم يعلم العفو  
 او علم لا فدية وعندها والموت كالموت واحد الموتين كاحد الواردين  
 من جناب البرازية في الفصل الاول رجل قال ان ضربت فلانا بالسيف عمدا  
 ولا ادرى انه مات منها او كذا مات وقال ولي القتل بل مات بقرتك  
 فانه لا يقبل به وان قال القاتل مات منها او ضربته او ضرب رجل اخر  
 ضربه بالعصا وقال الولي بل مات بقرتك كان القتل قول الضارب وعليه  
 نصف الدية رجل جرح رجلا جرحه عمدا او جرح اخر جرحه عمدا لم يمت له الجرح  
 احد اهما لم يجرح وما كذب منه على مال ثم مات منها جميعا كان للعقوبة ان يقبل  
 لم يجرح من جناب فاصحها في باب القتل ولو قتل رجلا من رجلين فعلى احد  
 الولي ثم احد اهما كان له ان يقبل الاخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعلى احد  
 ولي القتلين فلو ولي الاخر ان يقبل من جناب فاصحها في فصل من  
 يستحق العفو واعلم انه لو كانت القتل جماعة فعلى الولي عنه واحد  
 منهم او صالح لم يكن له ان يقبل غيره كما في جرحه العفو وغيره لكن في فاصحها  
 وغيره ان له اقتصاصه ثم سئل وان كان العضاض اكثر من قتل  
 رجلا واحد فان عفي عنها سقط العضاض اصلا لما ذكرنا وان عفي عن واحد  
 سقط العضاض عنه وله ان يقبل الاخر لانه استحق كالمات فاعفو عنه احد اهما  
 لا يوجب العفو عن الاخر وذكر في المتن غير ذلك يوسف انه يسقط العضاض  
 عنها لان طريق الاجاب للعصا من الجرح وهذا ليس به بدلان طريق الاجاب  
 للعصا من عليه بالنسب ما ذكره بدائع ولو عفي عنه ثم قتل بعد العفو  
 بمكب العضاض عنه عانة العيال وقال بعض الناس لا يجب من جناب  
 البدائع ولو كان العضاض اكثر فصالح ولي القتلين فالاخر ان يستحق  
 وكذا لو صالح الولي مع احد القاتلين كان له ان يقضيه الاخر لما ذكرنا في  
 العفو من جناب البدائع ولو كان الولي اثنين والعصا واحد  
 فصالح احد اهما يسقط العضاض عن القاتل وينقلب نصيب الاخر الى  
 لما ذكرنا في العفو ولو قبله الاخر بعد صلح عفو صاحبه فهو غير التفصيل  
 والختلف والوافق الذي ذكرناه في العفو بدائع وفي الجامع الاخر

مفتی عبدالغفور







ہرگز نہیں  
مقتل ہے

تاریخ و جغرافیہ

قالہ رافضیہ  
مفسر

تاریخ

الكتاب الفصل في

اقرب الفصل

شیخ علی بن محمد  
فیضان الہدیہ

في



والخطا في القدر  
في الخطا في الخطا

الشهادة  
بالتفصيل

اقام القاضي بين  
ان له وارثا اخر

ادعى اوليا  
الدم

اشتم بقتل

ولا خطأ قال الحسن ان اجعل دية في مال محيط برحمة في آخر الجنايات  
فان شهد الله قتل بالسيف فان ذكر اصفه العبد بان قالا قتلته عدا بالسيف بقتل  
شهادتهما ويقضي عليه بالعقاص وان قالا قتلته بالسيف فخطا ان قبل شهادتهما  
ويقتل به على قتلته وان سكتا عن ذكر القتل والخطا في ذلك اصفه العبد سواء  
وان قالا لا تدرى قتلته عدا او خطا ان قبل هذه الشهادة ويقضي بالدية في مال  
القاضي محيط برحمة في ٩ من الجنايات ولو شهد احد بهما انه اقر  
انه قتلته عدا بالسيف وقال للذي قتلته عدا قالا لا اله الا الله قتلته طعنا بالرجح جازت  
الشهادة بما حمل المدعى واذا قبل الرجل على الجنايات او خطا بديه  
واقام البينة انه وارث له وارث له غيره واقام القاضي البينة ان له وارثا  
اخر غيره فان القاضي لا يمكن الاخر من استغناء العقاص بل ياتي في ذلك حتى  
يظهر صدق ما قاله القاضي محيط برحمة في ٩ من الجنايات  
وان ادعى اوليا الدم قتل رجل بدينه واقام البينة على ذلك واقام المدعى  
عليه البينة ان قتلته عدا لرجل اخر قال لا اقبل هذه البينة محيط برحمة في  
١٠ من الجنايات وفي الجور ذي الحسن بن زياد عن ابي بصير عن رجل اخذته قتل  
فلما وجد به او قالا بالسيف لم قال انما اردت غيره فاصابه ورتني عليه  
القتل ولو قال قتلته فلما وجد به من غير اقراره ذلك قال كنت كذا  
غلاما يصيدني وقتل به محيط برحمة في ١١ من الجنايات ولو قال  
ضربت فلانا بالسيف من غير اقراره او ادعى مات منها ثم لا ولكنه مات منها  
لم يقبل ولو قال مات منها وفيها شبهة حجة او غلوب وقال الولي مات  
من غير كذب قال القدر قول القاضي وعليه نصف الدية من الحمل المذكور  
او ادعى ولي الخطا او اقر القاضي بالخطا لا يجب الدية وان ادعى ولي القتل  
وصدق في الولي بعد ذلك القاضي وقال انك قتلته عدا فله الدية على القاضي  
وعنه بيه يوسف في النوادر او ادعى الولي الخطا او اقر القاضي بالقتل فعلى القاضي  
الدية وروي ابن مالك عن بيه يوسف او ادعى الولي كلف ما اقر به القاتل  
فقد ابراه المدعى على اقره من جنائيات البرحمة في ١٢ في دعوى الولي العدا  
والخطا انهم يقبل قتل له لم قتل فلما قال ان كان مكتوبا في اللوح  
المحفوظ او قال قتلته عدا في هذا اللفظان منه اقرارا بقتل قتلته

الدية

الدية في مال ان لم يقر بالعدا قال قتلته ابن فلان ثم قال بعد ذلك قتلته  
ابن فلان او كان مكانه الابن بعد افعال المعركة قتلته ابنه او عدي  
في القول للمعركة هو اقرار بابن واحد وعبد واحد الا ان يكون المقتول  
سرا من تحتهم وكذا ان يقر بالامانة والاقرار بالجراسة ولا شبه هذا  
الاقرار بالمال في موضعين سنة المقتول في الاقرار في التتبع رجل قال  
قتلت فلانا ولم يسم عدا او لا خطا قال الحسن ان اجعل دية في مال  
محيط برحمة في ٩ من الجنايات قال القاضي لا يجوز له ان ينظر في  
بيت غيره بغير اذنه فان فعل فقد اساء وهو اثم في نفسه فانظر فقفا  
مقتب البينة عنه فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا شيء عليه وقال  
الاخر من عليه الضمان وبه ماخذ سنة العار في التتبع في البيت  
شوق بل من رجل فخرج منه ثم خرجت بالسيف فالتصا صرنا  
الحاكم على الشاق كمن الدية وان كان الشوق كمال لا يتدبر معه بقا  
الحجة فعلى الشاق العقاص وعلى الحاكم التوبة وان كانت الجنايات  
معاقبتها العقاص سنة المقتول في الجنايات والبدن والجناس  
واما اذا ضرب عيني انسان عدا فابيضت وصارت حال لا يبرأ  
لا يجب العقاص بخلاف عامة العلماء لان ادعاه بغير حجاب انتقام  
واخر مات من غير ذلك فدية النفس على العاقلة محيط برحمة في  
١٣ من الجنايات وفي التتبع من اعطى رجل بشي لالاخر وعليه  
شي هو لا يسب بما يجب الناس عطاء به انسان او دفع على انسان  
قتله او دفع في الطريق فغضب انسان فقتله فلا ضمان عليه في شيء من ذلك  
كله اذا كان ذلك مما يجب الناس فهو بمنزلة الحاصل ويقيم ما عطف  
محيط برحمة في ١٤ من الجنايات القاه في النار او في ثور تحتها  
فانضرق ونضره ايام ومات بقتل به وان كان يذهب ويحكي ثم  
مات نجس الدية بخلافه في قبل العاقلة واذا وضع الرجل  
على حائط شاة فوقع ذلك الشيء على انسان فقتله فلا ضمان عليه اذا وقع  
على لاشه لا يضر شيئا اجمدا او الطريق مشغولا فاما اذا وضع على حائط  
اذا خرج منه الطرف ان سقط فاحسب الطريق الخارج منه شيئا

الدية

الدية

الدية

ضرب عيني  
فابيضت

القاه في النار

وضع على حائط  
شاة سقط  
فقتل انسان



فانه يغني عن كل ما كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب  
 ما كان لو كان وضع الجوز عليه فلهذا لم يخرج فيه الى الطريق ثم سقط ذلك الجوز  
 على انسان ومات فانه لا يغني عن كل ما كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب  
 فيه اطلاقا لم يشك ان كان لو كان الجواب ما كان الى الطريق ميلا بسرا غير  
 فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يغني عن كل ما كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب  
 الجوز لا يغني عن كل ما كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب  
 فانه يغني عن كل ما كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب  
 سقطت الكادومات ان كان لم يخط نفسه لاشي غير الايدي وان كان  
 حتمه لا يخط نفسه عليها الكفارة وذكر في الفقه اليه القاسم على الدارين  
 اذا لم يتعاهد الدارين سقطت السطوح ووقع في ثمار لاشي عليها الا التوبة  
 وقال ابو نصر عليها التوبة وانما راعى القصد به البتة انه لا كفارة على  
 احد من الناس ان يكون سقطت في ١٣ من الجنايات  
 واذا الفاء في سطح او جبل او الفاء في بئر فقل قول الله هذه افطار البعد  
 واما على قولنا ان كان موضعها في منة النجاة فالباقى بعد فخص بغير القصاص  
 به عندنا محيط برحمة في ٢ من الجنايات واذا خرج من جوارحه  
 يعلم انه لا يعين منها الا انه يعلم انه يعين اكثر مما يعين المذبح بعد الذبح  
 بخارج من رقبته قال القاضي امام ركن الاسلام على السعدى في قوله  
 السر ان القصاص على التوبة وذكر في الاسلام المعروف بكواهر اسم  
 في شرح السيرة ايضا ان فيه اختلاف الشرايع بعضهم قالوا القصاص على  
 الجراح وهكذا ذكر في بعض روايات التداور وبعضهم قالوا لا قصاص  
 على احد منها ويجب الدية على الثاني وهذا لان فعل الاول قبل الثاني  
 انه قد وقع للروح وان انعدم الثاني فيصير شبهة في اضافة الفعل الى الحر  
 والقصاص لا يجب مع الدية فادعينا الدية على الثاني ولم يجب الدية  
 على واحد منها لهذا وانه اسكت رجلا في جداره فقتله بعد افطاره لاشي  
 على المسك فانه على القاتل القصاص في العمد والدية والخطا  
 محيط برحمة في ٢ من الجنايات وفي المتن قبل رجل جلد  
 ثم صار معه هاد شهيد شهيد بالقتل وهو معتوه فلا تسحق ان لا يجلد

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات

واجعل الدية في ما لم يحيط برحمة في الجنايات وكما الفاء في المذبح  
 ثم ساعده لا قصاص فيه في قول الله وفي قوله صاحب الجيب القصاص الا كان  
 لم يخلص منه فانيا وكذا الفاء في جيل او سطح فهو على هذا الخلاف  
 حاشية في الجنايات وفي الجوز لو سقط رجلا فالفاء في الجوز وسوق  
 كما الفاء في الجيب الدية في قول الله وفي قوله صاحب الجيب القصاص الا كان  
 في شئ لا يخرق بغيره وفي الدال بطله في المار فاصح في الجنايات  
 قال محمد في النفس رجل سوطه فقتله فدية او بغيره فقتله فدية  
 ثم ذلك او العبد فدية الا انه قد ذهب القصد قال اقصي من ذلك  
 كجه وذكروا هذه المسئلة في الجامع الصغير وقال على قول الله لا قصاص في  
 دية وفي البصر الارش وقال ابو يوسف ومحمد في المذبح القصاص وفي  
 البصر الدية محيط برحمة في الرابع من الجنايات في قول الله في الجنايات  
 الذي يقع على القصد والمسلم بالقتل فقتل المسلم الذي في الجنايات في  
 او كان القاتل الكافر قال القاتل المسلم او اقل من مسلم او كافر  
 فانه يغني عن كل ما كان الجواب فيه كالجواب في الميزان وقد كان لو كان الجواب  
 سوق المسلمين او في مسجد جازم فقتله بيت المال قالوا اراد بهذا  
 اسواق الوفاق فانه ليس بمملوك لا احدنا في العامة في يد السلطان  
 فاما اذا كان سوقا كالمقدم بائناهم فالقصاص والدية عليهم كما لو جلد  
 في حلة وفي الشق واذا وجد قبل في صف في السوق فان كان اهل ذلك  
 الصف يبتدون في حوائثهم فدية القاتل عليهم وان كان لا يبتدون فالدية  
 على الذين اثم تلك الجنايات قال وهذا قول ابو يوسف وذكر بعد هذا  
 وقال ابو يوسف في القاتل يوجب في السوق الرقبة للسلطان ولا يثبت  
 فيها من سكانها احد كشار الولي ثم اهل تلك السوق ضمن رجل يصبون  
 ثم يجعل الدية على بيت المال لان ملكا للمسلمين محيط برحمة في  
 الفاء في الجنايات ويوجب في السوق او في المسجد الجنايات على  
 بيت المال بل قامة وقيل انما هذه في الكوفة لان اسواقهم كانت  
 على اهل الكوفة بيت المال في بلادنا هي مملوكة والاقاب كانت مملوكة  
 وخزائنه يوسف على المملوك انكار السكار لا يبتدون في حوائثهم والاقاب

الجوز في الجنايات

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات

الدية في الجنايات



وقد قيل  
على الوجهين  
المنظرة

معيهم عنه عنايه في القسام وفي المتن اذا وجد قبل على الجسر او على  
المنظرة فذلك على بيت المال وان وجد في بعض هذه الطرق الوطام التي ليست  
ملكاً لاصدقها انما هي ملكات المسلمين فان الدية على اولى الحال التي تشرع الى هذه  
الطريق وفيه ايضا اذا وجد القتل في مثل صدق مدينة اليه جعفر فهو بمنزلة  
الطريق الا عظم على اولى الحال اليه محيط برحلة في القسام  
وكذا اصطدم القوم صاعداً وقائلاً بكتب الدية لكل واحد منهما على ما قبله الاخر  
وكذا لو كان ملكاً فاصطدم ولو جاز ركب حلف السائر فصد به  
فقط الجاني لاضمانه على السائر ولو عطف سائر فضمانه على من جاز  
خلفه وكذلك في الغنمين ولو ان رباين استقبلتا فاصطدمتا فقتل  
احدهما وحل واحد منهما سابق فضمانه الذي خطبت على الاخر ولو ان  
فرسين اصابهما بريد الاخر واقف او رجليه احد هما ميت والآخر واقف  
فاصطدمتا فعلى السائر والمات في الكفارة في جبايات فاضمانه في القتل  
الذي يوجب الدية **م** وفي المتن رجل واقف على دابة في الطريق  
فاور رجلان من جنس ابيه فقتل رجله فدية الرجل الاجنبي على  
الناس والراكب جميعا ودم الامر بالنفس هدر ولو سارت عن  
مد صفها ثم قتل في فور النقص لضمانه على النفس ودمه والراكب  
ولو لم تسر وتجب النفس وقلها فدية الاجنبي على النفس والراكب  
وتصف دية النفس على الراكب ولو بد فقها الراكب على الطريق ولكن  
خوبت فوقف هداية غيره فقتل انسانا فلا شيء عليها  
في جبايات ما ارعاه في ١٧ **م** وقف دابة في الطريق وخسرها غيره باور  
فقتل رجلا وطرحه الامر فقتله فدية الاجنبي عليها ودية الامر  
هدر ولو سارت ثم قتل في فور النقص فالدية على النفس ودمه  
الراكب ولو لم تسر قتل النفس واجنبا فقتله فدية الاجنبي عليها  
وتصف دية النفس على الراكب ولو وقف على بقعها هداية غيره  
فقتل رجلا فقتله فلا شيء عليها ولو ركبها صبي باعرا به فاجاب  
فيه كما حرم في الجسر ولو ركبها بغير اذنه فالضمانه على النفس ودمه الراكب  
لان امره بالحق راهد من ربه قد رر ولو واقف دابة

اوقف دابة  
في الطريق

لها

فيها لاجل اخر ذكرها تحت انما تقتله فانضمان عليها وكذا لو اوقفها ثم اور  
غيره بالنفس فقتلها فقتل ولو اذنه غيره ان يدخل داره هو ركب فقتل  
شيانا فقتله بغيره ولو كان سائرا فادب الا بغيره لانه مسبب والا دل به  
في الحمل بالبرء فان اسودت السرة الضرب او اخرجت او اخرجت  
فقتل الارش كما ملان فيه اليه فان اصفوت فقتلها كدمه عدل وقال زفر  
فيها ارض كامل لان الصفة توشح في تقويت الجبال كالسواد وانا نقول  
ان الصفة لا توجب تقويت المشقة ولا تقويت الجبال على الكمال  
فان الصفة لون النسي في اصل الخلقة لان الصفة قد يكون لون الانسان بخلاف  
الخنفرة والسواد ولو اقبل كان القول قول المضرور انه اسود  
من خربة لان الظاهر شهد له لان البقرة لا بد له من سب ولم يظرب اقر  
سوى خربة وصار كمن خرج فلم يزل يبرض حتى قرب فله الموت فالقول قول  
المجروح انه مديت في جوارحه ولو شج نوحه نصارت منقلا فاضمانه  
القول قول الضارب لان المضرور ادعى حدث بغيره الموضحة لم يكن  
وقف الفرية وانكر الضارب ولانه ادعى زيادة ارض لم يكن واجبة  
وقف الفرية وانكر الضارب محيط رسي في باب دية الكف والاقا  
والاسنان وتطير رجل تحت ما عازا على راس رجل قد حب بمعه  
وبعده وشوه وعقله عليه اربع ديات ولو مات فدية واحدة  
معدة المني في اجارة الذخيرة واذا وجد الرجل قتيلا في دار فانه ادعى ان  
القتيل القتل على صاحب الدار بكتب الدية والقسامة على صاحب الدار  
وان ادعى ولي القتل القتل على رجل اخر فلا تجب القسامه والدية على  
صاحب الدار ما ارعاه في ١٨ **م** وفي نوادر هشام قال  
سئل محمد بن اعين عن رجل عاصي الله ودينه عليه المتعيق وفي بعضهم تعيق  
فاحصاها بالحصن ثم عاد الى المسلمين فقتل سبها والراعي دارنه  
قال لا يرضى وعليه الكفارة والدية على العائنه وان وقع الجرح في الحصن وقتل  
اب الرعي او كان ابوه في صف المشركين وهو مسلم فادارنه فاحصاها  
الجرح فقتله قال حنيفة ما ارعاه في ١٩ **م** وفي نوادر هشام  
ما ارعاه في ٢٠ **م** وفي نوادر هشام قال حنيفة

مسئلة مهمه



تَعَالَى

۱۵۰



وعليه القدي في العمل المندرج في شهادته في اولى الفضل لو جده  
 وان شاع احد من بني البناء لا يجر ولو اهدم لا يجر ولكنه ينجح من شفاع مالم يستوف  
 نصب ما اتفق فيه من ان فعل ذلك بقضاء القاضي من العمل  
 المندرج ان اهدم داره وفيه ضرر لاهل السكة بجواب المحلة المختار  
 ان له المنع وان اهدم مع هذا وان يجره بالجران وان كان في دار على البناء  
 قبل يجره الاصح انه لا يجره في حيطان البراءة في الاول اشتري ببناء في  
 كنه وجه وعقد في رب المنزل ليعده في الدفول وباعه بفتح الباب في السكة  
 ان يبين البائع له طريقا ليس له المنع وان لم يبين اخذوا والحق انه ليس له  
 المنع من العمل المندرج ببناء على علو وسفل كل رجل اراد احدهما ان يبين  
 على السطح سفحا اخر ليصير راسقفين ومنه الاخر لانه ليس له في القديم  
 راسقف له المنع وان في القديم راسقفين ليس له المنع وهذا القديم  
 مالا يخط الاذان الا ان كان ذلك وان اخذوا فبرهن احد على القدم والآخر  
 على المحلة في سنة القدم اوله وشهادته اهل السكة في هذا الفصل  
 في حيطان البراءة في الفصل الاول رقب لا يبرأ في بستان في باع  
 صاحب البستان بستانه فيعمل المشتري البستان واد ليس له ان يبطل  
 التمسيل لان حقه لا يبطل بان يجعل البستان دارا جاره القادى  
 في القسمة وان اتفق على منع عدم صاحب السفل الجدار المائل  
 للعلو كما قد ما فان اهدم اجر على بناء لانه قدني على من يملك العلو  
 وهو ذار العلو كالراعي اذا قتل المرحوم والمولى اذا قتل جده المديون  
 في بين حق العمل وهو حق السفل حيث لو اهدم في الاول يجر على  
 البناء ولو اهدم في الثاني لا يجر من قصاص البحر في سائل في ذي جامع  
 الفصلين لو اهدم ذو السفل سفحه وذو العلو علوه اخذ ذو السفل بناء  
 سفحه اذا قوت عليه حصا لكونه بالملك فيضم اليه لو قوت عليه ملكا  
 انتهى وظاهر ان لا يجر على ذو العلو وظاهره ما في القدر خلافه والظاهر  
 الثاني في تحمل الاول فلو اذ ان يبيع صاحب السفل سفحه وطلب في ذوى  
 العلو بناء وعلوه فانه يجر ولو اهدم السفل بغير منعه صاحب لا يجر على البناء  
 لعدم القدي ولعصب العلوان بين انشائي بين عليه علوه ثم يرجع

من التمسيل

الموت

ويمنع من السكنى حتى يرفع اليه كونه مضطرا كسفر الرهن اذا قضى الدين بغير اذن  
 الراعي لا يجوز منعه عاده لانه اهدم العلو والسفل كذلك ثم الرجوع بقيمة البناء  
 او بما اتفق قبل ان كان صاحب العلو مضطرا يرجع على صاحب السفل بقيمة  
 السفل من بناء لا بما اتفق وقيل ان يبي باو القاضي في منع ما اتفق والا يرجع بقيمة  
 البناء ويبيع كذا في قيمة العلو الجدة واذا في الشريك كذا في القاضي فيرجع  
 بما اتفق كما هو به العلامة ابن الشحنة في شرح المنظومة واذا قلنا يرجع بقيمة  
 البناء لعدم الاذن قبل المبيع فقيمة يدم البناء او وقت الرجوع قبل ان  
 وانصح وقت البناء وهو منى على ان البناء بين على ملك الشريك  
 او على ملك الثلث ثم يفسد في اجبا من العمل المندرج فقام بين رجلين  
 غاب قدره او حقه او شيء منه واحضرا الى المحكمة فاداهما الحزمة  
 واشتد الاخر اخذوا فانه قال بعضهم بد اجوها القاضي لحاوية بها بالاجرة  
 او باؤنه لانه يملك الاجارة والحزمة في الاجرة قبل هذا القول في يد سب  
 ونحوه لان منعه ان يجر على المحلة والقدي على قوله كما قال بعضهم القاضي في  
 غير الالب بالانفاق عليه ثم ينجح صاحب من الاستفاد به حتى يدور حصته  
 والقدي على هذا القول دار بين رجلين اهدم بيت او بيت بين رجلين  
 اهدم بيت بناء احدهما لا يرجع هو على شريكه شي لان الدار تحمل القيمة  
 فاذا امكنه ان يفسد بكونه بمرعاني البناء والبيت كذلك اذا كان كبير اجتمعت  
 القيمة وكذلك الحكم اذا خرب وصار كله ساحة وكذلك البيت الكبير  
 اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب بتركه في البناء فاذا لم يطالب به  
 واصلها وقتها كان بمرعاه ثم تجد في راي ما بين رجلين وبيت اهما في بيت  
 كل واحد صارت صورا لا يجر الالب على العارة وتقسيم الارض بينهما واما  
 الطاحونة فائمة ببناءها واداهما الا انه ذهب بشي منها فانه يجر الشريك  
 على ان يجر صاحب تركه وان كان الشريك مورا قبل لشريك الاخر اتفق  
 ان يمسك ويحرق ذلك على شريك في حيطان راسفحة واد كونه في الامام  
 ابو محمد بن الفضل في طاحونة بين رجلين اتفق احدهما في حرقها بغير اذن  
 الشريك لا يجره منعه لانه لا يتوصل الى الانتفاع بها الا بذلك  
 من العمل المندرج قال سفل ان من كانت له طاحونة باعل طاحونة اخرى

قد بين المشتري



محمّد بن زکریا  
بن الطاهر

४६



حیات ناگذا جانور  
البرازیل

المستطيل







مكتبة  
الشيخ  
عبد الله

کتابخانه روار اسلام آباد  
کتابخانه روار اسلام آباد

۴  
عبدی که از بیایان فدا و انشای این  
اخبار و تحف و کتب و غیره

زنگنه

فوز و فناء بالدرج

100

حرف السيف  
على الوفاء

دار الفقه  
العلمية

بعض اصحاب  
الى حاجه

شتر صلب المال  
فصل في مال







وفي الدابة المشتركة بصبر عاصبي الرواديين  
 وسئل جدى من الدواب المشتركة بين اثنين وغاب احد الشراطين فخرج  
 الشريك الاخر غضب وغضب الشريك الاخر الى الرابع فمكث حل  
 بغيره غضب صاحبه اجاب بانه يفتنه لانه متروك يمكنه ان يحفظ بدهيره  
 فلا يصير مدعا غيره ولو تركها في الصحرا ولم يترك في يد يمكنه ان يرفع الامر  
 الى القاضي فخرج غضب فيما لفظت من الحمل المرتدور المقصود منه  
 تحريم بين تعدين الغائب والغائب الا اذا كان في الوقت  
 المقصود بان غضب وفيه اكثر وكان الثاني املا من الاول فانه الغائب  
 على الثاني كذا في وقف الخاتبة من غضب مع الغائب **صلى** لا يضمن  
 بغيره لانه مشترك كالاستخدام ولو لم يحل وطها من فوات الفصول  
 وتذكر في قسمها بين اثنين استخدم احدهما بغيره صاحبه فمات في وقته  
 لا يضمن وفي الدابة يضمن وفي نوادر حرام انه يضمن في العبد ايضا وكذا ذكر  
 في اصول الفقه ان التفرغ في الجارية المشتركة لا يوجب الضمان  
 كالاستخدام وان كان لا يحل وطها من ضمانات العاوية وفي الغائب  
 البسط والحجر والبوارى واجتباها في ذوات الضم وكذا الاذن والصرم  
 والجلب وكلها بقيات كالنشاب والابرة من ذوات الضم في فساد  
 شيد الدين والرياحين الرطبة والبقول والخطب من ذوات  
 الضم من الحمل المرتدور والصابون والسكنج والخطب كونه ذوات  
 الضم من الحمل المرتدور خلاصة وفي شرح الطحاوي كل موذومة مثلي وهذا  
 يقتضي كونه اللحم والغيب والغزال مثليا وذكره الشريفي **نور العيون**  
 في ضمانات الخيارات الماء مثلي والغيب واللحم مختلف فيه  
 من الحمل المرتدور **نق** حقير يرضى واراضيه ورضى به المالك واراوه  
 الغائب الضم يرضى عنه ناكح لو طرغ زنا بارضيه به ما كره **نور العيون**  
 في الضمانات ولو اخذ متاع غيره لينظر فيه ويشترى فوقع في يده وانكر  
 ضمه ولو اخذ قلب فقصه لينظر فيه كما ينظر الناس فانكره في يده لاضمانه  
 عليه ولو اخله لنصحه كما كان فضل وفي يده لاضمانه عليه لانه منطوع  
 رجل دخل منزل انسان فحول متاعه في بيته الى بيت اخر في ملك الدار

المقصود من هذا  
بين الغائب والمغيب  
الغائب الذي لا يرى

الحمل والقيء

تفصیل

فصل في الجنبين ان كان متوفى الحرة استسنا وان لم يكن متوفى في الحرة فبغيره ولا تفتق  
وراهم رجل ولم يكن الاستسنا ولا ضمان عليه والبدل على من قبض المال ولا اجر  
للمتوفى من الجنبين الملقط متوفى خزانة الامم وقيل وارغبه وخرج  
منها متوفى او وضعت في منزل اخر وضاع ان نفاذ ما في الحرة ضمنه والا لا وان  
رفع من زوايا البيت ووضعها في رواية اخرى لا يضمن فصل في  
استنارة الزوج فظنا واحدا فظن فقرتها المارة ودعت القول  
الى الحائض بل اذ في الزوج ثم ماتت فالكو باس لو رثتها وللزوج في ثمنها  
مثل قول فظن وان الزوج الى الحائض بل اذ في الكو باس له وعليه مثل  
عزلها وان وقعها وقعة واحدة باذنه الاخر فالكو باس بينهما على قدر العزل  
ولا ضمان لكل منهما على الآخر في النكاح اذا عزلت فظن باذنه او عاز  
فهو له وكبت كحبر الابن ان اذنه لها بالقول وقال عزله لي قال قول  
وعليه ما سرق الابن وان قال عزله لنفسك قال قول لها ويكون هبة  
للعقل منها وان اخذها ففعلت قلت عزله لنفسك وقال قلت اتوفى  
فانقول له ولو قال عزله لي يكون له الكو باس ذلك قال قول له ولها  
اجو المثل عليه لانه استبحار بعض الخارج فقصار كقصر الطحانة وان قال عزله  
مطلقا قال قول له وان فاعاها عزله القول قال قول لها وعليها مثل فظن لا يضا  
صار من فاجبة للعقل منهنه فقصار كفاصب خطه طمحنها ان الدخول  
للفاصب وعليه مثل الخط وان لم يوجد الا ذنه والنهي ان كان الزوج ايج العقل  
قال قول لها وعليها مثل العقل لان الظاهر من اذنها العقل وان لم يكن خارج  
العقل قال قول له ولا اجر لها كذا في عزله وقيل الزوج او طمحن كحه  
فانجزر والدم والوفاء وفي المتوفى في الثاني اشتر فظنا واذنه وجبة بالقول  
قال قول له وان وضع في البيت فقوت فلها فلا شيء عليها كطعام وضع  
في البيت فاكبت لاشي عليها وهو الامام اعطاها العقل وقال لها اخر  
قله وان لم يقب شي فلها وعليها مثل فظن قال الفقيه هذا اذا وضع دارها  
بالحفظ او بالوضع في البيت فقوت فقوت فاجبة وان وقعها ولم يقبل  
شيئا قال قول له الجارة العادة بانه الزوج اذا وقع اليها فظنا فقوت له لاجل  
الزوج فقار القول كونه في البيت فاجز الطبع وهذا اذا لم يكن الزوج

32

۷۷۷



بفتح العين كحماره وذكر حشام غزال فظن غيره ثم اختلفا وتعم ما كتب الضبط  
 ان الغزال كان باذنه له والغزال انكر الاذنه وزعم ان القول له وعليه مثل  
 العظمن في الغزال لما كتب العظمن لان الاذنه وان كان عارفا وعديه  
 اصلا لكن هذا ظاهر المقام مقام الاستحقاق وانما يكون للذنه لا للاختصاص  
 في البرازية في سائر الدجوى في سائر الرجلين **نص** وفيه للفظ الضبط  
 المقصود اذا وقع في الماء وغرق بغير الغاصب بخلاف جلي اذنه  
 وفي غصب الدعة ولو غصب عبد صغيرا لم ينج لانهم نقصان وفي  
 قتادى اذنه بغير جلد من الفضل لو غصب من مملوك ثم اذنه عليه ان كان له  
 من اصله كحفظ صح والافلاذ بغيره بمنزلة ما لو رفع السج في ظاهر الدابة للفرق  
 ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح وان كان الغاصب اسهيك الغصب  
 حتى ضم القيمة فذبح القيمة التي الصبي ان كان الضبي ما ذواته في الجارة  
 صح وبني في ضمانه وان لم يكن له ما ذواته لا يبر الا ان وقع القيمة بغيره  
 التملك وحكمه اذ المسئلة في عامة القضاوى وذكر ابو زيد في مسئلة  
 النكاح بغيره في كتاب الاسرار ان الصبي اذا استخفى عنه لا يصح ولو غصب  
 من عبد ثم شتمه بغيره بولي ضمانه احكام الصغار في سائر  
 الغصب والقيامة **نص** وفي ترتيب الرواية لو غصب جواهر اقيم  
 الا اذا مات حنف النصف ما الفرق والكون في الفضل اذا فقهه فاقب بغيره  
 ولو غصب ملكا صغيرا او كبيرا بغيره **نص** في الحل المبرور رجل غصب  
 مائة من الفضة في يد بخر او حجارة لا شئ عليه وان مات من صاعقة او بغيره  
 حبة فعل عاقلة الغاصب وانه وقال زولا بخر وهو قول الشافعي  
 صح فاسأل على ما اذا مات بخر او حجارة ولما انه سبب لقتله ان هذه الاسباب  
 بخره بغيره عادة والولي يحفظ الصبي عادة في هذه الاوقات فكان الغاصب  
 بازاله اليد الى قطة والتفريب من هذه الاسباب والنقل الى كسبه  
 ومكان الصواعق سببا لقتله فله ان يكون مقتدر في هذه الاسباب بغيره  
 بخلاف ما اذا مات بخر او حجارة لان القيمة لا يدفع لها زك في مكانه حتى  
 قالوا لنقله الى موضع بغيره في المهر والامراض بغيره ضمانا وان فرق  
 في ما اذا اضر في او سقط في سطح او ما شئت ذلك في في الصواعق

غصب  
 صفا

غصب  
 محمد بن ابي طالب

الحل

من الحل المبرور **نص** الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير  
 اذنه ما كان على وجه يتعلق به الضمان فاما بغير فعل في الحل لا يصح غاصبا حتى لو منع  
 رجلا من دخول بيته او لم يمكنه من اخذ ماله لم يصح غاصبا ولو منع المالك من  
 المولى لم يصح ولو منعها من غيره حال بيته وبين املاكه في حلق لم يصح  
 ولو فعل ذلك في النقول ضمن **نص** فصول في الضمانات **نص**  
 منه من سقى ارضه حتى قدست زرعه لم يضمن **نص** ومن سقى ارضه حتى قدست  
 الارز بغيره **نص** في الحل المبرور **نص** من سقى ارضه حتى قدست زرعه لم يضمن  
 او للصغير بغيره **نص** في التملك عشرة فصول **نص** في دار غيره  
 وحل مائة الدجاة في سكرها المبرور كسرى عليه لانه لم يسكنها مائة من الدجاة  
 كما لو رحن المالك في سكرها المبرور انتهى **نص** في غصب بيع القمار بغيره  
 في القيمة **نص** من سقى ارضه حتى قدست زرعه لم يضمن **نص** من سقى ارضه حتى قدست  
 المسجول بغيره كراهة الحاشية **نص** في غصب الاشياء **نص** يخرج النكاح والغصب  
 في يد الغاصب النكاح بغيره مع الزوج ضمنه النقصان وان لا يمشي اصله ضمنه  
 القيمة كالنقل **نص** في غصب البرازية **نص** وما يجزئ به الفقه لوسيل  
 غير اخذ حمار غيره بلا اذنه فاستعمله رده الى موضع اخذه منه وكان معه حش  
 فأكله ذيب حمير لوسان الحش معا لا لولم يجره من حش بل لسان الام  
 فاساق الحش معا اذا حيا وجائيا فصول في الضمانات **نص** وذكر  
 في المساجير تدور او حان ثاني دار مساجرة واحرق بعض بيوت  
 الجيران او بعض الدار لم يضمن فعل ذلك باذنه المالك او لا لانه اتبعها  
 بظاهر الدار ولم يجره ولا يجره حيلة الباقى الى نقصان بخلاف الحرق لانه يجره  
 في الدقة ويكلف الباقى لانه يوجب تغير حيلة الباقى الى نقصان  
 فله من المساجير في غصب التدوير لا يضمنه الناس من ترك الاضيق  
 في دونه او قد نارا لا يجره قد مشك في التدوير كذا في **نص** وفي **نص**  
 مساجير اسباب مساجرة راجع ما نذر دابة بعض ارباب اسباب  
 رابر ونضمن **نص** المساجير **نص** ضمانات فصول في اجارة العقار  
 في اثنتي عشرة سفينة على الفرق فالتى بعضهم سقطت في المارحة سقطت  
 بغيره فبمها في تلك الحالة **نص** في غصب القيمة في باب الاول

غصب  
 الحمار











دابة

عند سقوط طير الدابة يمكن التوجه بعد كل عيب ولان صار يستعمل للصبي في مثل  
 من احواله وهو ما كانت الدابة تفرق بين ذنبه ولان يستعمل صبيها بغير اذن ولان  
 بسبب استعماله في غير احواله واما الصغار في سائر الجنايات واما رجل حمل  
 المشقة او احمده على الدابة وهي دابة اما اذا كانت نسيب اخفقت الدابة  
 فيه قال بعضهم اذا سقط الصبي والدابة نسيب فوضاهم ذكره ان ثبت الحاكم في المختصر  
 واما رجل اذا كان نسيب مسير صاحبها في كان مضطرا الى صاحبها سدا كان  
 الصبي نسيب على الدابة ولا يمسك فاما اذا صار نسيب فصار  
 نسيبا فلا ضمان عليه لان المشقة هي الدابة فتكون جبارا وذكر في بعض الروايات  
 اذا سقط الصبي وهو ليس بالدابة يعني الصبي وكان الرجل حمل الصبي عليها وهي  
 دابة ثم سبها الصبي فوقع في نسيب لاضمانه على الرجل لان النسيب  
 مضاف الى الصبي لا الى الرجل نصارى كما اذا قتل الصبي المقصود نفسه  
 من الحمل المبرم ولو كانت العين المقصودة حادثة وهي ذوات  
 الا مثال ان كان السيف في المكان الذي التقيا مثل القيمة في المكان الذي غصب  
 او اكثر يربى بر والمثل وان كان السيف في هذا المكان اقل بالمقصود  
 منه بالجوار اذا غلبت القيمة العين حيث غصب وقت الغصب وانما  
 انظر ولو كانت القيمة في مكان المقتضية اكثر فالعاصم بالخيار انشا  
 اعطى مشروجه فاصم وانما اعطى قيمة حيث غصب الا ان يرضى المقتضى  
 منه المتضرر وان كانت القيمة في المكانين سواء فلا مقتضى منه ان  
 يطالبه بالمثل خلافا ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلاد وذكرها  
 كان على الحمل كراهة الى الموضع الذي حمل منه فغصب فاصم  
 ولو كسر رجلا رجلا وتبين انه كان مستقرا او رضاهما وقبل الكسر  
 كان يروج لاضمانه على الكاسر فغصب فاصم فاصم  
 وعنه انه لا شيء في جنين الامة ويجب ما نقص من الامة  
 وهو جنين الدابة من جنات الملائكة الراعي اذا قاضها قريبا  
 من الزرع بحيث لو شاورها وتست في الزرع ضم الراعي وذكر في التذلل  
 اذا وجد دابة في مرجع غيره فوجدها قد ما خرجت من مرجعها لا يضمن  
 في الضمانات وخرجه في ذمها او كرمه دابة وقد افسدت الزرع

كسرها

جنين

فحمها

اخراج الدابة  
من الذرع

جنينها فملك من ولدا خرجها انما راد ان اخرجها وساقها فملك من ذوات  
 اخرجها ولم يبق الا يضمن وكذا الواجب دابة الغير في ذرع الغير في الجنين ولو ساقها  
 الى خارج ما لم يبق عليها من ذرعها لا يضمن لانه لو كان اخرجها من ذرعها فله ان يضر  
 قال اكثر مشايخنا ان يضمن ويطلب الفدية من العاوية في الضمانات  
 ذكر في العدة في عين الشاة قيمة النقصان في عين بقرة الجزار وعين جردرة  
 ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس وذكر في المشتق ما يحل على طر  
 في عينه ربع القيمة وما لا يحل عليه لصغره كالغصبل والجيش اذا انقضى من عينه  
 عين واحد فقيمة ربع القيمة والداهما كالثاة في غصب الدخيرة اذا  
 قطع اذن الدابة او بعضه ضمن النقصان جعل قطع الاذن من الدابة نقصانا  
 بسببه او كذا كذا لو قطع ذنبا يضمن النقصان من ضمانات العاوية  
 الكلب الملعول الحارس والمكاشاة والصيد وكذا جوارحه ربعه ويعزم من الكلب  
 عند غلافه للشاخي ويبيع الفردانية على رواية الحسن في العمد وكذا عند  
 محمد بن زياد الكلب الملعول المستهدود من الصيد جوارحه ربع الاسد مذكور  
 في صيد مختلفات الفاضل الى عاصم فعلى هذا يضمن ضلوعا من ضمانات العاوية  
 ولو وضع ثوبا في دار رجل فزاعها صاحب الدار فاصده ضمة وبمثل  
 لو ادخل دابة في دار غيره واخرجها صاحب الدار لا يضمن وان لم يفت  
 لان الدابة في الدار تضرها فله ان يدفع الضرر بالاخراج اما ان ثبت في الدار  
 ولا يقرها فكان اخواصه المأخوذة ولو وجد دابة في حيط فخرجها فملك  
 يضمن في الكاسع غصب ويطاوشه فيه دابة فخرجها فغصب المرتبط  
 صار ضمانا من ضمانات الضمانات وذكر في غصب المشتق في رجل  
 غصب صبا حرا فقتله به رجل فخطا وقال فلا وليا والصبي انما يتبعوا  
 عاقلة انما كانت فان اتبعها عاقلة الغاصب رجعا على عاقلة القاتل  
 وان قتل الصبي نفسه فدينه على عاقلة الغاصب ولا يبرء منه بها على عاقلة  
 الصبي ولو قتل رجل بعد ان كان اوليا والصبي بالخيار انشاوا قتلوا القاتل  
 وانشاوا اتبعوا عاقلة الغاصب به دينه ويرجع عاقلة الغاصب بها  
 في مال القاتل ولو ان الصبي قتل في يد الغاصب رجلا ثم رد عذرا يضمن  
 عاقلة ذمة مشل لم يكن لهم ان يرجعوا بها على الغاصب احكام العمد

في الغصب

غصب الصبي











وإذا قيل في الثاني  
فإنه لا يرد  
إلى الغائب  
الاول يرد

جوابه القادى في الثاني من الغيب **ج** وانه انما الغيب في به الغائب  
فان الى الغيب في الثاني من الغيب لا يرد الا خلاف رد الغيب **ط**  
رد الغائب في الثاني من الغيب الغائب الى الغائب الاول يرد في قول  
المحقق ولا يرد عند بل يوسف **ج** يرد في غير ذكر خلاف ولا خلاف  
ان الغائب الاول اذا طلب القيمة عند فقدان العين ان يقضى له بها  
ولا فرق بينه وبين المودع اذا غصب منه الا في وجوه منها ان الغائب  
الاول لو اذ يقضى العين او القيمة في الثاني لم يجد في الاجنبية ويرد الغائب  
بأقرار المودع فيها وان كان الغائب كمالا او ذراعا فاستهلكه الثاني  
فان الاول في قيمة وراهم او ذراعا لا يرد الثاني لانهم ليس له الا يقضى عليه  
او بدله والعدل علم في غصب القيمة في باب مودع الغائب وقاضيه  
الغائب **م** غصب ساجد او خشيعة او دخلها في بناء او غصب اجرا  
ويجب به او جها ويحق عليه في ذلك كله قيمة وليس للغصب منه  
ان يقضى البناء او ياقض الساجد والخبث والاجر والخص ما رغبه  
في الغصب **كتاب الوديعه** اخذ الطالب وورثته  
المودع فقال الطالب انه مات بماله وقالت الورثة كانت الوديعه  
قائمه يوم موت المودع وكانت معروفة ثم حلفت بالقول للطالب  
في الصحيح من وديعه البرازية في الفصل الثاني قالت الورثة رد  
مورثنا الوديعه في حياته لم يقبل قواهم ولو بعد هذا انه قال في حياته ردوا  
يقبل من الحمل المردود وان قال لم يرد يجب من ماله شيء وضاعت  
لا يقبض ايضا ولو قال ذهبت ولا ادر كيف ذهبت فاقول له  
ولو قال ابتدالا ادر كيف ذهبت الوديعه اخذوا او الصحيح انه  
لا يقبض من الحمل المردود او دعه ما كتب في بيت مولاه عند رجل  
فذلك يقبض المودع من الحمل المردود **القدلة** اذا قال لو ارد الوديعه  
في حياته لم يقبل قواهم واقفا معا البينة انه قال حال حياته ردوها يقبل  
من الحمل المودع **و** وكذا في النكاح اذا مات المودع فقال ورثته  
قدرد الوديعه في حياته قال ابو بكر ان سمع من المودع رد الوديعه فاقول  
قدرد الوديعه مع يمينهم على علمهم وان سمع من المودع رد الوديعه لا يجزى

الورثة

الورثة والضمائم واجب في مال الميت **ع** ما به في الضمانات  
ولا بد ان كالا جني حتى يشترط كونه في حياته ولا يشترط ذلك في حق وليه  
الصغير وورثته حتى لو كانت الوديعه تسكن في حلة وهو لا يقبض عليها ولا  
البر لا يقبض وكذا لو دفعت المرأة الى زوجها لا يقبض وان لم يكن يرد عليها  
من وديعه البرازية في فصل الرابع وضع عند ابنه شيئا فقال احفظه لهما  
بأعلى صوته وقال لا احفظه فصاع مال في المحيط لا يقبض لعدم التزام الحفظ  
وقال علي بن احمد يقبض من وديعه البرازية في اخرها **ا** ودعه ما كتب  
في بيت مولاه عند رجل فذلك يقبض المودع من وديعه البرازية  
في فصل الرابع **و** وقع في الدلال فباع فقال صانع ولا ادر كيف  
خضع لا يقبض ولو قال لا ادر في اخرها **ب** وضعت يقبض من وديعه  
البرازية في اخرها **و** في القنادر وذكرا الامام الحلي انه عن محمد المودع  
اذا دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في حياته او دفع الى امين من ابناء  
من يشق به في ماله وليس في حياته انه لا يقبض لانه كان معذوقا به في  
ماله كذا في الوديعه ثم قال وعلى الضرر عن هذا الم بشرط  
في التحفة في حفظ الوديعه بالعمال قال ويلزم المودع حفظه اذا قبل  
الوديعه عند الوالد الذي يحفظ ماله بحجره ويبد منه كان في يده **م** وديعه  
انما ما رغبه في الفصل **ق** قال في الذخيرة ولو دفعها الى امين من ابناء  
وليس في حياته كذا وعلى الضرر من الاصلاح والابضاح في  
في الوديعه **و** في النكاح اذا مات المودع فقال ورثته قدرد  
الوديعه في حياته لم يقبل قواهم والضمان واجب في مال الميت  
لانه مات بماله فان اقام الورثة البينة على اقرار الميت انه قال  
في حياته ردوا الوديعه فلا ضمان **م** محيط به ما في الحاشية  
من الوديعه **الركنية** قال المستورع امرتني الى ارفع الوديعه الى فلان  
ودفعها اليه وكذا في المودع ضم الاجنبية قال للمودع ارفع الوديعه  
الى فلان فقال وقفت وكذب فلان وضاعت الوديعه صدق  
المودع مع يمينه **ن** ما رغبه **و** لو ادعى المودع انه امره بدفعها الى  
فلان وكذبه صاحبها فالقول له انه لم يأمره وقد وقعت فائدة الضرر

وتقع على الدلال



کے والدین

والله اعلم

اور علی گنجیہ اور علی  
نہ ہستی

[illegible]

الكتاب

فعلنا

ربیع علامہ مصطفیٰ  
بالفصل

وقع المصنف في  
الصفحة الواحدة



[illegible]

مدرسة العلوم  
مدرسة الفنون

توضیح: در این کتاب

آؤ پئے کوئے  
خجے ولف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جی

فيلزمه وينبغي ان لا يضمن من الحمل المبرور. واما انه قال له في السرة اجبرك بعقوبة  
كذا فادفع اليه ثم جاور رجل تلك العلامة ولم يدفعها له حتى جعلت لم يضمن  
ثم سلمته فقلنا في المحظ. رسول الموعود عليها فقال لا ادفع الا الى الذر  
جاءها فسرقت عند الشدة وفي ظاهر المذهب لا يضمن مال المالك للموعود  
من جاوره بعلامة كذا فادفعها اليه مما ارجل فربما تلك العلامة فلم يصدق  
ولم يدفع حتى جعلت لا يضمن من ودية البراذنة في هذا الموعود اذ اورد  
الوديعه الى منزل الموعود اذ الى واحد منهن فعيال الموعود قضت لا يضمن  
كما في العارية فكذا ذكر في الجوامع الكبير وفي التجريد قال يضمن بخلاف العارية  
وهذا رواية القدوري والقضاة على الاول من ودية الناحية  
رواية الوديعه الى من في عيال الموعود يضمن في الاصح من ودية الناحية  
ولي جامع المصنفات والمكلمات في اللفظ المخصص الموعود اذ اورد حالي  
من في عيال الموعود لا يضمن وقال المناظر ومن يضمن وعليه القضاة انتهى قلت  
ان عدم الضمان قول المتقدمين واذا اورد الامرين ان يعمل بقول المتقدمين  
والمناظرين فبعض العمل بقول المتقدمين كما لا يخفى حاشية الاستبصار للمؤلف  
قوله والوديعه الى الجوار بها لم يرد سواء كان يقبض عليها او لا وهذا الصحيح  
واضبط الاقضاء فيها اذ اورد حالي بيت ما لكها اذ الى من عياله من اوقات  
الاستبصار. وعلى الرد والهلاك واودع بها الخلاف فالقول للموعود  
ولو برحنا في قبض بينة الموعود ايضا وقبل بينة المالك لانها بينة  
الضمان من ضمانات تصوليين فيما يصدق فيه الموعود. وقال الموعود  
رواية الوديعه اليك او ضاقت عندك واكد الموعود وقال لا يلحقها  
فالقول للموعود مع بينة وبينة ايضا لان بينة المالك قامت على  
نفي الرد والبينة على النفي لا تقبل. ترجيح البينات الى الوديعه. حاشية  
وضوح المصنف بين يدي ما لكه برئ وان لم يوجد حقيقة القضي وكذا الموعود  
كلمات لولا انك قضيا او ودية لها وبالضمان لا يرد ما لم يوجد حقيقة القضي  
تصوليون في الضمانات في غاصب الغاصب. وقوله يدفعها الى فلانة فانها  
وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رجع على الوكيل فطالب ان يضمن  
ايها ان اذ الوكيل حين اضاف الابداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا

مردود و مسترد  
المردود و المسترد  
في الحساب

وضع المصوب  
او العوديه من  
بيس الاكف



وتبين ان رسالة كجح في الوسط فكان هو الا ستراد والاضحي سواء **من المحل المذكور**  
 قال المودع سقطت الودعة لا يغير ولو قال سقطت ما يغير قال الامام طهري الدين  
 لا يغير فيلزم لا يغير بالاسقاط وانما يغير اذا ذكرها وزجب وان لم يغير به  
 فلا يغير عليه الفتوى ولو قال لا ادري اصبحت الودعة ام لا افسح يغير  
 ولو قال لا ادري اصبحت ام لا يفسح لا يغير **من الودعة الباردة**  
 ولو جعل الودعة كمنه اسم او كمنه جنة فصار على صاحبها عليه وكذا اذا  
 وضعها بين يديه ونام وهو الصحيح واليه قال شمس المأجدة الرضوي في شرح  
 كتاب البرقة قال لا يلزم في الفصل الثاني اذا نام فاعدها  
 اذا نام مصطفا عند الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فصار  
 عليه نام فاعده او مصطفا **فاما رقاية** **فقط** بحث بقية الى بقاها  
 على من جعلها اليه البسم وقال بقاها فلان اليك فقال البقار او حسب  
 بها الى ما فيها فانه لا يقبله فوجب بها فقلت فغير البقار لانه لما جاء بها الى البقار  
 انتهى الامر فصار البقار امينا وليس للمودع ان يودع وقال فيه نظر اذ لم يقبل  
 ويمكن ان يكاسب عنه بما نوهم بما يجزي في قضاوي فافهم طهري في الرد  
 نصه لبيان القصاص **اخر** يدفعها الى فلان فانه وقال انما قلنا انما قلنا  
 هذا نصه ثم ذكر على الكل فلما كتب ان يغير بها شاء اذ الكل حين  
 اضاف الى يدع الى ماله فغيره جعل نفسه رسولا وتبين للرسالة كجح في الوسط  
 فكان هو الا ستراد والاضحي سواء ان يمد مال الا فاقول له سطره بجاوب لو لم يمد  
 الى جيبك سطره او قال فتركت فزنا او اطع فبك في الناس فلو دفعه  
 اليه فغيره لا لو قال انقطع يدك او بغيرك او اضربك خمسين سوطا او لا يجوز  
 دفعه الا خوف تلف النفس والعرض فوجد في الثاني لا الاول ولو دفعه  
 باخاف ماله لو لم يرفع الودعة والمسئلة واقعة القضي وذكر ان البطا  
 لو طلب في الوجه بعض مال البتيم ودفعه فلو خاف على نفسه الفصل  
 او تلف عرضه فغيره لم يغير ولو خاف الجس او الخيد او ان ياخذ ماله ويبيع  
 قدر الكفاية فغيره ولو خشي اخذ كل ما لم يغير برفع مال البتيم وهذا كله لو دفعه  
 الرضوي اما لو كان الجايز هو الذي اخذ لم يغير الرضوي **من المحل المذكور**  
 كل امين ادعى البصا الى الامانة التي سقطت فقبل قوله كالمودع اذا ادعى ولو ادعى

بحث بقية  
 بقاها فها  
 من الجايز بها

النظر

وانظر اذا ادعى العرف الى الموقوف عليهم وسواء في حقه سجنها او بعددونه  
 الا لو كل بعض الدين اذا ادعى بعد مائة الموكل انه قبضه وودعه في حقه لم يقبل  
 الا بينة تجل في الكيل بعض العين والفرق في الاول الجدة **فاما ما اذا**  
**وان مات** الموقوف على كل وارثه ذكر في بعض تحقيق الخاربيين انه يكلف الوارث  
 على العلم وسمعت من والدي بودعة انه لا يكلف وهو المالك بل المالك  
 المورث ولا يكلف الوارث كما اذا ادعى المودع الودعة او حطها كما  
 ومات قبل ان يكلف لا يكلف **والفصل الثاني** **اذا ادخل** المودع ضاغت الودعة او  
 البراد في او اخر الفصل الثاني **اذا ادخل** المودع ضاغت الودعة او  
 عليك فهو مصدق في ذلك لكونه امينا فان صاها بعد ذلك على مال  
 لم يخرجه المصلحة وابد يفسد وفي اصل هذه المسئلة على ثلثة اوجه اصحها  
 ان يبيح صاحبها عليه الاستهلاك وهو خير جاز الصلح بالانقضاء والثاني ان يدعي  
 المودع لا بدعي الاستهلاك فليكن كذبه فيما يقول فبعد الخلاف كما ذكرنا  
 والثالث لو قال المودع ودعها او حطها وقال المودع لابل استهلكها  
 ثم صاها فحق قول به يوسف اخرا وهو قول محمد بن محمد وذكر في باب الصلح  
 عن الودعة والعارية في الاصل لو قال المودع بعد الصلح قد كنت قد  
 الصلح في ردونها وانكر الطالب هذه المصلحة عند الصلح لا ينقض الى  
 هذه القول عند محمد بن يوسف ومع ذلك او اقام البينة فان اقامها  
 فقد برئ من الصلح وان لم يكن له بينة له ان يكلف الطالب واذا اقام البينة  
 لا يكره اخرا منه بان الامر كما يقول الطالب لان الصلح عن الكار صحيح هو قوله  
 الصلح صحيح ظاهر او لكن مع هذا ان ابي بن ما اخذته بغير حق فانما استخرج من  
 قال وعلى قياس هذا يجب ان يكون الحكم في الصلح عن الكار هكذا ايضا اذا  
 بين معني قد يجب فناء الصلح بعد ما صلح بين ان يقبل محبة على ذلك  
 هكذا انقلته في حقه الا ستراد وشي من الراعي الخاص او المستترك اذا قال يا  
 شاة لو اكلاها السبع او سرقته فصاها مع الغنم على دراهم معلومة لا كذا  
 عند الخبيث بمنزلة المودع وعند محمد بن محمد خاصة كان الراعي او المستترك او عند  
 به يوسف ان كان مستركا جاز وان كان خاصا لا يجوز **من العادة**  
 في السرقات الفاسقة **واذا جاز** محمد صلح الاجير الخاص والمودع بعد دخوله



أول دليل على  
المقصود  
بأنه من

الجلال أو رد مثل أو قال إلى الخ من حيث لا يشاء من الخ أو قال رد  
الجلال وكذا إذا قال المدوع ضاقت الودعة أو قال دفعها إليك فانكر  
الجلال رد أو الخلفان فصاح على مال جاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز  
قيد بالاجرة الخاص لأن العبد في يد المالك كمنزلة كمنزلة كمنزلة  
وقيد بدعوى الخلفان لأن المدوع لو ادعى على المدوع البسطة لم يكن  
بكره فصاح جاز الصلح اتفاقا كذا في الفصل هذا إذا لم يخلص المدوع وإذا  
إذا حلف على ما ادعاه ثم صاكنه فلا يصح اتفاقا كذا في الأصل **شرح**  
**جمع** لأن المالك **جف** وقال معروف بيه ذهب بنين  
أنه موقوف فقال ردونه على من أفضه منه بر الغائب الغائب إذا  
رد على الغائب بغيره أو أفضه له لو أنشأ **شرح** هذا الغائب  
الغائب إذا قال ردونه على الغائب صدق بيئته لا بد ونجا  
فصل بين الغائبات في ضمان الدلائل **و** لو قال رب المال بالرفع  
أو فاكسر بغيره ثم بكر بغيره فمردم في جواب الشرط وسنة البيت في الرد  
المستقدم وإن كانت المردم في البدل أو غيره صاقل ولودع المدوع  
الودعة إلى رجل وادعى أنه قد دفعها إليها بامر صاحب الودعة وانكر  
الامر فالقول قول المدعي مع بيئته وإن لم يقر لأن المدوع يدعي عليه الأمر وهو منكر  
فالقول قول المالك مع بيئته ولم يصح بالضمأن وصرح في المبسوط وغيره بأنه  
أشار بقوله ثم بكر كذا كذا الحكم في الدين والدعا علم **شرح** موطوع  
وحصا به لابن النخعي **و** بين الرد يقبل بعضهم ومن قبل أو من بعد قد كان  
بكره قال المصنوعة المسئلة لو ادعى المستدعي والودعة إلى صاحبها  
ثم أنكر الودعة أو أنكرها أو لا ثم ادعى ردوها فأقام البيئته هل يقبل بيئته أولا  
ذكرنا صراحة فيما يخص المدوع من فناء أو أنه يقبض المال ولا يقبل بيئته ثم ذكر  
رواية المتفق أنه لا يقبض مدعها إذا ذكر ذلك عبارة فاصحها بغيرها ثم ذكر  
بيئته كلام المصنف وما يدعي عليه قال فاصحها بغيرها الودعة إذا طالب  
المدوع بالرد وكذا إذا قام صاحب الودعة البيئته أنه استودعها كذا أو أقيم  
المدوع البيئته أنها ضاقت عنده لا يقبل بيئته ويكون ضامنا وكذا لو  
أقام المدوع البيئته أنها كانت ضاقت قبل الجحد وذكر في المتفق أنه إذا

جحد المدوع الودعة ثم ادعى أنه ردوها بعد ذلك وأقام البيئته قبلت بيئته  
وكذا لو أقيم البيئته أنه ردوها قبل الجحد وقال أنا غلطت في الجحد وأوفيت  
أو طنت لئلا ردوت صحت دفعها إلى من صاقل في قوله هذا قبلت  
بيئته في قياس قول الجمهور واليه يرجع انتهى قال المصنف وصاحب الفوائد  
نظم رواية المتفق ولم يشر إلى الاختلاف ولم يذكر في الشرح غير ما أضاف ولم يذكر  
أنها صريحة في دعواه إلى المتفق ولأنه ذكر أنه لا يقبل بيئته ولم يذكر لو كان الأكار  
بعد البيئته كان الحكم كذا **و** البيئته بغير بيئته في إشارة إلى ذلك  
كله وجه عدم القبول بأنه يزعم في الجحد ونفي الرد في بيئته فيكون كذا  
لما يقبض فلا يقبل دعواه ولا بيئته وجه القبول بأن البيئته تقضي أصالة  
صحة في دعوى الغلط والبيان حيث جحد وهو محتمل لأنه إذا  
حصل الرد بما انتهى به أصل الودعة لأسباب إذا طالب المالك بجمع  
الاول لثبوت نفي ثبوت العدا ب مع صاحب الفوائد لأنها  
مسئلة مختلفة لا مسئلة واحدة فيها روايتان كما أنه هم المصنف ولا اختلاف  
فيها وجهت المصنف أن يجعل على ما نقله عن المتفق وسنة دعوى الرد  
بعد الجحد لا مسئلة فاصحها بغيرها وحسن سنة ودعوى الضلع  
بعد الجحد لأنه ذكرها اختلاف وليس إلا كذا كذا وافق منها بشرط  
وهو دعوى المدوع الغلط والبيان ولا بد منه أو به حصل التوفيق  
وهو دفع التناقض في صبح سماع البيئته إلا أن القول بأن كفي إمكان  
التوفيق ظاهر قوله ومن قبل أو من بعد قد كان بكره أنه من قبل البيئته أو من  
بعد بها وليس هذا المراد أنه أقام البيئته على الرد قبل الجحد وبعد دعواه  
أنه إنما جحد نسيانا أو غلطا وأنه أقام البيئته على الرد بعد الجحد ونقصه  
الذي ذكرنا سابقا لخاله وكسبيل هذا من فطن من قبل منقذ وإيضاحه  
قوله وبعضهم يسيرون إلى الخلاف الذي صرح بقضه وليس بجدود  
ومني ذلك كله توجه مستوا الحكم في مسئلة ودعوى الضلع بعد الجحد  
ودعوى الرد بعدة أو قيام البيئته عليها قبل أو بعد كما وليس إلا كذا كذا  
والفرق بين المسئلتين كما يظهر بالتأمل في نقل علي بن النخعي في مسئلة الضلع  
أنه لا يقبل بيئته كيف ما قام مست لأنه لا يجوز رد المدع إلى المدعي لا يرفع

الضمان



ولا يراد عنه الا بالبر او البرو ولم يوجد واحد منهما واثبات الحلال بعد  
 الضمان لا يكون مفيداً على قبيل البينة عليه واما مسئلة المشتق كما قبيل البينة لانه  
 وان تقرر الضمان لا يكون ولم ير قسلاً الا بالبر او البر واما ما عداه وهو البر وما عداه  
 عن الضمان فتقبل بينة عليه كما ادعى انه براد عنه لانه بينة فاستجاب  
 به الضمان المتصور فقام له ثم اعلم ان المص غاب عن الترتيبين او لم يقع  
 فيه وقوع فيما هو فوقه وقد فعلت المستلزمين في اثنين ارجو ان يكونا وارجو  
 بالمقصود وقلت وجهه زوجه لم يطالب ولو قبل او بعده كانت قوله  
 اذا قال في صادق ونسبه ولو قبيل في تلك كانت كثر من شرط  
 وجبانه لا يبرئ الشبهة في الوديعه ولو قال ضاعت ثم قال رددتها فما  
 قد قال قال لا يجوزي قال هذه المسئلة من جنس السابقة وهي في البديع وقال في  
 عامه وجبانه لو طالب للمدعي بر الوديعه فقال لم يردني شيئا قال  
 بل اودعني وكفها حلفت وذكر في الكتاب ان يكون ضامنا فانه قال لو  
 اولا فاعطى ضامنا قال بعد ايام وكفها ضاعت لا تقبل قوله فيكون ضامنا  
 وقال عيسى بن ابيان الصحيح ما ذكر في الكتاب بر الحذف وقيل ذلك  
 ذكر ما لو قال حلفت الوديعه عند رفق قال رددتها عليك اذ يكون ضامنا  
 ولا يقبل قوله في الوديعه ما نص وقوله فيجوزي على وقع الوديعه وهو اشارة  
 الى الضمان من الحمل المردود وكذا قال رددتها اليك على بر فلان او على بر  
 من في عيالي فكذا به المدعي فالتدخل قول المدعي مع بينة لان كل الاضاف  
 في وجوب الضمان وهو يكره فيكون الضمان قوله في الحكم في الوديعه  
 وهو ما احتدى عليه البينة الاول ما نظره صاحب الفتاوى في البتة  
 وتعلق في السبع عن البديع وهذه عبارة فيها نقد صاحب الفتاوى عليه  
 ولو ما من المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيها ضاع المضارب  
 فانه يعود وبنها فيها ضاع المضارب وكذا المدعي والمضارب وكل من كان  
 المال في يده امانة اذا مات قبل البيان ولا يعرف الامانة بعينها فانه يكره  
 عليه وبنها في تركه لانه صار بالرجوع مستلزما للوديعه ولا يصدق في رده غير  
 الحلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال الكيفية او علم  
 ذلك بجهل خلف الامانة في وجبه او يد وانه كان في يده ويصدق قوله

سبيل الموت  
 عن ابي

على المال

على المالك والدمع الى صاحب كما يجد الميت في حال حيوة انتهى  
 الوديعه للميت في الوديعه او قال المستوع لصاحب الوديعه بعت  
 بها الربك مع رسول وسمي بعض من قبله بان قال مع اجني او قال مع جدي  
 او ما شئت ذلك كما يقبل قوله فكذا ادعى الوديعه هو لا ولو قال رددتها  
 بيد اجني ورجل الربك واكر صاحب المال فهو ضام الا ان يقول رب الوديعه  
 او بضم المدعي بينة على ذلك وان قال بعت بها الربك مع هذا الاجني او بضم  
 اياه ثم رددتها على قضايتي فبني لا يصدق على ذلك ويصدق ضامنا لا بينة  
 فيبر الوديعه الضمان فاما رغبته في السبع في الوديعه المشتق بشرطه في يوسف  
 رجل ادعى قبل رجل ووديعه وجدها اقام المدعي بينة على ردها واما اقام  
 المدعي بينة ان المدعي ابراهه فبني البراءة لا يطل عنه وفيه انصار رجل قال  
 لفلان خذ الف درهم ووديعه ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل ان ادر  
 فهو ضام ولو كانت له عند الف درهم ووديعه قد ضاعت ووصل الكلام  
 صدق استحقاقا فاما رغبته في الوديعه رجل ادعى عند رجل ووديعه  
 فقال المدعي ضاعت منذ عشرة ايام فقام صاحب الوديعه بينة انها كانت  
 في يده منذ يومين فقال المدعي وجدتها فضاقت قبل ذلك منه  
 بره حلف في الوديعه قلت سئل ايضا المدعي اذا ترك فوس  
 المدعي في كل الحطة ومات في ذلك قال بغير الحطة والفوس وان كان  
 في سبيلها فالحطة لا غير صبر فيه رجل فاصم رجلا وادعى عليه الف درهم  
 فانكر المدعي عليه ثم ان المدعي عليه اخرج الفاد وضعا في يده انما هي في يده  
 المدعي بالية فلم يأت بالبينة فاستد المدعي عليه الف درهم وادعى اليمين  
 ان بر عليه ثم اخرج على تلك الناحية واخرج على الف قال الفقيه ابو بكر  
 البجلي ان وضع المدعي والمضارب الف هذه لا يقسم اليمين لانه ليس  
 ان يرفع الى احد اياه وان كان مضارب المال هو الذي وضع فبني المدعي لانه  
 صار عاصبا بالتمتع منه فاصبحا في دعوى الوديعه ولو ادعى الوديعه  
 فانكر فقام المدعي بينة على الابداع ثم ادعى المدعي عليه الحلاك او الرد  
 ان قال في الجواب وان كان ليس لك على شي سبغ هذا الدرع لا مكان  
 التزقي ولو قال ما اودعني اصلا لا يسبغ لعدم الا مكان مما يدعي السباع

فاقم رجلا وادعى  
 عليه الف درهم

انكر الوديعه ثم  
 ادعى الرد



ولو قيل بعد موت المودع - ودونها على الوصي كان القول قول المودع اليدين ولا  
 فاضحا في فضل ما يقدر المودع من الودعية **كتاب العارية**  
 وفي القول قول رب العارية المستعير في الايام والمكان او فيما يحل عليه  
 قال القول قول رب العارية مع يمينه وفيه ايضا فاذا انقضى المستعير وادعى  
 ان المستعير اذنه وجده المستعير فوضاه الا ان يقوم له بينة على الاذنه وفي المتبق  
 رجل قال اخبرني حدثت الدار وهذه الارض لابنها واخبرني فيها ما بدلي في العمل  
 والسجور وغيرها هذا النخل وبينها هذا البناء وقال المستعير انك انت الدار  
 والارض وفي هذا البناء والارض قال القول قول المستعير فان اقام البينة فالبينة  
 بينة المستعير فانما عارية في من العارية - اذ دار العارية على عهده لا يقدم عليها  
 ببر او لودر وعلم عليه لا يقدم عليها ببر الا ايضا استخافا كما لو رد الى منزله  
 او اصطلح فصول طائفي في ٣٢ **المستعير** ان يودع عند شايخ الوان  
 وقال بعضهم لا يودع وبالدال اخذ الفقيه ابو الليث وفتح الامام محمد بن  
 الفضل وعليه الفتوى وذكر في عارية الذخيرة المستعير هل يملك الايداع  
 من الايدي اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ليس له ان يودع وهذا اختيار شيخ  
 العراق وبه كان يفتي الفقيه ابو الليث ومحمد بن الفضل وكان ظهير الدين  
 المرعشي في القول وجده الرواية مستوحدة ان المستعير لا يملك الايداع  
 من الحمل المردود لا يزال طائفة من اصحابنا يقولون ان الودعية لا تودع  
 ولا تقار ولا تودع والمساو يدور ويعارف ويودع والعارية تودع  
 ولا تودع من الحمل المردود وقالت طائفة من اصحابنا ان الشيء المستعير  
 او المستعار لا يودع ابتداء لانه امانة في يده مستعيره او مستعاره وليس  
 للائمين ان يسلم الامانة الا من لا يدرى كنهه **كتاب الحمل المردود**  
 حتى لو سرق منه امانة الخط ودرنا محل مثل ذلك الوزن من الشئ فيه لانه باخذ  
 من ظهر الامة اكثر مما يقدح الخط كذا في النهاية وفتح الوالوي الجسسي عدم الضمان  
 في الخط اذا استعار دابة ليركبها فركب واركب غيره فعطبت كفته  
 نصف قيمتها انتهى واذا قيد بها بوقت في مطلقه الا في حق الوقت  
 حتى يعلم يرد بها بعد معنى الوقت مع الامكان ضمنه اذا حلت سوا او حملها  
 بعد الوقت الا من عارية بالبحر استعار دابة ليركبها هو محل عليها

للمستعير  
 ان يودع

المستعير

مع نفسه رجلا وجعلت الدابة ضمنه النصف ولا يجزي في حق الاحمال قالوا وهذا  
 اذا كانت الدابة مستطيق حمل رجلين فاما اذا كانت الدابة لا تطيق حمل رجلين  
 ضمن الحمل فمعارضة بما في رواية الرابع رجل مستعار فربما يعرف عليه  
 لا عاره اربعة اشهر لم وجده بعد شهرين في دار الاسلام فله ان يسترجع  
 ولو لقعه في دار الترك في موضع لا يوجد المالك بالشراء والكراء فليس له  
 ان يسترجع ولكن في كنهه باجر المثل وكذا كلف اذا استعار ناقة الهدي او جنية  
 دار او الاية او في المفاخرة او في الحج والعمرة وكذا كلف اذا استعار جارية لخدمته  
 ولده وقد اعلمنا ان كلف لا يصير عنها عدة المقتضى في العارية **كتاب**  
 لو جاز فادوم المستعير في المدة المستعير ثم انكر المستعير الا ان لم يغير المستعير او الدار  
 على فادوم المستعير كره على المستعير فصول في الضمانات **كتاب استعارتها**  
 في العارية وثبت قبل الليل ببر او لودر في اليوم الثاني ضمنه قال بعضهم  
 انما يضمن لو انتفع بها في اليوم الثاني حتى يصير غاصبا ولا فلا يضمن كذا وقع  
 استك الودعية بعد مضي المدة بان قال له المالك احفظ وديعة اليوم  
 فركبت في اليوم الثاني لم يضمنه وقال بعضهم على كل حال فاطلاق محمد يدل  
 على وجوبه في مخرج وحرم في رواية العارية والودعية بان المستعير انما  
 استك العارية بعد مضي المدة لنفسه فضمنه بخلاف المودع وفتح في يارود  
 العارية على المستعير بعد مضي المدة فكان المالك قال له ردنا فلم يرد فقد  
 اشترى بعد طلب المالك فضمنه بخلاف المودع او الدار وعلى بها لا على المودع  
 من الحمل المردود **كتاب ثقت العارية** في يد المستعير ولو كان العقد مطلقا  
 ببر او لودر في الاستعمال او في غيره وطه الباقى لو ثقت في الاستعمال  
 ضمنه والا فلا ولو موثقا فلو ثقت في المدة فعلى خلاف ما مر ولو بعد مضيها  
 ضمنه في قولهم اذا استعارها بعد المضي بلا اذنه فصار غاصبا بخلاف المستعير  
 بعد مضي المدة او موثقا في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستعير  
 منع بعينه غاصبا **كتاب الحمل المردود** في ربط حمار العارية بحبل فاشتق  
 لم يضمنه استعار دابة الى موضع مسلك بها طريقا ليس بكافة ضمنه ولو كان  
 طريقا مسلكا طريقا اخر لو كان سوا لم يضمن ولو بعد اذنه فليس مسلك  
 او كلف ضمنه **كتاب استعارتها** الى مكان في ذي طريقا ذهب

المستعير  
 المدة



لم يثبت بعد ان كانت طريقا يسلكه الناس او لم يبين طريقا ولو طريقا يسلكه  
الناس الى ذلك المكان او مطلق الا انه ينصرف الى المتعارف  
فصل ثلث **٣٣** المتعارفة المدققة فاسمها بعد الوقت مع امكان  
الوضعية وان لم يثبت بعد الوقت بعد المقتضى رسا وتثبت نقلا  
او دالة حتى ان من استغفار قد وما ليك خطا فلكه فاسكن  
فمنه ولو لم يثبت وقال اصل عليها بركت نقل رايا ما به ولا طلاق  
ولو يثبت المكان في مطلقه الا من حيث المكان **فصل ثلث** فصل ثلث  
وتصنيفا المستعيرين بدو ونام فاعدا يرد ولو نام مصطفيها فتم في الحضر لاني السفر  
ولو نام فخطه رجل فمؤداني به لم يثبت في حضر وسفر ولو مد الصدق ومن  
به ضم ولو نام مصطفيها في الحضر والافلا **من الحمل المتور** **سج**  
لو ذهب الى مكان اخر لاني المسير ضم ولو اضر وكذا لو اسكنها في  
بنته ولم يذهب الى المسير ضم والمكث المأوى وعقد وكذا الاجارة  
كل فب ما لو استغفارها او استاجرها ليعمل بها فالحمل الاخر يبرأ  
من الحمل المتور **ولو استغفار ثورا بركت** ارضه فلم يرب فخط  
ضم وكذا الاجارة **فمن الحمل المتور** **كتاب الشركة** وان خط  
احد الشركين شيئا ان كان المصالح عاقد اجاز خطه الكل او بعضه في قول ابي  
حنيفة وحده وخبره نصيب شركه ان خط الكل اما اذا خط البعض فلا يملك  
في نصيب صاحبه عاقد والعاقبة يملك الخط في قول ابي حنيفة وحده فصح  
خطه وان لم يكن المصالح عاقد ايجز الخط في نصيبه عند الكل فانه يملك وفي  
نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لانه ليس بالملك ولا عاقد فاصحان  
في باب الصلح **الدين** ولو باع احدهما حالا واجله الاخر لا يصح باصليه في نصيبين  
جميعا الا ان يقول كل واحد لصاحبه اقبل ما رايته وهذا عند ابي حنيفة  
وقال لا يصح في نصيبه فاحده ولو اجمعه الذي روي في نصيبين بالاجماع  
فاشترط ان يعمل احدهما ودينه الاخر والشرك بينهما علفه راس المال جاز  
ويكون المال الذي لا عمل لصاحبه بخلافه عند العامل ونكته لصاحبه وضيقه  
عليه وان شرط للعامل اكثر من ماله جاز ايضا على الشرط ويكون مال الدافع  
عند العامل مضاربة وان شرط للدافع من الرجح اكثر من راس ماله لا يصح الشرط

العارضة المدققة

نام المسير

اجل احداهما

بطل

ويكون المال بخلافه عند العامل والكل واحد منهما مخرج ماله ووضيقه على ما ذكرنا ولو  
كان المال بينهما جميعا والعمل على ما جاز على ما شرطوا من راس المال او نقلا  
وان عمل احدهما ولم يعمل الاخر فلهذا راد بغيره رصدا ليعمل بها **فصل ثلث**  
في الشركة **قال** شرط المباداة في الرجح او شرط افضل الرجح ان شرط  
العمل عليها كان الرجح منها على ما شرطت اجمعا او على احد هما دون الاخر  
وان شرط العمل على المشرط له فصل الرجح جاز ايضا وان شرط العمل على اقلهما  
ربحا لا يجوز **فانما** في العمل شركة العتامة **وتحريم** شركة الباطل  
في الجواز ان اجل احدهما فان لم يكن واجبا لعقد كل منهما بان ورتا موطلا  
فانما جيل باطل وان كان واجبا باذنه احد هما فان كانا شركيين شركة عتامة  
فان اخرا الذي في الادانة ناجية في صحيح الدين وان اخرا الذي لم يجازها  
لم يصح في حصة ايضا وان كانا متساويين واجل احدهما ان عاقد ايجز  
في نصيبه لاني نصيب شركه كذا في فتاوى فانسجانه **فصل** في حق القمار  
وان كان شركي عتامة الذي في العقد اوجاز ما فيه لانه على التجار وان  
اخر الشريك الاخر فان كان قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل ما يربح  
جاز ما فيه ايضا وان لم يفل لا يجوز عند ابي حنيفة لاني نصيبه ولاني نصيب  
شركه وعندهما يجوز في نصيبه ولا يجوز في نصيب شركه واذا كانا شركاء  
بين اثنين باخذ احدهما بان شركه ثم ان احدهما خطم التيم او اخره فانه كان  
البائع هو الذي خط او اخر في نصيبه ونصيب شركه الا انه نصيبه حصه شركه  
وفي قول ابي يوسف لا يجوز في حصه شركه فاما الذي لم يربح جاز خطه في  
نصيبه ولا يجوز في نصيب الاخر فاما اذا اوجز لا يجوز في نصيبه ولا في نصيب  
الاخر ومنهما يجوز في نصيبه لاني نصيب شركه فصار الجواب في الشركة  
الخاص وشريك العتامة واحد الا في حرف واحد وهذا في الشركة  
العتامة او اذا اخرا الذي في العقد جاز في نصيبين ولا ضمان عليه بالاتفاق  
لان التاجر في اعمال التجارة وقد اذن لكل واحد منهما لصاحبه في التجارة واما  
الشريك الخاص الا اذا بيعه بالوكالة فصار حكمه حكم الوكيل في نصيب شركه  
من العتامة **في** **٣٤** **اختصت** دابة مشتركة كراحد الشركيين غائب  
وقال البيطارون لا بد من كرها فكلوا احدهما الحاضر فملك لا يصح



وأيضا  
غالب  
الأثر

ولو كان بينهما منافع على واد في الطريق فملك فأكثرى احد هما واد مع عبية  
الآخر فلو كان بينهما ملك المتاع أو ينفق جاز وبيع على شركه بخصه لم يضر  
بين اثنين غائب احد هما واجر صا الاخر واخذ الاجرة للمالكين  
في الاجرة قال فلهذا اشارة الى ان العاقد لم يملك الاجرة **من** اشارة الى انه  
يملكها ويتصرف في بخصه شركه ليجنس كالمغاصب **من** شركة القسمة في  
الاختلاف بين الشركتين **من** وتبقى بابه لو علم ان الزرع ينفع الارض فلا يضر  
فله ان يزرع كلها ولو حفر الغائب فله ان ينفق بكل الارض مثل ملك  
المدة لرضاء الغائب في مسئلة ولا له ولو علم ان الزرع ينفعها او الزرع  
ينفعها او يربحها فله ان يزرعها في شركه او يزرعها اطلاقا او الرضى لم يثبت  
هنا **فقط** **من** فتمت ان تصدق في الاستقلاع المشترك **من** ارض  
بينهما غائب احد هما فشرطه ان يزرع مفعلا ولو اراد ذلك في العام الثاني  
يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة ان الغالب ان يادبه للمحافظة وراثة  
كلها كبل ينفق الجاهل **من** القسمة في الاختلاف بين الشركتين **من** الشركة  
وذكر **من** غائب احد شركى الدار فاراد الحاضر ان يسكنها رجلا  
يدور حاله بين ان يفعل ذلك ويأخذ اذ الشرف في ملك الغير طام  
حقاله تعالى وللمالك وللمنفق قضاء اذا انشأه للمنفق من القرف فله  
بني لم يضره احد فلو اجر واخذ الاجر به وعلى شركه فكان كالمغاصب اخرجت  
بالجوارح على المالكين واما نصيبه فيطير له ولا حث فيه هذا لو اسكن  
غيره اما لو سكنه بنفسه ليس له ذلك وبات في ملكه استغناء اذ له  
ان يسكنها بلا اذنه شركه حال قصوره او يتعد عليه الاستغناء لكل مرة  
على هذا امر الدور فبين الناس فكان له ان يسكن حال غيبته بخلاف ساكن  
غيره اذ ليس له ذلك حال غيبته بلا اذنه فلهذا في حال غيبته **من** واد بينهما  
غير مقسومة غائب احد هما وبيع للحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن الآخر  
كلها وكذا اذا دم بينهما غائب احد هما فلهما ان يستقرا بخصه وفي  
الدوايب لا يتركها للحاضر لفادته ان سعى الركوب لا السكنى  
والاستخدام فينظر الغائب بركوبها لا بما  
من احد هما شركه على الكسوف وعنه بيع النسبة جاز ليس لاحدهما السفر

نفي

بغير اذنه الاخران سافر فملك لم ينفق فيها لاصل ولا مودة والزوج بينهما شركه  
من الذي **من** شركة الاشياء **من** خلاصة القضاء ولشركى العنان  
والمبضع والمضارب والمودع ان يسافر وبالمال هو الصحيح **من** ذهب  
المحصد ويحصد مودة السفر والكراد من المال وقال محمد فان ربح حسب  
النفقة **من** الزوج وان لم يربح كانت النفقة من راس المال وهذا هو الحكم في  
المضارب ولو لم يربح احد هما لم يكن للاخر ان ينفق شيئا من الثمن وكذا اكل دين  
وليه احد هما لم يكن للاخر ان ينفق وللمدونة ان ينفق **من** الزوج اليه فان ربح  
الى الشركتين برأى من نصيبه ولم يبرأ من حصته الا ان استغنى عما ينفق برأى  
من حصته الغائبين وليس لاحدهما ان يكسرا في باعة الاخر او اذنه والخصومة  
الى الذي ولي ذلك وما يباشر احد الشركتين بشئ في تجارتها جاز عليها  
بشرط ملك الاخرين ولو اقر بكارية في مدة لا يفرق في نصيب شركه انتهى  
**من** شركة مع العقار **من** قال في البرازية النقيب بالمكان صحيح فلو قال احد  
الشركتين لصاحبه اخرج الى خار زرع ولا تجاوره صحيح ولو جاوره فمحصنة  
شركه انتهى ويصح في الكاينة ايضا **من** المحل المبدور وهو ان الشركتين اثبتا  
في المال فيقبل قوله في الدفع لشركه ولو بعد مودة الى مودت شركه ويصح  
شخصا في تجارة **من** المحل المبدور **من** اذا ادعى على احد هما فله حليف الاخر قال  
الاولا في فئاواه اذا ادعى على احد المتقارنين فله حليف فانه استخلف فانه المودع  
استخلف الاخر فان الغالب يستخلف فانه يملك على اليدين ينفق الاخر عليه لان قرار  
احد هما كقرارهما ولو ادعى على احد هما وهو غائب كان له ان يستخلف الحاضر  
على علمه لانه فعل غيره فان حلف ثم قدم الغائب كان له ان يستخلف اليه  
فله حلف ثم ان اراد ان يستخلف شركه لم يكن له ذلك وكذا المودع والمطلوع  
والصالح من عدم العقد لان هذه الاشياء اخر واقعة تحت الشركة فلا يكون  
فعل احد هما كفعلها انتهى **من** المحل المبدور **من** الدشركى العنان اذا  
اقر ان بينهما مودع الى شهر صحيح اقراره بالاصل في نصيبه عند تم جيبا وكذا  
لو اقر احد هما صحيح اقراره في نصيبه **من** شركة قاسما **من** شركة العنان  
اذا سافر بمال الشركتين مع ذلك منه في الصحيح في قول المجتهد ومحمد وكذا  
المستفيض والمضارب والمودع **من** المحل المبدور وكذا اقراره بالانزلة

بغير اذنه



عبد فله من وجبت فقال المأمور ثم فلما رجع فله عند لغيره رجل اخر وقال  
 اشترى مني وبيعت فقال المأمور ثم فاشترى المأمور ذلك العبد كان  
 للامير الاول نصف العبد والآخر الثاني نصف العبد ولا شيء للشري هذا  
 اذا قبل المالك لغيره من الاول وان قال له الثاني ذلكت فله من الاول  
 ثم اشترى العبد فان العبد يكون بين المأمور وبين الامير الثاني نصفين  
 ولا شيء للامير الاول ولو لغيره ثالث اشترى قال اشترى مني وبيعت نصفين  
 وذلك فله من الاول والثاني فقال نعم فهو للامير الاول والثاني وليس  
 للثالث ولا للشري شيء رجل اشترى عبد او قبضه فطلب رجل اخر  
 منه الشركة فيه فاشترى كان العبد بينهما نصفين وكذا لو اشترى رجلا بعد  
 ما اشترى العبد ثم اشترى رجلين يصير بينهما ثلثا ولو اشترى رجلا بعد  
 ما اشترى العبد ثم اشترى رجلا اخر لم يذكر قطعا في الكتاب وروى ابن  
 سماعه عن محمد انه قال للزراعية العبد ولا نصف العبد واما الثاني ان علم الشركة  
 الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف ولو كان العبد بين رجلين  
 اشترى به فاشترى كانه رجلان في القياس يحكم للرجل نصف العبد وكل واحد  
 منها الربع وفي الاستحسان يحكم بينهما ثلثا ولو اشترى رجلا اشترى مناهما فاشترى  
 فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة ثم شركة فاشترى في العتامة  
 ثم اشترى فاشترى فقال له اشترى فقال فقلت ان قبل القبض لم يبيع  
 وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خرب عند العلم به  
 تدبر في الشركة الفاسدة والبيع في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا خيرة  
 بشرط الفضل لان الاصل ان البيع تابع للمال كالمربع ولم يعدل عنه الا خيرة  
 صحة التسمية ولم يصح ان يقول بقدر المال انها شركة في الاموال فلم يكن لا  
 مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح وكذا قال في البحر مغرنا الى الخط  
 دفع دابة الى رجل يوافيها على ان الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب  
 الدابة ولا خيرة مشددة وكذا كتب في السقيفة والبيت انتهى مع اتفاق  
 في باب الشركة الفاسدة وسئل ابو بكر عن شركتين قال احداهما لصاحبه  
 وحصلت شركتي من ثمن الزرع فله وعلى راس مالي فوجه عليه ثم اراد  
 ان يظلم بالربح قال ان كان المال قابلا غير مستهلك ولم يقع حبس وحسب

الربح في الشركة

فالمدة

في الهبة بالخط بجميع التواتر في الهبة **شركة** شركتان شركتان اشترى اشترى  
 قال احداهما لصاحبه لا اعمل معك بالشركة فغاب ففعل كما امره لا متعة فخرج  
 كان للعامل وهو ضامن بقيمة نصيب شركته لان قوله لا اعمل معك بالشركة  
 بمنزلة قوله ففعلت الشركة واحدة الشركتين اذا فسخ الشركة وصال الشركة امتعة  
 قال يبيع نسخة وفي المضاربة بعد ما صار المال طرعا لا يبيع نسخة **شركة**  
 فاشترى مني اشترى حاسب وموت احداهما كذا علم اولاد ان شركتهما احداهما  
 لا يفسخ بالعلام الا خروا ان شركتهما احداهما راس مالها ففسخ وان عود ضار دابة  
 فيها المالك دابة في المضاربة والطمح اولى كالمضاربة في عدم الانفساح فلو لم يكن  
 انهما اودعا المضاربة والمال عود من يبيع وان احداهما لا وطاهر المذهب  
 الفرق بين الشركة والمضاربة يبيع فسيما لوط وضار لا المضاربة واختاره العبد  
 وصدرته اشترى واشترى بالامتعة ثم قال احداهما لا اعمل معك بالشركة فغاب  
 فباع كما امره لا متعة ففعل كما امره لا يبيع وعليه قيمة المتاع لان قوله لا اعمل معك  
 فسخ للشركة مع واحد هما ملك فسيما وان كان المال عود ضار فلف المضاربة  
 وهو المختار **شركة البراءة في الثالث** احد شركتي العتامة اذا  
 ارتفع بين اذنه ذكرنا انه لا يجوز فان حلتك الربح في يده وقيمة مثل  
 الدين بذم صاحب حصته من الدين والشريك كسار انشأ مع محض على المظنة  
 ثم رفع المظنة بنصف قيمة الدين على المدين وان شاع في شركة من الدين  
 من شركة فاشترى ولو باع احداهما شيئا فله عليه بغير تضاد جاز  
 عليها وكذا لو حط من الثمن وكذا لو ذهب بعض الثمن ولو اقر بغيره في متاع  
 باع جاز عليه وعلى صاحبه فاشترى في فصل شركة العتامة ولو باع احداهما  
 متاعا فوجه عليه بغير تضاد جاز عليها وكذا لو حط من عتامة او  
 لا عمل العبد فان حط من غير غيب عليه جاز من حصته وكذا لو ذهب  
 من شركة الخلاصة في ٣ وتبين لاحد شركتي العتامة الوصل بان برحق علينا  
 من راس المال الشركة بدو من الثمن عليه والارتهان بدو من الثمن خلاف القاضين  
 ان يرضى ويرفع على شركته **شركة مع القمار** وقوادى حرام الا ان  
 قالوا ان يكون مطلقا في حق الشركتين لانه قضى دونه بغير امره لا غير الاطرار  
 فانه يتبين من ان يرفع الاول بالفاضل فبانه الفاضل بذلك فاشترى من شركة العتامة

ففسخ الشركة بعد ما صار  
 المال متاعا

ارتهن احد الشركتين



اشترک

آمنہ

آب و هوا

جمع الجوامع  
الجمعة بالکسرة وفتح الجيم جمع الجمع  
جمع الجمع الجوامع والجموع جمع الجمع

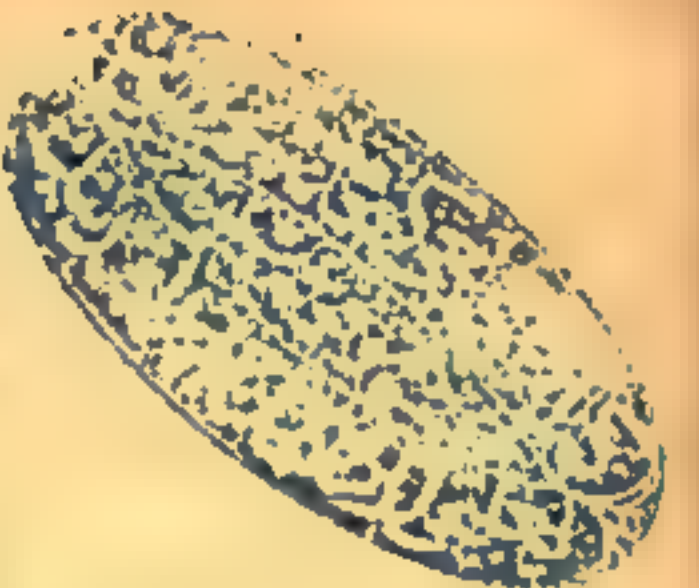
۱۵۰۰

اشترى فاضل الدين  
عبد

سنة الف و المئتين

شرکت عنان





احد والى الدين او لا الدين شدة الحسنة لا يجمع اصلها بالدين شدة وغيره بها  
 يخرج في نصيبه لانه ملك اسقاطه فملكنا فيه من شدة الحلاصة  
 في الثلثة وكون قال كل واحد منها لصاحبه امل فبه برأيت فكل واحد  
 منها ان يعل في المصير في التجارة من الرهن والارتمان ووقع المال مضاربة  
 والسفر والكلط بماله والشركة مع الغير والما الحصة والقوض وما كان كان اتفاقا  
 للمال او على غير عوض فانه لا يجوز وان قال كل واحد منها لصاحبه امل  
فبه برأيت الا اذا نقص عليه واذا اؤتم كل واحد منها لصاحبه بالاستئذان  
ليس للمفوض ان يرجع على شركه لان التوكيل بالاستئذان لا يجمع في شركه  
الحلاصة ولا يرجع الى الدابة او البيت والسفينة يجمع في شركه الطعام  
كذا والرعي في شركه المحرم والرعي للبيع وعليه اجر مثل الدابة والبيت والسفينة  
من شركه الحلاصة في ا وذكر امضا في دعوى البضاعة والودعة بسبب  
الموت بجمل لانه ان بين تيمنه يوم الموت وكذا في دعوى المضاربة  
اذا مات المضارب بجمل لانه ان بين ان مال المضاربة يوم مات بجمل  
نقد او عروض لانه اذا مات بجمل والمال عروض كان ولانه الدخول بقضية  
ملك العروض وكذا في دعوى مال الشركة بسبب الموت بجمل لانه ان  
بين انه مات بجمل لانه مال الشركة ام مات بجمل لانه مال الشركة  
لان مال الشركة مستوفى بالمشترى المشترى مضمون بالقيمة من العقار  
في السادس قوله احد المتقاضي ضيق الحق اقول ما ذكره المصنف  
من احد المتقاضي اذا مات ولم يكن مال الذي في يده لا يملك  
عليه قوله يرجع على نسب اليه فان تجانه انه غلط والصحيح انه يضمن  
في نصيب صاحبه والجور المص انه قال ولم يذكر القاضي مع انه ذكر  
مع غيره المذكور فقال واما الثالثة احد المتقاضي اذا كان مال  
عنده ولم يكن مال الذي عنده فما ت ذكر القاضي انه لا يضمن  
واحاله الى شركه الاصل وذلك مطلوب والصحيح انه يضمن نصيب صاحبه  
انتهى حاشا الى المتقاضي في الامانات من ارض بينهما  
ورع احد هما كلما انقسم الارض في ما وقع في نصيب اخر وما وقع في نصيب  
شركه او بعض وهي نقصانه الارض فان الم يذكر الارض

وقع اليه البيت  
 في النقصان  
 الرعي بينهما

تدون الشركة  
 امثاله بجملة

امال او ركب او قارب بغير ان يراع شركه نقصانه نصف الارض  
 لو انقصت لانه فاصب في نصيب شركه من مهمات تعدون  
لا يجمع بال غائب او دين ولا بدن ان يكون حاضرا مسا فانه كان او غائبا  
واراد ان الشركه لا يغنى عنه الشركه فانه لم يوجد عنده طفا ها بجدر الايام  
انه لا يرفع الى رجل وقال اخرج منها واشترها بما وضع في كامل بنينا انصافا  
وان لم يكن المال حاضرا ونف الشركه في نقص المال نور على انه فعل فعل  
ذلك واضح المال ونف الشركه جاز من شركه البر ازية في اول  
الفصل الاول واذا اشتركا بالعروض وبما عابهم انقسم بالقيمة على نصفه  
من كل منها يدوم بما من الحمل المردود من شركه في سفينه في بيع  
احد هما حصة او اجر ها او سفر ها حصة وكيل له او نصف بقصد ذلك  
من شركه فيل يكره على ذلك لا يكره على شي من ذلك ولكن يباين الشرك  
وتفصل في بديته ما اراد على وجه لا يضر بالشرك فان فعل في مدته ما  
يضر شركه فانقصت صحة نصفه فان ري المعدية كتاب  
الحيد والزما ولا البغل عنده وكذا عنده هما ان كان ان ناري وسا  
واما ان كان هما را لا يصح انه لم يكن كل في المضرات ولا الحمل عنده الحصه  
وفيه اشارة الى ان كل حرام عنده وقبل انه رجع قبل مدته بثلاثة ايام  
من خونه كله وعليه القضي لانه في كفاية اليه يتم انه مكروه كراهية خبره  
في ظاهر الدابة وبعد الصحيح على ما ذكره في الاسلام وبعد او كراهية تكره  
وبعد الاصح كلما في الحلاصة والله ايه وبعد الصحيح كلما في الحط ومنه المضني و  
وقاضوا من العقار وبعد حال انه صل الدي عليه وسلم نبي من الحكم الحكيل  
والبغل والحكمة في الكرمان وبعد والى انه من عنده غيره كلما عاجبين وبعد  
المضرات لم يكره عنده ها ذكره عنده وبعد الصحيح وما في اجناس التكالي  
انه ما كول بالا تخاف قول بعض على ما نقله الى مال على انه لا يبان لكره كله  
عنده والى ان لانه لا يكن لا يكن لانه من الحكم والاصح انه يكن كلما في الاجناس  
وبعد والى ان شدة لا يكن ملا فاما فما تلك وان اشتركا في  
الاصطبا والما كلست فارسلاه فما اصاب الحص بينهما كلما نقصا  
شبهة وان ارسل كلما لا عدهما فما اخذ الكتاب بكون لصاحبه لا ارسل

الشركة بالمال  
 غائب

الشركة بالمال  
 غائب



غير المالك لا يجزئ مع ارسال المالك وان كان لكل واحد منهما كتاب  
 فادرس كل واحد منهما كتابه فاحذ صيد او احد فهو بينهما وما اصاب احدهما  
 فهو لصاحبه خاصة وان اصاب احد الكلبين صيدا فاحذته ثم ادركه  
 الاخر فاصيد لمن احذته كلبه لانه اخرجه من ان يكون صيدا وان اكله  
 جميعا كان بينهما نصفين لو وجد الاثر في السبب  
 من شركه فاصحانه في الشراكة العائدة **باب الكراية**  
**والاستحسان** واما علم النجوم فهو في نفسه حسن غير مذموم انه هو  
 تبيان حالي واذق وقوطين في الكتاب قال الدفالي والشمس  
 والقمر كسائر اعيان سائرها كتاب والراشدين في العلم اطلق ان  
 الشمس والقمر والنجوم سواها واما استدلال بغير النجوم وحركات  
 الافلاك على الحوادث بقضاء الدفالي وقدره جازم كالاستدلال  
 الطبيب بالنظر على الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الدفالي  
 وادعى علم الغيب بنفسه لم يفهم تعلم علم النجوم مقدار ما يعرف به  
 الصلوة او القصد لا باس به **الحجرات الوارث في كتاب الكراية**  
 وقوله تعالى او يبايحين بغيره فساد وبنين وهن السمات فاحذ لا كل  
 مسلم ان يتكلم بين يديه او يفر منه او يجوسه او مشركه  
 حد اثنى في الخطر والاباحة وتكون وجع الرجل اذ يحرم عليه النظر الى ما  
 بين سترها وركبتها وسها بشهوة **في المحل المذكور** ويسلم  
 على الاخ المسلم وان لعنه في النهار مرارا كذلك ان حالت بينهما  
 شجرة وجد ارجد السلام **سنة الاسلام** ويسلم على اهل بيته  
 حين يدخلون فان دخل بيتا ليس فيه احد فليقل السلام علينا او على خيال الله  
 الصالحين فان الملائكة يرد السلام **من المحل المذكور** **صلاة**  
 بالاجنب مكرهة كراهة النجوم **في** علمه يوسف ليس يكرم  
 من كراهية القصة **في** فوائد الراية شرح الهداية يجوز الخدعة لغير الله  
 تعالى بالصيام واخذ الدين والاعتقاد ولا يجوز السجود بالاجماع الا الله  
 عز وجل **روايات** هذا هو الكلام في السجدة جنبا الى الاحتياط للسلطان  
 او غيره وانه مكره لانه يشبه فعل الجاني واما الكلام في قبيل اليد

الاجنبية

والقبيل

وان قبل بنفسه لغيره فهو مكره لان ذلك من فعل الصانع وان قبل  
 به غيره وان قبل به عالم او سلطانا عادلا لعلمه وعدله لا باس به  
 كخطاب جاني في الكراية **وان قبل** بدغير العالم وغير السلطان العادل  
 ان اراد تعظيم المسلم واكرامه فلا باس وان اراد عبادته او لينادى شيئا  
 من غرض الدنيا فهو مكره وكان الصدر الشهم يدعي بالكراية في هذا الفصل  
 من غير تفصيل **من المحل المذكور** وفي الظاهر لو قبل رجل الارض بين  
 بي السلطان تعظيما لا يجوز لانه يدعي الحكمة دون العبادات في الكراية وان  
 سجد رجل للسلطان وكان قصد التعظيم والتجنية ووجه الصلوة لا يجوز اصل  
 او الملائكة بسجود ادم عليه السلام وسجود اخوة يوسف عليه السلام  
 في المحل لان السجدة على سبيل التجنية نفسها ليست بمكره الا بريد ان السجدة  
 لغير الله تعالى كانت مباحة في الالة او الكفر لم يحج في زمانه **روايات**  
**الروايات** والسجدة لهذا لا يجابرة في كبره ان اراد العبادات وان  
 اراد التجنية لا يجوز عليه الا كره وقيل كره مطلقا **في** كره ليل السر  
 هذه المسئلة يؤيد ما ذكرناه من سجدة السلطان على وجه التجنية انه لا يجوز هذا اذا  
 سجدة التجنية وان سجدة العبادات للسلطان او لم يجزه اليه فقد كره  
 كخطاب جاني في الكراية **ولا يبعد** عن القول ان سقطت عن الميت اولاد  
 احبائه الاول المكرم قال عليه الصلوة والسلام كبر عظم الميت ككبره  
 حيا وان في المضرة طرعا ووقع في قلبه ان كذب لا يثبت فيه والمراود  
 من التعظيم ان يكون قبل الحاد المضرة هل على فراجه في يده القوائم  
 لا يكره عند محمد ورافد المشايخ والاحتياط راحة يقع الميت طاعة لما كتب عليه  
 العشرة بناء على ان كل العبر لا تنفع الغير وقد عرفت في الكلام وقد شربت  
 الاناء بالاحتياط وعليه العمل في الامصار في كل الاغصان وان تجزئ قطع شئ من  
 الرطب من المتعارف بكونه لانه يستحق ويندفع به العدايب عن الميت او  
 يستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من متعارف الكفار وقطع الباقين لا  
 يكره وروايات الصحيح دفن في الارض الغير المالك استأبش  
 او ترك او سوى الضرور وروى فوفه او ضمه الوارث فيه الحفوة  
 من كراهية البراءة لا ينعى في السجدة **والا** نام لم يقدر لثقتان وقتا

السجود

سجدة وكيفية

لا يبعد عن القول

قطع الخيش الرطب

قطع الباقين

معدا



لعدم ورود النص فيه وقد روي المشافرون واقتضوا والتحارون اول  
وقته سجع واخر اثنى عشر كذا في الخلاصة في باب اليقين في الطلاق  
من شهادت البحار ابن ولي الحادوي ويبدو ولا بأس ان تجد الرجل ضام  
نصفه بان نصفه من جنيح او عقيق او باقوت او قير او روج او زهرة  
فلا بأس به وان نقش عليه اسم ابيه او امه او ماله من اسم الله تعالى  
مثل حسنا الله ونعم الوكيل فلا بأس ولا ينبغي ان ينقش فيه مثال انسان  
او طير من استخافه ما رعا فيه في الحادوي عشر وعقل هذا اذا كان معه  
عالم وعلمه شئ من القرآن مكتوب او كتب اسم الله تعالى فدخل الخرج  
وهو معه بكر ولو اخذ الكف سبا لا طاهر في مكان طاهر لا يضر  
من الحبل المذوق نقله الجبط وبكر كتابه القرآن واسماء الله تعالى على طاهر  
الاستحادة وكذا في الحارث والجد ران وما يوقس لانه يقرض للشهداد  
وبكر فدخل الخرج اي الحادوي او في الجنبه فام فيه شئ من القرآن او اسماء  
الله تعالى عليه من ترك العظيم وقيل لا يضر ان يجعل نصه الى باطل الكف  
ولو كان مافيه من القرآن او من اسماء الله تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو  
كان معلقا في شئ والخزاد من كبر منه المقل كاف من اهل السنة  
او من اهل الكتاب طلب في مسلم ان يعلى القرآن والفضة في الدين يجوز  
لانه عيسى ابن مريم في الاسلام بسم الله ان الكاف لا يمس المصحف خارجا  
في الخطر والاباحة في فصل السبع اقال ونزب لبس السود وارسا  
في العمامة بين كفة الى وسط الظهر لان محمد اذ كثر في السير الكبير في باب  
الفتانيم حد ثابله على ان لبس السود سجيا ربيع في اخره على  
سج وكان محمد يعم بالعمامة السودا فد خلب عليه يو ما يستغنى  
نبت تظلال وجهه كاهن نخرة يقال لها با شامب فقالت انجب  
من بياض وجهك كنت سودا عا شمت فوضوها في راسه ولم يخف  
بالعمامة السودا بعد ذلك من الحبل المذوق في حبله الملقط وما  
المسوة فاحسب البصر في الثياب الى الله تعالى البصر ولبس السود  
وليس في السنة ولا في فصل بل كرهه حافيه النظر اليه لانه يذيع  
سجدة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في روضة العلماء ورحمة

**Figure 1**

کتاب فی الخاتم  
اسم بزرگوار  
ادب و ادب

بركتها في القوم  
واسما الله على  
عز السجادة

تعميم القوانين  
الحكاري

الحمد لله

تجدید و ترمیم  
السنه و الزمان

أرض الكوفة  
البيضاء

يتغير الجواب بتغير الاحوال في الناس لانهم ان ابا صمد قال ليس السواد  
 لا يجوز لانه كان لا يبعدون في زمانه وبعد ذلك عيبا وقال ابو يوسف والحكم  
 لا يجوز لان في زمانهما ليسون ويقضون به وعدوه شر فادوا به من خزانة  
الروايات وقد ليس النبي صلى الله عليه وسلم عانة سوادا شريعة  
للاسلام باب ذكر الدخول في البيعة والكنية لانها من الشياطين  
 من كراهية النفس في الباب الاول رجل يبيع في الطريق الحمار بقرص المارة  
 ليعود بالطريق فيل الشراقة وان اخضر المارة لا يحل الشراقة وان كان  
 الطريق واسعا وقبل ذلك وبعض المشايخ اقد اياه لا يقبل شيئا منه  
 من بيع في الزانية في ١٤ قال ولا يخلعون في بيوت عبادهم لانهم لا يخلعون  
 لا يخفون بها بل هو ممنوع عنه ذلك كذا في الهداية ولذا قال المسلم لا يخفها  
 كان اوله لما في النار فانه من المسلم الدخول في البيعة والكنية وانما  
 من حيث انه يجمع الشياطين لا من حيث انه ليس من الدخول انتهى والطاهر  
 انها كبرية لانها كرامة عند اطلاقهم وقد اختلفت في بيعه بغير علم لازم والكنية  
 مع اليهود من دعوى الجور فربما كلاب كثيرة ينصرها أهل البوابة  
 يورث باب الكلام فان ابرار فعوا الاول الفاضل في باهرهم ذلك  
 لانه منسوب بالرفع الضر ولا يبيع لرجل ان يتخذ في داره كلبا كرس  
 او يصعبه فان امسكته داره بغير حاجة لم يكن للجور حق المنع وان ابر  
 في السكنة كان لهم حق المنع وان امتنع من ذلك رفعوا الاول الفاضل  
 وكذا اذا امسك وجاهه او عجزا وعجزا لان الراسين في هو على هذا  
من كراهية فاضل في باب ما يكره النظر والمس في الذخيرة اتفق المشايخ  
 على ان الخصاب في حق الرجال الجحمة سنة وانه من ساء المسلمين وعلمائهم  
 واما الخصاب بالسوا فممنوع فعل ذلك من الفحشاء ليكون احصا  
 في عين العدو فهو محرم واتفق عليه المشايخ ومن فعل ذلك ليزين نفسه  
 الفاء ويجب نفسه اليهن فذلك مذموم وعليه عامة المشايخ  
 وبعضهم جوزه واذا كان من غير كراهية في السرعة وبعد التيب ولا يكره  
 ولا يكرهه وتبعه ولا يتبعه فانه نور المؤمن ووفاءه وفي الشياطين والمفسدين  
 ولا بأس بمنع التيب خزانة الرواية في السير في الجمع العلوم

وقول النبي

70



ينبغي ان لا يقوم الرجل عند احوال المصحف في بيته لانه سببه اليهود  
 لانهم يعطون ولا يعلمون وفيه في المصحف شرح المصنف نقل عن الشيخ  
 عن الذين ان الصيام للمصحف بدعة لم يعهد في الصدر الاول  
 وغيره التوروي انه سبب لما سبب الفضلاء من العلماء والمصنفين  
 اوله بذلك **خزانة الروايات في باب فصل المواضع** وفيه  
 اسقاط الولد قبل ان يستبين خلقه لا يتم فيه **مكرر** احكامه  
**الثاني** **من غلط** بانهم باسقاط السقط قبل ان يصور  
 حرة كانت او امه وعمر **مكرر** في الحرة لا يجوز وفي الامه خلاف  
 والاصح هو المنع قلت وفيه نظاير عليه قوله غيب هذا الولد  
 ان يظهر عليه سفر او اصبغ او رجل وكثره فان ظهر فهو ولد فصل المصنف  
 لا يجوز ولذا ينبغي ان يجوز **مكرر** فيه كلام واختلف في تركه القبيح  
 واذا اسقط الولد بالعلاج فالولد ان لم يستبين شيء من خلقه  
 لا يتم قال رضي ولا اقول به فان المحرم اذا كسر بعض الصيد يكونه ضاها  
 لانه اهل الصيد فيها كان مع اخذ اقله من ان يجمعها ثم عنها اذا  
 اسقطت بغير عذر الا انها لا ياتم اتم القليل فان اسقطت بعد  
 استيناف خلقه وجب العزة **فانما** في الباب الثاني في المحل  
 والاباحة في السراية او اداة عالج في اسقاط الولد لا ياتم عالم  
 يستبين شيء من خلقه فانه لا ينجس ولد او ذلك لانهم الايمان وعشيرة  
 يدما **خزانة الروايات في منقولات** وتصور القضاة في فتاوى  
 الواقيات او اداة عالج في اسقاط الولد ان كان سبب خلقه  
 لا يجوز اما في زمانا يجوز وان كان سبب خلقه وكذا في كسب الملقط  
**خزانة الروايات** قال لا احب لرجل من المسلمين بدعة في  
 يفر من رجلين من المشركين وهذا بقوله تعالى وفيه لهم يومئذ وبعده  
 الاية وفيها تقديم وتأخير معناه وفيه لهم يومئذ وبعده فقد يا  
 يغضب من الله وما وهم جهنم ويشتد الجحيم الا نحو قال فقال او نحو  
 الى فيه اي سرية للقتال بالعدة عند العدو من اجاب اخبر الى مسخر الى  
 فينه الى ان يتجوز فيجده بهم فقال يجوز وكثير في قلنا انه والضم الى قلنا

استقط  
 السقط

اسقاط الولد  
 بالعلاج

والقوة

والقوة والجحامة واختلف **اجل** القبيح فقال فتادة وفتح كانه  
 يوم يد رخصة او لم يكن للمسلمين فيه تجاوزه وبن اليه غير رسول صلى  
 الله عليه وسلم وكان معهم واكثرهم على انه لم يسبح هذا الحكم والفوارس  
 الرخص في الكبار على ما قاله عليه السلام حسن من الكبار لا كفارة فيه  
 وذكر في بحلة الفوارس الرخص وقال في اعظم المربعات الشرك بالله  
 واكل مال اليتيم والبنه يوم القفال وقد في الخصائص ثم انه كان  
 عدد المسلمين مثل نصف المشركين لا بكل لهم الفوارسهم وكان الحكم  
 في الابداء اتم اذا كانوا مثل غير المشركين لا بكل لهم وان يفر واكتاف  
 الله تعالى ان يكون منهم عشرة صابرون يعبدون ما بين وفيه اضرته غاب  
 فليس له ان يقوم حلف الامم فقال الان عطف الله عليكم في قوله  
 وان لم يكن مسلمة صابرة يعبد ما بين وهذا اذا كان بهم قوة القفال  
 بان كان معهم الاسلحة فاما مع لا سلاح معه فلا باس بان يفر منه المسلم  
 وكذا قلت لا باس بان يفر من يدي او لم يكن معه الى الذي الا ترى انه لم  
 يقول في باب الحصن وفيه الموضع التي فيه يدي بالجنس في قوة غير المقام  
 في ذلك الموضع وعلى هذا لا باس بان يفر الواحد من الثلاثة الا ان يكون  
 المسلمون انهم عشرة الفا كل منهم واحدة **مكرر** لا يجوز ان يفر واحد من اكثر  
 العدد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من غلبت في عشرة الفاعة قلته  
 ومن كان غلبا فليس ان يفر **مكرر** السبب الكبير للمرجسي في باب الفوارس  
 من الرخص قال محمد بن ابو عبد الله في جواب الفوارس لم يفر قط ان  
 وانه الى يفر في قتل فقال عمر رضي الله عنه رحم الله ابا عبد الله لو انما ذالى  
 كنت له قتيه في هذا بانه لا باس بالانذار ان الله الى المسلم في العدو  
 ما يطعمهم ولا باس بالصبر ايضا بخلاف ما يقول بعض الناس انه القفا  
 النفس في التهلكة بل في هذا في تحقيق بذل النفس لا بتفاد مريضات  
 الله تعالى فقد فعله غير واحد من الصحابة منهم عاصم بن ثابت بن ابي  
 عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك بغير قتال لا باس به  
 من الجمل المبرور **في المصنفات** لا باس بفرق الدف في العرس للباب  
 وان فيه نوع لولان فيه اظهار الحاج وبيد الشارح وكذا انفس في البيع



نفع ضرب الدف



ان ضرب الالف لابس به كفاف العود في النهاية تخرج الهداية النفس  
 للهو موصية وفي شرح النفق ووزن واحد ودف ولبيل راى باز رسوا  
 نفس غير عرض شربى حواس **في حاشية البردوى** والنفق من  
 من الالف نفق الى نفق ما عداه وفي المكان في باب حصة الصدقة المخصص  
 في الروايات يدل على نفق ما عداه وفي المكان في باب حصة الصدقة اي  
 نفق الحكم فيما عداه انتهى ما فيه فعلى هذا حرمه النفق وغيره ويكون مضيقا للهو  
 لما يكون كغير اللهو بل لغرض الدين كما في العرس والوليمة واستعداد الفداء  
 والفاقة والحصول رقة قلوب عباده الله تعالى الموصية عند الله تعالى  
 لا يكون حراما على من ذهب الحنفية **خزانة الروايات في الكراهية**  
 ذكره وحرم القبا للكره والمداسم من النفقة في الجمل من نفقة نفقة وغيا والفاقة  
 سرور كنفه كما في اجارة الكرمات ووقا زود الصدقات بالاحكام في الشجر  
 مع انضمام التضييق المناسب لها فلم يحقق القاء التضييق قبله فالتقيد  
 كونه الاحكام في الشجر وانضمام التضييق بالاحكام ومناسبة التضييق لها  
 فهو من انواع اللعب وكبرة في جميع الادب ان حصة يمنع المشركون غير ذلك  
 كما في الاختيار وغيره وكل لهواى كعب وطيب فالتقيد بمعية كما في شرح  
 النوايا والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه فالفعل كالمعص  
 والنجوة والتضييق والتقليص وضرب الاوامر والظهور والبربط  
 والرباب والقانون والكرام والضح والسراود والنون وما يقال في الفارة  
 سفيد مده فان كل ما كره وجهه لا يراى الكفار وكذلك ضرب البوابة  
 لتضاير والمباحات فيلوضرب لتقية فلا بأس به كما اذا ضربت ثغرة  
 او فانت لتذكر ثقت نظام من الصدور المناسبة بينهما بعد العصر  
 لاشارة الى ثغرة الفرج وبعد الغشاء الى ثغرة الموت وبعد نصف الليل  
 الى ثغرة البعث كذا في الملاحظ للامام اليزيدى وحينئذ ان يكونه لوق  
 الحجام كغير لضرب النوبة وفي الاختيار ولا يكر ضرب الدق في غير العرس  
 وضرب المرأة للصبى في غير الضيق وعنه الحسن لابس به في العرس كمنهروني  
 السراجية هذا اذا لم يكن له جلاجل ولا يضرب على حبة التطرب وقال  
 التوريشي في التقيفة انه حرام على قول اكثر المشايخ كما ضرب الالف في العرس

الحاشية

كنية الامارات ونحوه في السنان وغيره على الشفوة والنظر اليه كما في المصبرات  
 فسمكة في الكراهية **مسلم** ابو نضيم يجوز لي قد لى النار لابس به ولو اجر  
 نفس ليجل له كبر لان النكر في الحرام قال هذا اطلق لكن هذا اذا كان  
 اما على قول ان حصة لا يكره وكذا ان كل موضع تعلق بالعبادة يعقل فاعل كما  
 ومن جملة ذلك لو اجر بينه ليتخذ فيه بيعة او كنيسة او بيت نار يهبط  
 الاجود تمام هذا قد ذكرنا في السور **من اجارة الخلاصة في العاشر**  
 وادوا سناجور الذي سئلما ليجل له بيتا او دما يجوز عند هم ولو سناجور  
 الذي دما لنقل الجوز او سناجور منه بيتا ليجل فيه كغيره جاز عند هم ولو سناجور  
 سئلما ليجل له بيتا ليجل ان يكون على الخلاف وكان في الحرام من الجمل الزبور  
 عصب حاذق اذ كثر فيه ويرج بطيب الرج لانه حصل بالتجارة  
 من غصب الزارية **بجواب** بناء المسجد واداء الزكوة وكتابة الصحف  
 والنفقة فانه بعد رطبها الا جبر وكذا الا جبر يجوز الا في حق الفعل عند خيانة  
 وانه لا يشترط احلية الما بعد فيها بل احلية الارض جاز ان يساجر  
 الكافر فيها ولا يجوز فيها لمن فيه والاصل فيه ان كان مشركا جاز ان يساجر  
 الكافر عليه جاز ان يساجر المسلم وما لا فلا **زمن** في سلة الاسجار  
 على العبادة **النفق** اوى يبين الاكان اذا اشار الى لابس به هكذا  
 ذكر حرمنا قال صدر الشهيد وفيه نظر لان لبن الاوقات حرم والاشفاق  
 بالحكم حرام وما قال صدر الشهيد غير يرى على الظاهر فان الاستسقاء  
 بالحكم انما لا يجوز اذا لم يعلم ان فيه شفا وليس له دواء غير كونه الاستسقاء  
 الى ما ذكره في كتاب الاشرية اذا خاف الرجل على نفس العطش وجد  
 الشجر يشربها ان كانت نفع عطشه ولكن يشرب بقدر ما به فيه ويرفع  
 عطشه ولا يشرب من زيادة على الكفاية وقد حكى عن بعض مشايخ النجاشي  
 عن منعه قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجز شفا لم يباحم عليكم فقال يجوز  
 ان يجد الماء قال ذلك فيما اذا عرف له دواء غير المحرم لانه يستغنى بالكل  
 من الحرام وكذا ان يقال تنكشف الحكة عند الحاجة ولا يكون استشفاء في الحكم  
 ولا يجوز في الحلال ولو ان مرضا اشار الى الطبيب من شرب الخمر وروى جماعة  
 عن جماعة من المشايخ انه ينظر ان كان يعلم يقينا ينجى من تناول وقال النفقة

استجار الكافر على  
 المسجد وتجارته







وحسب هذه المسئلة ان المراءة يجوز لها ان تسبي لا سقاط الكل في سقط من  
 غير عذر وان كان لها عذر فان كانت كسبي على نفسها الرطاب في بيح  
 او حدث او غفل او غير ذلك جاز قبل ان يصور الولد اما اذا تصور  
 طلق فلا يجوز ومن قال انها اذا طالت واستطقت لا ياتم واطلق  
 قوله في ذلك فماده انها لا ياتم كالم الفصل اذ هو محمول على حالة العذر  
 اما اذا لم يبين عذر فلا بد من الاتم لان المراءة كراهية التوهم والله اعلم  
 قال فاضحنا في باب ما يكره من النظر واللمس للامان رب وما لا يكره من  
 واذا استطقت بالولد باللعلاج قالوا ان لم يبين شيئا من هذه لا ياتم  
 قال رضى ولا يقول به فان المحرم اذا كسب بعض النصف يكون حراما لانه  
 اصل النصف فلما كانت يوفى بها كذا فلا قبل من ان يحققها ثم هذا اذا سقطت  
 بغير عذر انما انها لا ياتم ثم الفصل شرح منظومه وحياته النصف في كراهية  
 ومن استبانة الحلق والروح مقدرة بانه وعرضه يوبا باحدث  
 المعروف انتهى من المحل المذكور وقد قبل حلق الرأس في كل  
 جمعة يجب وبعضها يجوز بغير صورة المسئلة انه قبل يستحب للرجل  
 ان يلقى رأسه في كل جمعة وبعضهم يعتبر بالجو اذ قاله في التجنب في الميز  
 نائب على البيت اشارته **حب** ولا يعلم وجه الاستحباب الا ان  
 فيه اصلاح المزاج من حيث الطب من المحل المذكور وفي المنقط  
 ولا يباس بان بعض من الجنة فان راودها على نفسه جزء وان كان ما راود  
 طوبى لمنزل ولا يباس ان طالت كجنته ان يافى من اطرافها وفي كراهية  
 التنجس قال النبي صلى الله عليه وسلم اخذوا الشارب واخفوا  
 عن النبي كما حل ولا يلقوها ولا تعلقوها ولا تنقصوها من العذر  
 المسئلة وهو الغضنة وفي المضمات ولا يباس باخذ الحاجبين  
 وشعر وجهه مالم يشبه الخنثى وفي الرخصة لانه وسى ان السنة  
 في شعر الرأس اما فوق واما الحلق وذكر الطي اوى الحلق سنة فيجب  
 ذلك الى العلماء من كراهية ما راجع في ٣٠ وعنه في كراهية  
 جاز للرجل الاخذ من شعر الحجاب والوجه سالت اراوة غايته  
 رضى فقال لا يباس انظر الاذى عروجه من المحل المذكور

ولا تفرق  
 الوجه

وقال

وقال في الحجب لا يكره شعره وعنه في يوسف لا يباس بذلك ولا يباس  
 بان يافى شعر الحاجبين وشعر وجهه مالم يشبه الخنثى وعنه المحققين وعنه المحققين  
 محقق قضاء الاخذ بالجماعة كذا في شرح النقاية شرح شرطه وروى عن  
 في يوسف انه لا يباس بذلك ولا يباس باخذ حاجبيه وشعر وجهه  
 مالم يشبه الخنثى **بشاح** في الخطر والاباحة ولا يباس بالبول قالوا  
 كذا ذكره الطي اوى في شرح الانوار واخبره وقد صح ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم انما يباس في نوم فيال فاما قبل ذلك فيخرج في ماضية والماضي  
 باطن الاكينة طهره في الكراهية ولا يباس باخذة لرفع الازل لان  
 الازل اذا خشي بعضه الى السبل ويجوز للرجل النظر في فرج الرجل للحققة  
 كذا ذكره شمس الائمة الرضوي من المحل المذكور المحلة بالا حجية  
 مكرهه وان كانت معها اخرى كراهية التوهم لا يباس به فدخل الحلق على  
 النوان مالم يبلغ حد الملم وذلك حبة عشرة سنة لانه لا يكره لمجد  
 بذلك الجذب اذا جف ماؤه وقد رضى بعض مشايخنا اختلاطه  
 مع النساء لوقوع الامس من الغضنة والاصح انه لا يكره منية المني  
 الكسارعة حل على يد غيره وحل برخص المشايخ قال ليست بيده  
 وقد جاز الاذ فيها الا انه ينظر ان اراد به الطي كره ذلك ويخرج عنه  
 وان اراد بحصول القوة لغيره على المقاتلة مع الكوفة فانه يجوز وبنا  
 عليه وهو كثر **الثالث** ان اراد الطرب والتمهي ويخرج عنه ويؤيد  
 وان كان مقاما واراد به النقص القوة والقدره عليه فانه ذلك وهو  
 نظاير جواهر الفقاوي في الكراهية قال فاضح الامام بك الملوك  
 اللع الذي يلعب الشبان ايام النصف بالبلع بان يفرق بعضهم  
 بعضا بياح غير مستكر فانهم كانوا يفقدون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 من غير كسر من المحل المذكور **سنة** ان جماعة لا يباس في صف  
 ولا يبدون بالاحمال فيه من النكاح والدخول ويمسكون بما روى عن  
 صلى الله عليه وسلم من بشره بخروج صفو بشره بالجنة هل يصح هذا الخبر  
 محسنة وانما من الجبل فيه وكذا لا يباس فيون اذا كان العفر في يرح العفر  
 وكذا لا يخطون الثياب ولا يقطعونها اذا كان العفر في يرح الاسد

خرب الثلث

لقب

السوفى



حل الاول كما روي قال اما ما يقوله من في صفة ان شئ كان العرب  
 يقولون ذلك واما ما يقولون في الخبر في العرف او في الابد فان  
 شئ في ذلك اهل العرف لم ينفذ في سبيل الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو كذب محض وكثرة مقالهم يقتضون انهم يمتنعون  
 عن ذلك فلا ينبغي لمفتد سبيل ان يفتد عليه فانما هو من نصيب الله تعالى  
 وقد روي عنه سوا ما روي في العرف او في القدس او في غيرها  
 وما لم يفتد الله تعالى في حقه لا يفتد سوا او كان الخبر في العرف او في الابد  
 او في غيرها **من المحل المندرج** **فصل في القاط الكفر** **سئل عن**  
 قال هذا في رجل وادركه من فلان كان كروما وهو يعلم انه فعل قال  
 يكفر قبل ان يواسي وما من رجل يعمل الى نواب طاعة قال نعم قبل له  
 ولم يفتد قال الله تعالى ومن يكفر بعد الايمان فقد خطب عليه قال وقد قال الله  
 تعالى الا ان تاب وامن وعمل صالحا فاولئك بدل الله سيئاتهم  
 حسنات الاية **جميع النوازل** ولا يصل الى غير الصلة منه فتعد  
 فتوافق الكعبة كغروبها في البيت وكذا اذا وصل في الشعب النجس  
 متعدا وكذا اذا وصل بطاهرة وقال ركن الاسلام السعدى في الصلوة  
 لا ال الصلوة وفي الشعب النجس لا يكفر وفي الصلوة بطاهرة لا يكفر  
 وذكر الخليلي في اصل بطاهرة لا يكفر ايضا وقد اختلف رواية النوازل  
 والمبسوط في بعض اقدار رواية النوازل لا يكفر وبعض اقدار رواية المبسوط  
 انه لا يكفر وقالوا الصلوة بطاهرة ليست بصلاة لعدم الشرط فلا يكفر  
 اجيب بانه استخفاف ولو اقبل به انسان بان كان مع جماعة وقاتلوا  
 بصلواتهم حتى ان لا يصل فقام فعمل بطاهرة او كان حاربا مع العدو  
 فصل بدنه قبل لا يكفر لعدم الاستسقاء ومنه لمن اضطر اليه ان لا يقصد  
 بالقيام وبالركوع والسجود قيام الصلوة وركوعها وسجودها واذا وصل  
 على مكان نجس او اشدى نجس او اداءه او جنب او حدث او جثث  
 او مع ذكر قاتلة لا يكفر اجماعا **سئل في التاسع** من القاط الكفر  
 في النزاهة من قال يكفر في القرآن فهو كافر ومن قال يكفر في الايمان فهو كافر  
 كذا في كثير من القضاة وروى الامام ان الايمان غير مخلوق وكذا روي عن كثير

من السلف

من السلف وقال الامام الفضل بن قبال الايمان مخلوق لا يجوز الصلوة  
 خلفه وروى عن هذه المسئلة بغير غايه ثابت لمخبرتها الى كذا روى سنة  
 مشهور يقول الخبر العجب من خلق الله الفاضل الزاري عما ذكره الامام  
 الا عظم في الفقه الا كبر ان الايمان والكفر فعل العباد ومن غفله عما  
 قال ابن الامام في المشاهدة ان المشايخ الكنته ضا فانه ان الايمان  
 مخلوق ام لا فالاولى لاهل سيرة والثاني كذا روي بعد انفاذهم على ان  
 افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وبالغ بعض النجاسات بين وبعدهم اليه  
 في غايه فلو كان خلق القرآن وجههم مشايخ سيرة ومصلح  
 ابو حنيفة صرح في خلق الايمان حيث قال يذبان ان العبد مع  
 اجماله واقواله ومعرفة مخلوق **سئل عن القاط الكفر**  
 وكذا خلق السلطان المال المنسوب به له ملكه فحجب فيه الزكوة و  
 ويورث عنه كذا في الكافي وروى عن هذه المسئلة على ان الجراد  
 بما نقله ج في الظهيرية في قوله رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا  
 برجوبه الزايب يكفر ولو علم الفقير ذلك قد طاله وامن المعطى  
 كذا اجمعوا ان يكون المال حراما فطعنا ومما يدل عليه ايضا ان الزكوة  
 ذكر بعد هذه المسئلة استحلال الحرام وخلق الحرام القطع وقال فعلم  
 بهذه المسئلة ان مسئلة التقدي ايضا مخلوقة على ما اذا تصديق بالحكام  
 القطع اما اذا اخذت اناس ثمانية ومن اخوانه وخلقها ثم تصديق به  
 لا يكفر لانه او الضمان وان كان حراما بغير كونه ليس بحرام بعينه  
 بالقطع وبصرح العلامة ابن وهبان في شرحه وهذا لا يخفى على قول الامام  
 لانه يري الخطا استهلاك من زكوة مع العطار **سئل عن** **سئل عن**  
 فقالت المرأة لست ب مسلم فقال الرجل حب الله لست  
 ب مسلم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح تكاثره بذلك فقد  
 على في بعض الصحاح ان رجلا لو قبل له لست ب مسلم فقال لا لا يجوز ذلك  
 كذا قال في قول الناس ليس ب مسلم معناه ان افعاله ليس من افعال المسلمين  
 قال الشيخ الامام الزاهد اذا لم يكن ذلك كذا اخذ بعض الناس  
 فتعدله حب الله لست ب مسلم بعد ذلك **من المحل المندرج**

تخلف في الكلام  
وربما والله اب



[illegible]

فلسفہ  
الحکمی

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب

فان

والله اعلم بالصواب

قال خذ الكتاب  
اسم الله

تشریح کنند







واذ اراد رجل من بني عبد شمس ان يخطب في بني عبد شمس  
 انه كفور في المشركين فقال ان كان منكم من اكل من اكلت  
 بطريق الاختلاف وسمعناه كثيرا في الظاهر من اكل من اكلت  
 ومن اكل المشركين كفور عند الله وقال عيسى بن ابيان مفضل ولا يكفر  
 وهو الصحيح ومن اكل من اكلت كفور لا يكفر ولا يكفر ولا يكفر  
 الصلح **فاما رقاية في العاقل الكفر** في المضرات في قنادر الجحيم  
 اذا تفرج اذ اذلة شهادة الله ورسوله لا يصح الكراج حكم الله ورسوله  
 وحكي عن ابن عباس انه كفر بحض لانه يعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يعلم الغيب والصحيح انه لا يقدر ان الانبياء عليهم السلام يعلمون الغيب  
 ويعلمون عليه الاشياء فلا يكون كفرا **قوله الروايات** وتسل غيرة  
 نزل راقيا هل يفتن منه قال ان كان المقتول من الذين سجدوا له  
 كانت البسوة لعن ولا يقرب منه محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر ولا  
 وكذا لو كان من جهة من سب النبيين ويعتبره كفرا لان سبهما منكر  
 في سب النبي صلى الله عليه وسلم وسب النبي كوفرا ان كان من جهة من  
 يفضل عليا عليها كسب الغصص على فانه لا يكفر هذا الكفر لا يكفر  
 به عدا الا ترى ان من الصحابة من يفضل معاوية على علي رضي الله عنه  
 لمعادية **تجديد النوازل في المتوفات** تسلي على قوا الظواهر  
 مكان الضام وبعوا اصحاب الجنة مكان اصحاب النار قال لا يكفر من  
 ولا يكفر بحط برحانه **وتسلي بعضهم** عن رجل من بني عبد شمس  
 من الحضر وكل له فقال ان كان يعلم من دين الرسول ضرورة فانه كفور وان  
 لم يعلم من دينه ضرورة فانه باثم ولا يكفر **فاما رقاية** اذ اذلة قالت لعنت  
 برسولك ولست بمنزلة ما وكف مصباح الدين ولو قال الفقيه ففكر لا يكفر وفي قنادر  
 الاصل رجل قال لعالم فذكر الحارث فاستعجب ان اراد به علم الدين  
 بكفر رجل قال فعلى الشبهة انهما يشك وفي فعل كافرا انهما كان  
 بكفر قبل هذا اذا اراد جميع الافعال وفي تجسس الناصري ولو قال لعنته معنى  
 لا يكفر **فاما رقاية** **كتاب المحبة** الزيادة المنفصلة كالله  
 كما هو ادسفا لا ينج ولا يرجع في الولد والنجس ان زاد خبر المنيح الذي جدد

في تحريف  
 الحديث

في خروج شهادة  
 الله ورسوله

في نقل رقاية

في قول النظار  
 على الفضا

في قول الغيب رسول  
 والشمس

وان نقص لا من جهة الزاوية ومحنة من له ولا يجر على الطفل في الجحيم كالاب  
 والام اذا وجبت ولا ولي له والوصي وكل من يعوله لوجود الولد في النوازل  
 والنسب في الصنعة تدفن بالاخ والعلم عند غيبة الاب غيبة شقيقة اذا  
 كان له عيالهم واذا علم الحكم في المحبة علم في الصدقة بالاولى هكذا ذكره شيخنا  
 في شرحه الكثر نعم بالعقد ان قبض الولد بنوب عنه وهذا علم ان عياله  
 الكثر وغيره من انفسه على ذكر الاب فاصرة الافادة والله اعلم وانما وجبت  
 الى للطفل اجبي نعم يقضي له وهو واحد من اربعة وهو الاب وحيته  
 على هذا الترتيب واظن فمثل ما اذا كان في غيره او لا يوجد في قبض  
 غيره هو لا والاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القاطن  
 او لم يكن وسواء كان ذارحم عوم او اجنبيا والمراة بالوجود والحضر فله  
 غائب غيبة شقيقة جاز يقضي الذي يتولد في الولد كذا في الخلاصة  
 مع الفقهاء ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ والعلم والام فوجه  
 حجة تقضي المحبة ثم كان الصغير في عياله والاب حاضرا فنفذ المشايخ  
 قال بعضهم لا يكفر والصحيح هو الجدة انما لو قبض الزوج واب الصغير  
 حاضرا فاقبض ما يقبض المحبة للصغير وفي البركة المحبة بشرط العوض  
 بمنزلة البيع الا في فصلين احدهما ما لم يتفابضا لكل واحد ان يبيع ولو لم  
 احدهما وبيع الاخران يبيع العوض اليه فلهما حسب ان يرجع في المحبة  
 ان كانت قايمة وبضمنه قيمتها ان كانت حائلة وخصلة الثانية للكون  
 في المشايخ وفي نوازل في يوسف لو قبض المحبة او يبيع العوض وان  
 ابيع رواقية **قوله في المحبة** والاصح كالاب والام كذا في الكافي  
 اليقين في عيالهما ان وجب له او وجب له بملك الام القبض وهذا  
 اذا لم يكن للصبي اب ولا وصي ولا جد ولا وصية **قوله في الخلاصة**  
 خذ في الجدة وفي الجاهل الصغير ان قوله في الكتاب الام انما يملك  
 قبض المحبة للصغير اذا لم يكن له اب هذا ليس بما ذكر في الاصل  
 الرجل لو زوج ابنة الصغيرة من رجل فزوجها بملك قبض المحبة للصغيرة  
 ولا يكفر قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ **من جهة خلاصة**  
 عوم الميت اذا وجب الدين في الوارثين من جهة من عليه من



ولور والوارث المحبة زنة عند يوسف خلا لبحر وقيل لا خلاف في هذا  
 وانما الخلاف فيما لو ذهب من الميت وصية الوارث وان كان الدين بين  
 له حسب احد بهما في المدونة في اجازات النوازل وان ذهب نصف  
 الدين مطلقا بنصف الربح وينصف في الربح كما لو ذهب نصف العبد  
 المشترك **فصل** في عدا في الحكم الدين **و** اشتغال الموهوب  
 بملك غير الواهب حصل منع تمام المحبة وذكر حسب الحيط في الباب  
 الاول في حصة الزيادة وان لا يمنع **سماوية ٢٩** **ت** جاز حصة  
 المشغول بملك غير الواهب ولو اعاره بغير فوض في المعبر والمستعبر  
 من عا غصبه ثم ذهب اليه المستعبر فانه وكذا لو ذهب بغيره بغيره  
 من المتاع وسلم ثم استحق المتاع جازت في الدار والجو التي اذيد الواهب  
 كانت ثابتة على البت والمتاع جميعا حقيق فصح تسليمه ثم بالاستحقاق  
 ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر ان البت مشغول بملك الواهب وهو  
 المتاع وكذا الرهن والصدقة اذ انقبض بشرط تمامه كالحبة اقول في الفصلين  
 اسئل بهذه المسائل على وجه حجة المشغول بملك غير الواهب  
 وقد صرح في رواية فانما جاز ان الاشتغال بملك غير الموهوب  
 يمنع حصة المحبة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن المحبة انما تمنع  
 اذا كان الاشتغال بمنع في يد الواهب او في يد غير الموهوب  
 اما اذا كان المتاع في يد الموهوب لم ينقص او عارية او غير ذلك  
 فلا يمنع واسئل عليه بما ورد في مسائل العارية والغصب والاستحقاق  
 فظهر ان الاصل ان المحبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب او بملك  
 غير الموهوب لم تمنع المحبة اذا لم يكن في يد الموهوب له وقد وردت  
 في شرح لطائف الاصول جامع الفصولين في التبيين فيقبض البعض  
 ولله او كان البعض في غيره وعياله عند عدم الاول فيقبض بعده ثم وصي  
 ابيه لعدم ابيه وذهب ثم وصي جده سواء كان البعض في عياله او لم يكن  
 يجوز قبضهم على هذا الترتيب حال جبرهم لان الاولاد ولاية عليهم  
 يجوز قبضهم له واذا غاب احد هم غيبة منقطعة جاز قبض الذراري  
 في الولاية لان النافذة قد دم الغائب فغوب المنفعة للصغير

يشغل

يشغل الولاية الى من بعده وان كان دونه كخاني ولاية الانكاح ولا يجد قبض  
 غير هؤلاء مع وجود واحد منهم سواء كان البعض في عياله القابض او لم يكن  
 وسواء كان وارثا محرم منه كالاخ والعم والام وكذا اهل او اجنبيا  
 من البائع في المحبة **فصل** في هذا اذا لم يكن احد من هؤلاء فاما عند وجود واحد  
 منهم فلا يجوز قبض الزوج كذا ذكره الحاكم الجليل في مختصره **و** الحمل المورث  
 ولو قبض المنقطعة حصة النقط واللفظ في عياله وليس لاحد سواه جاز  
 قبضه وكذا لو كان الصغير في عياله اجنبيا كان له ملك الاجنبى حق القبض  
 من حصة فاضحانه وكذا لو ذهب له امة وهو في عياله والاب  
 ميت ولا وصي له وكذا كل من يقوله **هداية** قوله وكذا لملك زوجه  
 كخواله والعم والاب الى اذا ذهب للصغير فيقبضه من يملكها اذا  
 ذهب الاب لانه الصغير في حكم القبض كخاويه في الحداية وكذا  
 قبض له في عياله مع حضور الاب قبل الاجوز وقيل يجوز وبه يقف  
 من قبله مثل الامام **و** فيما ذهب للصغيرة يجوز قبض زوجها بعد  
 الزفاف لتقويض الاب **فصل** في احوالها اليه ولانه كخالف ما قبل الزفاف  
 ويملكه مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غير حاجب  
 لا يكون الا بعد موت الاب او غيبة منقطعة في الصحيح **هداية**  
 في المحبة قوله في الصحيح متعلق بقوله حيث لا يملكونه وفي الزناية قوله  
 في الصحيح متعلق بقوله ويملكه مع حضرة الاب الى ويملك الزوج  
 قبض المحبة لا قبل امانة الصغير مع حضرة ابيه في الصحيح وانه بعد  
 كتابه في الحداية **ولا** يملك الام وكل من يعول الصغير مع حضور  
 الاب والفرق من قبل هذا وقال بعض مناجنا يجوز لهم ايضا  
 ان يقبضوا المحبة للصغير اذا كان في عياله كزوج وخنة وصغير  
 في المتن بقوله في الصحيح **عامة البيان** ويملك الزوج القبض  
 لها مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غير الزوج فانهم  
 لا يملكونه الا بعد موت الاب او غيبة منقطعة في الصحيح لانه  
 تصرف هؤلاء للضرورة لا بتقويض الاب مع حصول الاب  
 لضرورة جوده في البينة رجل ذهب لاحارضا ان ما يخرج

ذهب له امة

قبض له امة

ذهب للصغير  
يجوز

لا يملك الام



تعلق بالشرط

من زوج يتفق الموهوب له ذلك على الواجب قال ابو القاسم ان كان  
 في الارض كرم او نخلة فارت المحبة وبطل الشرط وان كانت الارض قرا  
 فالمحبة فاسدة قال الفقيه ابو القاسم لان في الكرم شرط على الموهوب له  
 وبعض المحبة على الواجب فهو زائل بشرط لان المحبة لا يطل  
 بالشرط الفاسدة وفي الارض الفرج بشرط على الموهوب له عوضا  
 فاصح ان يفسد ما يكون محبة وفي الحائنة رجل وحمل لرجل محبة  
 وسلم باليه بشرط ان يتفق الموهوب له على الواجب كانت المحبة فاسدة  
 بخلاف ما اذا كانت المحبة كرم او شرط ان يتفق الموهوب له على الواجب  
 من غير شرط فانه يصح المحبة وبطل الشرط فانما حائنة في ذلك ولو وجب  
 دار الابنين له احد بناتها صغيرا عياله كانت المحبة فاسدة عند الكل بخلاف  
 ما لو وجب من كرمين وسلم اليها محبة فان المحبة جائزة عند بعض  
 ويجوز ان يفسد في محبة المشايخ بشرط في صحة محبة المشايخ الذين  
 لا يكملها ان يكون قد راعوا ما صح له وجب محبة من قبله ولم يعلم  
 لم يكره لانها جارية لتوجب المنازعة في محبة ابو الربيع **باب**  
 وجب لو قيل اخيه لا يبيع في المحبة لان الملك والعقد وقفا  
 لا فيه بخلاف ما اذا وجب لغيره فان العقد وقع لاجنبي  
 فيه فيما يجوز في المحبة وجب لرجل ثوبا لغيره وسلم له فاجاز  
 رب الذئب المحبة جازت في ملكه وله الرجوع وان عوض الواجب  
 او كان بينه وبين الموهوب له فانه رجم رجم لم يبيع ذلك الثوب  
 من الرجوع فيه في الاكالة في المحبة **تعلق المحبة بالشرط باطل** ان ذكر  
 بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان ملابسا بان قال وعتقت هذا على  
 ان تعوضني كذا صح المحبة والشرط وان كان الشرط مخالفا لصحت  
 المحبة وبطل الشرط في بيع الخلاصة في فصل الخامس اذا نكحت  
 المرأة مهرها على الزوج على ان يبيعها افضل الزوج ولم يبيع بها كان المهر  
 عليه على حاله والقوي على هذا القول قال ابو القاسم في بيعه الفوق  
 بين سلة الخبز وسلة النظم ووجه ذلك في سلة الخبز لما شرط بيع  
 بها فقد شرطت نقض الخبز عليه فيكون هذا بمنزلة المحبة بشرط العوض

تعلق المحبة بالشرط

نكاحها

فاذا لم

فاذا لم يجعل العوض لائتم المحبة امان سلة النظم شرطت عليه نكاح النظم  
 ونكاح النظم لا يصح عوضا في البوابة مشققات البيع بطلان الحائنة  
 رجل اشترى ثوبا بدينار ووجهه فلبست ابنته ثوبه فادخل الزوج امر الثوب  
 فانه يكون نكاح المبيت **جواب القنادي في الاول من الدعوى**  
 ان كان في حبال الجرد والاب حاضرا ففقد ما وجب للصغير في حال  
 اخذوا او الصحيح هو ان يفسد القوي في محبة الزانية وما وجب لغيره  
 بالعقد الخاطئة فانه يتم ولا يحتاج الى القبض وفي الوجه وجب لانه  
 ان كان صغيرا جازت وهو ما يفسد في الاثني الا ان لا يصير فابضا لا يفسد  
 من ترجع الدعوى لابين الملك ولو وجب في ابنة الصغير واما والاه  
 ساكنة ومساكنة فيها جازت الهبة وملكها الابن ليجوز قوله وجبته لانه  
 في يده وسكنه ومساكنة فيها لا يفسد في ثوبه حائنة حتى لا يفسد وهو الشرط  
 في محبة ربيع رجل وحمل لانه الصغير وادار والد ارشعول بمساع  
 كواله وجب جاز لان الشرط قبض الواجب ههنا وكونه الدار رشعول  
 بمساع لا يفسد قبض الواجب فتاوى القوي وجب قبض الصغير  
 بنصف ان كان قبض سحنا وجميع الحاكم في لا يرجع قال هذا ان  
 ان ولاية الرجوع قبلت في المحبة للصغير **باب** في الموهوبين **باب**  
 القينة **وتعد** كذا اذا كان الاب حيا لانه غائب غيبة منقطعة فان  
 كان حيا حاضرا والصبي في حبال هؤلاء الذين احببناهم على بيع قبض  
 لم يذكر هذا الفصل في الكتاب بصفه الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان  
 يعول وليس لهذا اليتم احد سواء جاز له قبض هؤلاء اذا كان الاب  
 حاضرا وذكر في المحبة ايضا انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب  
 ولم يقبل بينهما اذا كان الصغير عياله او لم يكن فظاهر هذا الاطلاق يقتضي  
 ان لا يبيع من الشايخ في سوي وقال يبيع القبض من هؤلاء وعلى الصغير اذا كان  
 حاضرا وما ذكره الشرط وقع اتفاقا في هذا حال الشيخ الفاضل الامام  
 على الزور ومنهم من فرق بين الزوج وغيره وقال يبيع قبض المحبة عليها  
 من الزوج حال عصرة الاب ولا يبيع قبض غيره حال عصرة الاب **باب** في كراهة  
 الصغير في عياله والى هذا حال الشيخ الامام شمس الله السرخسي

قبض الصغير



الحجة لأم الولد  
في الزوار بالدين

تعدى بها

حجة الولد  
في اثنين

وحدة واحدة

وحدة كما حد  
الادار

وحدة  
ابن

رجح الشاوي الظهير وفي الوصايا الحجة لأم الولد والافراد بالدين باطل  
بكتاب الوصية بها مضاف الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة  
بما روي في الوصايا وان وجب في اثنين واحد لم يصب عند المحقق وقال ابو  
محمد يصب وقد انفقوا على زوج وليل الامام واختار قوله ابو الفضل الموصلي  
وبرحان الائمة المجتوبين وابد البركات النسق صحيح قد روي  
ولو وجب فارغوا من شغل الال يصب وكذا الوصية مشاعا وسلم مفرز اجاز  
بخلاف العكس ولا يصب قوله اقضها او سلمت ان كان الواجب واحدا  
او مضافا فيها عناية في الحجة وفي المتن وجب نصف بيت لامة الصغير  
لم يكره ما لم يصبه وبين ما وجب له في اثنين في اخر الحجة قد روي او وجب  
الدين في المدة بدو ليس له ان يرجع فيه لان الدين يسقط بالحجة فلا يجزئ العود  
فانصحا في قاضي قد روي ولو وجب لامة بها عناية اي ثلثي داره وللآخر  
الثالث اي ثلث الادار اجازها الى شجرة وقال لا يجوز وفي الخفايا انما وضع  
في التفصيل اذ في الاطلاق لا يجوز عند المحقق فلما قالها ووضع في التفصيل  
مع التفصيل او لو قال على ان يكون النصف لامة والنصف لامة بدون  
التفصيل يجوز عند يوسف ويحمد والوضع في العصار اتفاق فانه لو وجب  
لرجلين الف درهم لامة بها ستمائة والآخر اربعائة فالتكليف هكذا  
يرجح لاجل تلك في الحجة وحجة الواحد داره اثنين بان يفضل  
وحجب كل ما في حذر الدار منها او بين فقال لامة نصفها ولامة نصفها كذا  
في المصنف لا يجوز عند المحقق وقال لا يجوز في حجة الواحد لان حجة الاثنين  
في اثنين غير جائزة اتفاقا في المجل المردود **ح** وحجة واحدة دار اجاز  
اذا سلماه جلة وقض جلة فلا شيوخ ولو وجب واحد في اثنين لم يصب عند المحقق  
وقال يصب لان حجة حجة الجلة منها لامة بعد التملك فلا شيوخ كرهه  
في رجلين وله انها حجة النصف لكل منهما ولذا لو اقتسم لامة نصف لامة  
يصب **فصل** في سائر الشيوخ **ق** قال لامة وجب لامة حذر الدار  
لما نصفها وكذا نصفها اجاز ولو قال لامة بها وجب كل نصفها وكذا نصفها  
لم يكره ولو وجب لامة حذرهما فالصحيح انه يجوز في المجل المردود وفيه  
ايضا اذا وجب في ابنة امة بها صغير في عياله والآخر كبير ان قبض الكبير

بازن

جازت الامة وتوزع بين يوسف ان الامة فاسدة وهو الصحيح ولا شك في فساد الامة  
الامة عند المحقق وانما الشك على قولها قال الله تعالى الباقى الحجة ان يصب  
الدار الى الابن الكبير ثم يصب الدار لهما **في الظهير في الحجة** وذكر  
الحكم وجب دار الاثنين له امة بها كبير والافراد وان قبض الكبير جازت  
وذكر بعد انها باطلة وهو الصحيح لان حجة الصغير تنفذ حال مباشرة الحجة  
لقيام قبض الاب مقام قبضه وحجة الكبير تنفذ في قول نسبقت حجة  
الصغير فكل الشيوخ والحجة ان يصب الدار الى الكبير وبها منها **في ابنة**  
**في الثالثة** في الامة **ي** فهم من جواز الامة لولده الصغيرين ولم اره حرجا  
جوزي راجح **ق** قال حذر الدار لامة فافراد ولو قال واري حذر  
لامة في حجة **في حجة القنية** **س** اشترى لامة فاقطعه لولده الصغيرين  
واجماله بالقطع مسلمة اليه قبل الحياطة ولو كان كبيرا لم يجرسما اليه الا بعد  
الحياطة والتسلم **في المجل المردود** **س** وجب لو قبض لامة لا يرجع الى  
الحجة لان الملك والعقد وقالا لامة خلاف ما اذا وجب لامة  
لان العقد وقع لاجلها وهو العبد لا التملك **في المجل المردود** **ز** رجل اشترى  
لامة لولده الصغيرين اراد ان يدفع الى ولده اخر لم يكن له ذلك لانه لما اشترى  
لامة لاول الاول صار ملكا لاول بحكم الوفاء فلا يملك الدفع الى غيره الا  
اذا بين عند الحاجة لاول انه عارية لان الدفع الى الاول يجزئ العارية  
واذا بين ذلك يملك قبض بيانه **في حجة الدين** **ق** **في ابنة**  
الكبير **في حجة القنية** **س** اشترى لامة فاقطعه لولده الصغيرين  
منها لصاحبها شيئا في رشفة لا يثبت الملك فيها والدفع انما هو  
من حجة القنية ولو دفع اليه دماهم فقال انفقها فنقل فهو قرض وهو  
كما لو قال اخرها في حوائجك والدفع اليه ثوبا وقال اكسني بفسك  
تفعل بقرض حجة لان قرض الشئ باطل فاذا اشترى المجل على القرض  
يملك حجة نصيبها للقرض **في حجة القنية** **س** اشترى لامة فاقطعه لولده الصغيرين  
قال زين بر شوي واپار پار از جهان خود راده است وكفته كه  
بكره خودش دور كند اي طرف كس شوي فوخه است دور كند  
خروج كره اكون بها ان كان لها باقية من ثمنه في حذر الدار

بازن

٢٤

وحدة الاثنين

في

قوله حذر الدار  
للمان

في حجة القنية

في حذر الدار  
للمصنف

الاشارة لا تملك

في حذر الدار  
انفقها



اجاب ترواها لانها كجمل فكل له بيع المتاع ثم معرفة له الثمن واعارة المتاع او  
 فاعده في الشكاح تدبره وقال ابو بكر لو قال وصفت لك جدي هذا  
 والعبد حاضر وفيه الموهوب له العبد جازو ان لم يقبل قبلت فذهب  
 ونقصه كجوز قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ وقال ابو يوسف في الزاوية  
 ولو قال رجل حب لي هذا العبد فقال الاخر قد ذهبت تحت الهبة ولو  
 الدين في الغريم او ابراه منه لم يقبل في القبول عند الحنفية وبطل بالرد وقال  
 زفر بنوقف على القبول وهبة المتاع واما الهبة فلا يقف  
 على الشيء فالو لو وصفت ما زواجك في الزاوية وهبة المتاع  
 اقول نعم عبارة الزاوية قال لا خوص له هذا الشيء على وجه المتاع  
 فقال وذهب وقيل وسلم جاز انتم حاشية الاستبانه قلت و  
 ترى ان كلام المصنف يعطى ان حبه للشعول فاسدة وكلام الفضل انها  
 غير تامة فنجعل ان في المسئلة فاما بين كما وقع الاختلاف في هبة المتاع  
 المحتمل للقبض هل هي فاسدة او غير تامة وفي غاية البسالة الاصح انها غير تامة  
 فكذلك هذا يقال الاصح انها غير تامة وكان ينبغي للمصنف ان يقول حبه  
 المشعول غير تامة وهبة الاستبانه للعرف في الهبة وذكر في الزاوية  
 رجل قال لا خوص لك هذا العبد فقبض الموهوب له بحفرة  
 الواجب ولم يقبل قبلت صح ولو لم يقبل فلكه قال قبض بصرفه ايضا  
 عند محمد خلافا لابي يوسف سائر الكلام في الهبة وذهب لزوجهما  
 جميع املاكرها لا بد قبل المهر نسبه وهبة الهبة ولو وصفت نصف  
 ثوبين او نصف عشرة او ثوب مختلف رطل ودهون ودهون او نصف  
 ودان مختلف جاز لانها لا تقسم فانه كان في نوع واحد لم يجر الا معقوما  
وهبة الخلاصة وذهب البناء لا الاصل كجوز والشعير الطاري  
 فيها لا يبطلها بخلاف الرعي الا ان رواية عن ابي يوسف كسائر الكلام  
 رجل قال لا خوص جدي هذا منك والعبد حاضر كجس لو مد يده  
 انما فقال قبضه قال ابو بكر جازت الهبة ثم غير قوله قبلت وبصر  
 فابيض في قول محمد وقال ابو يوسف لا يبصر فابيض ما لم يقبض وان كان  
 العبد غائبا فقال له وذهب منك جدي فلا تملكه فذهب فاقبضه

التهمة قد تم  
 في الزاوية

وهبة الزاوية  
 جميع املاكها

وهبة النسا  
 لا اذن

هبة الغائب

قبضه

قبضه جاز وان لم يقبل قبلت وبه نأخذ وهبة فاضحة رجل حب  
 في اخر شيئا وقال حر كاري فباعته حبه سال كنه ثم رجع عن الهبة  
 بعد على السنة ان قال وحببت لك علي ان تعلم اني السنة فعمل  
 لا يكون له حق الرجوع في الهبة ملاحظة في الاجارات وقبول  
 الهبة في الصبي صحيح اذا انقضت الهبة منقصة من الصغر اما اذا كان  
 فيها ضرر للصبي لا يصح حبه انه اذا وصفت رجل لصبي عبدا اعلى او زابا  
 في داره وقيل ان كان يشترى ذلك منه بشئ فانه صحيح ولا بد وان  
 كان لا يشترى منه ولا يلزم مائة النقل وتفق الهبة فانه يرد ذلك  
 وروا الهبة في الصبي الذي يورث نفسه صحيح وكذا اقبلها في اخر لقط  
 عداها زاده هذه الجملة في الاضربة احكام الصغار للاسرة في الهبة  
 ورايت في الفتايات القديمة ومن وصفت لبيمن شيئا فالوصي  
 باختيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل وهبة المتبر وهي هبة  
 فتاوي القاضي طهر الدين اذا وصفت الصغر هبة فقبض الاب الوصي  
 الواجب من مال الصغر لا يجوز لانه شريع فاذا بطل التدبير كان الواجب  
 على الرجوع وهبة المتبر لو وصفت الاب من مال الصغر شيئا  
 لرجل ثم عوده الموهوب له فكل واحد منهما ان يرجع فيما ملك  
 من المال المتبر رجل اقرا وصفت اخلاص هذا العبد قال بعضهم  
 يكون اقرارا بالهبة والقصور جبالا ان اقرارا بالهبة المطلقة اقرارا به  
 صحيح تامة وذلك لا يكون الا بعد القبض والاصح ان اقرارا بالهبة  
 لا يكون اقرارا بالقبض وهبة فاضحة رجل حب شخص وذهب  
 او اودة غنيا على ان يتفق عليه ويطلقه فهل اذا لم تفعل ذلك بكرة الهبة  
 صحيح ام لا اجاب نعم يكون الهبة صحيحة ويبطل الشرط لا نفور في كلامهم  
 ان الهبة لا يرد فيها الشرط القاسد من قبا وحج محمد بن عبد الله  
 الغزي فقد السائل وهنا اذا قدمت الهبة بكلمة الشيعي اذا  
 حلت الهبة عند الموهوب له هل يجوز بمضمونه ذكر ابن ربيع  
 رجل وقع درجهين الى رجل وقال اهدنا حبة لك والاخر امانه في  
 تلكا حبة فغير ذرها وهو في الاخر ادين قال واما بغيره لانه اصدق

رجل رجع  
 شيئا

قبول الهبة  
 من الصبي

وهبة لبيمن  
 شيئا

وهبة في مال  
 الصغر











في حجة الشئ  
اصلا

مقتضى البناء  
الارض

وذهب ارضا  
في حجة الشئ

وذهب وراهم  
ثم استوفوا

وذهب وذهب  
عند ثم رجع

وذكر الشيخ في شرح كتاب البهية اذا ذهب الرجل لرجل نصف درهم  
في المدة لانه يجوز هو الصحيح وجعل هذا المدة حجة المشاع فيما لا يكتمل القسمة وذكر  
اصلا فقال كل ما يوجب قسمة نقصا فهو كما لا يكتمل القسمة يجوز حجة نصف  
راية كان لا ينقص لا يجوز حجة نصف وذكر الصدق الشهيد اذا ذهب لرجل  
وراهما صحيحا فكل اية بعضهم قالوا لا يجوز والصحيح انه يجوز وفي السراجية وفيه  
الفتوى وفي الحاشية والى بار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح  
في حجة ما يوجب حجة البناء والارض من يجوز والشئ الصحيح الطاربي  
فيها لا يظهر ككتاب الرهن الا في رواية عن الثاني في حجة الزاوية  
وذهب ارضا فيها ربح او خسر او كذا عليه في ربح او ذهب الزرع بدون  
الارض او الخلل بما ارض او كذا به ومن التزم لا يجوز لان المذهب هو بمتصل  
بغيره انما يعلقه مع المكان القطع قبض احداهما غير ممكن في حالة الانفصال  
فيكون بمنزلة المشاع الذي يكتمل القسمة في الحمل المبرور رجع وذهب  
لاخو وراهم وشهدا الى المذهب له ثم ان الواجب استوفوا  
في المذهب له فاذا جاز ولا يكون للواجب ان يرجع في الحصة  
اي انها صارت مستهلكة ودينار على الواجب في حجة فاصحان  
في فصل الرجوع رجع وذهب لرجل ثوبا فليس اليه ثم اقتله منه فاستهلكه  
ضمير الواجب قيمة الثوب للمذهب له لان الرجوع في البهية لا يكون  
الا بقضاء او رضاء وذكر في المتن في حجة رجع وذهب جارية وسلمها  
الى المذهب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واختلفوا في حجة رجع  
وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او رضاء ولو تصدق على رجل بشئ ثم اقبل  
المتصدق عليه فاقاله ثم رجع بغير قبض لانها حصة مستوفى ذكره الواجب  
لذي رجع ثم رجع وكل شئ لا يفسد القاض او ارفع اليه لو اختلفا اليه فاقال  
المذهب له فذلك رجع في مال الواجب وان لم يقبض رجع وذهب  
عند ثم رجع الواجب في البهية بغير قضاء او رضاء المذهب عليه بغير جاز  
ذلك في الثلث وان كان المذهب بقضاء يجوز ولا شئ لارثة المدين  
على الواجب في حجة فاصحان في الرجوع على البهية وقال بعض  
التوري لو ذهب لرجل ثوبا فقبضه ثم اقتله منه واستهلكه بغير قبض

المذهب

اذا ذهب لرجل  
بأشياء

قال المذهب  
انما يوجب  
عليك حصة او  
في حل

حجة الشئ

لقد هو ب له قال الفقيه وحده قول المجاهد هو القياس وبه فدلنا الرجوع  
لا يصح الا بغيرها او حكم الحاكم ولم يوجد **باب** في حجة المدة لانه  
تزوجني فقال جعل لي المهر الذي علي فاذا زوجك **باب** في حجة المدة لانه  
بشرط الزوج براء اذا تزوجها والا فلا لانه ابرأ معلق ولا لانه وقيل لا يبرأ  
فان تزوجها لان هذا لا يبرأ على وجه الرشوة فلا يصح واليه اشار في **باب**  
قال لطلقة لا تزوجك ما لم تكن مأكلي على في المهر فوجبت مهرها  
على انه تزوجها فالمهر على الزوج تزوجها او لم تزوجها لان العوض على المرأة  
في النكاح بمنزلة المهر فانه المهر على الزوج على ان لا يبرأ بشرط الزوج  
لا يصح لانه رشوة في طلاق القسمة في مسائل الابرأ بالطلاق  
وكذا كانت المصلحة لزوجها ان مات في حصة هذا المهر على حصة  
او قالت فانت في حل من مهرى مات من ذلك الرض كان مهرها  
على زوجها لان هذا في حجة فلا يصح وفي حدة حصة المخطوبين قال  
كروم بعد از ذلك من ازاو او قال بعد از ذلك خود از كروم بخت و حصة  
ولو قال ان مات فانت برئ او انت في حل جاز لانه وصية قال وفي  
الزوجة اذا كانت مريضة يصير وصيه ولا يجوز الا باجازة باي الولاية  
في احكام العاردين في حجة **باب** في حجة المشاع فيما لا يكتمل القسمة لا شئ  
عند المحقق وليس بباطل في حجة ارضي ذلك ثبت لها قبل القسمة ملك  
فاسد بكونه في الزيادة في النكاح وفي اجناس ان طلق واقعة انها  
باطلة وفي المتن اذا ذهب وذهب واره كذا في حجة المذهب في حدة  
قال ان قبض الكبر جازت الحجة وذكر في موضع اخر ان الحجة قاسدة عند  
الحل وحكمة ذكر الفقيه ابو الليث في قضاواه ولا شك في قضاوه  
الحجة في حجة واما التملك عندها او لزوج وذهب واره في كبر  
يجوز عند حدة وفي حدة التملك في حدة قاسدة والفرق ان في حدة  
المسئلة الحجة انقضت لقيام قبض الاب مقام قبضه والحجة في كبر  
احصت الى قبض الكبر كانت الحجة في النصف شائبة في قبض المهر  
ولا كذلك اذا ذهب في كبرين قال القاضي في قضاواه الحجة ان لم  
الوارث بالابن الكبر ولا لم يبعها لها وجره في الحجة وفي قضاواه كبر



عبد بن رجلين وصحب له احد هما شيئا كجمل القصة لا يصح احلالا به يصح في نصيب  
 انما احبب كالان في نصيب غير الواجب حصة المشاع فيما كجمل القصة وان كان  
 المد يدب بما لا كجمل القصة ضمن البينة في نصيبه لان حصته صاحبه هذا  
 مشاع لا كجمل القصة من الجمل المدبر رجل قال لم يدونه ان لم تقض مالي  
 عليك حتى يموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبرائة لا كجمل  
 التعليق ولو قال رب الدين ان مت فانت في حل فهو جائز لان هذا  
 وصية ولو قالست زوجي الميراث او است بر وصيك هذا فانت  
 في حل من هري او قالست هري عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة  
 وتعليق ولو قال الطالب لم يدونه او است فانت برى من الدين الذي عليك  
 جاز ويصح وصية من الطالب المطلوب ولو قال ان مت فانت برى و  
 من الدين الذي عليك لا يبر او لو قالست الميراث لزوجها ان مت من ورثه  
 هذا فانت عليك صدقة او قالست فانت في حل من هري عليك فانت  
 من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح من جهة  
 فاصحها بنه حبة المهر رجل اقدم صبا مع نفسه في كل موه واخذ الفضة  
 كسوة ثم بد النسي ان لا يعمل له ان يسره والنوب ان اعطاه كبريا شاد فضاقة  
 النسي ان لا يقطع ونقط انقطع عنه عليه فليس له ذلك من وصا به لولا  
 وتسلل ابو جعفر فزعه صبا مع رجل يعمل موه فاختد هذا الرجل له كسوة ثم نسا  
 للنسي ان لا يعمل موه على ان يسره ما اعطاه من النوب قال اعطاه كبريا  
 والنسي هو الذي كان في جباطة لم يكن على الكسوة سبيل **مجموع الزوال**  
**كتاب الوقف** فيه وقف وجعل له متوليا بشرط كونه المتولي  
 من اولاده واولاد اولاده حل للقاضي ان يولي غيره ويحل بغير متوليا لو فعل  
 اجاب لا جامع القصد ليد في دعوى الوقف والشهادة وتلقين من  
 شئ في مال الوقف ان كنه الفتوى والحاجة الدعوى لاستخلاص الوقف  
 من وقف الضمنية في باب تصرفات الضم لا يجوز للقاضي عزل انظر المزدور  
 بلا ضمانة ولو عزل لا يضر الثاني متوليا قصد لعمادي وآه اشراط  
 الا فارق قد علمت انه قول محمد فلا يجوز وقف المشاع ومن لم بشرط

شرط الواقف متولية  
 من اولاد

جوز والخلاف فيما كجمل القصة واما ما لا كجمل القصة فهو جائز اتفاقا  
 من الفقهاء استقر من القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه ليس للمتولي ان  
 يستبد به على الوقف لعمارة الا باذنه للقاضي **فيه مودع**  
 وفي المتن اذ ابى الرجل سجدة او بنى فوقفه فوقفه وهو في يده فله ذلك وان كان  
 صحن بناء على حبه وبين الناس ثم جاز بعد ذلك نهى لا يترك  
 رصده في الوقف **المقابلة** في وقف الوقف لو بنى في مال الوقف فهو  
 للوقف وكذا لو بنى في مال نفسه في الوقف ولو لنفسه من ماله  
 فهو اشهد بملكه ولم يذكر شيئا كان للوقف بكتاب الاضني  
 فصول في عا ٣٥ مودع **عند المقابلة** في ارض الوقف وكذا  
 في مال نفسه كنه للوقف ولو لنفسه من ماله فهو اشهد بملكه ولو لم  
 يذكر شيئا كان للوقف بكتاب الاضني في مال غيره ولو لم يذكر  
 شيئا فانه له للبنى من ماله على ما في فصول في عا ٣٥ قال في المذموم  
 اذا احصاه الصدقة الى العمارة وليس في يد القيم ما يعرجها فليس له  
 ان يستبد به عليها لان الدين لا يحك ابتداء الا في الذمة وليس  
 للوقف ذمة والفقراء وان كانت لهم ذمة الا انهم كغيرهم لا يقصد  
 سلطانهم فلا يثبت الدين باستدانة الضم الا عليه ودين يجب  
 عليه لا يمكن تقاضاه من غلته هي للفقراء وغلته الضم عليه فيعجز  
 ان القياس هذا لا يترك القياس فيما فيه ضرورة كذا ان يكون  
 في ارض الوقف زرع باكله الجراد ويجوز ان ينفق بجمع الزرع او طاله  
 السلطان باخراج جاز له الاستدانة لان القياس يترك للضرورة  
 قال والاحوط ان هذه الصورة الاستدانة بامر الحاكم لان ولاية الحاكم  
 اعم من مصالح المسلمين من ولاية اهل ان يكون بعيد اعم الحاكم ولا يمكن الحذر  
 فلا بأس بان يستبد به في وقف وهذا الذي روي في الفقه انه يجب لكل  
 لا يربى اكل الجراد الزرع وبين الخراج ويقصد الاستدانة في اكل الجراد  
 الزرع لان الزرع مال الفقراء وهذا الدين القابل استدانة الى اجتهاد  
 فانه انما يستدانة الدين في ماله فاما في باب الخراج فلا يقصد رلانا كما  
 في الارض غلة فلا ضرورة الى الاستدانة لان العلة بتابع وهدر منها

بعض الوقف

استدانة



الخراج وان لم يكن في الارض غلة هنا الارضية الوقف ووقف الوقف  
 ليس للفقير او لا يستقيم الجواب ومن كذا جاء الى الفقهاء ان ليس لهم  
 هذا الفصل من كل هذا الوجه الا ان يكون مقصورا على ما اذا كان في الارض  
 غلة وكان يبيعها مستغذرا في الحال وقد طلب بالخراج **بحر الرقيق**  
 في الوقف اما اذا كان للوقف غلة فانفق في مال نفسه لا صلاح  
 الوقف فلو ان رجع بذلك في غلة الوقف **في المحل المردود**  
 وفي القنية رجع **في المحل المردود** انفق في عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع بمثل  
 في غلة الوقف جاز له ان يبيعها بغيره مستغذرا او غير مستغذرا انتهى  
**في المحل المردود** وفي جامع الفضولين في الفصل السابع والعشرين فلو انفق  
 المستوفى في مال الوقف وصرفه في عمارة الى عمارة الوقف صح لوجه  
 ولو انفق على مال نفسه رجع ولو لم ينفق كوصي ثم رجع **في المحل المردود**  
 والا لا **في المحل المردود** **نص** مستوفى بالوقف باجر القاضيه ورواية  
 جاز كذا روي عن **شمال** قال بعضهم لم يخرج الوقف لوصي لا يحكم  
 الا بغير **نور العيني** **فصل** في حرك الوقف يجوز ان ينفق في المحل  
 اخر **فصل** في **نور العيني** **نص** قيم الوقف لو باع الوقف باجر  
 القاضيه ورايه جاز كذا روي عن **في المحل المردود** **في**  
 غير وقف بقدر يستغلا له هل للوقف ان يبيعه ويشترى بتمنه  
 اخر مكانه قال نعم قبل له ان يبيع بتمنه ولكن لا يبيع بتمنه ما هو خير قال لا يبيع  
 وقبل **في المحل المردود** **نص** لو كان في وقف ولا وكذا المخرج الاستبدال به  
**في المحل المردود** **في** **نور العيني** **نص** لو كان في وقف ولا وكذا المخرج الاستبدال به  
 المحل بغيره وصرف بتمنه الى المسجد اخر **في المحل المردود** **نص** اجمع  
 العلماء على جواز بيع بناء المسجد وحصره او استخراجه **فصل** في بيع بناء  
 الوقف جاز بعد الهدم لا قبله وكذا بيع الشيء للوقف جاز بغيره  
 بعد القطع لا قبله ولو كان الشيء غير جاز بغيره قبل القطع وبعده  
**فصل** في **نور العيني** **نص** والمعتق في المذهب انه ان كان له منه بدل لا يستبدل  
 مطلقا وان كان لا بد له وان كان باجر القاضيه جاز في الاطلاق والعمارة  
 لا بد منها فبسته بن لها باجر القاضيه واما غير العمارة فان كان للمرف

وقف غلة فانفق  
 في مال نفسه

في الوقف

قيم الوقف  
 باجر القاضيه

على الشخص لا يجوز الاستدانة ولو باجر القاضيه **بحر الرقيق** في الوقف  
 وان الاستدانة اعم من القرض والشراء بالاستدانة **في المحل المردود** **نص**  
 يستدبر للمام والمخطيب والمؤتمن باعتبار انه لا بد له من قبيحهم باجر  
 القاضيه فقط اول الظاهر انه يستدبر لهؤلاء باجر القاضيه  
**في المحل المردود** ومنها ان المستوفى لو ادعى انه استدان باجر القاضيه  
 حل بغير قوله بانه الظاهر انه لا يقبل **في المحل المردود** **نص** وعلى هذا  
 فلو صرف المستوفى المستحق في ماله لا يجوز الاستدانة وله الرجوع  
**في المحل المردود** المستوفى اذا انفق في مال نفسه ليرجع في مال الوقف  
 له ذلك فانه شرط الرجوع رجع ولا فلا انتهى وبها اجابتم المسجد  
 اشترى شيئا للمدة المسجد باجر القاضيه الحاكم بماله لا يرجع على الوقف انتهى  
 فظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باجر القاضيه سدا انفق ليرجع او لا  
 سدا رجع الى الشئ او لا سدا رجع على ذلك اول **في المحل المردود**  
 القاضيه اذا اوجبه الدار الموقوفه ثم خول قبل انقضاء المدة لا يبطل الاجازة  
 وانه وار موقوفه **في** **نور العيني** **نص** اجمع القاضيه مدة معلومة ثم مات بعض  
 الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يبطل الاجازة ونعم ما وجب في غلة  
 الى ان مات هذا المبنى بغير الى ورثته وما وجب بعد موته  
 فهو لهم **في المحل المردود** **نص** انما رجا به **في المحل المردود** **نص** انما رجا به  
 شيئا وليس في بده شيئا من غلات الوقف ليرجع بذلك فيما يكذب  
 في غلة الوقف فاما اذا كان في بده شيئا من غلة الوقف لا يشترى الوقف  
 شيئا وقد التزم في مال نفسه بغير له ان يرجع بذلك في غلة المسجد  
 وان لم يكن ذلك باجر القاضيه كما رجا به في الوقف **في المحل المردود** **نص**  
 ان اوجبه الفهم وانفق الاجرة في العمارة فملك العمارة المحدثه يكون  
 له صلب السكنى لان الاجرة بدل المنفعة وتلك المنفعة كانت مستحقة  
 لصاحب السكنى فكذا اياه بدل المنفعة يكون له والقيم انما اوجبه لانه انتهى  
 ويقضاه انه لو مات بغير ميراثه لكان له حصة من الوقف **في المحل المردود** **نص**  
 وان تباو في الشئ بغير عقار المسجد لمصلحة المسجد لا تكدر وان كان  
 باجر القاضيه وان كان حوايا ما يبيع النقص فيبيع **فصل** في جواز

المستوفى المستحق  
 في مال نفسه

اجماع الفقهاء  
 في الاجرة

بيع عقار المسجد  
 لمصلحة المسجد



انشاء من العارية قال في الخصاص اذا امتنع من العارية وله غلة اجبر عليها  
 فان فعل فيها والا اخرج من يده ومن جبانة الجوزة لمعزله ان يبيع الوقف  
 او يبيع من ظاهره في الذخيرة انه لا يبيع من عهده المستعري لئلا يفسد  
 الخ **من وقف الجوز** ارادة وقف منزلا في أرضها على بناتها  
 ثم بعد ذلك على اولادهم وعلى اولاد اولادهم امانا سلبا فاذا انقضت  
 فعل بمصالحهم المسمى ثم ماتت في أرضها ذلك وخلف اثنين واختا  
 والاخت لا ترثه بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال  
 الشيخ الامام الزاهد في جواز الوقف بعد الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا  
 للورثة عكس ما هم في الثلث يصير وقفا يخرج من غلة المنزل القيمة  
 بين الورثة جميعا على ما يقدر له من مال ما عاشت الابنات فانما اذا ماتت  
 الغلة كلها الى اولادها واولاد اولادها ولا شيء للاخت من ذلك قال  
 لان الوقف في المرض وصية فاذا لم تجز الاقت بصلب الورثة للورثة  
 ويجوز لاولادهم واولاد اولادهم غير ان الواقف انما رضى لاولاد والاولاد  
 بعد موت الورثة فكانه قال او وصيت لاولاد واولاد اولادهم هذا  
 المنزل بعد موتهم اثنين وذلك جائز والوصية بالغلة لا ينتهي فانما بطلت  
 فالمنزل وقف على حاله فاذا جاءت نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة  
 اليهم **فانما في باب الرجل بعد ايقاعه على سب** قال ابو يوسف  
 الواقف اذن بتولية ثم دار به ثم عساه انما رضى به والوقف  
 واما بيان ماله فان كان من الواقف فله المشرط ولو كان اكثر من اجرة المنزل  
 وان كان منسوب القاض فله اجر مثله واقله اهل بيعة بلانيتين  
 القاض من الجوز الرابح في الوقف **واذا لم يمل الناظر لا يستحق شيئا**  
 لان الكفاية ولو وقف ارضه على ماله مثلا ثم مات لم يعمل القاض للوقف  
 فيما يملك له من الغلة في الوقف والوقف طاعة حرة في رجل بالحقاقة  
 لا يملك فيها الى الفهم واصحاب الوقف يقضون غلتها من السب من الفهم  
 عشر غلتها لان ما يقدره بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل انتهى **من الممل**  
**المكسور** وما كان في حاله من غلة حكم الوقف في الصحة وان كان  
 يبيع من الثلث كالحجة في المرض يبيع من الثلث ويشرط فيها ما يشرط في البنة

ارادة وقف منزلا  
 في أرضها على بناتها

اذن بتولية

في الوقف

من الوقف والارادة وكذا في الوقف في المرض **من امتلك العارية**  
 في الوقف **وذكر منس الاية** الرضى الصحيح ان وقف الميراث في مرض الموت  
 بشرط المباشرة في الصحة حتى لا يبيع الارض في قول المجتهد ولا يستحق  
 به المذوم كالعارية الا ان يقول في حياته وبعد مماته فيكون له لا لاولادها  
 مدينا **من الممل المكسور** قيم اشترى من غلة المسجد فانما اودع اربابا  
 وبيع عند الحاجة فان كان له ولاية اشترى او اذا جاز له ان يبيع  
 من منية المقت **والمنشترى** بالوقف لا يبيع بالبدل في الوقف فله  
 جلاصه في هذا **الفصل** **باب** ايقاع من مال المسجد في غير الوقف  
 لغيره له دار الوقف ولو فعل ذلك ووقف بكونه وقفا ونظمه  
 ولحقه بغيره سلمه بانه يجوز وهذا المستحسن او القياس ان لا يجوز ويصح  
 ان يشرى ويبيع بامر الحاكم وله اشترى بالغلة فانما لا تسفل ويباع  
 عند الحاجة فهو اذن **باب الجواز** فيه في باب تصرفات القيم  
**من كتاب الوقف** اقول للمفسر في ديارنا وقف البناء وركا  
 الارض وكذا وقف الاشجار به وبخاصة في الانشاء بحيث لا ينفصل  
 فيه تعامل ولا سيطرة الحكم به في القضاة العلماء كمن يشهد به ويحكم شيخ  
 الاسلام سراج الدين في كتابه **من العقار** واما مسئلة وقف البناء  
 والفراس برؤوس الارض فاعلم ان هذه المسئلة لم اراها من اصحابنا وكذا  
 الاصحاب الذخيرة والاشجار وصورة ما ذكره في الذخيرة قال وقف  
 البناء من غير وقف الاصل لم يجوز هو الصحيح لا ينفصل ووقفه بغيره  
 واذا كان اصل البقية موقوف على جهة فنية عليها بناء ووقف بناء  
 على جهة فنية اخرى اختلف الشايع **التمع** الوسائل **واما ما ذكره**  
 شجرة ووقفها ان غرسها في ارض غير موقوفة فلا يملكه ان وقفها بموضعها  
 في الارض فيصح ببناء الارض حكم الاتصال وان وقفها دون اصلها لم يصح  
 وان كانت في ارض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز وان وقفها  
 على جهة اخرى فعلى الخلاف الذي في البناء **من الممل المكسور** قلنا  
 فخير في هذا ان وقف البناء والفراس يجوز ان كانت الارض موقوفة  
 على الصحيح **من الممل المكسور** **من** من الوقف لو شرى بمال الوقف

وقف البناء  
 الارض

من الممل المكسور

ولو اشترى  
 بمال الوقف



دار الوقف اختلف فيه المشايخ قبل تحقق بالوقف فلا يكون زبيد وقبل يكون  
وهو الصحيح **قوله** اما والموت ان يستمر في طبيعة بقية الوقف يكون موقوفه على  
وجه الوقف **الاول** فقد وقعت ولم يوجد رداية فصل **في كبر القاض**  
**ثم انفق على ان لم يكن** وفيه المصلحة لو فعل **جامع الفصلين** **ل ١٣**  
وذكر حلال في وقفه ولو شرط في اصل الوقف ان يبيع الوقف ويجعل ثمنه  
للمساكين لم يخرج هذا الزبط وذكر الانصار في وقفه واخصاف في وقفه  
ولو شرط ان يبيع ويصرف ثمنه الى باب من ابواب الخير فالوقف  
باطل **مؤيد زاج** لو صرف الثمن على الشخصين وهناك عبارة لا كبر  
ما خرجا فانه يكون خاسرا لما في الضرر اذا كانت في تلك السنة لان مقدار  
الخروج فوق القيمة الغلة على المساكين ولم يقسم للخروج شيئا فانه يضمن حصته  
الخروج وما يخرج الى الوقف من الثمن في الثمنه **سبقت** غرض الفقهاء  
فاذا دفع اليهم ذلك ضمنه واذا ضمنه يبيع الى الاربع على الشخصين بما دفع  
اليهم في هذا الحالة فيما على مودع الابن اذا انفق على الابوين قالوا لانه  
ملكه بالوصية فبين انه دفع مال نفسه وانما مبيع ولا يرجع فيه **قوله**  
**سجد** انهم قد اجتمع في غلته ما يحصل به البناء قال اخصاف لا ينطبق  
الغلة في البناء لان الوقف وقف على عمرتها ولم يأمر بان يبنى هذا  
والغلة على ان يكون البناء شاك الغلة **فيما يحتمل في الوقف**  
**قوله** قال وقف على اولادى وله ولد واحد وقف وجوب الغلة كما  
نصف الغلة له والنصف الاخر للفقراء او يدر في الذكر والانشى  
من اولادهم **ويدر في ولد الابن ايضا** قلنا ان ولد له الابن بمنزلة ولد  
من المحل **المعبر** لا يجوز الجمع لواءه الا في سائر الوقف على اولادهم وليس  
الواحد به وقف على اقا ربه المقسمين في بلد كذا فلم يبق منهم الاكابر  
من ابناء الكسباء **وقبل** وقف ارضا على اولادهم وجعل اخوة الفقراء  
فما في بعضهم قال حلال يصرف الوقف الى البائس فان ماتوا يصرف  
الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على اولادهم وسماهم فقال علمنا  
وجعل اخوة الفقراء اعمام واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الولد  
الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى وقف على اولاده

قسطان مع  
الوقف

عن أبي عبد الله عليه السلام

وقف علی  
اولیام

دفعہ اول

[illegible]

اقبضت القلعة  
ولا تخجلوا  
العاره

وقف عند  
فحات وفضل الحزن











سئل في رجل طالب في مدرسة معلوم له في كل يوم ثم اراد السفر فهل  
 يجوز له ان يستحب ان ياتى مكانا مشهورا ان المعلوم معلق على استعداده هو  
 لا ياتى اليه وطيفة على الفوائد الجيدة وبذلك ان لا اجاب لا يجوز  
 الاستجابة في الاشتغال بالعلم فان مقصود الواقف تعليم الطالب  
 المعينة الوظيفية من المحل المذكور سئل شرط النظر لشخص فخرج عنه لفق  
 حصل بهج ام لا وهل له الرجوع اجاب لا يخط حقه بالفتح بل له الرجوع واذا  
 طلبه يمكن منه واذا انقضى فليكن بغيره وفيه اختلف يعطى له بازم  
 غائبا سئل وقف تقديس المسائل في سائر الاربع الحكاية سئل وقف  
 على ذرية فخرج الناظر الغلبة بسبب على ذرية من ثم اجاب واحدة منهم فقط  
 على ان شرط طالبه بما يخصه في المصلحة فهل له ذلك اجاب بانه لا دفع على  
 بغير قضاء رجوع بما يخصه على الناظر ولا رجوع على الجماعة اذ اذ منسبة الوصية اذ  
 قضى بربط كسب جميع الزكاة ثم ظهر دين اخر وادبهم قالوا لا دفع بغير قضاء  
 رجوع الى ابن عليه والا على ما يرضى ولا يباع منه ما في القبة لو قضى بدخول  
 اولاد البنات في الوقف بعد مضي سنين فانما يظفر حكمه في المستقبل لا  
 في المضي الا اذا كانت الغلة قائمة انتهى لان دخولهم يخلط فيه خلاف ما  
 نحن فيه لا تخاف سئل وقف تقديس المسائل في سائر الاربع الحكاية سئل وقف  
 قريب الوقف وحكم له به ثم جاوره ولم يكن له المدخل في بركة من ماله  
 الاول انه قريب الوقف اجاب ان كان في يد الاول شي من الغلة وهو حكم  
 لشئ من قدمه الى الحاكم الاول او الى غيره به اذ جعله في القياس انه اذا قدمه  
 الى الحاكم الاول بغير قصدا وان قدمه الى حكم اخر لا كما اذا لم يكن في يد شئ  
 من الغلة وكان في الوصية بالثمن اذا كان في يد شئ فهو حكم قدمه الى اخر  
 او الى الاول لانه يدعى عليه شيئا مما في يده وان لم يكن في يد شئ وقدمه  
 الى اخر لا يجعله خصما سئل وقف الزاوية في اخر السادس سئل ارايت  
 رجلا قال ارضي حدة من قوفة على ولدي وعلى اولادهم قال يعطى للعلب  
 واولاد الصاب فاهة فاذا انقرضوا كانت الغلة للنظر ارايت  
 من حدث من اولاد الصاب ومن اولادهم يعطون جميعا قلت ارايت اذا  
 انقرض اولاد الصاب واولادهم يعطى من هو وورثه ذلك المبلغ قال لا

اولى من قريب  
 الواقف

وقف على  
 اولاد

بالقر

ولم قلت ذلك قال لا لا يسمى هذا من البطين خاصة فانصر على ما سمي دون  
 ما لم يسمى قلت ارايت لو قال ارضي حدة من قوفة على ولدي وولده وولد  
 واولادهم قال جاز واطيبهم جميعا قلت يعطى من هو اسفل من ذلك قال  
 نعم حدة من قوفة واولادهم ما كانا استوالا لانه قد ذكر في نسخة بطل من سئل  
 حلال في باب رجل اوقف على ولده وولده سئل ارايت لو اوقف  
 من ماله على موضع اخر قال انقصه انظر ايهما اكبر واقض سئل منة المفق  
 في الوقف سئل ارايت اذ اوقف على ابنته الا انما انما استحقها بصل قوله كما  
 الموضع اذ اذني الرد والوكيل والناظر اذ اذني العرف الى الموقوف  
 عليهم سئل ان الامانات سئل اقول لا يدين مع البهي الا اذا كان به  
 الظاهر فلا يرضى قول الوصي في نفقة زانية قال قلت الظاهر وكذا  
 المندى من المحل المذكور سئل ارايت لو قال الرجل الذي له  
 السكنى انما ايتها وسكنها قال له ذلك قلت ولم جعلت له ذلك  
 قال لان السكنى له وله ان ينفق بسكنها على اى الزوجه ما لم يكن فيه  
 ضرر قلت ارايت هذا الرجل الذي جعل له السكنى اذا مات بعد  
 بناءها قال الذي بنى ميراث لورثة دون اصل الوقف وبها حال  
 لورثة هذا الرجل ارفعوا هذا البناء فقلت ولم قلت ذلك  
 قال الا ترى لو ان رجلا بنى في دار في يده بناء ثم جاور رجل فان للدار  
 بني البناء ان يرفعها وكان البناء له وورثه المسجون ولا يكون هذا  
 سوادا لانه الخاص بوقف لسا على ما وصفت لك قلت ارايت  
 سكنى هذا الدار ان كان جعل فيها رجل بعد الرجل الاول فقال انا  
 اعطى قيمته البناء وابت ان يدفع الورثة الى يد قعود البناء قال ليس له  
 ذلك والبناء للورثة دون هذا الرجل الا ان يصطلي اتم ذلك  
 على شئ وهذا على قياس قول المحقق في العصب قلت ارايت  
 ان اخذت هذه الدار الى ورثة فيها الذي جعل له سكنى حافرا  
 فيطأها بالاجرة وخصها وادخل اخذها وبنى فيها البناء ثم مات فلما  
 شئ من ذلك الذي له الدار الا بصر من يد على البناء وهل للورثة  
 ان ياتوا ما احدث لها هذه السكنى من الحرمة وبطلت اذ كانت

حجة في باب



قال لا ولكن يقال عذري جعل له السكنى لئلا يتركه الا بعد الاول ان ثبت  
 فاعطى ورثة هذا البيت الاول فبقيت منهم الساعة فان هو فعل كانت  
 الحرمة التي بعد هذا البيت في هذه الدار له وورثة البيت وكان  
 عليه هذه الحرمة لورثة البيت ولم يكن للورثة على الميراث سبيل فاجاب  
 ان يعطى في هذه الحرمة واجرت هذه الدار الموقوفة في عطي ورثة  
 هذا البيت فبقيت منها ما اجرها فاذا استوفى ذلك كان سكتها  
 لرجل له سكتها ما بعد هذا البيت على ما وضعت لك **موقف**  
**هلال في باب الرجل يصف الدار على ان يسكنها** قلت ارايت  
 ان كانت الحرمة التي رتبها هذا البيت لبيت قائم بعينها وكسبها  
 مستهلكة الا ترى ولا يظهر من غسل الحيطان ما يخص ومثل الآثار في  
 الارض والاب وسقي الخيل وقال ليس لورثة هذا البيت مع رتبة  
 ذلك قليل ولا كثير قلت ولم وقد اتفق البيت في ذلك نقطة  
 عظيمة قال لانه ليس هذا بشئ قائم بعينه يرى ويظهر الا ترى لو ان  
 رجلا نصب رجلا لا يقصره لم يكن له اجرة وكان صاحب التراب  
 ان يافقه ولا يعطيه شيئا كذلك هذا اذ لو كان كذلك لو جازى الى  
 رجل فانما رعاكم على ما فيها شئ **موقف** **هلال في باب الرجل**  
**يصف الدار** **وتنجزها الناظر على الوقف** اذ لم يشترط له الوقف  
 فله اجر مثل غيره لو كان الوقف طاعة لستفاد الموقوف  
 عليهم فلا اجر له منها في الحانية وهذا اذا عين له اجر فان لم يعين  
 له وسق لورثة سنة فلا اجر له كذا في القنية ثم ذكر بغيره انه سيق  
 وان لم يشترط القاض ولا يجمع له اجر النظر والعمارة لو عمل مع العملة  
 من الاشياء في الامكام في اجر المنزل **عده** **حقا** **ومرضا** **بناء** **ميراث**  
 فصل بناها لو وقف عليها فمما يشترط وجعل اجرة للفقراء وعلم فاض  
 بصحة قبل لا يصح الوقف وهو الصحيح ويصرف العدة الى النكاح  
 ان ان يثنى المدرس ثم ان المدرس **نور العين** **في المناسك**  
 باذنه المنكح فلما مضت المدة راد في الاجرة للمستقبل بوجه صاحب  
 السكنى بالزيادة فهو ادلى **نور العين في الثالث عشر** **نظم**

وقف على يد  
 قبل البناء

نظم

منه في اجرة من مثله لانه **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 الخط **من المنزل الموقوف** **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 جاز كما روي عن **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 وهو الاصح **من المنزل الموقوف** **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 وقيل لا اى لا ينصب خصما قال القاضي عليه اجبار في المسئلة في الخط  
 والقنية كما في شرح النظم الوصلية رقم بصر الحافظ وظهر الدين التمر تاشي  
 وركن الدين الصباغى وركن الائمة الحارثي وغيرهم وقال وقف بين  
 اخوين ومات احد اهما وبقي في يد اخي واولاد البيت لم اى بينه  
 على واحد من اولاد والاخر ان الوقف بعم بطنه بعد بطن والبيت عيب  
 والوقف واحد يقبل وينصب خصما على الباقيين ولو اقام اولاد والاخر  
 بينه ان الوقف مطلق فذلك وعليه فبينة مدعى الوقف بطنه بعد بطن  
 ادلى ثم روى ركن الائمة الحارثي وقال وقف بين جماعة فلو اجد منهم  
 او ذكبه لادعى على واحد منهم او ذكبه بجمع الادعى اذا كان الوقف واحد  
 ثم روى القاضي عليه اجبار وقال لا يصح الادعى على بعضهم ان كان المجدود  
 في ايدي جميعهم ولا يصح القضاء الا بعد رماني به **الحافري** **وهو الذي** **ذكرناه**  
 في بعض نسخ تحقيق خصم الكل اذا كان اصل الوقف **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 رالا فلي اى فلا ينصب احد على السخفين خصما به صرح في شرح النظم الوصلية  
 شيخ شيخنا عبد البر بن الشيخ **موقف** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 عمارة لاخرية من العمارة ان يستاجر باجر مثله فلو كانت العمارة  
 له رقت يستاجر باجر كذا ما اجرة كلف العمارة ويؤجره من غيره اذا  
 عجز اجره مثل ثم لا اعطى ضرورة ولو كانت له رقت لا يستاجر بالاجر  
 ذلك بعد **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 اذا راد ان اجرت من عامل اجره وادى مال متولى طلبه اذ مال وقف  
 فصولين فيما يعين بالعمارة في الاول **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**  
 ايداع مال الوقف والسجد الامن في عباله ولا افاضه ولو اقرض ضمن  
 وكذا المستوفى وذكر ان القيم لو اقرض مال المسجد باجره عند الحاجة  
 وهو احرز من اسائه فلا بأس به **نظم** **نور العين** **في الثالث عشر** **نظم**

بيع الوقف

ايه في المنكح  
 او اقرض











وفي فاصحة القول اذا اجر الوقف بشي من العود من الجوارح بعينه  
 قبل ما يشكره بغيره قال الفقهاء ابو جعفر في زماننا الاجارة لا يكون على  
 الاقل ثلث لان المتعارف الاجارة بالارهاق والناشر والمدا علم  
 من وقف يخرج من مظهر وجبانه لابن الشيخ قال ولو وقف الله على  
 داره على بيعه او كنيسته او بيته ما رغبوا بطل الوقف كونه على بيعه  
 كذا فان خرجت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين ولا  
 يتفق على البيعة شي قال وقف ذي الرضا وقفها فان تفرق غلتها  
 في ابواب البر فابواب البر عندهم طارة البيع والكتابين والصدقة  
 على المساكين وانما يتفرق هذه الصدقة على الفقراء والمساكين وابطل  
 سوى ذلك من وقف ما رغب فيه في مفر الى الخصاص  
 ثم قال وقفه ارضه على اولاده واولاد اولاده فاذا انقضوا فعلت فقوا  
 المسكين فهذا الوقف جائز وفي النازل وهو على ما شرط وكذا كلف  
 اذا قال فاذا انقضوا فعلت فقوا انفسا على لا يكون هذا الوقف  
 من الحل المبرور او اوقف الذي وقف على الكنيسته او البيعة هل يكون  
 اجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويؤخره كذا ان وقف على الرحمان  
 والقيس ان وقف على فقراء النصارى جاز **قوله في الهداية** للفقير  
 في الاجارة مع المسكين قبل قبض الاجرة ويقتضي من الوقف  
 وبعد القبض لا ولو ابرأ القوم المستوفين الاجرة بعد تمام المدة بغير اداء  
 عند ائتمارهم وتجدد قيمته من وقف القنية في باب تصرفات القوم  
 وكذا احوالهم في غزل ونصب اخر فقبل اداء الاجرة للموقوف والاصح  
 انه لا نصب لان الموقوف اجرها للوقف لا لنفس من الحل  
 المبرور **قوله في الوقف على المتفق عليه** فبعض القوم وناشر عليهم  
 طلب الخطه وكم هذا الناشر انشاؤه ولو ابرأه من القوم في حبه  
 بعد ما استهلكه لا يصح من وقف القنية في باب ما قبل هذا اذا لم يقف  
 على انما بعينه بان قال ارضه هذه موقوفه على فلان او على ولد  
 او على ذابحة وهم يخصصون لم يجر الوقف منهم هذا اذا لم يترك الوقف  
 الصدقة فانه ذكر بان قال ارضه هذه موقوفه صدقة على فلان او على فلان

او على

او على ذابحة جاز الوقف والغلة ما دام جيا فاذا مات هو صرف  
 الى الفقراء من وقف الخصة فرق ابو يوسف بين قوله ارضي  
 موقوفه على ولدي فان الاول يصح والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفه  
 تصرف الى الفقراء فاذا ذكر الكول حصار مقيد فلا يسبق العرف  
 من وقف فاصحاحه **قوله في الجواب** عن السؤال الاول وهو انه  
 اذا مات الراعي بعد ما وقف المهره هل يبطل الوقف ام  
 وهل يلزم الورثة بقبض الدين من الزكاة فيقول الظاهر انه لا يبطل  
 الوقف مع الكار من اوقات حق المهره وهو انه يستوفي الدين من الزكاة  
 ولا حق المهره في الدين كما قلنا في البيع اذا مات لا يبطل لانه يعلق به  
 حق المشتري ولو وقف تفاح لا قبل حق المهره ثم لا يبدل في ابطاله  
 وانما قوله فهل يلزم الورثة باداء الدين من الزكاة نعم للمهره ان يبطل  
 الورثة بالدين وبسبب فقه الزكاة ولا يمنع من ذلك ما عده من الزكاة  
 لان الواجب حقيقة المهره وهو كان له ذلك في حياة المهره  
 وكذا بعد وفاته **قوله في الوسائل في الوقف** ولو اوصى الى رجل  
 بانه يشترى بماله ساه ارضه ويجعلها وقفه على وجود ساه حاله وان شهد  
 على وصيه جازر في فعل الوقف ما ارض به ويكفي من الولاية له على الوقف وله  
 ان يوصي بما اوصى اليه ويصرفه ما كان لوكيله اسعاف في كونه لا يبطل الوقف  
 ولو نصب الوقف منه موهبة وصيا ولم يتركه ابرأ الوقف شيئا  
 يكون ولا ية الوقف الى الوصي ولو جعله وصيا في امر الوقف فقط كان  
 وصيا في الاشياء وكلها عند ائتمارهم وتجدد فانما لا يجره ويحلل ليس  
 لاحد الناظرين التعرف بدونه راي الاخر وعلى قياس قول ابي يوسف  
 يجوز ولو اوصى احد بهما الاخر منه موهبة كان للباقي الا نفاد ولو شرط ان  
 لا يوصي به المتوفى عنه موهبة اشبه الاشياء ولو جعلها لرجلين فقبل احد  
 ور والآخر ضم القاضى الى من قبل رجلا او فوض للقبيل بمفرده الى من قبل  
 رجلا او فوض للقبيل بمفرده ولو جعلها لفلانة الى ابنه بركت ولو لم  
 فاذا ادرت كان شرطه لا يجوز ما جعله لابنه في رواية الحسن وقال ابو  
 جعفر من وقف بغير سئل عن وقف وقفه وصيا وجعل ولا ية لنفسه

وقفه

او على  
بشره ارضه

نصب الوقف  
منه موهبة وصيا

ناظر



ومن بعد ذلك لم يرد ان يجعل الولاية لغیره وان يعزل زيدا لانه لم يرد مع عدم  
 ان يشترط ذلك لنفسه في وقفه اجاب نعم ذلك ويجعل الولاية لغیره ولو لم  
 يشترط ذلك لنفسه في الوقف **فما اذا كان الوقف** ثم علم ان الاغنياء الشرط  
 لما حكم به الوقف لا لما كتب في مکتوب الوقف فمكتوبه بينت بشرط علم  
 الوقف ولم يوجب المکتوب بل بالمان الزاوية وقد اشترط ان يكون الوقف على  
 ما علم به لا على ما كتب الكاتب فيدفع في الوقف المذكور وغير المذكور في الوقف  
 اشبه كما علم انتهى **فما اذا كان الوقف** ولو شرط ان يكون الولاية له ولا لغيره في الولاية  
 القوم وغاليم والى سبيل الوقف وفي كل ما هو من جنس الولاية وسبيل الولاية  
 جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط لنفسه ولا لغيره في الوقف ليس له عزله بعد ما  
 سطره عند محمد كونه قائما مقام اهل الوقف وعذابه يعرف بعد ذلك فلا عزله  
 وان شرط على نفسه عدم العزل **اسحاق** فان قلت هل للخاصة عزل  
 من ولاته بغير حق قلت نعم قال في الوقف نصب القاضية فيما لا ينزل الاول  
 ان كان من نصب الوقف وان كان منصوبه وبطلت وقفه نصب القاضية  
 ينزل بخلاف ما اذا نصب السطارة قاضيا في بلدة لا ينزل الاول على شرط الوقف  
 لانه كثر الغشاة في بلد ومنه القوم في الوقف في مسجد واحد انتهى وسبيل  
 من الخاتمة ان يقيد بما اذا اراد ان يعزل **فما اذا كان الوقف** واستفاد من عدم  
 صحة قول ان لا يغيره غيره **عدها** الصواب وطبقه في الوقف وبطلت عليه  
 ايضا ما في البرازيه وغيره مما غاب المستعمل في البلد ايا ما تم مرجع وطلب طهينة  
 الى انتمى لغيره ولا يحل له ان يافق بغيره وطبقه فاذا حرم الاضاح الغيب فكيف  
 مع الحفرة والمباشرة فلا يحل عزل القاضية لعلها وطبقه بغير حق وعدم  
 احلية فلو فعل لم يصح **فما اذا كان الوقف** وفي القادر الصغير اذا مات  
 المتوفى والوقف حي قال في ان نصب ثم اخل الى الوقف لا الى القاضية  
 فانه كانه الوقف مباخره اولى من القاضية فان لم يكن اولى الى احد قال في  
 في ذلك الى القاضية انتهى فاذا كان ولاية القاضية مؤخره عن الشروط له وجبة  
 فستفاد منه عدم صحة تقوية القاضية في الوطائف في الولاية فان كان  
 الوقف شرط التولية للمنفذ وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا  
 وقبله يسير **فما اذا كان الوقف** وخرج بالما يخرج به الناطر اذا ظهر به فسق

من الولاية  
 في الولاية

قول صاحب الطهينة  
 بغير حق

لز

كثره وكثوره فتح قوبل الوقف قال وينبغي لو خاسا كالوصي وان شرط ان  
 لا يتبع الى يعزل القاضية المتولى على وقفه لو كان قائما في يعزل الوصي كالحالين نظر  
 للوقف والقوم وقد مناهه لا يعزل القاضية ليجوز الطعن في امانته ولا يجوز له الا  
 على حرة بينه وان لم اذ قال غيره اذا طعن في امانته وان اذ اخرج به ثم ناب  
 واناب اعاده وان امتناعه من الغرضية وكذا الراجح للوقف **الوقف**  
 او تصرف بغيره جاز عالا **فما اذا كان الوقف** وفي القادر سبيل الوقف  
 غير اراد ان يهدم مسجد ويغيره اكل من بناءه الا ان ليس له ذلك وفي  
 التوازل الا ان جاز ان يهدم ان لم يهدم **فما اذا كان الوقف** وتاويل هذا المسئلة انه لم يهدم  
 هذا الرجل من اجل المحلة فقد ذكر في الوقفات غير المحلة لا محل المسجد  
 ان يهدم المسجد ويكبد وانبائه ويضعوا الجباب وتعلقوا القناديل  
 ولو احسب فمقتضى اهلهم راس رجل في فاسم عليهم ولو علق اهل محلة اخرى  
 فمقتضى هذا اذا اراد اهل المسجد ان يفعلوا ذلك من مال انفسهم فاما  
 اذا ارادوا ان يفعلوا من مال الوقف ليس لهم ذلك الا ان يامر  
 القاضية **فما اذا كان الوقف** وفي جامع القادري مسجد ضايق باعله  
 ولا يمكن ان يزيد واقفال رجل اعطاه في المسجد حتى اذ في دار وعطى  
 مكانا في دار في الجانب الاخر يحكم وهو خير لكم فلا ينبغي ان يعطوه في هذا  
 مسجد ان يستغنى عنه هذا المسجد لا باس به **فما اذا كان الوقف** وفي القادر  
 سبيل الوقف في قوم ضايق مسجد فمقتضى مسجد اخر قال في مسجد الاول والآخر  
 بغيره في الذي سجدته قال الفقهاء هذا الجواب على قول محمد وفي قول ابي  
 لا يجوز بيع المسجد كمال من القادر **فما اذا كان الوقف** في مسجد عتيق لا يعرف بانه حرم  
 فانه يجوز بيعه مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعه ويستغنى به في المسجد  
 الاخر لان على قول ابي يوسف هو مسجد ابدية فيجب استبدال الوقف جاز  
 ما لم يكن مسجد **فما اذا كان الوقف** وفي حدة موقوفه على اولاد  
 المذكور ولانناث عن السواد ويعرف الى ولا عليه الا ان يقول على المذكور  
 فتح لا بد من الاناث وما دام من ذوات الصلب يعرف له فاذا انقضت  
 فالى الفقهاء الى ولا الولد وان لم يكن له يوم الوقف ولا صلب له ولا اولاد  
 يعرف اليه ولا يشاركه من ذواته من البطون ولا يبدل فيه ولا يلت في طاهر

قول المتولى

اراد اهلهم بغير  
 ونبات



عقلمندانه  
و الجلیبه

72

شرط الرفق  
واللين

۱۲۱



شرط عند و ان لم يشترطها احد فالولاية له عند بيع يوسف وعند محمد  
 لا يكون له الولاية لانه لم يشرط في الشرط في ابتداء الوقف خرج الا من بعد فضا  
 اجبا عنه ولا يورثه ان المتعلق بالوقف الولاية في جهة بشرط فيقبل  
 ان لا يكون له الولاية في غير شرط منه ولا في اوقاف الناس اليه فيكون اولى  
 بولاية غيره كذا في سجد اولي الجارية وسحب القوم فيه ولكن اعني بعد اكان  
 الولاية له وان لم يشترط لا يكون له ولاية في بيع بعض المشايخ قاله ذلك قال  
 شافعي في جرح الاستسنة ان يكون هذا قول محمد وقد بيناه ولا يقال كيف  
 يكون هذا قول محمد والتسليم شرط عند علي ايضا لا نقول هذا لاننا في التسليم  
 لانه يمكن ان يسله اليه ثم ينفذه منه وذلك في النهاية ان يجعله في التسليم عند  
 اذا شرط الولاية لنفسه لان شرطه برأى الوقف ويخرج  
 عن هذا المبدأ الاضلاف ايضا بالوقف على عبد واما في عند محمد لا يجوز  
 وعند يونس يوسف يجوز كشرط لنفسه وخرج بعضهم عليه ايضا في الغلة  
 لم يرد به وارهات اولهم وهو ضعيف والاصح انه يخرج انفاقا والفرق محمد  
 ان هو ثم ثبت بكونه الوقف عليهم كالموقف على الجانب  
 ويكفي فيه انهم حال حياته فيقال بعد موته فان الولاية والحجبي في صحيحه انما  
 على الخلافة فيجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قال ابو بكر  
 الاسكاف لا يجوز ومنه ان يوسف جده ان واثبات صار الى المساكين  
 ولو قال ارضه صدقة تدفوقه على ان ولي غلته ما عشت قال حلال لا يجوز  
 هذا الوقف وذكر ان نصا راجحا انه اذا مات يكون للفقراء كذا  
 في النهاية بحر ايقين في الوقف ولم يشترط المص جهة وقف العقار  
 كغيره وانما الشرط كونه الوقف معطى ما ولد اقال في الخلاصة ولو قال  
 اشترطت ان علي ارضه انه وقفها وهدى فيها ولم يذكر لها صدق ودها جازت  
 شهادهما لانها شهدا على وقف ارض بغيرها الا انها لا يغير فانما جاز  
 ان احدهما قد تمكّن الخلل في شهادهما وانما لو شهدا على الوقف وقف  
 ارضه وذكر صدق ودها وكذا في الوقف صدق ودار الارض وانها في اركان  
 جازت شهادهما وانما وكلف المدعى اقامة البينة ان الارض التي يدعيها هذه  
 الارض ولو شهد الله وقف ارضه ولم تكدها لكانت متصرف الارض

وقف على عبد و امانه

محمد بن يوسف

لا يبيح

ان يفسد بها واما العمل بالوقف ارض اخرى واما لا يعلم ان النبي وطاهر  
 ما في فتح القدر بشرط كده بدعا فانه قال ان كانت الارض مشهورة لم  
 صح وقفها وان لم تكده واستغنا عنها لم يجر كده بدعا النبي ولا يجوز فانه  
 ان ذلك الشرط قبل الشبهة وانه لو قضيت كما قد مشاه وفي القصة  
 وقف صدقة بذكر صدق ودها مستثنات من المقار والطرقات  
 والمساجد والنجاس العامة ثم رقم انه لا بد من ذكر صدق ودها ثم رقم لا بد  
 من ذكر اكله ورائحه ثم رقم بانه لا يصح الوقف بدونه الوقف بدونه  
بحر ايقين في الوقف قوله وان كان الوقف على رجل بعينه  
 او رجال واهل لفقرا او فقرا ماله الى مال شاولي حياته فاذا مات فمن  
 الغلة ولا يورثه الغلة غلبا لانه متعين بكنه مطلوبة وهو يعطى ان شاء  
 من الغلة وان شاء من غيرهما ثم الغلة المستحقه عليها انما هي بقدر ما يفي للوقوف  
 على الصدقة ذلك وقف عليها بالزيادة فليست مستحقه فلا يصرف الا برضا  
 ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك عند البعض اي لانه ادخل في الصدقة  
 ان كان عليها وخذوا من كده ذلك الى الزيادة والاولى ان لا تصرف  
 حق الفقراء الى غير ما يستحق عليهم ولا بد من العارة اذا اخرج اليها ونقطع لها  
 المدفوعة عليها لا لالحا الا ان لم يحجب من رتبته فانه حجب قدم واما النظر  
 فانه كان المشروط له الوقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعت العارة  
 للعارة قطع الا ان يعمل فيها صدقة راجحة وان لم يعمل لا يضر بانه لا  
 الا بامره الذي فاضحنا وقف صدقة على ماله وبات جعل القارض  
 الوقف ان يقيم ويجعل له غلة مثلا وفي الوقف طاحونة في يد رجل  
 بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيمة واصحاب هذه الطاحونة يتسددون عليها  
 لا يحجب فيها ذلك العشر لان القيمة لا يخذ ما اخذه الا بطريق الاجر فلا يجوز  
 الاجر بل على النبي وخذ عندنا بانها لم يشترط له الوقف اياها اذا شرط كان  
 من حيلة المدفوع عليهم فتح قدیر ولا يقسم ان وقف على اولاده  
 اي لا يقسم المدفوع بين مستحبه ولو كان اولاد الوقف لانه لا حق  
 لهم في العبد وانما حقهم في الغلة وفي فتح القدر وجمعا ان الكل لو كان وقفا  
 على الاباب وارادوا القسمة ابد الا يجوز وكذا انما يورث عليه فيع مال الوقف

قصة الوقف



دوره على سبيل قوم باعياهم او ذكروا في سند ما سئلوا اذا انقضوا كانت جملتها  
 للمساكين فان هذا الوقف جاز على هذا الشرط واذا انقضوا لم يردوا في الوقف  
 للمساكين وليس لاحد من الوقف عليهم السكنى ان يكثر بها ولو زادت على قدر  
 حاجته سكناه نعم لا اعادة لا غير ولو كثر اولاد هذا الوقف وولد وولد وولد  
 حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الا سكنى حاشا تفضل على عدد اهلها ولو كانوا ذكورا  
 وانما ان كان فيها بنو وسقاصير كان للذكور ان يسكنوا انما منهم وللا ناسيل  
 ان يسكنوا واما جملتهم من ذكور لم يكن فيها بنو لا يستقيم ان يقيم بينهم ولا يقع  
 منها اية انما سكناه لمن فعل بالوقف له ذلك لا غيرهم وحق هذا يعرف ان  
 سكنى بعضهم فلم يكد الاخر من دفعها كغيره لا يستوجب الاخر اجرة حصه على الساكنين  
 بل انما احب ان يسكنه من في بقعة من تلك الدار بلا زوجة او زوج ان كان  
 لاحد منهم ذلك والابن المتضيق وخرج او جسد امساك في بقعة من جنب  
 الاخر والاصل المذكور في الشرح والفروع ان وقف الخصاص ولم يخاله احد  
 علمت وكيف يخاله وقد نقلوا اجازتهم على الاصل المذكور انتهى **بحر اربع**  
**في الوقف** وفي فتاوى القاضى وقف بناء وبنو من قال هلال  
 لا تجوز ان يبنى في الخصاص ما يضياع الارض اذا كانت مشفرة لا حكا  
 جاز فانه قال في رجل وقف دارا له وبنو الارض ان لا يجوز قبل له فيقول  
 في حواشي السوق ان وقف رجل حائطه فانه قال ان كانت الارض  
 اجارة في ايدى القوم الذين بنوا على الارض السطحة عليها فوقف جاز لا با  
 رايها في ايدى اصحاب البناء يتوارثونها ويقسمونها لا يضرهم الا السطحة  
 ولا يضرهم حائطها وانما له غلة يأخذوها واداءها الخلفاء او من خلفها المحدثون  
 في ايدى اهلهم يتابعون ويورثونها فيها وحياتهم ويهدون بها حوائرها ويبنون فيها  
 وفاقا وان ما كان مثل ذلك جاز وقف البناء فيه والافلاذ ذكر في موضع  
 من فتاوى القاضى ان ابناء قنطرة المسلمين جاز ولا يجوز بناء حوائرها ثم ذكر انه  
 المخصص البناء في تلك لان العادة ان يخذ على حوائرها الميراث العام ينفق وذلك غير  
 مملوك له ثم قال وهذا المسئلة دليل على جواز وقف البناء وبنو الاصل ثم نقل  
 عن الاصل ان وقف البناء وبنو الاصل بالدار لا يجوز وقف البناء في الارض  
 مع عارية او اجارة وانما كانت ملكا لوقف البناء جاز عند البعض وعند محمد

وقف البناء  
 بوجه الارض

اذا كان

اذا كانت البناء في ارض وقف جاز وقفه على الجهة يكون الارض وقف  
 عليها وذكر القاضى في الفتاوى والاطلاق الاجارة بعارض قول الخصاص في ارض  
 حكاير الالهم الا ان يجعل كغيرها بسبب انها عارية كالاملاك على  
 ما ذكره وسئل في رجل وقف دارا له وبنو الارض ان لا يجوز قبل له فيقول  
 ولهم وبنو على الناس لا يدخل الدار من تحت النذر **فانما** في الاصل  
 من الدار ردة عمارتها وقف على اولاد رجل واولاد اولاده ابد اساسا  
 بشرابط الصحة وادنى رجل يات من اربابه وانكره والد يكون من اربابه  
 وان يكون له حق في هذه الغلة وطلب منه البرهان لا يصح الدار  
 ولا البرهان لان الوقف عليهم لا يحكم الوقف وانما هو مصرف  
 لغلاتها وولاية الدار على المتقيد لان الكفر له فيدخره من اربابه على  
 ويرجع على ذلك فيعرف اليه ما يصحبه على الشرط بالخاصة  
 من وقف بناء في ارض الخصاص **ولو كان** الوقف على طاعة المسجد  
 جعل للفقير ان يشترى بها سائر ثمن على المسجد ليس السطح ويطلبه ويطلب  
 من غلة المسجد جاز ليس السطح او يطلع اليه ويخرج الزرابي المجمع في المسجد  
 قال ابو نصر النعمان ان يفعل بانه حرا ب المسجد فاعديه في الوقف  
**في** وقفه متوقفة على المالك فلهم سمة حفظ وجماعة لاسمته **فان**  
**عن** وقفه يوقف اذا كانت الارض عشرة جاز بها بانهم وان كانت حرة  
 لا تجوز وفيه اذا اقيم الوقف عليهم الارض المتوقفة عليهم فلا هم  
 ابطالها **فان** وقف بينهما قسما حادوا او اصد بها حصص فالاجر بينهما  
 وقبل المجر **في** الوقف **وسئل** ابو نصر عن اذا كان الوقف على  
 ردة المسجد جعل للفقير من ذلك من رتق على السطح ليس السطح  
 وتطيقه وجعل يطبق في غلة المسجد يخرج الثلج ويكتبه ويخرج ما اجتمع فيه  
 من الزرابي قال النعمان ان يجعل ما في ردة حرا ب المسجد وسئل ابو بكر  
 عن اوجه ثلث مال لا يحل البرجل كذا ان يسجد في المسجد قال لا يجوز  
 ولا يجوز ان ينادى على سراج المسجد اذا كان في سبيل رضاء او غيره  
 لان فيه اسرافا ولا يربح به المسجد **وجوز** الناحي عن الوقف  
 وفي فتاوى القاضى وسئل ابو النعمان عن قيم المسجد جعله القاضى فيما عدا

انما وقف البناء  
 في حوائط  
 في المساكن







في باب اخر من ابواب الامانة ان بني النيات يدخلون الامانة فيجعلون المسئلة  
روايتهم من وقف اليه من الراجح وذكر في السيرة ايضا اذا قال يا منية  
على اولاد اولاد رسول في الامانة بنو النيات قال القاضي رحمه الام  
على السيرة والشيخ الامام شيخ الاسلام هذا المسئلة على الروايتين ايضا  
وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الامية الرضوي في هذه الصورة اولاد  
النيات في هذه الرواية واحدة واما رواياتهما اذا قال لم يمتد  
على اولاد في محل الميرور وقف الذي واره على بيضاء بيضاء  
ابو بن تار بعد ما طل اما على قولنا فلانة معصية عندنا وكجدها اخراتها  
ينقطع واما على قول المجتهد فلانة لم يمتد اليه اولا فانه الى كمال  
الموت ولو قال يجوز غلها على وجه كذا فان خربت البيعة كانت  
الغلة للفقراء والمساكين فان غلها على الفقراء والمساكين ولا  
ينفق على البيعة شي قال فان وقف ذي ارضاء وقفا صحيحا بان  
يقرب غلها في ابواب البر فابواب البر عندهم طارئة البيع والتمكين  
والصدقة على المساكين وانما يقرب هذه الصدقة على الفقراء والمساكين  
وابطل ما سوى ذلك وان دنا يقرب غلها في جيرانه وله جيران مسلمين  
وجيران نصاري ويهود ويحسوس ومن اخوة الفقراء او قال وقف جاز  
ويقرب الوقف في جيران المسلمين والنصارى وغيرهم بحسب ما  
في ٧٥ من الوقف ولو قرب بواقعة اخرى فانه ارفع  
فاجل المحلة ولو اجابوا الى كونه بالمسجد وجعل المسجد الخارج  
واضحا وكوه فاني في ذلك اني افضلهم ولا كبرهم ولو وضع النسيئة  
بدياري في المسجد فليس له ان يرجع بخلاف الجباب فلو ثبت البوار  
بكتب لا يمتنع بها فلهما صحتها ان يرفعها ويصدق فيهما او يبيعها ويشتري  
بغيرها بغير اذن المكي وان لم يعرف حيايتها جاز وكذا لا جعل المسجد  
وان وقف وهو غائب لم يكن ان كان لها قية بجانبه في الوقف  
ولو اراد وقف المسجد او جعله ان يبيعها يفتق المسجد لبيعها  
مذروعة وشتره او من ذكرك او اراد وان يهدى اليه ارض من  
لم يكن اذ لم يكن بانه كان ضيقا فهدى له ليرده جاز في محل الميرور

وقف النذر

ولا وقف

ولا وقف من زانية ثم ان زانية لا تصير اذ كانت في ذمة مودة  
ويقبل شهادته وله الوقف وشهادة الغريب المعروف ان جاز  
زانية ولو ادعى انما زانية القزاة فشهد كل واحد لصاحبه القزاة لم يقبل كذا في  
القاضي له القزاة لم يقبل لو ادعى بينه ان الوقف او القاضي كان يطعن  
كل سنة كذا في غلة هذا الوقف فلا يقبل ولو وقف على ارضه ما يملكها  
على يد اليه فقام رجل بانه منسلة او من يد اليه لم يقبل ولو شهد ان قاضي كذا  
نقض بكونه قزيا جاز وسواء في القزاة فان كانا او غايد صدق في المدة في  
جهة القزاة ثم وقف العاين في ٣٠ وسئل عن اخذ بيتان في المعبرة  
ليكن فيهما او يكمل فيه ما يحتاج الى الضر قال ان كان موصفا لا يحتاج فيه للغير  
لا بأس به ثم ان اخرج اليه للصبر او برقة وموثر المشركين اذا ارادوا ان  
يكنوا بمقبرة المسلمين قال انه ان رست اثارهم لا بأس به وروى انه  
كان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبرة للمشركين ولو جعل  
ارضه مقبرة او دفن فيها ميت ثم فسد الارض بالما كبح لا يصلح له دفن الميت  
غير ذلك الوقف قال في ذكر الاستغناء بالمقبرة وان لم يكن اثارها ولا يرسل  
عليها الدواب للعلف بل يخل العلف الى الدواب عيايه  
في آخر الوقف ولو زوج الحاكم جارية الوقف تجوز وعندنا لا تجوز  
ولا زانية الوقف لانه يزوج المهر والنفقة ولو ضعف بعضهم في العمل  
تجوز للقيم بغيره وشرا بغيره وله ذلك اليه واليب والالان يبيعها وله  
بيع غير حاله القطع لا قبله لانها دامت متصلة فالارض تكونها بغيرها  
بما **سبب المنقط واللفظ** وفي الضرورة اذا اتفق المنقط على اللفظ في غير  
او القاضي فهو متبرع في ذلك وان اتفق بامر القاضي ان كان القاضي امر  
بالانفاق على ان يكون دينا فان ظهر له ان كان المنقط حق الرجوع على ابيه  
وان لم يظهر له ان الرجوع اذ اكبر بغيره **وهذه الانفاق**  
على اللفظ واللفظ متبرع بقصد ولا يية فصار كمال الوقف وبن غيره بغير ارض  
اذا قال له فاقض انفق لزوج او بصدقة اللفظ بعد طرده لان القاضي ولا يية  
في مال العاين وعلى اللفظ نظر الماد فكذا النظر بالانفاق وصدقة اذن  
القاضي ان يقول له انفق على ان يرجع لا يكون دينا وهو الامح **سبب العاين** كذا

اللفظ

وقف على  
ثم انما لا يصح

زوج الحاكم  
جارية الوقف

اتفق المنقط  
على اللفظ

اتفق على  
اللفظ



ولو ساعد فاعلم انه اخذ المالك فلا ضارة به ولا حرج في حقها كما بينه  
 في غير ذلك من الشهادات انما هو بشرط ان لا يخلط بالمال المقتضا فانه لا يملك  
 وكذا في المالك فانه ضامن عندهما وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قولان  
 ارجح في الحادي القديسي قول ابو يوسف قال وبه نأخذ انتهى من لفظ  
 وكذا في البيع وكذا في بعض الكتب قول محمد بن الحسن والاصح انه مع ابو  
 انهم من العمل المردود **كتاب الابن والامتنان** وتذهب اهل البيت  
 لا يملك فيه اعيان الحق المالك فلو ادعى انه عبده وانما هو عبده فقلت  
 والخم هو القاض عند بعضهم وينصب هو فلهما عند بعضهم ولا بد منه الى الا  
 ان كلف بالعبادة ما بينه ولا وجهه ولو ادعى بالابنية واقدم الابن بانه عبده  
 وقع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم  
 كما في الذخيرة واخذ منه الفضل لانه وقع بالحق في خلاف المادى ولذا في  
 اخذ الفضل فيه روايان والاصح ان يأخذ كما في المخط **مسألة**  
 في كتاب الابن قال الشيخ الامام شمس المنة الرضوي في الرد ان  
 يأتي بالابن الى الامام وذكر شمس المنة المكون في الروايات ان شاء  
 كلفه بغيره وان شأه دفعه الى الامام قال وكذلك الضال والضالة  
 قال شمس المنة هذا اذا جاز الى القاض وقال هذا الجدة اتى اخذ من عمل  
 بغيره القاض في غير منة اخذ المشايخ فيه ثم اذا احدثه واخذه منه  
 جبه الى ان يخرج الى طالت بخلاف الضال والضالة فان القاض لا يكسرها  
 وينفق القاض عليه في مدة الكس في بيت المال **قناوي** في طهره في اول  
**كتاب الابن** قد مر الى القاض وقال ان لا يملك على هذا القاض في غير  
 وانما اخاف ان يتوارى هذا الجملة القاض ويكبل اليه وقبل بينه وبين المالك  
 وحكم به في دفع الى القاض اخذ من المالك لا يكره حكم الاول او بينه وبين المالك  
 على الغائب من يجوز ذلك على الغائب وانما كانت الغاية من هذا  
 بخلاف المفقود فانه القاض يحمل برن المفقود ويكبل في طلبه فلو ان  
 المفقود وكسب للقاض بغيره ولا يملك له **مصدق** ليل الى الخامس ولو سجد  
 القاض في مال الغائب فله سقطه حل له المصلحة في ديونه قبل نعم  
 وقبل لا من العمل المردود فقلنا ابو القاض ان ينصب ويكبل في جميع جهات

كتاب اخذ  
 الابن

كتاب ابو

المفقود

والمفقود طلب الورثة او لم يطلبوا وهذا لو كسب ان ينفق ويقتضى ولا يحرم تركه  
 وحواجب بغيره جوي بينه وبين هذا الوكيل ولا يحكم سوى ذلك الا ان يكون  
 القاض ولا ذلك **كتاب المار فانه** وانما حصل انه ان شهد انه اخذه ليرد  
 استحق العمل وانفق القاض فيه بغيره وباقه والا لا يملك بين ان يكون الاكسها بشرط  
 لها عند الحكم وانما اذا لم يملك منه فلا اتفاق في تقديم نظيره في اللفظ وانما القول  
 قوله في انه لم يملك منه ثم رتب القاض في ان المار فانه من ابو القاض فلا يفتي  
 ميراث غيره وينبغي استحقاق ورثته في بعضه بغيره المدة ما يعلم ان مثله  
 لا يعش الى تلك المدة وذلك يعرف بموت ابيه واحد لا يكسره بغيره  
 والارفاق ان يفتي بموت ابيه في عبده لاني الدنيا والامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 والامام ابو بكر محمد بن حامد روى قد رآه بسبع سنين قال الصدوق في التمهيد وطلبه  
 القاض والامام شمس المنة بغير موت الا زمان **مسألة** في المفقود  
 الثاني وهو السبع سنين في حكاية صاحب المصنف وهو الارفاق بالثاني  
 وهو اختيار الامام بن بكر محمد بن الفضل وبن بكر محمد بن حامد قال الصدوق  
 الشهيد جام الدين وعليه القاض في ذلك في الذخيرة وحكاية في التمار فانه  
 عن المخط **مسألة** في المفقود لا يضمنه وقال بعضهم تعد سنين لان  
 الزيادة عليها في زمانها في غاية الضرورة فلا يسلط على احوالها الحكم الشرعي الى  
 مدارجها على الاغلب قال الامام التمار في طلبه القاض **مسألة** في القاض  
 في المفقود في موت المفقود وموت ابيه في وقت تعد سنين  
 وبه يفتي **مسألة** في المفقود وموت ابيه في وقت تعد سنين في غير ذلك ولا يفتي  
 ما اوجبه له اذا مات الموصي في توقف شرط من الارث الى موت ابيه  
 في عبده على المذهب **مسألة** في القاض **مسألة** في المفقود في مدة الكس في بيت  
 المال واذا جسد الامام المار فانه يملكه في عبده قبل القاض بغيره  
 ولم يكره ان القاض حل خصمه له فقلنا قال شمس المنة المكون في المدة  
 المشايخ فيه قال بعضهم القاض ينصب خصما فيقبل هذا بينه وبينهم قالوا  
 يقبل القاض هذا بينه وبينه في نصب خصما عنه في الذخيرة ويكره  
 القاض فهو الحكم وكلف المدة ما بينه ولا وجهه التمهيد ولا يفعل  
 ويكره ذلك فاذا علف وقعه اليه وحل باخذه منه قبل ان يركب في رايه في



لا احب ان ياخذ منه كضيا ولو اخذ لا يكون شيئا وذكر في رواية ابي سليمان  
 احب ان ياخذ منه كضيا ولو لم ياخذ كان في سعة منه واختلف المشايخ  
 فيه فذهبوا الى ان ما ذكره في رواية ابي حنيفة قول ابي حنيفة وما ذكره في رواية ابي  
 قدامة وغيرهم من ان في المسئلة روايات وهو الاصح وما ذكره في رواية ابي سليمان  
 احوط وفي العنانية او وصف علامته وعلته وفيه اليه واخذ منه كضيا  
 ولم يذكر في الكتاب انه الفاضل يحرم دفع اليه ويحب عليه الدفع  
 وقد اختلف المشايخ فيه وفي الضمان والعنانية وان شاء الله لم يرفع فان  
 لم يكن للعبد طالب وطلال ذلك باعده الفاضل وبسبب هذه العناد  
 العنانية باعده بعد ما جسدته انما يدفع الثمن الى صاحبه واذا وصف  
 صفة وعلامته ليس له ان ينقص البيع كما روي في اللابن في الفصل الاول  
**باب** اذا انقضى الضمان بوجه بعد تمام مدة المضاربة فيه هل اختلف المشايخ  
 فيها فينفذ امره في وجب فيه ثبات حكم البيع ونسبت تركه مما  
 حيا لا ينسخ بطلان الثاني لان حكم البيع وهو لا ينسخ كمن يخطى وحكمه بوجوب  
 بدونه ثم لو جاز مسلما لا ينسخ العتق اما غايته ما في قوله عليه السلام  
 في اداة المفقود وحيا وانه في ما بينها البيان وقول علي كرم الله وجهه  
 انها اداة استلست فتنصير في ما بينهما موت او طلاق فيفقد حاصله  
 بعض المدة وحكم الحاكم وما وجدته في حاله في بدو اذنه واخذ ولا يضمن ما جسد  
 كمنه حكم بوجوب ثم جاز مسلما وكذا اجل حكم بوجوب باجتهاد الامام او وكيله كانه  
 فيما اذا كان فسخ في الجواز في المعركة او في زمان فترة او في حاله المرضي  
 او التخيير لانه تعالى جعله ناظر احوال جميع ممكنة والمفقود وغيره في ذلك  
 سواء فالحكم باجتهاده او وكيله بجعل في هذه الاحوال يكون بغير عيب ايضا  
 عاون المنة ولو حكم بوجوب بعض المدة المضاربة لكانت فسخت تركه  
 بين ورثة من زوجت امرته وانقضت امواله او لا من بعده  
 ثم جاز مسلما لا ينسخ الحكم في الاصح في قطع النكاح ونسبت العتق لا المنة  
 الحكم بوجوب في المقتضى في حاله تمام النكاح فان لم يكن الرضا فيها  
 واما ما ذكرته ورثته في حاله ان كان باقيا في يده بعينه اخذه وان كان  
 حيا لا يضمن لان الفضا في الحالك قد صح في زالة من ملكه ما رواه الامام

لو علم بوجوب المفقود  
 بغير الله

كيفية

بمقتضى نسخ الوان في المفقود قال ابو يوسف في رجل جاء بعبد ابق  
 واخذ البسطانة ففجعه فجاء رجل واقام البينة انه عبده فان القاضي  
 خصمه لم يقض له لا يقضي له في ملكه ما لم يستخلصه بالدماء بعينه ولا وجهه  
 ولا اذنت في يده ولا وجهه فذا اخذهم جميعا لان الخصم عاجز عن طلب البينة  
 من المدعي نظر القاضي لان القاضي يملك ناظر لم يرفع عن النظر في نفسه  
 بنفسه وقد نص على هذا في كتاب الابن قال شيخنا والاضباط ان تدار  
 على هذا الخلاف بالدماء تعالى باعنه ولا وجهه ولا اذنت فيهما ولا احد  
 خارج عن ملكه لغيره ان يكون باع ثم يملك واذا تم ثم انقضى صفة  
 على ذلك ينسخ عن البينة فيبقى عليه بطلان الاضباط ان تدار على هذا  
 ولا يحد خارج عن ملكه للحال حتى اذا كان باع ثم يملك او اذنت ثم يملك  
 لان شرط عليه شيان البيع وخروج عن ملكه للحال ووجد احداهما ولم يجد  
 الاخر وباقة شرط الحنف لا ينسب الحنف ثم ذكر في كتاب الاسلاف  
 ان المدعي اذا اخطأ فان القاضي يدفع اليه ولم ياخذ منه كضيا او ذكره في  
 جعل الابن في رواية ابي سليمان وفيه ما احب ان ياخذ منه كضيا وقد ذكر  
 هذا في كتاب جعل الابن **كتاب** محظوظ به في ٢٥ من القضاة  
**باب** الجود والسرقة في زوج او اداة مملو لا يجل له نكاحها فدخل بها  
 قال لا يحد عليه وان فعله على علم ثم كذا ايضا ويرجع عنه في قول ابي حنيفة  
 ابو يوسف اذا علم بذلك فعليه الحد في زوات المحارم منه انتهى ارباب  
 ينكح في لا يجل له نكاحها نكاح المحارم ومطلقة الثلث ومطلقة العرق  
 الخامسة واجت المرافعة في عدتها والمجوسية والامانة على الحركة ونكاح  
 العبد والامانة بغير اذن المولى والنكاح بغير شهادة في كل هذا لا يجب عليه  
 الحد منه وان قال عليه انها حرام وعنه ان يجب الحد ورواها علم بالتزويج  
 والا فلا وكلها في الاصل ليس كرام على الغايب لا يجب الحد كالنكاح بغير شهادة  
 غايه البيان في باب الوطى الذي يحد الجود في حد السرقة **كتاب** فصل في ما  
 بيان ما يفسد هذا الحكم بعد وجوبه فاما سقوطه بعد الوجوب اشياء ذكرها  
 في كتاب السرقة منها كذب المظنوع عليه القاطع في اذنه ففسد الطريق ومنها كونه  
 المظنوع عليه البينة ومنها كذب القاطع المظنوع له وهو المال قبل الترافع وبعد

زوج او اداة مملو  
 لا يجل له نكاحها  
 قد دل بها



على التعديل على الاختلاف والذي ذكرنا في كتاب السرقه ومنها ثوبه القاطع قبل  
 ان يقد ر عليه لعله تعالى الخ وتبين به المال على صاحبه ان كان اخذ المال  
 لا يجر العزم على ان يفعل منه في المستقبل ويبقى عند القطع اصلا ويبقى  
 عنه الفضل هذا وكذا ان اخذ المال وقيل من لم يملكه للمالك ان يفتده ويملكه  
 به فعه الى الاول والفتيل يفتده قصاصا ان كان الفضل بصلاح على نذكر  
 وان كان لم يافتد المال ولم يفتل فثوبه التدم على ما فعل والعزم على نذكر  
 في المستقبل وهو ان ياتي الامام بقطع واقتدار ويظهر التذية عنه ويبقى  
 عند المجلس لا يجر المجلس للفتوة وقد تأسب فلما يقع للمجلس في البداية في كتاب  
 مطلق الطريق **هذا اذا تاب فاطع الطريق قبل الفدية عليه فاما اذا تاب**  
**بعد ما قد ر عليه بان اخذ ثم تاب لا يقطع عنه الفدية بل يجره السرقه اذا**  
**اخذ المال على صاحبه وبعد الاخذ لا يجره رد المال بل يجره استردا منه فلا يقطع**  
**الحكم واذا لم يافتد المال فهو بعد الاخذ من غير فاطح الفدية فلا يقطع له ثوبه**  
**بدايع في كتاب مطلق الطريق** واما بيان ما يجره القطع عند الفاضل فالذي  
 يظهره البينة والافتاد غضب خصومه وحقه ولا يظهر علم الفاضل على ما ذكرنا  
 في كتاب السرقه **بدايع في مطلق الطريق** ثم ما كان حوز التوق  
 يكون حوز الكل نوع وهو الصحيح ذكر الكفر في تحفه حتى لو سرقه الله لو  
 من الاصطبل او من حطيرة الغنم يقطع وقال الامام الاسيما في شرح الطحاوي  
 قال بعض مشايخنا حوز كل شيء يعجز حوز منه حتى لو سرق المذلول من هذه  
 المذاهب لا يقطع وهو قول الشافعي غاية البيان في السرقه وهي ما كان  
 حوز الجميع حوز لا يفرغ كل على المذهب **توبة الابصار** **اذا مالوا**  
**باعتادة وحسن شكره لا يحد وعندهما وكذلك لو كانت المراهة هي المقررة**  
**والرجل غائب حكم الرجل حكم المراهة** **اما رهاب** **هذا اذا اكد ولم يرفع**  
**على الرجل حد القذف فانه ادعت الرجل حد القذف كحد القذف**  
**وبسقط حد الزنا** **بدايع في بيان ما يقطع المذموم** **المسلم اذا شتم الذمي بغير**  
**ما ر رهابه** **اظهر مسلم مقدر في رمضان يغير ويغير بعد ذلك**  
**اما ر رهابه** **لا يقطع كقطع رهابه الكره على رهابه الكفر في الفقرة**  
**حكم المحدث بلافلاف** **سب** **المكره الذي يجره في الفقرة ان يجر**

بحال

بحال يجره ما يستحقه الناس يستحق ما يستحقه لكن يعرف الرجل المراهة  
 والارض في السماء واما السرك الموجب للحد ان لا يعرف ذلك ايضا فلا يجر  
 ان يصح سرقته من الزاهد في سرح القدر في الطلاق **نقطت بينه اي يبين**  
**السارق في الزند وحسن بعد حصة المسروق منه فبه لان سرقته انما تظهر**  
**تخصمه وكذا احلوا شرط القطع لاحتال ان يهد المسروق منه فيسقط القطع وفي الحاشية**  
**هذا اذا اختار للمالك القطع وان قال انا اخذته لم يقطع عندي** **شرح مجمع**  
**لابن ملك في فصل حد السرقه** **سرق العبد لا يقطع به الا كقصة العبد عند**  
**الحكم وكذا ذلك الخلف في سماع البينة في القصاص على العبد بغيره**  
**سنة المفتح** ومنها انه لا يكتم العقر حتى لو امر الامام بقطع السارق ففعله  
 المسروق منه كان عقده باطلا لان حصة العقر بعد كونه المعقود حقا للعقود  
 والقطع فالصريح في الحد لئلا يفسد للعبد فليقطع عقده **في البداية في كتاب**  
**السرقه** **في البداية** لو امر الامام بالقطع فقال المسروق من عقود فبطل  
**قوله الروايات** **قال لا يقطع السارق الا ان يقطع المسروق منه واختلف**  
**العلماء في اشتراط حصة المسروق منه وطلبه فقال ابن بلبيل لا حاجة الى ذلك**  
**ويقبل الشهادة على السرقه حصة كالاذا قال الشافعي ان اقر السارق بالسرقه**  
**فلا حاجة الى ذلك** **وان ثبت بالبينة فلا بد من ذلك لان الشهادة**  
**بشيء من الدعوى في الحال في لم يجره هو او ثابته لا تقبل شهادته وان غاب**  
**بعد ذلك لا يحد** **استيفاء القطع** **عنده ما قصده شرط في الافتاد والشهادة**  
**جميعا عند الاداء وعند القطع** **عنايه** **والعنايه اعلم ان لقطع الطريق**  
**الذين لهم احكام تخصه من ارتباطهما ان يكون لهم شوكه ومنه حيث لا**  
**صحة للمارة الكفاية معهم ان يقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح او**  
**بالعصا الكبير والجره غيرهما والثانية ان يكون خارج الامصار بعد اعترافها والثالثة**  
**ان يكون في دار الاسلام والرابعة ان يوجد جرح مضر في السرقه الصغرى والحاشية**  
**ان يقطع الامام بهم قبل التذية وروايات الى اربابها** **اما ر رهابه**  
**اقر بفسقه ثم رجع ثم اقر بفسقه فلا يقطع** **اما ر رهابه** **فلا يقطع**  
**قوله انه بالذات ثم رجع مع رجوعه وكذا في السرقه وشرب الخمر الا ان في السرقه**  
**يجع رجوعه في حق القطع ولا يصح في حق المال ولا يصح رجوعه عن الاداء بالحدف**

لا يقطع السارق الا ان يقطع المسروق منه

قطع الطريق



ولا يجوز الاقرار بالانصاف بان ذلك في حقوق العباد ولو شهد عليه اربعة الزمان  
 وهو بغيره او بطلت شهادتهم بنفس الاقرار ولو شهد فيه بغير الاقرار وهذا  
 وقال محمد بن عيسى بن مهران لا يثبت الشهاده فاذا اقر بغيره بطلت اقراره  
 فيؤخذ حكم الاقرار حتى لو رجع مع رجوعه هذا اذ اقر بغيره في اقراره بغيره  
 الحمد ودرست من رجل راى رجلا يركب بامرته او بامرته رجل اخر فبأمرته او بامرته  
 رجل اخر هل له ان يقبل الرجل والمراده جميعا كحضا كان او غير كحصى غير اقره  
 اجاب ان كان يعلم انه يزجر بالقتل والضرب بما دونه السلاح ليس له  
 ان يقبل وان كان يعلم انه لا يزجر الا بالقتل هل له القتل وان طأ طأه امراته  
 هل له قتلها ايضا وقد افصحنا بالاحصاء وصرح شيخنا صاحب الجواهر بهذا  
 من باب التوزييع قال في بعض من لفته فانه قلت هل فيه الحكم التوزييع  
 قلت قال في البرازيه ان كان حال ارتكاب الفاحشه كجور رجل واحد وبعد  
 الفواح لا يقسم الامام وعلى هذا الرواى مسلم بن حنبل في قوله وانما يمنع لانه لا يثبت  
 انتهى فقد افاد ان هذا من باب افاده التوزييع وهو من باب الحجب وهو يقتضي  
 عدم اشتراط الاحصاء في هذه بعض المحققين من مشايخنا وهذا انما هو عليه  
 ما وقع عليه من غير عبارة العرائس قال في مجمع القضاوى في فصل  
 الاموال المودف والتميز في المودف ودرست المحققين ان رجلا وجد  
 رجلا كحضا مع امراته هل له قتل قال ان كان يعلم انه يزجر عن الزنا بالصباح  
 والضرب بما دونه السلاح لا يقبل به وان علم انه لا يزجر الا بالقتل هل له القتل  
 وان طأ طأه امراته هل قتلها ايضا وهذا انما يقتضي ان الضرب توزير  
 عليه الانساني وان لم يكن محظيا وكذا القتل ثم وجده المسئلة في المشتق في قوله  
 كذا قلت وان جامعنا فصحنا في الدين ان الاصل في كل شخص اذا راى مسلما  
 يركب ان كل قتله وان يمنع فوفاء ان يقبل ولا يصدق في قوله انه من غير  
 كمن يقبل الزمان عن المحنة ومن لم يتقيد بالاحصاء وفي الجنب ان الاصل  
 في كل شخص اذا راى مسلما يركب ان كل قتله انما يمنع فوفاء ان يقبل ولا يصدق  
 في انه من غير وعلى هذا المكابرة بالظلمة ونطاق الطريق وصاحب المكس  
 وجميع الظلمه باذنه شئ وجميع الكبار والاعوانة في الظلمه والسفاهة فيصير  
 قتل الاصل والنهي عن المفسد والتوزييع بما فيه الرجع ثم هذا من غير عبد الله

من اقر بغيره  
 هل له القتل

هل يقبل بغيره  
 كحضا مع  
 امراته

المنز

التوزييع بالقتل

المنز في كتاب الجهاد ونقد المسائل وكيفية التوزييع بالقتل كمن وجد  
 رجلا مع امراته لا يجل له ان كان يعلم انه لا يزجر بغيره بالصباح والضرب بما دون  
 السلاح والا بان علم ان يزجر بما ذكر لا يكون بالقتل وان كان المراده سلطانا  
 قتلها ولو كان مع امراته وهو يزجر بها او وجد رجل رجلا بغيره مع امراته  
 او راى رجل في بيت خال او مغارة فانه يغلب على ظنه انه يزجر بها فانه يقبلها  
 او بان يركب القتل والا قبل العابد ودرست الاخر فلا يحتاج هذا الى افادة البينة قال  
 بعض العلماء ليست له الرخصة الى القتل حتى يرى بينه علامة العهد كالقبلة  
 واللسان للعب فيهما فانه حذر مؤيد زاهر في المستوفات رجل وجد  
 مع امراته رجلا يريد ان يقبلها ما يركب بهاله ان يقبله في المحل المذكور في الضربة  
 ومن يركب راى فاجامع امراته او جارية فقبله لا يجب الفحص من رجل له نسوة  
 وقال بعضهم ان غلب على ظنه انه يغلب على قتل مؤيد زاهر في الروايات  
 وقد تزوج امراته لا يجل له كحضا فلو ظنها لا يجب عليه الحد قال الا سيحاط به وهذا  
 قول المحققين ودرست من رجل ابو يوسف ومحمد اذا تزوج كحضا كحضا على كونه كونه كان  
 امراته او غيرها كونه والوطى يعلم انها حرام فليس في ذلك شبهة وعليه الحد اذا  
 وطئ وان كان لا يعلم فلا حد عليه والصحيح قول المحققين ودرست من رجل النسوة  
 والمجذبة وغيرهم وقال في الواقعات تزوج لحارمه ووطئ بها فحد عليه  
 يوسف ومحمد قال ابو الليث وبنو فخذ فصح ايضا فاذبه وقال في القضاوى  
 الرجعية وعلب الفتوى وفي الخلاصة والفتاوى على قولنا قلت المصحح في شروح  
 هذا الكتاب رجع شروط المنظومة والمعدية واصولها وجميع شروطها  
 والابضاح والبدائع والاختيار وطريق الخلاف وليس اية حد فكل ما يقع  
 قوله واختار الفتوى عليه اول مرصد وصحح القدوري واذا تزوج  
 امراته لا يجل له كحضا بان تزوج امره او ذات رحم منه او معتدة الغير او  
 نسوة الغير او مطلقته اثنتا عشرة على انه اذا قال ظننت انها كحل لي فانه لا يجب  
 ولكن يجوز واختلفوا فيما قال علمت انها حرام قال ابو حنيفة لا يجب عليه ولكن يجوز  
 وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي انها كحل اذا علمها بالحكمه مرصد ودرست  
 برحالة في م القيد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية  
 قال الكمال في فتح القدیر بنص في الاصل على ان العبد والمرادة في حكم قطع الطريق



كغيرهما ما العبد قطا هو واما المراهة فكيف حال السرقه الكبرى في طاهر الرواية  
 وهذا اختيار الطحاوي من العقار قال لا خوارزني فقال لا خوارزني انت  
 هذا الخلاف ما لو قال له شاك يا حبيب فقال انت تكافؤ ولا يجوز كل من قال لا خوارزني  
 ان لا يقر بوجوب الادب ولا يقر بوجوب عليه مثل ما وجب لا خوارزني قطا كذا  
 في فتح القدير ولو قال لو سرق فموت به حدث ولا تعان من العقار  
 وذكر القاضي الامام لا يبيح له اذا قال لا خوارزني بار وبيح كجده القذف وغيره ابراهيم  
 النخعي اذا قال لا خوارزني بار وبيح كجده اذا قال لا خوارزني بار وبيح كجده القذف وغيره ابراهيم  
 وما ذكره من اجنبية اهل حال لا يهدى الشراب المتخذ من هذه الجيوب فاسكر بغير  
 من البيح ولين الرماك في انه يبيح وقوع طلاق وعشيق واقرار بالاجماع فكذا عند  
 مع السكر من شربة يتخذ من حبيب وقوله وشبه وعسل حرام بالاجماع وخصف  
 المشايخ في نقضه من سكر بالاجماع فخصفوا في حده وقبل لا يكره لانه يتخذ مما  
 ليس في اصل الخمر فصار كغيره ولين الرماك ومنه وجب الحلف بغيره من  
 زوال عقله من سكر الصبي لا يبيح طلاقه وعنده من احكامات فصوله  
 وسكره اني لو كان الزوج سكران لان الشارع لما خاطبه في حال سكره بالامان  
 والنهي عنكم من سكرانه اعتبره كقائم العقل تشدد بدعيه في الاحكام الشرعية  
 وقد فرغنا من هذا المذهب المحمد وهو لا يوجب الرجل من المراهة ولا السما  
 من الارض فان كان فيه من العقل ما يقيد به التكليف فهو كالصالح والمجاهل  
 ان المحدثين المذهب ان السكران الذي يبيح منه التفريط من لا عقل له في  
 الرجل الحق به بطل قول من ادعى ان الخلو في فيه انما هو فيه بغيره على كل شيء  
 والاسبق في سماع مع بيمرة الرجل من المراهة والعبء ما خرج به في بعض اخبار  
 وان فيه من العقل ما يقيد به التكليف ولا يثبت ان هذا عند المتقدمين لا يثبت  
 لا احد ان يقول لا يبيح سكرانه من الجوارح في الطلاق وقد اختلفوا في انما  
 في تفسيره في وجوب الحلف انتهى والذي اكثر كلامه حنفيا من المجلد المبرور  
 ولان كانت الشهادة على اقراره بالسرقه وهو حجة لا يقطع لان الثابت بالبينة  
 العلوية كالثابت بالمعينة ولو ثبت اقراره بالمعينة لم يرجع عنه على رعيته  
 فكذا اذا ثبت بالبينة وكذا اذا ثبت ولم يثبت ولم يثبت لان السكوت عند  
 الشهادة يجعل الاكراه على محبط حرمي في باب اثبات السرقه

قد فرغنا

سكر بغير

قامت الشهادة  
على اقراره  
وهو حجة

قوله

ادعى سرقه على شخص ويقر من اثباته لا يجوز كماله ادعى على اخر يدعي بوجوب  
 تخفيفه الى المدعي عليه ويقر من اثبات ما ادعاه بخلاف ودعي الزنا فانه اذا  
 لم يثبت بحد مع العقار في التوبة **الصغير لا يبيح** وجوب التوبة فيجوز  
 بين العصابة ولو كان التوبة حق المدعي الصغير منه قال في المحققين من غير التوبة  
 الصغير لا يبيح وجوب التوبة ولو كان حق المدعي لا يبيح من المجلد المبرور  
 وفي القصة لو قال يهودي او مجوسي يا كافر يا كافر ان شئت عليه ومقتضاه ان يجوز  
 لا ريب ما وجب الاثم من المجلد المبرور واعلم انه لا يدين قصدا لثابت هذين  
 وقت القطع كخسر المدعي في لو غابا او ما لا يقطع وهذا في كل الجدة وسور الرجم  
 وبعض المقاصم ان لم يجرؤا سخطا كذا في كل الجرائم وان شرط به اية الشهادة  
 بالرجم في الحق السرقه ولا بد ان يكون السرقه في دار العدل فلا يقطع  
 في السرقه في دار الجور ودار البقي فلو سرق بعض تجار المسلمين من بعض  
 في دار الجور لم يوجب من خروج الى دار الاسلام فانه السارق لا يقطع الا امام  
 كذا في البدائع من سرقه الجور ومنه فحق في المضطرة قتل به اني وادركذا  
 في ربح مسكين فانه لم يبق بعدده لانه لو ضيق غيره واحدة فلا يقبل منه الا امام  
 وانما يجب الدية على العاقلة وهو نظير مسئلة القتل المشغل وصرح الشارح  
 بانه القتل عند السكران اذا هو بطريق السياسة ومنها ما حكم به القصة الى بلر  
 الا طعن ان المدعي عليه السرقه اذا انكر فلا عام ان يقول فيه يا كافر رايه وان غلب  
 على ظنه انه سارق وان لم يقر وعنده عاقلة ويجوز له ان يثبت كماله رايه بالامان  
 جالس مع القاصي في مجلس الشراب وكما لو رآه يمشي مع السارق ويغلب الظن  
 اذ جاز قتل النفس كما اذا قتل عليه رجل شاك حذاسقة وغلب على ظنه  
 انه يقتله وقيل من عصام بن يوسف قتل على امير مع فانه سارق فانه السرقه  
 فقال الامير لعصام ماذا يجب عليه فقال عليه فقال على المدعي البينة وعلى السكر اليقين  
 فقال الامير هات به بالسوط فما ضرب من سرقه فانه السرقه فقال لعصام  
 ما رايك جوارحك بالعدل من هذا انتهى في التمهيد بطل ادعى على اخر بسرقه  
 كان على المدعي البينة وعلى السارق اليقين والقرينة خلاف الشك فلا يبيح به  
 لان قول القاصي يجب ان يكون مطابقا للشك لا يقرن موافق بالسرقه وجب  
 رجل يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقه ليس له ان يقتله وله ان ياضح

الصغير لا يبيح  
التوبة

السرقه في دار الجور



ولا يام ان كجس منسوب لان الحسن لا يجوز نسبة منسوب من قبل  
الاصح ومنه قال لا ياب اذى عشرة فلان ان يتاخر في قوله صلى الله عليه  
وسلم فاني ودمه بالكتاب واسم المال يقع على القليل والكثير الاصل اذا دخل  
رجل واخذ منه واخرجه فلا ان يقوله ما دام المتابع معه لقوله عليه السلام فكل  
روحه بالكتاب فان لم يمس له ان يقوله لانه لا يتاخر في الحديث انتهى  
من الحق في قطع الطريق **مسألة** في سماع من اناس كثيرة ان فلانا بنى بطلانة  
فكلم ما سمعه منه لا يفر حال غيبته ثم يسد الزنا اليه لا يجب عند القذف  
لانه سب وغيبة لا قذف وروى بالزنى فان الرى والقذف باغا  
يكون بالخطاب لقوله يازنى او يازنية وسما له وروى قوله تعالى والذين  
يرمونه المحضات الاله حاوى المسبة في القذف قال في جواهر  
القضاء رجل قال لا فربا حتى فعلية التوبة والكس والملازمة وروى القذف  
انتهى مع القصار **وقد** في القذف الاول لان من ادعى ان فلانا بنى بطلانة  
التوبة ان لا يجب قالوا لو كان باخيت الاصل ان ينفذ عنه ولو  
رفع الى القاضي ليدبره جاز ولو اجاب مع هذا فقال بل انت لا بأس  
انتهى من المحل المبدور لا يجوز التوبة باخذ المال في المذهب وفي شرح  
الامام التوفير باخذ المال كان في ابيه هو الا سلام لم يسخر انتهى  
المزبور **واما** التوفير بالشمع في القذف فشرع قال لا ياب في بكرة وفي  
شرح في البسة التوفير بالشمع شرع في ذلك بعد ان لا يجوز فاذا انتهى  
من المحل المبدور **مسألة** اذا رتب قوله يا ابن النجبة الى مستثنين احد هما انه  
اذا شتم اظهرا فانه يعزر بطلب الولد لقوله يا ابن النجاسي يا ابن الكافور  
والنصران ابوه ليس كذلك واما ما انه لو قال لا ارايه يا نجبة يعزر ولا يجد  
للقذف كخلاف ما روي فانه قد فسد كذا في الكاشفة **مسألة** في توفير  
الجور ولو اقر المصنف في مسامحة الشتم على النداء وليس بعد لان الخطا ركبت  
كما اذا قال انت فاسق او فلان فاسق ونحوه قال في القصة لو قال له ما  
او انت مسامحة يعزر انتهى وهذا اذا لم يخرج الدعوى **مسألة** في توفير الجور  
ولو قال له بل يا ابن الزنا او يا ولد الزنا كان فاذا خاتمة اكانت بخفة جهة  
من المحل المبدور **ولو** قال الرجل يا ابن الزنا يكون فاذا خاتمة خاتمة

التي يوجب القذف

وفي كتاب فوائد صاحب الخط المحمد والضمات لا يكتفان الا في سلبه اذا  
يجاز به كذا في كتاب القذف نقصان البكارة والثانية اذا شرب  
خمر الذي يجب كذا في قبة الخمر احكام الصغار في الله وادوا على جارية  
بكره لان في ذكر في باب النسب والعلم من الزنا واداء ان البائع اذا  
وطئ البهيمة قبل التسليم وقع على قولها لان عند الجماع لا يجب العفر  
لو كانت غيبا او بكر او خنثى اما يجب العفر فانه قال اذا كانت بكر او  
العفر ونقصان البكارة عند ما كانت في الاقل في الاكثر فعلى هذا اذا  
جارية بكره لان في كتاب كذا في كتاب خنثى ان ينظر الى اكثرهما يجب ذلك  
ويشمل الاقل في الاكثر من القضاة في القضي **مسألة** في سماع من يبيع  
وارثه امره لا يبيع ولا يبين امره منه بارتد امره ويكره على العود الى الاسلام  
ولو باشر بسبب القصاص بزمه واذا قذف او اقرانه سكره لانه  
الحكم وان زنى في سكره اذا صح واذا اقرانه سكره في الحكم طاعا لم كذا في  
يصح اقراره ويقوم عليه البينة واذا اقره بشي في الحكم ودم كذا في حديث  
وذكر القصة السجدة في الجامع الصغير السكون الحنفى بالصالح في سائر  
سوى حق الله تعالى عقوبة ويصح سائر بقر فانه ورد في لا يبيع بالجماع  
من العباد في الاحكام **مسألة** في قضاة يرفعون في حكم الدين السكائر في الحكم  
والاشربة المتخذة من التمر والذبيب كقوله البينة والتمثلت وغيرها عند  
يخذ بقر فانه كالطلاق والعتاق والاقارب بالدين والدين وتزويج الصغير  
والصغيرة والافراض والاستقراض والحبة والصدقة اذا قضى المذهب سأل  
والمنصف في عليه **مسألة** في المحل المبدور السكون كالمصالح الا في الاقرار بالحقوق  
والكافة والرددة والكنة باء على شهادة نفسه كذا في فتح الكاشفة  
من طلاق الاستبراء **رجل** غصب صبي او اصاب الصبي عن عمد فما  
الغاصب نجس حتى يبي بالصبى او يعلم انه مات **مسألة** في جنابات  
فاضيحة في افعال الجبين نجس في جنس بيت رجل وامرأة واخرجهما  
من منزله الى ان ياتي بها او يعلم مدتها كذا في المنطق **مسألة** في طلاق الاستبراء  
وقد يوجب التوفير كناية السكون في كسوف طائر الزور بأكابر  
فانه من قضاة العدل يعز من وجد في بيتا كذا في طلاق الاستبراء

السكون كالمصالح

في كتاب  
في كتاب



ازبلیوز

توضیح

1974

روای مسلمان پندنے

سای

الحسين بن الحسين  
كاتب  
نجيب قيس الادب  
المؤيد

توان

توفیق

1. 10

تتميز المدينة



دار الجيرة تلك وتقرّب النبي والصحابة ما كان بطريق الكد بطريق السباسة الاربعة  
 ان لم يرضى الله عن ذلك فانه يرضى رايها فانه فليكن بالمرء ومختلف ان لا يرضى احد  
 بعد معاد لو كان مشروعا مع الماختلف او لا يقيم في الحمل المردود في الكافي  
 لو دلت اداة في وبعدها ولا لا بفلام لم يكد عند احمد وبعز ويدرغ في السجى  
 حتى يذهب في الحمل المردود في الشاهان ان الصحابة اقبلوا في موجب اللزامة  
 فقال ابو بكر الخ وابد خليفته يوجب التزويج ويؤخر السباسة الى الامام وكان  
 الامام ان يقبلها اذا اعتاد في الكافي وعنده نامة اعتاد ذلك يقبل في الحمل المردود  
 في المحاور في جامع الشرح وفي التهذيب اذا وقت هذا فاعرف بان التزويج  
 يكون بالنقل والقراب والحبس والازعاج على الدار واخذ المال والنقل يكون  
 سباسة ورخصة وابانة وجوب السباسة الدعوة الى البيعة والسمع والزيادة  
 وتكثيق وقصد قطع الطريق ومخالطة الغراب والسبى بالفساد والذنا والولاية  
 فاور وبندها باليد الذئبية وفيه تشديد في التمهيد في القول في كغيره هل تم  
 النقال في اهل الاحوال اذا ظهر استبدادهم بغير حق يوجب الكفر فانه يباح  
 قتلهم جميعا وقال بعضهم يقبل قتلهم جميعا الا بالبيعة والشبيعة في الدماء  
 وكذا كانت الاوسط والارادة في الخلافة ولا يقبل قتلهم كمال الا اذا  
 ويقبل بعد التوبة كما يقبل التوبة لا يتم لما يفتق واما لصانع حتى يتوبوا وبعدها  
 اليه وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار فانه يقبل توبته وان تاب  
 بعد الاخذ والاطهار فانه لا يقبل توبته وهذا قياس قول احمد ولا يضر  
 الجزية على الاستيعاد وان كان كافرا بحال في الاحوال ولا يضر في ما اذا كانت  
 بدعة لا يجب الكفر فانه يجب الذروة الامتناع ووجوب التزويج الى  
 وجه يمكن بانه يمنع غيره ذلك فان كان لا يمكن منع وزجوه بدونه الحبس  
 والوسط فانه يجوز حبسه وضره وكذلك لو لم يكن المنع بدونه السيف  
 ان كان ربههم ولقد فهم فانه يجوز في سباسة وامتناعا قوله مردوديات  
 عن شيخ الاسلام فانه يجوز قتل من يفسد في الامم لا يضره في حال لا يضره في حال  
 قال باعدان فانه لو ان في قضايع على السبى والظالم ومن كان به ما منع  
 بعز جدها الفقادى في الجنايات قوله وفي تزويج امرأه لا يكل له  
 كما كان فانه كانت في ذم الحاربه بسب كانه او بنه فلهما يجب عليه كد

تواط

نشر

عند احمد

عند احمد وسبب التزويج وزود ان فاشحت انها على حرام ولكن يجب المهر  
 وبعاف عقد به من سبب ما يكون في التزويج سباسة لاحد معدر شرعا اذا كان  
 عالما بذلك وان لم يكن عالما لاحد ولا عتوبة لغزبه وقالوا الشافعي وابو يوسف  
 والحمد والشافعي وكذلك مالك والحمد كجده اذا كان عالما وكان يجب  
 ان يوسط الفم المفضل فيقول وقالوا لها والشافعي مما وفر الخ وعلى هذا الحكم  
 كل يوم برضا او مهربة متفق عليه واما في ذلك ففي الكافي حاشا الدين منكونه  
 الغير ومعتدة ومطلقة الثلث بعد التزوج كالحكم قال وان كان النكاح مختفيا  
 كالنكاح الجاهلي وبك شهود فلا حد عليه العاقبة الثلث الشبهة في ذلك وكذا اذا  
 تزوج بجوسية او امة بلا اذن السيد فلا حد عليه اتفاقا ما عداه فظاهر وكذا  
 عند اهل الان الشبهة انما تنسب عند امة اذا كان نكاحا على كربة وهي حرام على النكاح  
 ففي بعض الشروح اراء النكاح في لا يكل له نكاحا بالجارم والمطلقة الثلث والغير  
 الغير ومعتدة الغير ونكاح النكاح وافت المراهقة في عدتها والجوسية والامه  
 على الحرة ونكاح العبد والامة بلا اذن المولى والنكاح بغير شهود وفي كل هذا  
 لا يجب الحد عند احمد وان قال قلت انها حرام وعند احمد يجب اذا علم بالجرم  
 والا فلا ثم قال وكذا ما لا يباح لغير حرام على النكاح لا يجب كذا في الشرح  
 فقد تفرضا حيث جعل في الكافي نكاح الامة على الحرة والجوسية والامة بلا اذن  
 السيد وتزوج العبد بلا اذن السيد على الاتفاق على سقوط الحد وجعلها هذا  
 الشرح في محل الخلاف فعند احمد واصل الى ذلك ما سمعت ثم لا يخفى في  
 عبارة من عدم التزويج ثم قال حاشا الدين في الكافي في يقبل سقوط الحد في تزويج  
 الجوسية واما مع بالان الشبهة اما يقضي عند ما يجهل حتى يجب الحد اذا كان  
 بجها على كربة وهي حرام على النكاح يقضي ان لا يحد عند امة في تزويج مسكونه الغير  
 واما مع بالان الشبهة بجرة على النكاح فانه حر منها مقيدة بها وكذا غيرها وكذا  
 كما ان حرمه الجوسية معناه بجها حتى لو اسلمت كما ان ذلك لو طلق  
 وانقضت عدتها قلت وانه لا يحد عند امة الا في الحارم فقط وهذا  
 هو الذي ينبغي على طه والذين يعتمد على عدم تزويجهم مثل ابن النضر  
 وكذلك ذكرنا في المندرة كيد في ذات الحرام ولا يحد في غير ذلك  
 قال مثل ان يزوج بجوسية او فاسقة او معتدة وبعبارة الكافي الحاكم







غم الدين في ماله وقال الثاني حذر فان ذهب والا فانه فان دخل  
 عليه بينا لم يكن يداك بغير او خفت ان يربك فانه  
 وان خذ وقال حذر ولو ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وطلب الدار  
 يعلم انه يقوى على اخذه ان ثبت الا انه يخاف ان ياخذ بعض مناعه  
 ولا يقدر عليه ومعه خفيه وقنطاريه وكذا الدور التي في منزله رجلان احدهما  
 يجر وخاف ان اخذه ان يجر فمضى سعة ثم قتل ولو كانت سطاوطة  
 قتلها ولو استنكر او اذع رجل لصا قتل وكذا النعام وهو المأخوذ في قنطاريه  
 فانه حذر اذا لم يستطع منه الا بالقتل بذات يدي السرقه ذكر في قنطاريه  
 احل سرقه سارق في حفر جدار رجل ولم ينفذ الحفر فله علم صاحب البيت  
 فانه يملك حفره فله فعل ما فعله الدية وعليه الكفارة وقال حذر في المتفق  
 اذا قتل غم الدين في ماله وفي نواور رسمه في حفر اللص الذي ينفذ سرقته  
 قتل وفي النواور رسمه في يوسف قال حذر اذا انقب عليك اللص  
 فادركته وهو ينفذ فاقبل ولا تجذبه وقال ابو يوسف حذر  
 فان ذهب والا فانه وان دخل عليك بينا خفت ان يربك  
 بغير او خفت ان يجره معه شي وربك فانه والا تجذبه  
 قنطاريه البيت رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط سلة مخاف  
 صاحب الحائط انه ان صلاح به ياخذ الملاءه وبذبح صاحب حبله ان يربيه  
 قال ثبت ذلك اذا كان الملاءه تساو عشرة دراهم فصاعدا قال  
 الغني ابو الليث اصحابنا لم يقدروا وهو التقدير على اطلاقه انه لا ان يربيه  
 لقوله عليه السلام قال في دونه ماله وفي جنابك الجامع الصغير رجل  
 دخل على رجل بيتا بسرقه ثم اخذ السرقه فاجتمع الرجل فله سبب عليه  
 قالوا اراد هذا اذا كان لا يقدر على استرداد السرقه الا بالقتل اذا كان  
 احواله حذر صاحب القتل ولا ضمانه على القاتل وذكر المصلح في نواور بغيره كيف  
 اذا عرض الرجل رجلا في الصواب يده فان كان ماله اقل من عشرة دراهم  
 فليقتله عنه ولا يقبل وان كان عشرة دراهم او اكثر فليقتله وفي المتفق اذا  
 مع رجل زبيب فاراد رجل ان ياخذ منه وسعه ان يقاضى بالسيف  
 اذا كان يخاف على نفسه فيجوز وكذا ذلك الملاءه بغيره وذكر في كتاب

الصلوة ان السرقه التي يقطع الصلوة قد رخصها بما دراهم وفي العيون اذا اخذ  
 السارق المتاع فليصاحبه ان يقبل ما دام المتاع معه فان ركب في نفس  
 لصاحبه ان يقبل لان الكذب لا يقبل ولا يقبل ولا يقبل ولا يقبل ولا يقبل  
 بدخل على رجل في بيته يريد اخذ مناعه فله ان يقبل اذا كان يخاف ان لا يقبض  
 عليه ان اراد اخذه بغيره وكذا ذلك ان كان يقوى عليه الا انه اخذ مناعه  
 واخاف ان يربيه فيقتله او يذبحه بمقتضاه فله ان يربيه بالثياب وكذا  
 اذا رآه يستلج جارية او اذع له فله ان يقبل وكذا ذلك اذا كانت سطاوطة  
 وخاف ان يربيه فيقتله او يذبحه بمقتضاه فله ان يقبل وكذا ذلك اذا كانت سطاوطة  
 بغيره احل مخاف ان يربيه فله ان يقبل وكذا ذلك اذا كانت سطاوطة  
 نواور مع جاره ولو رآه اذع او مع حرم له وحس سطاوطة على ذلك فله  
 جميعا قتل الرجل والملاءه جميعا وفيه ايضا قال حذر ولو ان لصا دخل دار رجل  
 ولا سلاح معه وطلب الدار يعلم انه يقوى على اخذه ان يملك الا انه يخاف  
 ان ياخذ بعض مناعه وبذبح صاحب ولا يقدر عليه وسعه خفيه وقنطاريه  
 عشرة دراهم الجيب البرهان فتقول اجمعه على انه لو مضى باب السرقه  
 وخاصة اذا ثبت السرقه انه لا يقبض سلبا من السرقه اذا سلب  
 الا انه ان يربيه او استهلكه حالان الكل قد ثبت عند القاضي بخضوعه اربا  
 ولا يجب لكل الاطعم واحد نصار القطع الواحد متغالبا بالسرقه كما هو  
 ضروريه سقوط ضمانه بالسرقه لان القطع مع الضمان لا يكتفيان في سرقه  
 واحدة وانما اذا مضى واحد منهم وانما في خاصه والباقيون يجب قطع القاضي  
 السارق كخضوعه الذي مضى منهم ثم حضر الباقيون فله ان يربيه لا يقبض  
 لهم شي اذا حلت الا انه ان عذبه او استهلكها وقال ابو يوسف رحمه  
 بخير لم يثبت سرقه الغائبين ولا يقبض لمن كان حاضرا وقت الخضوع فيه  
 سرقه ايضا من الجيب البرهان في السرقه ووقف بين هذا وهذا استشهد  
 كما ذكره على كافه مسلم بسرقه قال فانه لا يقطع الحاف ولا يقطع المسلم  
 لحبط برهان في السرقه او بالسرقه عند القاضي فتقول سرقه من فلان وهو  
 السرقه فانه غائب قطع استخفافه ولا يقبض حضور الغائب وقصد القدر  
 وفي القدر في ان على قول الحنفية ولا يقطع من يجر السرقه في منه وبطالنها



وعلى قول أبي يوسف يقطع ولا ينفذ حضور المروق منه بحيطر مصلته  
 ولو اقر احداهما فقال سرت انا و فلان في فلام هذا الذنب الذي في اب  
 ذكر في هذا المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين اما ان صدق الاخر في هذا  
 الوجه يقطع بالاجماع لان الاخر الحق وان كذب الاخر على وجهين الاول  
 ان يقول لم اسرق انا والذنب ثوبيا وفي هذا الوجه لا يقطع على واحد  
 منها بالاجماع اما الذي قال الذنب ثوبيا فلانه لم يقر بالسرقة واما الاخر  
 فلان المكر للسرقة لال الذنب ثوبيا فقد اقر للمكر بالسرقة في هذا الذنب  
 الحق واما ان يقول لم اسرق ولا اذوب الذنب في هذا الوجه اختلفوا  
 قال ابو حنيفة وحكي وجهها انه يقطع المقر قال ابو يوسف وجواب  
 ان لا يقطع المقر المكر لا يقطع اجماعا بحيطر مصلته في السرقة وفي اعتبار  
 النفس قبل الاعادة والسعادة والظلمة في السرقة مباح لانهم ساءلوا في السرقة  
 بالغار وقال السير الامام ابو حنيفة يباح ثيابهم وكان يفتي بكونه الاثم  
 قال الحسن ولبس هذا اختيارا شديدا ولا يفتي بغيره خلاصة في السرقة  
 من الكراهية **مسئلة** رجل لبس الى رجل صفة من مودة في الشتم وهو  
 مد صدف بها في الطاهر كقولك للفاسق يا فاسق وللسارق يا سارق  
 او باللعن او للزانية يا زانية او بافواه او لم لا خيرة له با بدت او لمن  
 راي اذنته مع رجل خالية او زانية ولم يبال بذلك يا قريظا يا ولى  
 رضى الايمان من دبره يا تحب او لمن لا يقبل من الجبانة يا حبيث او يا كذ  
 او يا شارب الخمر يا شارب الخمر ولا كل الربا يا اكل الربا او اللوطي  
 من الله بر بالوطي او للقدام يا مجذوم وكذا ذلك لا يجب التورير وكذا  
 شانه لانه لا بأس فيه بالشتم لكونه صادقا فيما قال له فلا ينفذ العار به  
 لكونه مد صدف بما يستعمل في الحيف وفي الخلاصة مثل وان لم يكن مد صدف  
 طاهر بصدف به الشتم من الاوصاف المذمومة ان قال له يا كاذبا  
 كما في المسئلة يجب التورير او كذبك الله وان قال له يا كاذبا في الغيبة  
 لا يذم شتمه لان ذلك مساو في كونه الشتم وان كان المقعد وقب  
 مد صدف بما في الحيف لكن لم يظهر منه لا يجب التورير والجد عند بعض المشايخ  
 لكونه شانه صادقا وعند البعض الاخر بغير الحقوق الشتم به ولو كان

منها بجملة الناس لم يثبت بعد في الطاهر لا يجب التورير والجد اجماعا لان  
 لحوق الشتم به قد حصل سابقا بالجملة بين الناس لا بالاسم فقط والمب  
 والجملة بينهم من دفع العفة التي هي شرها الوجوب وفي **كتاب** يبطل العفة  
 بكل وطى **كتاب** كذا وكذا وطى يملكه التي هي اذنة من الرضايع  
 حاول التورير **كتاب** قال يفسق يا فاسق او يشارب يا شارب او يظلم  
 يا ظالم لا يجب شتمه ولو قال لا امر به اولى بغيره فهو عيبه وقال في وجهه وهو  
 يفتيه فهو جفالة بغير اختيار عتابه **كتاب** الاستناد وسى واشى الى  
 حليفه بان فلانا مات من ولد صغير له قال كثر فقال الحليف الولد من ولد فلانا  
 كثره الله والسعي ورواه فقال السامعون الحليفه ولفا والمالك بسب  
 السعادة قبل بان قبل الاعادة والسعادة في زمانة السرقة جازية والعيب لكونهم في  
 مثل هذا الزمان استندوا بغير اختيارهم بالذين يكادونهم المدور رسولهم ويسعدون  
 في الارض فسادا **كتاب** في احوال الجنايات **كتاب** السب ابو حنيفة يقطع بغيره  
 فاعل الاعادة وكان يفتي بغيره قال المشايخ واختار المشايخ انه لا يفتي بغيره  
 وجواز العقل لا يدل على كفو قال الله تعالى انما جوارا الذين يكادونهم المدور  
 ورسوله والاعادة من المحاربين المدور رسولهم **كتاب** في الكراهية  
 والذمار وهم الذين يعقدون اطلاق اموال الناس او انفسهم بحسب  
 حق يذمونه وكيف يعرفونهم قال والذي انا به البواجنة يعرف ذلك  
 بظهوره شارب الصالحين في سبهم **كتاب** في العار من القضاء الذممة  
 على شخصه او به اما ان يكون كان من ذمته اهل الاصل على الشرك او كان مسلما  
 فترد في اذنه بغيره في فسخ الوجه الاول ترك على شركه يفتي ان كان  
 من الجحيم لانه كافرا اصل وفي الوجه الثاني يرض عليه الاسلام فان اسلامه لا يقل  
 لانه تركه وفي الوجه الثالث ترك على حاله لان الكفر على واحدة **كتاب** الجحيم  
 في السير قال الفقيه ابو الليث او امانت السارق قبل ان يذم فيقبل  
 ثوبه ولا يقبل وان اخذ ثوبه لم يقبل ثوبه وكذا الذي يذم في المعروف  
 الداعي والفتن على هذا القول **كتاب** في اخذ ثوبه في الحضر والاباحة **كتاب**  
**كتاب** اذ قال الذي انا مسلم او ان فعلت كذا فانا مسلم ثم فعل او علفظ  
 بشتمه او بمن لا يغير محل يغيره مسلما اجاب لا يحكم باسلامه في شتمه من ذلك وكذا ان

قيل الاعادة

الذممة تجب



أطفال المسلمين

عليها والذي انتم به انه اذا انقضى بسمها وتبين بحكمها سلامه وان لم يبرأ  
 عن ذنبه الذي كان عليه لان النطق بها صار علامة على الاسلام بحكمها سلامه  
 فاذا رجع على ما كان عليه بقتل الا ان يعود الى الاسلام فيكون  
 قاتلا للمسلمين وقال في هذا ان من اخرج من دار الاسلام فانه يفتن  
 في اطفال المسلمين فما حكمهم في الاخرة انهم في الجنة او في النار وكذلك  
 قال ابو يوسف ومحمد بن الحسن قال علي بن ابي طالب لا يغيب  
 احد الا انه ابن اجناس الناطق في الرقة وتوقف ابو حنيفة  
 كذا في فتح القدير بحر ابن في الجنادة في الصدقة وقال الفتاوى قال  
 محمد بن الامام يفتن في اطفال المسلمين والمسلمين والجنات رانهم  
 في اطفال المسلمين وورد فيهم في الجنة واختار البعض في اطفال المسلمين  
 انهم خدام اهل الجنة بما في الفتاوى ولم يذكر في الكفر وغيره من  
 المذنبين مسلمة متدين الاسلام بالشرط ولذا لم يذكر في هذا المختصر استثناء  
 بعضها بذكرناه من ان الاقرار لا يوجب تعذيبه بالشرط لانه عبارة عن الصدقة  
 الفعلية والافراد وقد قال مولانا صاحب الفتاوى انه لا يوجب تعذيب الاسلام  
 بالشرط وقال كذا في فتاوى قاضي القضاة ابن شيخ القضاة وهذا  
 بناء على اصل هو وقال ان المتأثر لا يطلب بموجب المعاملة الموجد  
 منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة الموجد منه في  
 دار الاسلام ووجود الصدق بعد الشكاح فاذا كان اصل العقد  
 في دار الحرب فليس له ان يطلب بموجب دار الاسلام لانه مستامن  
 على حاله وان كان اصل العقد في دار الاسلام كان له ان يطلب بموجب  
 وجوب لا جله شرح في الكبير للشيخ او كذا في الفتاوى اشهد ان محمدا  
 رسول الله يكون مسلما كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال يا  
 مسلم انا على دين محمد او قال انا على الحق او على الاسلام بحكمها سلامه ولا  
 يصل عليه لان هذه اللفاظ دليل الاسلام ظاهرا من سيرها  
 حجة دخل دارها بغير امان فتدعى الى الاسلام او بعده تدبر الجاهل  
 والحاصل ان عند الله بغير عقود المنفعة العارية فافهم لو اسلم قبل  
 ان يؤخذ كان فينا بمنزلة الاسير يسلم بعد الاخذ قبل ان يفرض عليه ان يقاتل

الرقعة

الرقعة عند محمد لا بغيرها فافهم ان دار الاسلام بحكمها سلامه وان لم يبرأ  
 قوله وصار كالمسلم الذي صار اهل الزمة بالالتحاق او بالقبول كالمسلمين في قتلهم وبيع  
 ما لهم لو رزقهم لانه الحق بالامانة لتباعد الدار من حجة الجاهل  
 وانما والتباعد ان المال الذي ملق به دار الحرب في كالمسلمين لو رزقها  
 افده بخلاف ما اذا رجع الى دار الاسلام بعد الالتحاق واخذ شيئا من مال دار الحرب  
 دار الحرب فانه يكون لدار الحرب من المال المذكور قال في الذخيرة اذا دخل  
 يهودي الحرام هل يباح له ان يخدم المسلم ان يخدمه ان يخدمه طمعاني فلو سلم فلا يباح  
 وان فعل ذلك تعظيما له ان كان لميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل  
 ذلك تعظيما له فغيره ان يقول شيئا مما ذكرناه له ذلك وكذا اذا دخل ذمي  
 على مسلم فقام له ان قام طمعاني لميل الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك  
 تعظيما له فغيره ان يقول شيئا مما ذكرناه له ذلك وكذا اذا دخل ذمي  
 قال الطرسية ان قام تعظيما لذاته وما به عليه لفران الرضا بالعلم كغيره  
 تعظيم الكافر انتهى من المال المذكور الذي ان استقر في دار ذمي المصطفى  
 ان يباح منه فلو استقر في دار المسلم او دار الكافر اهل الزمة ووزا  
 فيما بين المسلمين لم يكن له ان يبيع بغير شرط عدم انقبيل الجماعة بسلطانهم فان  
 لازم ذلك ام واما لا يفتن اهلهم والسكنى بخاصية ليس فيها مسلمة  
تدبر الامصار وذكر في الزيارات لو ان سرية رجعت الى دار الاسلام  
 باسارى فقالت الاسارى يخرج من اهل الاسلام او من اهل الزمة افده  
 جد لا في دار الاسلام وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذناهم في  
 دار الحرب كانه الفحل الاسارى لان ثبوت اليده عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام  
 ودار الاسلام دار عصمة وكل من كان فيها كونه معصوما هو فان اقامت السرية  
 بيته على وجههم ان كان الشهود من التجار جازت الشهادة وان كانوا من  
 السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في جند فتشهد بعض الجند بكونه  
 جازت شهادتهم لان السرية قدوم كصدقة كانت شهادتهم لبعض شهادتهم  
 على نفسه واما الجيش فانه جميع عظيم فلا يغيره قيمه بغيره الشهادة  
 فانما هي شتم الاسلام في السير وذكر في جمل من جمل الاسرار  
 في دار الاسلام او في دار الحرب قبل ان يفرض عليه ان يقاتل ان يسلموا على اهلهم

من جملهم الجاهل















جنان المصلين وكتب الكف عنهم اذا اجابوا الى احد يهاوان استعدوا منها  
 في حالها من اجل المردود ولا تكتب لو قالوا للمسلمين وادعوا على ان  
 يعطى لهم في كل سنة مالا معلوما على ان يكونوا اهلها احكامهم فليس من المداغة  
 على ذلك لانهم لم يردوا شيئا من احكامنا وانما قضى القضاة بعد الزمة لما فيه  
 من الزام احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والرخا من المصالح  
 في دار الاسلام مقهورين من اجل المردود ولما في فتح القديرة كالمردود  
 في الحكم بعدة بالحق واذا ما بسبب يصل ثوبه ويعود منه ولا يبطل اما اذا  
 بنقض كعهده وبنقض من وجه الذمبة التي جعلها في دار الاسلام اجماعا  
 من شئنا الجوع من شئنا قوله في الحق وتجب الامام ان يخل وقت الفتا  
 فيجعل لاهل مثل شيئا من اهل من الغيبة وفيه اشار الى انه يقطع حق  
 اهل في الغائبين بالتفصيل لكن الملك لم يثبت الا بعد الاحراز عند صياها  
 عند محمد فقد ثبت بحد التفصيل فتدفع له في اصحاب جارية فسرقة لاهل  
 فاصحابها واستبرأ وحام لم يكل له وطهرا ولا يبعها في دارهم عند ما خلا فالحمد  
 كذا في الحق والى انه لا يبيع الامام ان يخل بجميع الماخوذ لان فيه قطع  
 حق الضعفاء فان لو اهدأ اوله فان فعله مع سرقة جاز لجهاد الحق  
 يكون المصلحة في ذلك كذا في الاختيار والى انه لو علم ذلك بان يقول  
 من قبل قبل ذلك كذا افضل الامام كان له النقل استحيانا كاسب جميعا  
 فلا يحس الا ان يقول له قد سلمه بعد الجحش فانه يحس ذلك كذا في نقل  
 الرجوع او النصف او الثلث مطلقا لم يحس الا ان يقول له فله الرجوع بعد الجحش  
 كذا في الاختيار وغيره استبانة واذا نقل الامام فقال في اصحاب شيئا  
 فتدفعه فاصحاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له فاصلة لا يجب فيه الجحش  
 ولا يشار له خبره في ذلك من غير فاصحة في نقل الامام والضمح ان  
 ثبت الملك في النقل لا يقف على الاحراز به ارا الاسلام بين اصحابها  
 الا ان هذا النوع من الملك لا يظهر في كل الوطن عند اعمه من غير  
 البين اجماعا واذا ارادى صاحب المقاسم ان يبيع الا جناس المختلفة  
 بين الغائبين ويعطى كل واحد منهم شيئا بغيره فذلك جاز بعد التغير  
 المعادلة في المالية لان حق الغائبين في المالية دون الغائبين الا ان كان له

وادانهم الغائبين  
 ويبيعها

الدين

قسم الغنائم  
 الحرب اولها

انهم جميعا في قسم الغنائم و هذا خلاف المال المشترك كاللور و انهم  
 سيجر الكبر قد بينا ان لا يبيع الامام ان يبيع الغنائم في دار الحرب لا يبيعها  
 وان كان لو فعل ذلك فقد ضاع الا ان يحتاج المسلمون اليها فلهذا كان يبيع  
 الثياب والاسلح من غير بيع الجحش من اجل المردود ولا يخرج من بيع  
 مسلمين فقال ابنه حذرا ان لا يبيع في دار الحرب مالا يعرف بسبب  
 فلا يصدق الا بحد وقد ثبت حق المسلمين باعتبار الظاهر لانه حرب في دارنا  
 لا اهل له وقد يصدق في ابطاله فان صدقة احد بها فتواتر بيع الى دار الحرب  
 ان احب من اجل المردود الامام بالخيار في الرجال من اسارى المشركين بين  
 ان يقتلهم ويبيع ان يخرمهم ويبيع من اصحابهم وكان الحسن مكره قتل الاسير  
 الا ان دار الحرب باب العدة وحماة من سلبا من يكره قتل الاسير بعد ما صحت  
 الحرب او زار حواجه فوالها الجحش وليس على جوار القتل بعد الا سرقة من يبيع  
 فقد قتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الا سرقة بعد ما وضعت الحرب  
 او زار حال اهل اوفه ثم يصدق في ذلك كما بعد الا حوازه دار الاسلام وما قبل  
 لا يندم السبب الموجب حرمة وما لهم فانه الحق لا يملك للمسلمين في الاسار  
 بعد الاحراز بالدار الا ان الامام ان يجعلهم احرارا لاصل بان يبيع عليهم  
 برقابهم وادانهم ويضع الجحش عليهم والخراج على ارضهم سيجر الكبر  
 ولو ان جند امة المسلمين وعدوا دار الحرب وعليهم اسير من قبل الخليفة  
 قد عدوا دار الحرب وخلفه امة من كثيرة فانه امة المشركين فانه لا يبيع  
 من امة امة فاعلم المسلمون في الاسلام فاجابوهم اليه فانه المسلمين يعيدون  
 ذلك منهم اذا استعدوا لان الحق في الامير يدعهم في ارضهم ويسبقون عليهم ابر  
 من المسلمين بكم فبهم اهل الاسلام لان المدينة صارت دار الاسلام فلا بد  
 من اسير فاجابوهم بكم فبهم حكم المسلمين فان كان القوم اذا انصرف عنهم  
 وذلك ان جند من المسلمين لم يقدروا على ان يتعدوا اهل الحرب وادان  
 ان يكونوا الى دار الاسلام فان الامير يدعهم واما اختيار والاضحية لاهلهم  
 اسوا في الاختيار فبهم وادانهم وادانهم وادانهم وادانهم وادانهم وادانهم  
 الى ولا يبيع عند امة المسلمين فانه عليه الا يبيع نفسه لان الحق  
 فان ابدوا الاسلام فاعلم المسلمون الى الخطا والخير فاجابوهم الى ذلك ولا يبيعون



من ذرهم وقوله اعطاه الله على ان في موضعنا لا يخرج فان كان المسلمون اذا  
 اقاموا معهم بقدر دور على اهل الكوب وكانوا مستعدين منهم فلا بأس بانهم  
 يجعلهم الامير ذمة ويجعل عليهم امير من المسلمين حكم حكم الاسلام ويجعل مع الامير  
 من المسلمين في يقضي على المقام من ذمة دارهم لان قبل الذمة واجب الامة  
 كان هذا الموضع لم يقدر من ذمة فيها من المسلمين على اهل الكوب ولم يقدر  
 على ان يجعلها ذمة الاسلام لم يسع للمسلمين ان يجعلهم الى هذا ولكنهم جعلهم  
 ذمة اذا خرجوا الى اهل دارهم الى ارض الاسلام **شرح** **الشيخ** **سبح** **الرحمة** **عليه**  
 في جميع ما سألوا ان يقبل منهم ان يكونوا ذمة فان طابت أنفسهم بان يخرج  
 معهم الى دار الاسلام وراى قائلهم في سلمه او يظفروا بهم فقتلهم وظفر  
 بهم فقتلهم وقسم ما بينهم على سبيلهم الغنية فارتدت لانه قاتلهم وهم اهل  
 الكوب لا اهل ذمة وهم اهل الكوب فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم  
 واجب فقتلهم ما هو الواجب فيكون فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم فقتلهم  
 وذكر شيخ الاسلام في باب الامور المتعقبة من اصول الفقه اسلام المجنون  
 لا يصح واسلام المعتوه العاقل يصح والعصبى العاقل يصح ولو سلمت اواراة  
 المجنون يعرفها الاسلام على وليه وقيل لا يملك بعد الا كفاه ويصير مسلما تبعا  
 لا بديه وكذا يصير رده ابعاله ثم قال والعصبى في اهل الحال مثل المجنون يعرفه  
 اذا كان يعدم العقل والتمييز فاما اذا بعقل فقتل المعتوه العاقل سواء في كل  
 الاحكام غير ان في العصبى والمجنون في دارهم ان المجنون اذا سلمت اواراة يرضى  
 الاسلام على ابيه وانه في الحال ولا يرضى في العصبى يرضى لانه يرضى  
 فاضره الى غاية العقل والمعتوه كما لعصبى العاقل **مما** **في** **الاحكام**  
 واما القسام الخالصه وحيث ان تعال فهل هي بشرط فيها قال بعض المشايخ ذمة  
 بشرط عند الجحش لا يثبت الملك قبل الا حوز به دار الاسلام وعند الجحش  
 ليس بشرط يثبت الملك فيها بنفس الاخذ والاصابة مستلذا لا يثبت فظهر فيها  
 الخلاف وحيث ان الامام اذا نقل فقال من اصاب جارية فهو له فاصاب  
 رجل من المسلمين جارية فاستبرأها في داره وجوب كجنته لا يكل له  
 وطهرها عن الحشفة وعند محمد يكل وقال بعضهم الا حوز به دار الاسلام  
 يثبت الملك في الانتقال بالاصح واقتلوا في تلك المسئلة لا بد من الاقتل

اسلام المجنون  
او يصح

في ذمة

في ذمة الملك لا يثبت الا بغير الاقتل فبينما ان نقل فظهر الاقتل في القسمة  
 المقسومة في ذمة الامام او اسم القسام في داره وجوب فاصاب رجل جارية  
 فاستبرأها كجنته فظهر الاقتل وكذا لو راي الامام مع القسام فباعه فظهر  
 جارية فاستبرأها كجنته فظهر الاقتل فظهر الاقتل فظهر الاقتل فظهر الاقتل  
 في القسام المقسومة ان يثبت الملك فيها قبل الا حوز به دار الاسلام ولعل على  
 منشا الخلاف هناك من اخذوا في ذمة الملك وعدمه والصحيح  
 انه يثبت الملك في النقل لا يقف على الا حوز به دار الاسلام بين اصحابنا  
 بخلاف القسام المقسومة لان الخ فثبت بهذه الدلائل ان الملك في النقل  
 لا يقف على الا حوز به داره بخلاف بين اصحابنا الا ان هذا النوع من الملك  
 لا يظفر من كل الوجه فخذ الحشفة في سبيل البائع وفي جامع الجوامع حرم  
 اخذته داره فقال فوجت مسلما لا يقبل وكان ذميا الا اذا اقام البينة ولو قال  
 انا ذمي بغيره في اذ قال اخذ ذمي في دار الكوب وقد دخلت فاجرا **مما** **في** **الاحكام**  
**الشيخ** **سبح** **الرحمة** **عليه** قال ابو حنيفة لا يكل وطهرها بعد ذمة الامام وبعده اذ راي ذلك  
 وانه وقت قسمة جارية وبعده ما خذ من الملك في هذه الصورة مما ذكرنا  
 من المجلد **الرحمة** **عليه** قد بينا ان العصبى من الابوين ذميا واذ ابي ومعه احد الابوين  
 لم يكل له بالاسلام حتى يصفى الاسلام بنفسه او يسلم من نفسه من الابوين وان  
 سبي وليس معه احد الابوين فانه لا يكل بالاسلام ايضا حتى يخرج الى دار الاسلام  
 فيصير مسلما تبعا لداره ويقسم القسام او يصير ذميا في دار الكوب فيصير مسلما  
 اذا كان من ذمة في سببه او اشتراه مسلما فكل اشكال فيه لان ما تشره البينة للدار  
 واما اذا كان المشتري ذميا وكان اعطاه الذمي بطريق الرضخ من القسمة  
 فذلك الجواب في انه يكله بطلان ما سألناه اذ اقامت بطلان عليه وبغير الذمي  
 على بغيره لانه صار كحوزة بقوة المسلمين **شرح** **الشيخ** **سبح** **الرحمة** **عليه** وكذا ان ذميا دخل  
 دار الكوب متحصلا واخرج صغيرا الى دار الاسلام فهو مسلم بغير الذمي عليه  
 لانه ملك بالاحواز دار الاسلام فكلون بطلان ما سألناه بغيره المشتري فانه لا يكل  
 لو قال في دار الكوب من اصاب رأسه فبطلان فاصاب الذمي صغيرا ليس معه  
 احد ابويه فانه يكون مسلما لانه انما ملكه باعتباره من المسلمين وانما صار ذميا  
 بذلك بخلاف ما اذا دخل الذمي داره وجوب باذان فاشترى صغيرا من المسلمين

فقط اخذته  
داره

لا يكل بطلان  
الجارية بعد  
قسمة الامام

العصبى من  
الابوين  
ذميا

ذمي دخل داره  
الكوب متحصلا



فانه لا يكون مسلما وان قبضه الذي لا يملكه بالعقد حرمنا لا باعتبار مشيئة المسلمين  
فانه اخرج الى دار الاسلام لم يكن مسلما ايضا **من اجل المردود** في الجارية التي خطب  
وليس الامام ان يهب حبة من اذنة من الغنينة فكله ليس له ان يعوض  
منها **خواتم الروايات** **منع** اشترى جارية ماسورة لم يرد عنها الخمس  
من الامير فخذ وكل له وطها ان اشترىها من زوجة في سهمه فخذ في ريعه  
اخبارها ولا لكل له وطها **من غير الغنينة** **من** في فتح القدير واعلم ان المبيع والمكسور  
القديم في السواد لا يهدم على الروايات كلها اما في المصارف فاختص  
كلام محمد وذكر في العشر والخراج يهدم القديم وذكر في الاجارات انها لا يهدم  
وطول الناس على هذا فانما يربوا كثر انما توالى عليها الى وازمانه وحي  
باقية لم يجر امام يهدمها وكان متوارثا من عهد الصحابة وعلى هذا مذهبنا  
فيها وبها كنيسة اوقع داخل السور يعني ان لا يهدم تارة كان يستحق الامام  
فيل وضع السور فحتم ما خوف الفاضلة من انكسار من ذلك فانها كانت  
تضاد فادار العبد مؤمن عليها السورة ثم فيها الآن كنيسة وبعد من امام يكن  
الكفار من احداثها جوارا في خوف المذمة الاسلامية فالظاهر انها كانت  
في الصداح فادار السواد عليها **من غير الجور** في الحادى حرج اشترى عبد اسلام  
من دار ناد وعله دار الحرب ففصل بولاه واخذ ماله وخرج مع المال الى دار  
الاسلام حل له ذلك في شرح الطحاوي ولو ان جسد الحرب جرح النبي بامان  
واسلم عهده في دار الاسلام لا يفتن ولكن الامام يبيعه ويقتض **منه**  
فخرج المولى او يرسل رسولا ففعله **تاما** فانه في عام من السنة فاذا  
قال الامير من قبل قبل فله سلبه ففصل في من كان يقاتل مع المسلمين قبل  
استحق سلبه لان الجرح وكذا كانت لو قتل رجلا في الجاهلية سوادا كان يقاتل  
قبل هذا اذ كان لا يقاتل لانه قاتل الا ان يرد به بغير شر كجاء الغنينة فقتلوا له  
حكم التعليل **شرح** **من غير الجور** ولا يهدم ولا يهدم لا يهدم لا يهدم لا يهدم لا يهدم  
الجرح وقد روى ابن عباس انه سلبه من الجور وادخل هذا انه اذا قاتل وركب  
العمل الذي يستحق فانه الجرح وقال في كمال ان جرحه العسكر ان قاتل استحق السهم  
وان لم يقاتل لم يستحق السهم **من اجل المردود** وادخل في الامير خرج  
من اجل العسكر فاصاب شيئا فله من ذلك الربع فله اللفظ يتناول كل من

لا يكون مسلما  
منه

من قبل اسلام  
فله سلبه

من اجل  
العسكر

الجزية

الغنية مسلم او من غير مسلم او ذلي رجل او اداة او عبد صغير او بالغ ناجر  
او متاع قبل هذا او لم يقاتل لان المقصود الجرح والتاخير وان لم يقاتل قبل هذا  
فقد قاتل لان حين اصاب شيئا وجابه **شرح** **من غير الجور** ولو اسر اداة  
او حي حرة وادته ثم وقل لهم بامان فلا بأس بان يطارها ليعاد النكاح  
بينها **شرح** **من غير الجور** قد كفيتم في الميسر ان يبي احد الزوجين وجب  
لغيره لا بعينه بل لشباب الدار حقيقة او حكما وللمعد لم يقع الفقة اذ  
سياسا ففصل اذا سببت المرأة واخرجت الى دار الاسلام  
ووقع في شهادتها بطلانها بعد ما ينفذها كيف ان لم يكن حاملا بعد وضع  
الحمل ان كانت حاملا وسند ذلك في الكتاب بانما ردها بالاسماء  
فانه حاضرت الميمنة في دار الحرب حبة او اكثر ثم يرد زوجها فخر جالي  
دار الاسلام فما على زوجها لا لعدم السب للفقة ويهدج تاج الدارين  
**شرح** **من غير الجور** **باب** **الاستبراء** فان استبنت الميمنة قبل الاخراج الى دار  
الاسلام وذهبت عنها كافر بدار الحرب فقد بان منه لانه لم يزوج الا بغير  
ان المراجعة اذا اخرجت نفسها بنفسه فكيف كانت في زوجها فله ذلك  
الميسنة ثم لا عدة عليها حنا بالطلاق وقد بينا الخلاف في المراجعة  
**من اجل المردود** فان اسر زوجها بعد ما فذها المنفل له فلا نكاح بينه وبينها  
قبل هذا فكل من فذها على قياس قول الخصم يعني ان لا يقطع النكاح ههنا  
بجود الا فذ قبل الاخراج بدار الاسلام والاصح انه قولهم جميعا فان اصل النكاح  
ثبت بمنفل له بالا فذ وان كان لا يملك قبل الاخراج وبثبت اصل النكاح  
للمسلم فيها بغيره فاحل دار الاسلام فبيع الفقة بينهما وحي زوجها  
**من اجل المردود** وادب السلب في الميمنة فافسده واخرجه الى دار الاسلام  
فلا بأس بجميع الرقيق في اهل الذمة **شرح** **من غير الجور** ولو ان المردود الى اهل  
دار الحرب كعصب مالا من مسلم او ذلي فادخله دار الحرب ثم وقع الطهور  
على ما بعد فذلك لانه صار من اهل الحرب حين الحق بهم مرد او ما قصدا  
للعهد وطع حرجي من مال المسلم لا يجوز بيعها لغيره عليه ان استهان  
مال المسلم لا يوجب الضمان عليه بخلاف ما تقدم الجرح الا اني انه لو اسلم في هذا  
الفصل كان صالحا في الفصل الاول لو اسلم كان مأمورا بجهه على صاحبه

الاصح  
بجاءه

استبنت الميمنة











دفع الخلاف بين الخضر  
والعبد وبين الخضر  
والعبد في قدر  
الخير.

مفتی محمد رفیع الدین صاحب  
الکرامیہ و المستقری  
مفتی محمد رفیع الدین

فی فوہ



حتى يعلو الجحيم فيقال اذا طلبوا الذمة لم يجزهم الامام الى ذلك وقانونهم وطهر  
 عليهم خسرهم ونسب اليه قتل من العسكر على سبيلهم القبيحة لانهم كانوا حرم  
 وسيدوهم وهم اهل الحرب لا ايمان لهم نصار واثباتهم فاذا اطلبوا  
 الاسلام ولم يجزهم الامام الى ذلك فلم يسلموا حتى قتلهم الامام وظهرهم  
 وقتل بعضهم ونسب اليه البعض ما خلف بعض الامم ثم قتل منهم فدمه قد خضع  
 وما استهلك في اموالهم فلا ضمان فيه لان الامام اصاب واهم كقبار  
 ولم يجد الارادة الاسلام لا يصير مسلمين ودم الكفار حذرهم  
 اموالهم موضوع واما من بني منهم فان اسلموا كانوا احرار ابكتهم يسلمهم ويرد  
 عليهم اموالهم لا ايم ما سئلوا الا ايم اسم يسلموا وكيف ختم فقد جرم على  
 المسلمين مقامهم واسرهم ولا حرم عليهم مقامهم واسرهم لا يملكهم بالار  
 فقد احرار الا بسبيل عليهم وردت على اموالهم وبعض اشيا كانا قالا  
 بغير ان يقال بانهم اموالهم يصيرون قبا بالاسير مع الاسر لا يكل لانهم سوا  
 واخذ اموالهم وهم كفار غير مسلمين ولا اهل ذمة الا ترى انهم لو طلبوا  
 من الامام الذمة واجبه الامام ذلك وقانونهم وسبابهم صاروا احرار  
 مع انهم لما طلبوا من الامام ان يجعلهم ذمة فقد جرم عليهم اسرهم ولكن قيل  
 انهم اسروا وهم كفار غير مسلمين ولا اهل ذمة نصار والمسلمين بالسي  
 على ما ذكر في الكتاب يفرق بينهما اذا طلب اهل الذمة من الامام ان  
 يسلموا وادى الامام ذلك وقانونهم واسرهم قال في فصل الاسلام به  
 في بني على الجزية ويجعل عليه الجزية والوجه في ذلك انهم اذا طلبوا الذمة  
 فقد طلبوا الا يجهز بقا على الكفر والكفر سبب لابطال الفضل والفضل سبب  
 في الاصل فانما سبابهم الامام موضع بيع فيه اجتهاد الراوي كيف فان  
 بعض الناس يقولون اذا احصاهم الامام لا يقبل منهم الذمة من غير ان يجهز  
 حكمه وجاز يجهز فلا بد من بعد ذلك على الجزية فانما اذا طلبوا الاسلام  
 والاسلام عليهم بعضه الاصل فانه مما لا يسر فيه الاجتهاد واذا لم يقبل احد ان  
 الامام اذا احصاهم وطلبوا الاسلام ان لا يحبسهم بحبسهم الامام الى ذلك  
 فانه ليس جهنما الا فاذا اسلموا فقد ظهر على الامام خطاؤه فله ان يرجع  
 عن خطاؤه ويرد على الجزية وجيزه في الثاني والعشرين وكل من فرغ من استقار

المسلمين

المسلمين كجرح فيها الجرح فليس من مسلم ولا كافران يدخل فيها فخر ولا خسرنا اظاهروا  
 فانه فضل ذلك مسلم وقال الامام رت مما زار او انما اراد ان اخلق الجحيم او  
 هذا الى فانه كان رجلا رجلا لا يهتم على ذلك فليس له ان يظاهروا حاله يشهد  
 على حقه في ضربه الخ وان كان كانه يهتم ببناء ذلك اخذ في ضربه ووثق  
 خضريه واحرق بالنار شرح بر كبر للرضي وان كان الذي اذله دما  
 فانه كان جاهلا به وعليه متاعه وتقدم عليه فاجزه بانه ان عاد وادبه لان هذا  
 مما قد يشبه عليهم والجل في منكره عذر رافع من التاديب فانه عا وبعدة ما تقدم  
 اليه اذا كان جاهلا بالابدية والاحد الا يبيع له لم يسر الامام ان يدين خمره ولا يبيع  
 خضريه لان ذلك مال متقدم له حقه وقد بينا ان التاديب ليس  
 باطلاق المال ولكنه يدو به على ذلك بالضرب وحبس وانه انكف اشياء  
 شيئا من ذلك عليه فتمت فتمت الا ترى ان الامام ان يفعل ذلك علم  
 وجه التقدير والحاصل ان حقه في الخمر والخمر به جهنما كفى المسلم في الدولة وكل  
 واحد منها مال متقدم لصاحبه كبايت من الجمل الخمر ولا يبيع له ان يفرض  
 الا نادى بكسر والحق شرح البر للرضي ولا باس ان يبيع المسلمين  
 باهل الشرك اذا كان حكم الاسلام هو الظاهر عليهم لان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سخطهم يهود بن مولى علي بن ابي طالب في خيبر الخ روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم احد راي كتيبة حسنا قال من هؤلاء فقال لهم يهودي ظاهرا خلفاه ابن ابي  
 معال انما انتم بنو نضير ليس على ديننا واولئك انهم كانوا اهل ذمة كانوا الى  
 ولا يقاتلونهم بخير راية رسول الله وهذه اذا كان بهذه الصفة فانه كراستهم  
 بهم واختلف الروايات في سبب رجوع ابن ابي يوم احد فروي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لما لم يلقه براه اشار اليه بان لا يخرج من المدينة غاط ذلك  
 فانصرف وقال اطلع الصبيان وخالفه فيما سمع له وروي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم رده حين رضى عليهم ان يخرج ففعل معه فقال انما انتم  
 بنو نضير وانما كره ذلك لانه كان معه بنو نضير فم يهودي فسلع بين  
 خافنا بنو نضير ان يكونوا على المسلمين ان احصوا بهم فله قدم فلهذا ردهم  
 اذا راي الامام الصواب في ان لا يستعين بالشركين لكونه في الضيق فلهذا  
 ان يردهم شرح بر كبر للرضي وذكر بعد هذا انه لما احصاهم لم يبيع غير كعب



وهو ان اولا كعب قال اذا وضع الرجل رجله في السفينة خرج خطاياه كيد  
ولدت له الله والابل فيه كالتخمة في دمه في سبيل الله والفرق فيه كمثل جودته  
والصبار فيه كالتك على راسه النار قال محمد بن باقر نقول لا بأس بغير الجور  
وهو الخطم او غيره **من الحمل المردود** واذا مات جوارز كعب السفينة  
لجوارز مات جوارز كعبها ليج بطريق الاول لا في سفينة الجوارز وكذا ان  
يركوبها على قصد التجارة او اذا كان الغالب السلامة وهو يخرج من الله تعالى  
الذي لا يخرجه فيما سبب سفينة المال **من الحمل المردود كذا في العتق**  
عليه بين يمين وبره احد انما نقول به يوسف ونجد يصير الكل مدبرا  
وفي شرح الطحاوي ومفهوم المدبر كعب نصف فتمت مورا كان او غيرا فاذا  
مات عتق من الثلث والاولا **م** وعلى قول به صبيته يقتصر المدبر  
على صبيته المدبر وليس له في صبيته غيرات خمسة عند الله ان كان  
المدبر مورا الا ان شاء او بغيره وفي شرح الطحاوي كما لو كان مدبرا بينهما فاذا  
مات احداهما عتق من الثلث وليس في صبيته قيمة الثلث الا اذا مات  
الاخر قبل اخذ السعاية بطلت السعاية **م** وان شاء عتق وفي شرح الطحاوي  
فاذا عتق من عتقه فله بره ان يرجع بنصف القيمة مدبرا والاولا بينهما والعتق  
ان يرجع على المدبر ما ضمنه وان شاء المدبر عتق وان شاء العتق في شرح  
الطحاوي واذا ادعى ذلك النصف والمدبر ان يرجع على المدبر فانه ادعى  
عتق كذا وان مات المدبر قبل ان يخذ السعاية بطلت عتق ذلك النصف  
من ماله وان شاء ان ذلك وفي شرح الطحاوي فانه مات بغيره مورا  
عنه للمدبر فله كالمكابر للمدبر في العتق والسعاية وطرحه وان مات المدبر  
عتق ذلك النصف من الثلث ويصير المدبر يسر العتق في نصف قيمته والاولا  
بينهما **م** وانما ضمن المدبر قيمة صبيته **من عتق ما رغب في المدبر** ولم يرجع  
منه بعض فانه كاعتاق بعض في العتق منه وعدم التجوز عندهما وانما كان  
فيه كمال الخط وغيره **م** سبب ان لو كان عتق من عتق عتق صبيته  
احداهم ثم عتق احد الباقيين صبيته فله ان يرجع العتق الاول وليس له  
ان يضم الثاني فانه في العتق بين العتق والسعاية وعندهما عتق العتق  
كل ما رغب في العتق بعض او كان العتق بين جماعة عتق احدهم

وبما هو عليه

منه بعض

العتق من عتق

صبيته واختر بعض السكينة السعاية في صبيته وبعضهم الاعتاق وبعضهم  
العتاق لكل واحد ما اختار به صبيته عند الله **م** انما رغب في عتق بعض  
والجني لو كان العتق بين عتق لاهم نصفه وثلثه ثمة وثلثا ثمة سدسه  
فاختاره من نصف الثلث بضمنا السدس نصفين والاولا والاولا  
وفيما ضمن من نصف السدس وثلثه ثمة وفيما ضمن من نصف السدس  
بكره انما في عتق بعض **م** وخرج بموته فله بدو بغيره كقول الامام  
علام فان لم يصر مدبرا اصله لا مطلقا ولا مقيدا فان مات علام عتق  
من غيرته او لا بره عليه فله بموته الى مدة لا يعيش مثله اليها كانت الى مائة سنة  
فان حرم مثله لا يعيش اليها فانه سبب ان المدبر مطلق على الخمار **م** كذا في  
في المدبر **م** وفي جملة ذلك اذا كان العتق بين جماعة عتق احدهم صبيته  
واختر بعض السكينة السعاية في صبيته وبعضهم الاعتاق وبعضهم العتاق  
فلكل واحد ما اختار به صبيته عند الله **م** انما رغب في عتق بعض  
لو رغبه ثم ذهب عتقه فالمدبر على ماله **م** كذا في رواية **م** والاعا والعتق  
لو قال عتقه بعد موته فهو مدبر انتهى وفيه كيد السدس واحد لانه لو كان  
بين اثنين قتالا او قتلا فان حرم بغيره بطلت مدبرا ولما اريد جميعاه فان  
مات احداهما صار مدبرا في قبل الثاني وصار على كل واحد بين رجلين وبرد احداهما  
ولو كان كل واحد منهما قال اذا مات فانه حرم او دبر بغيره  
مات وخرج العتق لانه صار بينهما فلا يجوز بغيره وايها مات عتق صبيته وليس  
العبد للآخر في قيمة صبيته منه وكان ولاده بينهما كذا في الحادوي الصديقي  
**من الحمل المردود** **م** واطلق المدبر فتمت ما اذا كان في الصحة او في المرض لانه وصية  
في الحالين لغيره في المال بهم موت المدبر **من الحمل المردود** **م** وفيه الجني  
ان العتق في اجل القيمة ولم يبين انه سبي في قيمة فانه مدبر او دبر **م** **م**  
ان سبي في قيمة مدبرا او دبرا كغيره كذا في **م** اذا دبر العتق ثم مات سبي العتاق  
في قيمة مدبرا وليس عليه نقصان العتق كالمصالح اذا دبر ومات عليه  
وبدو انتهى وفيه ان المقتضى به ان قيمة المدبر ثمة فانه واخرا الصديقي  
المقتضى في الاول قوله هو الخمار **من الحمل المردود** **م** الحكم ان المدبر  
في رتب سعاية كالمكاتب عند الامام وخذها حرم مدبره في غير الاحكام

العتق من عتق

قيمة المدبر

صبيته











من خراجه فاذا بطلت الاول لعدم اجازة الورثة يبطل الثانية لغوات  
 شرطها فاصححت الاول باجازه الورثة بعد الموت وهم كذا يجب  
 تنقيها لا يرى وتبا على هذا بعد سنة كذا اوصى به ولو اوصى بان يخدم جميع الورثة  
 سنة ثم اوصى بعد ذلك باجازه لانه ليس في هذه الوصية اجازة لبعض الورثة ولكن  
 ايضا ما كان على ما كان في استخدام الورثة اياه سنة بعد موته ثم اوصى بعينه  
 بعد ذلك يجب تنقيح وصية من الثلث فان كره ذلك بعضهم اوجب عليه  
 لان سلامة خدمته لهم بطريق الارش لا بطريق الوصية والارش لا يوجب  
 بكرة الورثة فان قبل الخدمة لا يورث فلان في مقتضى ذلك وكيفية  
 الوارث يتبع تلك الرقبة وطا يجب تنقيح الوصية بالحق في الحال صار  
 الرقيق في الخدمة مملوكه ام اذنا على ان يباع الى الميت على اخذ الاعاق  
 وهو بعد مضي السنة ليس له ان يملك ثم مقتضى ذلك كره منهم ابطال الوصية  
 بالعقود والوارث لا يملك في محل الوصية وهذا الثالث **من بسط الوصية**  
 في باب الوصية بالعقود على مال او خدمته او الوصايا **ولو اوصى بان يخدم ورثة**  
 سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة  
 سخفة ام بالميراث يجوز الاعتراض عنه بالمال ويجعل وصول الميراث  
 بعد وصول الميراث بان يخدم سنة فيعنى في سنة ثم اسقطوا حقهم عنه  
 الخدمة بعد مضي ثلث اسقطوه بغير عوض فكذلك الحق جاز لان الميت صار  
 راضيا بالشرع ولا يذم ذلك اذا اسقطوه بعد مضي ثلث اوصى بان يخدم ورثة  
 سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة  
 سخفة ام بالميراث يجوز الاعتراض عنه بالمال ويجعل وصول الميراث  
 بعد وصول الميراث بان يخدم سنة فيعنى في سنة ثم اسقطوا حقهم عنه  
 الخدمة بعد مضي ثلث اسقطوه بغير عوض فكذلك الحق جاز لان الميت صار  
 راضيا بالشرع ولا يذم ذلك اذا اسقطوه بعد مضي ثلث اوصى بان يخدم ورثة  
 سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة  
 سخفة ام بالميراث يجوز الاعتراض عنه بالمال ويجعل وصول الميراث  
 بعد وصول الميراث بان يخدم سنة فيعنى في سنة ثم اسقطوا حقهم عنه  
 الخدمة بعد مضي ثلث اسقطوه بغير عوض فكذلك الحق جاز لان الميت صار  
 راضيا بالشرع ولا يذم ذلك اذا اسقطوه بعد مضي ثلث اوصى بان يخدم ورثة

الموت

بعد مضي في العقد بعد موته بسط ورثته في باب الوصية بالعقود الوصايا  
 ولو اوصى بان يخدم ورثة سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة  
 سخفة ام بالميراث يجوز الاعتراض عنه بالمال ويجعل وصول الميراث  
 بعد وصول الميراث بان يخدم سنة فيعنى في سنة ثم اسقطوا حقهم عنه  
 الخدمة بعد مضي ثلث اسقطوه بغير عوض فكذلك الحق جاز لان الميت صار  
 راضيا بالشرع ولا يذم ذلك اذا اسقطوه بعد مضي ثلث اوصى بان يخدم ورثة  
 سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة  
 سخفة ام بالميراث يجوز الاعتراض عنه بالمال ويجعل وصول الميراث  
 بعد وصول الميراث بان يخدم سنة فيعنى في سنة ثم اسقطوا حقهم عنه  
 الخدمة بعد مضي ثلث اسقطوه بغير عوض فكذلك الحق جاز لان الميت صار  
 راضيا بالشرع ولا يذم ذلك اذا اسقطوه بعد مضي ثلث اوصى بان يخدم ورثة  
 سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة  
 سخفة ام بالميراث يجوز الاعتراض عنه بالمال ويجعل وصول الميراث  
 بعد وصول الميراث بان يخدم سنة فيعنى في سنة ثم اسقطوا حقهم عنه  
 الخدمة بعد مضي ثلث اسقطوه بغير عوض فكذلك الحق جاز لان الميت صار  
 راضيا بالشرع ولا يذم ذلك اذا اسقطوه بعد مضي ثلث اوصى بان يخدم ورثة

ولو اوصى بان يخدم ورثة سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة

الوصى بان يخدم ورثة سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة

الوصى بان يخدم ورثة سنة ثم اوصى بعد ذلك بخدمته غير ورثته وعلوه اشقة جاز لان الخدمة



قبل الولادة والولد هو الذي قال الولد لا يلقى اقله بعد الولادة والولد بعد  
 وذكر في العبدية الولد اذا كان في يد صاحبه كذا القول قد طحا وقال ابو يوسف  
 ان كان الولد في ايديهما كذا كذا يكون القول قولهما وان اقاما البينة فينبغي  
 ادله لانها تثبت الحق في زمانه سابقا وكذا كذا في الكتاب فاما في التمييز  
 القول قول الولد وفي الشئ من كذا ان كان الولد بغير نفسه فيقول  
 قوله وان كان لا بغيره فيقول قوله وان اقاما البينة فينبغي ادله وكذا كذا  
 في الكتاب ولو اثنى جارية بغيره ثم اقلها بعد حين في ولدها فقلت ولدت  
 بعد عتقي فاخذته في وقال المولى ولدت قبل العتق فاخذته في كذا والولد  
 لا يغير فعل المولى ان يصر الى الامم وكذا كذا في الكتاب وفي المدة دامت الولد  
 القول للمولى من دعوى فاصحابه في دعوى المولى فان قال المولى انك كنت  
 بعد وجب في ثقت العبد وصية وقد اختلف الوارثان على عتق او بعت  
 فلي ان اشتهر بالبس له ذلك لان الوارثين ما اشتهر هذا العبد وما اشتهر  
 منها وانما اختلفت الاطراف في جهة الميت ولا ضار في مثل هذا اكره جدي اشتريا  
 عبيدا او اقر احداهما ان البائع كان اشتهر فانه لا يقيم البشركه شيئا كذا اهلنا  
 في شهادات المحيط البرهان في سوا ولو اقر ابن امية بعتي منه ثم ماتت  
 بولده سنة اشتهرت بعتي منه لان الدعوة صادقة ولما وجدوا  
 في البطن وان جازت به لا كثر سنة اشتهر بعتي منه لان المقتضى بوجوب  
 وقت الدعوة لا ضمان عهد وثم بعد هذا لا يصح الدعوة بالشك ولو حرم عليه  
 وطلى ام ولدها بان وطئها ابوه او ابنه او وطئ هو امها او ابنتها في ثبوت  
 اشتهر لا يثبت النسب الا بالدعوة لان الفواش قد انقطع بالحكمة المدة  
 ولم يوجب العدة فصارت كالفواش المحومة ولا يفي مع الحكمة المؤبدة ففواشها اقل  
 والنسب بدوم الفواش لا يثبت الا بالدعوة ولو ماتت سيدها او فقيرها  
 يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الوفا لانها معتقة والفواش يفي  
 ما يثبت العدة ولا يملك نصيبه لانه ناكب فواشها بالحكمة بدليل انه يملك  
 نقل الى غيره بالترك فافترق بغير المكونة في الولادة والدعوة وكذا كذا  
 قبل العتق والنسب متوقع من الفواش متوقع منه فينا كذا بأكبر وبضعف  
 بضعف فلا يملك ثقب بعد تاكل كمالا يملك قطع فواشه ولو حرم

المذهب في ثبوت النسب  
 قد وجب في ثبوت النسب

عليه كفض او نفاس او احوام او صوم فيب النسب من المولى لانه لم يكرم المحل  
 وانما حرم الفعل فيه فلا يفي به الفواش كذا في النكاح من المحيط الحسن في باب  
 ام المولى قدره وحسن الغيبة بعد جوفه رجل قال لعبد صم عنه به ما قال  
 هو او قال صم عنه ركنين وانت حر قال لعبد صمام او لم يسم صم  
 او لم يسم ولو قال حج عنه حج وانت حر لا يعنى حج عنه وانت حر كذا في الدين  
 الشئ الى الفرق فقال الصدم والصدوة لا مودة فيها فلا يدل على شرط  
 ذلك بل لا يوجب مودة فيدل على اشتراط ذلك بل لا يوجب مودة  
 خط هذا التذنب وكذا فيهم في المتن اذا قال لعبد انت حر على ان  
 عنه حج فلي كعتبه فيه حجة وسطه وفي شرح الايات اذا قال لي حج عنه  
 في صباه وانت حر او قال اذا حجت عنه في صباه فانت حر لا يصح هذا  
 التعليق اصلا محيط برهان في اخر الفصل الثالث من العتاق رجل قال  
 لعبد ان صليت ركعة فانت حر فصل ركعة ثم تكلم لا يعنى ولو صلي  
 ركعتين ثم تكلم عتق بالاولى من ايامه فاصحابه في مسائل الصدوة واذا قال  
 لعبد انت حر على الف فصل فهو مدبر والمال ساطع وانما سقط المال  
 لان المدبر ملك المولى والمولى لا يوجب على مملوكه ان يسقط المال  
 ضرورة بخلاف ماله اختلف على مال لان هناك المال يجب على المقتني  
 والمولى يستوجب من ماله ما لا يملك هذه المسئلة في عتاق المدبر وفي كذا  
 شرح ابو يوسف رجل لعبد انت حر على الف درهم قال ابو ح  
 العبد الى عبد المولى والمولى انه يبيعه قبل الساعة او لم يبيع فاذا  
 مات وهو مملوك فانه قال بعت ادى الف وعق كانه قال انت  
 حر بعد موتك درهم قال ابو يوسف ان لم يبيع الباعة فليس  
 ان يبيع بعد ذلك وان قبل الساعة كان مدبرا وعليه الف درهم او  
 مات سيده وان لم يبيع له غيره فليس في الاكثر من الف درهم فليس  
 البقية وخبره في المدبر وكذا في ابقا في قيمة ام المولى قال بعضهم  
 ثقت فيمنها ثقت لانه فانت في حقها من المنافع الثلثة منفعتها ببقية  
 الاكثر من ثقت ومنفعة قضاء الدين بعد الموت فانها لا تسلي بعت  
 منفعة واحدة وهي منفعة الاستفواش وقال بعضهم بتكلم ببقية

قال لعبد صم عنه  
 وانت حر

قال لعبد حاتم  
 ركعة فانت حر

قال لعبد  
 على الف

ثقت ام المولى  
 والكتاب



دار الفکر

التصريح



از سیف مشتری باید ان اربع الاول ما كان عليه كان له ذلك لانه اولى عليه  
معنوا في قوله وهو قسم قال وهو ما ولى ما ذكر في كتاب الشفعة انه اذا ادا  
الاجل خلاف انه لم يركب ابطال الشفعة كان له ذلك اذا اولى انما اربع  
كانت بحقه وفيه ايضا وارثي جهتها اخرى فبقية في صاحب احد الدارين كما قلنا  
التي في دار جاره لا يحجب وبقية ثم باع منه ما باع فليس الجار شفعه لانه لم يبق  
جارا قال ظاهر طلب الجار بين المشتري بانه ما حصل الاول فوارثه  
الشفعة على وجه التحية كما كان له ذلك لانه يولى عليه معنوا قوله  
وهو قسم فانه حذف فلا شفعه له وانه لكل كان له الشفعة لانه ثبت كونه  
جارا مما اقصاه الله اعلم والنظم انما يعرض الاول واثني الثاني **شرح مقوله**  
**وجباية لاي الشفعة في العقد في الاراضى وسان شتى**  
غائب اولوب باخود يعطى اليه بيك اربع سنة من جهادى الاخر  
سنة في سنة عرض اوله قد اول اصل فابعد اولوب اصح  
صح في كلامه يا اربع سنة بغير غدر يعطى اليه اول اصل بل في طابوا  
وبه به وبقدر عام اولتمش وراكر اذ با با بار فانه اولى اولوب صح في قوله  
كلما مثل اليه اولى وبعدي رسم اليه ارضه وبعدي وبقدر عام اولتمش  
**ابو السعود** مقفدك نار لاسي لايوبين ارضه اولى طابوا اليه المغة  
فادور **ابو سعيد** زيد وكر شئت صدق حرقه طابوا  
اليه بخر فانه اولتم نار لاسي كجند ارضه صاحب ارض اليه عرك وكر صاحب  
اجرا بده وروى بعد به فراج سنة وبعدي واول وكر شئت صدق  
طردك نار لاسي كجند جوبانه ايدركه حال طرد واول حرقه نار لام كجند  
رفع ايدركم وبعدي وكر شئت صدق نار لاسي كجند نه اجد وبعدي  
فادور اولور **الجواب** اولما كجند بقدر سنة **سنة** كجند مطبق  
اي كجند اولما نه نار لاسي ارضه صاحب ارضه عركه فراج وبقدر  
ايدوب بعد وبعدي واول وكر شئت اولما صاحب ارض اول نار  
لايه عرك وبعدي **الجواب** اخ طابوا اليه وبعدي فادور اولور **الجواب** اولما  
وله سنة **زيد** عرك واول مشير اوله ارضه مبدوعه فبقية كجند  
به فراج وبعدي مشير ارضه ارضه حال عرك واول استجاره رتبه

تفصیل  
۵۷۶

شماره

مشارک اولیاده فادر اولوری **جواب** اولار دله سله الله ربهم عظمو  
 سباجتک بنیاری طهر اشند واقع بنایه ملک ذکرین کلمه بر مقدار اربعه  
 حج و تسلیم ایدله کلمه سباجه بر پنج طرف مقابله سندن بر مقدار اربعه در بر  
 سباجی الیه مبلغ و بذکر عشرین ادرم و بک فادر اولوری **جواب** اولار  
 دله سله الله ربهم مقابله ایدله شرفنده اولان وقف چار لفظ اشجار غرس  
 ایدوب حصول کفیل ایسه منوطه مقابله المیوب عشر حصول المغه  
 فادر اولوری **جواب** اولور دله سله الله ربهم امانت دینک مخلو لنیدن  
 عسکری طرفه منعمه بر اربعه نوجیه اولند قدره صلی دینک مخلو لنیدن مالیه طهر  
 بر اربعه کلمه نوجیه اولنسه تقبیلک بر اربعه عین اولندر **جواب** عید و کلمه ایدله  
 دله سله الله ربهم اربعه منصرف اولان دینک طاهر فوت اوله قدره عظمو  
 صاحب ارغنده اوله ناریک طاهر ایدله بکار ویدو طالب اولو صاحب  
 اربعه عظمو ویدو میوب بشه ویدو کلمه صلی عید ویدو عید اوله ناریک  
 بکار ایدو صاحب ارغنده فراخ انجمن ایدی ویدو بشروم دعوی ایسه مسوده  
 اولوری **جواب** اولار دله سله الله ربهم طهر دینی ناریک حکم صاحب من  
 عید و غصب ایدله بقای الکوب حاصل السه ویدو کلمه ویدو صاحب حاصل  
 عید اولور بر خمس ایدله مقابله ایدو مثل اولور **جواب** حج بر اربعه ویدو  
 رقت ایدله ایدله فادر ویدو رینه کلمه حکم صاحب کلمه اربعه ایدو  
 عید و کلمه ایدو رینه حکم الکوب جمله حاصل المغه فادر **ابو السعد**  
**باب الغصب المستحق والمزارعة** بر وقف و فغانه سندن وقف ویدو  
 رفته اولند فقه منک و کانیک و جانبک و طیفه کلمه رفته اولاسون ویدو  
 مسطور اولسه ویدو فراخ اولور **جواب** اولار دله شرط ویدو رانه  
 بقدر **ابو السعد** رفته کلمه اولان و فغانه امام ایدله مؤلفه رفته  
 داخل اولور کلمه **جواب** فقیر ایسه بر مقدار سندن ویدو اولور  
 بر صد رفته وقف ویدو خمس مدرس اولان و فغانه داخل اولور **جواب**  
 جهت مدرس رفته صرف اولور لازمه رفته نامه و کلمه ورس و یا ملک  
 سندن بقدر امانت و اوزار کلمه و کلمه **ابو السعد** رفته ملک متفرق  
 کلمه و حج و تسلیم ایدوب عید و فغانه با اصدات ایدوب

—











۱۰۸

ارفع يديك  
مرفوعة

ولد ولدي واولادهم ونسليم ابدا ما سألوا ثم فريدهم على الساكنين وعلى انه  
كلما حدث الموت على احد من ولدي الصليبي كان نصيبه من غلات هذه الصدقة ثلثه  
ثم فريدهم على ولد ولده ابدا ما سألوا وكذلك كلما حدث الموت على  
احد من ولد ولدي واولادهم ابدا ما سألوا ونصيب من غلات هذه  
الصدقة ثلث على ولد المشرق منهم وولد ولده ونسب له ابدا بقى منهم احد وكلما حدث  
الموت على احد من ولدي الصليبي وولد ولدي واولادهم ونسليم  
ابدا ولم يزل الذي يكذب عليه الموت منهم ولده واولاد ولد ولده ولا يسأوا ولا  
غضا نصيبه من غلات هذه الصدقة راجع الى اصل غلاتها فحوى ذلك  
ابدا فاذا انقضت كانت للساكنين قال الموقف جازي بثلث بغلات ذلك  
السبيل الى اشترطها وصدعها ثلث فان بدبه على احد من ولده للصليبي حدث  
الموت ما قال نصيبه وقد قال لا يخرج من غلاتها شي حتى يتقضى قال يجوز نصيب  
منه من ولده للصليبي لولد المشرق منهم على ما شرطت اذ ليس قد قال  
لا يخرج شي منها حتى يتقضى قال لمي قد قال هذا ولو سكت على هذا الاصل لكان  
في ذلك على ما قال ولكن نقض هذا بقوله كلما حدث الموت على احد من ولدي  
الصليبي كان نصيب ولده فهذا ينقض ذلك ويهدم مبرورج وانما ينظر في  
هذا الى اخر الكلام فيعمل عليه وينظر الى شروطه الى اشترطها في الوفاء ببعض  
وتنفذ من غلات الوفاء عليها ثلث فقد شرط الاربعين جميعا فلم اعمت  
الاخر منها قال لان الشرط الاخر بغيره مراده فذلك اعمت فووقف  
الخصاف ربه عذري لمخرج اودوب جواحه او كيدب موجه ظاهر  
اوله زيد حبس بولمق يا ضود كغبل طيب اوله زري **اجاب** جبر الاله  
كغبل وريو حبس في اوله زري احمد منقوي ابي السعد عمر رمل عافيه  
مصعب سفته على حمل غلال او غيره الى محل الغلات بالاجرة المعينة بحسب ما فيها من  
السفته في بعض الطريق محل يستحق الاجرة اجاب لا اجرة له مع عدم الصنع  
فانه كان لمصنع فاضمان عليه وله الاجرة كساب بعد المساكين في قنادير  
شرب الدين الوقف في الاجارات ثم السفته اذا عرفت باسفة الناس  
حل بغيرها الملاح لم لا وحل في ذلك تفصيل لما نحن اهل له ان يقال له  
باجرة السفته والحال ان الاسفة عرفت اجاب اذا عرفت السفته او كثر

عقلمند صفت سینه  
مهر گلستان

الوقت



بغير بيع ولا نقد في ماله فانه عليه ولا اجرة وان كان بصفة ولم ينفذ  
 الا منعه معها ولا وليه فالاكتسب خيرا فاشترى فبما لا منعه في مكان  
 النصف واعطاه اجرة كسائر وان شاء ان كان النصف ولا اجرة فلهذا  
 ذكره بشاننا من الحمل للزوجة في ثوبه وقياسه العري وفي البرزخية شهدها  
 انه ونصف ولم ينفذ الواقف فصل قال الامام طهري في هذا اذا كان  
 الواقف قد مات وقبل له من ماله الواقف على كل حال وهو الصحيح  
 من دفع من العقار والحاصل عن يده يورث في التامير وادبائه وانه  
 لا بد منه وذكره بشرط صحيح وفي رواية ليس بشرط وقوع على الروايتين ماله وقف  
 انما على جبه او عليه على الاولاد او على قرابة وهم يوصون به او على اهل  
 اولاده فمات الموقوف عليه فعلى الاول بعبود الى ذرية الواقف قال  
 الشافعي في الاجناس وعليه الفتوى وعلى الثاني يعرف الى الفقهاء ورواه  
 البراءة كذا في فتح القدير واقتضوا في هذا ما لا يحصى قال في الاسعاف روى  
 عن محمد ان مالا يحصى عشرة وعشرين بوزن مائة وهو الموقوف عند البعض  
 وقبل بر بعبودته وقبل ثمانية من الموقوف على انه ينفذ الى راي الحاكم انتهى  
 من دفع من العقار والرابع الاجازة بالزواج الى بان باع ففصل  
 عبده فقال اجوز بشرط ان يكون ماله او يهدي الى او علق اجازة بشرط لان  
 الاجازة فربح ماله كذا ذكره العيني ولا قصد عبودية الاجازة البيع بل كل ما لا يح  
 تعيقه بالشرط اذا انعقد موقفا لا يبيع تعيق اجازة بالشرط في النكاح  
 وبيع عليه ما في جامع القصد لغيره والبرزخية وتعلق الاجازة بالشرط باطل  
 كقولهم ان زاد فلان في الثمن فقد اجوزت ولو زوج بنته بالثمن بغير رضاها  
 فلوها النكاح ففصلت اجوزت انه رخصت به بطلت الاجازة اذا تعلق  
 بطل الاجازة اعتبارا بابتداء العقد انتهى فتح العقار في سقوطه بالبيع  
 عند نيابة ماله بغير تعيق بشرط مسجد بنحو الشراح قال بعضهم  
 يباح للفقير ان يقطر ابناء الشراح والصحيح انه لا يباح لان ذلك صار  
 للمسجد يعرف الى طاعة المسجد وهو وقف فاصح ما في فصل الشراح  
 ثم ذكر في التامير في اشترى دارا لانه الصغير في نفسه واشتهر على  
 ذلك شهدها والبرزخية لا يعلم ما صنع الابن ثم ان الابن باع الدار

بما في الوقف  
 في التامير

في فصول  
 عبده

مسجد في  
 شجرة

اشترى دارا  
 لابن الصغير

معارف

في رجل وسلمها اليه ثم ان الابن اشترى الدار من الصغير ثم علم بما صنع الابن  
 فانه دفع الدار الى الصغير وقال ان ابني اشترى هذه الدار من ابني الصغير  
 في صغيره وبيع ملكي وادام على ذلك بينة فقال المدعي عليه في دفعه وعلو المدعي  
 انك متناقص في هذا الدار على لان اشترى الدار من ابني الصغير فثبت ان  
 الدار ليست لك فلهذا ان الدار بعد ذلك يكون متناقصا قال  
 الصحيح ان هذا لا يخلو وفعلا على المدعي وان كان هذا متناقصا لان هذا  
 المتناقص لا يبيع منه الدار على لانه في المتناقص ومنع العقار الى باب الاستحجار  
 في البيع وفي البرزخية مخرجا الى الصغير في الاستحجار لا بان ينفذ ثم علم انه لم  
 ولم يعرفه قال لا يقبل وفي التامير قبل لا يقبل في السائل كلها وفي التامير قد تم  
 بعبده واشترى واستأجر دارا ثم ادعاها في الجاهلية وارادته مات وتركها  
 لغيره وكان لا يعرفه وقت الاستحجار لا يقبل قال والقيد اصح كذا في البحر  
 من الحمل المندرج اجوزت دار حاضرة ومجاورة سكنها جميعا ذكرنا انها لا اجوز  
 وهدم منزله الاستحجار بطيخ او بغيره ونظر في بيعه ان يكون وقال في صحيح التامير  
 على انه يبيع كما مر فانه يبيع من داره بالاجارة تسهل على رجل سكنه مع زوجته  
 في دار له حديث في ان يبيع بالاجارة فطالته بالاجارة هل ينفذ ذلك اجاب  
 لا ينفذ اجرة لما سكنه به ففصل في التامير بنسخه ورايت في كتاب الفقهاء  
 سنن صاحب المخطوط امانة له صغيره واراد ان يسكنه في دار ولد له  
 الصغير قال ان لم يكن له لها زوج فذلك حكم الحاجة فان كان لها زوج ليس لها  
 ذلك لان سكنها على الزوج فلا يكون لها حاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها  
 وان سكنها بغير الزوج هل ينفذ قال نعم وعلى كجب عليها اجرة المثل قال بنظر  
 ان كان للصغير فانه يبيع بغيره على المثل والتسليم بان كان الولد ولده فله تسليم  
 او اكثر لا اجرة عليها لانهم يوجبون التسليم وان لم يكن للصغير فانه بان كان الولد صغيرا  
 بكم عليها اجرة المثل وهو جواب المسألة اما على جواب الكتاب فلا اجرة  
 عليها لانها صارت غاصبة والفقهاء على جواب المسألة وقال القاضي الامام  
 في الدين جاز للام ان يسكن دار ولد له الصغير وان كان لها زوج ولا بكم  
 عليها اجرة المثل احكام الصغار للاسرة في الاجازات قال ولو اتفق  
 مودعي على بيعه جاز له ضم الدار لائق مودع الغائب على يد الغائب

اشترى دارا  
 من الصغير

سكن في الدار  
 مع زوجته

سكن دارا ولد  
 الصغير



بغير ان الضمان ضمن المودع لغيره في مال غيره من غير ولاية ولا نية بغيره بخلاف ما اذا اقره  
 القاضى لانه لم يزل له عليه ولا يقال بغيره لان لا يضمن لان لا بد من قصد خفا  
 ولما ان باخذ منه بغيره اذا اظهره لانا القول جواز الاخذ بهما منه عند الظهور  
 لا يضمن الضمان عند ذلك وقد كالمودع بغيره في مال المودع ثم اذا ضمن  
 لا يرجع عليه لانه ملكه بالضممان مستند الى وقت التقضي فبين ان يبيع  
 بملكه مضافا كما لو قضى بالوديعه وبين المودع وذكر في القاضيه معناه الى التذاور  
 لم يجرى في مكانه بملكه مستطوع راي القاضى لا يضمنه استحيانا وعلى هذا لو كانت  
 بعض الرقعة في السوفيا على ان يضمنه وتقدمه وجهه بهتمه وروا البقية  
 الى الورقة او ان عليه فانفقوا من ماله لم يضمنه استحيانا وعلى هذا التقاض  
 وكذا في قاضي سمرقند اذا عرف واحد من اصل السكنى في مال البيت  
 ثم البيع والشراء ولا وصى للبيت وهو يعلم انه لم يرفع الاموال الى القاضى  
 بغير وصاء الوصي باخذ المال وبغير روى ابد كذا في بعض  
 ان سمرقند جاز للضرورة وهذا النوع استحيانا وبغيره فانما رعا فيه  
 وعلم محمد اذا مات الرجل في موضع لم يكن فيه قاض فكون بموت في بعض  
 القوي او مات في الطريق وما عدا ذلك فانه جاز للضرورة ويجوز للمشتري  
 ان يشتري بالبيع فان جاز واداه بعد ذلك ان اجاز البيع اخره منه  
 وان كان المشتري قايما فان شاد اخذه وانما اخذ التيمم وان باعه بغيره  
 كان له ان يضمنه فتمت فاصحاب في سمرقند الوصي وفي المشتري  
 عليه سنة ثم برهن العبدان مدلاه كان اخذه قبلها فالاجر للعبد  
 لان المولى كان اجنبيا وتنب العقد والمخاض له فالبدا ايضا يكون له  
 من اجازات البرازية في مسائل السبيع اجور العاصب سنين ثم قال  
 المالك كنت اجرت لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرأته  
 قبل وعنه محمد في المنقش اجور اراهم استحققت بالبرهان ثم قال المالك انه كان  
 امر المودع بالاجارة والاجر له وزعم المودع العصب فانقول قول  
 رب الدار لان الظاهر ان الاكسان يعرف في ملك الغير للغير  
 وان برهن الاخر على ما ادعى من العصب لا يقبل لانه يرد به ابطال  
 ما ذكره المالك من الامر والبنات للثبات لا لا بطلان وان برهن

كانت في البادية

اجرت العبد  
برهن على كيد  
قوله

اجور العاصب ثم ادعى  
المالك الاجارة  
اولا

على انذار

على انذار المالك بالبعض تقبل لانه الثابت بالبينه كالثابت عيانا  
 واذا ثبت الاقرار بعد علم الاخر من المحل المذكور بجواز استناده بغيره  
 الى ملكه او عشرة انفس استناده واستغنية الى الكوفة فثبت بعضهم قبل  
 الخروج او بعده ولم يردوا الخروج يقال له اخرج مع من يرضى بقطعة من الكدر او المحل  
 قدر الغائب او ان يد منه ان لم يجر المستاجر مع ولم ينعهم من مثل سرعة السير  
 او لا من اجارة البرازية في السبيع وكم يذكر المؤلف ما لو طلب المدعي  
 الجحد لربيع العبد والمدعي عليه وفي الصغيرى طلب المدعي نفس المدعي  
 من القاضى وضع الشفوع على يد عدل ولم يكتف بجعل النفس والمدعي فان كان  
 المدعي عليه عدلا لا يجب القاضى ولو كان فاسقا يجب وفي العطار لا يجيبه  
 الا في الشجر الذي عليه لان التمر نخل انتهى وقطعه ان الشجر من العطار وقطعه  
 خلافة في خزانة المقتضين فيما اذا اقام البينة ولم تزل في اجازية يقال  
 يصحها القاضى على بها مودة فتمت ما توفى بحفظها حتى يسأل عن الشهود  
 ولا يتركها في يد المدعي عليه سواء كان عدلا او لا وهذا اذا سئل المدعي  
 من القاضى ان يصحها كما لا يخفى واذا را المؤلف الى ان المدعي اقام البينة  
 ولو ترك فاحكم بالاولى من وهو الحق وانه اذا ثبت في يد رجل  
 او عاه رجل اخو واقام بينة وطلب من القاضى ان يضمنه على يد عدل لم يجبه  
 القاضى ولكن باخذ من المدعي عليه كفيما يفسد ويجعل الفضل بالنفس وكذا  
 بالخصومة فان قال المدعي عليه لا فضل للمدعي لازم المدعي عليه والمدعي  
 به انما اللبس والنهار تاما رعا به في ٢٧ وذكر شيخ الاسلام قد اقرزاده  
 اذا كان المدعي يشق ولا يطلب من القاضى ان يضمنه الى يد عدل ولم يفسد  
 باعطى المدعي عليه كفيما يفسد او نفس المدعي فان كان عدلا فالقاضي عليه  
 وان كان فاسقا اجابه وفي العطار لا يجيبه الا في الشجر الذي عليه ثم  
 من المحل المذكور واذا اجور الدار بالكثر مما استاجر ان زاد في العار كشيئا  
 او اجورها كجلف جنس ما استاجر به او لا او ضم اليها شيئا اخر واحد  
 من طلب له الفضل والا يجوز وينص في الفضل لانه قبل المدعي وسلم من  
 عن ربح مالم يضمن وكذا ان قصصها ثم اخرها بالزيادة تطيب بخلاف ما اذا  
 كنس الدار ثم اجورها بالزيادة حيث لا تطيب الزيادة الا اذا قال على

تاريخ  
سنة الحيدرة  
الفتح

اجارة الدار



ان كسر الدار وكذا ان كان ارضا فعمل عليها سناو وكل عمل جهونا في وقت  
 الاجارة سلب والالا من اجارات البزارة في رجل غصب رجل  
 عينا او اربعة وغاب المصوب منه وطلب الغاصب من الغاصب ان يعيد  
 منه المصوب او يباذره له بالانفاق ليس بذلك على المالك لا يجيبه  
 الغاصب الى ذلك وبذلك عند الغاصب ونفقة غيره على الغاصب ونفقة  
 الغاصب بالانفاق على المصوب لا يجب على المصوب منه شي وان راني الغاصب  
 المصلحة في ان يبيع العبد او الدابة بان كان الغاصب قد دفعه بمسك النعم  
 لصاحب الدابة فضل ذلك من غصب فاصحابه رجل مات وعليه دين  
 وكذا الناطق بربحي ان لا يكون مؤثرا في الدار الاخرة اذا كان من نية قضاء الدين رجل  
 مات وعليه دين نسبه ووارثه يعلم بذلك فان الوارث يقضي دينه  
 من مال الميت ولو ان هذا الوارث نسي ان يرضى مات لا يرضى الوارث  
 بذلك في الدار الاخرة من غصب فاصحابه رجل مات وعليه دين حق  
 ولم يرض وارثه فبالنفس المدبورة بما عليه من الميت ليكن ذلك ودفعه  
 عند الله فوحله الى نفسه يوم القيمة من الحمل المردود الاجارة لمحق الا فعال  
 فلو غصب عينا لا تساهن فاجاز المالك غصبه صح ما ذكره الاجازة في غير  
 الغاصب من الضمان هذا الوجه ما ذكره الصوري في الفصل الثاني وذكر  
 في الفصل الثاني من الذخيرة المدبورة اذا بعث بالدين على رجل الى الطالبة  
 فبالرجل الى الطالب واجزه ورضي به وقال لا يرد له الا في بيعها  
 شيئا فذهب واشترى بعضها شيئا وحل الباقي قال الفقيه ابو بكر  
 قد قيل انه يملك من مال المطلوب وقد قيل يملك من مال الطالب  
 وهو الصحيح لان الرضى بقبضه في انتمها بمنزلة الاثر بالقبض في الاثر او قال  
 وحده العلة مشيرة الى ان العلة لمحق الا فعال وهو الصحيح انتهى من الغفار  
 في سبيل شح **قوله** قال المدبورة او دفع الى الغاصب غصبه فليس  
 كثره الطالب وانما كنت بوجوبه منه فذبح واجاز الطالب يجوز ولو  
 حالك بعد الاجازة حالك على الطالب ولو حالك ثم اجاز لا يغير  
 الاجازة ولو اجاز حال قيام المال وكمن المدبورة لم يرد له الا في بيعها  
 المال الى الطالب لا يغير قوله لانه دفع اليه لطلبه كذا في نفس

تعلق  
 بغيره  
 كذا

كتاب الزماني لم  
 محمد بن ابراهيم  
 كذا  
 الاجازة في حق  
 الا فعال

انفق

من قبض دين غيره باجره ثم اجاز الطالب لم يرد له الا في بيعها كذا في نفس مكانه  
 وقته ولو اقرض مال غيره فاجاز له كمن الموقوف رب المال وان لم يرد ضمن  
 الغاصب برأي الدافع ولو ضمن الدافع فالدافع مالك ما دفعه بضمانه وفيه الخطأ  
 لا يملك الا في مال المضاربة ما لم يصرح له فيه ولو اقرضه ثم اجاز رب المال  
 لا يصح لو كان وقت الاجازة والا فلا بعد ذلك في ٢٠٢٠ احصاه الله تعالى  
 غيبة لا يخرج من الاجرة في الشركة والكل الناس ثم قدم الباجر ثم واجاز وما صح  
 ثم اردوا تصحيح ما انفك لهم ذلك لان الخلاف لا يتوقف على بلجوه  
 والاجازة الا بربحي ان في انفس مال انما لم يرد له الا في بيعها كذا في نفس  
 او اجازت بما صنعت لا يرد له ما ذكرناه او انفس شيئا لا يرد له اجازة  
 بعد الخلاف لا يرد له كذا في نفس من وطى البزارة في فصل الاول  
 رجل استأجر دارا شربا فاشترى شربا من غيره فاشترى من غيره فاشترى من غيره  
 ولم يعيد من المد لكسغفال وفيه فانه ذكر المسئلة في الحكم واجاب كذا في  
 والحكم بعد لكسغفال وفي بعض الروايات قال يرد له اجرة الشرب الثاني واجبا  
 فخر ابو ابي بن فخر لو اذالم كمن بعد لكسغفال لا يرد له اجرة الشرب الثاني  
 كذا في قال في الكتاب وان كان بعد لكسغفال يرد له اجرة الشرب سواء استأجر  
 او اذما او ارضاء عليه الفتوى وان مات المدبور فكمه المستأجر بعد موته منهم قال  
 عليه بوج ما سكت بعد الموت لانه ليس بها غصب في السكن بل هو ما من الملاك اجازة  
 به منهم ثم سوي بين هذا وبين المسئلة الاول قال مدنا ناره بنسب الى لا يطلب  
 الا انفسا حنا نالم بطالبه الوارث بالتفريق سواء كان بعد لكسغفال  
 او لم يكن لان موت المدبور لا يوجب انفس الاجارة عنه فاعطاه للشا فبي  
 فان كان تخلفا فيه لا يظهر مالم بطالبه الوارث بالتفريق او بالزام اجرة الشرب  
 مدة الاجارة ورب الدار غاب فكمه المستأجر بعد ذلك سنة لا يرد له الا  
 لهذه المدة لا يرد له بل على وجه الاجارة وكذا ان انقضت المدة والمساجر  
 غاب والدار في يد اوارثه لان المدة لم يسكنها باجره من اجارة فاصحابه  
 في فصل الاول لو استأجر دارا مدة للاستغفال سنة باجرة معلومة دون  
 اجرة الشرب او فقه ثم سكنها سنتين بغير عقد جديد بغيره اجرة الشرب فاما بعد ترك السنة  
 لا يسكن السنة الاول من اجارة القيمة في الباب الثاني الاجازة في

المدبورة  
 كذا

استأجر دارا شربا  
 فاشترى شربا



او ابلغ المستاجر ثم جازت مدة الجوار هل ينقض بغيره او بان والصحیح انه ينقض  
 اجارة مضافه ثم باع قبل ان يوفى فمضافه وكان الشيخ الاجل عليه السلام  
 يقول عندي لا ينقض بغيره لان ترويه بغيره وانه انما هو كسائر الجوار  
 وفي ظاهره ينقض بغيره لان ملكه الفسخ في ايام الجوار فينقض بغيره كما لو باع في ايام الجوار  
 بغيره مالا او مضافه ثم باع قال انه لا ينقض بغيره في صحيح الروايتين لانه لا يملك  
 الفسخ في كونه وانه البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ ولا يملك  
 الاجارة الطويلة فيقول قال غيره وجوزت رواية عذابه ايام ثم اجروها عليهم  
 من غيره الى ثلثة ايام في الفقه واما في المستاجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية  
 فيه رواية اخرى صحيحة بان رواية له ان يفسخ الثانية وانه اخذ بغيره في رواية ليس  
 ان يفسخ الثانية وانه اخذ بغيره ابو الليث وشمس الدين الحلي في رواية وهو قول  
 عيسى بن ابيان رضي وعليه القوي وذكر شمس الدين الحلي في الصحيح عند الاجارة  
 المضافة لانه قبل في كل وقت فلا يظهر الثانية في حق الاول ولو كانت الاولى  
 باجزة لا يظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الفسخ  
 ثم اجروا بغيره اجارة باجزة ولو كانت الاجرة مضافة الى الفسخ باع بغيره ذكر  
 في الصحيح فيه رواية في رواية قال ليس للاخر ان يفسخ قبل ان يوفى وفي رواية  
 قال اذا باع او وعت قبل ان يوفى جاز ما مضى والقوي على انه ينقض  
 البيع وبطل الاجارة المضافة وهذا اختيار شمس الدين الحلي في رواية ثم اذا انقض بغيره  
 فانه رد عليه بغير بفساد او يرجع في الحجة قبل ان يوفى الوقت عادة الاجارة  
 على حالها وان كانت الى ملكه يستقبل لا تعود الاجارة واذا اجروا على  
 اجارة باجزة ثم اجروا بغيره لا ينقض الاجارة الثانية في حق الاجرة في الاجرة  
 مع المستاجر الاول لو فسخها الاجارة لا يجب عليه ان يسلم الى الثاني  
 وفي فصل البيع اذا فسخ البيع بما يفسخ في كل وجه كان على الاجرة ان يسلم  
 الى المستاجر من اجارة فاسمها في الفصل الاول في موهبة القضاة  
 في ملاحظة الفقه في خلاف ورواه السطاطة فانه يجوز ان يفسخه  
 وفي طلب احالة السطاطة فانه يجوز قوله الروايات في الحدود  
 في باب التوبة بعد هذا يحتاج الى شرط يصح كتاب الفاضل الى الفاضل  
 فنقول العلم في شرط جوازها وهو ان يكون الكتاب من معلوم يوجب الفاضل

مخالف ودعي  
 السطاطة

نقل

الكلب

الكتاب الى معلوم يوجب الفاضل المكتوب اليه في معلوم يوجب الفاضل  
 على معلوم ما الفاضل المكتوب اليه ان كتاب الفاضل في بيعه والامانة التي على  
 كتابه اسم الفاضل واسم ابيه واسم جده او قبله لان الاعلام الانسانية اذا  
 كان غائبا بهذه الاشياء او لم يذكر اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالانسان  
 واذا ذكر اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالانسان ولم يذكر اسم جده او قبله  
 فقد اكتفى لا يحصل التعريف وسبب ان الاعلام فيه بعد هذا انشاء الله تعالى  
 وان كان مشهورا كمن يسمي الذي كان مشهورا بذلك لان كنية ما راو على  
 ذلك التعريف فاذا حصل التعريف به وانه اكتفى به وكذا كتب اذا كتب  
 من يسمي لانه اذا كان مشهورا بذلك الكنية كانه صفة وكذا كتب اذا كتب  
 من يسمي به فلا يكتفى به بل يكتفى به ولا يحصل الشهادة والشهد وعلى اسم الفاضل  
 ونسب عالم كمن يكتب في الكتاب لانهم لو شهدوا على ما في الكتاب لا يحصل  
 ذلك منهم فذلك التعريف وكذا في اعلام الفاضل المكتوب اليه شرط  
 لانه ما لم يثبت عنده انه مكتوب اليه لا يجب العمل به بل لا يجوز العمل به وما  
 يصير معلوما بما به يجب تعريفه في ذكر الاسم والنسب على ما ذكرناه ولا يكتفى  
 بالشهادة على الاسم والنسب او لم يكن مكتوبا بما ذكرناه وكذا في اعلام الفاضل  
 والفعل في المدعى عليه شرط لان كتاب الفاضل ينقل الشهادة وهذه  
 العلوم الثلاثة شرط الصحة الشهادة والاعلام المدعى عليه بما به يجب تعريفه  
 وذكر الاسم والنسب على ما بينا في الفاضل ثم عند الحصة لا يحصل  
 التعريف بذكر اسم واسم ابيه في شرط مع ذلك اسم الجدة وانه يجب  
 ذكر الجدة ليس بشرط قول الجدة بغير شرط واصلح الشايع فيه بعضهم قالوا  
 انه كقول ابي يوسف وبعضهم قالوا لا بل هو كقول الجدة بغير شرط  
 ابي يوسف انا اجعل على انه يحصل التعريف بذكر ثلثة اشياء وذكر الام  
 والنسب الى الجدة والاب وقد وجد هذا المتن في بعض النسخ والنسب  
 والتميز اكثر اثنان ولا اكثر حكم الكل في كثير من الاحكام ولان المقصود  
 به الاعلام والتميز وذلك لا يحصل في ذكر الاسم والنسب الى الاب والجدة  
 يحصل به الاعلام وفي شرح كنية الاقضية ان ذكر الجدة عند الحصة وهو رواية  
 ابن سماعه عن ابي يوسف شرط في قول الجدة وهو قول ابي يوسف وظاهر

الرواية



بعد ان شرط ذكره القاضى الامام من الاسلام السعد رحمه يقول في الاستدلال  
 لا يشترط ذكر الجدة في بيع الى اخره وكان يشترط ذكر الجدة وهذا الصحيح عليه  
 القاضى بخطه رحمه في ١٠٠ في فصل كتاب القضاة الى القضاة  
 وان لم يذكر اسم الجدة في البيع الى القبيلة فان كان او في الضمان والاختار  
 يعرف به ذلك فقد كفى باطلاق وبقدم مقام اسم الجدة لو صدر  
 الا علام به فانه فيلحقا في البيع الى القبيلة وفي اسمها واسم ابها وان  
 نسب الى اهل القبيلة والقبائل بان قال قيس او ما نسب لا يكفي بل لا بد من  
 التوضيح في الغالب فصار كانه قال قيس او ما نسب الى قبيلة  
 ولم ينسب الى جده ولا الى قبيلة فقال كوفي او يصرى فذلك لا يفي لانه  
 لا يبين من هو الا نسب ولا يحصل به التوضيح وان نسب الى حرفة  
 ومناجاة ولم ينسب الى قبيلة ولا يفي عند المحقق لان الصناعة ليست  
 بشي لازم لان الانسان قد يشتغل بصناعة في زمان ثم يتحول عنها الى  
 غير ما بعد ذلك فلا يحصل بها التوضيح وعند حمان كان صناعة  
 يعرف بها الحال وان ذكر اسم ابيه ونسبه وكان يعرف باللقب  
 لا محالة فانه يفي وبقدم ذلك لا يكفي لان اللقب ليس بواجب كالمقام  
 وان ذكره اسم جدده ولم يذكر اسم ابيه لا يكفي لان الانسان قد يتحول  
 الى الجدة بواسطة الاب فلا يصح النسب الى الجدة بدوم الاب وان كنت  
 من قاضي بلد كذا فلا يربح فلا يربح الى قاضي بلد كذا فلا يربح فلا يربح  
 كفى باطلاق عند بعض المشايخ لان كونه فاضيا من اسباب التوضيح  
 فيستغنى به عن ذكر الجدة وقال ابو يوسف آخر انه اذا نسب الى قاضي بلد كذا  
 ولم يذكر اسم ابيه ولا جدده فذلك لا يكفي لان القاضى في كل بلد  
 معروف فيجب الاستغناء عن ذكر الاسم والنسب بخطه رحمه  
 في ١٠٠ من كتاب القضاة وفي الذخيرة اذا اقام المدعى عليه ان شهد  
 المدعى الجدة بدوم في قذف عدم قاض بلد كذا الخ فان كان شهد القذف  
 قد وقع او فبان شهد وان قاض بلد كذا احد في القذف لانه  
 سبع وخمسون واربعائة مثلاً فاقام المشهود عليه البيعة ان ذلك القاضى  
 مات سنة خمس وخمسون واربعائة او اقام بيعة ان كان قاضيا في ارض

او كان شهد المدعى  
 الجدة بدوم في قذف

كذا مستخرج وخمسون فان القاضى يفي بكونه كذا وان القذف ولا يفتق  
 الى بيعة الا ان يجرى مسيما مشهورا في ذلك في لا يفي بكونه كذا  
 في القذف ويمنع هذا الكلام ان يكون موت القاضى قبل الموت  
 الذي شهد الشهود به فيجب ان يعرف كل واحد كبره وعالمه وانما حصل في  
 كونه كذا وفي قذف ويقتضي على الشهود عليه بالمال فيه ليس شرطه  
 ان القاضى يفي كل بيعة على موت ذلك القاضى من شهادته  
 فانما يقاوم في ١٦ وفي القصة احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله العلة  
 بدوم دون الاخر عليه اخوة حصص الشريك سواء كان وقفا على كتابه  
 او موقوفة للاستقلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاخر على الشريك اذا  
 استعمله كل واحد كان بعد الاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف  
 ان يقول للاخر انما استعمله بقدر ما استعملته لان المأبأة انما يكون بعد  
 الخدمه انتهى فكل هذا قول المضاف لا يستوجب الاخر اجرة معناه  
 قبل السكنى لو طلب ان يجعل عليه شئنا ما بعد السكنى فالاجرة واجبة  
 عليه من التجره الى ان يفي قوله ولا يفي وان وقف على اول حرمه كتاب  
 الوقف الوقف في رضى الموت لازم ولكنه كالموصية في  
 حق نفوذه من الثلث كالتبرع المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية  
 محضة فاذا مات من غير رضى عنه نفذ من الثلث فاذا وقف الموصي  
 ارضا او داره في رضى موصيه يفي في كلها ان خرجت من تحت ماله وان خرجت  
 واجارة الورثة فذلك كذا والابطال فيما زاد على الثلث وان اجاز  
 البعض وروى البعض جاز في حصصهم في بطل في حصص الزاد الا ان يظهر  
 مال اخر يخرج من الوقف من ثلثه في بطن في اصل وقطع المال الغائب كالمعدم  
 وقدومه كطهره وفي بيع منهم سهم قبل ظهور المال الاخر وقدومه  
 لا يبطل به الا لان القاضى الشريك له قبل الظهور والقدوم ويغير  
 قيمته ويشتري بها ارضه وتوقف بدله على وجهه وان كان عليه  
 دين يحيط بما له ينقص دفعه وبيع في الدين كما لو اشتري ارضا وقفها  
 ثم ظهر لها شئ فباعه فبطل الوقف واخذها بالتفقه وان لم  
 يكن يحيط بكونه الوقف في ثلث يابى بعد البيع ان كان له ورثة ولا

استعمل طر المكيل

وقف الموقوف  
التفصيل



فمعرفة ان ياربها القاضية بغيرها لا بد من ظهوره في حال كونه في الارض في تحت  
 لا يبطل بغيره فيشترى بها الارض بل لا يملكها وان باعها بالقرض القيمة يشترى بها الارض  
 بدل اسما في وقت الرضا وكذا غصب غيبا فله المقتضى  
 منه في بلية اخرى والغصب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا  
 المكان مثل القيمة في مكان الغصب او اكثر فللمالك ان ياقض الغصب  
 وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعي في هذا المكان اقل من السعي  
 في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء اقاد القيمة على سعيه كان الغصب  
 وان شاء انتظر حتى ياقض الغصب في بلية الغصب ولو ان المالك وجد  
 الغصب في بلية الغصب وقد انتقض سعيه في مكانه ياقض الغصب وليس له  
 ان يطالبه بقيمة يوم الغصب ولو كان سعيه في مكانه ياقض الغصب في مكانه  
 وهو من زوات الاشياء وان كان السعي في مكانه الذي التقيا مثل السعي في مكانه  
 الغصب او اكثر فانه يرد المثل وان كان السعي في هذا المكان اقل فاما كان  
 بالخيار ان شاء اقاد قيمة السعي في مكان الغصب وقت الغصب وان شاء  
 انتظر ولو كان القيمة في مكان المقتضى اكثر من حيث غصب الا ان يرضى  
 المقصود منه بالخيار وان كانت القيمة في مكانين سواء كان المقصود  
 منه ان يطالبه بالمثل في غصب في خياره فاما كان المقصود  
 شيئا وقد جعلت في يد الغاصب ان كان السعي في المكان الذي التقيا  
 مثل السعي في مكان الغصب او اكثر يرد المثل وان كان السعي في مكانه  
 الذي التقيا اقل فهو بالخيار ان شاء اقاد قيمة السعي في مكانه وقت  
 انتظر فانما رغبته في خياره شرح الطحاوي في غصب اثبات العصبية  
 حتى يخلص القضاء في كونه بخاري قبل القاضية فلان رجل نكح ابنته من قبل  
 بن عبد الله بن عمرو واضرب نفسه رجلا ذكر انه سمر اليك من محمد بن عمرو فلو  
 هذا الذي اضرب على هذا الذي اضربه هو ان سمر بن عبد الله بن عبد الله بن  
 عمر بن قيس وحلف على الورثة زوجة له سمر سارة بنت فلان بن فلان  
 وبناته سمر سعاد وبناته سمر سعاد هذا الذي اضربه علم بان سمر سعاد في ذم  
 بنوة العم ودفع العم المهر اليها الى ان يرضى الا ان يرضى الا على كونه ان يرضى  
 في صورة هذا حال ان هذا الذي اضربه ابن عمرو واسد للمنفقة كان ابن احمد

انها بغيره

٢١

الذ

والوحد المنقذ وعمر ولد هذا الذي اضرب كان اخو بن الاسد ابو جابر البيا  
 عمر وحلف من الزكوة الخ طهر في الحاضر والسجلات واعلم انه ينفق  
 على الخلف بن بن يوسف ويحكم فيها اذا استغنى عن المسجد لم يأت المحلة  
 او القوية وتفرق اهلها وبما اذا اهدم الوقف وليس له في العلة تملكه  
 عمارته ان يبطل الوقف ويرجع النقص الى يابته او وارثه عند محمد طلاقا  
 لابي يوسف وكذا عاتق في سوق الصنف وحار كيت لا ينفق  
 ولا يستأجر بشي يخرج من الوقف وكذا ان عوض محلة خراب وليس له  
 ما يجره بما ولو ارثه قال لم يورث فهو لقطه وكذا الرباط او اخر يبطل  
 الوقف ويصير ميراثا ولو خرج رجل على هذه الارض فابنائه والبيان في قول  
 الوقف لو ارثه الوقف عند محمد يقول في قول في جسر هذه المسألة  
 نظر فلما من هذه الفتوى غير رافع موقعه انتهى واراد الله وعلى الصدر  
 الشهيد واقول بل النظر واقع موقعه لان الفتوى على قول ابي يوسف  
 في المسجد وكذا انما انتهى اليه ويحكم بقول الجواز الاستدلال عند  
 الخراب فكيف ينفق منه القول بطلان الوقف في مسألة الخانات وقد  
 يرجع في فتح القدير الى الحق حيث قال وفي الفتوى الظهير يسئل المحل  
 عن اوقاف المسجد واقطعت وتعدر استغلا لها هل للمنفق بها  
 ويشترى منها اخرى قال نعم وروى هشام عن محمد اذا صار الوقف  
 كجيت لا ينفق به الساكنين فلهما في ان يبيعه ويشترى منه غيره وعلى  
 هذا ينبغي ان لا ينفق على قوله بجوده الى ملك الوقف وورثته نحو  
 نطفة او خواجه بل اذا صار كجيت لا ينفق به ويشترى منه ونفقا يستغل  
 ولو كانت غلة وورثه الاول من وقف اليه عند قوله ومن جعل تحت  
 المسجد الخ وبي علم ان الفتوى على قول محمد في لالت المسجد وعرف قول  
 ابي يوسف في بناء المسجد بعد المحل الموقوف اقل بلية تقتل عليهم  
 مدانات الاموال افعال وعظمت عليهم ثوابهم فاستأجروا رجلا باجر  
 معلومة ليزحج ويرفع ارام الى السلطان لا يظلم تخفف عنهم  
 بعض التخفيف واخذ الاجرة في عامهم عليهم فقيرهم ذكر بعضهم انهم  
 كان كمال لوزحج الى بلد السلطان فينبأ له اصلاح الامر عليهم

قواسم الوقف  
والمسجد



جائزة الاجرة وان كان كمال لا يحصل ذلك في هذا العقد من الزمان فان  
وقد الاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والا فلا والاجر عليهم على ما  
مؤناهم وهذا هو الحق واحكامه ما على جواب الكتاب ولا يجوز حمله  
الاجارة الا موثقة وعليه الفتوى وهذا ذكره شمس التايب في شرحه في باب  
الاجارة من ادب القاضي فليست في اجارة اهل بلدة  
تجب عليهم ثلثة فاسا جوار على ما هو معلوم ليد حبس الى السطام  
ويرفع القصة لتخفيف عنهم السطام فيرفع تخفيف واخذ الاجرة من غايته اهل  
البلدة من الاشياء والفقراء ان كان له وجه حبس الى بلدة السطام ينهبها الى  
اصلاح الامر بهم او يدين اجارة الاجارة وان كان كمال لا يحصل المقصود في  
يدين وانما يحصل في مدة فانه وقتا اجارة وقتا اجارة وله  
كل لمسي والفتنة وكان له اجور الفل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم و  
وشافهم وهو المختار خاتمة المصنف في الخلاصة في كتاب الوصايا  
في فصل الشراء والارادة ماخذ من جهة الزكاة من غير رضا الورثة ان كانت الزكاة  
وراهم او ذواتهم وان كانت شيئا يملكه الراجح مع ما كان اهل ولسن في  
عداها سدا وكانت وصية من جهة زوجها او لم يكن لها باخذ من غير رضا  
الورثة وفي البيع انما يكون نسيج الاصل ان كانت وصية خاتمة الروايات  
في المهر من النكاح قوله سدا كانت وصية بالشرط الاول وهو قوله وان كانت  
الزكاة وراهم او ذواتهم الا بالشرط الثاني وقوله وان كانت شيئا يملكه الراجح  
البيع لان سدى كلام المصنف يدل عليه وهو قوله في البيع انما يكون نسيج الاصل  
ان كانت وصية وكذا ايده ما ذكر قبله من الفصول في مجموعة الواقيات  
وهو قوله او حصل له فالوصية شرط البيع فكانت عبارة المصنف بذكر اللفظ  
من حاشية الكتاب المذكور تتم عن شخص يشتري من اخر فوسا  
ذكر البائع انما في نقل خيل فرس فله في فرس مشهور بالجوذة ثم يبين كونه  
على المشتري الروايات اذا اشترى خيلا على ما وصف له ثم لم يملك  
بعضها هذه الصفة لا يشتري بذلك النعم والتعاهد بين المسلمين  
فاحش وهو لا سادى ما اشترى حابه له الرد اذا تبين خلاف ذلك  
فان في الهداية قال ومن اشترى جارية فاذا اهدى لم يملكها بل يملكها قال محمد

في البيع

في كمال الصغير وصورة في نفسه من بعض من اسلمه له وان التفتت عليه  
جائز البيع كالكوة والاندنة في الجحانات فكانت الجحش واحد وفي الجحش الواحد  
تعلق العقد بالشراء له وانه موقوف في الاسلام واخوه صدر الاسلام  
والصحة الشهد في شرح الجحش الصغير فان كان الموجد والنقص وجب الجحش  
وعليه نفس الكفر في تحقير حيث قال فان كان الصفة انقص من الصفة  
شرط كان له الجحش ان شاء اخذ وان شاء تركت وان كان ان يرد في المشتري  
الى حيا لفظ الكفر في نظيره ما اذا اشترى على انه جاز فاذا اهدى لم يملكها بل يملكها  
الوصف المرفوع فيه وذكره صاحب المحيط والعناية في جوار المشتري في غير  
تقييد بكونه انقص ونظيره ما اذا كان زائدا ما اذا اشترى ثوبا على ان يملكه  
اربع فوجده واحد من كان المشتري وان وجدته ثوبا كان له الجحش ان شاء  
اخذ كجج النعم وان شاء تركت خاتمة البيان في البيع الفاسدة تسلي  
فيما اذا عرف المتولى على المستحقين واخر العارية غير الضرورية اهل خيم والبيع  
على المستحقين ام اجاب لا يلزم المتدلي به ذلك حيث لم يكن ضرر  
بين قال في الثانية اذا اجمع من على الارض في يد القيم بغير له وجه من وجهه البر  
والوقف لحيات الى الاصلاح والعمارة ايضا وكما ان القيم انه لو صرف الفلقة  
الى العمارة بغير ذلك البر فانه يضر انه ان لم يضر في فاضل اصلاح الارض  
وورثته الى الفلقة الثانية فربما كان خراب الوقف فانه يضر الفلقة  
الى ذلك البر ويضر المرونة الى الفلقة الثانية وان كان في ما يضر المرونة ضرر بين فانه  
يضر الفلقة الى المرونة فانه فضل شي بغير الى ذلك البر قال في الجهر  
وظاهره انه يجوز العرف على المستحقين وما يضر العمارة الى الفلقة الثانية  
اذا لم تكف ضرر بين فان تفرح هذا اجل جوار الزام المتقلى المردول بما يقع  
للمستحقين ومعه وقت الاستراحة فربما كانت الرجوع عليهم وعده فانه  
قد دعت المناظرة بين بعض العلماء من اهل التصنيف في ذلك مما قابل  
بعد الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على اطلاقه وقد قابلت بعض الرجوع عليهم ودام  
المدفع فانما لا حالها واستمرها منهم من قال انه يرجع به فانما يستحق له  
سلكا لانه ما دفعه على وجه القيمة او انما دفعه عن ان من المدفع اليه هذا  
اصح الوجه وفي شرح النظم والحيات في نسخ الاسلام عبيد البر في دفع شيئا

اشترى ثوبا  
جائز



تقرير الزيادة

ليس يجب ان يثبت ان الاستدلال على وجه الجب و استنبط القابض  
 انتهى وقد مر جوابان من ان عليه و بناء على خلاف رجوع بما ادى ولو كان قد استنبط  
 مرجع بعد انتهى من قضاوى شيخه **فصل** في تقرير الوضائف والقول  
 عنها هل ذلك للمخالف ام للمؤيد الذي لم يشترطه الواقف وذلك اجاب  
 تقرير الوضائف للمخالف لا للمؤيد الذي لم يشترطه الواقف لانه ينفرد  
 في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا اشترط  
 الواقف له كما مر في الجواز في الفاضل والى الصغرى والله اعلم  
 في التحاليل مقدم وفي الذبيرة بعض مناجاة المداومة الصبي المذكور  
 في الكتاب الصبي الذي لا يعبر عنه فلا ضارة على الغائب فيه سواء  
 حلت باهر نكته الخو زنة او حلت باهر لا يملك الخو و من المشايخ من قال  
 المسئلة بوجه على اطلاقها والجواب على التفصيل الذي ذكره هو ان كان  
 الصبي يعبر عنه نفسه او لا يعبر و هو لا يخلو فيهما بينهم بعضهم قالوا  
 ما ذكر في الكتاب ان الغائب محمول على ما اذا مات بفعل من لا يعبر  
 عنه نفسه اما اذا مات بفعل من يعبر عنه بان نقل انما هذا الصبي  
 في يد الغائب لا بغير الغائب وبعضهم قالوا لا يجب ان يثبت  
 على الغائب فعل كل حال **فصل** في ان ثلث الفصل في جناية الصبي  
 المولود على غنمة اوجه احد هما النجاسة في نفس البيع وصورتهما ان يقول المذنب  
 بغيره انه اراد ان ابيع نكته عندى هذا في الظاهر لا في اخاف ولا يجوز  
 ذلك ببعائها في الحقيقة فقال فلا بد من استنباط على مخالفته ذلك ثم يأتى  
 في مجلس الجواب و منهم من قال على ما كان فيجاءه المداومة كان البيع  
 وهو بيع المهازل و ذكر في كتاب الاقراء من الاصل ان هذا قول  
 في حقه و قولنا و من المصلحة في رواية ان البيع جائز هذا اذا تصادقا  
 على البيع بينهما كان على ذلك المداومة فان ادعى احد هما ان البيع كان  
 نجاسة وانكر الاخر لا يقبل قول من يدعى النجاسة ويستخلف الاخر وان اقام  
 مدعى النجاسة البينة على قول ما ادعى فثبت بینه ولو تصادقا ان البيع  
 كان نجاسة ثم اجاز البيع بعد ذلك صححت الاجازة كما لا يتابعها حولا  
 ثم جعله جديا يعبر به او ان اجاز احد هما و من الاخر لا يبيع اجاز له و اذا

التفصيل  
النجاسة

المعنى

اكرحت المداومة على قبول المالح فثبت ثم رخصت ان كان بلفظ المالح  
 المال والطلاق باين وان كان بلفظ المطلق على قول المحقق و ابي يوسف  
 يجيز ما يولد بها المال اذا رخصت و على قول محمد يجوز بيعها ولا يولد بها المال  
 و في بيع النجاسة اذا فسخ المشتري البعد المشتري و المصلحة لا يجوز ان يفسد  
 هذا كما بيع المكرة فان المشتري حلت اذا اشترط بعد القبض بلفظ المضافة  
 لان بيع النجاسة حلال و ذكر في الاقراء من الاصل ان بيع المهازل باطل اما بيع  
 المكرة فانه هذا اذا كان النجاسة في نفس البيع فان كانت في الغنمة و صورته  
 ان ينفق في السر ان النجاسة الف و منهم من قال ان الظاهر بالبيع و منهم من قال بغيره  
 النجاسة في السر و لم يترك في خلافه و روى المصنف عن احمد ان النجاسة في الغنمة  
 وان انفق في السر ان النجاسة الف و منهم من قال ان الظاهر بالبيع و منهم من قال بغيره  
 في الظاهر بما يولد بها المال و انما لا يبيح البيع و انما لا يبيح البيع  
 و يجوز ما يولد بها و لا انفق على ان يفسد البيع لم يمتد ما اذا لم يجز  
 فانما في انما لا يكره و في مجموع النوازل روى قال لا خلاف ان النجاسة  
 كركنت هذا بالبيع و منهم من قال بغيره ثلث بالف و منهم من قال بغيره  
 بها صح ان لم يكن على طرفي المهر و ان انفق في الزل و الجدة القول قول من  
 يدعى الزل فان اعطاه شيئا من النجاسة لا يبيع و روى الزل عطاءه في  
 النجاسة في القاطع البيع و من البيع شيئا من مكاره الجمل كذا و قد افترقوا في الخطه على  
 بعض الطريق نحو قوله و رجع و اعاد الجمل الى الموضع الاول لا يبيح شيئا من ذلك  
 و على هذا القول في سبقة من رجل يحمل فيه طعاما الى موضع معلوم على بعث  
 و سبقة من فيها الرجوع فو نه الى الموضع الذي اشترى منه ان كان صاحب الطعام  
 معها لا يجب ان يفسد كالمطاط او اطاط ثم نقض كبر على الجباطة و لو فسخه  
 غير ذلك لم يفسد عليه و الا سكت على هذا في العبد من **فصل** في اجازة المداومة  
 في الرابع في اخره من احو **فصل** في الاصل رجل لبس ثوبا بمرأى عين الشريك في  
 الشياخ انه ثوب فاذا بعد ثوب الغير ضم هو المداومة و في رواية المداومة  
 اذا وضع الثوب بمرأى عين صاحب الحمام ان لم يكن في الحمامي ثياب غيره  
 وان كان لا يفسد الا اذا فسخ على استحقاقه صاحب الحمام فان قال  
 لصاحب الحمام ابن اضع هذه الثياب فح صار مودعا و قد افسد بغيره

المودع

جدد قول



قال في المخطوط والفتوى على قول المصنف ان الشياخ لا يفتي الا بما سمعه من المذاهب  
 ولو وقع الى صاحب الحكم واستأجره او شرط عليه الضمان او ائتمنه قال الفقيه  
 ابو بكر بن محمد الكاشي باجماعا وكان يقول انما لا يجب عليه الضمان عند المصنف  
 او لم يشرط عليه الضمان والفقيه ابو جعفر بن محمد بن عيسى بن عمار كان يقول بعدم  
 الضمان قال الفقيه ابو الليث وهو اخو الفقيه بن عمار بن عيسى بن عمار بن عمار  
 لو كان الشياخ فرقا الشياخ ان نام فاعدا لا يفتي وان نام مضطجعا يفتي الشياخ  
 اذا خرج من الحكم ففصل في ذلك انما يفتي بما سمعه وان اقر الخلفاء كان  
 او فتر في حاله ان لا يفتي ولا يفتي وتفسير العيال يفتي في كتاب الوصية  
 رجل خرج من الحكم فقال كان في جيبه درهمان لم يفرق الشياخ في الضمان عليه  
 اطلاقه وان اقر ان ذلك فابا يفتي وفيه لم يفتي وجواب ان المصنف وجباها  
 وجواب المصنف قد ذكرنا في خبر القصار وفي النوازل رجل دخل الحكم وقال  
 لصاحبه احفظ هذه الشياخ فلما خرج لم يجد شيئا به الضمان على صاحب  
 الحكم ان سرق او ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان او ائتمنه  
 يفتي في تمام جميعا لان الاجرة الشراكية انما لا يفتي عند المصنف اذا لم يشرط  
 عليه الضمان وانما اذا شرط يفتي قال الفقيه ابو الليث الشرط عند المصنف  
 سهو او لانه ادين واشترط الضمان على المدين باطل وفيه مر اجاب  
 الخلاصة في الجنب في الحكم وكم يذكر المصنف حكم السيد بعد حوايه وقد  
 فيه الشياخ فقال محمد او اوجب وليس له ما يجز به وقد استفتى الناس  
 عنه السيد الاخر او جواب التوبة او لم يوجب لكن جواب الفقيه  
 بنقل اهلها واستغفاره فانه به والى ملك او ورثة وقال ابو  
 يوسف هو السيد ابو الى فقام اليه كالمعروف وميراثا ولا يكره نقله  
 نقل باله الى السيد اخوه اذا كانوا يفتنون فيه او لا وهو القدر كذا في  
 الحادي المقدس في الجنب واكثر المشايخ على قول ابو يوسف ويرجع في نسخ  
 القدر قول ابو يوسف بانه لا وجه قال واما المصنف والقضاة على الصحيح  
 من ذهب ابو يوسف انه لا بعد والى ملك يتخذ من يفتي الى  
 سيد اخوه او سيد في السيد في وقف الجوه عند قوله وفيه  
سجدت لربك وفيه وقف قد يم لا يعرف صحته ولا فساده

كتاب المسجد

في الوقف

باب في الوقف عليه لغيره وانه وقف الغايه بيمينه البيع بغيره اذا كان وارثا  
 الواقف ثم رقم بانه الوارث لغيره فابيع باطل ولو قضى القاضي بيمينه  
 ولا يفتي هذا الباب انتهى قلت انه في وقف لم يملك بيمينه ولو رجمه بيمينه  
 قوله في الخلاصة ان لم يفته بيمينه الى طوباه ومع ذلك الجمل فهو على قول  
 الامام المرحوم وعلى قولهما الرجاء المفتح به لا يكره بيعه قبل الحكم بلزومه لا للوارث  
 ولا لغيره ولو قضى القاضي بيمينه بغيره فان كان حقيقيا مغلدا الحكم باطل لانه لا يفتي  
 الا بصريح المفتح به فهو موقوف بالتسليم الى القول الضعيف ولهذا قال  
 في القصة بغيره على الصحيح فابيع باطل ولو قضى القاضي بيمينه وقد اقر في القصة  
 فاسم واقف في العلامة سرية الدين فارسي المحدث في نسخة الحكم بيمينه قبل الحكم  
 لمحمد علي ان القاضي بيمينه او سمع فيه وقد عالج اجاب الاستفسار  
 لما شرط الاتفاق والاعتبار بما بعده حيث لم يشرط الواقف لنفسه  
 او خاله او اخاه الخ كما صحح به في الاسعاف في احكام الواقف والماستر  
 في الواقف المتولى من غير اشتراط ان لا يشرط خلاف فيها الشبان  
 قال ابو يوسف انه صحيح وعليه منسي جلال في اوقافه وفيه في مشايخ بلخ  
 وقال محمد بن عيسى وفيه في مشايخ بخاري واخيه صاحب الخزانة والملافة  
 والبرانية وقال صاحب المحدث في التجبس رجل وقف ضيقه له  
 واخره فانه يدين اليه ثم اراد ان ياقض حاشته فمد على وجهين بان شرط  
 نفسه في الوقف ان اليه القول والا فخرج من يد الغنم او لم يشرط في  
 الاول له ذلك لان شرط الواقف يراعى وفي الوجه الثاني على قول  
 محمد ليس له ذلك وفي قول ابو يوسف له ذلك بناء على ان الواقف  
 لا يبيع الا بالتسليم الى المتولى عند المجد ولا يكون المتولى وكيل الواقف  
 وعند ابو يوسف يبيع بكون المتولى وكيل الواقف فله ان يوزر له من الكالة  
 ومشايخ بلخ يفتون بغيره ابو يوسف واخذ به الفقيه ابو الليث و  
 ومشايخ بخاري يقولون بغيره انتهى بلغة فهو صحيح بان الفتوى على قول  
 محمد وفي الخلاصة قال المصنف الشهيد والفتوى على قول محمد وفي الخلاصة  
 قال المصنف الشهيد والفتوى على قول محمد بغيره وفيه في خلاصته  
 من يدين اليه الغنم اراد ان ياقض منه ان شرط في الوقف ان اليه القول والا فخرج



فقد ثبت انتمى وفي البرازية والعقد واختار قول محمد ولو اراد الواقف  
 عزل القيم ان شرط في حال الواقف ان لا يعمل له ذلك والا فلا  
 انتمى في القضاوى الاولوية ويقول محمد بن يعقوب وفي القضاوى القاسية لا يكون  
 المتعدي وكيل للواقف عند محمد بن يعقوب انتهى وذكر في نسخة القضاوى ان ما ذكر  
 هلال والخصاف من ان المتعدي وكيل للواقف وله عزل بغير شرط  
 انما هو على قول ابن يوسف اما على قول محمد فلا فقد علمت انما للفرع  
 قد اختلف وان القضاوى على قول محمد وهذا كله اذا وقع التصريح  
 بالعمل في الواقف واما اذا لم يخرج بالعمل فعلى قول محمد لا  
 لا يعتبر الا بشرط وقت الوقف واما على قول ابن يوسف في  
 كلام هلال ان الاول والثاني يشتركان قال في الفقه السائل ولو  
 ارضعه وجعل ولها حال صفة الى نفسه والى رجل بعد الوفاة  
 فلا صفة الوفاة او هو لرجل اخر وذكر هلال ان للوصية الثاني  
 ان يبطل ذلك مع الذين شرط له الولاية في الوقف جميعا انتهى  
 ولا يكون مستند الظاهر الشيخ اسقاطا لمحمد واما بقوله في خبر  
 مستند موقوف على اشارة الناظر فقد سئل في قول ابن القيم  
سئل عن الواقف شخص وضع نفسه في اخر امة في الولاية فربما  
اخر امة ام ينجح في ذلك شرط في الاخراج المذكور اجاب نعم له  
اخر امة والشرط المذكور باطل فقد سئل عن قضاوى الشيخ شمس الدين  
 الوقف سئل عن رجل لا عقل وقف قبل اذا كان الواقف  
حيما يكون نصب القيم اليه ام الى الفاضل وجعل اذات الواقف  
محل للفاضل ان ينصب فيما في غيره ادلا والواقف واحله اجاب  
اذات قيم الوقف والواقف في نصب القيم اليه لا الى الفاضل  
فلا فالمراد اذات الواقف فلا يجعل الفاضل القيم في الجانب ما دام  
يوجد في ذلك الواقف واحله بيه في صحيح ذلك فقد سئل  
في قضاوى سراج الدين سئل عن رجل وضع نفسه في ولاية لنفس  
وفي بعده لم يرد ثم اراد ان يعمل بغيره او يجعل الولاية لغيره فهل ذلك  
مع عدم ان يشترط ذلك لنفسه في وقفه اجاب نعم له ان يعزله

فصل في الولاية  
 على الوقف  
 شخص

عن ذلك

عن ذلك ويجعل الولاية لغيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه في عقد الوقف  
 فقد سئل في قضاوى الشيخ شمس الدين الوقف قال في فانه ثبت حصول الولاية  
في الوقف مطلقا او لغيره ام لا مطلقا ثبت لم ار فيما نقل عن كافة الاصحاب ان  
 ما ذكره الطرسوسي في الفقه السائل فيما ذكره كلام الخصاف فانه قال ثبت راتب  
 ان طلب هذا القيم انه في الولاية مثل الحارس والمورد صاحب العقل والخلق  
 واشباه ذلك هل يكون الاجرة فاما ام لا قال اذا قل بانه ذلك شئ  
 يمكنه مع الكلام والاداء والتمسك بالاجرة قائم وان كان لا يمكنه مع الكلام والاداء  
 والتمسك والافضل الا حقا ولم يمت له هذه الاجرة شئ انتهى قال الطرسوسي لا يتبين  
 من جواب سئل واقعه وحي ان المدرس الفقير او المعبد او الامام او غيره كان  
 سائر اشياءه وخصايف المدرس او ارض او حج وحصل له ما يسمونه الكسبا  
 عذرا شرعا على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء انه لا يحرم رسوم  
 المعبد بل يعرف اليه ولا يكتف عليه غيبة ويتقضى ما ذكره الخصاف انه  
 لا يستحق شيئا من المعلوم مدة ذلك العذر فالمدرس او ارض او الفقير  
 او احد من ارباب الواقف فانه على ما قال الخصاف ان يمكن  
 ان يشار ذلك استحقاق وان كان لا يمكن ان يشار ذلك لا يكون له شئ  
 من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منعه على معلومه المقر له  
 اذا اراد الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فانه وجبت استحقاق المعلوم وان  
 لم يوجد لا يكون له معلوم وهذا هو الفقه فقد سئل عن وقف البحر وقد ثبت عن  
مسألة الدين فان ثبت بانه اذا احد في الورثة في القبض وكذا بوجه في الدين قال القول  
قوله ايضا لان بالقبض صار امسا وقد صدقه بانه قبض في حال ملك القبض  
فيما قبل وجود العزل الحكم بالدست فكيف لا يقبل قوله مع مصدق يقوم في مسألة  
الدين وانما لا يقبل قوله لما كان القبض والدين وقد ثبت ان ام كثير في هذا  
المسألة واخطا اجماع في هذا المناظر بما في مصدق في التعريف واما مسألة الوكيل  
بقبض الامانة فلا يشبه فيما وضح واقعه بحال كما نص في هذا السؤال  
والله اعلم قضاوى غير الدين واستحقاق ايضا في هذا المبحث والتمديد  
جواب مسألة اخرى وهي ان الاستنباط لا يكون سواء كانت لغيره او لغيره  
عذر فانه الخصاف لم يجعل له ان يستتب مع قيام الاغراض التي ذكر هنا



ولو كانت الاستنباطية بغيره كما قال ويجعل له من يقدم مقامه الى ان يذول غيرة  
 وحده ايضا ظاهر الدليل وهو قوله حسن انني وقد منعت ابي وجهاه انه اذا سافر  
 بغير اوصاله الى اهل بيته ولا يستحق المعلوم مع انها قد ضاع عليه الا ما ذكره  
 في القضية المتخلف الامام عليه السلام في المسئلة فيكون فيه ان قضية الاستنباط  
 الحقيقية في غير ادقاف الامام عليه السلام كانت الامام ام اكثر السنة انتهى وما حصل  
 ان الثاني لا يستحق من لا يغيب شيئا لان الاستحقاق بالتفريق ولم يوجب  
 يستحق الاصل والاصل ان على اكثر السنة وسكت على ابي الاصيل الثاني  
 كل شئ في مقامه على سنة الثانية اولها والظاهر انه يستحق لانها  
 اجازة وقد في العمل بناء على قول المتأخرين المتخلف به في جوار الاستنباط على  
 الامامة والذين ليس وتعليم القوم وعلى هذا اذا لم يعمل الاصيل وعلى الثاني  
 كلمة الوظيفه شاذة ولا يجوز للناظر الفرق الى واحد منها ولا يجوز للناظر  
 جازم دليل الناس المتأخرة على جوار الاستنباط في الاضابط وعدم اعتبارها  
 شاذة مع وجود النية في رايه في الخلاصة في كتاب القضاء في الامام  
 يجوز استنباط جوارحه بخلاف القاضي وعلى هذا لا يجوز في طيفه شاذة في رايه  
 النية ومما به وعلى الظاهر ان المخالف صريح بان لا يلزم ان يكون كل  
 مقدم مقامه وله ان يجعل له من مملو من شيئا وكذا في الاسماء وهذا  
 كما لا يخفى بغير الاستنباط لان الثاني دليل بالاجرة كما لا يخفى فانه في جوار  
 جوار الاستنباط في الاضابط فانه قلت هل لناظر قطع معلوم صاحب الجواز  
 يقول كتاب العينة وحده مع دعوى المستحق حذره فليس لم ارها نقلها  
 لا سيما بانها واذا ذكره الامام السبكي في تاداه انه لا يجوز القطع بقول كتاب  
 العينة وحده وصرح بان لا يعمل لكتاب العينة ان يكتب عليه في يعلم من عينة  
 كانت لغيره من كل هذا من غير جوارحه ان العينة لغيره لا يوجب الجواز  
 واما على ما قد مناه من عدم الاستحقاق فلا من وقف الجواز واما النقل فحكمة  
 في دار الحوكم حكم العينة في دار الاسلام وقد استوفى المتخلف فيه بدلالة  
 ان المدعي لو حكم لم ينته كذا في النقل فصار النقل في دار الحوكم حكم العينة  
 في دار الاسلام من مات من المتخلفين في دار الحوكم انتقل حقه الى ورثته  
 وليس ينبغي ان لا يملك العينة ويدرست لان الحق في الثابتة ينتقل

نقل

الى الوارث وان لم يجره ملكا كالجناية المستندة بغير العبد الجاني ينتقل الى  
 ورثة المجرم عليه وان لم يملك رقبه العبد حد ادى سرع قد وري  
 ولو ان العبد استغفر من ايدي الرعية ما اخذوه وعادوا به الى ما دهمهم في  
 ظهر المسلمون عليه فاحل الرعية احق بما كانوا يستحقونه بالنقل به عليهم  
 والبدن لجماة المسلمين وكذا ذلك لو استغفر العبد والغنيمة بعد خروجه  
 الى دار الاسلام ثم استغفرها قوم اخذوه من المسلمين كان الغنيمة الاولى  
 احق به من الغنيمة الاخرى وجعل هذا ان المسلمين اذا اخذوا غنيمة فلم  
 يكونوا حاضرين عليهم العبد وعليها ثم جازوا فافادوها حاضرة العبد في الاول  
 لان الاولين لم يملكوها ولم يستوفوها فكانت الاخرى ولان الاول  
 يوجب على المالك او على من ثبت له حق فاذا لم يكن له لا حق ولا ملك  
 لم يوجب له فاما اذا اوزرت الغنيمة فقد استوفى الاول فيها  
 فوجب على الاخرين رد حيا عليهم كما لو غلب العبد على غيره وهدمهم  
 غلب المسلمون عليه وجب رد الى المالكين واما النقل اذا اخذ من الرعية في دار  
 الحوكم ثم غلب المسلمون عليه وجب رد الى الرعية لما بينا ان حقه يستوفى  
 في دار الحوكم لو اصابته من غنيمة ثم ظهر المشركون في الغنيمة  
 فاخروا حيا المسلمون فافادوها ثم استغفروا حيا ابيهم ردوا النقل  
 الى احد بزر الختام الحوزة الى دار الاسلام اذا استوفى عليها المشركون  
 فاخروا حيا ثم استغفروا حيا من جيش اخوان وجدها الاولون قبل  
 الغنيمة اخذوها بغير شئ وان وجدها بعد الغنيمة في اصح الروايات لا ياب  
 وجبر رخصي ولو كان الامام قسم الغنيمة بعد ما اوزرت جوار الاسلام  
 فانفق رجل من الغنائين شيئا بما وقع في نصيب اصحابه فمعه وكذا ذلك  
 لو قتل هيبا او اداة او رجلا وقع في نصيب اصحابه يملك القصاص  
 عليه ان كان عدا ويكسب الدية على عاقلة ان كان قطلا او كذا ذلك الحكم  
 وعلى جارية وقعت في نصيب اصحابه يملك عليه الحد وان كان المقتول  
 بمن وقع في الحرس فلا يملك القصاص ولكن يكتسب الغنيمة وكذا ذلك لو وقع  
 الامام القصاص في دار الحوكم كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا قسم  
 في دار الحوكم وكذا ذلك لو نقل الامام الرعية وقال ما اصبتم في شئ فهو لكم

ح















كلهم واحدة والكل مسلم انه على علم على نفسه ان يغيب لياس بان يقول لا بأس باليهود  
 ان يقولوا لم يمت بعد سلاح من اثنان لهما سلاح وذكر في السيرة برفض الفزار في وقت  
 اذا كانوا لا يطيقونه من سيرة فاشجاره قوله ولا يجوز احد ان يستبعد  
 الياء ولا كنيسته دار الاسلام واما عقيد اليهود والنصارى ثم غلبت الشيعة  
 لعقيد اليهود والبيعة لعقيد النصارى وفي دار مصر لا يستعمل لفظ البيعة بل  
 الكنية لعقيد الفريسيين ولعقيد الدبر للنصارى خاصة وفي المصنوع دار  
 الاسلام بالانصار ودوم القري لان الانصار على التي تقام فيها الشعاب خاصة  
 فيها معارضة بانظارها بالانصار فلا يجوز ذلك في القري ثم ذكر انه في قري وبارما  
 ايضا لا يحدث في هذا الزمان والمردى من حسب المذهب بجمع ابا  
 مح في قري الكوفة لان اكثر اهلها اهل ذمة بخلاف قري المسلمين البعوم ولذا  
 قال عمر بن الخطاب في سره كتاب الاجارات الصحيح عند ائمتهم يمنعون عن  
 ذلك في السواد وان كان يهودي السيرة الجبر قال انه كانت ذرية غالب  
 اهلها اهل الذمة لا يمنعون واما القري التي سكنها المسلمون اقتضت المشيخ  
 فيها على ما ذكرنا نصار اطلاق في منع الاطلاق هو المختار فصدق بغير القدر ومعها  
 في دار الاسلام والصدقة وهو ما بينه للناس والاعطاء فيها لهم  
 يمنع اجسادهم ان تار عن حال وان انهم من البيع والكنيسة ليس الخليفة  
 اعاد وصالح المص لاني لا ابيح والملا اقيم الامام فقد جدم  
 اليهم الا عادة فمما غير ائمتهم لا يمكنهم من نقلها الى مكان اخر لانه اعدا في  
 ذلك الحارة المنقول اليه فلا يجوز وفي هذا العقيد اشارة الى ان ذلك  
 اذا كان باذنا الامام اياهم على ذلك وذلك اذا صلحهم على اقرارهم  
 على ارضهم سوا كان امانا في ذمة الصحابة والتابعين او بعدهم امصار المسلمين  
 كنيسة احد حارما مقرر المسلمون كالكوفة والبصرة وبغداد واسط فلا يجوز  
 فيها اعدا بغير ولا كنية ولا يجمع لصلاتهم ولا صدقة باجماع اهل العلم  
 ولا يمكنهم فيه من شرب الخمر والخنزير وضرب النواويس  
 وثانها ما فيهم المسلمون من عدة فلا يجوز فيها اعدا بالاجماع وما كان فيها  
 شي من ذلك حلال حرمه فقال مالك ذلك والشافعي في قول واحد  
 في رواية يجب وعندها ان جعلهم ذمة امرهم الا يجعلوا كنيسة مسكن ومنع

في صلاتهم فيها ولكن لا يهدم وهو قول الشافعي ورواية عن احمد لان الصحابة  
 بنحو الكوفة البلاء عند ذلك لم يهدموا كتب ولا ديار لم يبقوا ذلك وثالثها  
 ما فتح صلى قال صلحهم على ارض ابيهم ولما اخرج جازا جدا منهم وانما صلحهم على  
 ان العار لنا وديارنا في الجانية فاعلم في الكتابين على ما يدفع عليه الصلح فان  
 صلحهم على شرط ملكين الاحداث لا يهدم الا ان الاول ان يصلحهم الا على ما  
 دفع عليه صلح على عدم احداث شيء منها وان دفع الصلح مطلقا لا يهدم  
 الا احداث ولا يعرض للعدمية ويمنعون من ضرب النافوس وشرب الخمر  
 والنخا والخمر والخمر بالاجماع انتهى وقوله بمنعون من شرب الخمر اي التجاهر  
 واظهاره وان المحبط لو ضرب النافوس في جوف كتابهم لا ينجح انتهى  
 فتح القديس في الجهاد وذلك كالحج كل ذرية في ذرية اهل الذمة او مصر او مدية  
 لهم اظهر واجبا شيئا الضيق مثل الزنا والفساد احسن اليك فقهنا في دينهم  
 بمنعون منه وكذا في المزايرة الطنابرة والفتاوة كثر شيئا ذلك  
 لم يهدم واعلم ان البيع والكتاب القديس في السواد لا يهدم على الروايات  
 كلها واسلف الامصار فاضف كلام محمد فذكر في العشر والخروج يهدم القديس  
 وذكر في الاجارة ايضا انها لا يهدم وعلى الناس على هذا فانما كثر  
 منها نوالا عليها اية وازمانه وهي باقية لم يهدم بها امام فقامت اربابا  
 في الصحابة وعلى هذا الامصار يهدم فيها وكتب فتوح في داخل السور  
 ان لا يهدم لانه كان مستحقا فلما كان قبل وضع السور يجعل في جوف  
 الفخارة في الكتابين على ذلك لانها كانت قصدا فادار العبيد يهدم  
 عليها السور ثم فيها ان كتابس ويهدم امام ملكين الكفار في احداثها  
 جميعا في جوف المدينة الاسلامية فالظاهر انها كانت في الصداحي  
 فادبر السور فاحاط بها وعلى هذا فالكتاب الموجودة الآن في دار الاسلام  
 غير جزيرة العرب كلها يعني ان لا يهدم لانها ان كانت في اصرار  
 قديمة فلا شك ان الصحابة والتابعين حين فتحوا المدينة علموا بها وبقوا  
 وبعد ذلك مزار فان كانت البلد عند ملكنا بانهم ابقوها ساكنة  
 لا يهدم فلا يهدم ولكن بمنعون من الاجتماع فيها للتغريب وان عرف  
 انها فتح صلى ملكنا بانهم ابقوها ساكنة فلا بمنعون من ذلك

تبع و کتابیں

1940



فيها من الظاهر والنظر في قول الكوفي اذا حضرهم خذوا جوسه فيه صلواتهم  
 وخبر ذلك من الكتابين في المصنفين لم يذكروا ذلك ولكن يجوز  
 خضعت كنسهم فتح القديري فيهما هذه الروايات فيما اذا ظهر  
 الامام عليهم السلام ما اذا اذبح الصلح بينهم وبين الامام مثل ظهور الامام  
 في الذخيرة وعلى القسمة واداءتهم وعلى ان يقاسمهم الامام منازاتهم  
 في مصرهم وقد ايم فان الكتابين يذكرون على حالها في الروايات كلها  
 المصنف والكوفي في ذلك سواء وفي الذخيرة ولكن ينعون في احداث  
 الكتابين بما ناهى عنهما في السير سئل فيما اذا ادعى على بركة جده فقال  
 كان المذكور عمال اليه ومات فيه بانه في محل القول قوله ام لا يجاب  
 القول قوله بيمينه فيما هو مكتوب به لان القضاة يستدل به على المكلف في  
 البعد ولو ادعى عليه بيمينه بغيره فله ان يثبت ذلك بحجج الجواب والا حصل  
 في هذا الجنس ان اليمين في ما اختلفت في موت الاقارب فاليمين  
 بينة في يد في الارث والزيادة والقول من بكرة الخارج هو المدعى وقوله  
 هو المكلف لان الاول يدعي خلاف الظاهر والثاني يدعي الظاهر واليمين  
 المكلف فلو كان ابن الاخ بعد الوفاة المدعى قوله ولو كان المدعى في  
 ابيه ما كان يبا ولو كان في بنة باليت وادعاءه مال الاب الذي هو جده  
 المدعى فعل ابن الاخ بينة لان ارباب التحقيق وارباب ابن الاب في  
 شك والحاصل ان في ادعى خلاف الظاهر كونه قاربا او شريكا في ارثه  
 فبينة البينة ومن شهد له الظاهر فوضع يده او كونه فالحقول قوله بيمينه  
 وهذا هو الحاصل الذي يثبت عليه الدعاوى ويثبت عليه البينات والايام  
 والقصبة لا يثبت عليه من كان البينة في جانه وفي البينة عليه بعد ان يظهر الظاهر  
 الصحيح والعدل اعلم قضايا في عدم القضاة عليه وهو  
 بما اذا ثبت الحق بيمينه سواء كان غائبا وقت الشهادة او غاب بعد  
 قبل المنة وسواء كان غائبا في المجلس فله في البلد او غائبا في البلد وما اذا  
 وقعه القاضى فثبت قبل ان يقضى عليه وهو غائب لان له ان يطلع  
 في البينة ووجه الاقرار لان القضاة بالافراد قضاة وعارة فاذا نفذ القاضى  
 اقراره تسبم الى المدعى حقه غائبا كان او دينا او عقارا الا ان الدين يسل الى

في خبر  
 في خبر

تصادق  
 القاضى

خبره اذا وجد في يد من جوسه معاينة قال القاضى الموقوف لا يبيع ذلك  
 ان يرد من العطار لان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز له ان يبيع الوكيل  
 للمعاينة والاخبار بالقضاء منه كالرئاسة لا بد من الكفارة قال في نسخة ما دلت  
 القضية ان شهد القاضى بشهود وانما حلت لطلبه على غلابة بغيره بغيره  
 باطل والمقصود بشرط وقال في نسخة خرج الحاكم من المحكمة ثم شهد على حكمه بيمينه  
 انتهى وفي التهذيب العلامة اذا قال القاضى حلت على غلابة بغيره او غلابة  
 لم يصدق انتهى من قضاء الجوسه قول المصنف ولا يفتى على غائب شخص وما  
 حكم الحاكم فاعطاه فهو على وجهين اما ان يكتفى بذلك في صفق اليه تعالى فدخل  
 واما ان كان في صفق العباد والوجه الاول كخبر الزنا والشرب والسرقة  
 اذا حكم القاضى ثم ظهر ان الشهود جبناء وكفار فهذا خطأ ولا ضمان على القاضى  
 في شئ مما فعل بالمقتضى عليهم وضمانه ذلك في بيت المال ودونه المرحوم وارباب  
 البساط وبديل اليه وكذا ذلك لان القضاء وقع لكافة المسلمين لا في دفع  
 القضاء بالحد وعائنه اليهم والقاضى نائب عنهم فاذا كان خطأ فقد راجع اليه  
 الضمان عليه لانه لا ضمان له في دفع القضاء او دفع القضاء له وهم كافة  
 المسلمين وماله ما وضع في بيت المال والوجه الثاني ما كان من صفق العباد  
 فهو على وجهين ما كان قابلا لماله رده كما لو اراد القاضى والدار والعبد وغير  
 ذلك كذا انه علم الظاهر اذ رجع الى غنى امته او عبده فانه يجهل وذلك  
 الى الحكم عليه لانه يبين له ان اخرج في يده بغير حق والوجه الثاني في القضية  
 الثانية ما كان سببا لا يمكن رد عينه او كانه قضاة فاستدفعه فالضمان  
 فيه على المقتضى له قيمة الدم في القضاء وقيمة العبد المستر بك وغيره مما وقع  
 القضاء به لان عمل القاضى وقع له وقد تبين خطأ القاضى فيه ولا يمكن تفرغ  
 القاضى فيقوم من دفع القضاء له فصل وما فعله القاضى من ذلك بما يقع  
 القضاء والنقد واقرانه فعل ذلك جورا وظلما وقضى فيه بالاجب ضمانا  
 وذلك عليه في ماله لانه جاز فامكنه الجواب الضمان عليه وسخطت قوله  
 بذلك في سبب القول على ما هو المختار وعلى قول الطحاوي بغيره فلا ضمان  
 ولو اقر القاضى انه قضى على انسان فثبته بيمينه جواز ذلك وهو على القضاء  
 او قد عزل عنه فتصدق بغيره بغيره في ازالة ملك الغير عن اليدين القاضية

فصل الثاني







في اودنه المحدثين لداثرها وقلة رغبات الناس فيها انتهى **فرد قوله**  
 قال في الاصل دار في يد رجل جاد ابن اخ جبيب البدر واقام بيته ان هذه  
 الدار كانت لجد ه مات وتركها ميراثا بين ابيه وعمه هذه الدار التي في  
 جدهم فقامت مات ابد و تركت ميراثا فالتفت به يقبل هذه  
 البيته ويقضي بالدار بين المدعي وبين عمه وسخطه فمات وان لم يقض الفاتحة بيته  
 ابن الاخ حتى اقام العم بيته ان فاه وهو اب هذا المدعي مات قبل موت  
 الجدة وورث الجدة السدس وصار جميع الدار بين اب الجدة المسئلة على  
 وجهين الاول ان لا يكون في يد ابن الاخ شئ من تركته ابيه وفي هذه المدة بيته  
 ابن الاخ اول لان العمل بالبيتان جميعا مستند لان ابن الاخ بيته ثبتت  
 الجدة سابقا على موت اخيه والعم بيته ثبتت موت الجدة سابقا على  
 فلا يتصور ان يكون موت الجدة سابقا على اب المدعي ولا فعالة فلا بد  
 من العمل بالراجح منها فنقول بيته ابن الاخ راجح لوجهين احدهما ما اشار اليه  
 في الكتاب فقال لان ابن الاخ هو المدعي ومعنى هذا الكلام ان ابن الاخ  
 ثبت الملك لنفسه في نصف الدار والعم لا ثبت لنفسه شئ على ابن  
 الاخ بيته وانما هي بيته ما ثبت هو لنفسه من نصف الدار والبيتان  
 شرعت للابنات لا للنفق الثاني انها كانت بيته العم بيته ايضا  
 لان بيته ابن الاخ اكثر اثباتا لانها ثبتت للملك لابي في نصف الدار  
 او لان ثبت الملك في نصف الدار من جهة الارث وبيته العم ثبت  
 الملك للعم فلا لا ثبتت الملك لابي وهو الجدة لان الملك ثابت للجدة  
 بانفاها والابنات شرعت للابنات فما كانت اكثر اثباتا كان اولى  
 بالقبول فان قيل ان البيته ابن الاخ زعمنا انه هذا الوجه فليكن البيته العم  
 زعمنا انه وجه اخر فان العلم مع البيته البية واليه مما يقع بها التمسك اذا كان  
 المدعي في غنى الملك من جهة الثالث كما في وعد الشر او من ثالث  
 فان كان الرطلين اذا اودعها شر او عدل في ثالث واقام البيته والجد  
 في يد احد هاتين يقضي بالبيتين لصاحب اليد والجدة اب عم هذا ان  
 يقال ان الملك فوقي اليد لا ترى ان الشهود اذا شهدوا ان  
 هذه الدار كانت لهذا المدعي يقبل الشهادة وتقضي بالدار للمدعي

او شهدوا

ولو شهدوا ان هذه الدار كانت في يد المدعي كانت المسئلة على  
 ما اذا اولى الشهود في المسئلة لان حنا استند المدعيان في اثبات الملك  
 ولا احد هاتين فكانت يد اولى كحاشي وعوى الكساح واما حاشي فكان في الوجه الثاني  
 اذا كان في يد ابن الاخ شئ من ميراث ابيه وباني المسئلة كالحاشي في هذا الوجه  
 ميراث الجدة كلها للاخ وميراث الاخ كلها للعم وميراث الاخ كلها لابن  
 الاخ وكيفية كانهما ما معا وهذه لان البيتين استند باني الاثبات من كل وجه  
 لان بيته ابن الاخ اثبتت موت الجدة سابقا على موت ابيه واثبتت لابي  
 ميراثا من الجدة وهو صحيح الجدة التي في يد العم واثبتت ذلك لنفسه من جهة  
 ابيه وبيته العم ثبتت موت الاخ سابقا على موت الجدة واثبتت ميراثا من الجدة  
 وهو سدس حاشي في يد ابن الاخ ثم اثبتت ذلك لنفسه من الجدة وهو  
 ثلثا فثبت ان استند باني الاثبات على الاخرى ولا احد المدعيين على صاحبه  
 فلا يعمل بيته كل واحد منهما فثبت البيتان في البيتين وموت كل واحد  
 منهما قد ظهر وانما يرجح بينهما ليس لعدم جعل كانهما بايعا كحاشي الغرض والحرف ولما  
 معا لا يثبت احد هاتين صاحبه وكيفية كل واحد منهما لا رتبة كذا حاشي كحاشي  
 اذا لم يكن في يد ابن الاخ شئ من تركته ابيه لان حنا ثبتت بيته ابن الاخ  
 بكثرة الاثبات اما حاشي كحاشي في كحاشي ابر حاشي في ٨ من المسئلة وان  
 وان جناس الناطق في الجنس الراجح ان في ادعي وباني في تركه الميت واقام  
 بيته على ذلك فالتفت لا يخلقه على الاكسب فبما اعطاه حاشي مالم يدع ذلك  
 احد الوجهة وعلى خلافه بوجهين وكيفية فاذكر الخصاف قبلهما  
 وهو اختيار الخصاف ثم اذا اراد استند به بالمدعي فثبتت والاكسب  
 من حنا ولا شئ منه ولا اخلت به على احد ولا شئ منه ولا يعلم سولا  
 او وكيفية كحاشي كحاشي كحاشي وان ذكر مع ذلك ولا وصل اليك  
 بوجه من الوجهة كان احد طر وروى الحسن ابن زباد انه قال السخيف بالمدعي  
 انك ما خذت كحاشي لان الاكسب المسئلة للدين كحاشي فلا يمكن مقدر حاشي  
 فثبت على هذا الوجه كحاشي بر حاشي في ٢٤ من القضاة في كتاب  
 الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى شرط وبعضنا يشاكنه المتأخرين  
 من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا او مدعى عليه ومنهم من يثبت ذلك

الراجح على المدعي



وان لم يكن للشيء وصي يطلب المدعي من القاضي ان يصب عليه وصيا  
 بامانة القاضي في ذلك وتلك بشرط حصة الصغير عند نصيب الوصي  
 لا شارة اليه حكما ذكر في فتاوى في كتاب الاقضية وفي مشايخنا  
 من ابي ذكوان وقال لو كان العبي في المجد اشترط حصة المهد لا شك  
 ان اشترط بعد وقال الا ترى لو وقع المدعى على امانة حذرة او على  
 ربح لا يشترط اخصارها والعبي اعذر والاول اقرب الى العدا  
 واستنبه بالقض لان الحق الذي لا حيلة شرط حصة البايع اذا كان مدعيا  
 او مدعى عليه وهو قطع الشبهة والتمهة بالاشارة وذلك المخرج  
 موجود في حق العبي ولا بعد اخصار المهد اذا وقعت الحاجة اليه  
 وفيما اذا وقعت المدعى على ربح او امانة حذرة فقد ذكرنا قبل  
 هذا ان القاضي يعيبت امانة امنا مع شاخصين بشهادان على  
 اقرارهما او كذا لهما فاذا اقر او كذا اقرتها الامين ان يكونا ذكورا ويكون  
 نو كلبهما بحضر من الامين بتمتلة نو كلبهما بحضر من القاضي فيقطع الشبهة في التمه  
 على ان تضررة وهو ابقاء السر على ان المداوة وحياة المريض عن ضرر  
 بحضر بسبب الحضور بحس الحكم ولا ضرورة من العبي في لو اعدت المداوة  
 لم اعيان فان كانت برة كمال الرجال ولا يلحق المريض ضرر من ايد بحضر  
 بحس الحكم بشرط اخصارها ايضا مخطوطة برحمان في باب من القضاء  
 الا ترى ان نفي ايمان الوصيات وذلك الفال مال له غير حافا فقام كل احد  
 من مسلم ونحوه في بيته من الضار ان لا عليه الفال ان يفضي اليها ليس ولا يبار  
 انظر الى لان شهادة النعمان في حق علي النعمان ووزن المسلم فيك بعد  
 الحق فكذا احنا قال الا ترى لو ان نفي اني بده طبيب ان اقام على احد  
 من مسلم ونحوه في نفي اني ان النعمان اقر بالطبيب ان لا ان يفضي به للمسلم  
 بما قلنا مخطوطة البرهان في امانة الشهادات قال في كتاب  
 الرحمن في ما من وادنى في بعض مناعة رحنا و اقام بيته من اهل  
 الذمة قال اخذتني المسلم فابدا به بيته بسوء في ماله فان بقي  
 شئ كان الذي وحده لان بيته الذي قاتت بالدين على الميت وغير  
 النعيم المسلم بالمرحمة وانما في قامت في حق الميت لانه كافر وليت

وفي ما من وادنى  
 في بعض مناعة

على الميت والنعم النعمان كما ثبت اوله فلهذا ابتدأ بدين الميت قال  
 لا يجوز ربح من الذي في بيته من المسلم وانه لان الحق على الرحمن بشهادة اهل  
 الذمة ولقد ابيست كذا على المسلم فلم يثبت الرحمن في حقه فكانت احسن كذا  
 في غيره من الزكاة فان كان مسلم فهو الذي مسلمين وسنجد المسلم وسين  
 كان الذي احق بالرحمن في بيته مخطوطة برحمان في امانة المداوة  
 فان كل واحد من اقام ما هو حجة على الميت وعلى صاحبه فقبلت بينهما  
 ويثبت بيته الذي اختصا من الذي بالرحمن ولم يعرف مثل هذا  
 الا اختصا من مسلم فصار الذي بالرحمن ولم يعرف مثل هذا الاختصاص  
 للمسلم فصار الذي بالرحمن في هذا الوجه مخطوطة برحمان في امانة المداوة  
 وذكر الخفاف في ادب القاضي واذا اكره فقام القاضي الذي على الكتاب  
 او كان الكتاب يشترط في اسفله فقام القاضي فانه القاضي المكذب اليه  
 يقبل الكتاب اذا شهد الشهود ان هذا الكتاب فانه فانه فانه فانه فانه  
 عليهم قال الخفاف يقبل حانين مسلمين وهذا قول به يد سف  
 فاما على قول احمد وعبد القاضي المكذب اليه لا يقبل الكتاب اذا لم  
 يكن محتوما فغير ان ابا يوسف يقول اذا كان الكتاب غير محتوم لا يصح  
 الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب لانه اذا كان  
 غير محتوم فهو بغير الصلح وعلم الشهود بما في الصلح شرط صحة الشهادة  
 عنده واذا كان محتوما فقام الشهود بما في الكتاب ليس بشرط ذكر الفقيه  
 ان ما لم يدر كذا في الشئ الامام شمس الدين الكواشي انه يقول ان الكتاب  
 مع كذا كذا فقام جميعا لان هذا مما ينسب به الناس قال لا رحمهما الله والافاضة  
 الى ان يوسف من الخفاف كجمل ان يكون منقرا الى المسئلة الثانية وهو  
 ما اذا كان الخاتم في اسفل الكتاب ولكن هذا ليس بصواب فقد ذكر  
 الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف واذا اكره فقام القاضي الذي على  
 الكتاب فان القاضي المكذب اليه لا ينفذه عند الجمهور ونحوه في امانة المداوة  
 محتوما في الاصل وكان القاضي الامام ابي عبد الله في كتاب يقول ان كتاب  
 القاضي اذا لم يكن محتوما لا يقبل عند الجمهور يوسف في وقضا على رواية  
 الخفاف انه يقبل والرواية هذه لانه اذا اكره فقام القاضي او كذا فقام

كتاب القضا  
 وقضا

كتاب القضا  
 الى القضا



في اسفل الكتاب كان كانه لم يكتتم ومع هذا جاز قبوله وقد ذكرنا روافد الحسن  
 عن ابي يوسف في هذا الموضع في كتاب العقضاء الى القضاة  
 قال ولم يترك الميت مالا واقام الابن المسلم شهادة من البضاري  
 على ما مات مسلما وادواخذ اخوته الصغار لم يقبل جنة على ذلك  
 بخلاف ما اذا ترك مالا والوفى اذ اترك مالا فجنة الابن  
 المسلم من اجل الزمة انما يقبل على المال وعلى الميراث وضرورة قبولها  
 على الميراث القضاة باسلام الميت يتعدى ذلك الى اولاده الصغار  
 فما اذا لم يترك مالا لا يمكن قبول جنة اصل الزمة على المال لا لعدم  
 ولا يمكن قبولها على اسلام الميت وهذه لانه امر ديني وشهادة اهل  
 الزمة لا يقبل في الامور الدينية وهذا الحكم لا يقتضي هذا الوضع بل في كل  
 موضع شهد قوم من اهل الزمة على اسلام ميت لم يترك مالا بتمام  
 البيعة لا قبل ولا يقبل شهادتهم ولا حكم باسلامه وروى المصنف في رواية  
 انه قال لا يقبل شهادته اهل الزمة على اسلامه في حالة الحيوة وفيها  
 بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب لاحد منها وهم وروى غيره في  
 في الاملاء رجل من اهل الزمة مات فشهد مسلم عدول ومسلما انه اسلم قبل موته  
 وشكروا له اذ من اهل الزمة ذلك فميراث لا يورثه من اهل الزمة في حاله وان  
 خلا هو قال وينبغي للمسلمين ان يقبلوه ويكفروه ويصلوا عليه وكذلك  
 ان كان له ولد في قدف يعني الميراث ان يكون عدلا قال وشهادة القضاة  
 من المسلمين على اسلامه لا تقبل ولا يصح عليه شهادتهم بحسب حاله  
 في من الشهادات وتكون الابن المسلم اقام جنة على اسلام الاب  
 قبل موته من المسلمين لم يقبل ذلك حتى يصفوا الاسلام من الميراث  
 وقد سئل الشيخ في الدين النسخ على ابي ميراث ميت لعدو في التوفيق اقام  
 البيعة على النسب فذكر اسالي الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث  
 جنة انه جده الميت هو فلانة وهو غير ما ثبت المدعي فهل ينفذ بهذا الكلام  
 ودعوى المدعي وبيته فاجاب الشيخ الامام وقال ان وقع القضاة جنة الميراث  
 فانه القضاة واصل ولا يبطل بيته المدعي هذا ولا ينفذ وعده ايضا وان لم ينفذ  
 القضاة جنة المدعي فانه القضاة لا يقض باحد البتة من كان الفاضل الذي

شهادة من الام  
 الشهاد

شهادة الذي  
 على اسلام  
 الميراث

وقع قال الجدة وهو نظير طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة في حقه والشافعي العبد يوم  
 النحر بكوفة في حقه السنة ووقع بحسب النوازل رجل سرق من ثياب كسائه وادخل  
 في يد رجل ميرا فاعطاه جده واداه قال الجدة والى حروان ابي محمد بن حارث فخرج  
 وان هذا الكلام في يد حقه المدعي عليه من تركه الحارث واداه وارث منه لاداه  
 له بغيري فعليه تسليم هذا الكلام اني فقال المدعي عليه في وقع ودعوى المدعي  
 عنه انه يبطل في دعواه جده من قبل انه حين قدم من تركه كسائه من عايشته  
 جنت على ابن الحسين بن فلانة وهذا الكلام من تركه على ابن الحسين بن فلان  
 ثم سئل عن اسم الاب واسم الجدة فقبل اسم الام حرة وجعل اسم الجدة حرة  
 الحارث فاقام المدعي عليه جنة على دعواه في ذلك فاجاب الشيخ الاسلام  
 عطاء ابن حمر السفياني ان هذا يكون ودعوى المدعي قال الجدة وهو نظير ما  
 ادعي رجل بعتاني في رجل ميرا فاعطاه به ثم ادعي ذلك العاين بعد ذلك  
 ميرا فاعطاه وكان القاضي الامام الاجل شيخ الاسلام حرة الماذر جنتي بعتني  
 حدة المسئلة بانه لا ينفذ ودعوى المدعي ولا تقبل جنة المدعي على ما ادعاه وكان  
 في ذلك بعض مشايخ زمانه رحمهم الله وقد كان يعني الامام الاجل فلهذا الجواب  
 الميراث في هذه العوالم عندنا بحسب حاله في ما من المدعي  
 ادعي على زبده انه وقع مالا ليدفعه الى زوجته وحلقة ثم ادعي على حاله وزعم ان  
 دعواه على زبده كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفى في اثنين  
 لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد وفي القاضي غاب له ثوب من المعقولة  
 فادعاه على احد ثمبدي القضاة ثم على ثمبدي اخر فيجمع ولا شافق جنتها لما  
 ذكرنا ان الحال في كان مما يشبه بعض ما حكينا من تركه في مسئلة الجارية  
 والمندبل بذا في اداء الفصل الاول من الدعوى وذكر الفصل بوجه  
 المطلوب على ابي الطالسي والحاكم بسئل عن عدالة ميت شهد  
 قال ابن ابي بطة في الحاكم ولا ينفذ المدعي به بالاداء ولا ينفذ الاداء  
 بالاداء والى ان يظهر حال الشهود وعدالة القضاة والى البطلان وعندنا بامر  
 بالاداء فاداه بانه عدالة الشهود واستدوه من الدارين على باللال وهذا  
 البقاء بعد التبدت وانما هو انهم على ما ذكر في الصغرى كما قال ابن ابي  
 ليل به وقال في القاضي وبيته بذا في اداء الدعوى فانه قال

ادعي على زبده  
 على المدعي بعتني  
 حرة

ادعي الجدة  
 الامام







در فضل النہایت  
فی فضلہ سنج

وَأَقْبَلُ الْبُزْمَةَ الْبُزْمَةَ  
مِنْ أَمْرِ الْبُزْمَةِ  
وَأَقْبَلُ الْبُزْمَةَ

تاریخ  
تبرستان  
از  
میرزا...

و انچه در باره  
و انچه در باره

ف

مستوفى من  
مستوفى من

شاهزاده سلطان محمد

کتابخانه  
ایران



مع اراؤنه بكل قلته قال ان كان يعلم انه ينزح من الزمان بالصباح او بالظهر  
 بما دون السباح فانه لا يقبله ولا يقبل معه بالسباح فان علم انه لا ينزح الا بالليل  
 والمعاينة بالسباح على الفضل مكانه انما اخذ هذا قول كذا مرة بالخرقة  
 اخرى بعد ما كلفني السباح بالبحر في العلم انه على ينزح بما دون الفضل ولا  
 ينزح وقد عرفت هذه المسألة في كتاب السراة منها ما يجب  
المسألة في الثالث هي الا بياض مسلكي الامم لوراء العمل مع كونه  
 شتيا به ان ينزح مما ينزح بها فانه قد قيل بعد في الشبهة لوراء  
 موافقة له يعني هو يقصد ان ينزح بها وهي موافقة له على ذلك وكان  
 محضين قبل يجوز الفضل للمحرم والثالث في الحكم في الاجتناب كذا  
 ولا فرق بينه وبين المحرم المسئلة الرابعة لوراء الفضل في الدار وصلاح  
 فلم يرد من جاز فله ايضا فله وهذا شرط في الاجتناب الا اذا صار  
 لم يرد في السراة الحكم كذا في الجميع لانه لا يجوز له ان ينزح الى الدار  
 بالاعلى الا بعد الدار بالاولى لقوله تعالى اومع بالتي هي احسن ان كان يمكن  
 ان يذهب ببعض اجزائه برفعة فاسبغ الا اذا خشي على نفسه من دونه  
 ويجوز ذكرها في اجزاء في الجناس وحده عبارة الخ ثم قال صلب الفوائد  
 الا حصانه شرط في ذلك كله من عليه فاضطر ولا يفتقر الى ما اطلعت  
 في القضاء في الصغرى فان الزينة لا يوجب الفضل بدونه الا حصانه وكان  
 ينبغي ان لا يقبل هذا لان افادة الحدود الى الامام كما قال صاحبنا في ان الملك  
 لا يقسم على عبده الحد الا باذنه الامام فلهذا كان ينبغي ان يكون الحكم هنا  
 اقول الفضل حاله ليس هو بربا بحدوده وفيه بقرطية اذ الامام قال  
 بل اذ الامام الامور بالمعروف والنهي عن المنكر وقد قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من راي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره  
 فان لم يستطع فلينبه فان لم يستطع فليتركه فان لم يستطع فليتركه فان لم  
 يحمد على اول الامر قلت قل هو احد رب لا يخفى به مع ان يحذر  
 منه هذا الفعل ولا ينبغي له فانه لو كان سببا في ما لا بد من ساجدان  
 الارض بالفساد ومثلا للرب بالخراب يجب مثله وانما يعلم  
 مع منظره الوضعية للمصنف في الكراوية سئل احل الجنة والمحرر



في الاجتناب

حل بدت المحرر في الجنة ام لا قال بعضهم لا موت لهم لان الجنة وما  
 فيها بقاؤهم فقلنا ان لهم الموت لصار للقاء وقال بعضهم لهم الموت  
 وهو النجس لان الجنة احدث للثواب لاجتماعها الى الامور التي لا يكون لها  
 في حل الجنة ثم قد رتبنا انهم عليه السلام من ذرية النجوة والنجس في الجنة  
 حتى اخرج منها ابان لنا الى الجنة لئلا يفسد لهم كمال دار الثواب فيكون  
 اصلها ايضا فان قيل ما في امانتهم المعاشية قال الفائدة كافية اظهر  
 العبدية بجمع النوازل في المنقولات واذا انقضى الماء  
 من الرمي فان كان النقصان فاحشا فليس هو حق النجس وان كان غير  
 فاحش فليس له حق النجس لان مدة الاجارة لا يخرج من نقصان غير فاحش  
 فالحاشا ونقصان النقصان فاحش فالحاشا وهذا لان الماء الخ قال القدر  
 اذا صار بطحن اقل من نصف طمعه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطق  
 اذا قل الماء ودر الرمي ويطحن على نصف ما كان بطحن فليس هو رجم  
 ايضا وللم برده في طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرمي بعد ذلك  
 وهذه الرواية في الف رواية القدر وري هذا اذا نقص الماء ودر الرمي  
 في جميع المدة واذا انقضى الماء من الرمي في بعض المدة كذا ان يسبح  
 رمي ما لكل شهر راجع مسرعا يقطع الماء منها في بعض الشهر فلم يبق في  
 الحمار حكما فلو كان الاصل وهذا ان الاجارة لا تنسخ بانقطاع الماء  
 من الرمي لان المعقد عليه وهو منقعة الطحن وان كانت قبل النقصان  
 ان العود مودوم ومثله لا يوجب انقضاء العقد بل ثبت الحكم له  
 كالعبد المستاجر اذا ابق في مدة الاجارة فان لم ينسخ حتى عاد الماء لوراء  
 الاجارة فيما بقي من الشهر لزال المدب للنفس ويرفع عليه الاجرة  
 وذلك بعضهم قاله الجواب ما انقطع الماء من شهر حتى اذا انقطع  
 الماء عشرة ايام سقطت بجنة عشرة ايام من الشهر وذلك ثبت المسقط  
 ثمت المسر وهذا لان المعقد عليه في اجارة الرمي منقعة الطحن لا غير  
 لان الرمي شتاو الطحن لا غير يجعل المعقد عليه منقعة الطحن وقد كانت  
 منقعة الطحن في مدة عشرة ايام فيسقط الاجرة بعد ذلك استاجر عدا  
 لخمسة عشر ايام عشرة ايام فانه يسقط الاجرة بعد ذلك ثمت المسر

في الاجتناب

انقطاع الماء

على يد



فكذلك هذا وقال بعضهم اراد بقوله بحساب ذلك الى بخصه ما  
ما انقطع من الماء وبيان ذلك ان ينظر الى بيت رحي عشرة ايام ويظهر  
بكم يساوي وهو لا يظهر بكم يساوي فانه كان يظهر ويساوي عشرة ايام  
بعشرة ولا يظهر يساوي بكم يساوي بسطة خمسة وراهم وهو خمسة من انقطع  
من الماء ولا بسطة لمك المسكن في الا ولونه وذلك بان منفعة الطين  
ان كانت بقية منفعة السكن ورابط الدواب بسطة الاجر بقدر  
فان يضيء بقدر ما يضيء فان سكن الاسلام وما قال له الا ولونه اوضح  
لان ظاهر الرواية يساوي عشرة ايام فان في الاصل الماء اذا انقطع الشجر  
كله ولم يساوي المساجد في شجر فلما اوج عليه فقد بقي الاجر على  
اصلا ولو كانت منفعة السكن مقصودا عليه مع منفعة الطين لا ريب  
بقدر ما يخص منفعة السكن وهذا لان الرحي لا يساوي لمنفعة السكن  
فانما يساوي بمنفعة الطين فيجعل منفعة السكن هو المقصود عليه مقصودا وغيره  
في نقل من عاد البدل لا يقابل الا يساوي فيكون الاجر كله باءه المنفعة الطين وذكر  
القدر في رحي في شجره الا ان يساوي رحي ما فانقطع الماء بعد ستة اشهر  
فانسان الرحي في مضت السنة فبعد الاجر ستة اشهر ولا يلبس فيما بين  
وان كان بيت البيت ينفع بغير الطين فبعد من الاجر بخصه لانه لا يضيء شي  
من البعوض عليه فيبقى الاجر بخصه فكذا ان كان على ان ما سوى منفعة الطين  
واقل من هذا العقد اصلا لا يساوي يكون ولما عرفت قول الاخيرين بحط برأيه  
في الثلثة عشرة والاجارة وكل برأيه الفنادي على وفق ما سار له اذ به  
نقل من فتاوى خطباء من حرمه من نزل الى طونه والسعادة والظلمة في  
الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدوا في الارض بالفساد وقيل انهم يتعدون  
على السبل بالفساد في ايام الفترة ويختفون وقال مشايخ حرمه ورجل الدولة  
العاد والمأذون كما ثبت حد وقد سئل الامام السيد الامام ابو شجاع  
فقال يباح قتلهم واثبات فانهم قال وكان رجلا من قضاة الاطوطة  
يقول ان كتاب التاجيد لما خرج ما يراه في حلقه بعض اصحابهم به فقال  
لو كانا مسلمين قبل كيف فقال من شرابط الاسلام الشقية على اهل الاسلام  
والفرح بفرحهم والاخذة بخلاف ذلك والارادتم كحقيق ذلك

قوله لا يضره  
السدود  
والكلية والفترة

فانتم

فانتم الونادي السلطنة الى انجبت الى مائة الف فاقصد وحان يومين  
او ثلثة كيف يصبر الناس قالوا الخ وبنين قال كيف يصبر هذا قالوا فرحين  
قال ولونه الى السان فتاوى الى خفوت ذلك على كيف يصبر الناس  
قالوا فرحين قال كيف يصبر هذا قالوا الخ وبنين قال كيف يكونا مسلمين  
و قد فرحنا بكم و قد فرحنا بفرحهم من رسالة السياسة ذكر الخصاف رحي  
في كتاب الجبل رحي في بيده رحي والراحم غائب فاراد المرئيين ان يثبت  
الرحم عند الفاضل حتى يستجيب له بذلك وكلهم يكون رحيان في بيده في الحيلة  
في ذلك ان باء المرئيين رحيان ويواجه به في هذا الرحم ويقدم المرئيين الى الفاضل  
فيقيم المرئيين بينة عند الفاضل انه رحيان عنده فيسمع الفاضل بينة على الرحم ويقض  
بكونه رحيان عنده ويدفع عنه قصود الغريب وهذا يقتضي من الخصاف  
ان البينة على الرحم مقبولة وان كان الرحم غائب وهكذا ذكر في الجوامع  
في المسئلة المحنة قالوا وذكر في هذه المسئلة في كتاب الرحم وشوش فيه  
الجواب في المدعى بشرط فقرة الرحم لسام البينة على الرحم وفي بعضها لم يشر  
والمشايخ قد اختلفوا فيها بعضهم قالوا الصداب انه لا بشرط فقرة الرحم  
وما ذكره بعض الموضع في كتاب الرحم انه بشرط فقرة الرحم وقع غلط  
من الكتاب وجعل هذا القابل مسئلة الرحم نظير مسئلة الودعة والاجارة  
والمضاربة قال صاحب اليد اذا اقام بينة على ان هذا العبد ودية عنده  
فرجه فلام او مضاربة او غصبا او اجارة قال الفاضل يسمع بينة فكذا كيف  
وبعض مشايخنا قالوا في المسئلة روايتان واحدة الرواية ان يقبل هذا البينة  
لان الراحم لما رحه فقد استخفك فاذا اتعد ر عليه الحفظ الا باقامة البينة  
واثبات الملك للراحم فصار غصبا في ذلك كذا في الودعة  
واستباحها وفي رواية اخرى الفاضل لا يقبل هذه البينة لاثبات الرحم على  
الغائب واليه مال ستمس لاثبات الرضى وهذا لان في قبول هذا البينة لاثبات  
الرحم قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد على اثبات الرحم  
لبدفع المخدمة على نفسه لان الجور اليد يدفع المخدمة كما لو اقام بينة انها  
وربية في جده وقد اجاب هذا في تطايبه في السير الكبر فقد ذكر في السير  
الكبير العبد المرحوم اذا اصرم وقع في الغيبة فوجده المرحوم قبل الغيبة



فانما البينة انه رجع عنده لفلان فاحذره لا يكون نصا على الغائب بالرجوع  
 لانه لا يحتاج الى اثبات الرجوع لان الابداع كان له فبين هذا قول  
 هذه البينة لا يثبت الرجوع على الغائب ولا وجه اليه المحيط برجل  
 في ٢٣ من الدعوى ولو اوجتم باع وسلم كالمستأجر او على الجارية  
 ثبتت بينة على المشتري وان كان له الجارية كما لو رجع عنده الساكن  
 عنده وسلم ثم انشتره من غيره بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المشتري وادعى  
 الرجوع واراد ان يسترد من المشتري وقام البينة على الرجوع فثبت  
 بينة وان كان الراهن غائبا وباعه العاين فبذلك المشتري وسلم اليه  
 فانه المصنف في اوائل الاجارة فلهذا شرح الطحاوي غير معصوم  
 او الى قطعوا اطر بغيرهم واخذوا بعض اموالهم في الصلوات ثم ان  
 ارجل العبر ففقدوا في الصلوات فوجدوا اموال كثيرة من صندوق متوقفة  
 ولا يدري اموال من منهم فان هذا لا يجلد اما ان رفع الادلة الحاكم  
 ام لا فان تراعى الى الحاكم فالحاكم لا يحكم لاحد منهم شي الا بينة يقيمها  
 على مال يرضى به كانت ذلك لمؤدبهم الى ان قتل وذكرا لانه لا يجوز  
 للحاكم الحكم بغيره الا بعد ان ظهر بالبينة انه حقه وان لم تراعى الى الحاكم  
 فانه لا يجوز انما ان علموا ان من جملة المشتولين احد لم يحضر ورثة معهم وعلما  
 انه لم يكن معهم احد سوى مؤدبهم فثبت هذا فاما الاول فانه لا يلزم  
 انه ياتى شيئا معينا كان لمؤدبهم في كل له اخذ ذلك واما الثاني  
 فانه يحتمل انه قد كان المشتول الذي لم يحضر ورثة فلا يحل له اخذه واما  
 اذا علموا انه لم يكن معهم غيرهم فانه لا يجلد اما ان لم يعلم كل واحد من  
 المؤدبة بعينه ولكن علم انه كان في هذه الاجناس كلها في بياض  
 ونقاسهم على الوجه الذي اتفقوا عليه وسواء وقع الى احد منهم ام الى  
 او اكثر فاما اذا علم ان متاع مؤدبهم في هذا الجنس كما هو لم يكن له اخذ  
 شي في الجنس الاخر واما لم ياتى بالنصيب في الجنس الذي علم  
 وسبانه جنس هذه المسائل في كتاب القيمة في هذا الكتاب  
 في الباب الثاني ايضا جواهر القضاة في الثاني في الدعوى  
 رجل له غار رجل الف درهم فوض او كان نصيب من الف درهم

او لم يات

في كتاب القضاة في باب الثاني في الدعوى  
 رفع البينة على الغائب

وكانت فائمة في يد الغاصب بغيرها او استودع الف درهم وحس فائمة  
 بغيرها في يد المدعي فانما رجل البينة ان صاحب المال يوفي وادعى له  
 بهذا الف الذي قبل هذا الرجل والرجل يقول لانه يقول لا ادر  
 اماست فلانة او لم يمس لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او  
 وصيا اما في الودعة والغصب فلانما اتفقا على فان قال الذي في مدعى  
 المال هذا امك وليس عندك من قال المبتدئ شي صار خصما للمدعي لانه لا يرد  
 يد عن الملك فصار خصما له في اثبات الملك وفي اثبات سببه وصار  
 كرجل ادعى له واذا جعل القاضي خصما في هذا الوجه قضى له بثلث ما ادعى  
 عليه لانه محل الودعة الثالث والغاصب لم يعرف المبتدئ مالا آخر وقضى له  
 بثلث هذا المال الا ان يقيم المدعي البينة ان المبتدئ ذلك الذي درهم  
 غير هذه الف وان البوارت قضى ذلك في بقية الغاصب للمدعي له  
 بكل هذا الف لانه ثبت استحقاق الكل لنفسه بالبينة العادية فيكون  
 البوارت بعد ذلك وقال لم انقض من مال المبتدئ شي لم ينفذ الى قوله  
 لانه مقتضاها عليه بوصول التي درهم في ضم ثبوت الف ثلثا الزكاة  
 ولو كان مكان الف درهم لم يجرى بدش وبنها على المبتدئ والمسئلة كالحاكم كمن  
 الذي قبله المال خصما سواء كان طلب اليد معا او جاحدا اما اذا كان  
 معا فلانه لا ينصب خصما للمدعي له في هذه الوجه مع انه لا يدعى من ذلك في العاين  
 مكان اول واما اذا كان جاحدا لانه يدعى عينا في يد صاحب اليد وانما يدعى  
 وبنها على المبتدئ واستحقاق العاين تابع له فان لم يصلح خصما في الاصل لم يصلح  
 خصما في التبع ايضا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا ماست ولم يدع  
 وارثا ولا وصيا فيقبل القاضي بينة وكان ينبغي ان لا يقبل هذه البينة  
 لانها ماست على غير خصم والجواب لا بل فاست وهو القاضي لانه  
 الشهود لما شهدوا انه لم يمسكك وارثا فقد شهدوا ان ثمة المبتدئ  
 بجماعة المسلمين في المدعي يدعى حقان حال جماعة المسلمين فينصب القاضي  
 خصما لجماعة المسلمين لكونه نائبا عن المسلمين ولانه يدعى هذا وجوب  
 نصب الوصي على القاضي سببه والغاصب فيما عدا نفسه يصلح فاضا  
 واذا قضى القاضي بهذه البينة ينصب على المبتدئ وصيا يدعى المالك

او لم يات

الكان







غير مستحقة البقاء فينبغي ان يكون رتبته مع المحلة فيها من الاجنبى ومن الشريك  
 مطلقا كما نقلناه من الاخرة فان سجن القطع كما مطلق حقيقة ولان الار  
 باع شعبه من العارة ليس له فيها حق كمنشئ هذه الزام المستر بنظر الارض  
 فينظر انفع الاسابيل تمت ما في هذه المجلد من صور  
 المسابيل مع اجودتها الواقعة في زمن مولانا وسيدنا شيخ  
 مشايخ الاسلام علاؤدين عليه راحة العظام جميعها  
 وربيها العبد المذنب المحتسب الى عفوه رب العالمين  
 اعلى الغربة القدر حفظ الشريعة فيبقى  
 على عنه وخوفه بجنة وكرام

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين  
 قد اتفقنا على نسخة الخطبة من يد احمد الظهيرى عبد الرحمن  
 الخاضع بقضاء عمر كبرنا انما في كوفت اخو البلى في  
 من اواخر جمادى الاولى سنة ثمان مائة وثمانين  
 ومائة والف من الهجرة النبوية في العود والرف  
 بدو سنة تسع في فلبس  
 بدينه اوردته الخو



Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | 13 mir

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No. | 256

5506